

رفع  
عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

الشرح المختصر  
علامتين  
في الاستقبح  
بتحليل القاطع وتقرئ معانيه

© دار العاصمة للنشر والتوزيع ، ١٤٢٤هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الفوزان، صالح بن عبد الله  
الشرح المختصر على زاد المستقنع / صالح بن عبد الله الفوزان -  
الرياض ١٤٢٤هـ  
٦٦٤ ص : ٢٤×١٧ سم  
ردمك : ٦-٧٢-٨٣٧-٩٩٦٠  
١- الفقه الحنبلي  
أ- العنوان  
ديوي ٢٥٨.٤  
١٤٢٤هـ / ٤٧٢٦

رقم الإيداع: ١٤٢٤/٤٧٢٦هـ

ردمك : ٦-٧٢-٨٣٧-٩٩٦٠

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م

وزارة الثقافة

المملكة العربية السعودية

الرياض - ص.ب. ٤٢٥٠٧ - التحرير البريدي ١١٥٥١  
صاف ٤٩١٥١٥٤ - ٤٩٢٣٣١٨ - فاكس ٤٩١٥١٥٤

الشرح المختصر

رفيع  
عبد الرحمن السجيري  
أسكنه الفردوس  
على متن

زاد المستقنع

بتحليل الفاظه وتقريب معانيه

تأليف  
معاذ الشيخ

الدكتور صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان

عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء

المجلد الثاني

إذاعة خاصة

للنشر والتوزيع

## فَصْلٌ

يَصْحُ أَقْدَاءُ الْمَأْمُومِ بِالْإِمَامِ فِي الْمَسْجِدِ ، وَإِنْ لَمْ يَرَهُ وَلَا مَنْ وَرَاءَهُ ، إِذَا سَمِعَ التَّكْبِيرَ ، وَكَذَا خَارِجَهُ إِنْ رَأَى الْإِمَامَ أَوْ الْمَأْمُومِينَ .

الشرح:

(فصل) هذا الفصل في بيان أحكام اقتداء المأموم بالإمام ، متى يصح ، ومتى لا يصح ؟

(يصحُّ اقتداء المأموم بالإمام) إذا كان المأموم داخل المسجد (وإن لم يره ولا من وراءه إذا سمع التكبير) ؛ لأنهم كلهم في المسجد ، ولأن الصحابة كانوا يصلون خلف النبي ﷺ وهو من وراء الحصر الذي وضع له ﷺ ، وكان يصلي في داخل المكان المختار صلاة الليل ، وكان الصحابة يأتون ويصلون خلفه من وراء الحصر<sup>(١)</sup> ، فدل على أنه إن كان



(١) أخرجه : البخاري (١٨٦/١) ، (٣٤/٨) ، (١١٧/٩) ، ومسلم (١٨٨/٢) عن زيد

.....

هناك حائل بين الإمام والمأمومين في داخلي المسجد فإن هذا لا يُؤْثِرُ .

(وَكَلَّدَ خَارِجَهُ إِنْ رَأَى الْإِمَامَ أَوْ الْمَأْمُومِينَ) أمّا إذا كان المأموم خارج المسجد ؛ لامتناء المسجد ؛ فإنه لا يصبح اقتداؤه بالإمام ، إلا بشرط أن يَرَاهُ ، أو يَرَى مَنْ وراءه ، وبشرط أن تتصل الصفوف ، لأنه إذا لم يَرَهُ ولم يَرِ مَنْ خَلْفَهُ فإنه لا يتمكن من الاقتداء .

وَتَصِحُّ خَلْفَ إِمَامٍ عَالٍ عَنْهُمْ

الشرح:

(وَتَصِحُّ خَلْفَ إِمَامٍ عَالٍ عَنْهُمْ) إذا كان الإمام عاليًا عن المأمومين ، فله حالته :

الحالة الأولى : أن يكون مع الإمام أحد من المأمومين ، فهذا لا بأس به ، حتّى وإن كان الارتفاع كثيرًا ، كأن يكون الإمام وبعض المأمومين في الدور الأعلى ، وبقية المأمومين في الدور التحتاني .

الحالة الثانية : إذا لم يكن مع الإمام أحد من المأمومين ، فإنه يُتسامح في العلو اليسير إذا كان دون ذراع ؛ كَدَكَّةً<sup>(١)</sup> أو دَرَجَةً مَبْتَرٍ أو نحو ذلك ؛ لأنّ النبي ﷺ صَلَّى بِهِمْ وهو فوق المبتَرِ يَصْعَدُ وَيَنْزِلُ<sup>(٢)</sup> .

= ابن ثابت رضي الله عنه قال : «احتجر رسول الله ﷺ حجرة بخصفة أو حصير فخرج رسول الله ﷺ يصلي فيها . قال : فتبّع إليه رجال وجاءوا يصلون بصلاته . قال : ثم جاءوا ليلة فحضروا وأبوا رسول الله ﷺ عنهم . قال : فلم يخرج إليهم فرفعوا أصواتهم وحصبوا الباب فخرج إليهم رسول الله ﷺ مغضبًا فقال لهم رسول الله ﷺ : « ما زال بكم صنيعكم حتّى ظننت أنه سيكتب عليكم ، فليكنم بالصلاة في بيوتكم ؛ فإن خير صلاة المرء في بيته إلا الصلاة المكتوبة » .

وأخرج : أحمد (٦١/٦) عن عائشة قالت : كانت لنا حصيرة نسطها بالنهار ونخرجها علينا بالليل ، فصلّى رسول الله ﷺ ليلة ، فسمع أهل المسجد صلاته ، فأصحبوا فذكروا ذلك للناس فكثّر الناس الليلة الثانية ، فاطلع عليهم رسول الله ﷺ فقال : « اكفوا من الأعمال ما تطيقون ، فإن الله لا يمل حتّى تملوا » .

(١) الدَكَّةُ : بناءٌ يُسَطَّحُ أعلاه للجلوس عليه . انظر : «المعجم الوسيط» (ص : ٢٩٢) .

(٢) أخرجه : البخاري (١٠٥/١ - ١٠٦) ، (١١/٢) ، ومسلم (٧٤/٢) من حديث سهل ابن سعد رضي الله عنه .



وَيُكْرَهُ إِذَا كَانَ الْعُلُوُّ ذِرَاعًا فَأَكْثَرَ كِلِمَاتِهِ فِي الطَّاقِ، وَتَطَوُّعُهُ مَوْضِعُ الْمَكْتُوبَةِ إِلَّا مِنْ حَاجَةٍ، وَإِطَالَةُ فَعْدِهِ بَعْدَ السَّلَامِ مُسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةِ.

الشرح:

هذا بيان للأحوال التي تُكره في حق الإمام حال الصلاة، وهي:

١- (وَيُكْرَهُ إِذَا كَانَ الْعُلُوُّ ذِرَاعًا فَأَكْثَرَ) يُكره علوه عن المأمومين ذراعاً<sup>(١)</sup> فأكثر؛ لقوله ﷺ: «إِذَا أَمَّ الرَّجُلُ الْقَوْمَ فَلَا يَقُومَنَّ فِي مَكَانٍ أَرْفَعَ مِنْ مَقَامِهِمْ»<sup>(٢)</sup>. والمراد: إذا كان الارتفاع ذراعاً فأكثر، جمعاً بين الأحاديث.

٢- (كِلِمَاتِهِ فِي الطَّاقِ) كذلك تُكره إمامة الإمام في الطاق - وهو المختراب - لأنه إذا دَخَلَ في المختَرَابِ خَفِيَ عَلَى بَعْضِ الْمَأْمُومِينَ فَلَا يَزُونُهُ، وَالْإِمَامُ يَقْتَدِي بِهِ، يُصَلِّي خَارِجَ الْمَخْرَابِ لِأَجْلِ أَنْ يَرَاهُ الْمَأْمُومُونَ.

واتخاذ المحارب في المساجد هذا عليه عمل المسلمين من قديم الزمان، فلا بأس به؛ لأنَّ به تُعرف القبلة.

وبعض طلبة العلم يُتكررون المحارب، ويقولون: إنها بدعة،

(١) الذراع: ما بين طرف المرفق إلى طرف الإصبع الوسطن. انظر: «اللسان» (٨/ ٩٢)، و«الدر النقي» (٣/ ٥٤٦).

(٢) أخرجه: أبو داود (٥٩٨) من حديث حذيفة ؓ.

وَيُتَكْرَهُونَ الْمَنَازِرَ، ويقولون: إنها بدعة، وليس الأمر كذلك؛ لأن فيها مصلحة، وليس فيها نهى، فلولا وجود هذه المحارب وهذه المنائر ما اهتدى الناس للمساجد، وصارت المساجد كساكن البيوت، أو كالحوانيت<sup>(١)</sup>.

فاتخاذها للمصلحة، والمصلحة فيها ظاهرة، وهذا عمل المسلمين، فلا وجه لإنكار هؤلاء للمحارب وإنكارهم للمنائر؛ لأنَّ هذا من العمل المصلحي الذي ليس فيه نهى، وهو عمل المسلمين.

٣- (وَتَطَوُّعُهُ مَوْضِعُ الْمَكْتُوبَةِ) يُكره للإمام أن يتطوع في مُصَلَّاه؛ لأنه لو قام وتطوع في مُصَلَّاه ظَنَّ النَّاسُ أَنَّ الصَّلَاةَ مَا انْتَهَتْ، فَيَنْتَهِزَ مَنْ دَخَلَ وَرَأَهُ يُصَلِّي، ولحديث: «لَا يُصَلِّيَنَّ الْإِمَامُ فِي مَقَامِهِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ الْمَكْتُوبَةُ حَتَّى يَنْتَهِي عَنْهُ» رواه أبو داود<sup>(٢)</sup>.

(إلا من حاجة) أي: إلا إذا كان تطوع الإمام في مُصَلَّاه لحاجة، فإنه لا يُكره، كأن يَضِيقَ الْمَسْجِدُ بِالنَّاسِ، فلا بأس أن يتطوع في موضع المكتوبة للحاجة؛ لأنَّ الكراهة تزول مع الحاجة.

٤- (وَإِطَالَةُ فَعْدِهِ بَعْدَ السَّلَامِ مُسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةِ) يُكره للإمام إذا سَلَّمَ من

(١) الحانوت: بيت الخشائر أو دكانه. انظر: «المعجم الوسيط» (ص: ٢٠٤).

(٢) أخرجه: أبو داود (٦١٦)، وابن ماجه (١٤٢٨) من حديث المغيرة بن شعبة ؓ.

الفريضة أَنْ يَبْقَى مُتَوَجِّهًا إِلَى الْقِبْلَةِ وَلَا يَنْحَرِفَ إِلَى الْمَأْمُومِينَ ؛ لِأَنَّ هَذَا خِلَافُ السُّنَّةِ ؛ فَإِنَّهُ ﷺ كَانَ إِذَا سَلَّمَ مِنَ الصَّلَاةِ اسْتَغْفَرَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَقَالَ : «اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ ، وَمَنْكَ السَّلَامُ ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ»<sup>(١)</sup> ، وَهُوَ مُتَوَجِّهٌ إِلَى الْقِبْلَةِ ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ وَيَسْتَقْبِلُ الْمَأْمُومِينَ بِوَجْهِهِ ، أَوْ يَقُومُ مِنْ مَكَانِهِ وَيَنْصَرِفُ .

(١) أخرجه : مسلم (٩٤/٢) من حديث ثوبان ؓ

فَإِذَا كَانَ ثَمَّ نِسَاءٌ لَبَّتْ قَلِيلًا لِيَنْصَرِفْنَ ، وَيُكْرَهُ وَقُوفُهُمْ بَيْنَ السَّوَارِي إِذَا قَطَعْنَ الصُّفُوفَ .

الشرح :

(فَإِذَا كَانَ ثَمَّ نِسَاءٌ لَبَّتْ قَلِيلًا لِيَنْصَرِفْنَ) أي : إِذَا كَانَ الْإِمَامُ مِنْ عَادَتِهِ أَنْ يَقُومَ وَيُخْرِجَ بَعْدَ الصَّلَاةِ ، أَوْ كَانَ عَنْدهُ حَاجَةٌ تَسْتَدْعِي أَنْ يُخْرِجَ ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يُخْرِجَ ، إِلَّا إِذَا كَانَ هُنَاكَ نِسَاءٌ يُصَلِّينَ مَعَهُمْ ، فَإِنَّهُ يَنْتَظِرُ حَتَّى تَخْرُجَ النِّسَاءُ ، وَكَذَلِكَ يَنْتَظِرُ مَنْ مَعَهُ مِنَ الْمَأْمُومِينَ ؛ حَتَّى لَا يَخْضُلَ اخْتِلَاطُ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ عِنْدَ الْخُرُوجِ فَتَحْصُلَ فِتْنَةٌ .

(وَيُكْرَهُ وَقُوفُهُمْ بَيْنَ السَّوَارِي إِذَا قَطَعْنَ الصُّفُوفَ) وَيُكْرَهُ وَقُوفُ الْمَأْمُومِينَ بَيْنَ السَّوَارِي إِذَا قَطَعْنَ الصُّفُوفَ ؛ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ وَضْلُ الصُّفُوفِ وَعَدَمُ الْفُرَجِ فِيهَا .

إِلَّا إِذَا ازدحم المسجدُ وَلَمْ يَجِدُوا مَكَانًا إِلَّا بَيْنَ السَّوَارِي ، فَلَا بَأْسَ بِالْوُقُوفِ بَيْنَهُمَا لِلْحَاجَةِ .

مع الجماعة أو حضور الجمعة، فهذا يُعذرُ أَنْ يُصَلِّيَ في بيته؛ لقوله ﷺ: «مَنْ سَمِعَ النداء فلم يَجِبْ فلا صلاة له إلا من عذر». قيل: وما العذر؟ قال: «خَوْفٌ أو مَرَضٌ»<sup>(١)</sup>.

ولأنَّ النبي ﷺ لَمَّا مَرَضَ أَمَرَ أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بالناس<sup>(٢)</sup>، وبقي ﷺ في بيته، في مَرَضِهِ الذي أصابه من أثر السَّقَطَةِ من الفرس<sup>(٣)</sup>، وهذا دليل على أَنَّ المَرَضَ عذر في ترك الجمعة والجماعة.

### فَصْلٌ

وَيُعَذَّرُ بِتَرْكِ جُمُعَةٍ أَوْ جَمَاعَةٍ: مَرِيضٌ.

الشرح:

(فَصْلٌ) هذا فصلٌ لبيان الأعذار المُسْقِطَةِ لحضور الجُمُعِ والجماعة؛ لأنَّ الدينَ يُسَرُّ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي آلِئِينَ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]، فصلاة الجماعة تجبُ كما سبق، ولا يجوزُ للإنسان أَنْ يترك صلاة الجماعة إلا لعذر شرعي، فليس هو بالخيارِ إِنْ شاء صَلَّى مع الجماعة وَإِنْ شاء صَلَّى في البيت.

فالجماعة فرضٌ على الأعيان، إلا إذا كان هناك عذرٌ شرعي يُخَوِّلُ بينه وبين الذهابِ إلى المسجد، فإنه يُعَذَّرُ؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي آلِئِينَ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨].

• وبيانُ هذه الأعذار كما يلي:

العذرُ الأولُ: (مَرِيضٌ) المريض الذي مَرَضَهُ لَا يُمْكِنُهُ من الحضور

(١) أخرجه: أبو داود (٥٥١)، وابن ماجه (٧٩٣) من حديث ابن عباس ؓ بنحوه.

(٢) أخرجه: البخاري (١٦٩/١)، ١٨٢ - ١٨٣، ومسلم (٢٢/٢ - ٢٣) من حديث عائشة ؓ.

(٣) أخرجه: البخاري (١٧٧/١)، ١٨٦ - ١٨٧، ٢٠٣، ومسلم (١٨/٢) من حديث أنس بن مالك ؓ.

وَمُدَافِعُ أَخِيذِ الْأَخْبَتَيْنِ، وَمَنْ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ، وَخَائِفٌ مِنْ ضَيَاعِ مَالِهِ أَوْ فَوَاتِهِ أَوْ ضَرَرٍ فِيهِ.

الشرح:

العذر الثاني: (وَمُدَافِعُ أَخِيذِ الْأَخْبَتَيْنِ) إذا كان الإنسان يدافع أحد الأخبتين؛ البول والغائط؛ لأن هذا يشوش عليه صلاته، ويشوش عليه في صلاته، فيتخلص من هذا الأذى ويتوضأ، فإن أدرك الجماعة صلّى معهم، وإن فاتت الجماعة فهو معذور؛ ولقوله ﷺ: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ، وَلَا هُوَ يَدَافِعُهُ الْأَخْبَتَانِ»<sup>(١)</sup>.

العذر الثالث: (وَمَنْ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ) إذا حضر الطعام وهو محتاج إليه أو يتشوّف إلى الطعام، فإنه يأخذ حاجته منه، لأنه لو ذهب وهو في هذه الحالة تشوش فكره وانشغل، والمطلوب أن يتخضر إلى الصلاة وهو خالي الذهن من المشوشات، حتى يحصل منه الخشوع والإقبال على صلاته، ولقوله ﷺ: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ»<sup>(٢)</sup>. وقال ﷺ: «إِذَا حَضَرَ الْعِشَاءُ فابْدءوا به»<sup>(٣)</sup>.

العذر الرابع: (وَخَائِفٌ مِنْ ضَيَاعِ مَالِهِ أَوْ فَوَاتِهِ أَوْ ضَرَرٍ فِيهِ) الخائف على ماله أن يسرق أو يتلف أو يفوت أو يحصل فيه ضرر، فإنه يتنقّى عند ماله يحرسه؛ لأنه مأمور بحفظ المال وعدم إضاعته.

(١) أخرجه: مسلم (٧٨/٢ - ٧٩) من حديث عائشة ؓ.

(٢) أخرجه: البخاري (١٧١/١)، ومسلم (٧٨/٢) من أنس بن مالك وعائشة ؓ.

أَوْ مَوْتٍ قَرِيبِهِ، أَوْ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ ضَرَرٍ أَوْ سُلْطَانٍ، أَوْ مُلَازِمَةٍ غَرِيمٍ وَلَا شَيْءَ مَعَهُ، أَوْ مِنْ قَوَاتٍ رُفِقَتْ، أَوْ غَلَبَتْ نُعَاسٌ، أَوْ أَدَى؛ يَمْطَرُ أَوْ وَحَلٍ أَوْ بِرِيحٍ بَارِدَةٍ شَدِيدَةٍ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ.

الشرح:

العذر الخامس: (أَوْ مَوْتٍ قَرِيبِهِ) إذا كان يمُرّض مريضاً، وليس عند المريض أحد، والمريض يحتاج إلى بقاءه عنده، يُصَلِّي عنده للعذر.

العذر السادس: (أَوْ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ ضَرَرٍ) أن يخاف على نفسه من ضرر إذا راح للمسجد؛ من برد أو نزول مطر عليه يُبل ثيابه، فإنه يُعَذِّرُ في أن يُصَلِّي في بيته وفقاً للضرر.

العذر السابع: (أَوْ سُلْطَانٍ) أن يخاف على نفسه من سلطان إذا رآه أن يُوقِع به ضرراً، فإنه يُصَلِّي في بيته، قال ﷺ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»<sup>(١)</sup>، وقال جلّ وعلا: «وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» [الحج: ٧٨].

العذر الثامن: (أَوْ مُلَازِمَةٍ غَرِيمٍ وَلَا شَيْءَ مَعَهُ) إذا كان عليه دين، وهو مُعْسِرٌ، وغريمه مُتَرَصِّدٌ له؛ لو رآه فإنه يُتَسَبَّكُ ويُلازِمُهُ، و«الملازمة» أن يمشي معه ويُحِلُّ معه ولا يتركه حتى يُسَلِّدَ له دينه، فهذا عذر له في أن يُصَلِّي في بيته، أمّا إذا كان يقدر على السداد فهذا لا عذر له؛ لأنه معاطل.

(١) أخرجه: أحمد (٣١٣/١)، وابن ماجه (٢٣٤١) من حديث ابن عباس ؓ.

العذرُ التاسعُ : (أَوْ مِنْ فَوَاتِ رُفْقَتَيْهِ) مَنْ يَخَافُ أَنْ تَفُوتَهُ رُفْقَتُهُ فِي السَّفَرِ ، فَلَهُ عَذْرٌ أَنْ يُصَلِّيَ فِي مَكَانِهِ الَّذِي لَا يَقُوتُ عَلَيْهِ رُفْقَتُهُ ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَسَافِرَ وَحْدَهُ .

العذرُ العاشرُ : (أَوْ غَلَبَةُ نُعَاسٍ) إِذَا غَلَبَهُ نُعَاسٌ ، وَهُوَ أَوَّلُ النَّوْمِ ، فَإِنَّهُ يُصَلِّي فِي بَيْتِهِ وَيَنَامُ ؛ لِأَنَّ ذَهَابَهُ إِلَى الْمَسْجِدِ وَفِيهِ النُّعَاسُ لَا يَخْصُلُ مَعَهُ حُضُورُ الْقَلْبِ فِي الصَّلَاةِ ، وَفِيهِ مَشَقَّةٌ عَلَيْهِ .

العذرُ الحادي عشرُ : إِذَا خَشِيَ التَّأَذِّي بِالْمَطَرِ الَّذِي يَنْزِلُ وَيَبُلُّ الثِّيَابَ ، فَإِنَّهُ يَصَلِّي فِي بَيْتِهِ تَلَاْفًا لِذَلِكَ .

العذرُ الثاني عشرُ : (أَوْ أَذَى ؛ بِمَطَرٍ) خَوْفُ بَرْدٍ شَدِيدٍ ، فَهَذَا عَذْرٌ لَهُ فِي أَنْ يُصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ ؛ لِأَنَّ الْبَرْدَ قَدْ يُصِيبُ الْإِنْسَانَ بِمَرَضٍ وَفِيهِ مَشَقَّةٌ عَلَى النَّاسِ .

والدليلُ على هذين العذرين : أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ مُنَادِيَهُ فِي اللَّيْلَةِ الْبَارِدَةِ وَالْمَطْبَرَةِ : « أَنْ صَلُّوا أَيُّهَا النَّاسُ فِي رِحَالِكُمْ »<sup>(١)</sup> .

وَقَعَلَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه فَأَنكَرُوا عَلَيْهِ ، فَقَالَ : فَقَعَلَهُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي - يَعْنِي : رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - ، وَإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أُخْرِجَكُمْ فِي الدَّخْضِ<sup>(٢)</sup> وَالطَّيْنِ<sup>(٣)</sup> .

(١) أخرجه : البخاري (١٦٣/١) ، ومسلم (١٤٧/٢) من ابن عمر رضي الله عنه .

(٢) الدَّخْضُ : الرُّثْقُ . انظر : «النهاية» .

(٣) أخرجه : البخاري (١٦٠/١) ، ومسلم (١٤٨/٢) .

العذرُ الثالث عشرُ : (أَوْ وَحَلٍ) الْوَحْلُ - وَهُوَ الطَّيْنُ - بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ ، إِذَا صَارَ فِي الشَّوَارِعِ طَيْنٌ وَمُسْتَنْقَعَاتٌ ، فَإِذَا خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ يَطْلُوثٌ بِالطَّيْنِ ، فَلَهُ عَذْرٌ أَنْ يَصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ تَلَاْفًا لِذَلِكَ ، بِدَلِيلِ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ .

العذرُ الرابع عشرُ : (أَوْ بِرِيحٍ بَارِدَةٍ شَدِيدَةٍ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ) الرِّيحُ الْبَارِدَةُ الشَّدِيدَةُ ، إِذَا خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ تَعَرَّضَ لَهَا وَهِيَ تَضْرِبُهُ وَتَشُقُّ عَلَيْهِ .

## بَابُ صَلَاةِ أَهْلِ الْأَعْدَارِ

تَلَزَّمَ الْمَرِيضُ الصَّلَاةَ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ عَجَزَ فَعَلَى جَنْبِهِ، فَإِنْ صَلَّى مُسْتَلْقِيًا وَرَجَلَاهُ إِلَى الْقِبْلَةِ صَحٌّ.

الشرح:

(بَابُ صَلَاةِ أَهْلِ الْأَعْدَارِ) الصلاة هي الركن الثاني من أركان الإسلام، وهي عمود الإسلام، وأول ما يحاسب عنه العبد من أعماله يوم القيامة.

ومادام عقل المسلم باقيا فإنها لا تسقط عنه، لكن يُصَلِّيها على حسب حاله؛ لقوله تعالى: ﴿كَانُوا أَكْثَرُ أَهْلًا مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ (التعاون: ١٦) فالمعذور يُصَلِّيها حسب استطاعته.

• وأهل الأعذار ثلاثة: المريض، والمسافر، والخائف.

الأول: المريض (تَلَزَّمَ الْمَرِيضُ الصَّلَاةَ قَائِمًا) إذا كان يستطيع القيام، لقوله تعالى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ (البقرة: ٢٣٨).

فالقيام في الفريضة ركن من أركان الصلاة، لا يصح إلا به مع القدرة. (فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا) إذا لم يستطع المريض القيام فإنه يُصَلِّي قاعداً، لأنه عاجز عن القيام.

(فَإِنْ عَجَزَ فَعَلَى جَنْبِهِ) فإن عجز عن الصلاة جالساً فإنه يُصَلِّي على جنبه، والأفضل الأيمن، يستقبل القبلة، ويؤم بالركوع والسجود برأيه، ويجعل سجوده أخفض من ركوعه.

(فَإِنْ صَلَّى مُسْتَلْقِيًا وَرَجَلَاهُ إِلَى الْقِبْلَةِ صَحٌّ) لأنه جاء في بعض الروايات: «أو مستلقياً ورجلاه إلى القبلة».

هذه الأحوال جاءت في الحديث ي قال فيه النبي ﷺ: «يُصَلِّي الْمَرِيضُ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ»<sup>(١)</sup> وفي رواية: «أو مستلقياً ورجلاه إلى القبلة»<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه: البخاري (٦٠/٢) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه بلفظ: «صل قائماً

فإن لم تستطع قاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب».

(٢) أخرجه: الدارقطني في «السنن» (٤٢/٢) - (٤٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢)

٣٠٧ - ٣٠٨) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

وَيَوْمِي رَاكِعًا وَسَاجِدًا، وَيَخْفِضُهُ عَنِ الرُّكُوعِ، فَإِنْ عَجَزَ أَوْماً بِعَيْنَيْهِ، فَإِنْ قَدَرَ أَوْ عَجَزَ فِي أَثْنَائِهَا انْتَقَلَ إِلَى الْآخَرِ.

الشرح:

(وَيَوْمِي رَاكِعًا وَسَاجِدًا، وَيَخْفِضُهُ عَنِ الرُّكُوعِ) يومى برأيه راکعاً، ويقول: «سبحان ربي العظيم»، ويومى برأيه للسجود ويقول: «سبحان ربي الأعلى»، ويجعل السجود أخفض من الركوع، لقوله تعالى: ﴿فَالْقُرْآنُ اللَّهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

(فَإِنْ عَجَزَ أَوْماً بِعَيْنَيْهِ) فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْإِيمَاءِ بِرَأْيِهِ أَوْماً بِطَرَفِهِ.

والصحيح؛ أنه لا يومى بطرفه<sup>(١)</sup>؛ لأنه ما جا دليل، إنما الحديث وقف عند قوله: «ويومى برأيه راکعاً وساجداً»<sup>(٢)</sup>.

(فَإِنْ قَدَرَ أَوْ عَجَزَ فِي أَثْنَائِهَا انْتَقَلَ إِلَى الْآخَرِ) إذا كان في بداية الصلاة صحيحاً، ثم طرأ عليه العجز في أثناء الصلاة، فإنه يجلس ويكمل وهو جالس.

وكذلك العكس؛ لو بدأ الصلاة وهو جالس لأجل المرض والعجز، ثم ارتفع عنه المرض في أثناء الصلاة وقدر على القيام، فإنه يلزمه أن يقوم ويكمل الصلاة قائماً.

(١) وهو مذهب أبي حنيفة ورواية عن أحمد. واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية. انظر: «الاختيارات الفقهية» (ص: ٧٢).

(٢) هو جزء من حديث علي المتقدم قبل هذا.

وَإِنْ قَدَرَ عَلَى قِيَامٍ وَقَعُدَ دُونَ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ أَوْماً بِرُكُوعٍ قَائِمًا وَبِسُجُودٍ قَاعِدًا، وَلِمَرِيضِ الصَّلَاةِ مُسْتَلْقِيًا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ؛ لِمُدَاوَاةِ يَقُولِ طَبِيبٍ مُسْلِمٍ.

الشرح:

(وَإِنْ قَدَرَ عَلَى قِيَامٍ وَقَعُدَ دُونَ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ أَوْماً بِرُكُوعٍ قَائِمًا وَبِسُجُودٍ قَاعِدًا) إذا كان يقدر على القيام، لكن ما يقدر على الركوع، فإنه يومى برأيه للركوع قائماً، لأنه قادر على القيام فلا يسقط عنه، وأما الركوع فيكفي الإيماء.

وإذا كان لا يقدر أن يسجد على الأرض يومى للسجود وهو جالس.

(وَلِمَرِيضِ الصَّلَاةِ مُسْتَلْقِيًا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ؛ لِمُدَاوَاةِ يَقُولِ طَبِيبٍ مُسْلِمٍ) إذا كان المريض يقدر على القيام، لكن قال له الطبيب: ما يمكن العلاج إلا وأنت مستلق. فإنه يضلي وهو مستلق، ويومى برأيه للركوع والسجود.

ويشترط في الطبيب: أن يكون مسلماً؛ لأن هذا أمر ديني لا يؤمن عليه الكافر.

وَلَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ فِي السَّفِينَةِ قَاعًا وَهُوَ قَائِدٌ عَلَى الْقِيَامِ ،  
وَيَصِحُّ الْفَرَضُ عَلَى الرَّاحِلَةِ خَشْيَةَ التَّأْذِي بِالْوَحْلِ ، لَا لِمَرَضٍ .

الشرح:

(وَلَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ فِي السَّفِينَةِ قَاعًا وَهُوَ قَائِدٌ عَلَى الْقِيَامِ) لأن السفينة  
مثلُ الغرفة يستطيع فيها الصلاة على الوجه المشروع .

(وَيَصِحُّ الْفَرَضُ عَلَى الرَّاحِلَةِ خَشْيَةَ التَّأْذِي بِالْوَحْلِ) الفريضة لا تجوزُ  
على الراحلة إلا في حالة العذر، كما لو كان المطر ينزل والماء يمشي ،  
فإذا نَزَلَ يُصَلِّي على الأرض تَبَلُّلًا بالماء، فإنه يُصَلِّي على راحلته .

لأن النبي ﷺ - كما في حديث يعلی بن مرة - هو وأصحابه انتهوا  
إلى طريق، والبلدة<sup>(١)</sup> من تحتهم، والمطر من فوقهم، فأمر المؤذن  
فأذن، ثم أمره فأقام، ثم تقدم ﷺ على راحلته فصلَّى بهم<sup>(٢)</sup>، هذا من  
أجل الضرورة .

(لَا لِمَرَضٍ) أي: لا يجوز أن يصلي على الراحلة من أجل المريض،  
إلا إذا كان لا يقدر على الركوب إذا نزل، فإنه يصلي على الراحلة .

(١) البلدة: النداءة . انظر: «الصحيح» (١٦٣٩/٤) .

(٢) أخرجه: أحمد (١٧٣/٤)، والترمذي (٤١١) .

## فَصْلٌ

مَنْ سَافَرَ مُبَاحًا أَرْبَعَةَ يَوْمٍ سَنَ قَصُرَ رُبَاعِيَّتُهُ وَرَكَعَتَيْنِ

الشرح:

(فَصْلٌ): الثاني من الأعداء: (مَنْ سَافَرَ سَفَرًا) عذر السفر؛ لأنَّ  
الله ﷻ قال لنبيه ﷺ: ﴿وَلَا تَزِرُكُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنْ  
الْصَّلَاةِ﴾ [النساء: ١٠١] .

و«سَفَرَكُمْ»: معناه: سافرتُم، فالمسافر يُقْصَرُ الرباعية إلى ركعتين،  
وأما المغرب فإنها لا تُقْصَر؛ لأنها وتر النهار، والفجر باقية على الأصل .  
والرسول ﷺ كان يُقْصَرُ في أسفاره من حين يخرج من المدينة إلى أن  
يرجع إليها .

• وَلَا يُقْصَرُ الْمَسَافِرُ إِلَّا بِشَرْطٍ :

الشرط الأول: (مُبَاحًا) أَنْ يَكُونَ السَّفَرُ مُبَاحًا، فَإِنْ كَانَ السَّفَرُ  
مَحْرَمًا كَالَّذِي يَسَافِرُ لِأَجْلِ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فَهَذَا سَفَرٌ مُحْرَمٌ، لِأَنَّهُ وَسِيلَةٌ



للشرك، أو الذي يسافر للإباحية والفساد في بعض البلاد، فهذا سفره سفر معصية، والمعصية لا تستباح بها الرخصة.

الشرط الثاني: (أربعة بُرْد) أن يبلغ السفر المسافة، وهي أربعة بُرْد<sup>(١)</sup>، وأربعة البُرْد: يومان قاصدان الراحلة، وهما مرحلتان؛ لقوله ﷺ: «لَا يَجُزُّ لِمَرْأَةٍ تَوَمَّنَ بِاللَّيْلِ وَالْيَوْمِ الْآخِرُ أَنْ تَسَافِرَ مَسِيرَةَ يَوْمَيْنِ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ»<sup>(٢)</sup>.

فالنبي ﷺ حدّد السفر الذي يجب له المخرم يومين، قدّلت على أنّ السفر لا بدّ أن يكون مسافة يومين للراحلة، أي: مرحلتان، وما دونه فليس بسفر.

ومقدار المرحلتين ثمانون كيلو، فالسفر يُحدّد بالمسافة لا بالزمن، ولو قطّعتها في ساعة فإنه يُقصر؛ لأنّ العبرة بالمسافة.

فاعتبر ﷺ السفر الذي يُشترط له المخرم مسيرة يومين - يعني: بالراحلة - ومسيرة اليومين بالراحلة يكون كل يومين أربعين كيلو،

(١) جمع برید هو: اثنا عشر ميلاً. وأربعة البرد: ثمانية وأربعون ميلاً بالأقاليم الهاشمية التي في طريق مكة. انظر: «اللسان» (٨٦/٣).

(٢) أخرجه: البخاري (٢٥/٣)، ومسلم (١٠٢/٤) من حديث أبي سعيد الخدري رحمه الله: «لَا تَسَافِرُ الْمَرْأَةُ مَسِيرَةَ يَوْمَيْنِ إِلَّا وَمَعَهَا زَوْجُهَا أَوْ ذُو مَحْرَمٍ».

فالمجموع ثمانون كيلو، فإذا كان السفر دون الثمانين كيلو فإنه لا تقصّر له الصلاة، لأنه لا يُعدّ سفرًا.

وقوله: (سُنُّ لَهْ قَصْرُ زِيَاعِيَةِ رَكْمَتَيْنِ) بيان لحكم القصر، وأنه سنة عند جمهور أهل العلم<sup>(١)</sup>، القصر ليس بواجب، فلو أتمّ صحتّ صلاته؛ لقوله تعالى: «فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ» [النساء: ١٠١]، فتقضى الجناح - وهو الإثم - قدّلت على أنه ليس بواجب.

(١) انظر: «الإيضاح» (٣١٤/٢)

إِذَا فَارَقَ عَامِرَ قَرْيَتِهِ أَوْ خِيَامَ قَوْمِهِ .

الشرح:

(إِذَا فَارَقَ عَامِرَ قَرْيَتِهِ) هذا بيان الشرط الثالث من شروط القصر : وهو أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْمُعْزَانِ ، فلا يبدأ السفر إلا إذا خَرَجَ من عامر البلد .  
أما ما دام في داخل البلد ، فإنه لم يبدأ السفر ولو كان يمشي بقصد السفر ؛ لأنَّ السفرَ من السُّفُورِ أو الإسفار ، وهو البرور في خارج البنيان ؛ لأنَّ النبي ﷺ كان يَقْصُرُ إذا خَرَجَ من البلد إلى أن يدخل في البلد<sup>(١)</sup> .  
وقوله : (عَامِرَ قَرْيَتِهِ) المقصود به : المباني المسكونة .  
(أَوْ خِيَامَ قَوْمِهِ) إذا كانوا يَسْكُنُونَ في خيام ، فهي تقوم مقام المباني في الاعتبار .

والشرط الرابع من شروط القصر : أَنْ يَنْوِيَهُ عِنْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ .

فتبين أنَّ شروطَ القصر أربعة :

١- أَنْ يَكُونَ السَّفَرُ مَسِيرَةً يَوْمِيْنَ لِلرَّاحِلَةِ فَأَكْثَرُ .

٢- أَنْ يَكُونَ السَّفَرُ مَبَاحًا .

٣- أَنْ يَفَارِقَ عَامِرَ الْبَلَدِ .

٤- أَنْ يَنْوِيَ الْقَصْرَ عِنْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ .

(١) صح ذلك من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه فيما رواه مسلم بلفظ : « كان رسول الله ﷺ إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ صلى ركعتين » .

وَأِنْ أُخْرِمَ حَضَرًا ثُمَّ سَافَرَ ، أَوْ سَفَرًا ثُمَّ أَقَامَ ، أَوْ ذَكَرَ صَلَاةَ حَضَرٍ فِي سَفَرٍ ، أَوْ عَكْسَهَا .

الشرح:

هذا فيه الأحوال التي يلزمُ المسافر فيها الإتمام .

• وهي إحدى عشرة مسألة :

١- (وَأِنْ أُخْرِمَ حَضَرًا ثُمَّ سَافَرَ) إذا أُحْرِمَ بالصلاة حَضَرًا ثم سافر في أثناء الصلاة ؛ كما إذا كان في سفينة داخل البلد ، ولما أُحْرِمَ مَثَبَتِ السَّفِينَةُ وَخَرَجَتْ مِنَ الْبَلَدِ ، فهذا يُتِمُّ الصلاة ؛ لأنه بَدَأَهَا وهو في داخلِ البلد ودخل الصلاة وهو مقيم .

٢- (أَوْ سَفَرًا ثُمَّ أَقَامَ) وكذلك العكس ، لو أُحْرِمَ وهو مسافر ثم وُضِلَ إلى البلد في أثناء الصلاة ، فإنه يُتِمُّ الصلاة ؛ كما لو كان في سفينة أو في طائرة مثلاً ، وأُحْرِمَ بالصلاة خارجَ البلد ثم هَبَطَتِ الطائِرَةُ أَوْ رَسَبَتِ السَّفِينَةُ داخلَ البلد ، فهذا يُتِمُّ الصلاة .

٣- (أَوْ ذَكَرَ صَلَاةَ حَضَرٍ فِي سَفَرٍ) ، فإنه لا يجوز له القصر ، بل يُصَلِّيُهَا كاملةً ، لأنها وَجِبَتْ عليه تامةً ، فَلْيُصَلِّهَا في السفرِ تامةً ؛ لأنَّ العبرة بوجوب الصلاة ، ليست العبرة بفعلها .

٤- (أَوْ عَكْسَهَا) كأن ذكر أنه عليه صلاة ماضٍ لها في السفر لآلته نسيها ، فيصلها في الحضر تمامًا ؛ لأن العبرة في هذه الحالة في فعل الصلاة لا في وقت الوجوب ، والأصل الإتمام ، فيعود إلى الأصل .

أَوْ أَتَمَّ بِمُقِيمٍ أَوْ بَمَنْ يَشْكُ فِيهِ ، أَوْ أَحْرَمَ بِصَلَاةٍ يَلْزُمُهُ إِنْتِمَائُهَا  
فَقَسَدَتْ وَأَعَادَهَا .

الشرح:

٥- (أَوْ أَتَمَّ بِمُقِيمٍ) كذلك من الصُّور التي يلزم المسافر الإتمام فيها ،  
إذا أتَمَّ بمقيمٍ ، فإنه يلزمه الإتمام تبعاً للإمامية ؛ لقوله ﷺ : « إِنَّمَا جُعِلَ  
الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَلَا تَخْتَلَفُوا عَلَيْهِ »<sup>(١)</sup> .

ولأنَّ ابنَ عباسٍ رضي الله عنهما لَمَّا سُئِلَ عن ذلك قال : تلك السنة<sup>(٢)</sup> ، يعني :  
إتمام المسافر خلف المقيم ، والمراد بالسنة : سنة الرسول ﷺ .

ولأنَّ عثمان رضي الله عنه لَمَّا أَتَمَّ الصلاةَ في مئذنة ، وكان الصحابةُ يَرَوْنَ  
القصرَ ، ضَلُّوا خلفه وأَتَمُّوا ، كابن مسعود رضي الله عنه<sup>(٣)</sup> .

٦- (أَوْ بَمَنْ يَشْكُ فِيهِ) وهو إذا ما صَلَّى خلف إمامٍ لَا يَدْرِي هل  
مسافرٌ أو مقيمٌ ، فَيُتِمُّ الصلاةَ ؛ لأنَّ الأصلَ الإتمامُ .

٧- (أَوْ أَحْرَمَ بِصَلَاةٍ يَلْزُمُهُ إِنْتِمَائُهَا فَقَسَدَتْ وَأَعَادَهَا) أحرم بصلاةٍ  
يلزمه إتمامها ؛ لأنه كان مقيماً - مثلاً - ثم قَسَدَتْ صلاته ، أعادها ولم  
يَقْضِهَا إِلَّا فِي السَّفَرِ ، فإنه يلزمه الإتمام اعتباراً بحالته الأداء لا بحالته  
القضاء ؛ لأنَّ القضاءَ يَخْطِي الأداءَ .

(١) أخرجه البخاري (١٨٤/١) ، ومسلم (١٩/٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) أخرجه أحمد (٢١٦/١) .

(٣) أخرجه البخاري (٥٣/٢) ، ومسلم (١٤٦/٢) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه .

أَوْ لَمْ يَتَوَقَّعْ عِنْدَ إِحْرَامِهَا ، أَوْ شَكَّ فِي يَتِيهِ ، أَوْ تَوَيَّ إِقَامَةً  
أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ، أَوْ مَلَاحًا مَعَهُ أَهْلُهُ لَا يَتَوَيَّ الإِقَامَةَ بِنَلْدَةٍ ؛ لَزِمَهُ  
أَنْ يَتِمَّ .

الشرح:

٨- (أَوْ لَمْ يَتَوَقَّعْ عِنْدَ إِحْرَامِهَا) مسافرٌ ما تَوَيَّ القصرَ عند الإحرام  
بالصلاة ، ولكن نَوَاهُ في أثناء الصلاة ، فهذا يلزمه أَنْ يَتِمَّ الصلاةَ ؛ لفقدان  
شرط القصرِ ، وهو النيَّةُ عند الإحرام بالصلاة .

والصحيح - إن شاء الله - أنه يَقْصُرُ ، اعتباراً بحالته السَّفَرِ ، ولا دليل  
على اشتراط النيَّةِ للقصر عند التحريم<sup>(١)</sup> .

٩- (أَوْ شَكَّ فِي يَتِيهِ) عند تكبيرة الإحرام ، هل تَوَيَّ القصرَ أو لا ؟  
فإنه يَتِمُّ ؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ النيَّةِ .

١٠- (أَوْ تَوَيَّ إِقَامَةً أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ) المسافر إذا أقام في أثناء  
سَفَرِهِ ، هل يَقْصُرُ أو لا ؟

هذا فيه تفصيل على النحو التالي :

١- إن كانت الإقَامَةُ التي نَوَاهَا أَقَلُّ مِنْ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ، فإنه يَقْصُرُ  
الصلاةَ ؛ لأنه لم تنقطع في حَقِّه أحكامُ السَّفَرِ ، والأصلُ في المسافرِ  
جوازُ القصرِ .

٢- إذا أقام إقَامَةً لَمْ يَحْدُدْهَا ، وإنما هو مقيمٌ لأجل حصول شيء ،

(١) انظر : « المعني » (١١٩/٢) .

لَا يَدْرِي مَتَى يَحْضُلُ، هَذَا أَيْضًا يَقْصُرُ وَلَوْ طَالَتْ مَدَّةُ الْإِقَامَةِ؛ لِأَنَّهُ مَا نَوَى إِقَامَةً مُحَدَّدَةً، وَإِنَّمَا نَوَى قَضَاءَ حَاجَتِهِ فَقَطْ.

٣- إِذَا نَوَى إِقَامَةً أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ، فَهَذَا يُلْزِمُهُ الْإِنْتِمَاءُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمَقِيمِ أَنَّ يَتِمَّ الصَّلَاةَ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدِمَ إِلَى مَكَّةَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ صَبِيحَةَ رَابِعَةٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَبَقِيَ فِي الْأَبْطَحِ الْيَوْمَ الرَّابِعَ وَالْخَامِسَ وَالسَّادِسَ وَالسَّابِعَ؛ هَذِهِ أَرْبَعَةُ أَيَّامٍ، وَفِي الْيَوْمِ الثَّامِنِ - يَوْمِ التَّرْوِيَةِ - رَحَلَ إِلَى مَتَى، وَكَانَ يَقْصُرُ الصَّلَاةَ فِي هَذِهِ الْمَدَّةِ.

فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْمَقِيمَ إِذَا نَوَى إِقَامَةَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ يَقْصُرُ؛ لِأَنَّ الرُّسُولَ ﷺ قَصَرَ فِي هَذِهِ الْمَدَّةِ، وَمَا زَادَ عَلَيْهَا، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ فِيهِ إِلَى الْأَصْلِ.

وَالْأَصْلُ فِي الْمَقِيمِ أَنَّهُ يَتِمُّ، وَاسْتَبْنَيْنَا أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ لِفَعْلِ الرُّسُولِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَإِنَّ زَادَتِ الْأَيَّامُ عَنْ أَرْبَعَةٍ يَرْجِعُ إِلَى الْأَصْلِ، وَهُوَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمَقِيمِ أَنَّهُ يَتِمُّ الصَّلَاةَ.

وَأَمَّا الْقَوْلُ بِأَنَّ الرُّسُولَ ﷺ فِي عَامِ الْفَتْحِ أَقَامَ فِي مَكَّةَ بَضْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ<sup>(١)</sup>، فَإِنَّ الرُّسُولَ ﷺ مَا نَوَى إِقَامَةً مُحَدَّدَةً، وَإِنَّمَا يَنْتَظِرُ الْعَدُوَّ وَيَتَهَيَّأُ لَغَزْوِهِ حَتَّى يَنْتَظِرَ.

(١) أخرجه: أبو داود (١٢٢٩) من حديث عمران بن حصين .  
وأخرجه: البخاري (٥٣/٢) من حديث ابن عباس ؓ نحوه

وَكَذَلِكَ إِقَامَتُهُ فِي تَبَوُّكِ عَشْرِينَ يَوْمًا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ<sup>(١)</sup>، وَهَذِهِ مِثْلُ إِقَامَتِهِ فِي مَكَّةَ؛ لِأَنَّهُ أَقَامَ بِتَرِيصِ أَحْوَالِ الْعَدُوِّ؛ لِأَنَّهُ فِي تَبَوُّكِ خَرَجَ لَغَزْوِ الرُّومِ، عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَنَزَلَ فِي تَبَوُّكِ بِتَحَسُّسِ أَحْوَالِ الْعَدُوِّ، وَلَا يَدْرِي مَتَى يَهْجُمُ عَلَيْهِ الْعَدُوُّ، هُوَ مَا نَوَى إِقَامَةَ مَزْمَعَةً، إِنَّمَا إِقَامَةُ تَرِيصٍ وَانْتِظَارٍ غَيْرِ مُحَدَّدٍ.

وَنَحْنُ نَقُولُ: إِنَّهُ إِذَا أَقَامَ لِقَضَاءِ حَاجَةٍ وَلَا يَدْرِي مَتَى تَنْتَهِي، فَإِنَّهُ يَقْصُرُ الصَّلَاةَ.

١١- (أَوْ مُلَاحَظَةً أَهْلُهُ لَا يَتَوَيَّ الْإِقَامَةَ بِبَلَدٍ؛ لَزِمَهُ أَنْ يَتِمَّ) «الْمَلَأُح» قَائِدُ السَّفِينَةِ، وَلَهُ حَالَتَانِ:

الْحَالَةُ الْأُولَى: إِذَا كَانَ لَهُ بَلَدٌ يَقِيمُ فِيهِ بَعْضَ السَّنَةِ، فَهَذَا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ فِي أَسْفَارِهِ وَلَوْ كَثُرَتْ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلَى بِالرَّخْصَةِ مِنْ قَلِيلِ الْأَسْفَارِ لِعِظَمِ الْمَشَقَّةِ فِي حَقِّهِ، فَلِذَا أَقَامَ فِي بَلَدِهِ فَإِنَّهُ يَتِمُّ الصَّلَاةَ وَيَصُومُ وَيَقْضِي مَا عَلَيْهِ مِنْ مَرْضَانٍ.

الْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ: أَلَّا يَتَوَيَّ الْإِقَامَةَ فِي بَلَدٍ، وَمَعَهُ أَهْلُهُ فِي سَفِينَتِهِ، فَهَذَا مِثْلُهُ فِي سَفِينَتِهِ، وَلَيْسَ لَهُ بَلَدٌ مَعِينٌ، فَهَذَا لَا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ مُسَافِرًا، وَإِنَّمَا الْقَصْرُ وَالْإِفْطَارُ لِمَنْ يَسَافِرُ وَيَقِيمُ.

(١) أخرجه: أحمد (٢٩٥/٣)، وأبو داود (١٢٣٥) من حديث جابر بن عبد الله ؓ

وَإِنْ كَانَ طَرِيقَانِ فَسَلِّكَ أَبْعَدَهُمَا، أَوْ ذَكَرَ صَلَاةَ سَفَرٍ فِي آخَرٍ؛ فَصَرَّ، وَإِنْ حُجِسَ وَلَمْ يَنْوَ الإِقَامَةَ أَوْ أَقَامَ لِقَضَاءِ حَاجَةٍ بِلَا يَتَّهِ إِقَامَةً فَصَرَّ أَبَدًا.

الشرح:

(وَإِنْ كَانَ طَرِيقَانِ فَسَلِّكَ أَبْعَدَهُمَا) إذا كان له في سفره طريقان: طريقٌ مختصرٌ دون مسافةِ القصر، وطريقٌ طويلٌ يبلغ مسافةَ القصر فأكثر، فأَخَذَ الطريقَ الطويلَ، فإنه يقصرُ الصلاةَ؛ لأنه مسافرٌ مسافةَ قصرٍ، ولا نُلْزِمُهُ أَنْ يَأْخُذَ الطريقَ القصيرَ.

(أَوْ ذَكَرَ صَلَاةَ سَفَرٍ فِي آخَرٍ؛ فَصَرَّ) إذا قضاها في ذلك السفرِ الذي قضاها فيه؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ يَحْكِي الْأَدَاءَ، وَهُوَ لَهُ أَنْ يُوَدِّيَهَا مَقْصُورَةً، فَكَذَلِكَ يَقْضِيهَا مَقْصُورَةً، بخلاف ما إذا ذَكَرَهَا وَقْضَاهَا فِي حَضَرٍ، فإنه يُتِمُّهَا، كما سبق.

(وَإِنْ حُجِسَ) ... إلخ، هذا سَبَقَ بَيَانُهُ فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي يُلْزَمُ الْمَسَافِرُ فِيهَا الْإِنْمَاءُ.

## فَصْلٌ

يُجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الظُّهْرَيْنِ وَبَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ فِي وَقْتِ إِحْدَاهُمَا فِي سَفَرٍ قَصْرٍ، وَلَيَرِيضُ يَلْحَقُهُ بِتَرْكِه مَشَقَّةٌ.

الشرح:

(فَصْلٌ: يُجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الظُّهْرَيْنِ وَبَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ فِي وَقْتِ إِحْدَاهُمَا): هو جمع الصلاتين في وقت إحداهما لغير من الأعذار الشرعية.

وَالْقَاعِدَةُ: أَنَّ مِنْ جَازٍ لَهُ الْقَصْرُ جَازٌ لَهُ الْجَمْعُ، وَلَا عَكْسٌ؛ فَلَيْسَ كُلُّ مَنْ جَازٌ لَهُ الْجَمْعُ جَازٌ لَهُ الْقَصْرُ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ أَوْسَعُ مِنَ الْقَصْرِ.

فِيَبَاحٌ لِلْمَسَافِرِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي وَقْتِ إِحْدَاهُمَا؛ فَيَجْمَعُ الظُّهْرَ مَعَ الْعَصْرِ جَمْعَ تَقْدِيمٍ أَوْ جَمْعَ تَأْخِيرٍ، وَيَجْمَعُ الْمَغْرِبَ مَعَ الْعِشَاءِ جَمْعَ تَقْدِيمٍ أَوْ جَمْعَ تَأْخِيرٍ؛ حَسَبَ الْأَرْقَى بِهِ، فِي ثَلَاثِ حَالَاتٍ:

الحالة الأولى: حالة السَّفَرِ.

الحالة الثانية: حالة المرض؛ مرضًا يُشَقُّ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَ كُلَّ صَلَاةٍ فِي

وَقْتِهَا.

.....

**الحالة الثالثة:** حالة المَطَرِ وَالْوَحْلِ<sup>(١)</sup>؛ يجوزُ الجمعُ بين العشاءين في حالةِ المَطَرِ الذي ينزلُ، أو حالةِ الوَحْلِ الذي يكونُ في الأرض.

**والفرقُ في الحُكْمِ بين الجمعِ والقصر:** أن القَصْرَ مستحبٌ، وأما الجَمْعُ فإنه مُباحٌ وليس مُستحبًا ولا مكروهًا.

ولذلك؛ قال: (يجوزُ الجَمْعُ) قال: (يجوزُ) ولم يقل: يُستحبُ.

(في سَفَرٍ قَصْرٍ)؛ هذه الحالة الأولى من الأحوال التي يجوزُ فيها الجَمْعُ:

فَمَنْ جَازَ لَهُ الْقَصْرُ جَازَ لَهُ الْجَمْعُ، ويفعل ما هو أرفقُ به مِنْ جَمْعٍ تقديم أو جَمْعٍ تأخير؛ لأنَّ النبي ﷺ كان إذا دَخَلَ وقتَ الصَّلَاةِ الأولى قبل أن يدخلَ فإنه يَجْمَعُ جَمْعَ تَقْدِيمٍ، وإذا رَحَلَ قبل أن يدخلَ وقتَ الأولى، فإنه يُوَخِّرُ الأولى ويُصلِّيها مع الثانيةِ جَمْعَ تَأْخِيرٍ؛ لأنَّ هذا أرفقُ بهم.

(ولمريضٍ يُلْحَقُهُ بتركه مشقة)؛ هذه الحالة الثانية مِنْ الأحوال التي تُبيحُ الجمعُ:

وهي حالة المَرَضِ الذي يلحقُ بتركِ الجمعِ فيه مشقةٌ، أما المَرَضُ العاديُّ الذي لَا يُلْحَقُ المريضُ بتركه الجمعِ فيه مشقةٌ، فلا يجوزُ له الجمعُ.

(١) قال في «اللسان»: الوَحْلُ بالتحريك: الطين الرقيق الذي ترتطم فيه الدواب، والوَحْل بالتسكين، لغة رديئة. والجمع أو حال ووَحُول. (١١/٧٢٣).

وَبَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ لِمَطَرٍ يَبُلُّ الثِّيَابَ، وَوَحْلٍ، وَرِيحٍ شَدِيدَةٍ بَارِدَةٍ.

الشرح:

هذه هي الحالة الثالثة من الأحوال التي تُبيحُ الجمعُ بين الصَّلَاتَيْنِ:

وذلك؛ لأخذِ الأسبابِ الآتية:

**السبب الأول:** (وَبَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ لِمَطَرٍ يَبُلُّ الثِّيَابَ)؛ أما المَطَرُ الخفيفُ الذي لَا يَبُلُّ الثِّيَابَ فإنه لَا يُبيحُ الجمعُ؛ لأنه لَا يَحْصُلُ منه خَسَرٌ، وبعضُ الإخوان - هدامهم الله - يَجْمَعُونَ لأدنى مَطَرٍ، وهذا لَا يجوزُ؛ لأنه لم يَحْصُلِ السَّبَبُ الذي يُبيحُ الجمعُ.

**السبب الثاني:** (وَوَحْلٍ) الوَحْلُ الذي يكونُ بعدَ المَطَرِ، وهو الطُّينُ والمستنقعاتُ التي تُحوِلُ بينَكَ وبينَ المسجدِ، فيباحُ الجمعُ من أجلِ هذينِ السَّبَبَيْنِ.

أما إذا كانتِ الأرضُ يابسةً ما فيها مُستنقعاتٌ، ولا فيها طينٌ، وإنما هي مُجَبَّرَةٌ أو مُبَلَّطَةٌ مثلُ حالِها الآنَ، والمَطَرُ واقِفٌ لَا ينزلُ مطرًا، فهذا لَا يباحُ الجمعُ فيه.

فلا يباحُ الجمعُ إلَّا في إحدىِ حالتينِ:

إمَّا نزولُ المَطَرِ، الذي يَبُلُّ الثِّيَابَ، وإمَّا وجودُ الوَحْلِ في الطَّرِيقِ.

.....

السبب الثالث: (وريح شديدة باردة)؛ أي: إذا هبَّت ريح باردة شديدة، يَشُقُّ على الناس الخروج للصلاة مؤثِّين، فيَجْمَعُونَ في هذه الحالة بين العشاءين، إذا كانت الريح تجمع هذه الأوصاف: الشدَّة والبرودة، وكانت في ليلة مظلمة.

وَلَوْ صَلَّى فِي بَيْتِهِ أَوْ فِي مَسْجِدٍ طَرِيقُهُ تَحْتَ سَابِاطٍ،  
وَالْأَفْضَلُ فِعْلُ الْأَرْفَقِ بِهِ مِنْ تَأْخِيرِ وَتَقْدِيمِ.

الشرح:

(وَلَوْ صَلَّى فِي بَيْتِهِ أَوْ فِي مَسْجِدٍ طَرِيقُهُ تَحْتَ سَابِاطٍ)؛ أي: يجمع بين العشاءين في هذه الأحوال، ولو صَلَّى الإنسان في بَيْتِهِ أَوْ كَانَ طَرِيقُهُ إِلَى الْمَسْجِدِ مَسْفُوفًا فَلَا يَتَأَذَّى بِمَا ذُكِرَ؛ لِأَنَّ الرُّخْصَةَ تَعْمُ إِذَا جَمَعَ النَّاسُ.

(وَالْأَفْضَلُ فِعْلُ الْأَرْفَقِ بِهِ مِنْ تَأْخِيرِ وَتَقْدِيمِ)؛ الأفضل فعل الأرفق به من جمع تقديم أو جمع تأخير، كما كان النبي ﷺ يفعل ذلك في جميع الأحوال؛ في المرض، وفي السفر، وفي المطر.

فَإِنْ جَمَعَ فِي وَقْتِ الْأَوَّلَى اشْتَرَطَ : نِيَّةُ الْجَمْعِ عِنْدَ إِحْرَامِهَا ،  
وَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا إِلَّا بِمَقْدَارِ إِقَامَةٍ وَوُضُوءٍ خَفِيفٍ ، وَيَبْطُلُ بِرَأْيَةِ  
بَيْنَهُمَا ، وَأَنْ يَكُونَ الْعُدْرُ مَوْجُودًا عِنْدَ افْتِتَاحِهَا وَسَلَامِ الْأَوَّلَى .

الشرح:

(فَإِنْ جَمَعَ فِي وَقْتِ الْأَوَّلَى اشْتَرَطَ) إِذَا جَمَعَ فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ الْأَوَّلَى  
اشْتَرَطَ لَصِحَّةِ الْجَمْعِ ثَلَاثَةَ شُرُوطٍ :

الشرط الأول : (نِيَّةُ الْجَمْعِ عِنْدَ إِحْرَامِهَا) أَنْ يَنْوِيَ الْجَمْعَ عِنْدَ إِحْرَامِ  
الْأَوَّلَى .

الشرط الثاني : (وَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا) ؛ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ  
الْمَجْمُوعَتَيْنِ (إِلَّا بِمَقْدَارِ إِقَامَةٍ وَوُضُوءٍ خَفِيفٍ) ؛ لِأَنَّ هَذِهِ حَقِيقَةُ  
الْجَمْعِ ، أَمَّا لَوْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا أَوْ صَلَّى بَيْنَهُمَا نَافِلَةً ، فَإِنَّهُ حَتِّئِلَ لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ  
الْجَمْعُ .

وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فِي مُزْدَلِفَةِ لَمَّا صَلَّوْا الْمَغْرِبَ ، خَطُّوا رِجَالَهُمْ ، ثُمَّ  
صَلَّوْا الْعِشَاءَ<sup>(١)</sup> . فَإِذَا كَانَ الْفَاقِصِلُ يَسِيرًا فَإِنَّهُ لَا يُؤْتَرُ .

(١) أخرجه : البخاري (٤١/١) ٥٦٠ (٢/٢٠٠) ، ومسلم (٧٠/٤) ، ٧٣ من حديث  
أسامة بن زيد رضي الله عنه ، بلفظ : «دفع رسول الله ﷺ من عرفة ، حتى إذا كان بالشعب نزل  
فبال ثم توضأ ولم يسبح الوضوء ، فقلت : الصلاة يا رسول الله . فقال : «الصلاة  
أمامك» ، فركب ، فلما جاء المزدلفة نزل فتوضأ فأسبح الوضوء ، ثم أقيمت الصلاة  
فصلّى المغرب ، ثم أتاه كل إنسان بعيره في منزله ، ثم أقيمت العشاء فصلّى ولم  
يصل بينهما» .

(وَيَبْطُلُ بِرَأْيَةِ بَيْنَهُمَا) لِأَنَّهُ فَصَلَ بَيْنَهُمَا بِصَلَاةٍ ، فَأَنْخَرَمَ الْجَمْعُ .

الشرط الثالث : (وَأَنْ يَكُونَ الْعُدْرُ مَوْجُودًا عِنْدَ افْتِتَاحِهَا وَسَلَامِ  
الْأَوَّلَى) أَنْ يَكُونَ الْعُدْرُ الْمَسْبُوبُ لِلْجَمْعِ مَوْجُودًا عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلَاتَيْنِ  
وَالسَّلَامِ مِنَ الصَّلَاةِ الْأَوَّلَى ، فَإِنَّ كَانَ الْعُدْرُ قَدْ زَالَ حَتِّئِلَ فَلَا دَاعِيَ  
لِلْجَمْعِ .



وَأِنْ جَمَعَ فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ اشْتَرَطَ : نِيَّةُ  
الْأُولَى ، إِنْ لَمْ يَضِقْ عَنْ فِعْلِهَا ، وَاسْتِمْرَارُ الْعُدْ  
الثَّانِيَةِ .

الشرح:

(وَإِنْ جَمَعَ فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ اشْتَرَطَ) وَإِنْ جَمَعَ فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ فَإِنَّهُ  
يُشْتَرَطُ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ :

الشرط الأول : (نِيَّةُ الْجَمْعِ فِي وَقْتِ الْأُولَى) أَنْ يَتَوَيَّ الْجَمْعُ فِي وَقْتِ  
الْأُولَى ، فَيُوَخَّزُ الْأُولَى بِنِيَّةِ جَمْعِهَا مَعَ الثَّانِيَةِ ، فَإِنْ أَخَّرَ الْأُولَى بِدُونِ نِيَّةِ  
جَمْعٍ لَمْ يَصِحَّ الْجَمْعُ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ  
أَمْرٍ مَأْتَوَى »<sup>(١)</sup> .

الشرط الثاني : (إِنْ لَمْ يَضِقْ عَنْ فِعْلِهَا) أَلَّا يَضِيقَ وَقْتُ الْأُولَى عَنْ  
فِعْلِهَا ، أَمَّا إِذَا ضَاقَ وَقْتُ الْأُولَى عَنْ فِعْلِهَا ، فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ صَلَاةُ الْأُولَى  
فِي وَقْتِهَا .

الشرط الثالث : (اسْتِمْرَارُ الْعُدْ إِلَى دُخُولِ وَقْتِ الثَّانِيَةِ) ، أَمَا لَوْ زَالَ  
الْعُدُّ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِ الثَّانِيَةِ ، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ الْجَمْعُ ، وَيَجِبُ أَنْ تُصَلِّيَ  
الْأُولَى فِي وَقْتِهَا .

(١) متفق عليه من حديث عمر رضي الله عنه : البخاري (١/١) ، ومسلم (٤٨/٦)

## فَصْلٌ

وَصَلَاةُ الْخَوْفِ صَحَّحَتْ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِصِفَاتٍ ، كُلُّهَا جَائِزَةٌ

الشرح:

(فَصْلٌ) : بَقِيَ مِنْ صَلَاةِ أَهْلِ الْأَعْدَاءِ (صَلَاةُ الْخَوْفِ) ؛ أَي : كَيْفِيَّةُ  
الْصَّلَاةِ فِي وَقْتِ الْخَوْفِ .

و«الْخَوْفُ» : ضُدُّ الْأَمْنِ ؛ وَهُوَ الْخَوْفُ مِنَ الْعَدُوِّ ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ  
لَا تَسْقُطُ بِحَالٍ مِنَ الْأَخْوَالِ ، وَلَكِنْ تُصَلِّيُ عَلَى حَسَبِ الْإِسْطِطَاعَةِ ،  
وَأَيْضًا الصَّلَاةُ تُؤَدَّى جَمَاعَةً ؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ فَرَضَ عَلَى الرُّجَالِ ، وَلَا تَسْقُطُ  
عَنْهُمْ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ ، وَهَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى فَرَضِيَّةِ صَلَاةِ  
الْجَمَاعَةِ ، فَإِذَا كَانَتْ تَجِبُ فِي حَالَةِ الْخَوْفِ ، فَفِي حَالَةِ الْأَمْنِ مِنْ بَابِ  
أَوَّلَى .

وَلَقَدْ تَسَوَّحَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ عَنْ أَرْكَانٍ وَوَاجِبَاتٍ فِي الصَّلَاةِ ، وَكَرَّرَ  
وَفَرَّ ، وَتَقَدَّمَ وَتَأَخَّرَ ، وَلَمْ يَسْمَعْ بِصَلَاةِ الْجَمَاعَةِ ، فَكَيْفَ بِمَنْ يَقُولُونَ :  
إِنَّ صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ غَيْرُ وَاجِبَةٍ ؟!

فهذا غَلَطَ كبيرٌ، فمِنْ أَبْزَرَ أدَلَّةٍ وَجُوبِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ: صَلَاةُ الْخَوْفِ، فَلَوْ كَانَتْ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ غَيْرَ وَاجِبَةٍ لَرُكِّتْ فِي حَالَةِ الْخَوْفِ. قَالَ الْمَصْنُفُ رَحِمَهُ: (وَصَلَاةُ الْخَوْفِ صَحَّتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِصِفَاتٍ، كُلُّهَا جَائِزَةٌ) هَذِهِ عِبَارَةُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ حَيْثُ يَقُولُ: (وَصَلَاةُ الْخَوْفِ صَحَّتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِصِفَاتٍ كُلِّهَا جَائِزَةٌ، وَأَمَّا حَدِيثٌ سَهْلٍ فَأَنَا اخْتَارُهُ)<sup>(١)</sup>.

فَصَلَاةُ الْخَوْفِ صَحَّتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِسِتِّ صِفَاتٍ أَوْ سَبْعٍ صِفَاتٍ، كُلُّهَا جَائِزَةٌ، وَهَذِهِ الصِّفَاتُ مَحْمُولَةٌ عَلَى اخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ؛ فَفِي كُلِّ مَرَّةٍ يُصَلِّيَهَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَى صِفَةٍ تُنَائِبُ الْحَالَةَ الَّتِي هُمْ فِيهَا تَبَسُّبًا مِنَ اللَّهِ ﷻ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ.

#### • وَالْخَوْفُ لَهُ ثَلَاثُ حَالَاتٍ:

الحَالَةُ الْأُولَى: أَنْ يَكُونُوا فِي مُوَاجَهَةِ الْعَدُوِّ بِدُونِ التَّخَامِ قِتَالٍ، يَتَقَابَلُ الْجَيْشَانِ: جَيْشُ الْمُسْلِمِينَ وَجَيْشُ الْكُفَّارِ، بِدُونِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمْ قِتَالٌ.

الحَالَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنْ يَتَوَاجَهَ الْجَيْشَانِ مَعَ التَّخَامِ الْقِتَالِ، وَهَذِهِ أَشَدُّ مِنْ الَّتِي قَبْلَهَا.

(١) انظر: «المعني» (٢/٢٢٣). و«الإنصاف» (٢/٣٤٧).

الحَالَةُ الثَّالِثَةُ: أَنْ يَكُونَ خَوْفٌ مَعَ حَرْبٍ مِنَ الْعَدُوِّ.

• فَنِي الْحَالَةِ الْأُولَى: إِذَا كَانَتْ الْمَوَاجَهَةُ مِنْ غَيْرِ التَّخَامِ قِتَالٍ، فَهِيَ لَا تَخْلُو مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْوَجْهَ الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ الْعَدُوُّ فِي جِهَةِ الْقِبْلَةِ.

وَالْوَجْهَ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْعَدُوُّ فِي غَيْرِ جِهَةِ الْقِبْلَةِ، وَهَذَا هُوَ مَا يُسَمِّيهِ الْفُقَهَاءُ بِـ«الْوَجْهِ الثَّانِي»؛ يَعْنِي: أَنْ يَكُونَ الْعَدُوُّ فِي غَيْرِ جِهَةِ الْقِبْلَةِ.

فَأَمَّا فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ، إِذَا كَانَ الْعَدُوُّ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، فَإِنَّهُمْ يُصَلُّونَ صَفَّيْنِ، وَيَكْبِرُ بِهِمُ الْإِمَامُ جَمِيعًا، وَيَقُومُونَ مَعَهُ وَيَرْكَعُونَ مَعَهُ جَمِيعًا، وَهُمْ يَرِاقِبُونَ الْعَدُوَّ فِي حَالَةِ قِيَامِهِمْ، وَفِي حَالَةِ رُكُوعِهِمْ يَرِاقِبُونَ تَحْرُكَاتِ الْعَدُوِّ، ثُمَّ إِذَا سَجَدَ الْإِمَامُ سَجَدَ مَعَهُ الصَّفُّ الْأَوَّلُ وَبَقِيَ الصَّفُّ الْمُؤَخَّرُ قَائِمًا يُرَاقِبُ الْعَدُوَّ، فَإِذَا سَجَدَ الْإِمَامُ وَالصَّفُّ الْأَوَّلُ سَجْدَتَيْنِ وَقَامُوا لِلرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ، انْحَدَرَ الصَّفُّ الْمُؤَخَّرُ لِلْسَّجْدَتَيْنِ ثُمَّ تَقَدَّمَ الصَّفُّ الْمُؤَخَّرُ، وَصَارَ مِمَّا يَلِي الْإِمَامَ، وَتَأَخَّرَ الصَّفُّ الْمُتَقَدَّمُ وَصَارَ هُوَ الْمُؤَخَّرُ، ثُمَّ يَفْعَلُونَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ مَا فَعَلُوهُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى، يَرْكَعُ الْإِمَامُ وَيَرْكَعُونَ مَعَهُ جَمِيعًا، ثُمَّ إِذَا سَجَدَ الْإِمَامُ سَجَدَ الصَّفُّ الْأَوَّلُ الَّذِي كَانَ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى مُؤَخَّرًا، وَبَقِيَ الصَّفُّ الْمُؤَخَّرُ يُرَاقِبُ الْعَدُوَّ، فَإِذَا قَامُوا مِنَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ سَجَدَ الْمُؤَخَّرُ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ جَلَسُوا جَمِيعًا، وَسَلَّمُ بِهِمُ الْإِمَامُ جَمِيعًا.

الوجه الثاني، أمّا إذا كان العدو في غير جهة القبلة، فهذه وردَ فيها عدة صفات :

**الصفة الأولى:** أن ينقسم المسلمون إلى قسمين؛ قسم يصلي بهم الإمام الرُّكعة الأولى، وقسم يتجهون للعدو ولا يدخلون في الصَّلَاة، فإذا قام الإمام إلى الرُّكعة الثانية ثبت قائماً وأتمَّ من معه لأنفسهم، ثم سلّموا، ثم ذهبوا وضاروا في موقع الجِراسَة، مواجهين للعدو، ثم جاءت الطائفة الأولى التي لم تكن في الصَّلَاة في الرُّكعة الأولى، فصلّت مع الإمام الرُّكعة الثانية، ثم إذا جلس الإمام للشَّهيد ثبت جالساً، وقاموا وأتمّوا بأنفسهم، ثم جلسوا مع الإمام وسلّم بهم جميعاً.

فكون الطائفة الأولى حضرت تكبيرة الإحرام والركعة الأولى وأتمت لأنفسها، وتكون الطائفة الثانية حضرت الرُّكعة الثانية مع الإمام وأتمت لأنفسها وحضرت التسليم مع الإمام، وهذا من العدل بين الفريقين.

وهذه هي الصُّفة التي وردت في حديث ذات الرُّقاع، وهو حديث سهل<sup>(١)</sup> الذي اختاره الإمام أحمد لموافقه للآلية، وهي التي ذكرها الله

(١) أخرجه: البخاري (١٤٦/٥)، ومسلم (٢١٤/٢)، ولفظ مسلم: «أن رسول الله ﷺ صلى بأصحابه في الخوف، فصمّهم خلفه صفيين، فصلّى بالذين يلونه ركعة، ثم قام فلم يزل قائماً حتى صلى الذين خلفهم ركعة، ثم تقدموا وتأخر الذين كانوا قدامهم، فصلّى بهم ركعة، ثم قعد حتى صلى الذين تخلّفوا ركعة، ثم سلّم».

في قوله: ﴿وَلِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَنْتُمْ طَائِفَتَهُ مِنْهُمْ مَعَكُمْ وَلْيَأْخُذُوا بِأَمْرِهِمْ﴾، فإذا سجّدوا فليكونوا من وراءكم ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معكم وليأخذوا جذعهم وأمرهم» (النساء: ١٠٢).

**الصفة الثانية:** أن الإمام يصلي بالطائفة الأولى ركعتين وسلّم بهم، ثم ثاني الطائفة الثانية التي كانت في الجِراسَة فيصلي بهم ركعتين وسلّم بهم، فيكون الإمام صلى صلاتين؛ صلى بالطائفة الأولى وسلّم، وصلى بالطائفة الثانية وسلّم، وتكون الأولى هي الفرض في حقها والثانية تكون في حقها نافلة.

وهذا؛ فيه دليل على صحّة صلاة المفترض خلف المتثقل.

**الصفة الثالثة:** أن يصلي الإمام بالطائفة الأولى ركعتين، ثم يقوم للثالثة، فتأتي الطائفة التي كانت في الجِراسَة فيصلي بهم ركعتين، فتكون للإمام أربع ركعات تماماً، وتكون لكل طائفة ركعتين.

• **الحالة الثانية:** إذا تخم القتال والمُسايفة<sup>(١)</sup> والكُرّ والفرّ، وحانت الصلاة، فإنهم يصلّون وهم يقابلون على حسب استطاعتهم، كل يصلي منفرداً على حسب حاله.

(١) المُسايفة: مصدر سابق يُسَافِيه مُسايفة؛ إذا قتله بالسيف. انظر: «الدر النقي» (٢٨٢/١).

● الحالة الثالثة : إذا كانوا في حالة هرب، ففي هذه الحالة يُصلُّون مُشاةً أو رُكباناً، مستقبلي القبلة أو غير مستقبلٍ لها ؛ لقوله تعالى : ﴿إِن جَفَقْتَ رِجَالاً أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة: ٢٣٩] سواءً كان الخوف من عدو، أو من سبيل، أو من سبي، أو كان في طلب العدو، وإذا وقفت وصلَّى يفوته العدو، فيُصلِّي وهو في طلبه ويجري وراءه، سواءً كان مستقبل القبلة أو غير مستقبل، ويومئ بالركوع والسجود.

هذه ؛ صفات صلاة الخوف في الأحوال الثلاث، وكلها جائزة، وكلها بحسب الأحوال التي تعترض المسلمين.

ومن شرطها : أن يكون القتال مباهاً، أمّا إذا كان القتال محرّماً، فإنه لا تجوز صلاة الخوف ؛ لأنه لا يجوز القتال.

أمّا إذا كانوا في قتال أهل بغي على الإمام، يُريدون شق عصا الطاعة، أو فطّاع طريق، أو خرّجوا على المسلمين ويُريدون قتل المسلمين ؛ فهؤلاء يُشرع قتالهم ولو كانوا مسلمين ؛ دفعاً لشركهم.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَحْمِلَ مَعَهُ فِي صَلَاتِهَا مِنَ السَّلَاحِ مَا يَدْفَعُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ، وَلَا يَشْغَلُهُ وَلَا يَثْقِلُهُ، كَسَيْفٍ وَنَحْوِهِ.

الشرح :

(وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَحْمِلَ مَعَهُ فِي صَلَاتِهَا مِنَ السَّلَاحِ مَا يَدْفَعُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ، وَلَا يَشْغَلُهُ وَلَا يَثْقِلُهُ) يُسْتَحَبُّ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ أَنْ يَحْمِلَ الْمُسْلِمُ مَعَهُ سِلَاحَهُ الَّذِي يَدْفَعُ بِهِ الْعَدُوَّ مِنْ سِلَاحٍ خَفِيفٍ ؛ لقوله تعالى : ﴿وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ﴾ [النساء: ١٠٢].

(كَسَيْفٍ وَنَحْوِهِ) فَيَحْمِلُ مَعَهُ السَيْفَ وَالْبُنْدُقِيَّةَ وَالْقِتْلَةَ الْبَدَوِيَّةَ ؛ أَيْ شَيْءَ يَدْفَعُ بِهِ الْمُسْلِمُ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يَتَّبِعُ هَذَا مِنَ الْإِخْلَالِ بِالصَّلَاةِ.

## بَابُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

الشرح:

(بَابُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ) صَلَاةُ الْجُمُعَةِ أَمْرُهَا عَظِيمٌ.

و«الجمعة» بثلاث الميم، جمعة، أو جمعة، أو جمعة، وضم الميم أشهر<sup>(١)</sup>.وسُمِّيَتْ «الجمعة»؛ قيل: لأن الله ﷻ جَمَعَ فيها خلق آدم؛ تَكَامَلَ خلقه في يوم الجمعة. وقيل: سُمِّيَتْ بالجمعة لاجتماع العذو الكبير فيها، فإن المسلمين يجتمعون لصلاة الجمعة من جميع البلاد. وقيل: سُمِّيَتْ الجمعة لجمعها الخير الكثير، لما فيها من الفضائل العظيمة<sup>(٢)</sup>.

ويوم الجمعة هو أفضل أيام الأسبوع، فهو في أيام الأسبوع كشهر رمضان في الشهور، ويسمى يوم الجمعة: «سيد الأيام»، قال ﷺ: «خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة، فيه خلق آدم، وفيه أهبط من

(١) انظر: «اللسان» (٥٨/٨).

(٢) انظر: «زاد المعاد» لابن القيم (٣٦٦/١).

الْحَقَّةُ، وفيه تَقُومُ السَّاعَةُ، وفيه سَاعَةٌ لَا يُضَادُّهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ يُدْعُو اللَّهَ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي، يَسْأَلُ اللَّهَ شَيْئًا، إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ<sup>(١)</sup>.

ويوم الجمعة فيه سَاعَةُ الْإِجَابَةِ، وشهر رمضان فيه ليلة القدر.

وهو اليوم العظيم الذي هدانا الله له هذه الأمة وأضل عنه غيرها، جعل الله جل وعلا للعباد يوماً يفرعون فيه للعبادة من الأسبوع؛ فاليهود اختاروا يوم السبت، والنصارى اختاروا يوم الأحد، وهدانا الله المسلمين ليوم الجمعة، الذي هو أفضل الأيام؛ فهذا من نعمة الله على المسلمين.

وما حسد اليهود والنصارى المسلمين على شيء مثل ما حسدوهم على يوم الجمعة؛ لأن الله أضلهم عنه وهدانا المسلمين له، وهو يوم عظيم، وهو سيد الأيام، وهو عيد الأسبوع، وفيه فضائل عظيمة، ذكر كثيرًا منها الإمام ابن القيم في «زاد المعاد»<sup>(٢)</sup>.

وألّف بعضهم مؤلفات مستقلة في فضائل يوم الجمعة، مثل: «اللُّمعة في فضائل يوم الجمعة» للحافظ السيوطي، فهذا مما يدل على عظم هذا اليوم، وعلى فضله، وعلى ما فيه من الخير العظيم، وأنه يوم خص الله به أمة محمد ﷺ، وهو من أعظم نعم الله على هذه الأمة.

(١) أخرجه: مسلم (٦١/٣)، والترمذي (٤٩١)، والنسائي (٨٩/٣)، وأحمد (٤٠١/٢)،

٤١٨، (٥١٢) من حديث أبي هريرة، منهم من ذكره ناسًا ومنهم من لم يسمه.

(٢) انظر: «زاد المعاد» (٣٦٦/١).

تَلَزَمَ كُلُّ ذَكَرٍ، حُرٌّ، مُكَلَّفٌ، مُسْلِمٌ، مُسْتَوْتِطِنٌ بَيْنَاءُ اسْمُهُ  
وَاجِدٌ وَلَوْ تَفَرَّقَ، لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ أَكْثَرُ مِنْ فَرَسِيخٍ.

الشرح:

• صلاة الجمعة لها شروط وجوب، وشروط صحة:

فشروط الوجوب: هي التي ذكر:

الأول منها: في قوله: (تَلَزَمَ كُلُّ ذَكَرٍ)، فلا تجب على المرأة.

الشرط الثاني: (مُكَلَّفٌ) أن يكون حُرًّا، فإن كان مَمْلُوكًا لم تجب  
عليه الجمعة؛ لأن منافعة سيده، حُفَّتْ اللَّهُ عَنْهُ، فلم يوجب عليه  
الجمعة.

الشرط الثالث: أن يكون مُكَلَّمًا، يخرج بذلك الصَّغِيرُ، ويخرج  
بذلك البالغ غير العاقل، فلا تجب على صغير، ولا على غير عاقل؛  
لقوله ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الثَّامِنِ حَتَّى يَسْتَقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ  
حَتَّى يَخْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَفْقَلَ»<sup>(١)</sup>.

الشرط الرابع: (مُسْلِمٌ) أن يكون مُسْلِمًا، فلا تجب على كافرٍ،  
كسائر الميادات، ما دام على الكفر، حتى يدخل في دين الإسلام.

(١) أخرجه: أبو داود (٤٤٠٣) من حديث علي بن أبي طالب ﷺ.

وأخرجه: أبو داود (٤٣٩٨)، والنسائي (١٥٦/١)، وابن ماجه (٢٠٤١)، وأحمد  
(١٠٠/٦، ١٠١، ١٤٤) من حديث عائشة ﷺ.

الشرط الخامس: (مُسْتَوْتِطِنٌ) أن يكون مُسْتَوْتِطِنًا، خلافَ المُسَافِرِ،  
المُسَافِرُ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ، وكذلك لو كان مُقِيمًا فِي الْبَرِّ، لَا تَجِبُ  
عليه الجمعة؛ لأنَّ الْأَغْرَابَ وَالتَّوَادِي كَانُوا حَوْلَ الْمَدِينَةِ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ  
ﷺ، وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ بِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ.

وفي هذا؛ يَظْهَرُ غُلْطُ بَعْضِ الْمُتَعَالِمِينَ الْآنَ الَّذِينَ يُصَلُّونَ صَلَاةَ  
الجمعة في البرِّ، والواجبُ عليهم صَلَاةُ الظُّهْرِ، إِلَّا إِذَا صَلُّوا مَعَ  
مُسْتَوْتِطِنٍ؛ فَإِنَّهَا تَصَحُّ مِنْهُمْ تَبَعًا لغيرهم.

وَالرُّسُولُ ﷺ كَانَ يُسَافِرُ أَشْقَارًا كَثِيرَةً، وَلَا ذَكَرَ أَنَّهُ صَلَّى الْجُمُعَةَ فِي  
الشَّعْرِ.

(بِنَاءُ اسْمُهُ وَاجِدٌ)؛ إِذَا كَانَ الْبَلَدُ بِجَمْعِهِ اسْمٌ وَاجِدٌ؛ اسْمُ الْبَلَدِ،  
سواء كان الْبَلَدُ مَجْمَعًا كُلَّهُ فِي دَاخِلِ سُورٍ يُحِيطُ بِهِ.

(وَلَوْ تَفَرَّقَ) أَوْ كَانَ مُتَفَرِّقًا إِلَى خَارِطٍ، مَا دَامَ اسْمُهُ وَاجِدًا.

(لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ أَكْثَرُ مِنْ فَرَسِيخٍ) إِذَا كَانَ الَّذِي خَارَجَ الْبَلَدِ  
لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَلَدِ أَكْثَرُ مِنْ فَرَسِيخٍ؛ يَعْنِي: بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَلَدِ ثَلَاثَةُ أَمْيَالٍ  
فَأَقْلُ، فَإِنَّهُ تَلَزَمَتْ الْجُمُعَةُ، أَمَا إِذَا كَانَ يَبْعُدُ عَنِ الْبَلَدِ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ  
وَلَا يَسْمَعُ الْأَذَانَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ جُمُعَةٌ.

وَلَا تَجِبُ عَلَى مُسَافِرٍ سَفَرٍ قَصِيرٍ، وَلَا عَبْدٍ، وَلَا امْرَأَةٍ، وَمَنْ حَضَرَهَا مِنْهُمْ أَجْزَأَتْهُ وَلَمْ تَتَعَقَّدْ بِهِ، وَلَمْ يَصِحَّ أَنْ يُؤْمَ فِيهَا، وَمَنْ سَقَطَتْ عَنْهُ بَعْدُ وَجِبَتْ عَلَيْهِ إِذَا حَضَرَهَا وَانْعَقَدَتْ بِهِ.

الشرح:

• الذين لا تلزمهم الجمعة ثلاثة:

الأول: (وَلَا تَجِبُ عَلَى مُسَافِرٍ سَفَرٍ قَصِيرٍ) المُسَافِرُ سَفَرًا دُونَ الْقَصْرِ، فَإِنَّهُ تَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ؛ لَأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْحَاضِرِ.

الثاني: (وَلَا عَبْدٍ) الْعَبْدُ الْمَمْلُوكُ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ؛ لِأَنَّ مَنَافِعَهُ لِسَيِّدِهِ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ.

والثالث: (وَلَا امْرَأَةٍ) الْمَرْأَةُ لَا تَجِبُ عَلَيْهَا صَلَاةُ الْجُمُعَةِ؛ لِأَنَّ الْجُمُعَةَ إِنَّمَا تَلْزِمُ الرِّجَالَ فَقَطْ.

(وَمَنْ حَضَرَهَا مِنْهُمْ أَجْزَأَتْهُ)؛ لَكِنْ مَنْ حَضَرَهَا مِنْهُمْ مَعَ الْمُسْلِمِينَ أَجْزَأَتْهُ عَنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ.

(وَلَمْ تَتَعَقَّدْ بِهِ) أَي: لَا يُحْتَسَبُ مِنَ الْعَدِّ؛ لِأَنَّ مِنْ شُرُوطِ صِحِّهِا حُضُورُ أَرْبَعِينَ، فَإِذَا كَانَ مِنْهُمْ مُسَافِرٌ أَوْ امْرَأَةٌ أَوْ عَبْدٌ، فَإِنَّهُ لَا يُحْتَسَبُ مِنَ الْأَرْبَعِينَ.

(وَلَمْ يَصِحَّ أَنْ يُؤْمَ فِيهَا) وَلَا يَتَوَلَّى الْإِمَامَةَ فِي الْجُمُعَةِ الْمُسَافِرُ وَالْعَبْدُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ وَجُوبِهَا.

وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ الرَّاجِحُ: أَنَّ الْمُسَافِرَ يَصِحُّ أَنْ يُؤْمَ فِي الْجُمُعَةِ، وَكَذَلِكَ الْمَمْلُوكُ؛ لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ ذَلِكَ مِنْهُ<sup>(١)</sup>.

(وَمَنْ سَقَطَتْ عَنْهُ بَعْدُ وَجِبَتْ عَلَيْهِ إِذَا حَضَرَهَا وَانْعَقَدَتْ بِهِ) أَي: مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْوُجُوبِ، لَكِنْ سَقَطَتْ عَنْهُ لِعَدْرِ؛ مِنْ مَرَضٍ، أَوْ خَوْفٍ، فَهَذَا تَجِبُ عَلَيْهِ إِذَا حَضَرَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أُعْفِيَ مِنَ الْحُضُورِ تَخْفِيفًا عَنْهُ، فَإِذَا تَكَلَّفَ وَحَضَرَ فَإِنَّهَا تَجِبُ عَلَيْهِ، وَيَصِحُّ أَنْ يُؤْمَ فِيهَا، وَيَتَعَقَّدُ بِهِ الْعَدُّ؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ مِنْ أَهْلِ الْوُجُوبِ.

(١) وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي. ووافقهم مالك في المسافر انظر: «المفتح» (١/٢٤٤). و«الإيضاح» (٢/٣٦٨).

وَمَنْ صَلَّى الظُّهْرَ مِنْ عَلَيْهِ حُضُورُ الْجُمُعَةِ قَبْلَ صَلَاةِ الْإِمَامِ لَمْ تَصِحَّ، وَتَصِحَّ مَنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ، وَالْأَفْضَلُ حَتَّى يُصَلِّيَ الْإِمَامُ، وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ تَلَزَّمَهُ السَّفَرُ فِي يَوْمِهِا بَعْدَ الزَّوَالِ.

الشرح:

(وَمَنْ صَلَّى الظُّهْرَ مِنْ عَلَيْهِ حُضُورُ الْجُمُعَةِ قَبْلَ صَلَاةِ الْإِمَامِ لَمْ تَصِحَّ) الجمعة هي فرض الوقت، والظهر بدل عنها إذا قَانَتْ، أما مَا دَامَ وَقْتُ الْجُمُعَةِ بَاقِيَا فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ ظَهْرًا، وَإِنَّمَا يُصَلِّيَهَا ظَهْرًا إِذَا قَانَتْ، فَلَوْ صَلَّى الظُّهْرَ قَبْلَ صَلَاةِ الْإِمَامِ فَصَلَّاهُ غَيْرُ صَحِيحَةٍ؛ لِأَنَّ الْجُمُعَةَ لَمْ تَقُتْ.

(وَتَصِحَّ مَنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ، وَالْأَفْضَلُ حَتَّى يُصَلِّيَ الْإِمَامُ) أَمَّا مَنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ، كَالْمَرْأَةِ، وَالْعَبْدِ، وَالْمَسَافِرِ، فَإِنَّهُ إِذَا صَلَّى الظُّهْرَ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ، وَلَوْ لَمْ يُصَلِّ النَّاسُ الْجُمُعَةَ صَحَّ مِنْهُ ذَلِكَ، فَيَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُصَلِّيَ الظُّهْرَ عِنْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ وَلَوْ لَمْ يُصَلِّ النَّاسُ الْجُمُعَةَ، وَكَذَلِكَ الْمَسَافِرُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ الظُّهْرَ، وَلَكِنْ الْأَفْضَلُ أَنْ يَصْبِرَ هَؤُلَاءِ حَتَّى تُصَلِّيَ الْجُمُعَةُ خَرُوبًا مِنَ الْخِلَافِ.

(وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ تَلَزَّمَهُ السَّفَرُ فِي يَوْمِهِا بَعْدَ الزَّوَالِ) السَّفَرُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِنْ كَانَ قَبْلَ الزَّوَالِ فَلَا بَأْسَ، وَلَكِنْ الْأَفْضَلُ عِدَمُ السَّفَرِ حَتَّى يُصَلِّيَ الْجُمُعَةَ، أَمَّا إِذَا دَخَلَ وَقْتُ الْجُمُعَةِ بِأَنْ زَالَتْ الشَّمْسُ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُسَافِرَ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يُصَلِّيَ الْجُمُعَةَ.

## فَضْلٌ

يُشْتَرَطُ لِصِحَّتِهَا شُرُوطٌ، لَيْسَ مِنْهَا إِذْنُ الْإِمَامِ.  
أَحَدُهَا: الْوَقْتُ، وَأَوَّلُهُ أَوَّلُ وَقْتِ صَلَاةِ الْعِيدِ، وَآخِرُهُ آخِرُ وَقْتِ صَلَاةِ الظُّهْرِ، فَإِنْ خَرَجَ وَقْتُهَا قَبْلَ التَّخْرِيمَةِ صَلَّوْا ظَهْرًا، وَإِلَّا فَجُمُعَةً.

الشرح:

(فَضْلٌ) هَذَا بَيَانٌ لَشُرُوطِ صِحَّةِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، وَمَا مَضَى بَيَانُ لَشُرُوطِ الْوُجُوبِ.

(يُشْتَرَطُ لِصِحَّتِهَا شُرُوطٌ، لَيْسَ مِنْهَا إِذْنُ الْإِمَامِ) لَيْسَ مِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ: إِذْنُ وَلِيِّ الْأَمْرِ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ صَلَّوْا فِي وَقَائِعِ مَشْهُورَةٍ وَمَعْرُوفَةٍ، وَلَمْ يَسْتَأْذِنُوا الرَّسُولَ ﷺ، لَكِنْ لَا يَدْ مِنْ مُرَاجَعَةِ أَهْلِ الْفَتَاوَى فِي الْبَلَدِ لِأَجْلِ التَّأَكُّدِ مِنْ تَوْفَرِ شُرُوطِ الصَّحَّةِ.

• أَمَّا الشُّرُوطُ، فَبِهَا:

(أَحَدُهَا: الْوَقْتُ)؛ فَلَوْ صَلَّاهَا قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ مَا صَحَّتْ؛ لِقَوْلِهِ



تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ صَلَاةٍ كَانَتْ عَلَى النَّبِيِّ كَيْبًا مَوْفُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣].

(واوُلهُ أوَّلُ وقتِ صَلَاةِ العیدِ وَآخِرُهُ آخِرُ وقتِ صَلَاةِ الظُّهْرِ ؛ أوَّلُ وقتِ الجُمُعَةِ، المذهبُ: أنه يبدأ من وقتِ صَلَاةِ العید<sup>(١)</sup> ؛ أي: إذا ارتفعت الشمسُ، فَلَوْ صَلَّوْهَا ضَحَى صَحَّتْ عَلَى المذهبِ ؛ لِأَنَّ الأحاديثَ: أَنَّهُمْ كَانُوا يُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ ، ويرجعونَ وليسَ للجُدرانِ ظلَّ<sup>(٢)</sup>، وفي حديث آخر: أَنَّهُمْ مَا كَانُوا يَقِيلُونَ وَلَا يَتَعَدُّونَ إِلَّا بَعْدَ صَلَاةِ الجُمُعَةِ<sup>(٣)</sup>، وكانوا لَا يُرِيحُونَ نَوَاضِحَهُمْ إِلَّا بَعْدَ صَلَاةِ الجُمُعَةِ<sup>(٤)</sup>، فهذه الأحاديثُ تدلُّ على جَوَازِ التَّكْبِيرِ بِصَلَاةِ الجُمُعَةِ، قبل الزَّوالِ .

والجمهورُ يَقُولُونَ: لَا يَبْدَأُ وقتُ صَلَاةِ الجُمُعَةِ إِلَّا بِزَوَالِ الشَّمْسِ<sup>(٥)</sup>،

(١) انظر: «الكافي» (٢١٥/١).

(٢) هذا المعنى أخرجه: البخاري (١٥٩/٥)، ومسلم (٩/٣) من حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه، ولفظ البخاري: «كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم الجمعة ثم نصرف، وليس للحيطان ظلٌ نستظل فيه».

(٣) هذا المعنى أخرجه: البخاري (١٧/٢) (٧٧/٨)، ومسلم (٩/٣) من حديث سهل ابن سعد رضي الله عنه، ولفظ البخاري: «ما كنا نقبل ولا نتعدى إلا بعد الجمعة».

(٤) أخرجه: مسلم (٨/٣)، وأحمد (٣٣١/٣)، والنسائي (١٠٠/٣) من حديث جابر ابن عبد الله رضي الله عنه، بلفظ: «كنا نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمعة ثم نرجع فنريح نواضحنَا».

(٥) انظر: «المعني» (١٥٩/٣).

وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنِ الإمامِ أَحْمَدَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ يُصَلِّي بِهَا بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ، وَأَمَّا أَنَّهُمْ يُصَلُّونَهَا وَيَرْجِعُونَ وَلَيْسَ لِلْحِيطَانِ ظِلٌّ، وَكَذَلِكَ مَا كَانُوا يَتَعَدُّونَ وَلَا يَقِيلُونَ إِلَّا بَعْدَ صَلَاةِ الجُمُعَةِ، وَمَا كَانُوا يُرِيحُونَ نَوَاضِحَهُمْ<sup>(١)</sup> إِلَّا بَعْدَ صَلَاةِ الجُمُعَةِ؛ فَهَذَا يُحْمَلُ عَلَى التَّكْبِيرِ بِصَلَاةِ الجُمُعَةِ فِي أوَّلِ الوَقْتِ، مِنْ أَجْلِ التَّخْفِيفِ عَلَى النَّاسِ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ يُصَلُّونَهَا قَبْلَ الزَّوَالِ .

وفي الحديث: «لَيْسَ لِلْحِيطَانِ ظِلٌّ يُسْتَظَلُّ بِهِ»<sup>(٢)</sup>، فَلَمْ يَنْفِ أَضَلُّ الظِّلِّ، وَإِنَّمَا نَفَى الظِّلَّ الَّذِي يُسْتَظَلُّ بِهِ .

(فَإِنْ خَرَجَ وَفُتِّهَا قَبْلَ التَّخْرِيمَةِ صَلَّوْا طَهَرًا، وَإِلَّا فِجْمُعَةً يُدْرِكُ وقتَ صَلَاةِ الجُمُعَةِ بِكَبِيرَةِ الإِحْرَامِ، فَلَوْ تَكَبَّرَ تَكْبِيرَةً الإِحْرَامِ ثُمَّ خَرَجَ الوقتُ أَدْرَكَ وقتَ صَلَاةِ الجُمُعَةِ، أَمَا لَوْ خَرَجَ الوقتُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلُوا فِي صَلَاةِ الجُمُعَةِ فَأَتَتْ الجُمُعَةُ، فَيُصَلُّونَهَا طَهَرًا .

(١) الناضح: البعير أو الثور أو الحمار الذي يستغنى عليه الماء . والأثنى بالهاء، ناضحة وسانية . انظر: «اللسان» (٦١٩/٢) .

(٢) تقدم بنحوه .

الثاني : حُضُورُ أَرْبَعِينَ مِنْ أَهْلِ وَجُوبِهَا .

الشرح :

الشرط الثاني من شروط صحة صلاة الجمعة : (حُضُورُ أَرْبَعِينَ مِنْ أَهْلِ وَجُوبِهَا) حضور الجمع الذي تتعقد به الجمعة ، فلا تصح الجمعة من واحد ولا من اثنين .

واختلف العلماء فيما زاد عن الاثنين ، على أقوال تزيد على واحد وعشرين قولاً ، ذكرها الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»<sup>(١)</sup> .

أحدها : أنها لا تصح إلا بأربعين<sup>(٢)</sup> ؛ لقول جابر رضي الله عنه : (مَضَبَتِ السُّنَّةُ أَنَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ جُمُعَةً) والمراد : سنة الرسول ﷺ ، ولأن أسعد ابن زُرَّازَةَ رضي الله عنه صلى الجمعة بأصحابه ، وكانوا نحواً من أربعين .

ومنهم من يقول : تصح باثني عشر رجلاً ؛ لأنَّ الرسول ﷺ كَانَ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَجَاءَتْ عِيرٌ ، وَكَانُوا بِحَاجَةٍ إِلَى الْبِضَاعِ وَالتَّجَارَةِ فَلَمَّا سَمِعُوا قُدُومَ الْعِيرِ خَرَجُوا وَالرَّسُولُ يَخْطُبُ ، وَلَمْ يَبْقَ مَعَهُ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا ، وَاسْتَمَرَ ﷺ ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُوا إِلَيْهَا وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِمْ فَأَمَّا فُلٌ مَّا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الْآلِهَةِ وَمَنِ الْبَخِيلُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْآزِفِينَ﴾ [الجمعة : ١١] <sup>(٣)</sup> .

(١) «فتح الباري» (٤٢٣/٢) .

(٢) قال في «الإصناف» : «وهو المذهب بلا ريب وعليه أكثر الأصحاب ونصروه . وعنه تتعقد بثلاثة . اختارها الشيخ تقي الدين ...» اهـ (٣٧٨/٢) .

(٣) أخرجه البخاري (١٦٢/٢) (٧١ ، ٧٣) ، ومسلم (٩/٣ ، ١٠) من حديث جابر =

.....

القول الثالث : أنها تتعقد بثلاثة ؛ لأن أقل الجمع ثلاثة ؛ واحد يخطب ، واثنا يستوعبان .

وهذا هو الصحيح الذي اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(١)</sup> ، وجمع من المحققين وأئمة الدعوة ؛ لأنَّ هذا أقل الجمع ، فتعقد به .  
وبقيت الأقوال لا دليل عليها .

= ابن عبد الله رضي الله عنه ، ولفظ البخاري : «بينما نحن نصلي مع النبي ﷺ إذ أقبلت عير تحمل طعاماً فالتفتوا إليها حتى ما بقي مع النبي ﷺ إلا اثنا عشر رجلاً ، فنزلت هذه الآية ...» الحديث .

(١) انظر : «الاختيارات الفقهية» (ص : ١١٩ - ١٢٠) ، و«الإصناف» (٣٧٨/٢) .

الثالث: أَن يَكُونُوا بِقَرِيَّةٍ مُّسْتَوِطِينَ، وَتَصِحَّ فِيمَا قَارَبَ الْبُتَيَّانَ مِنَ الصَّخْرَاءِ، فَإِنْ نَقَضُوا قَبْلَ إِنْتِمَائِهَا اسْتَأْنَفُوا ظَهْرًا.

الشرح:

الشرط الثالث من شروط صحة صلاة الجمعة: (أَن يَكُونُوا بِقَرِيَّةٍ مُّسْتَوِطِينَ) أَن يَكُونُوا مُسْتَوِطِينَ بِلَدٍ، فَإِنْ كَانُوا غَيْرَ مُسْتَوِطِينَ فَإِنَّهَا لَا تَصِحُّ مِنْهُمْ الْجُمُعَةُ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ فِي أَسْفَارِهِ مَا كَانَ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ؛ وَلِأَنَّ الْبَوَادِيَّ الَّتِي كَانَتْ حَوْلَ الْمَدِينَةِ، مَا كَانَ يَأْمُرُهُمُ ﷺ بِإِقَامَةِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ؛ لِأَنَّهُمْ غَيْرُ مُسْتَوِطِينَ.

(وَتَصِحَّ فِيمَا قَارَبَ الْبُتَيَّانَ مِنَ الصَّخْرَاءِ) فَلَوْ أَقِيمَتِ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ فِي فِنَاءِ الْبَلَدِ، صَحَّتْ تَبَعًا لِلْبَلَدِ؛ لِأَنَّ الْفَنَاءَ وَمَا حَوْلَ الْبَلَدِ تَابِعٌ لَهُ، وَقَدْ صَالَهَا أَسْعَدُ بْنُ زُرَّارَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالصَّحَابَةِ فِي حَرَّةٍ خَارِجٍ الْمَدِينَةِ، وَالْقَرِيبُ مِنَ الْبَلَدِ لَهُ حُكْمُ الْبَلَدِ.

أما ما بَعُدَ عَنِ الْبُتَيَّانِ، فَإِنَّهَا لَا تَصِحُّ فِيهِ إِقَامَةُ الْجُمُعَةِ، كَالَّذِينَ يُصَلُّونَهَا فِي الْبَرِّ، وَفِي الثَّرَاهِبِ، وَفِي الْمُخْتِمَاتِ الَّتِي يَسْتَوْنَهَا مُخْتِمَاتٍ دَعْوَةً.

(فَإِنْ نَقَضُوا قَبْلَ إِنْتِمَائِهَا اسْتَأْنَفُوا ظَهْرًا) إِنْ نَقَضُوا قَبْلَ إِنْتِمَائِ الْجُمُعَةِ عَنِ الْعَدِيدِ الْمَشْتَرَطِ، فَإِنَّهُمْ يُصَلُّونَهَا ظَهْرًا.

وَمَنْ أَذْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ مِنْهَا رُكْعَةً أَتَمَّهَا جُمُعَةً، وَإِنْ أَذْرَكَ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ أَتَمَّهَا ظَهْرًا، إِذَا كَانَ نَوَى الظُّهْرَ.

الشرح:

(وَمَنْ أَذْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ مِنْهَا رُكْعَةً أَتَمَّهَا جُمُعَةً) الْمَسْبُوقُ؛ إِذَا جَاءَ وَالنَّاسُ يَصَلُّونَ، وَالْإِمَامُ لَمْ يَرْفَعْ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ، وَدَخَلَ مَعَهُ فَقَدْ أَذْرَكَ الْجُمُعَةَ، فَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ يَقُومُ وَيَأْتِي بِرُكْعَةٍ، وَتَصِحُّ جُمُعَتُهُ.

(وَإِنْ أَذْرَكَ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ أَتَمَّهَا ظَهْرًا) أَمَا إِذَا جَاءَ الْإِمَامُ قَدْ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ، فَإِنَّهُ يَدْخُلُ مَعَهُ، وَيَنْوِيهَا ظَهْرًا، فَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ فَإِنَّهُ يَقُومُ، وَيُصَلِّي صَلَاةَ الظُّهْرِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ.

وَذَلِكَ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ أَذْرَكَ مِنَ الْجُمُعَةِ رُكْعَةً، فَلْيُضِفْ إِلَيْهَا أُخْرَى، وَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ»<sup>(١)</sup>.

(إِذَا كَانَ نَوَى الظُّهْرَ)؛ يَعْنِي: يُشْتَرَطُ أَنْ يَنْوِيَ الظُّهْرَ عِنْدَ الدُّخُولِ، أَمَا لَوْ نَوَاهَا جُمُعَةً، وَهُوَ مَا أَذْرَكَ الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ، فَإِنَّهَا تَصِيرُ نَافِلَةً، وَيُصَلِّي الظُّهْرَ.

(١) أخرجه: النسائي (٢٧٤/١) (١١٢/٣) وابن ماجه (١١٢١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَيُشْتَرَطُ تَقَدُّمُ خُطْبَتَيْنِ. وَمِنْ شُرُوطِ صِحَّتَيْهِمَا: حَمْدُ اللَّهِ تَعَالَى، وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

الشرح:

هذا هو الشرط الرابع من شروط صحة الجمعة: (تقدّم خطبتين)؛ فلو صلاوا الجمعة بدون تقدّم خطبتين لم تصح؛ لأن النبي ﷺ ما صلاها بدون أن يتقدّمها بخطبتين.

ولأنّ الخطبتين محلّ ركعتين؛ لأنّ أصل الجمعة أربع ركعات مثل الظهر، فقامت الخطبتان مكان ركعتين منها.

والله تعالى يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا دُعُوا لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ [الجمعة: ٩-١١].

والمراد بـ«ذكر الله» هو الخطبة، فدلّ على أنّها شرط لصحتها.

ويشترط في الخطبتين شروط لابدّ أن تتوفر فيهما، فإن اختلف شرط من هذه الشروط لم تصح الخطبة، وبالتالي لا تصح الصلاة؛ لأنها إذا لم تصح الخطبتان لم تصح الصلاة.

• فيشترط لصحتهما ثمانية شروط:

الشرط الأول: أن يكونا قبل الصلاة؛ لأنه قال: (يشترط تقدّم خطبتين)، فإن جعلهما - أو إحداهما - بعد الصلاة ما صح ذلك.

الشرط الثاني: (خطبتين) أن يكونا خطبتين، فلو كانت واحدة لم تصح.

الشرط الثالث: (حمد الله تعالى) أن يبدأ الخطبة بحمد الله ﷻ؛ لأنّ النبي ﷺ كان يفتتح خطبته بالحمد لله، فلو بدأ الخطبة بغير حمد الله لم تصح؛ لأنها مخالفة لخطبة النبي ﷺ.

ويكون ذلك بلفظ: «الحمد»؛ لأنّ هذا هو اللفظ الذي ورد في القرآن:

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ١] «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ» [الأنعام: ١] «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَفِي السَّمَاءِ وَفِي الْآخِرَةِ» [سبا: ١] «الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ» [فاطر: ١] فتجد هذا اللفظ مطّرداً في القرآن الكريم، بلفظ «الحمد لله»، والنبي ﷺ في خطبته، كان يأتي بهذا اللفظ، فيقول: «الحمد لله»، وخير الهدى هدى محمد ﷺ.

ولأنّ «الحمد لله» جملة اسميّة، وهي أبغ من الجملة الفعلية، فالذي يقول: «أحمد الله»، أو «نحمد الله ونستعينه»، لم يأت بالصيغة الشرعية الواردة عن الرسول ﷺ، لأنه أتى بجملة فعلية.

الشرط الرابع: (والصلاة على رسول الله ﷺ) أن يُصلي على النبي ﷺ؛ لأنّ هذا من حقّ الرسول ﷺ علينا، والله أمرنا بالصلاة والسلام

.....

عليه ﷺ، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَلَكَ يَكْتُمُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَأْتِيهَا الْكُذِبُ  
مَأْمُورًا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].

ولأنَّ الخطبة دعاء وثناء على الله، ومن آداب الدعاء أن يُصلى فيه  
على النبي ﷺ.

الشرط الخامس: أن يأتي بالشهادتين قبل الصلاة على النبي ﷺ،  
فيقول: «أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً  
عبده ورسوله»، ثم يُصلى على النبي ﷺ؛ لأنَّ الصلاة عليه تابعة للشهادة  
برسالته عليه الصلاة والسلام؛ هذا ما اختاره شيخ الإسلام<sup>(١)</sup>.

فالصلاة على النبي ﷺ في أوَّل الخطبة، لكن حدث الآن من بعض  
الخطباء أنهم يختمون الخطبة بالصلاة على النبي ﷺ، وهذا شيء لم يرد،  
إنما الخطبة تُختم بالاستغفار، كما قال ابن القيم في «زاد المعاد»<sup>(٢)</sup>: كان  
النبي ﷺ يختم الخطبة بالاستغفار. وهذا الذي عليه العمل.

فيقول الخطيب: «أقول قولي هذا واستغفر الله لي ولكم ولجميع  
المسلمين».

أما الصلاة على النبي ﷺ فإنها في أوَّل الخطبة، بعد الشهادتين، هذا  
محلها المشروع، وهذا مكانها اللائق بها.

(١) انظر: «الاختيارات الفقهية» (ص ١٢٠).

(٢) انظر: «زاد المعاد» (١/١٨٧).

## وَقَرَأَةُ آيَةٍ.

الشرح:

الشرط السادس: (وقراءة آية) أي: قراءة شيء من القرآن يناسب  
موضوع الخطبة، فيختار آية أو آيات، تناسب موضوع الخطبة؛ لأنَّ النبي  
ﷺ كان يقرأ القرآن في خطبة الجمعة، ويكثر من ذلك.

لأنَّ القرآن موعظة وتذكير، فيكثر من القرآن في الخطبة، فلو خَلَّت  
الخطبتان من قراءة شيء من القرآن لم تُصحَّحاً؛ لأنها مخالفة لهدى النبي  
ﷺ، قد كان يقرأ في الخطبة من القرآن، حتَّى إنَّه كان يقرأ: «قَدْ  
وَالْفَرَّانِ الْمَجِيدِ».

قالت إحدى الصحابيات: ما حفظتُ «قَدْ وَالْفَرَّانِ الْمَجِيدِ» إلا من  
إِسْنَانِ رَسُولِي ﷺ، كان يقرأها كلُّ جمعة على المنبر<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه: مسلم (١٣/٣)، وأحمد (٤٦٣/٦)، وأبو داود (١١٠٠) من حديث  
أم هانم بنت حارثة بن العنمان ﷺ، ولفظ مسلم: «ما حفظتُ «قَدْ» إلا من في  
رسول الله ﷺ، يخطب بها كل جمعة ... الحديث».

وَالْوَصِيَّةُ بِتَقْوَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَحُضُورُ الْعَدَدِ الْمُشْتَرِطِ .

الشرح:

الشرط السابع: (وَالْوَصِيَّةُ بِتَقْوَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ)، فيقول: «أما بعد؛ يا أيها الناس، اتقوا الله تعالى». لأن التقوى كلمة جامعة لكل خصال الخير، فلا يخفى الخطبة من الأمر بتقوى الله ﷻ، وكان النبي ﷺ، يأمر بتقوى الله في خطبه.

الشرط الثامن: (وَحُضُورُ الْعَدَدِ الْمُشْتَرِطِ) لصحة خطبة الجمعة، وقد سبق أن أقل عدد تصح به الجمعة ثلاثة: واحد يخطب، واثنان يستمعان، فلو خطب وليس عنده أحد، ثم جاء الناس، ما صحّت خطبته.

فهذه شروط صحة خطبة الجمعة، فليست الخطبة مجرد كلام يقال، بل هي كلام له شروط، لا بد أن تكون الخطبة موافقة لصفة خطبة النبي ﷺ، وما ذرّج عليه المسلمون، أما أنه يأتي ويتكلم بكلام خالٍ من هذه الشروط، أو كلام مرتجل ليس له معنى، وإنما قصده سد الفراغ فقط، فهذا لا تصح به الجمعة ولا يعد خطبة، وإذا لم يعد خطبة فإنه لا تصح به الجمعة.

والذي لا يتقيد بهذه الشروط في خطبته فخطبته غير صحيحة، وبالتالي صلاته غير صحيحة، فالأمر خطير جداً، خطبة الجمعة مهمة جداً، يجب الاهتمام بها والعناية بها، ومعرفة أحكامها ليست مجرد كلام يقال على المنبر غير متقيد بصفة الخطبة الواردة عن الرسول ﷺ.

وَلَا يُشْتَرِطُ لِهَمَا الطَّهَارَةُ، وَلَا أَنْ يَتَوَلَّاهُمَا مَنْ يَتَوَلَّى الصَّلَاةَ .  
وَمِنْ سُنَنِهَا: أَنْ يَخْطُبَ عَلَى مَنبَرٍ أَوْ مَوْضِعٍ عَالٍ .

الشرح:

(وَلَا يُشْتَرِطُ لِهَمَا الطَّهَارَةُ) أي: أن يخطب وهو على غير طهارة، ولكن كونه على طهارة أفضل.

(وَلَا أَنْ يَتَوَلَّاهُمَا مَنْ يَتَوَلَّى الصَّلَاةَ) ولا يشترط أن يتولى الخطبتين من يتولى الصلاة، فيجوز أن يتولى الخطبتين واحد، وأن يصلي آخر، ولكن الأفضل أن يتولاهما من يتولى الصلاة.

● السُّنَنُ الْمُسْتَحَبَّةُ فِي الْخُطْبَتَيْنِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ :

(وَمِنْ سُنَنِهَا: أَنْ يَخْطُبَ عَلَى مَنبَرٍ أَوْ مَوْضِعٍ عَالٍ) لأجل أن يراه الناس، ولأن هذا أبلغ في الإغلام، ولأن هذا هو فعل الرسول ﷺ. فقد كان ﷺ في الأول يخطب ويعتبد على جذع نخلة، ثم إنه صنع له المنبر فخطب عليه<sup>(١)</sup>.

فدل هذا على أن من سنن الخطبة أن تكون على منبر أو على شيء مرتفع، فإن خطب على الأرض صح هذا، كما فعل النبي ﷺ في أول الأمر.

(١) ورد هذا في حديث ابن عمر رضيهما الله عنهما، الذي أخرجه: البخاري (٢٣٧/٤)، والترمذي (٥٠٥)، ولفظ البخاري: «كان النبي ﷺ يخطب إلى جذع، فلما اتخذ المنبر تحول إليه؛ فحز الجذع، فأنه فمسح يده عليه».

وله شاهد من حديث جابر بن عبد الله رضيه الله عنه، وهو عند البخاري أيضاً (١٢٢/١) (٨٠/٣).

وَيُسَلِّمُ عَلَى الْمُأْمُوِينَ إِذَا أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ يَجْلِسُ إِلَى فَرَاغِ الْأَذَانِ.

الشرح:

(وَيُسَلِّمُ عَلَى الْمُأْمُوِينَ إِذَا أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ) مِنْ سُنَنِ خُطْبَتِي الْجُمُعَةِ: أَنْ يُسَلِّمَ عَلَى الْمُأْمُوِينَ إِذَا صَعِدَ الْمِنْبَرِ، وَذَلِكَ بَأَنْ يَسْتَقْبِلَ الْمُأْمُوِينَ بِوَجْهِهِ، وَيَقُولُ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ»، كَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْعَلُ ذَلِكَ <sup>(١)</sup>.

(ثُمَّ يَجْلِسُ إِلَى فَرَاغِ الْأَذَانِ) وَيُسْنُ لِلْخُطِّيبِ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى الْمِنْبَرِ إِلَى فَرَاغِ الْمُؤَذِّنِ، كَمَا كَانَ بِلَالٌ يُؤَذِّنُ بَيْنَ يَدَيِ الرَّسُولِ ﷺ.

وهذا هو الْأَذَانُ الْوَاجِبُ الَّذِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمٍ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ» [الجمعة ٩]، وهو الَّذِي كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ الَّذِي يُعْرَفُ بِهِ دُخُولُ الْوَقْتِ.

أما الْأَذَانُ الْأَوَّلُ، فَهُوَ إِنَّمَا كَانَ فِي عَهْدِ عُمَرَ ؓ ثَلَاثَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، لَمَّا كَثُرَ النَّاسُ، وَتَوَسَّعَتِ الْمَدِينَةُ، وَضَارُوا يَنْشَغِلُونَ بِأَعْمَالِهِمْ، رَأَى ﷺ أَنْ يُنَادِيَ لِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ مُبَكِّرًا حَتَّى يَسْتَعِدَّ النَّاسُ لَهَا، وَيَقْبِلُوا عَلَيْهَا، وَيَتَزَكَّوْا أَشْغَالَهُمْ؛ لِأَنَّ الْأَذَانَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيِ

(١) أَخْرَجَهُ: ابْنُ مَاجَهَ (١١٠٩) مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ؓ، وَهُوَ عِنْدَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (٥٢٨١)، (٥٢٨٢) مِنْ حَدِيثِ عَطَاءٍ، وَالشَّعْبِيِّ مَرْسَلًا.

الْخُطِّيبِ، لَا يَسْمَعُهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ؛ وَلَئِنَّهُ لَيْسَ بَعْدَهُ مَدَّةٌ يَتِمَكَّنُ النَّاسُ فِيهَا مِنَ الْاسْتِعْدَادِ لِلْحَضُورِ.

فَعُمَرَ ؓ أَمَرَ الْمُؤَذِّنَ أَنْ يُؤَذِّنَ عَلَى الرَّؤَرَاءِ <sup>(١)</sup>، حَتَّى يَسْمَعَهُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ، وَهَذَا مِنْ سُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، وَقَدْ قَالَ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ» <sup>(٢)</sup>، وَكَانَ ذَلِكَ بِمَحْضَرٍ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَلَمْ يُبَكِّرُوهُ، فَهُوَ سُنَّةٌ.

وَالَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّهُ بِدْعَةٌ، جُهَالٌ لَا يَعْرِفُونَ السُّنَّةَ، فَلَيْسَ هُوَ بِدْعَةٌ، وَإِنَّمَا هُوَ سُنَّةٌ، أَمَرَ بِهِ الْخَلِيفَةُ الرَّاشِدُ، وَأَقْرَبُهَا الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ، وَعَمِلَ بِهَا الْمُسْلِمُونَ إِلَى وَقْتِنَا هَذَا.

فَالَّذِي يَقُولُ: إِنَّهُ بِدْعَةٌ، لَا يَعْرِفُ السُّنَّةَ وَلَا الْبِدْعَةَ.

(١) قَالَ فِي «الْقَامُوسِ»: الرَّؤَرَاءُ: مَوْضِعٌ بِالْمَدِينَةِ - النَّبَوِيَّةِ - قَرِبَ الْمَسْجِدِ (ص ٥١٦).

(٢) هَذَا جُزْءٌ مِنْ حَدِيثِ طَوِيلٍ، أَخْرَجَهُ: أَحْمَدُ (١٢٦/٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٦٠٧) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٦٧٦) مِنْ حَدِيثِ الْعَرَبِيَّاتِ بْنِ سَارِيَةَ ؓ.

وَيَجْلِسَ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ، وَيَخْطُبُ قَائِمًا، وَيَعْتَمِدَ عَلَى سَيْفٍ أَوْ قَوْسٍ أَوْ عَصَا، وَيَقْصِدُ بَلَقَاءَ وَجْهِهِ، وَيَقْصُرُ الْخُطْبَةَ، وَيَذْعُو لِلْمُسْلِمِينَ.

الشرح:

(وَيَجْلِسَ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ) وَيُسُّنُّ لِلْخُطِيبِ أَنْ يَجْلِسَ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ، كَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْلِسُ<sup>(١)</sup>.

(وَيَخْطُبُ قَائِمًا) كذلك من سُنَنِ الْخُطْبَتَيْنِ، أَنْ يَخْطُبَ قَائِمًا، كَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ قَائِمًا، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تَحِيْرَةً أَوْ لُجُؤًا اتَّقَوْا لِأَنَّهُمْ أَكْبَرُ وَأَكْبَرُ قَائِمًا﴾ [الجمعة: ١١]، أَي فِي الْخُطْبَةِ، فَذَلِكَ عَلَى أَنْ السُّنَّةُ وَهَدْيُ الرَّسُولِ ﷺ فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ، أَنْ يُوَدِّعَهَا وَهُوَ قَائِمٌ، هَذَا هُوَ الْأَفْضَلُ وَالْأَكْمَلُ لَمَنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ.

(وَيَعْتَمِدَ عَلَى سَيْفٍ أَوْ قَوْسٍ أَوْ عَصَا)؛ هَذَا مِنْ سُنَنِ الْخُطْبَةِ، أَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى قَوْسٍ أَوْ عَلَى عَصَا، وَهَذَا وَارِدٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ كَانَ يَعْتَمِدُ عَلَى الْقَوْسِ أحيانًا، وَأحيانًا يَعْتَمِدُ عَلَى عَصَا<sup>(٢)</sup>، لِأَنَّ هَذَا فِيهِ إِعَانَةٌ لَهُ عَلَى الْقِيَامِ وَالْقَاءِ الْخُطْبَةَ.

(١) أخرجه: مسلم (٩/٣) من حديث جابر بن سمرة ؓ عنه بلفظ: «كانت للنبي ﷺ خطبتان يجلس بينهما يقرأ القرآن ويذكر الناس».

(٢) روي هذا من حديث سعد بن عاذل ؓ «أن رسول الله ﷺ كان إذا خطب في الحرب خطب على قوس، وإذا خطب في الجمعة خطب على عصا»، أخرجه: ابن ماجه (١١٠٧).

ولو لم يعتد على شيء فلا بأس، ولا يُشِيرُ بِيَدَيْهِ فِي حَالِ خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ، وَإِنَّمَا يَسْكُنُ وَيُؤَدِّي الْخُطْبَةَ بِسُكُونٍ.

(وَيَقْصِدُ بَلَقَاءَ وَجْهِهِ) كَذَلِكَ مِنْ سُنَنِ خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ أَلَّا يَتَلَفَّتَ فِيهَا، وَإِنَّمَا يَقْصِدُ بَلَقَاءَ وَجْهِهِ؛ أَي: الْمُحَاضِينَ لَوَجْهِهِ، فَلَا يَلْتَفِتُ يَمِينًا وَلَا شِمَالًا؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ مَا كَانَ يَتَلَفَّتُ فِي الْخُطْبَةِ.

وَأَمَّا الْحُضُورُ؛ فَإِنَّهُمْ يَقْبَلُونَ عَلَى الْخُطِيبِ، كَمَا كَانَ الصَّحَابَةُ يَتَوَجَّهُونَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ<sup>(١)</sup>، لِأَجْلِ أَنْ يَسْتَفِيدُوا وَيَتَلَقَّوْا الْخُطْبَةَ بِحُضُورِ قَلْبٍ وَانْتِبَاهٍ.

(وَيَقْصُرُ الْخُطْبَةَ)؛ هَذَا مِنْ سُنَنِ الْخُطْبَةِ أَنْ يَقْصُرَهَا؛ يَعْنِي: يَوْجِزُ الْخُطْبَةَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْصِرُ فِي الْخُطْبَةِ، وَأَمَرَ بِذَلِكَ، فَقَالَ ﷺ: «إِنْ قَصُرَ خُطْبَةُ الرَّجُلِ، وَطَوَّلَ صَلَاتُهُ مِثْلَهُ مِنْ قَفْهِهِ» - أَي: عَلَامَةٌ عَلَى قَفْهِهِ - «فَاطْبِلُوا الصَّلَاةَ وَأَقْصِرُوا الْخُطْبَةَ»<sup>(٢)</sup>.

وَمِمَّا أَحَدَثَهُ النَّاسُ الْيَوْمَ: تَطْوِيلُ الْخُطْبَةِ وَتَخْفِيفُ الصَّلَاةِ، عَكْسُ السُّنَّةِ الَّتِي أَمَرَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ، وَمَعَ تَطْوِيلِهِمُ الْخُطْبَةَ لَا يَأْتُونَ بِشُرُوطِ الْخُطْبَةِ وَأَغْرَاضِهَا الْمَطْلُوبَةِ مِمَّا يُحْسِنُ مِنْهُ أَلَّا تَصِحَّ خُطْبَتُهُمْ، فَلَا تَصِحُّ صَلَاتُهُمْ.

(١) أخرجه: ابن ماجه (١١٣٦) من حديث عدي بن ثابت عن أبيه بلفظ: «كان النبي ﷺ إذا قام على المنبر استقبله أصحابه بوجههم».

(٢) أخرجه: مسلم (١٢/٣)، وأحمد (٢٦٣/٤) من حديث عمار ؓ.



هكذا أمر النبي ﷺ، فالخطيب يحرض على اختصار الخطبة مع اشتغالها على الأغراض المطلوبة، فلا يكون اختصاراً مجاًلاً، ولا يكون تطويلاً مجاًلاً، وإنما يكون متوسطاً معتدلاً، يأتي بالغرض المطلوب من الخطبة، ويربح المستمعين فلا يشق عليهم بطول الخطبة، وطول الكلام.

فينبغي للخطيب أن يفتني بالخطبة، وبموضوعها، واختصارها، ويجازيها، ويجزئها، وقوتها، فلا تكون كلاماً عادياً لا يؤثر في القلوب ولا يجلب الاستماع إليها.

(ويدعو للمسلمين)، كذلك من سُنن الخطبة أن يدعو للمسلمين، لأن المسلمين بحاجة إلى الدعاء، يدعو لهم بالصلاح، يدعو لهم بالهداية، يدعو لهم بالتوفيق والاستقامة على الدين، ويدعو لهم بما يصلح دينهم ودنياهم؛ لأن هذا جمع عظيم والحضور يؤمنون على دعائهم، وهذا مظنة الإجابة.

ويدعو لإمام المسلمين<sup>(١)</sup>؛ لأن صلاح الإمام صلاح للرعية، فيدعو له بالصلاح، يدعو له بالاستقامة، يدعو له بالتوفيق والهداية، فإن هذا من صالح المسلمين.

(١) انظر: «المعني» ٣/ (١٨١).

قال الإمام أحمد رحمه الله: (لو تعلم أن لنا دعوة مستجابة، لدعوتها للسلطان). مع أن السلطان في وقته يؤذي، ومع هذا يقول: (لو تعلم أن لنا دعوة مستجابة، لدعوتها للسلطان)، هذا من نصيحة المسلمين؛ لأن السلطان إذا أصلحه الله وهده، كان ذلك من صلاح المسلمين ومن نفع المسلمين.

وبعض الناس يستنكرون الدعاء للإمام، ويقولون هذا مذاهنة، وهذا تزلت إلى السلطان، وهذا، وهذا ... إلى آخره.

وهذا جهل منهم أو هوى؛ لأن بعضهم عنه هوى، وعندهم بعض أولاد أمور المسلمين.

والنص الآخر ما عنده بعض، لكن عنده جهل.

فالدعاء لإمام المسلمين من عمل المسلمين قديماً وحديثاً، وفيه مصلحة للإسلام والمسلمين.

## فصل

الْجُمُعَةُ رَكْعَتَانِ، يُسَنُّ أَنْ يَقْرَأَ جَهْرًا فِي الْأَوَّلَى بِالْجُمُعَةِ وَفِي الثَّانِيَةِ بِالْمُخَفَّفِينَ .

الشرح:

(فصل : الْجُمُعَةُ رَكْعَتَانِ) صلاة الجمعة ركعتان بإجماع المسلمين<sup>(١)</sup>، وهو ما دل عليه سنة الرسول ﷺ.

قال عمر رضي الله عنه : صلاة الجمعة ركعتان، تمام غير قصر، وقد خاب من افترى<sup>(٢)</sup>.

(يُسَنُّ أَنْ يَقْرَأَ جَهْرًا) ويقرأ فيهما بعد الفاتحة جهراً، فيجهر بالقراءة في صلاة الجمعة، وفي صلاتي العيدين، وفي صلاة الاستسقاء، وفي صلاة الكسوف؛ هذه الصلوات جهرية، وإن كانت في النهار.

(١) انظر : «الإجماع» لابن المنذر (ص : ٣٨)

(٢) أخرجه ابن ماجه (٣٣٨/١).

لَأَجْلِ أَنْ يُسَمِعَ الْمُسْلِمِينَ الْخَاضِرِينَ كِتَابَ اللَّهِ، لِيَتَأَثَّرَ بِهِ قُلُوبُهُمْ، ففِي الْجَهْرِ مَصْلَحَةٌ.

(فِي الْأَوَّلَى بِالْجُمُعَةِ وَفِي الثَّانِيَةِ بِالْمُخَفَّفِينَ) وَلَهُ أَنْ يَقْرَأَ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ مَا تيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ، وَلَكِنْ الْأَفْضَلُ أَنْ يَقْرَأَ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى بَعْدَ الْفَاتِحَةِ بِسُورَةِ الْجُمُعَةِ ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لِلَّذِي الْأَقْدُسُ الْغَفُورُ الْحَكِيمُ﴾ [الجمعة: ١].

لأن هذه السورة فيها الأمر بالسعي لصلاة الجمعة، وفيها الأمر بذكر الله تعالى، وفيها ذكر ميثم الله على المؤمنين ببعثة الرسول ﷺ ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ﴾ [الجمعة: ٢] و«الأميون» الذين لا يقرءون ولا يكتبون، بعث الله فيهم هذا النبي العظيم عليه السلام، وأنزل عليهم هذا القرآن العظيم، هذا من أكبر نعم الله عليهم.

﴿يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَرَكْعَتَيْهِمْ وَتُؤْتِيهِمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ أِي : قُلْ بِنِعْمَةِ الرَّسُولِ ﷺ - «إِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي» كَانُوا يَعْبُدُونَ الْأَصْنَامَ، وَكَانُوا عَلَى أَعْمَالٍ بَاطِلَةٍ، فَتَقَلَّبَهُمُ اللَّهُ مِنْ هَذِهِ الْحَالَةِ السَّيِّئَةِ إِلَى دِينِ الْإِسْلَامِ، وَصَارُوا أَفْضَلَ الْعَالَمِينَ، بَعْدَ أَنْ كَانُوا مِنْ أَحْطَى الْبَشَرِ، صَارُوا أَفْضَلَ الْعَالَمِينَ بِنِعْمَةِ هَذَا الرَّسُولِ ﷺ، هَذِهِ نِعْمَةٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ.

وفيها ردُّ على اليهود الذين هم أعداء الإسلام، والذين يُنكبون بعثة الرُّسول ﷺ ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ هَادُوا إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِن دُونِ آبَائِهِمْ فَأَمَّا الْيَهُودُ﴾ الآية [الجمعة: ٦٦] يقولون: نحن أولياء الله، ونحن أبناء الله، ونحن الشعب المختار، وأهل الأرض كلهم خدم لنا، وتحت أقدابنا!!

الله ردُّ عليهم؛ قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَتَمَوَّنَ آئِدًا بِمَا قَدَمَتْ آلِيهِمْ﴾ [الجمعة: ٧]؛ لأنهم يعرفون أنهم كفار، وأنهم على غير الحق، وأنهم إذا لقوا الله فلهم الثار، يعرفون هذا، فلن يتموا الموت.

وأما سورة ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُتَقِفُونَ﴾، فأبضا فيها التحذير من التفاني، وفيها بيان صفات المنافقين، ولأن الجماعة يحضرها المنافقون، فقرأ هذه السورة لعلهم يتوبون إلى الله من تفانيهم، ولأجل أن تحذر المسلمون من التفاني.

وفي آخرها: النهي عن البهو عن ذكر الله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [المنافقون: ٩]، فهي سورة عظيمة، فيها البراءة من التفاني، وفيها الاستعداد للأخوة، وفيها الأمر بذكر الله ﷻ الذي هو حياة القلوب، ونور البصائر.

فهما سورتان عظيمتان، نقرأ في هذا المجمع العظيم، لما يتضمنا به من الموعظة والتذكير والأمر بطاعة الله ﷻ.

أو يقرأ فيها ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَكْبَرُ﴾ في الأولى، وفي الثانية سورة ﴿الْقَيْنَةِ﴾، أيضا لأن هاتين السورتين فيها أسرار عظيمة؛ ففيها الأمر بطاعة الله، وفيها بيان مصير الأتقياء ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّى﴾ ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ [الأعلى: ١٤-١٥].

وفيها تذكير بمصير الأشقياء ومصير الأتقياء عند الله ﷻ، وفيها التحذير من إثار الحياة الدنيا على الآخرة فهي سورة عظيمة.

و﴿الْقَيْنَةِ﴾ كذلك، فيها بيان مصير الناس يوم القيامة، وأنهم ينقسمون إلى قسمين، وذكر ما يلقاه كل قسم: ﴿وَجُزْءٌ يَوْمَئِذٍ خِشِيعٌ ﴿١﴾ عَابِلَةٌ نَّاصِيَةٌ ﴿٢﴾ صَلَاتُ نَاكَ حَابِئٌ ﴿٣﴾ شَفَعْنِي مِن عَيْنِ عَائِيَةٍ ﴿٤﴾ لَيْسَ لَكَ طَعَامٌ إِلَّا مِن صَرِيحٍ ﴿٥﴾ لَا يُسِئُونَ وَلَا يَقْنِي بِنِجْوَةٍ ﴿٦﴾ وَجُزْءٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ ﴿٧﴾ لَيْسَ لَهَا رَاغِبَةٌ ﴿٨﴾ فِي جَنَّةٍ عَالِيَةٍ ﴿٩﴾ [العنابية: ٢-١٠].

وفي آخرها: التذكير بآيات الله الكونية، والاعتذار بخلق الله: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١﴾ وَإِلَى الْأَنْهَارِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿٢﴾ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿٣﴾ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴿٤﴾ فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ ﴿٥﴾ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٦﴾ [العنابية: ١٧-٢٢].

وَتَحْرُمُ إِقَامَتُهَا فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ مِنَ الْبَلَدِ إِلَّا لِحَاجَةٍ، فَإِنْ قَعَلُوا فَالصَّحِيحَةُ مَا بَاشَرَهَا الْإِمَامُ أَوْ أَدْنَى فِيهَا، فَإِنْ اسْتَوَيَا فِي إِذْنٍ أَوْ عَدَمِهِ فَالثَّانِيَةُ بَاطِلَةٌ، وَإِنْ وَقَعَتَا مَعًا أَوْ جُهِلَتِ الْأُولَى بَطْلَانًا.

الشرح:

(وَتَحْرُمُ إِقَامَتُهَا فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ مِنَ الْبَلَدِ إِلَّا لِحَاجَةٍ) تَحْرُمُ إِقَامَةُ الْجُمُعَةِ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ لغير حاجة؛ لأنَّ المطلوب اجتماع أهل البلد في مسجد واحد، وهكذا كان في عهد النبي ﷺ؛ كانوا يجتمعون في مسجد الرسول ﷺ، ويصلون جماعة واحدة، فمهما أمكن أن يجتمع أهل البلد في مسجد واحد فهو الواجب، وإن اختاروا إلى إقامة جُمُعَةٍ ثانية أو ثالثة لكبر البلد أو لتباعده أقطاره فلا بأس.

(فَإِنْ قَعَلُوا فَالصَّحِيحَةُ مَا بَاشَرَهَا الْإِمَامُ أَوْ أَدْنَى فِيهَا) إِذَا تَعَدَّدَتِ الْجُمُعُ فِي الْبَلَدِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ، فَالصَّحِيحَةُ مِنْهَا مَا أَدْنَى بِهِ الْإِمَامُ أَوْ حَضَرَهُ الْإِمَامُ، وَمَا سَبَقَ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لَهَا إِذْنُ الْإِمَامِ؛ هُوَ فِيمَا إِذَا لَمْ تَتَعَدَّدْ، فَتَعَدَّدُ الْجَوَامِعُ فِي الْبَلَدِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِفَتْوَى شَرْعِيَّةٍ مِنْ مَصْدَرِ الْفَتْوَى وَنَظَرٍ فِي حَقِيقَةِ الْوَاقِعِ، هَلْ هُنَاكَ حَاجَةٌ أَوْ لَيْسَ هُنَاكَ حَاجَةٌ؟

(فَإِنْ اسْتَوَيَا فِي الْإِذْنِ أَوْ عَدَمِهِ فَالثَّانِيَةُ بَاطِلَةٌ، وَإِنْ وَقَعَتَا مَعًا أَوْ جُهِلَتِ الْأُولَى بَطْلَانًا)؛ كُلُّ مِنْهُمَا إِذْنٌ فِيهِ الْإِمَامُ، مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ، أَوْ اسْتَرِيَا بَعْدَ

الْإِذْنِ، فَالَّتِي تَصِحُّ هِيَ الصَّلَاةُ الْأُولَى؛ لِأَنَّهَا يَسْقُطُ بِهَا الْفَرَضُ، وَالثَّانِيَةُ لَا تَصِحُّ فَيُصَلُّونَهَا طَهْرًا، أَمَّا إِذَا وَقَعَتَا مَعًا وَلَا يَدْرِي أَيُّهُمَا هِيَ السَّابِقَةُ حَتَّى يُقَالَ الْأُولَى هِيَ الصَّحِيحَةُ وَالثَّانِيَةُ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، فَإِنَّهُمَا يَبْطَلَانِ جَمِيعًا، لِأَنَّهُ لَا مَزِيَّةَ لِاحِدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى، وَيُصَلُّونَهَا طَهْرًا بِذَلِكَ الْجُمُعَةِ، إِلَّا إِذَا كَانَ وَقْتُ الْجُمُعَةِ بَاقِيًا فَإِنَّهُمْ يُصَلُّونَ جُمُعَةً.

وَأَقْلُ السُّنَّةِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكَعَتَانِ، وَأَكْثَرُهَا سِتٌّ.

الشرح:

الجمعة ليس لها راتبة قبلها، بخلاف الظهر فإن لها راتبة قبلها وراتبة بعدها.

لكن من جاء إلى المسجد فإنه يصلي ما تيسر له، لا على راتبة، ولكن على أنه نفل مطلق، فيصلي ما تيسر له، وينشغل بذكر الله وتلاوة القرآن حتى يحضر الإمام. ولو صلى من دخوله إلى أن يأتي الإمام، كان ذلك أفضل.

(وأقل السنة بعد الجمعة ركعتان) هذا بالاتفاق؛ لأن النبي ﷺ كان يصلي بعدها ركعتين في بيته<sup>(١)</sup>.

(وأكثرها ست) وأكثرها أربع ركعات بسلامتين<sup>(٢)</sup>، وورد أيضا ست ركعات، كل ركعتين بسلام، فأعلى الكمال ست ركعات، والمتوسط أربع ركعات، والأقل ركعتان، هذا هو الوارد بعد صلاة الجمعة.

والأفضل إن كان يصليها في بيته، أن يصلي ركعتين، كما كان النبي ﷺ يفعل، وإن كان في المسجد فالأفضل أن يصلي أربعاً أو سباً.

(١) أخرجه البخاري (١٦/٢)، ومسلم (١٧/٣) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (١٦/٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعاً».

وَيُسْنُ أَنْ يَغْتَسِلَ لَهَا - وَتَقَدَّمَ - وَيَتَنَطَّفَ، وَيَتَطَيَّبَ، وَيَلْبَسَ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ.

الشرح:

(وَيُسْنُ أَنْ يَغْتَسِلَ لَهَا - وَتَقَدَّمَ - وَيَتَنَطَّفَ) من سُنَنِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ الاغتسال، وتقدم ذكره في كتاب الطهارة.

والغسل يوم الجمعة سنة مؤكدة، وبعض العلماء يرى وجوبه<sup>(١)</sup>، لحديث: «غُسِلَ الْجُمُعَةُ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُخْتَلِمٍ»<sup>(٢)</sup>.

ولكن الجمهور على أنه مستحب، وأنه سنة مؤكدة، لقوله ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنَعِمَتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ»<sup>(٣)</sup> فدل هذا الحديث على أن الغسل أفضل، وإذا كان أفضل فهو ليس بواجب، هذا قول الجمهور.

قال الإمام ابن القيم<sup>(٤)</sup>: إن كان عليه أوساخ وروائح كريهة فإنه يجب عليه الاغتسال؛ لأجل إزالة هذه الروائح الكريهة وهذا العرق، وإن لم يكن فيه روائح ولا عرق فإنه يستحب له الاغتسال.

(١) انظر: «الفتاوى» (٢٢٤/٣ - ٢٢٥).

(٢) أخرجه البخاري (٢١٧/١) (٣/٢)، ومسلم (٣/٣) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٣) أخرجه: أبو داود (٣٥٤)، والنسائي (٩٤/٣)، والترمذي (٤٩٧) من حديث سمرة.

(٤) انظر: «زاد المعاد» (٣٧٦/١ - ٣٧٧).

.....

لأنَّ يومَ الجمعة، يومٌ يجتمع فيه الناسُ، فينبغي لهم أن يُهَيِّئُوا أَنْفُسَهُمْ بِالْإِعْتِسَالِ، والطَّيِّبِ، والملابسِ الطَّيِّفَةِ، والملابسِ الجَمِيلَةِ؛ لأنَّ هذا عيدُ الأسبوعِ واجتماعُ المسلمين، فيكون الإنسانُ بمظهرٍ طَيِّبٍ، وِبَرَأَةِ طَيِّبَةٍ.

(وَيُطَلِّبُ) بِأَحْسَنَ مَا يَجِدُ مِنَ الطَّيِّبِ، تَهَيُّئًا لِهَذَا الْمَوْسِمِ الْعَظِيمِ، وهذا العيد العظيم.

(وَيَلْبَسُ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ)؛ كَذَلِكَ يَتَجَمَّلُ بِالثِّيَابِ، أَحْسَنَ مَا يَجِدُ مِنْ ثِيَابِهِ، فيكون بالمظهر اللّائق.

وَيُبَكِّرُ إِلَيْهَا مَاثِيًا، وَيَذْهَبُ مِنَ الْإِمَامِ.

الشرح:

(وَيُبَكِّرُ إِلَيْهَا) كَذَلِكَ يُسْتَحَبُّ أَنْ يُبَكِّرَ لَصَلَاةِ الْجُمُعَةِ، وهذا مفقود الآن عند كثيرٍ مِنَ النَّاسِ، حتى جيران المسجد، وحتى طلبة العلم لا يجيئون إلا في آخِرِ النَّاسِ، وهذا زُهْدٌ فِي الْخَيْرِ، فالذي يَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِ؛ أَنْ يُبَكِّرَ لَصَلَاةِ الْجُمُعَةِ.

قَالَ ﷺ: «مَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبْشًا، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً»<sup>(١)</sup> ثم بعد الخامسة ليس هناك قربان، فينبغي احتساب الأجر والتَّكْبِيرُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ.

(مَاثِيًا) أَي: يَكُونُ مَاثِيًا فِي ذَهَابِهِ إِلَى الْمَسْجِدِ، لَتُكْتَبَ لَهُ حُطُوتُهُ. وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا وَيَحْتَاجُ إِلَى الرُّكُوبِ فَلْيَرْكَبْ، وَلَكِنْ كُلُّ مَنْ أَمَكَّنَهُ الْمَشْيُ فَإِنَّهُ يَمْشِي؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَفْضَلُ، وَلَمَّا فِيهِ مِنَ التَّوَاضُعِ وَالخُضُوعِ لِلَّهِ ﷻ.

(وَيَذْهَبُ مِنَ الْإِمَامِ)؛ وَبُسْتَحَبُّ أَنْ يَذْهَبَ مِنَ الْإِمَامِ؛ لِمَا وَرَدَ مِنَ الْفَضْلِ فِي الذَّهْوِ مِنَ الْإِمَامِ فِي هَذَا الْيَوْمِ، وَأَنْ أَقْرَبَ النَّاسُ إِلَى اللَّهِ يَوْمَ

(١) أخرجه: البخاري (٣/٢)، ومسلم (٤/٣) من حديث أبي هريرة ؓ

.....

الْقِيَامَةِ فِي يَوْمِ الْمَزِيدِ أَسْبَقُهُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ، فَإِنَّهُمْ يَزُودُونَ الرَّبَّ ﷻ فِي كُلِّ يَوْمٍ جُمُعَةٍ، وَأَنْ أَسْبَقَهُمْ وَأَقْرَبَهُمْ إِلَى اللَّهِ أَسْبَقَهُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَأَنَّ الْمُتَأَخِّرِينَ عَنِ الْجُمُعَةِ يُوَخَّرُونَ فِي هَذَا الْيَوْمِ عَنِ اللَّهِ ﷻ.

وَيَقْرَأُ سُورَةَ الْكَهْفِ فِي يَوْمِهَا، وَيُكَبِّرُ الدُّعَاءَ وَيُكَبِّرُ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا يَتَحَطَّى رِقَابَ النَّاسِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِمَامًا أَوْ إِلَى فُرَجَةٍ، وَحَرَمٌ أَنْ يُعَيِّمَ غَيْرَهُ فَيَجْلِسَ مَكَانَهُ إِلَّا مَنْ قَدَّمَ صَاحِبًا لَهُ فَجَلَسَ فِي مَوْضِعٍ يَحْفَظُهُ لَهُ.

الشرح:

(وَيَقْرَأُ سُورَةَ الْكَهْفِ فِي يَوْمِهَا) يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ؛ لِمَا وَرَدَ فِي فَضْلِ قِرَاءَتِهَا مِنْ أَحَادِيثٍ، وَإِنْ كَانَتْ لَا تَخْلُو مِنْ مَقَالٍ<sup>(١)</sup>، وَلَكِنْ مِنْ مَجْمُوعِهَا يُسْتَفَادُ أَنَّ قِرَاءَةَ سُورَةِ الْكَهْفِ فِي هَذَا الْيَوْمِ لَهَا فَضْلٌ، فَيَقْرَؤُهَا فِي هَذَا الْيَوْمِ.

(وَيُكَبِّرُ الدُّعَاءَ)؛ لِأَنَّ هَذَا يَوْمٌ عَظِيمٌ، وَأَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ فِيهِ سَاعَةً لَا يُضَادِفُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ، وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّيُ يَدْعُو اللَّهَ، وَيَسْأَلُ اللَّهَ شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ<sup>(٢)</sup>. وَلَا يُدْرَى فِي أَيِّ وَقْتٍ فِي هَذَا الْيَوْمِ، أَخْفَاهَا اللَّهُ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَنْشَغِلَ الْمُسْلِمُ بِاللُّغَاءِ فِي سَائِرِ الْيَوْمِ، مِنْ أَجْلِ أَنْ يَكْثُرَ دُعَاؤُهُ، وَيَعْظُمَ أَجْرُهُ.

(١) مِنْهَا حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ ﷺ أَخْرَجَهُ: الْحَاكِمُ (٣٦٨/٢)، وَابْنُ بَيْهَقٍ (٣/٢٤٩) بَلَفَظَ: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ أَضَاءَ لَهُ مِنَ النُّورِ مَا بَيْنَ الْجَمْعَيْنِ».

(٢) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ (١٦/٢) (١٦٦/٧) (١٠٥/٨)، وَمُسْلِمٌ (٥/٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ بَلَفَظَ: «فِي الْجُمُعَةِ سَاعَةٌ لَا يُوَافِقُهَا مُسْلِمٌ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّيُ، يَسْأَلُ اللَّهَ خَيْرًا إِلَّا أَعْطَاهُ».

(وَيُكْتَرُ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ)؛ كذلك مِمَّا يُسْتَحَبُّ فِي هَذَا الْيَوْمِ الْإِكْتِرَاءُ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ حَقُوقِهِ عَلَيْنَا، وَمِنْ امْتِنَالِ أَمْرِ اللَّهِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].  
(وَلَا يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ) يَحْرُمُ أَنْ يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ، فَقَدْ دَخَلَ رَجُلٌ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ، وَجَعَلَ يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ، فَقَالَ لَهُ ﷺ: «اجْلِسْ؛ فَقَدْ أَذْنِتْ وَأَنْتَ»<sup>(١)</sup>؛ يَعْنِي: تَأَخَّرْتَ وَأَذْنِتَ النَّاسَ بِنَخْطِي رِقَابِهِمْ.

فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ، بَلْ يَجْلِسُ حَيْثُ يَجِدُ مَكَانًا، وَلَوْ كَانَ فِي آخِرِ الْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمُفْرُطُ.  
(إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِمَامًا أَوْ إِلَى فُرْجَةٍ) أَي: لَا يَجُوزُ تَخْطِي رِقَابِ النَّاسِ إِلَّا فِي خَالَتَيْنِ:

الأولى: إِذَا كَانَ إِمَامًا وَلَيْسَ لَهُ طَرِيقٌ إِلَى الْوُتْبَرِ إِلَّا بِالتَّخْطِي. .  
الحالة الثانية: إِذَا رَأَى فُرْجَةً فِي صَفٍّ، فَيَتَخَطَّى لِيَسْلُهَا، لِأَنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ أَخْطَلُوا وَقَرُّطُوا فِي تَرْكِ هَذِهِ الْفُرْجَةِ. .  
(وَحَرْمٌ أَنْ يَقِيمَ غَيْرَهُ فَيَجْلِسَ مَكَانَهُ) إِذَا سَبَقَ أَحَدٌ إِلَى مَكَانٍ فِي

(١) أخرجه: أبو داود (١١١٨)، والسنائي (١٠٣/٣)، وأحمد (١٨٨/٤)، (١٩٠) من حديث عبد الله بن بسر، وابن ماجه (١١١٥) من حديث جابر بن عبد الله ﷺ.

الْمَسْجِدِ، فِي الْجُمُعَةِ أَوْ فِي غَيْرِهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ؛ لِأَنَّ مَنْ سَبَقَ إِلَى مَا لَا يَسْبِقُ إِلَيْهِ مُسْلِمٌ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ<sup>(١)</sup>.

(إِلَّا مَنْ قَدَّمَ صَاحِبًا لَهُ فَجَلَسَ فِي مَوْضِعٍ يَحْفَظُهُ لَهُ) إِلَّا إِذَا وَكَّلَ وَاحِدًا مِنْ أَصْحَابِهِ أَوْ مِنْ خَدَمِهِ أَوْ مِنْ أَوْلَادِهِ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَقِيمَهُ وَيَجْلِسَ فِي مَكَانِهِ؛ لِأَنَّهُ وَكَّلَ عَنْهُ، وَنَائِبٌ عَنْهُ.

(١) أخرجه: أبو داود (٣٠٧١)، والبيهقي في «السنن» (١٤٢/٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٨٠/١) من حديث أسمر بن مضرس ﷺ.



وَحَرَّمَ رَفْعُ مُصَلًّى مَفْرُوشٍ مَا لَمْ تَحْضُرِ الصَّلَاةَ، وَمَنْ قَامَ مِنْ مَوْضِعِهِ لِعَارِضٍ لِحَقِّهِ ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ قَرِيبًا؛ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ.

الشرح:

(وَحَرَّمَ رَفْعُ مُصَلًّى مَفْرُوشٍ مَا لَمْ تَحْضُرِ الصَّلَاةَ) قَرَضَ الْمَكَانَ واحتجازه في المسجد فيه تفصيل :

إِنْ كَانَ الَّذِي قَرَضَ وَاحْتَجَزَ خَرَجَ لِحَاجَةٍ ثُمَّ يَعُودُ قَرِيبًا، فَهُوَ أَحَقُّ بِهَذَا الْمَكَانِ وَلَا يَجُوزُ رَفْعُ مُصَلَّاهُ.

أَمَّا مَنْ اخْتَجَزَ الْمَكَانَ وَبَقِيَ خَارِجَ الْمَسْجِدِ بغيرِ عُدْرٍ فَهَذَا لَا أَحَقَّ لَهُ بِهَذَا الْمَكَانِ<sup>(١)</sup>.

(وَمَنْ قَامَ مِنْ مَوْضِعِهِ لِعَارِضٍ لِحَقِّهِ ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ قَرِيبًا؛ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ)؛ إِذَا عَرَضَ لَهُ حَاجَةٌ وَقَامَ وَفِي رِئْيَيْهِ أَنْ يَعُودَ قَرِيبًا، فَهُوَ أَحَقُّ بِمَكَانِهِ.

(١) قال في «الاختيارات الفقهية»: وإذا فرش مصلى ولم يجلس عليه ليس له ذلك، ولغيره رفعه في أظهر قولي العلماء (ص: ٨١).

وَمَنْ دَخَلَ الْإِمَامُ يَخْطُبُ لَمْ يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّيَ رُكْعَتَيْنِ يُوجِزُ فِيهِمَا، وَلَا يَجُوزُ الْكَلَامُ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ إِلَّا لَهُ أَوْ لِمَنْ يَكَلِّمُهُ، وَيَجُوزُ قَبْلَ الْخُطْبَةِ وَبَعْدَهَا.

الشرح:

(وَمَنْ دَخَلَ) يعني: دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ (وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ) خُطْبَةُ الْجُمُعَةِ، (لَمْ يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّيَ رُكْعَتَيْنِ) خَفِيفَتَيْنِ (يُوجِزُ فِيهِمَا)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ الرَّجُلَ الَّذِي دَخَلَ وَهُوَ يَخْطُبُ أَنْ يُصَلِّيَ رُكْعَتَيْنِ<sup>(١)</sup>، فَدَلَّ هَذَا عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ صَلَاةِ الرُّكْعَتَيْنِ، وَأَنَّهُ لَا يَجْلِسُ حَتَّى يُصَلِّيَهُمَا، وَلَكِنْ يُخَفِّفُ الرُّكْعَتَيْنِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَفْرَغَ لِسَمَاعِ الْخُطْبَةِ.

(وَلَا يَجُوزُ الْكَلَامُ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ)؛ فَمِنْ آدَابِ الْخُطْبَةِ:

الْأَوَّلُ: أَنْ مَنْ دَخَلَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، يُصَلِّيَ رُكْعَتَيْنِ.

وَالثَّانِي: تَحْرِيمُ الْكَلَامِ خَالَ الْخُطْبَتَيْنِ، بَلْ يَجِبُ الْاسْتِمَاعُ وَالْإِنْصَاتُ لِلْخُطْبَةِ.

وَهَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَهَمِّيَّةِ خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ، وَعَلَى أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُعْتَنَى بِهَا مِنْ قَبْلِ الْخُطْبِ، وَمِنْ قَبْلِ الْمُسْتَمْعِينَ.

فَالْخُطْبُ يُعْنَى بِمَوْضُوعِ الْخُطْبَةِ، وَمُطَابَقَتِهَا لِلْخُطْبِ الْمَشْرُوعَةِ؛ مِنْ أَشْيَائِهَا عَلَى خَمْسِ أَلْوَانٍ، وَالثَّنَاءُ عَلَيْهِ، وَالشَّهَادَتَيْنِ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ،

(١) أخرجه: البخاري (١٥/٢)، ومسلم (١٤/٣)، من حديث جابر بن عبد الله ؓ

والموعظة بما يُحرِّك القلوب، وقراءة القرآن فيها بما يُناسب الموضوع.

وليس المراد بالخطبة مُجرّد كلام يُتكلّم به على المنبر، أو كلام في غير الموضوع الذي يهُمّ الحاضرين، ويحتاجه الحاضرون، بل يُراعى حاجة الحاضرين، ويُراعى المناسبة التي يتكلّم عنها، من التنبيه على أخطاء تقع في المُجتمع أو بيان أشياء يجهلها الحاضرون من أمور دينهم، خصوصاً أمر العقيدة، فيعتني الخطيب بأمر العقيدة؛ لأنها هي الأصل، وهي الأساس، ولأنّ الجهل بها والخطأ فيها يترتب عليه نقص في الدين أو ضياع للدين، فيعتني الخطيب بالعقيدة، والتنبيه عليها، والتنبيه على ما يُجلّ بها؛ لأنّه يكثر الخطأ في العقيدة.

ويعتني بجوّة الإلقاء حتّى يؤثّر في النَّاس، كما كان النبي ﷺ إذا خطب أحمرّت عيناه، وعلا صوته، واشتد غضبه، حتّى كأنّه مُنذر جيش وهو يقول: «صَبِّحْكُمْ وَمَسَاءَكُمْ»<sup>(١)</sup>، هذا من ناحية الخطيب.

والمُستمع، يُصصّ ويُقبل على الخطيب، ولا يشتغل بشيء، ولا يتحرّك أو يعبث بيديه، وإنما يتوجّه إلى الاستماع ويترك الحركات، لأنّ النبي ﷺ حرّم الكلام والإمام يخطب، وقال: «مَنْ قَالَ: صَ، يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَقَدْ لَغَا، وَمَنْ مَسَّ الْحَصَى فَقَدْ لَغَا، وَمَنْ لَغَا فَلَا

(١) أخرجه: مسلم (١١/٣) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه

جُمُعَةٌ لَهُ»<sup>(١)</sup>، وقال عليه الصّلاة والسّلام: «الذي يتكلّم يوم الجمعة والإمام يخطب كالجمار يُحمِلُ أسْفَارًا»<sup>(٢)</sup>؛ بمعنى: أنّه خضر ولم يستفد، فهو مثل الجمار الذي يحمل الكتب ولم يستفد منها.

فدلّ هذا على عظم شأن الخطبة من قِبَل الخطيب، ومن قِبَل الحضور، فإن تكلم والإمام يخطب فإنه يطلّ نوائه، لا يؤمّر بإعادة الجمعة، ولكن يطلّ نوائه.

وهذه حسارة عظيمة لا تنتبه لها النَّاس، ولذلك أغلبهم لا يحضر، ولا يجيء إلا بعد ما ينتهي الخطيب، وإن جاء فإنه لا يشبه للخطيب، ولا يدري ماذا قال الخطيب.

وهذه صفة المنافقين، قال الله جل وعلا: «وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْمَعُ إِنْكَارًا إِذَا حُرِّجُوا مِنْ عِنْدِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْآيَةَ مَاذَا قَالَ مَايُذُنًا؟» (محمد: ١٦).

مايُذُرُونَ ماذا قال الخطيب. فالواجب على المسلم أن يحضر ويُصصّ ويستمع ويستوعب الخطبة.

(إِلَّا لَهُ أَوْ لَمْ يَكَلِّمْهُ) أي: لا يجوز الكلام أثناء الخطبة إلا للخطيب، فيجوز للخطيب أن يكلم ويتبّه على شيء حصل من الحضور.

(١) أخرجه: أحمد (٩٣/١)، وأبو داود (١٠٥١) من حديث علي رضي الله عنه

(٢) أخرجه: أحمد (٢٣٠/١) من حديث ابن عباس رضي الله عنه

أو الحضور إذا احتاج أحد منهم إلى شيء يسأل عنه الخطيب فله ذلك، كما حصل هذا من النبي ﷺ، فإنه قال للذي دخل وجلس: «هل صليت ركعتين؟» قال: لا، قال: «فم فصل ركعتين»<sup>(١)</sup>.

ففيه: أن الرسول كلم الرجل، والرجل كلم الرسول ﷺ في حال الخطبة، وهذا للحاجة.

وكما في قصة الذي دخل، والنبي ﷺ يخطب، وشكا إليه الجذب وانجباس المطر وحاجة المسلمين، وطلب من الرسول ﷺ أن يستثني للمسلمين، فرفع النبي ﷺ يديه واستثنى، وفي أثناء دعائه نشأت السحابة، وانسعت وأمطرت فخرجوا في المطر، والبناء تجري، واستمر المطر أسبوعاً، حتى دخل الرجل الذي جاء في الجمعة الأولى، وطلب من الرسول أن يدعو الله بامساك المطر؛ لأنه قد تضرر الناس من كثرتيه، فرفع النبي ﷺ يديه ودعا الله بالاستسحاء<sup>(٢)</sup>.

(ويجوز قبل الخطبة، ويؤخر الكلام قبل الخطبة، ويجوز بعد نهاية الخطبة؛ لأن الكلام إنما يحرم وقت الخطبة من بدلتها إلى نهايتها، أما قبلها أو بعدها أو في أثناء الجلوس بين الخطبتين، فلا مانع من الكلام، مع أنه ينبغي للحاضرين في المسجد أن يشغلوا بذكر الله.

(١) أخرجه: البخاري (١٥/٢) من حديث جابر بن عبد الله ؓ.

(٢) أخرجه: البخاري (١٥/٢)، ٣٦، ٣٧، (٢٣٦/٤)، ومسلم (٢٥/٣) من حديث

أنس بن مالك ؓ.

## بَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ

الشرح:

(بَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ) إنبأ بَابُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ بَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ ظَاهِرُ الْمُنَاسَبَةِ؛ لِأَنَّ صَلَاةَ الْعِيدَيْنِ تُشَبِّهُ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ فِي أَنَّهَا يَجْتَمِعُ لَهَا النَّاسُ، وَفِي أَنَّ لَهَا خُطْبَتَيْنِ، وَفِي أَنَّهَا رُكْعَتَانِ، وَإِنْ كَانَتْ تَخْتَلِفُ عَنِ الْجُمُعَةِ فِي أَحْكَامٍ.

ولكن؛ هل هي واجبة على الكفاية؟ أو واجبة على الأعيان؟ أو هي سنة؟

### • ثلاثة أقوال لأهل العلم:

القول الأول: أن صلاة العيدين واجبة على الكفاية<sup>(١)</sup>، إذا قام بها من يكفي سقط الإثم عن الباقيين في البلد، وأما إذا لم تصل في البلد فإنه يأثم الجميع، وإذا تواطوا على تركها قصداً، فإنهم يُقاتلون؛ لأنها من شعائر

(١) قال في «الإصاف»: هذا المذهب وعليه أكثر الأصحاب (٤٢٠/٢).

الإسلام الفُطاهرة، كما لو تَوَاطَوا على ترك الأَدَان أو ترك الإِفَامَةِ في الصَّلَاة، فإنهم يُقَاتَلُونَ على ذلك، فهي فرض كِفَايَةِ.

**القول الثاني:** أنها فرض عَيْنٍ على كُلِّ مسلمٍ، وهذا مذهب أبي حنيفة، واختيارُ شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(١)</sup>.

**القول الثالث:** أنها سُنة<sup>(٢)</sup>، وهو قول الجمهور؛ لأنَّ الرُّجُلَ الذي سَأَلَ النبي ﷺ عَنِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ وَبَيَّنَّهَا لَهُ ﷺ، فقال: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قال: «لَا؛ إِلَّا أَنْ تَطُوعٌ»<sup>(٣)</sup>، دلَّ على أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ صَلَاةٌ واجِبَةٌ إِلَّا الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ، ولقوله ﷺ: «خَمْسٌ صَلَوَاتٌ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ»<sup>(٤)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَلْأَكْثَرِيَّةَ كَانَتْ عَلَى الْكُفُورِ﴾ كِتَابًا مَوْفُورًا [النساء: ١٠٣]؛ ﴿كِتَابًا﴾: يعني مفروضة، فدلَّ على أَنَّ مَا عَدَاهَا مِنَ الصَّلَوَاتِ فهو نافلة، ومن ذلك صَلَاةُ الْعِيدِ، هذا قول الجمهور.

(١) انظر: «الاختيارات الفقهية» (ص: ١٢٣).

(٢) وبه قال مالك وأكثر أصحاب الشافعي. انظر: «المغني» (٢٥٣/٣).

(٣) أخرجه: البخاري (١٨/١) (٢٣٥/٣)، ومسلم (٣١/١) من حديث طلحة بن عبيد الله التيمي رحمه الله.

(٤) هو قطعة من الحديث السابق.

والذي رجَّحه شيخ الإسلام ابن تيمية، هو القول الثاني؛ أنها فرض عَيْنٍ، وهو مذهب أبي حنيفة؛ لأنَّ الرسول ﷺ فَعَلَهَا، ودَآوَمَ عليها، حتَّى النَّسَاءُ الْخَمْسُ، والمُخَذَّرَاتُ ذَوَاتُ الْخُدُورِ أَمَرَهُنَّ بِالْحَضُورِ إِلَى صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ، ويعتَزَلُ الْحَيْضُ الْمُصَلِّي<sup>(١)</sup>، فدلَّ على وجوبها، وهذا القول واضح القوة.

وصَلَاةُ الْعِيدَيْنِ أَصْبَحَتْ لِلْعِيدَيْنِ، مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الْمَسْبَبِ إِلَى سَبَبِهِ، أي: الصلاة التي سبَّبها العيدان.

و«الْعِيدَيْنِ» تَنْبِيْهُ «عيد»، وهو اسم لما يَعُودُ وَيَتَكَرَّرُ، إمَّا يَعُودُ الْأُسْبُوعُ كَالْجُمُعَةِ، أو فِي الْعَامِ كَعِيدِ الْفَطْرِ، وعيد الأَضْحَى، فهو اسم لما يَتَكَرَّرُ وَيَعُودُ، ويَجْمَعُ على «أعياد»<sup>(٢)</sup>.

#### • والعيد قسمان:

عِيدُ زَمَانِيٍّ؛ كَعِيدِ الْفَطْرِ، وعيد الْأَضْحَى.

وعِيدُ مَكَائِيٍّ؛ وهو ما يَجْتَمِعُ النَّاسُ فِيهِ لِلْعِبَادَةِ، كَالْمَشَاعِرِ وَالْمَسْجِدِ

(١) أخرجه: البخاري (٩٩/١) (٢٦/٢)، (٢٨)، ومسلم (٢٠/٣) من حديث أم عطية

رضي الله عنها قالت: «أمرنا أن نخرج الحيض يوم العيد وذوات الخدور فيشهدن جماعة المسلمين ودعوتهم، ويعتزل الحيض من مصلاتهم».

(٢) انظر: «المطلع» (ص: ١٠٨).

الحرام؛ يجتمع فيها المسلمون كل سنة لمناكب الحج، فهي أعياد مكانيّة. ولما قَدِمَ النبي ﷺ المدينة، كان للجاهليّة أعياد كثيرة، يخترعونها من عند أنفسهم، ولا يزال هذا في الناس إلى اليوم، يخترعون أعيادًا كل على حسب مزاجه ورغبته.

فلما قَدِمَ النبي ﷺ المدينة، وجدهم يحتفلون بيومين؛ يوم الثوروز، ويوم المهرجان، فقال النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَبْدَلَكُمْ بِهِمَا خَيْرًا مِنْهُمَا؛ عيد الفطر، وعيد الأضْحَى»<sup>(١)</sup>، فأبطل الرسول ﷺ أعياد الجاهليّة، وأمر بأعياد الإسلام؛ عيد الفطر، وعيد الأضْحَى.

فليس للمسلمين أعياد سوى هذين العيدين، فمن أحدث عيدًا غيرهما - كمن أحدث أعياد المواليد، أو أعياد الجلوس<sup>(٢)</sup>، أو عيد النصر، أو عيد الجلاء، أو عيد كذا وكذا، هذه كلها أعياد جاهليّة.

فإن كان يُعتقد أنها عبادة، وأنها دينٌ فهي بدعة؛ كالمولود النبوي.

وإن كانت لا يُعتقد أنها عبادة، فهو تشبه بأهل الجاهليّة، وتشبه بالكفار والمشركين، كأن تكون من قبيل تخليد الذكريات أو ما أشبه.

(١) أخرجه: أحمد (١٠٣/٣) (١٧٨/٣)، وأبو داود (١١٣٤)، والنسائي (١٧٩/٣) من حديث أنس بن مالك ؓ.

(٢) أي: أعياد الجلوس على كرسي المملكة أو الرئاسة.

ذلك، فهذا تشبه بالكفار، ومخالفة لقول الرسول ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَبْدَلَكُمْ بِهِمَا عِيدَيْن»، فلا يجوز الزيادة على ما أبدله الله بأعياد الجاهليّة.

أما إن كانت تقترب بها إلى الله، مثل عيد المولد النبوي، فهذا بدعة، وكل بدعة في الدين ضلالة، وقال ﷺ: «فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة»<sup>(١)</sup>، قال: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا، فَهُوَ رَدٌّ»<sup>(٢)</sup>.

فليس للمسلمين عيد إلا هذين العيدين؛ عيد الفطر، وعيد الأضْحَى، وكل منهما بعد أداء ركن من أركان الإسلام؛ فعيد الفطر بعد أداء ركن الصيام، وعيد الأضْحَى بعد أداء ركن من أركان الإسلام؛ وهو الحج والوقوف بعرفة، وهو الركن الأعظم للحج، شكرًا لله ﷻ وتعظيمًا لله على ما أنعم به على المسلمين من صيام رمضان، ومن الحج إلى بيته الحرام، ففهيما سرٌّ عظيم، ومظهر عظيم من مظاهر الإسلام، وشعائر الإسلام الظاهرة، ليس هُما من باب الفراغ أو من باب الغيب.

(١) هذا جزء من حديث، أخرجه: أحمد (١٢٦/٤)، وأبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٦٦) من حديث العراب بن سارية ؓ.

(٢) أخرجه: البخاري (٢٤١/٣)، ومسلم واللفظ له (١٣٢/٥) من حديث عائشة ؓ.

وَهِيَ فَرَضٌ كِفَايَةٌ، إِذَا تَرَكَهَا أَهْلُ بَلَدٍ قَاتَلَهُمُ الْإِيمَانُ.

الشرح:

(وَهِيَ فَرَضٌ كِفَايَةٌ) أي: صلاة العيدين فرض على الكفاية، إذا فعلها من يكفي سقط الإثم عن الباقي، وهو المذهب عند أحمد رحمته.

وفرض الكفاية معروف؛ هو الذي إذا قام به من يكفي سقط الإثم عن الباقي، وبقي في حق الباقي سنة، وإذا لم يتم به أحد يأنم الجميع، لأن الغرض وجود هذا الشيء دون نظير إلى من يقوم به.

• والفرق بين فرض الكفاية وفرض العين:

أن فرض الكفاية: المقصود وجوده دون نظير إلى من يقوم به من المسلمين.

وأما فرض العين: فهو مطلوب وجوده ومطلوب من يؤديه، مطلوب الأمان: وجوب العبادة، ومن يقوم بها، هذا فرض العين، كالصلوات الخمس والجمعة.

أما فرض الكفاية فمطلوب وجوده من مجموع الناس، فإذا وجد حصل المقصود دون نظير إلى الأفراد.

(إِذَا تَرَكَهَا أَهْلُ بَلَدٍ قَاتَلَهُمُ الْإِيمَانُ) أي إذا تعمدوا تركها، أو تواطؤوا على تركها قاتلهم الإيمان؛ لأنها من شعائر الإسلام الظاهرة، وإمام المسلمين يجب عليه أن يحافظ على شعائر الإسلام؛ لئلا تفتك ويتلاعب بها.

وَوَقْتُهَا كَصَلَاةِ الصُّحَى، وَآخِرُهُ الزَّوَالُ، فَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ بِالْعِيدِ إِلَّا بَعْدَهُ صَلُّوا مِنَ الْعَدِ.

الشرح:

(وَوَقْتُهَا كَصَلَاةِ الصُّحَى، وَآخِرُهُ الزَّوَالُ) وقت صلاة العيد، يبدأ بدخول وقت صلاة الصبح، عند ارتفاع الشمس قيد رمح، فلا تصلّي قبل ذلك، ونهايته، دخول وقت الظهر بالزوال.

والدليل على ذلك: حديث أبي عمير بن أسب بن مالك الأنصاري رحمته عن عُمومة له من الأنصار، قالوا: غم علينا هلال شوال، فأصحبنا ضائمين، فجاء ناس من الأعراب بعدما زالت الشمس، فأخبروا النبي صلى الله عليه وسلم أنهم رأوا الهلال البارحة، فأنز النبي صلى الله عليه وسلم أن يخطبوا، وأن يخرجوا غدا لعيدهم - يعني: لصلاة العيد<sup>(١)</sup>.

فدل على أنها لا تصلّي بعد الزوال، إذ لو كانت تصلّي بعد الزوال، لأمرهم بالصلاة في يوم العيد، فكونه أخرها إلى الغد دليل على أنه إذا خرج وقتها فإنها لا تصلّي في ذلك اليوم.

(فَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ بِالْعِيدِ إِلَّا بَعْدَهُ صَلُّوا مِنَ الْعَدِ)؛ إذا لم يعلم بالعيد؛ يعني: لم يثبت هلال شوال إلا بعد الزوال، فإنهم يؤجلونها إلى الغد، ويصلونها في وقت صلاة العيد قضاء، ولا يصلونها في ذلك اليوم، لخروج وقتها.

(١) أخرجه: أحمد (٥٨/٥) بنحوه من حديث أبي عمير بن أسب رحمته.

وَتُسَنُّ فِي صَحْرَاءَ .

الشرح:

مكان صلاة العيد : (وَتُسَنُّ فِي صَحْرَاءَ) السنّة أن تكون في الصحراء خارج النّيان، كما كان النبي ﷺ يخرج بالنّاس<sup>(١)</sup>، ويصلي بهم خارج المدينة، هذا هو السنّة، ولأنها شعيرة ظاهرة، وفي خروج المسلمين إلى الصحراء وبروزهم إظهاراً لشعائر الإسلام.

إلا في المسجد الحرام، وفي المسجد الأقصى، فإنها تصلّى في هذين المسجدين، لفضيلتهما على غيرهما، وكما كان ذلك في عهد النبي ﷺ، فاهل مكة لا يخرجون إلى الصحراء، وإنما يصلّون في المسجد الحرام عند الكعبة المشرفة، وكذلك في المسجد الأقصى فإنهم يصلّون داخله، ولا يخرجون إلى الصحراء؛ ليعمل الصحابة ﷺ لما فتحوا بيت المقدس.

وأما في بقية البلاد، فإن السنّة أن تصلّى في الغراء، في صحراء قريبة من النّيان؛ لأجل ألا يسبق على النّاس البعد، ولأن النبي ﷺ صلّاهما خارج باب المدينة.

فإن احتاج النّاس للصلاة في المساجد، جاز ذلك.

(١) أخرج: البخاري (٢٢/٢)، ومسلم (٢٠/٣) من حديث أبي سعيد الخدري قال: «إن رسول الله ﷺ كان يخرج يوم الأضحي ويوم الفطر إلى المصلّى فأول شيء يبدأ به الصلاة...» الحديث.

وَتَقْدِيمُ صَلَاةِ الْأَضْحَى، وَعَكْسُهُ الْفِطْرِ، وَأَكْلُهُ قَبْلَهَا، وَعَكْسُهُ فِي الْأَضْحَى إِنْ ضَحَّى .

الشرح:

(وَتَقْدِيمُ صَلَاةِ الْأَضْحَى) أي: تستحب صلاة عيد الاضحي في أول الوقت، من أجل أن يذهب النّاس لذبح أضاحيهم؛ لأنه في الاضحي يستحب ألا يأكل قبل الصلاة، حتى يضحي، ويأكل من أضحيته، كما فعل النبي ﷺ<sup>(١)</sup>، ولقوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]، فقدّم الصلاة على النحر، فدل على أنها يكرّ بها.

(وَعَكْسُهُ الْفِطْرِ) وأما عيد الفطر فبالعكس، يُسن تأخيرها، فلا يستعجل الإمام بها من أول الوقت، من أجل أن يتمكن النّاس من إخراج صدقة الفطر قبل صلاة العيد.

(وَأَكْلُهُ قَبْلَهَا) وتُسَنُّ الأكل قبلها؛ لأن النبي ﷺ أكل تمرات قبل أن يخرج لصلاة عيد الفطر<sup>(٢)</sup>، ولأن الله جل وعلا قال: ﴿قَدْ أَفْلَحَ

(١) ورد ذلك في الحديث الذي أخرجه: أحمد (٣٥٢/٥)، ٣٥٣ من حديث بريدة بن الحبيب ﷺ، ولقظه: «كان النبي ﷺ يوم الفطر لا يخرج حتى يطعم، ويوم النحر لا يطعم حتى يرجع».

(٢) كما في حديث أنس بن مالك ﷺ، الذي أخرجه: البخاري (٢١/٢)، وأحمد (٣/١٢٦)، ولفظ البخاري: «كان رسول الله ﷺ لا يبعد يوم الفطر حتى يأكل تمرات».

.....

مَنْ تَزَكَّى ۖ وَكَفَّرَ عَنْهُ رَبُّهُ فَصَلَّى ۖ [الأعلى: ١٤-١٥]، فَقَدِمَ التَّزَكِّيَةَ عَلَى الصَّلَاةِ. والمراد بـ ﴿تَزَكَّى﴾ - عند بعض المفسرين - : أَدَّى صَدَقَةَ الْفِطْرِ.

وَأَكَلَهُ قَبْلَ صَلَاةِ عِيدِ الْفِطْرِ إِظْهَارًا لِلْفِطْرِ ؛ لِأَنَّهُ يَطْلُبُ النَّاسُ أَنَّهُ يَصُومُ إِلَى أَنْ يُصَلِّيَ الْعِيدَ ، فَأَكَلَ ﷺ لِلْبَيِّنِ لِلنَّاسِ إِظْهَارَ الْفِطْرِ فِي هَذَا الْيَوْمِ .

وَتُكْرَهُ فِي الْجَامِعِ بِلَا عُدْرِ .

الشرح:

(وَتُكْرَهُ فِي الْجَامِعِ بِلَا عُدْرٍ) إِذَا كَانَ هُنَاكَ عُدْرٌ فَإِنَّهُمْ يَصَلُّونَهَا فِي الْجَامِعِ كَالْمَطَرِ وَالْبَرْدِ ، أَوْ غَدِمَ وَجُودَ صَحْرَاءَ قَرِيبَةٍ ، وَقَدْ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةَ الْعِيدِ فِي مَسْجِدِهِ فِي يَوْمِ مَطِيرٍ <sup>(١)</sup> .

أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ حَاجَةٌ ، فَإِنَّهُ يُكْرَهُ صَلَاتُهُمْ فِي الْجَوَامِعِ ؛ لِأَنَّ الْمُطْلُوبَ ظُهُورُ النَّاسِ وَبِرُوزُهُمْ ، وَاجْتِمَاعُهُمْ فِي مَكَانٍ مَكْشُوفٍ إِظْهَارًا لِشِعَارِ الْإِسْلَامِ .

(١) أخرجه : أبو داود (١١٦٠) ، وابن ماجه (١٣١٣) من حديث أبي هريرة ؓ قال : أصاب الناس مطر في يوم عيد على عهد رسول الله ﷺ فصللى بهم في المسجد .



وَيُسَنُّ تَبَكُّيرُ مَأْمُومٍ إِلَيْهَا مَاثِيًا بَعْدَ الصُّبْحِ، وَتَأْخُرُ إِمَامًا إِلَى وَقْتِ الصَّلَاةِ عَلَى أَحْسَنِ هَيْئَةٍ، إِلَّا الْمُعْتَكِفُ فِي ثِيَابِ اغْتِكَافِهِ.

الشرح:

(وَيُسَنُّ تَبَكُّيرُ مَأْمُومٍ إِلَيْهَا) يُسَنُّ أَنْ يَبْكَرَ الْمَأْمُومُ لِلخُرُوجِ لصلَاةِ الْعِيدِ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ، مِنْ أَجْلِ أَنْ يَسْتَعِزَّ بِذِكْرِ اللَّهِ، وَيَنْتَظِرَ الصَّلَاةَ وَيَحْصُلَ عَلَى الْأَجْرِ، وَفِيهِ مُسَابَقَةٌ إِلَى الْخَيْرِ، أَمَّا الْإِمَامُ فَإِنَّهُ لَا يَخْرُجُ إِلَّا عِنْدَ الصَّلَاةِ، كَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْعَلُ ذَلِكَ<sup>(١)</sup>.

(مَاثِيًا بَعْدَ الصُّبْحِ) هَذَا هُوَ الْأَفْضَلُ؛ لِأَجْلِ أَنْ تَكْتَبَ لَهُ خُطْوَاتُهُ الَّتِي يَمْشِيهَا، كَمَا هُوَ فِي غَيْرِ صَلَاةِ الْعِيدِ، فَيُسْتَحَبُّ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَذْهَبَ إِلَى الْمَسْجِدِ لِأَدَاءِ الْفَرَايِضِ مَاثِيًا وَمُبَكِّرًا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآخَرَهُمْ﴾ [يس: ١٢]، وَالْأَتَا: هِيَ الْخُطَى إِلَى الْمَسَاجِدِ، عَلَى أَحَدِ التَّفْسِيرَيْنِ لِلآيَةِ.

وقيل: المراد بـ «آثارهم»: مَا يَرْكُزُهُ الْمَيْتُ بَعْدَ وَقَاتِهِ مِنْ أَعْمَالِ الْخَيْرِ، وَأَعْمَالِ الْبِرِّ، وَالآيَةُ شَامِلَةٌ لِهَذَا وَهَذَا<sup>(٢)</sup>.

(١) صح ذلك من حديث أبي سعيد الخدري عند البخاري (٢٢/٢)، (١٤٩)، ومسلم (٣/٢٠) قال: «إن رسول الله ﷺ كان يخرج يوم الأضحي يوم الفطر إلى المصلى، فأول شيء يبدأ به الصلاة ... الحديث».

(٢) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (١٠/١٥).

وَلَا تَأْسُ بِالرُّكُوبِ إِذَا كَانَ يَشُقُّ عَلَيْهِ الْمَشْيُ، أَوْ كَانَتْ الْمَسَافَةُ بَعِيدَةً، أَوْ هُوَ كَبِيرُ السِّنِّ أَوْ مَرِيضٌ.

أَمَّا إِذَا كَانَ قَوِيًّا وَقَادِرًا عَلَى الْمَشْيِ فَلَا أَفْضَلَ فِي حَقِّهِ أَنْ يَخْرُجَ مَاثِيًا، وَلَوْ كَانَ ذَا سُلْطَانٍ وَذَا جَاهٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هُوَ أَفْضَلُ الْخَلْقِ، وَهُوَ السُّلْطَانُ، وَهُوَ إِمَامُ الْمُسْلِمِينَ، وَمَعَ هَذَا كَانَ يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ مَاثِيًا<sup>(١)</sup>.

(عَلَى أَحْسَنِ هَيْئَةٍ؟) أَي: يُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَجَمَّلَ لِلْعِيدِ بِالْجَمَلِ الثَّيَابِ، وَيَتَطَيَّبَ بِأَحْسَنِ الْأَطْيَابِ، وَيَتَنَفَّحَ؛ لِأَنَّهُ عِيدٌ وَاجْتِمَاعٌ عَظِيمٌ، فَيَتَهَيَّأُ لَهُ؛ وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَجَمَّلُ فِي هَذَا الْيَوْمِ وَيَلْبَسُ لَهُ مَلَابِسَ خَاصَّةً<sup>(٢)</sup>.

وَكَانَ السَّلَفُ أَيْضًا يَلْبَسُونَ لِصَلَاةِ الْعِيدِ مَلَابِسَ خَاصَّةً مِنْ أَجْمَلِ مَا يَجِدُونَ؛ لِأَنَّ هَذَا فِيهِ تَعْظِيمٌ لِهَذَا الْيَوْمِ، وَإِظْهَارٌ لِلْفَرَحِ وَالسُّرُورِ بِهِ.

(١) أخرجه: ابن ماجه (١٢٩٥) من حديث ابن عمر ؓ من فعله ﷺ. وهو عند الترمذي (٥٣٠)، وابن ماجه (١٢٩٦) من حديث علي ؓ قال: «من السنة أن تخرج إلى العيد ماثيا».

(٢) أخرج: ابن خزيمة في «صحيحه» (١٧٦٦)، والبيهقي في «السنن» (٢٨٠/٣) من حديث جابر بن عبد الله قال: كانت للنبي ﷺ جبة يلبسها في العيدين ويوم الجمعة وعند عبد الرزاق في «المصنف» (٥٣٣١)، والبيهقي (٢٨٠/٣) من حديث جعفر بن محمد، عن أبيه قال: إن النبي ﷺ كان يلبس في كل يوم عيد بردًا له من جبة.

.....

فَلَا يَأْتِي الْإِنْسَانَ بِالثَّيَابِ الرَّثِيَّةِ، وَالرَّوَانِحِ الْكَرِيمَةِ.

أَمَّا إِذَا كَانَ فَقِيرًا وَلَا يَقْدِرُ فَيَكُونُ عَلَى حَسَبِ حَالِهِ، وَلَكِنْ مَعَ التَّطَافَةِ وَالْاِغْتِسَالِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَعْجُزُ عَنْ أَحَدٍ، لَا الْفَقِيرَ، وَلَا الْغَنِيَّ.

(إِلَّا الْمُنْتَكِفَ، فَفِي ثِيَابٍ اِغْتِكَافِيَةٍ)؛ أَيْ: يَخْرُجُ لِبَصَلَةِ الْعِيدِ بِنِيَابِهِ الَّتِي اعْتَكَفَ فِيهَا، لِيَبْقَى عَلَيْهِ آثَارُ الطَّاعَةِ.

وَمِنْ شَرْطِهَا: اسْتِيطَانٌ، وَعَدَدُ الْجُمُعَةِ؛ لَا إِذْنَ الْإِمَامِ.

الشرح:

(وَمِنْ شَرْطِهَا: اسْتِيطَانٌ) يُشْتَرَطُ لَوْجُوبِ صَلَاةِ الْعِيدِ: الْاسْتِيطَانُ، كَصَلَاةِ الْجُمُعَةِ؛ فَلَا تَجِبُ عَلَى الْمُسَافِرِينَ فِي الْبَرِّ، وَلَا عَلَى الْبَادِيَةِ الَّذِينَ هُمْ غَيْرُ مُسْتَوِطِينَ بِمَكَانٍ؛ لِأَنَّ الْبَادِيَةَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ كَانُوا حَوْلَ الْمَدِينَةِ، وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ بِصَلَاةِ الْعِيدِ وَلَا بِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ؛ وَلِأَنَّهُ ﷺ فِي أَسْفَارِهِ مَا كَانَ يُصَلِّي الْعِيدَ، وَلَا كَانَ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ، وَلَقَدْ وَقَفَ بِعِرْفَةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَلَمْ يُصَلِّ الْجُمُعَةَ، وَكَذَلِكَ يَوْمَ الثَّحْرِ كَانَ فِي مِثْيَ، وَلَمْ يُصَلِّ الْعِيدَ، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا لَا تُشْرَعُ لِلْمُسَافِرِ، وَلَا عَلَى غَيْرِ الْمُسْتَوِطِينَ مِنَ الْبَادِيَةِ، وَمَنْ فِي حُكُومِهِمْ، وَإِنَّمَا هِيَ فِي حَقِّ الْمُسْتَوِطِينَ اسْتِيطَانًا دَائِمًا.

(وَعَدَدُ الْجُمُعَةِ) وَيُشْتَرَطُ لَهَا عَدَدُ الْجُمُعَةِ، وَالْجُمُعَةُ: الصَّحِيحُ أَنَّهَا تَنْقَعِدُ بِثَلَاثَةٍ فَأَكْثَرُ<sup>(١)</sup>.

(لَا إِذْنَ الْإِمَامِ) كَمَا سَبَقَ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، أَنَّهَا لَا يُشْتَرَطُ لَهَا إِذْنُ الْإِمَامِ، بَلْ إِذَا تَوَافَرَتْ شُرُوطُ فِعْلِهِمَا، فَإِنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَأْذَنَ لَهُمُ الْإِمَامُ بِصَلَاةِ الْعِيدِ.

(١) انظر: «الاختيارات الفقهية» (ص: ٧٩)

وَيُسْنَى أَنْ يَرْجِعَ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى، وَيُصَلِّيْهَا رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ.

الشرح:

(وَيُسْنَى أَنْ يَرْجِعَ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى) يُسْتَحَبُّ لِمَنْ خَرَجَ لصلَاةِ العِيدِ مِنْ طَرِيقٍ أَنْ يَرْجِعَ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى، كَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْعَلُ ذَلِكَ، وَالْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ، قِيلَ: لِأَجْلِ أَنْ تَشْهَدَ لَهُ الْبِقَاعُ بِالْعِبَادَةِ وَذِكْرِ اللَّهِ ﷻ، وَقِيلَ: لِأَنَّ الرُّسُولَ يَحْتَاجُهُ النَّاسُ فَيَسْأَلُونَهُ، وَيُحِبُّونَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَيْهِ، وَيَشَاهِدُوهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ، فَهُوَ يَذْهَبُ مِنْ طَرِيقٍ وَيَرْجِعُ مِنْ أُخْرَى مِنْ أَجْلِ مَصْلَحَةِ النَّاسِ.

(وَيُصَلِّيْهَا رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ) يُصَلِّي صَلَاةَ الْعِيدِ رَكَعَتَيْنِ، هَذَا بِالْإِجْمَاعِ<sup>(١)</sup>.

وَيُخَطَّبُ بَعْدَ الصَّلَاةِ؛ هَذَا هُوَ عَمَلُ النَّبِيِّ ﷺ حَيْثُ كَانَ يُخَطَّبُ لِلْعِيدَيْنِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، بِخِلَافِ الْجُمُعَةِ، فَإِنَّهُ كَانَ يُخَطَّبُ قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْخُطْبَةَ قَبْلَ الْجُمُعَةِ شَرْطٌ لَصَلْحَةِ الْجُمُعَةِ، وَالشَّرْطُ يَنْتَقِذُ الْمَشْرُوطَ، بِخِلَافِ الْخُطْبَةِ لِلْعِيدَيْنِ فَإِنَّهَا سُنَّةٌ.

فَلِذَلِكَ صَارَتْ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَلَوْ خَطَبَ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ كَانَ ذَلِكَ بِدْعَةً، وَلَقَدْ فَعَلَهُ بَعْضُ أُمَرَاءِ بَنِي أُمَيَّةَ، فَأَنْكَرُوا عَلَيْهِ غَايَةَ الْإِنْكَارِ؛ لِأَنَّ هَذَا مُخَالِفٌ لِسُنَّةِ الرُّسُولِ ﷺ وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّائِدِينَ، لِحَدِيثِ ابْنِ عُمرَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُخَطِّبُ الْعِيدَ بَعْدَ الصَّلَاةِ، وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «المعني» (٢٦٥/٣).

(٢) أخرجه: البخاري (٢٢/٢٢)، ومسلم (٢٠/٣)، وأحمد (١٢/٢)، (٣٨)، =

يَكْبُرُ فِي الْأَوَّلَى بَعْدَ الْاِسْتِفْتَاخِ وَقَبْلَ التَّعَوُّذِ وَالْقِرَاءَةِ سِتًّا، وَفِي الثَّانِيَةِ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ خَمْسًا، يَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ.

الشرح:

(يَكْبُرُ فِي الْأَوَّلَى بَعْدَ الْاِسْتِفْتَاخِ وَقَبْلَ التَّعَوُّذِ وَالْقِرَاءَةِ سِتًّا، وَفِي الثَّانِيَةِ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ خَمْسًا) يَكْبُرُ فِي الصَّلَاةِ وَفِي الْخُطْبَةِ؛ لِأَنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ تَكْبِيرٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي عِيدِ الْفِطْرِ: ﴿وَلْيُكَلِّمُوا آلَهُدًى وَلْيُكَلِّمُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وَقَالَ فِي عِيدِ الْأَضْحَى: ﴿وَلْيُكَلِّمُوا اللَّهَ فَهُوَ أَكْبَرُ مِمَّا يُكَلِّمُونَ عَلَى مَا رَفَعَهُمْ مِنْ يَمِينِهِ الْأَيْمَنِ﴾ [الحج: ٢٨].

فَأَيَّامُ الْعِيدِ أَيَّامُ تَكْبِيرٍ، فَيُظْهِرُ التَّكْبِيرَ فِي هَذَيْنِ الْيَوْمَيْنِ، وَيُخْصُ الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ، وَالْخُطْبَةَ بِالتَّكْبِيرِ، فَيَكْبُرُ فِي الْأَوَّلَى بَعْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ سِتًّا، وَيَكْبُرُ فِي الثَّانِيَةِ خَمْسًا، وَقِيلَ: يَكْبُرُ فِي الْأَوَّلَى سَبْعًا، وَفِي الثَّانِيَةِ خَمْسًا، وَكِلَا الصَّفَتَيْنِ وَرَدَّتَا عَنِ الرُّسُولِ ﷺ<sup>(١)</sup>، فَإِذَا فَعَلَ هَذَا تَارَةً،

= والنسائي (١٨٣/٣)، والترمذي (٥٣١)، وابن ماجه (١٢٧٦)، بدون ذكر عثمان ؓ، وعند البخاري (٢٣/٢) حديث ابن عباس ؓ يذكر عثمان ؓ، ولفظه: «شهدت العيد مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان ؓ، فكلهم كانوا يصلون قبل الخطبة».

(١) الصفة الثانية أخرجها: أحمد (١٨٠/٢)، وأبو داود (١١٥٢، ١١٥٣)، وابن ماجه (١٢٧٨)، والدارقطني (٤٨/٢) حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده =

.....

وفعل هذا تارة كان حسناً، وإن اقتصر على إحدى الصفتين دائماً فلا بأس.

(يزفع يذبه مع كل تكبيرة) كما هو في صلاة الفرض، وفي صلاة الجنائزة، وهذا عمل السلف الصالح، يرفعون أيديهم بالتكبير في صلاة العيد.

ويقول: «اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا، وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا»، وإن أحب قال غير ذلك، ثم يقرأ جهراً بعد الفاتحة بـ «سبح» في الأولى و«الغاشية» في الثانية.

الشرح:

أي: يقول ذلك بين كل تكبيرتين.

(ويقول: «اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا، وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا») وإن أتى بذكر غير هذا، قال: «سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر»، فهذا حسن.

ولو سكنت، ولم يذكُر بين التكبيرات شيئاً، فلا بأس.

(ثم يقرأ جهراً بعد الفاتحة بـ «سبح» في الأولى و«الغاشية» في الثانية) القراءة في صلاة العبدین جهريّة مثل صلاة الجمعة، لفعل النبي ﷺ، ولحضور الجمع الكبير من المسلمين لأجل إسماعهم القرآن ليستمطوا ويتذكروا.

ويقرأ في الأولى بعد الفاتحة، بـ «سبح أسمر ربك الأكمل»، وفي الثانية بعد الفاتحة بسورة «الغاشية».

وإن قرأ في الأولى بسورة «ق»، وفي الثانية بـ «أفترت الساعة»، فحسن أيضاً.

وهو عند الترمذي (٥٣٦)، وابن ماجه (١٢٧٩)، والدارقطني (٤٨/٢)، والبيهقي (٢٨٦/٣) من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف، عن أبيه، عن جده

ﷺ.

وإن قرأ بغير هذه السُور، فلا بأس؛ لقوله تعالى ﴿فَاقْرَءُوا مَا يَنْزِلُ مِنْهُ﴾ [الزمل: ٢٠].

ولكن قراءته لهاتين السورتين سُنة، لما فيهما من التذكير بالبعث والشُور، وأحوال يوم القيامة، وهذا جُمع عظيم يشبه الحُشر، يتذكرون باجتماعهم هذا اجتماع يوم القيامة.

فَإِذَا سَلَّمَ خَطَبَ خُطْبَتَيْنِ كَخُطْبَتِي الْجُمُعَةِ، يَسْتَفْتِحُ الْأَوَّلَى بِتَسْعِ تَكْبِيرَاتٍ وَالثَّانِيَةَ بِسَبْعٍ. يُحْتَفُّهُمُ فِي الْفِطْرِ عَلَى الصَّدَقَةِ، وَيُبَيِّنُ لَهُمْ مَا يُخْرِجُونَ، وَيُرْعِبُهُمْ فِي الْأُضْحَى فِي الْأُضْحِيَّةِ، وَيُبَيِّنُ لَهُمْ حُكْمَهَا.

الشرح:

(فَإِذَا سَلَّمَ خَطَبَ خُطْبَتَيْنِ كَخُطْبَتِي الْجُمُعَةِ، يَسْتَفْتِحُ الْأَوَّلَى بِتَسْعِ تَكْبِيرَاتٍ وَالثَّانِيَةَ بِسَبْعٍ) يَسْتَفْتِحُ الْخُطْبَةَ الْأَوَّلَى بِتَسْعِ تَكْبِيرَاتٍ؛ لِأَنَّ الْيَوْمَ يَوْمٌ تَكْبِيرٍ، وَهَذَا فِيهِ إِعْلَانٌ لِلتَّكْبِيرِ لِأَجْلِ أَنْ يَتَكَبَّرَ الْحَاضِرُونَ مَعَ تَكْبِيرِ الْإِمَامِ، فَالْخُطْبَةُ الْأَوَّلَى بِتَسْعٍ، وَالثَّانِيَةَ بِسَبْعٍ، قَبْلَ أَنْ يَبْدَأَ الْخُطْبَةَ، بِ«الْحَمْدُ لِلَّهِ».

ولو ابتدأ الخُطْبَتَيْنِ، بِ«الْحَمْدُ لِلَّهِ»، وَلَمْ يَتَكَبَّرْ، فَلَا بَأْسَ، وَلَكِنْ الْأَفْضَلُ أَنْ يَسْبِقَهُمَا بِالتَّكْبِيرِ.

(يُحْتَفُّهُمُ فِي الْفِطْرِ عَلَى الصَّدَقَةِ) أَي: يَجْعَلُ مَوْضِعَ خُطْبَةِ الْعِيدِ، بَيَانًا لِلْأَحْكَامِ الَّتِي يَحْتَاجُهَا النَّاسُ فِي هَذَا الْيَوْمِ.

(وَيُبَيِّنُ لَهُمْ مَا يُخْرِجُونَ) فِي خُطْبَةِ عِيدِ الْفِطْرِ، يُبَيِّنُ لَهُمْ أَحْكَامَ صَدَقَةِ الْفِطْرِ، مِنْ حَيْثُ حُكْمُهَا، وَالْأَنْوَاعُ الَّتِي تُخْرَجُ مِنْهَا، وَمَقْدَارُهَا، وَمَنْ تُدْفَعُ لَهُ، وَوَقْتُ إِخْرَاجِهَا، أَمَّا أَنْ يَتْرَكَ التَّنْبِيْهَ عَلَى صَدَقَةِ الْفِطْرِ وَأَحْكَامِهَا، فَهَذَا خِلَافٌ هَدَى النَّبِيَّ ﷺ.

(وَيُرْغَبُهُمْ فِي الْأَضْحَى فِي الْأَضْحَى، وَيُبَيِّنُ لَهُمْ حُكْمَهَا) وكذلك في خطبة الأضحى، يبين لهم أشكأ الأضاحي، من حيث حكمها، وأنها من سنة خليل عليه الصلاة والسلام، ومن سنة محمد ﷺ، وأنها لا ينبغي تركها، ويبين لهم الأنواع التي تُجرى في الأضحية، ويبين لهم العيوب المخللة بالأضحية، ويبين لهم ماذا يصنعون بلحوم الأضاحي.

أما أن يأتي بكلام بعيد وليس له اختصاص بهذا اليوم، فهذا خلاف السنة، وكذلك يُنبههم على ترك الخيلاء في اللباس، وعلى وجوب غض الأبصار؛ لأن هذا يوم زينة، يلتبسون فيه ملابس خاصة.

ويحثهم على الصدقة، والإحسان إلى الفقراء والمساكين؛ لأن الحضور يكون فيهم فقراء، فيحثهم على الصدقة عليهم، ومواساتهم.

كذلك؛ يحذّرهم من اللهو واللعب، وينبههم أن يوم العيد يوم أكل وشرب وذكر لله ﷻ، وأنه بعد عبادة، وبعد طاعة، فلا ينبغي أن يُشغل بالمتكررات، ويشغل بالمعاصي، كما يفعل الجهال، أو يفعل الفساق، يجعلون الأعياد أيام فرح ومرح وأشهر، واختلاط بين الرجال والنساء، وهذا كفران للنعمة، واستهانة بشعائر الله ﷻ.

نعم؛ أن يكون هناك شيء من الترفيه الذي لا إثم فيه، مثل أن يكون هناك تدريب على السلاح وعلى الجهاد، مثل ما فعل الحبشة في مسجد

النبي ﷺ، ولعبهم بالحرايب، هذا من أدوات الجهاد، وهذا من التمرين على الجهاد، أما أن يخلع يوم لهو ولعب، وحضور مطربين وطبول، واختلاط وتضييع للصلوات، فهذا عمل لا يجوز.

فهذا من الاستهانة بشعائر الله، ومن إنباع الحسنة بالسيئة، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وَالْتَكْبِيرَاتِ الزَّوَائِدُ؛ وَالذِّكْرُ بَيْنَهَا، وَالْخُطْبَتَانِ؛ سُنَّةٌ.

الشرح:

(وَالْتَكْبِيرَاتِ الزَّوَائِدُ؛ وَالذِّكْرُ بَيْنَهَا) التَّكْبِيرَاتُ الزَّوَائِدُ فِي أَوَّلِ الرَّكَعَتَيْنِ، أَوْ فِي أَوَّلِ الْخُطْبَتَيْنِ، سُنَّةٌ، لَوْ تَرَكَهَا صَحَّتْ صَلَاتُهُ، وَصَحَّتْ خُطْبَتُهُ، وَكَذَلِكَ الذِّكْرُ الَّذِي بَيْنَ التَّكْبِيرَاتِ أَيْضًا سُنَّةٌ، لَوْ تَرَكَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

(وَالْخُطْبَتَانِ؛ سُنَّةٌ) وَالْخُطْبَتَانِ فِي الْعِيدَيْنِ سُنَّةٌ، وَلَيْسَتْ كَخُطْبَتِي الْجُمُعَةِ، فَتَصِحُّ صَلَاةُ الْعِيدِ بِأَخْطَبَةٍ، لَكِنْ بِالْخُطْبَةِ أَفْضَلُ، وَلَأَنَّهَا مَنَاسِبَةٌ فِي اجْتِمَاعِ النَّاسِ، فَهُمْ بِحَاجَةٍ إِلَى التَّذْكِيرِ وَالْمَوْعِظَةِ، وَبِإِنْ مَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ، فَاجْتِمَاعُهُمْ فُرْصَةٌ لِلدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ وَالتَّذْكِيرِ.

فَلَا يَنْبَغِي تَرْكُ الْخُطْبَةِ فِي هَذَا الْيَوْمِ، لَكِنَّهَا لَيْسَتْ وَاجِبَةً؛ لِأَنَّهُ ﷺ، لَمَّا فَرَعَ مِنَ الصَّلَاةِ، قَالَ: «إِنَّا نَخُطِّبُ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَجْلِسَ فَلْيَجْلِسْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْصِرَ فَلْيَقْصِرْ»<sup>(١)</sup>، فَلَوْ كَانَتْ الْخُطْبَةُ وَاجِبَةً لَمَّا جَازَ لَهُمُ الْإِنْصِرَافُ.

(١) أخرجه: النسائي (١٨٥/٣) من حديث عبد الله بن السائب رضي الله عنه

وَيُكْرَهُ التَّنْفُلُ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَيَعْدَهَا فِي مَوْضِعِهَا.

الشرح:

(وَيُكْرَهُ التَّنْفُلُ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَيَعْدَهَا فِي مَوْضِعِهَا) يُكْرَهُ التَّنْفُلُ فِي مَضَلَّى الْعِيدِ، قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ وَبَعْدَهَا، فَمَنْ جَاءَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ يَجْلِسُ، هَذَا إِذَا كَانُوا يَصَلُّونَ الْعِيدَ فِي الْمَضَلَّى.

وَكَذَلِكَ؛ لَا يُصَلِّي بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ فِي الْمَضَلَّى؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَقَيَّدُ النَّاسُ أَنَّ هَذَا مِنْ صَلَاةِ الْعِيدِ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ لَمْ يَصَلْ قَبْلَهُمَا، وَلَا بَعْدَهُمَا<sup>(١)</sup>، وَهُوَ الْقَدْوَةُ ﷺ.

أَمَّا إِذَا صَلَّوْا الْعِيدَ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ: هَلْ يَصَلِّي إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ، تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ، أَوْ يَجْلِسُ<sup>(٢)</sup>.

وَمِنْهُمْ: مَنْ غَلَبَ جَانِبَ الْعِيدِ، وَقَالَ: يَجْلِسُ.

وَمِنْهُمْ: مَنْ غَلَبَ تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ، وَقَالَ: يَصَلِّي تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ.

فَقَالِي كُلِّ حَالٍ؛ لَا يُكْرَهُ عَلَى مَنْ جَلَسَ، وَلَا يُكْرَهُ عَلَى مَنْ صَلَّى تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ.

(١) أخرجه: البخاري (٢٣/٢)، ومسلم (٢١/٣) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه

(٢) انظر: «الإصناف» (٤٢٢/٢)، و«متن الإشارات» (٣٦٩/١).

وَيُسَنُّ لِمَنْ قَاتَنَهُ أَوْ بَعْضُهَا قَضَاؤُهَا عَلَى صِفَتِهَا، وَيُسَنُّ التَّكْبِيرُ الْمَطْلُوقُ فِي لَيْلَتِي الْعِيدِ، وَفِي فِطْرِ أَكْذَ، وَفِي كُلِّ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ.

الشرح:

(وَيُسَنُّ لِمَنْ قَاتَنَهُ أَوْ بَعْضُهَا قَضَاؤُهَا عَلَى صِفَتِهَا) يُسَنُّ لِمَنْ قَاتَنَهُ صَلَاةُ الْعِيدِ، أَنْ يَقْضِيَهَا، سَوَاءً مُتَفَرِّدًا أَوْ مَعَ جَمَاعَةٍ، بِالتَّكْبِيرَاتِ الزَّوَادِ، وَالذِّكْرِ بَيْنَهَا، والقراءة جهراً فيها، مثل صلاة العيد، لأنَّ القضاء يُخَيِّكِي الأداء.

وكذلك؛ إذا جاء وقد فاته بعضها، فإنه يصلي مع الإمام ما أدرك، ثم يقوم ويكمل ما فات بعد سلام الإمام، على صِفَتِهِ.

(وَيُسَنُّ التَّكْبِيرُ الْمَطْلُوقُ فِي لَيْلَتِي الْعِيدِ) مِمَّا يُشْرَعُ فِي عِيدِ الْفِطْرِ وعِيدِ الْأَضْحَى التَّكْبِيرُ الْمَطْلُوقُ، ففي عيد الفطر يُكَبَّرُ مِنْ حِينَ يَبْتَثُّ الْهَلَالَ لَيْلَةَ الْعِيدِ إِلَى أَنْ يَخْرُجَ الْإِمَامُ لَخُطْبَةِ الْعِيدِ، وَيَكَبَّرُ فِي الْمَسَاجِدِ وَالطَّرَافِ وَالْبُيُوتِ وَالذَّاكِبِينَ وَالْمَتَاجِرِ، يَطْهَرُونَ التَّكْبِيرَ وَيُكَبِّرُونَ مِنْهُ.

ومعنى (الْمَطْلُوقُ) : غَيْرُ الْمُقَيَّدِ بِوَقْتٍ وَلَا بِمَكَانٍ.

(وَفِي فِطْرِ أَكْذَ) أَي: وَالتَّكْبِيرُ فِي عِيدِ الْفِطْرِ أَكْذَ مِنَ التَّكْبِيرِ فِي عِيدِ الْأَضْحَى؛ ذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلْيُكَبِّرُوا وَلْيَذْكُرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتَهُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥]. هَذَا فِي الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ.

(وَفِي كُلِّ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ) وَكَذَلِكَ التَّكْبِيرُ الْمَطْلُوقُ يُشْرَعُ فِي كُلِّ عَشْرِ

ذِي الْحِجَّةِ، مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَيُسْتَبْرَأُ فِي حَقِّ الْمُجَلِّينَ الَّذِينَ لَمْ يُحْجُوا إِلَى فِجْرِ يَوْمِ عَرَفَةَ، ثُمَّ يَبْدَأُ التَّكْبِيرَ الْمُقَيَّدَ.

وَأَمَّا الْحَاجُّ؛ فَيَبْدَأُ التَّكْبِيرَ الْمُقَيَّدَ عَلَيْهِمْ بِعَدِّ صَلَاةِ الْفِطْرِ يَوْمَ النَّحْرِ، لِأَنَّهُمْ قَبْلَ ذَلِكَ يَسْتَعْمِلُونَ بِالتَّكْبِيرِ.

والتَّكْبِيرُ فِي لَيْلَةِ عِيدِ الْفِطْرِ أَكْذَ مِنَ التَّكْبِيرِ فِي لَيْلَةِ عِيدِ الْأَضْحَى؛ لِأَنَّهُ صَرِيحٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلْيُكَبِّرُوا وَلْيَذْكُرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتَهُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وعَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ، عَشْرُ فَاخِلَةٍ، أَقْسَمَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا فِي كِتَابِهِ، فَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَالْفَجْرِ ۝ وَكَانَ عَشْرٌ﴾ [الفجر: ١-٢]، وَهِيَ عَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ، وَأَقْسَمَ اللَّهُ بِهَا دَلِيلٌ عَلَى عَظَمَتِهَا، فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يَقْسِمُ إِلَّا بِشَيْءٍ لَهُ أَهَمِّيَّةٌ، فَدَلَّ عَلَى أَهَمِّيَّةِ هَذِهِ الْعَشْرِ.

وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ فِيهَا خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ الْعَشْرُ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَالَ: «وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، إِلَّا مَنْ خَرَجَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فَلَمْ يَزُجْ مِنْ ذَلِكَ بِشَيْءٍ»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه: البخاري (٢٤/٢)، وأحمد (٢٢٤/١)، (٣٣٨)، وأبو داود (٢٤٣٨)، والترمذي (٧٥٧)، وابن ماجه (١٧٢٧) من حديث ابن عباس .



.....

فَيَسْتَحِبُّ التَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ بِالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، فِي هَذِهِ الْعَشْرِ الْمُبَارَكَةِ، وَذَلِكَ بِصِيَامِ أَيَّامِهَا، وَبِالْكَثَرِ مِنَ التَّكْبِيرِ فِيهَا، فِي لَيْلِهَا وَنَهَارِهَا.

كَانَ الصَّحَابَةُ يَكْتَبُونَ فِي هَذِهِ الْعَشْرِ<sup>(١)</sup>، وَهَذَا دَاخِلٌ فِي الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ.

وَالْأَعْمَالُ الصَّالِحَةُ تَشْمَلُ الصَّيَامَ، وَالصَّلَاةَ، وَالتَّكْبِيرَ، وَالصَّدَقَةَ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ.

وَالْمُقَيَّدُ عَقِبَ كُلِّ فَرِيضَةٍ فِي جَمَاعَةٍ مِنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ عَرَفَةَ، وَلِلْمُحْرِمِ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ يَوْمَ النَّحْرِ إِلَى عَصْرِ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ.

الشرح:

(وَالْمُقَيَّدُ عَقِبَ كُلِّ فَرِيضَةٍ فِي جَمَاعَةٍ) أَمَّا التَّكْبِيرُ الْمُقَيَّدُ، فَهُوَ مَا كَانَ بَعْدَ كُلِّ فَرِيضَةٍ تُصَلَّى فِي جَمَاعَةٍ، أَمَّا مَنْ صَلَّى مُتَفَرِّدًا فَإِنَّهُ لَا يُشْرَعُ لَهُ التَّكْبِيرُ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَإِذَا سَلَّمُوا مِنْ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ، فَالْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُونَ يَكْبَرُونَ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَ بِ«الْمُقَيَّدِ»؛ لِأَنَّهُ مُقَيَّدٌ فِي ذِكْرِ الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ، يُخْرِجُ صَلَوَاتِ التَّوَافِلِ، فَلَا يَكْبَرُ بَعْدَهَا؛ لِأَنَّ هَذَا لَمْ يَرَدْ، وَإِنَّمَا وَزَعَهُ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ<sup>(١)</sup>.

(١) وَمَنِ الْوَارِدُ فِي ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ: الدَّارَقُطْنِيُّ (٤٩/٢)، وَابِيهَيْفِي (٣/٣١٥) مِنْ حَدِيثِ جَابِر رضي الله عنه قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَكْبِرُ يَوْمَ عَرَفَةَ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ، وَيَقْطَعُهَا صَلَاةَ الْعَصْرِ آخِرَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ»، وَضَعَفَهُ ابِيهَيْفِي. وَمِنْهَا: مَا أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٩٩/١)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٤٩/٢) مِنْ حَدِيثِ عِمَارٍ رضي الله عنه يَنْحُو حَدِيثَ جَابِرٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَمِنَ الْأَثَارِ الْوَارِدَةِ عَنِ الصَّحَابَةِ فِي ذَلِكَ: مَا وَرَدَ عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ يَكْبِرُ دُبُرَ صَلَاةِ الْعُدَاةِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ إِلَى صَلَاةِ الظُّهْرِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ.

أَخْرَجَهُ: ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٤٨٨/١)، وَابِيهَيْفِي (٣/٣١٤). وَنَحْوُهُ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه عَنِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (٤٨٨/١)، وَالْحَاكِمِ (٩٩/١)، وَابِيهَيْفِي فِي «السَّنَنِ» (٣/٣٠٤). وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما.

(١) عَلَنَ الْبَخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٤/٢) أَنَّ ابْنَ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ، أَهْمَاكَانِ يَخْرُجَانِ أَيَّامَ الْعَشْرِ فِي السُّوقِ فَيَكْبِرَانِ وَيَكْبِرُ النَّاسُ بِتَكْبِيرِهِمَا.

.....

(من صلاة الفجر يوم عرفة) أي: يبدأ التكبير المقيّد في حقّ المجلّين، من فجر يوم عرفة، اليوم التاسع، ويستمرّ إلى العصر من اليوم الثالث عشر.

(وللمحرّم من صلاة الظهر يوم النحر إلى عصر آخر أيام التشريق) أمّا في حقّ المحرّمين، فإنه يبدأ المقيّد في حقهم من صلاة الظهر يوم النحر، ويستمرّ إلى عصر يوم الثالث عشر من أيام التشريق؛ لأنهم قبل ذلك كانوا مشغولين بالتلبية.

وَأَنْ تَسِيَهُ قَضَاءً، مَا لَمْ يُحْدِثْ أَوْ يُخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَلَا يُسَلِّ عَقِبَ صَلَاةِ عِيدٍ، وَصَفَتْهُ شَفْعًا: «اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ».

الشرح:

(إِنْ تَسِيَهُ قَضَاءً، لَمْ يُحْدِثْ أَوْ يُخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ) مَنْ صَلَّى فِي الْجَمَاعَةِ، مِنْ إِمَامٍ أَوْ مَأْمُومٍ، وَتَسِيَهُ التَّكْبِيرَ الْمُقَيَّدَ. الصَّلَاةُ فَإِنَّهُ يَأْتِي بِهِ مَعَ قُرْبِ الزَّوْقِ، فَإِنَّ لَ الْفَضْلَ فَقَدْ انْتَهَى وَقْتُهُ، كَذَلِكَ إِنْ انْتَقَضَ وَضُوءُهُ. انْتَهَى

فإذا؛ إذا تسيه فإنه يقضيه؛ بشرطين:

الشرط الأول: ألا يطول الفضل.

والشرط الثاني: أن يكون باقيًا على وضوئه.

(وَلَا يُسَلِّ عَقِبَ صَلَاةِ عِيدٍ) لَا يُسَلِّ التَّكْبِيرَ الْمُقَيَّدَ عَقِبَ صَلَاةِ عِيدٍ، وَإِنْ كَانَتْ صَلَاةُ الْعِيدِ فَرَضَ كَفَايَةً، فَإِنَّهُ لَا يَكْبُرُ بَعْدَهَا، لِأَنَّ هَذَا لَمْ يَرِدْ.

(وَصَفَتْهُ شَفْعًا) أَي: صِفَةُ التَّكْبِيرِ: أَنْ يَأْتِيَ بِهِ شَفْعًا، يَقُولُ: (اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ). هَذِهِ صِفَةُ الْوَارِدِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه: الدارقطني (٥٠/٢) من حديث جابر بن عبد الله ؓ.

## بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ

الشرح:

(بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ) صلاة الكُسُوفِ مِنَ السُّنَنِ الْمُؤَكَّدَةِ، وَبَعْضُهُمْ يَرَى وَجُوبَهَا؛ لِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ<sup>(١)</sup>.

وَالْكَسُوفُ وَالْخُسُوفُ، بِالْكَافِ وَالْمَخَاءِ، لِلشَّمْسِ وَالْقَمَرِ، يُقَالُ: «كَسَفَتِ الشَّمْسُ»، وَ«خَسَفَتِ الشَّمْسُ»، وَيُقَالُ: «كَسَفَ الْقَمَرُ»، وَ«خَسَفَ الْقَمَرُ».

وبعضهم يقول: الْخُسُوفُ خَاصٌّ بِالشَّمْسِ، وَالْكَسُوفُ خَاصٌّ بِالْقَمَرِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَصْلَحُ لهُمَا<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه: البخاري (٤٢/٢ - ٤٣)، ومسلم (٢٧/٣) من حديث عائشة ؓ بلفظ: «إن الشمس والقمر من آيات الله، وإيهما لا يتخفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتوهما، فكبّروا، وادعوا الله وصلّوا وتصدقوا».

وفي الباب: عن ابن عباس، وابن عمر، والمغيرة بن شعبة، وأبي مسعود الأنصاري رضي الله عنهم أجمعين.

(٢) انظر: «المطلع» (ص: ١٠٩)، و«الدر النقي» (٣٨٣/١)، و«المصباح المنير» (ص: ٢٣١) (٢٣٢).

والمراء به: ذهاب ضوء النّيزين؛ لأنّ الله خلق الشّمس والقمر لمصالح العباد، فجعل القمر نوراً، وجعل الشّمس سراجاً، ففي ضوء النّيزين مصالح للعباد عظيمة، فإذا ذهب ضوءهما يحصل للعباد نقص بسبب ذلك، وأيضاً يخشى أن يكون عند حدوث عذاب.

وَالْخُسُوفُ وَالْكُسُوفُ، سَبَبُهُمَا مَعْرُوفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحِسَابِ، فَكُسُوفُ الشَّمْسِ سَبَبُهُ اجْتِمَاعُ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ، فَيَكُونُ الْقَمَرُ تَحْتَ الشَّمْسِ، فَيَحْبُبُ ضَوْءُ الشَّمْسِ عَنِ الْأَرْضِ، وَلَا يَكُونُ هَذَا إِلَّا فِي آخِرِ الشَّهْرِ، فِي الْيَوْمِ التَّاسِعِ وَالْعِشْرِينَ أَوْ الثَّلَاثِينَ، حِينَ يَكُونُ الْقَمَرُ تَحْتَ الشَّمْسِ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْأَرْضِ.

وَأَمَّا خُسُوفُ الْقَمَرِ؛ فَسَبَبُهُ تَقَابُلُ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ، وَتَكُونُ الْأَرْضُ بَيْنَهُمَا فَتَحْبُبُ ضَوْءَ الشَّمْسِ عَنِ الْقَمَرِ، وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا فِي لَيْلَةِ «الْإِنْدَارِ»، لَيْلَةِ الرَّابِعِ عَشَرَ، أَوْ لَيْلَةِ الْخَامِسِ عَشَرَ، إِذَا تَقَابَلَ النِّيرَانِ وَصَارَتِ الْأَرْضُ بَيْنَهُمَا، فَإِنَّ ظِلَّ الْأَرْضِ يَحْبُبُ الشَّمْسَ عَنِ الْقَمَرِ، وَقَدْ يَكُونُ خُسُوفًا كَامِلًا، وَقَدْ يَكُونُ خُسُوفًا جُزْئِيًّا، فَهَذَا هُوَ السَّبَبُ، وَهَذَا يُدْرِكُ بِالْحِسَابِ، وَلِذَلِكَ يَخْبِرُونَ عَنْهُ قَبْلَ أَنْ يَخْذَلَ.

ولكن هذا وإن كان يُدْرِكُ بِالْحِسَابِ، فَلَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ عَلَامَةً عَلَى نَزُولِ عَذَابٍ، أَوْ خُدُوتِ ضَرْرٍ لِأَهْلِ الْأَرْضِ؛ لِأَنَّ هَذَا التَّغَيُّرَ الَّذِي يَصِيبُ النِّيرَيْنِ تَخْوِيفٌ لِلْعِبَادِ، وَلِهَذَا قَالَ ﷺ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ

مِنْ آيَاتِ اللَّهِ يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِمَا عِبَادَهُ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهُمَا ذَلِكَ فَصَلُّوا وَادْعُوا حَتَّى يَنْكَشِفَ مَا بَيْنَكُمْ<sup>(١)</sup>، وَلَمَّا كَسَفَتِ الشَّمْسُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، خَرَجَ فَرِغًا، يَجْرُ رِداءه<sup>(٢)</sup>، يَخْشَى أَنْ تَكُونَ السَّاعَةُ، فَيَخْشَى عَلَى الْعِبَادِ مِنْ خُلُوتِ نَفَمِهِ أَوْ عَذَابِ عِنْدِ الْكُشُوفِ أَوْ الْخُسُوفِ، فَيَدْعُونَ اللَّهَ جَلًّا وَعَلَا، أَنْ يَكْشِفَ هَذَا الَّذِي خَصَلَ لِأَحَدِ الْبَرِّينِ.

وصلاة الكُشُوفِ سُنةٌ مؤكَّدةٌ، فعَلِمَا النَّبِيُّ ﷺ<sup>(٣)</sup>، وَأَمَرَ بِهَا وَأَجْمَعَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ، وَبَعْضُهُمْ اسْتَنْبَطَهَا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْبَلَدُ وَالنَّهَارُ وَاللَّيْلُ وَاللَّيْلُ وَاللَّيْلُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [فصلت: ٣٧]، قَالُوا: الْمُرَادُ بِالسُّجُودِ، صَلَاةُ الْكُشُوفِ.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ؛ السُّنَّةُ مُتَوَاتِرَةٌ بِهَذَا، صَرِيحَةٌ قَوْلًا وَفِعْلًا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؛ فَهِيَ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ.

(١) أخرجه: البخاري (٤٢/٢)، (٤٤)، وأحمد (٣٧/٥)، والنسائي (١٢٤/٣)، (١٢٦) من حديث أبي بكره ﷺ.

(٢) هذا الأمر ثابت عن النبي في حديث أبي بكره المتقدم.

(٣) فعل النبي ﷺ ثابت في أكثر من حديث:

منها: ما أخرجه البخاري (٤٥/٢)، ومسلم (٣٤/٣) من حديث عبد الله بن عباس ﷺ. ومنها: حديث عائشة، وأبي بكره المتقدمان.

تُسَنُّ جَمَاعَةً وَفُرَادَى إِذَا كَسَفَ أَحَدُ النَّبَرَيْنِ: رَكَعَتَيْنِ يَقْرَأُ فِي الْأَوَّلَى جَهْرًا بَعْدَ الْفَاتِحَةِ سُورَةَ طَوِيلَةً، ثُمَّ يَرْكَعُ طَوِيلًا، ثُمَّ يَرْفَعُ وَيُسَمِّعُ وَيَحْمَدُ، ثُمَّ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ وَسُورَةَ طَوِيلَةً دُونَ الْأَوَّلَى، ثُمَّ يَرْكَعُ قِطْبِيلًا وَهُوَ دُونَ الْأَوَّلَى، ثُمَّ يَرْفَعُ، ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ، ثُمَّ يَصَلِّي الثَّانِيَةَ كَالْأَوَّلَى لَكِنْ دُونَهَا فِي كُلِّ مَا يَفْعَلُ. ثُمَّ يَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ.

الشرح:

(تُسَنُّ جَمَاعَةً وَفُرَادَى) الأفضلُ أَنَّهُمْ يُصَلُّونَهَا جَمَاعَةً، لِغَلَلِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ وَصَلَّى بِأَصْحَابِهِ فِي الْمَسْجِدِ، فَتُسَنُّ جَمَاعَةً، وَتَكُونُ فِي الْمَسْجِدِ أَفْضَلَ، وَيجوزُ أَنْ تُصَلَّى فُرَادَى؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهُمَا ذَلِكَ فَصَلُّوا وَادْعُوا».

(إِذَا كَسَفَ أَحَدُ النَّبَرَيْنِ) يعني: ذَهَبَ ضَوْؤُهُ.

(رَكَعَتَيْنِ) وهذا بالإجماع أَهْمَا رَكَعَتَيْنِ، فِي كُلِّ رَكَعَةٍ رُكُوعَانِ وَقِيَامَانِ وَسُجُودَانِ.

(يَقْرَأُ فِي الْأَوَّلَى جَهْرًا) أَي: يُسَنُّ جَهْرًا بِجَهْرٍ بِالْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْكُشُوفِ وَلَوْ كَانَتْ بِالنَّهَارِ؛ لِأَنَّهُمْ يُصَلُّونَهَا جَمَاعَةً فَيَجْهَرُ لِيَسْمِعَهُمْ، وَحَتَّى لَوْ صَلَّاهَا مُفَرَّدًا فَإِنَّهُ يَجْهَرُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَهْرًا بِهَا فِي الْقِرَاءَةِ<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه: البخاري (٤٩/١)، ومسلم (٢٩/٢) من حديث عائشة ﷺ بلفظ: «جهر النبي ﷺ في صلاة الخسوف بقرائه».

(سورة طويلة) غَيْرُ مُحَدَّدَةٍ، فَأُثِرَ سُورَةٌ قَرَأَ بِهَا، لَكِنْ تَكُونُ مِنَ السُّورِ الطُّوَلِ، وَفِي حَدِيثٍ عَائِشَةَ: «نَحَا مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ»<sup>(١)</sup> فَيُطِيلُ الْقِيَامَ فِيهَا وَيَقْرَأُ فِيهِ سُورَةً طَوِيلَةً.

(ثُمَّ يَرْكَعُ طَوِيلًا) بِقَدْرِ قِيَامِهِ.

(ثُمَّ يَرْفَعُ وَيُسَمِّعُ وَيُحَمِّدُ) أَي: يَرْفَعُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَيَقُولُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، ثُمَّ يَقُولُ: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»... إِلَى آخِرِهِ.

(ثُمَّ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ وَسُورَةً طَوِيلَةً دُونَ الْأُولَى)، إِلَّا أَنَّهَا أَقَلُّ مِنَ الْأُولَى.

(ثُمَّ يَرْكَعُ فَيُطِيلُ وَهُوَ دُونَ الْأُولَى) ثُمَّ يَرْكَعُ رُكُوعًا طَوِيلًا، إِلَّا أَنَّهُ أَقَلُّ مِنَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، (ثُمَّ يَرْفَعُ) رَأْسَهُ وَيَقُولُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ».

(ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ) نَحَا مِنْ رُكُوعِهِ.

(ثُمَّ يَصَلِّيُ الثَّانِيَةَ كَالْأُولَى لَكِنْ دُونَهَا فِي كُلِّ مَا يَفْعَلُ. ثُمَّ يَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ) ثُمَّ يَقُومُ وَيَصَلِّيُ الثَّانِيَةَ مِثْلَ الْأُولَى، ثُمَّ يَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ.

فَهِئَ رَكَعَتَانِ بَارِعٍ رُكُوعَاتٍ وَأَرْبَعِ سَجَدَاتٍ، فِي كُلِّ رَكَعَةٍ رُكُوعَاتٍ وَسُجُودَانِ، هَذِهِ هِيَ الصُّفَةُ الْمُرْتَجَحَةُ فِي صَلَاةِ الْكُشُوفِ<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٤٢/٢ - ٤٣)، ومسلم (٢٧/٣).

(٢) انظر: «المغني» (٣/٣٢٣).

وَرُوي: كُلُّ رَكَعَةٍ فِيهَا ثَلَاثُ رُكُوعَاتٍ، فَيَكُونُ الْمَجْمُوعُ سِتًّا رُكُوعَاتٍ<sup>(١)</sup>.

وَرُوي: كُلُّ رَكَعَةٍ فِيهَا أَرْبَعُ رُكُوعَاتٍ، فَيَكُونُ الْمَجْمُوعُ ثَمَانٍ رُكُوعَاتٍ<sup>(٢)</sup> وَرُوي: كُلُّ رَكَعَةٍ فِيهَا خَمْسُ رُكُوعَاتٍ، فَيَكُونُ الْمَجْمُوعُ عَشْرَةَ رُكُوعَاتٍ فِي الرُّكُوعَتَيْنِ<sup>(٣)</sup>.

هَذِهِ صِفَاتُ وَارِدَةٌ<sup>(٤)</sup>، لَكِنْ أَرْجَحُهَا الصُّفَةُ الْأُولَى: رَكَعَتَانِ، فِي كُلِّ رَكَعَةٍ رُكُوعَاتٍ وَسَجْدَتَانِ، فَيَكُونُ الْمَجْمُوعُ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ فِي رَكَعَتَيْنِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّاهَا مَرَّةً وَاحِدَةً؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْضِلِ الْكُشُوفَ فِي عَهْدِهِ ﷺ، إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً حِينَ كَسَفَتِ الشَّمْسُ.

(١) أخرج: مسلم (٣١/٣) عن جابر بن عبد الله ﷺ قال: انكسفت الشمس في عهد رسول الله ﷺ يوم مات إبراهيم ابن رسول الله ﷺ، فقال الناس: إنما انكسفت لموت إبراهيم فقام النبي ﷺ فصل بالناس ست ركعات بأربع سجعات، الحديث.

(٢) أخرج: مسلم (٣٤/٣) عن ابن عباس قال: صلى رسول الله ﷺ حين كسفت الشمس ثمان ركعات في أربع سجعات.

(٣) أخرج: أحمد (١٣٤/٥)، وأبو داود (١١٨٢) عن أبي بن كعب ﷺ قال: انكسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ، وإن رسول الله ﷺ صلى بهم، فقرأ بسورة من الطول، ثم ركع خمس ركعات وسجدين، ثم قام الثانية فقرأ بسورة من الطول، ثم ركع خمس ركعات وسجد سجدتين، ثم جلس كما هو مستقبل القبلة يدعو حتى انجلي كسوفها.

(٤) انظر: «المغني» (٣/٣٢٩).

فَدَلُّ عَلَى أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ صِفَةٌ وَاحِدَةٌ مِنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الرُّسُولُ صَلَاحًا عِدَّةَ مَرَّاتٍ حَتَّى يَقَالَ : إِنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ لَتَكْرُرُ الصَّلَاةَ مِنْهُ ﷺ ، هَذَا الاحْتِمَالُ مُتَعَدِّزٌ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُضَلَّهَا إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً ، فَلَا بُدَّ أَنْ تُرْجَحَ إِحْدَى هَذِهِ الصِّفَاتِ ، وَأَرْجَحُهَا هِيَ الصِّفَةُ الْأُولَى ، وَهِيَ الَّتِي اخْتَارَهَا الْأُئِمَّةُ ، وَمَا عَدَّاهَا فَإِنَّهُ ضَعِيفٌ وَمَرْجُوحٌ .

وهذه قاعدة عند المحدثين :

إِذَا تَعَارَضَتِ الْأَحَادِيثُ ، فَإِنَّهُ يُنْظَرُ فِي الْأَسَانِيدِ ، فَيُرْجَحُ الصَّحِيحُ عَلَى مَا دُونَهُ ، فَإِنْ تَسَاوَتْ الْأَسَانِيدُ فِي الصَّحَّةِ ؛ فَإِنَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَ الثُّبُوتِ إِذَا امْكَنَ الْجَمْعُ ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ الْجَمْعُ فَلَا بُدَّ مِنَ التَّرْجِيحِ .

فَإِنْ تَجَلَّى الْكُسُوفُ فِيهَا أَتَمَّهَا خَفِيفَةً .

الشرح :

فَوَقْتُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ مِنْ حِينَ يَظْهَرُ الْكُسُوفُ إِلَى أَنْ يَتَجَلَّى ، أَمَّا مَنْ صَلَّى الْكُسُوفَ اعْتِمَادًا عَلَى خَبَرِ أَهْلِ الْجَسَاسِ ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ ، حَتَّى لَوْ أَعْلَنُوا أَنَّهَا سَتَكُسُفُ الشَّمْسُ أَوْ سَيَكْسِفُ الْقَمَرُ فِي الدَّقِيقَةِ الْفَلَانِيَةِ وَاللَّحْظَةِ الْفَلَانِيَةِ ، فَلَا يَجُوزُ الْاعْتِمَادُ عَلَى هَذَا ؛ لِأَنَّ الرُّسُولَ ﷺ عَلَّقَ الصَّلَاةَ بِوُجُودِ الْكُسُوفِ <sup>(١)</sup> ، فَإِذَا وُجِدَ الْكُسُوفُ فَإِنَّهَا تَبْدَأُ الصَّلَاةَ ، وَمَا لَمْ يَوْجَدْ كُسُوفٌ فَإِنَّهُ لَا يُصَلَّى .

( فَإِنْ تَجَلَّى الْكُسُوفُ فِيهَا أَتَمَّهَا خَفِيفَةً ) وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ أَتَمَّهَا خَفِيفَةً ؛ لِأَنَّهُ انْتَهَى وَقْتُ الصَّلَاةِ ، وَلَا يَقْطَعُهَا .

وَأِنْ كَانَ الْعَكْسُ ، بِأَنِّ انْتَهَتْ صَلَاةُ الْكُسُوفِ ، وَالْكُسُوفُ لَا يَزَالُ بَاقِيًا ، فَلَا تَعَادُ الصَّلَاةُ ، بَلْ يَسْتَعْلَوْنَ بِالدُّعَاءِ وَالِاسْتِغْفَارِ وَلَا يُعِيدُونَ الصَّلَاةَ .

(١) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري (٤٢/٢) ، ومسلم (٢٨/٣) من حديث عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : « إِنْ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ آتَيْنِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ ، لَا يَخْشِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ ، فَإِذَا رَأَيْتُمَا فَانْزِعُوا لِلصَّلَاةِ » .

وَأِنْ غَابَتِ الشَّمْسُ كَاسِفَةً، أَوْ طَلَعَتِ وَالْقَمَرُ خَاسِفٌ، أَوْ كَانَتْ آيَةٌ غَيْرُ الزَّلْزَلَةِ؛ لَمْ يُصَلِّ.

الشرح:

(وَأِنْ غَابَتِ الشَّمْسُ كَاسِفَةً) إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ وَهِيَ كَاسِفَةٌ، لَمْ يُصَلِّ لِدَهَابِ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا.

(أَوْ طَلَعَتِ وَالْقَمَرُ خَاسِفٌ) أَوْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ خَاسِفٌ، فَإِنَّهُ لَا يُصَلِّي لِلْخُسُوفِ لِدَهَابِ الْإِنْتِفَاعِ بِالْقَمَرِ؛ لِأَنَّ مُحَلَّ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ هُوَ اللَّيْلُ، فَإِذَا جَاءَ النَّهَارُ انْتَهَى سُدُّ الْقَمَرِ وَجَاءَ سُلْطَانُ الشَّمْسِ.

(أَوْ كَانَتْ آيَةٌ غَيْرُ الزَّلْزَلَةِ؛ لَمْ يُصَلِّ) أَي: إِذَا حَصَلَتْ آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، مِثْلُ الزَّلْزَالِ: وَهُوَ الْخَرَكَةُ الَّتِي تُصِيبُ الْأَرْضَ، وَيَحْصُلُ بِهَا تَرَوُّعٌ، وَيَحْصُلُ بِهَا ذَمَازٌ، وَيَحْصُلُ بِهَا هَلَاكٌ وَمَوْتٌ؛ تَسُنُّ الصَّلَاةُ لِلزَّلْزَلَةِ؛ لِأَنَّ الصَّاحِبَةَ صَلَّوْا لِلزَّلْزَلَةِ<sup>(١)</sup>، وَيَدْعِي اللَّهُ ﷻ حَتَّى يُزِيلَ هَذَا الْوَحْدَ الْهَائِلَ، «الزَّلْزَلَةُ».

وَأَمَّا الْآيَاتُ غَيْرُ الزَّلْزَلَةِ، كَخُذُوثِ الصَّوَاعِقِ الْمُخِيفَةِ، وَهُبوبِ الرِّيحِ الشَّدِيدَةِ، فَلَا يُشْرَعُ الصَّلَاةُ عِنْدَهَا؛ لِأَنَّ هَذَا لَمْ يَرَدْ.

وَالزَّلْزَلَةُ؛ وَرَدَ عَنْ بَعْضِ الصَّاحِبَةِ أَنَّهُمْ صَلَّوْا عِنْدَهَا، وَمَا عَدَا

(١) وَرَدَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷻ أَنَّهُ صَلَّي فِي الزَّلْزَلَةِ بِالْبَصْرَةِ، أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٤٩٢٩)، وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ (٣/٣٤٣). وَوَرَدَ كَذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ﷻ فِيمَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣/٣٤٣).

ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ لَمْ يَرَدْ دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَةِ الصَّلَاةِ مِنْ أَجْلِهِ.

وَلَكِنْ؛ يُشْرَعُ الدُّعَاءُ، فَإِذَا هَبَّتِ الرِّيحُ أَوْ حَصَلَتِ الصَّوَاعِقُ، أَوْ حَدَثَتْ آيَةٌ غَيْرُ مُرَوِّعَةٍ، فَإِنَّهُ يُشْرَعُ الدُّعَاءُ بِأَنْ يَكْتِفِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا حَلَّ بِهِمْ.

وَلِنْ أَتَى فِي كُلِّ رُكْعَةٍ ثَلَاثَ رُكُوعَاتٍ ، أَوْ أَرْبَعَ ، أَوْ خَمْسٍ ؛ جَازٌ .

الشرح:

(وَلِنْ أَتَى فِي كُلِّ رُكْعَةٍ ثَلَاثَ رُكُوعَاتٍ ، أَوْ أَرْبَعَ ، أَوْ خَمْسٍ ؛ جَازٌ) أي: لو أنه صَلَّى في كلِّ ركعة ثلاث ركوعات، فيكون المجموع ست ركوعات، أو في كلِّ ركعة أربع ركوعات، فيكون المجموع ثمان ركوعات. أو في كلِّ ركعة خمس ركوعات، فيكون المجموع عشرة ركوعات؛ جاز ذلك؛ لوروده في الروايات<sup>(١)</sup>.

لكن؛ الرواية الأولى هي الراجحة، لكن؛ لا يُنكرُ علن من عمل بالروايات الأخرى.

ويجوزُ صَلَاتُهَا رُكْعَتَيْنِ، مثل الثافلة كل ركعة بركوع واحد

## بَابُ صَلَاةِ الاسْتِسْقَاءِ

إِذَا أَجْدَبَتِ الْأَرْضُ وَقَحَطَ الْمَطَرُ

الشرح:

(بَابُ صَلَاةِ الاسْتِسْقَاءِ) و«الاستسقاء»: طلب السُّقْيَا وتُرْوُلِ الْمَطَرِ<sup>(١)</sup>.

وسبب صلاة الاستسقاء، (إِذَا أَجْدَبَتِ الْأَرْضُ)، يعني: لَم يَظْهَرْ فِيهَا نَبَاتٌ وَرَعْيٌ وَغَلٌّ، (وَقَحَطَ الْمَطَرُ)؛ يعني: انْخَبَسَ الْمَطَرُ، فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يُشِيرُ الاسْتِسْقَاءُ، وَهُوَ طَلَبُ السُّقْيَا مِنَ اللَّهِ ﷻ.

والاستسقاء سنة قديمة، عمل بها الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ: «وَلَمَّا اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ قُلْنَا أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ» [البقرة: ٦٠].

وكذلك سَلِمَانُ ﷺ، خَرَجَ يَسْتَسْقِي بِقَوْمِهِ، وَفَعَلَهَا نَبِيُّنَا

(١) انظر: «المطلع» (ص: ١١٠)، و«الدر النقي» (١/ ٢٨٦).

(١) تقدم تفريجهما قريباً



مُحَمَّدٌ ﷺ، فِيهِ سُنَّةٌ نَبَوِيَّةٌ قَدِيمَةٌ، وَفِيهَا تَضَرُّعٌ إِلَى اللَّهِ، وَانْكَسَارٌ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَتَوْبَةٌ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ.

فَإِنَّهُ لَا يَتَحَسَّسُ الْمَطَرُ إِلَّا بِسَبَبِ ذُنُوبِ الْعِبَادِ، وَفِي الْحَدِيثِ: «وَمَا مَتَعَ قَوْمٌ زَكَاةَ أَمْوَالِهِمْ إِلَّا مُبْعَاوَا الْقَطْرِ مِنَ السَّمَاءِ»<sup>(١)</sup>، فَسَبَبُ انْحِسَابِ الْمَطَرِ مِنْ قَبْلِ الْعِبَادِ «وَأَلَوْ اسْتَقَمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً عَذًّا»<sup>(٢)</sup> لِيُقْنِيَهُمْ فِيهِ وَمَنْ يُعْرِضْ عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا» [الجن: ١٦-١٧].

فَإِذَا حَصَلَ مِنَ الْعِبَادِ تَكَثُّرُ نَحْوِ رَبِّهِمْ بِالْمَعَاصِي وَالْمُخَالَفَاتِ، فَإِنَّ اللَّهَ يَعَاقِبُهُمْ - خُصُوصًا مَعَ الزَّكَاةِ.

وَقَدْ يَنْزِلُ الْمَطَرُ وَلَا تَنْبُتُ الْأَرْضُ، قَالَ اللَّهُ ﷻ: «إِنَّا صَبَبْنَا آلَاءَنَا صَبًّا ثُمَّ نَقَعْنَا الْأَرْضَ سَقًّا فَأَنبَتْنَا فِيهَا حَبًّا» وَصَبًّا وَفَصًّا<sup>(٣)</sup> وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا<sup>(٤)</sup> وَمَدَائِنَ غَلًّا<sup>(٥)</sup> وَلِكُلِّهِمْ وَأَنَّا<sup>(٦)</sup> فَتَنَّا لُكْرًا وَلَأُمْنِيًا<sup>(٧)</sup> [ص: ٢٥-٣٢]، وَإِذَا امْتَنَعَ الْمَطَرُ لَمْ تَنْبُتِ الْأَرْضُ.

(١) أخرجه: ابن ماجه (٤٠١٩)، والطبراني في «الكبير» (٤٤٦/١٢)، كلاهما من حديث ابن عمر ؓ.

صَلُّوْهَا جَمَاعَةً وَفَرَادَى، وَصِفَتْهَا فِي مَوْضِعِهَا وَأَحْكَامِهَا، كَعِيدٍ.

الشرح:

قَدْ فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْاِسْتِسْقَاءَ، كَمَا قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ<sup>(١)</sup>: عَلَى ثَلَاثِ صِفَاتٍ:

الْصُّفَّةُ الْأُولَى: أَنَّهُ خَرَجَ بِالنَّاسِ وَصَلَّى بِهِمْ ثُمَّ خَطَبَ وَدَعَا، وَهِيَ صَلَاةُ الْاِسْتِسْقَاءِ الْمَعْرُوفَةُ.

الْصُّفَّةُ الثَّانِيَةُ: أَنَّهُ دَعَا فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ، وَالنَّاسُ يُؤْمِنُونَ عَلَى دُعَاةِ.

الْصُّفَّةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّهُ دَعَا مِنْ غَيْرِ صَلَاةٍ وَلَا خُطْبَةٍ جُمُعَةٍ.

(صَلُّوْهَا جَمَاعَةً وَفَرَادَى) وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُصَلُّوْهَا جَمَاعَةً أَقْدَاءَ بِالنَّبِيِّ ﷺ، وَلَا هَذَا أَرْجَى لِلْإِجَابَةِ.

وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِهَا الْاِسْتِحْطَاءُ، فَلَوْ اسْتَسْقَى الْمَسَافِرُونَ فَلَهُمْ ذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ: (فِي مَوْضِعِهَا) أَي: أَنَّهَا تُصَلَّى فِي الصُّخْرَاءِ، مِثْلُ صَلَاةِ الْعِيدِ.

وَفِي (أَحْكَامِهَا) فِي أَنَّهَا رَكْعَتَانِ بِالتَّكْبِيرَاتِ الزَّوَائِدِ، يَجْهَرُ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ وَيَكْبُرُ فِي بَدَايَةِ الرُّكْعَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ.

(كَعِيدٍ) مِثْلُ صَلَاةِ الْعِيدِ، وَأَنَّهُ لَا يُصَلَّى قَبْلِهَا وَلَا بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِهَا،

مِثْلُ صَلَاةِ الْعِيدِ.

(١) «زاد المعاد» (٥٦٦/١) - (٤٥٨)

وَإِذَا أَرَادَ الْإِمَامُ الْخُرُوجَ لَهَا وَعَظَّ النَّاسَ وَأَمَرَهُمْ بِالتَّوْبَةِ مِنَ الْمَعَاصِي، وَالْخُرُوجِ مِنَ الْمَطَالِمِ، وَتَرَكَ التَّسَاحِينَ، وَبِالصَّيَامِ وَالصَّدَقَةِ، وَيَعِدُّهُمْ يَوْمًا يَخْرُجُونَ فِيهِ، وَيَتَنَطَّفُ وَلَا يَتَطَيَّبُ، وَيَخْرُجُ مُتَوَاضِعًا مُتَخَشِّعًا مُتَذَلِّلًا مُتَضَرِّعًا، وَمَعَ أَهْلِ الدِّينِ وَالصَّالِحِ وَالشُّيُوخِ وَالصَّبِيَّانِ الْمُمَيَّزُونَ.

الشرح:

(وَإِذَا أَرَادَ الْإِمَامُ الْخُرُوجَ لَهَا وَعَظَّ النَّاسَ وَأَمَرَهُمْ بِالتَّوْبَةِ مِنَ الْمَعَاصِي، وَالْخُرُوجِ مِنَ الْمَطَالِمِ، وَتَرَكَ التَّسَاحِينَ، وَبِالصَّيَامِ وَالصَّدَقَةِ) يستحب للإمام - أي: ولي أمر المسلمين - قبل الخروج لصلاة الاستسقاء، أن يأمرهم بالتوبة والاستغفار والصدقة والإحسان إلى المخنجين؛ لأن هذه أسباب لنزول المطر، وأسباب لقبول الدعاء، فيأمرهم؛ إما شفاهة بأن يعظهم ويذكرهم، وإما كتابة، بأن يكتب نصيحة ونورًا وتقرأ بالساجد قبل صلاة الاستسقاء، هذا مستحب؛ لأن هذا فيه تهيئة للصلاة.

وكل هذه أسباب لقبول الدعاء: الصدقة، والصيام؛ لأن دعوة الصائم مستجابة - ورد المطالم إلى أهلها، هذا من أسباب قبول الدعاء. (ويعدهم يومًا يخرجون فيه) يحدد لهم اليوم الذي يخرجون فيه إلى المصلين.

(وَيَتَنَطَّفُ وَلَا يَتَطَيَّبُ) أي: يخرج إليها منتظفًا؛ لأنه اجتماع يستحب التَّنَطُّفُ له، وقطع الروائح الكريهة، وَلَا يَتَطَيَّبُ مثلما يَتَطَيَّبُ للعيد، وَلَا يَلْبَسُ ثِيَابَ زِينَةٍ، مثل ما يَلْبَسُ للعيد؛ لأن هذا خروج مسكنة وذلة بين يدي الله، فيخرج في ثياب عادية.

(وَيَخْرُجُ مُتَوَاضِعًا مُتَخَشِّعًا مُتَذَلِّلًا مُتَضَرِّعًا) كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ، خَرَجَ مُتَوَاضِعًا مُتَخَشِّعًا وَمُتَذَلِّلًا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ ﷻ، وَلَمْ يَخْرُجْ فِي أَهْوَةٍ فِي ثِيَابِ زِينَةٍ<sup>(١)</sup>.

هَكَذَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ، وَهُوَ سَبْدٌ وَلَدِ آدَمَ، خَرَجَ مُتَخَشِّعًا، مُتَذَلِّلًا، مُتَضَرِّعًا بَيْنَ يَدَيِ رَبِّهِ ﷻ، مُظْهِرًا لِلْفَقْرِ وَالْفَاقَةِ وَالْحَاجَةِ.

(وَمَعَ أَهْلِ الدِّينِ وَالصَّالِحِ)؛ لِأَنَّ هَذَا أَقْرَبُ لِقَبُولِ الدَّعَاءِ، وَلِهَذَا طَلَبَ عُمَرُ ﷺ مِنَ الْقَبَاسِ عَمَّ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَدْعُوَ اللَّهَ، وَالنَّاسَ يَوْمُئِذٍ؛ لِأَنَّهُ عَمَّ الرُّسُولَ ﷺ، وَهَذَا تَوَسُّلٌ بِدَعَاءِ الصَّالِحِينَ، وَالتَّوَسُّلُ بِدَعَاءِ الصَّالِحِينَ مَشْرُوعٌ.

وَقَالَ ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا فَتَسْقِنَا»<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه: أحمد (١/٢٣٠، ٢٦٩، ٣٥٥)، والترمذي (٥٥٨، ٥٥٩) والسنائي (٣/١٥٦)، من حديث عبد الله بن عباس ﷺ قال: «خرج رسول الله ﷺ متواضعا متخشعا مترسلا متضرعا. فصل ركنين كما يصلي في العبد».

(٢) أخرجه: البخاري (٢٤/٢) (٢٥/٥).

يعني: يوم كَانَ النَّبِيُّ ﷺ حَيًّا، يَطْلُبُونَ مِنْهُ الدُّعَاءَ، فَلَمَّا مَاتَ ﷺ،  
 طَلَبُوا مِنْ عَمِّهِ.

(وَالشُّيُوخُ) يعني: كبارَ السِّنِّ؛ لِأَنَّ هَذَا أَقْرَبُ إِلَى قَبُولِ الدُّعَاءِ،  
 (وَالصَّبِيَّانَ الْمُتَمَيِّزَيْنَ)؛ لِأَنَّهُمْ لَا ذَنْبَ لَهُمْ، فِدَعَاءُ الصَّبِيَّانِ إِذَا كَانُوا  
 مُتَمَيِّزِينَ خَرِيًّا بِالْإِجَابَةِ؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسَ لَهُمْ ذَنْبٌ.

وَأِنْ خَرَجَ أَهْلُ الدِّمَةِ مُتَفَرِّدِينَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ لَا يَبُيِّمُونَ لَمْ  
 يُبْتَغُوا.

الشرح:

(وَأِنْ خَرَجَ أَهْلُ الدِّمَةِ مُتَفَرِّدِينَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ لَا يَبُيِّمُونَ) أَهْلُ  
 الدِّمَةِ هُمُ الَّذِينَ يَدْفَعُونَ الْجَزْيَةَ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَيَبِيعُونَ مَعَ  
 الْمُسْلِمِينَ، لَا يَخْرُجُونَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ وَلَا يُصَلُّونَ مَعَهُمْ.

لَكِنْ؛ إِذَا خَرَجُوا فِي مَكَانٍ مُتَعَزِّلٍ لَمْ يُبْتَغُوا؛ لِأَنَّهُمْ بِحَاجَةٍ أَيْضًا إِلَى  
 الْغَيْثِ وَإِنْ كَانُوا كُفَّارًا، وَاللَّهُ يَرْزُقُ عِبَادَهُ؛ يَرْزُقُ الْكُفَّارَ، وَيَرْزُقُ  
 الْمُسْلِمِينَ. فَيُمَكِّنُونَ مِنَ الْبُرُوزِ وَالدُّعَاءِ، لَكِنْ لَا يَكُونُونَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ  
 فِي مُصْلَاهُمْ.

وَلَا يُجْعَلُ لَهُمْ يَوْمٌ خَاصٌّ يَخْرُجُونَ فِيهِ؛ بَلْ يَخْرُجُونَ فِي الْيَوْمِ الَّذِي  
 يَخْرُجُ فِيهِ الْمُسْلِمُونَ، لِثَلَا يَنْزِلَ الْمَطَرُ فِي الْيَوْمِ الَّذِي يَخْرُجُونَ فِيهِ، فَيَقْطُرُ  
 النَّاسُ أَنَّ الْمَطَرَ إِنَّمَا نَزَلَ بِسَبَبِ دَعَاءِ الْكُفَّارِ، فَيَحْصُلُ فِتْنَةٌ فِي هَذَا، فَإِذَا  
 خَرَجُوا فِي الْيَوْمِ الَّذِي يَخْرُجُ فِيهِ الْمُسْلِمُونَ، فَإِنَّهُ لَا يَحْصُلُ شَيْءٌ مِنْ  
 ذَلِكَ.

فَيُصَلُّى بِهِمْ، ثُمَّ يَخْطُبُ وَاحِدَةً يَفْتَتِحُهَا بِالتَّكْبِيرِ، كَخُطْبَةِ الْعِيدِ، وَيُكْتَبُ فِيهَا الِاسْتِغْفَارُ وَقِرَاءَةُ الْآيَاتِ الَّتِي فِيهَا الْأَمْرُ بِهِ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ فَيَدْعُو بِدَعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ.

الشرح:

(فَيُصَلُّى بِهِمْ) هَذَا هُوَ السَّنَةُ الْمَشْهُورَةُ: أَنَّهُ يُقَدَّمُ صَلَاةُ الِاسْتِغْفَاءِ عَلَى الْخُطْبَةِ، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنَ السُّنَّةِ وَعِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ <sup>(١)</sup>.

(ثُمَّ يَخْطُبُ وَاحِدَةً يَفْتَتِحُهَا بِالتَّكْبِيرِ، كَخُطْبَةِ الْعِيدِ)، الِاسْتِغْفَاءُ لَهُ خُطْبَةٌ وَاحِدَةٌ، وَهَذِهِ الْخُطْبَةُ تَشْتَمِلُ عَلَى الدَّعَاءِ وَالِاسْتِغْفَارِ وَالْمَوْعِظَةِ.

(وَيُكْتَبُ فِيهَا الِاسْتِغْفَارُ وَقِرَاءَةُ الْآيَاتِ الَّتِي فِيهَا الْأَمْرُ بِهِ) مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى، عَنْ نُوْحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿تَقَالَتْ أَصْفَعُوا رَبِّكُمْ إِنَّكُمْ كَانُوا عَصَاكَ﴾ يُرْسِلُ السَّلَامَةَ عَلَيْكُمْ يُذَكِّرُكُمْ وَيُنَذِرُكُمْ بِأَنْوَاعٍ وَبَيْنَ وَبَيْنَ لَكُمْ جَنَّتْ وَبَعَثَ لَكُمْ أَنْبَاءَ ﴿نُوْحٍ: ١٠-١٢﴾، وَمِثْلُ قَوْلِ هُوْدٍ، عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَيَقُولُوا اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ قُوبُوا إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّلَامَةَ عَلَيْكُمْ يُذَكِّرُكُمْ وَنُذِرُكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ وَلَا تَتَوَلَّوْا جَحِيمًا﴾ [هُود: ٥٢].

فَيَقْرَأُ هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ وَالْآيَاتِ الَّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِيهَا الدَّعَاءُ وَالِاسْتِغْفَارُ.

(١) انظر: «المغني» (٣/٣٣٦)

(وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ فَيَدْعُو) هَذَا خَاصٌّ بِخُطْبَةِ الِاسْتِغْفَاءِ، أَمَّا رَفْعُ الْيَدَيْنِ فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ أَوْ خُطْبَةِ الْعِيدِ فَهُوَ بِدْعَةٌ.

(بِدَعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ) يَعْنِي: بِتَحَرُّيِ الدَّعَاءِ الْوَارِدِ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ لِلْإِجَابَةِ، وَإِنْ دَعَا بغيرِهِ مِمَّا يُوَافِقُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ فَلَا بَأْسَ.

وَمِنْهُ : «اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا مُغِيثًا» إِلَى آخِرِهِ ، وَإِنْ سَقُوا قَبْلَ خُرُوجِهِمْ شَكَرُوا اللَّهَ وَسَأَلُوهُ الْمَزِيدَ مِنْ فَضْلِهِ ، وَيُنَادِي : «الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ» .

الشرح :

(وَمِنْهُ : «اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا مُغِيثًا» هَيْئًا مَرِيئًا سَحَابًا غَدَقًا مُجَلَّلًا عَاجِلًا غَيْرَ آجِلٍ ، اللَّهُمَّ اسْقِنَا الْغَيْثَ وَلَا تَجْعَلْنَا مِنَ الْقَانِطِينَ» (١) ، «اللَّهُمَّ اجْعَلْ مَا أَنْزَلْتَهُ قُوَّةً لَنَا عَلَى طَاعَتِكَ ، وَبَلَاءًا إِلَى حِينٍ» (٢) ، «اللَّهُمَّ اسْقِ عِبَادَكَ وَبِلَادَكَ وَبَهَائِمَكَ ، وَانْشُرْ رَحْمَتَكَ ، وَأَخِي بِلَدِكَ الْمَيِّتَ» (٣) ، «اللَّهُمَّ سَفِيَا رَحْمَةً لَأَسْفِيَا عَذَابٍ ، وَلَا هَلَمٍ ، وَلَا بَلَاءٍ ، وَلَا عَرَقٍ» (٤) .

فَيُكَيِّزُ مِنَ الْأَسْتِغْفَارِ والدُّعَاءِ الْوَارِدِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ لِأَنَّ هَذَا فِيهِ الْاِقْتِدَاءُ بِالرَّسُولِ ﷺ ، وَفِيهِ أَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْإِجَابَةِ .

(١) ذكره الشافعي في «الأم» (٢٥١/١) تعليقًا من حديث ابن عمر ﷺ ، وفيه زيادة ، وراجع «التلخيص الحبير» (٢٠١/٢) .

وأخرجه أبو داود (١١٦٩) من حديث جابر ﷺ عنه قال : أتت النبي ﷺ يواحي ، فقال : «اللهم اسقنا غيثًا مغيثًا مريئًا نافعا غير ضار عاجلا غير آجل» . قال : فأطابت عليهم السماء .

(٢) طرف من حديث أخرجه أبو داود (١١٧٣) عن عائشة ﷺ .

(٣) أخرجه : أبو داود (١١٧٦) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ ، بدون لفظ «وبلادك» .

(٤) أخرجه : الشافعي في «مسنده» (١٧٣/١) من حديث المطلب بن حنطب مرفوعًا ، وهو مرسل .

وإن دَعَا بغيره مِمَّا يوافقُ الكتابَ والسنةَ فلا بأس .

(وإن سَقُوا قَبْلَ خُرُوجِهِمْ شَكَرُوا اللَّهَ وَسَأَلُوهُ الْمَزِيدَ مِنْ فَضْلِهِ) ، إِذَا وَاغَدَ النَّاسُ يَوْمًا يَخْرُجُونَ فِيهِ ثُمَّ حَصَلَ الْمَطَرُ قَبْلَ الْخُرُوجِ ، فَأَيْتُهُمْ لَا يَخْرُجُونَ ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ الْمَقْصُودُ ، وَلَكِنْ يَشْكُرُونَ اللَّهَ عَلَى نُزُولِ الْمَطَرِ وَيَحْمَدُونَهُ .

(وَيُنَادِي : الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ) ؛ هَذَا فِيهِ تَنْظُرٌ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَبْثُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَادَى لِصَلَاةِ الْاِسْتِسْقَاءِ ، وَإِنَّمَا هَذَا وَرَدَ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ .

وقوله «الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ» بِنَصْبِ «الصَّلَاةِ» عَلَى الْإِغْرَاءِ ، أَي : اخْضَرُوا الصَّلَاةَ ، وَ«جَامِعَةٌ» مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ .

وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِهَا إِذْنُ الْإِمَامِ، وَيُسْنُ أَنْ يَقِفَ فِي أَوَّلِ الْمَطَرِ  
وَيُخْرِجَ رَحْلَهُ وَثِيَابَهُ لِيُصِيبَهَا الْمَطَرُ.

الشرح:

(وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِهَا إِذْنُ الْإِمَامِ) كما أَنَّ الْجُمُعَةَ لَيْسَ مِنْ شَرْطِهَا إِذْنُ  
الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ الدَّاعِيَ لَهَا حَاجَةُ الْمُسْلِمِينَ، وَالدَّعَاءُ مَشْرُوعٌ، وَالصَّلَاةُ  
مَشْرُوعَةٌ، وَلَوْ لَمْ يَأْذَنْ بِهِمَا.

(وَيُسْنُ أَنْ يَقِفَ فِي أَوَّلِ الْمَطَرِ)، أَيُّ: يَسْتَحِبُّ إِذَا نَزَلَ الْمَطَرُ أَنْ  
يَخْرُجَ وَيَقِفَ وَيَتَلَقَّى الْمَطَرَ عَلَى جَنْبِهِ وَعَلَى رَأْسِهِ؛ لِأَنَّهُ مَاءٌ مُبَارَكٌ، كَمَا  
قَالَ تَعَالَى: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنْ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا﴾ [ق: ٩].

وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّهُ حَدِيثٌ عَهْدُ بَرِّئِهِ»<sup>(١)</sup>.

(وَيُخْرِجُ رَحْلَهُ وَثِيَابَهُ لِيُصِيبَهَا الْمَطَرُ) وَإِخْرَاجُ رَحْلِهِ يَعْنِي: أَنَّهُ  
وَثِيَابَهُ لِيُصِيبَهَا أَوَّلُ الْمَطَرِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْبَرَكَةِ وَالطَّهَارَةِ، لِأَنَّهُ مَاءٌ طَهُورٌ  
﴿وَنَزَّلْنَا مِنْ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨].

وَإِنْ زَادَتْ الْمَيَاتُ وَخِيفَ مِنْهَا، سُنُّ أَنْ يَقُولَ: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا  
وَلَا عَلَيْنَا، اللَّهُمَّ عَلَى الظُّرَابِ، وَالْأَكَامِ، وَبُطُونِ الْأَوْدِيَةِ،  
وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ، رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ».

الشرح:

إِذَا زَادَتْ الْأَمْطَارُ وَخِيفَ مِنَ الضَّرَرِ فَأَتَاهُمْ يَدْعُونَ اللَّهَ بِالْإِفْلَاحِ،  
وظهور الشمس، إِذَا خِيفَ الضَّرَرُ مِنْ كَثْرَةِ الْأَمْطَارِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ  
يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَدَخَلَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكَتِ الْأَمْوَالُ  
وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ، ادْعُوا اللَّهَ أَنْ يُسَيِّئَهَا عَلَيْنَا، فَرَفَعَ يَدَيْهِ ﷺ، وَقَالَ:  
«اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا، اللَّهُمَّ عَلَى الظُّرَابِ وَالْأَكَامِ وَبُطُونِ الْأَوْدِيَةِ  
وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ، فَانْجَلَى الْغَيْمُ وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَخَرَجُوا يَمْسُورُونَ فِي  
الشَّمْسِ»<sup>(١)</sup>. وَهَذَا يُسَمَّى «الِاسْتِسْقَاءَ».

(اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا) أَيُّ: اجْعَلِ الْمَطَرَ يَنْزِلُ قَرِيبًا مِنَّا لِنَنْتَفِعَ بِهِ،  
وَلَا يَنْزِلُ عَلَيْنَا فَيَتَضَرَّرَ الْمَبَانِي، وَيَضُرَّرَ النَّاسُ مِنْ كَثْرَتِهِ.

(اللَّهُمَّ عَلَى الظُّرَابِ): وَهِيَ الْمُرْتَفَعَاتُ مِنَ الْأَرْضِ.

(وَالْأَكَامِ): وَهِيَ الْجِبَالُ الصَّغَارُ، لِأَنَّهَا مَنَابِتُ الْعُشْبِ وَالْكَلِّ.

(وَبُطُونِ الْأَوْدِيَةِ)، لِأَنَّ الْأَوْدِيَةَ مِثْلُ الْأَنْهَارِ، إِذَا جَرَتْ بِالسُّيُولِ، فَإِنَّ

(١) أخرجه: البخاري (٣٥/٢)، ومسلم (٢٤/٣) من حديث أنس بن مالك

(١) أخرجه: مسلم (٢٦/٣)، وأحمد (١٣٣/٣)، وأبو داود (٥١٠٠)

.....

هذا الماء الذي يَجْرِي فيها تَنْتَفِعُ به الأرضُ والعبادُ، ويستَقُونَ منه،  
وتُخْزِنُهُ الأرضُ في باطنِها، فهذه الأوديةُ فيها منافعٌ للعبادِ، بمثابةِ  
الأنهارِ.

(وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ) الكبيرِ، كالطَّلحِ والسَّدرِ؛ لأنَّ فيها منافعَ.

(وَبُنَا وَلَا نُحْمَلُنَا مَا لَا عِلَاقَةَ لَنَا بِهِ)، مِنَ العَرَقِ وكَثْرَةِ المياهِ.

رفع  
عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

كتاب الجنائز

## كِتَابُ الْجَنَائِزِ

الشرح:

(كِتَابُ الْجَنَائِزِ) : «الجنائز» جَمْعُ «جَنَازَةٍ»، والمرادُ بها الميْتُ<sup>(١)</sup>.  
والميت له أحكامٌ ينبغي معرفتها، ولذلك عَقَدَ له المصنّفُ هذا  
البابَ.

وهذا مِنْ محاسِنِ الإسلام؛ أَنَّ الميتَ المسلمَ يُعْتَنَى بِهِ، بحيثُ إِنَّهُ  
يُحْضَرُ عند الوفاة، ويلقَنُ الشهادةَ، وإذا مات فإنه يُجَرَّدُ من ثيابه ويُسَخَّنُ  
بشيءٍ يستره، ثم يُغَسَّلُ، ثم يَكْفَنُ ويصلَّى عليه، ثم يُدْفَنُ في قبره.

فهذه العنايةُ العظيمةُ بالميتِ المسلمِ تدلُّ على أَنَّ هذا الدينَ دينٌ  
كاملٌ، وللهُ الحمدُ، وأَنَّهُ يعتنى بالمسلمِ حيًّا وميتًا، ثُمَّ إذا دُفِنَ في قبره  
يُسألُ له التَّيْبِيتُ ويُستَغْفَرُ لَهُ، ثم بعد ذلك يزَارُ ويسَلَّمُ عليه، ثم هذه  
القبورُ تُصانُ عَنِ الِامْتِهَانِ، وتُصانُ عَنِ الْأَذَى، وتُصانُ عَنِ الْغُلُوِّ فيها.

(١) انظر: «لسان العرب» (٣٢٤/٥)، و«المطلع» (ص: ١١٣)



كل هذا مما يدل على أن هذا الدين دين كامل شامل للحياة والموت، وأن هذا المسلم له عند الله منزلة وليس من الحيوانات التي تموت ثم تُلقن جيفها ولا يُعْتنى بها.

وقبل ذلك ينبغي للمسلم أن يتذكر الموت، فقد حث النبي ﷺ على تذكر هادم اللذات<sup>(١)</sup>، يعني: الموت، وأن يكثر الإنسان من تذكر الموت، من أجل أن يستعد له، ولا يُغفل عن نفسه، ولا يُغفل عن الدار الآخرة، فيكون دائماً على تذكر للموت، فيمنع نفسه من المعاصي والمخالفات، ويلزمها بطاعة الله ﷻ، ويستعد لهذا الموت.

أما إذا غفل عنه، فإنه يُعطي لنفسه المهلة، فتتأذى في المعاصي والذنوب، وأيضاً لا تبادر بالتوبة، وإذا وقع في ذنب فإنه يفسح لنفسه بالأجل، ولا يبادر بالتوبة، ويتسلى أن الموت قريب، وأن الأجل محدود، وأنه إذا جاء الموت فإنه لا يمكن من التوبة، فهذا مما يوجب للمسلم الاستعداد والتأهب دائماً وأبداً، وألا يتسلى ذكر الموت، ولا يُغفل عنه، وأن يتوقع حلوله به في كل لحظة، في كل وقت، حتى يكثر من الأعمال الصالحة، وحتى يتوب من الذنوب والسيئات.

(١) أخرجه: أحمد (٢/٢٩٢)، والترمذي (٢٣٠٧)، والنسائي (٤/٤)، وابن ماجه (٤٢٥٨) من حديث أبي هريرة ؓ عنه بلفظ: «أكثرُوا ذكر هادم اللذات» يعني: الموت.

ومن آداب الإسلام: أن المريض يُزار، ويُدعى له بالشفاء، ويُذكر التوبة، وإذا رُوي أنه في حالة قرب من الموت، فإنه يُذكر بالوصية، ويذكر بالخروج من المظالم.

فهذا الدين دين متكامل، وهو دائماً يحث المسلم على أن يستعد لنفسه، وأن يقدم لنفسه، وأن يترك ما يؤثمه وما يوجب له العقوبة في الدنيا والآخرة، فعناية الإسلام بالمسلم عناية عظيمة.

فإذا؛ الجنائز لها أحكام شرعية يجب على المسلمين أن يعرفوها من أجل أن يُنفذوها مع جنائزهم، فلذلك كان الفقهاء يُعقدون هذا الكتاب، كتاب الجنائز.

تُسَنُّ عِبَادَةُ الْمَرِيضِ ، وَتَذَكِيرُهُ التَّوْبَةَ وَالْوَصِيَّةَ .

الشرح:

أولاً: يُسَنُّ تَذَكُّرُ الْمَوْتِ ، وَاسْتِحْضَارُ الْمَوْتِ دَائِماً وَأَبَداً .

ثانياً: إِذَا مَرَضَ الْمَرِيضُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، فَإِنَّهُ يُسَنُّ عِبَادَتُهُ ، وَعِبَادَةُ الْمَرِيضِ مِنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ ، وَذَلِكَ لِأَجْلِ جَبْرِ خَاطِرِهِ وَتَوْسِعَةِ الدُّنْيَا عَلَيْهِ ، وَمِنْ أَجْلِ تَذَكِيرِهِ ، وَفِيهَا مَصَالِحُ لِلزَّائِرِ وَالْمَزُورِ .

(تُسَنُّ عِبَادَةُ الْمَرِيضِ) هَذَا مِنْ حَقِّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ .

(وَتَذَكِيرُهُ التَّوْبَةَ) وَهِيَ الْخُرُوجُ مِنَ الْمَظَالِمِ وَالْمَعَاصِي قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ بِهِ الْمَوْتُ

(وَالْوَصِيَّةُ) إِذَا كَانَ عَلَيْهِ حَقُّوq لِلنَّاسِ ، أَوْ كَانَ عِنْدَهُ أَمْوَالٌ لِلنَّاسِ ، فَإِنَّهُ يُوصِي بِهَا ، قَالَ ﷺ : « مَا حَقَّ اِمْرَئِئٍ مُسْلِمٍ ، بَيْتٌ لَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ عِنْدَ رَبِّهِ »<sup>(١)</sup> .

فِيُوصِي بِمَا لَهُ وَمَا عَلَيْهِ ، وَهَذِهِ وَصِيَّةٌ وَاجِبَةٌ ، وَأَمَّا الْوَصِيَّةُ بِثُلْثِ مَالِهِ فَأَقْلٌ فِيهِ مُسْتَحَبَّةٌ ، إِذَا كَانَ لَهُ مَالٌ كَثِيرٌ فَيَسْتَحِبُّ لَهُ أَنْ يُوصِيَ بِشَيْءٍ مِنْهُ بَعْدَ وَفَاتِهِ لِيَكُونَ صَدَقَةً جَارِيَةً لَهُ بَعْدَ وَفَاتِهِ ، فَيُوصِي بِالْمَقْدَارِ الَّذِي خَدَّهَ النَّبِيُّ ﷺ ، وَهُوَ الثُّلُثُ فَأَقْلٌ : الْخُمْسُ ، السُّدُسُ ، الْعَشْرُ ، وَكَوْنُهُ أَقْلٌ مِنْ

(١) أَخْرَجَهُ : الْبُخَارِيُّ (٢/٤) ، وَمُسْلِمٌ (٧٠/٥) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ .

الثلث أفضل ، لكنَّ الحَدَّ النَّهَائِيَّ هُوَ الثُّلُثُ ، قَالَ ﷺ : « الثُّلُثُ ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ »<sup>(١)</sup> .

(١) أَخْرَجَهُ : الْبُخَارِيُّ (١٠٣/٢) (٨٧/٥) (٨٠/٧) - (٨١) ، وَمُسْلِمٌ (٧١/٥) مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ ؓ .

وَإِذَا نُزِّلَ بِهِ سُنٌّ تَعَاهُدُ بَلَّ خَلْقِهِ بِمَاءٍ أَوْ شَرَابٍ، وَنَدَى شَفَتَيْهِ بِقُطْنَةٍ، وَلَقَنَهُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» مَرَّةً، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ثَلَاثٍ، إِلَّا أَنْ يَتَكَلَّمَ بَعْدَهُ، فَيُعِيدُ تَلْقِينَهُ بِرِفْقٍ.

الشرح:

(وَإِذَا نُزِّلَ بِهِ سُنٌّ تَعَاهُدُ بَلَّ خَلْقِهِ بِمَاءٍ أَوْ شَرَابٍ) يعني: نَزَلَ بِهِ الموت، فإنه يُسْنُ لِمَنْ حَضَرَهُ، أَنْ يَبْلُلَ خَلْقَهُ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَبْسُ خَلْقَهُ مِنْ سَكَرَاتِ الموت، فَيَبْلُلُ خَلْقَهُ لِيَكُونَ ذَلِكَ أَسْهَلَ عَلَيْهِ فِي التَّوَجُّعِ. (وَنَدَى شَفَتَيْهِ بِقُطْنَةٍ) يعني: يَبْلُلُ القُطْنَةَ بالماء، ثُمَّ يَمْسَحُ بِهَا شَفَتَيْهِ؛ لِأَنَّهُمَا تَبْسَانُ مِنْ شِدَّةِ الألم.

(وَلَقَنَهُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»)، وَهَذَا مُهِمٌّ جِدًّا أَنْ يُلْقَنَهُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»؛ لِيَكُونَ خِتَامَ كَلَامِهِ، قَالَ ﷺ: «لَقِنُوا مَوْتَكُمْ» - يعني: الْمُحْتَضِرِينَ - «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»؛ فَإِنَّهُ مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» دَخَلَ الْجَنَّةَ<sup>(١)</sup>، فَيُلْقَنَهُ هَذِهِ الْكَلِمَةُ الْعَظِيمَةُ، حَتَّى تَكُونَ خِتَامَ حَيَاتِهِ، وَخِتَامَ كَلَامِهِ، فَيَمُوتُ عَلَيْهَا

(مَرَّةً) يعني: لَا يَكْزُرُ عَلَيْهِ التَّلْقِينُ لثَلَاثًا يَضْجُرُ، الْمَيْتُ يَضْجُرُ

(١) أخرجه: مسلم (٣٧/٣) من حديث أبي هريرة ؓ مرفوعًا بالشطر الأول منه. أما الشطر الثاني فقد أخرجه: أحمد (٢٣٣/٥)، وأبو داود (٣١١٦) من حديث معاذ ابن جبل ؓ.

.....

وَهُوَ فِي حَالَةٍ شَدِيدَةٍ فَلِيُخَفِّفَ عَلَيْهِ، وَلِيُلْقَنَهُ بِرِفْقٍ، فَإِذَا قَالَهَا فَإِنَّهُ يَتَزَكَّى، فَإِنْ حَصَلَ مِنْهُ كَلَامٌ بَعْدَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ يُلْقَنَهُ مَرَّةً ثَانِيَةً.

(وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ثَلَاثٍ، إِلَّا أَنْ يَتَكَلَّمَ بَعْدَهُ، فَيُعِيدُ تَلْقِينَهُ بِرِفْقٍ) يعني: يُلْقَنَهُ، وَلَا يَقُولُ لَهُ: «قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، وَإِنَّمَا يَقُولُ عَنْده: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، مِنْ أَجْلِ أَنْ يُنْقَلْنَ، وَلَا يَقُولُ لَهُ: «قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، لِأَنَّ هَذَا قَدْ يُنْقَلُ عَلَيْهِ، فَيُذَكِّرُهُ بِ«لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» بَأَنَّهُ يُنْقَلُ بِهَا عَنْده، ثُمَّ هُوَ يُنْقَلُ بِهَا، فَإِنْ تَكَلَّمَ بَعْدَهَا بِكَلَامٍ فَإِنَّهُ يُعِيدُ التَّلْقِينَ عَلَيْهِ مَرَّةً ثَانِيَةً.

وَيَقْرَأُ عَنْدَهُ «يَسَّ»، وَيُوجِّهُهُ إِلَى الْقَبْلَةِ، فَإِذَا مَاتَ سُنَّ تَغْمِيضُهُ، وَشَدَّ لَحْيَيْهِ، وَتَلْبِيْنُ مَفَاصِلِهِ.

الشرح:

(وَيَقْرَأُ عَنْدَهُ «يَسَّ») قراءة سورة «يَسَّ» عند المحتضر، ورد فيها حديث ضعيف<sup>(١)</sup>، فالأولى ألا يقرأها عنده؛ لأنه لَمْ يَثْبُت الدليل بذلك، لكن مَنْ قرأها عملاً بهذا الحديث فإنه لَا يَنْكُرُ عليه، ولكن ما دام أن الحديث لم يَثْبُت فالأحسن ألا يقرأها عنده.

(وَيُوجِّهُهُ إِلَى الْقَبْلَةِ) لقوله ﷺ: «الْكَمْبَةِ فَبَلِّغْتُمْ أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا»<sup>(٢)</sup>. (فَإِذَا مَاتَ سُنَّ تَغْمِيضُهُ) فإذا مَاتَ فإنه يُبَادِرُ بتغميض عَيْنَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمَيِّتَ تَجَحَّظُ عَيْنَاهُ؛ لقوله ﷺ: «إِنَّ الرُّوحَ إِذَا فُجِصَ نَبْعُهُ الْبَصَرُ»<sup>(٣)</sup>، وتكون صورته مشوّهة، فيبادر بتغميض عَيْنَيْهِ بإرخاء جَفَنَيْهِ عَلَى حَدَقَتَيْهِ، حتى تَتَغَطَّى حَدَقَتَا الْعَيْنَيْنِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْمَصَ أَبَاسِلَمَةَ لَمَّا مَاتَ<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه: أحمد (٢٦/٥)، وابن ماجه (١٤٤٨)، وابن حبان (٣٠٠٢)، والحاكم (٥٦٥/١)، والبيهقي (٣٨٣/٣) من حديث معقل بن يسار مرفوعاً بلفظ: «اقرأوا على موتاكم يس». .

(٢) أخرجه: أبو داود (٢٨٧٥)، والنسائي (٨٩/٧)، والحاكم (٢٥٩/٤) - (٢٦٠) من حديث عمير بن قتادة ؓ.

(٣) أخرجه: مسلم (٣٨/٣)، وأحمد (٢٩٧/٦)، وأبو داود (٣١١٨) من حديث أم سلمة ؓ.

(٤) جزء من الحديث السابق.

(وَشَدَّ لَحْيَيْهِ)، وكذلك الميِّت إذا مات بفتح فمِّه، فيستحب أن يُشَدَّ لَحْيَاهُ - أي: الحَنَكَايْنِ - حتى يُطْبِقَ فَمُّهُ ولا يكون مفتوحاً.

(وَتَلْبِيْنُ مَفَاصِلِهِ) لتلا تتصلَّب، بأن يحرك يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ حتى لا تتصلَّب مَفَاصِلُهُ، فيصعب تَغْسِيلُهُ، فيحركهما حتى تَلِينِ المفاصل.

وَحَلَّغَ ثِيَابَهُ، وَسَتَرَهُ بِثَوْبٍ، وَوَضَعَ حَلِيدَةً عَلَى بَطْنِهِ، وَوَضَعَهُ عَلَى سَرِيرٍ غُسْلِيهِ مُتَوَجِّهًا مُنْحَدِرًا نَحْوَ رِجْلَيْهِ.

الشرح:

(وَحَلَّغَ ثِيَابَهُ، وَسَتَرَهُ بِثَوْبٍ) كذلك؛ يبادر بِحَلِّغِ ثِيَابِهِ؛ لأنها لو بقيت عليه فإنه يَتَغَنَّ بِجَسْمِهِ، فيَنزَعُ عنه الثياب ويبقى ما يسترُ عَوْرَتَهُ، ثم يُسَجِّي بِثَوْبٍ ضَافٍ عَلَى جَسْمِهِ.

(وَوَضَعَ حَلِيدَةً عَلَى بَطْنِهِ) لأنه ينتفخ بطنه، فيوضع شيء مثقل على بطنه من أجل ألا ينتفخ.

(وَوَضَعَهُ عَلَى سَرِيرٍ غُسْلِيهِ) يوضع على سرير الغسل تهيةً لغسله.

(مُتَوَجِّهًا مُنْحَدِرًا نَحْوَ رِجْلَيْهِ) يعني: متوجهاً إلى القبلة، ويرفع رأسه وَصُدْرُهُ أَرْفَعُ من رِجْلَيْهِ؛ من أجل أن يتسرب ما في داخل جوفه ويخرج، حتى ينظف الميت.

وَأَسْرَاعَ تَجْهِيزِهِ إِنْ مَاتَ غَيْرَ فَجْأَةً، وَإِنْفَادَ وَصِيَّتِهِ، وَيَجِبُ قَضَاءُ ذَنْبِهِ.

الشرح:

(وَأَسْرَاعَ تَجْهِيزِهِ إِنْ مَاتَ غَيْرَ فَجْأَةً) يُسْتَحَبُّ أَنْ يُسْرَعَ فِي تَجْهِيزِهِ، مِنْ تَغْيِيبِهِ، وَتَكْفِيئِهِ، وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ، وَخُذْلِهِ إِلَى قَبْرِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ حَبْسِ الْجَنَائِزِ<sup>(١)</sup>، إِلَّا إِذَا اسْتَدْعَى الْأَمْرُ تَأْخِيرَهُ لِحُضُورِ وَلِيِّهِ أَوْ لِلتَّيِّبِ مِنْ مَوْتِهِ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا يَكُونُ أَصَابُهُ غُشْيٌ أَوْ إِعْمَاءٌ، فَلَا يَسْتَعِجِلُ إِذَا لَمْ يَتَأَكَّدْ مِنْ مَوْتِهِ.

وفي وَفَقْنَا الْحَاضِرَ - كما تعلمون - تُؤَخَّرُ بَعْضُ الْجَنَائِزِ مِنْ أَجْلِ التَّحَقُّقِ مِنْ نَوْعِ الْوَفَاةِ، لِثَلَا يَكُونُ مَقْتُولًا، فَيُؤَخَّرُ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَتَبَيَّنَ مِنْ نَوْعِ الْوَفَاةِ، لِثَلَا يَكُونُ هُنَاكَ جَنَائَةً عَلَيْهِ مِنَ النَّاحِيَةِ الْأَمْنِيَّةِ، فَهَذِهِ أَعْدَادُ تَبَيُّحِ تَأْخِيرِ الْمَيِّتِ.

(وَأِنْفَادَ وَصِيَّتِهِ) مما يتأكد في حق الميت أن يبادر بتنفيذ وصيته التي أوصى بها ليصل إليه ثوابها.

(وَيَجِبُ قَضَاءُ ذَنْبِهِ) إِذَا كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَلَهُ تَرَكَّةٌ فَإِنَّهُ يُبَادِرُ بِقَضَاءِ ذَنْبِهِ مِنْ تَرَكَّتْهُ؛ لِأَجْلِ أَنْ تَفْرُغَ ذَمَّتُهُ، لِأَنَّ نَفْسَ الْمَيِّتِ مَرْهُونَةٌ بِمَا عَلَيْهِ مِنَ الدَّيْنِ.

(١) أخرجه: أبو داود (٣١٥٩) من حديث الحصين بن حوح رضي الله عنه: «أن طلحة بن البراء مرض فأتاه النبي ﷺ يعود، فقال: «إني لا أرى طلحة إلا قد حدث فيه الموت، فأذنوني به ووصلوا، فإنه لا ينبغي لحيفة مسلم أن يحبس بين ظهري أهله».

والشهيد يُعْفَرُ له كلُّ شيءٍ إلا الدين<sup>(١)</sup>، قال ﷺ: «نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدِينِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ»<sup>(٢)</sup>، فيبادرُ بتسديد ما عليه مِنَ الديونِ مهما أمكنَ.

فإن كان له تركةٌ، فإنه يُسَدُّ عنه منها قَبْلَ الميراثِ، قَبْلَ الوصيةِ، وإن لم يكنْ له تركةٌ فإنه يُسْتَحَبُّ لأقاربه أو إخوانِهِ المسلمِينَ أَنْ يسدُّوا عنه الدينَ، من أجلِ أَنْ تُطْلَقَ نَفْسُهُ مِنَ الْحَبْسِ.

## فَصْلٌ

غَسْلُ الْمَيِّتِ، وَتَكْفِيئُهُ، وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ، وَدَفْنُهُ؛ فَرَضٌ كِفَايَةٌ

الشرح:

(فَصْلٌ: غَسْلُ الْمَيِّتِ، وَتَكْفِيئُهُ، وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ، وَدَفْنُهُ؛ فَرَضٌ كِفَايَةٌ) هذه الأمورُ الأربعةُ من أحكامِ الميتِ، وهي تَغْسِيلُهُ، وَتَكْفِيئُهُ، وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ، وَدَفْنُهُ، فَرَضٌ كِفَايَةٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، إِذَا قَامَ بِهَا مَنْ يَكْفِي سَقَطَ الْإِثْمُ عَنِ الْبَاقِينَ، وَبَقِيَ فِي حَقِّهِمْ سَنَةٌ.

وإن لم يَقُمْ به من يَكْفِي فَإِنَّ الْجَمِيعَ يَأْتُمُونَ؛ لِأَنَّ هَذَا وَاجِبٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ نَحْوَ أَخِيهِمْ.

وفَرْضُ الْكِفَايَةِ: هُوَ الَّذِي إِذَا قَامَ بِهِ مَنْ يَكْفِي سَقَطَ الْإِثْمُ عَنِ الْبَاقِينَ، فَالْمَطْلُوبُ وَجُودُ الْفِعْلِ دُونَ نَظَرِ إِلَى فَاعِلِهِ<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا فَرَضُ الْعَيْنِ: فَالْمَطْلُوبُ فِيهِ وَجُودُ الْفِعْلِ مَعَ النَّظَرِ إِلَى الْفَاعِلِ؛ هَذَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «التهديد» للإسنوي (ص: ٧٤).

(٢) انظر: «جع الجوامع» مع حاشية البنانى (١٨٢/١).

(١) أخرجه: مسلم (٣٨/٦)، وأحمد (٢٢٠/٢) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص

مرفوعاً باللفظ: «ينشر للشهيد كل ذنب إلا الدين».

(٢) أخرجه: أحمد (٤٤٠/٢)، والترمذي (١٠٧٩)، وابن ماجه (٢٤١٣) من حديث أبي هريرة ؓ.

وَأُولَى النَّاسِ يَغْسِلُهُ : وَصِيُّهُ ، ثُمَّ أَبُوهُ ، ثُمَّ جَدُّهُ ، ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبِ مِنْ غَضَبَاتِهِ ثُمَّ ذَوُو أَرْحَامِهِ . وَأَنْتَى : وَصِيَّتُهَا ، ثُمَّ الْفَرْزَيْنِ فَالْفَرْزَيْنِ مِنْ نِسَائِهَا .

الشرح:

(وَأُولَى النَّاسِ يَغْسِلُهُ : وَصِيُّهُ) أولى الناس بأن يتولى تغسيل الميت : وصيه إذا كان أوصى بأن يغسله فلائ ، فإن الوصي مقدم على غيره .

(ثُمَّ أَبُوهُ) ثُمَّ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ وَصِيٌّ فَإِنَّ الَّذِي يَغْسِلُهُ أَقَارِبُهُ ، الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبِ ، وَأَقْرَبُهُمْ أَبُوهُ .

(ثُمَّ جَدُّهُ) ، لِأَنَّ الْجَدَّ أَبٌ .

(ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبِ مِنْ غَضَبَاتِهِ) الابن ، ثم ابن الابن ، ثم الأخ ، ثم ابن الأخ ، ثم العم ، ثم ابن العم ، وهكذا ، فَيُرْتَبِّونَ عَلَى حَسَبِ قُرْبِهِمْ .

(ثُمَّ ذَوُو أَرْحَامِهِ) ثم بعد الغضبة ذَوُو الْأَرْحَامِ ، وَهُمْ قُرْبَاتُهُ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ ، كَالْأَخَوَالِ وَالْخَالَاتِ وَالْجَدِّ مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ .

(وَأَنْتَى : وَصِيَّتُهَا) وَالْأُولَى بتغسيل الأنتى : وَصِيَّتُهَا مِنَ النِّسَاءِ ، فَإِذَا أَوْصَتْ أَنْ تَغْسِلَهَا فَلَانَّةٌ فَإِنَّهَا تَقْدَمُ ، وَإِلَّا الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبِ مِنْ نِسَائِهَا .

(ثُمَّ الْفَرْزَيْنِ فَالْفَرْزَيْنِ مِنْ نِسَائِهَا) أُمُّهَا ، جَدَّتُهَا ، أَخْتُهَا ، عَمَّتُهَا ، خَالَتُهَا ، وَهَكَذَا ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ تُغْسَلُهَا النِّسَاءُ وَلَا يُغْسَلُهَا الرِّجَالُ ، وَالرِّجُلُ يَغْسِلُهُ الرِّجَالُ وَلَا تَغْسَلُهُ النِّسَاءُ .

وَلِكُلِّ مِنَ الرُّوجَيْنِ غَسْلٌ صَاحِبِهِ

الشرح:

(وَلِكُلِّ مِنَ الرُّوجَيْنِ غَسْلٌ صَاحِبِهِ) ، فَلِلرُّوجِ أَنْ يَغْسَلَ زَوْجَتَهُ ؛ لِأَنَّ عَلِيًّا عليه السلام غَسَلَ فَاطِمَةَ لَمَّا مَاتَتْ <sup>(١)</sup> ، وَالنَّبِيُّ صلى الله عليه وآله قَالَ لِعَائِشَةَ : «لَوْ مِتَّ قَبْلِي لَغَسَلْتُكَ» <sup>(٢)</sup> ، ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الزَّوْجَ يَغْسِلُ زَوْجَتَهُ ، وَأَمَّا مَا عَدَا الزَّوْجَ فَالْمَرْأَةُ لَا يُغْسَلُهَا الرِّجَالُ .

وكذلك ؛ الرِّجُلُ يُغْسَلُهُ الرِّجَالُ ، وَلَا تَغْسَلُهُ النِّسَاءُ إِلَّا زَوْجَتَهُ ، فَلِلزَّوْجَةِ أَنْ تَغْسَلَ زَوْجَهَا خَاصَّةً دُونَ غَيْرِهَا مِنَ النِّسَاءِ ؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ عَمِيْسٍ عليها السلام غَسَلَتْ زَوْجَهَا أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ عليه السلام <sup>(٣)</sup> .

(١) أخرجه: البيهقي (٣٩٦/٣) .

(٢) أخرجه: أحمد (٢٢٨/٦) ، وابن ماجه (١٤٦٥) ، وأبو يعلى (٤٥٧٩) ، والدارقطني

(٧٤/٢) ، والبيهقي (٣٧٨/٣) من حديث عائشة عليها السلام .

(٣) أخرجه: ابن أبي شيبة (٤٥٥/٢) ، وعبد الرزاق (٦١١٧) ، ٦١١٣ ، والبيهقي (٣/

٣٩٧) .

وَكَذَا سَيِّدٌ مَعَ سُرَّتِيهِ . وَلِرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ غَسَلَ مَنْ لَهُ دُونَ سَبْعِ سِنِينَ فَقَطْ ، وَإِنْ مَاتَ رَجُلٌ بَيْنَ نِسْوَةٍ أَوْ عَكْسَهُ ؛ يَمُمُ كَحَتْنَى مُشْكِلٍ .

الشرح:

(وَكَذَا سَيِّدٌ مَعَ سُرَّتِيهِ) المالك للأمة لا يغسلها ؛ لأنه مثل الزوج ، تحلُّ له بملك اليمين ، كما تجلُّ الزوجة لزوجها بعقد النكاح .

(وَلِرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ غَسَلَ مَنْ لَهُ دُونَ سَبْعِ سِنِينَ فَقَطْ) أمَّا الطفل الذي له دون سبع سنين فأقلُّ ، فلكلٍّ من الرجال والنساء أن يغسلوه ؛ لأنَّ إبراهيم ابن الرسول ﷺ لما مات غَسَّاهُ النساءُ .

(وَإِنْ مَاتَ رَجُلٌ بَيْنَ نِسْوَةٍ أَوْ عَكْسَهُ ؛ يَمُمُ كَحَتْنَى مُشْكِلٍ) إذا مات الرجل وليس عنده إلا نساء ، وليسَ عنده زوجة ، فإنه لا يغسل ، وإنما يَمُمُ بالتراب لتعذُّر تغسيله .

وكذلك المرأة لو ماتت مع رجال ، وليس معهم زوجها ، فإنها لا تغسل لتعذُّر تغسيلها ، فيَمُمُ بالتراب ؛ لأنَّ الله جعل التراب بديلاً عن الماء في الطهارة عند العجز عن استيعماله .

كذلك ؛ الحَتْنَى المُشْكِلُ ، الذي لا يُدْرَى هل هو رجل أم امرأة ؟ وهو الذي له آتان : آلة رجل ، وآلة امرأة ، ولم تظهر عليه علامات الذكْرِ ، ولا علامات الأنثى ، ويحتمل أنه رجل ويحتمل أنه أنثى ، هذا يَمُمُ بالتراب ؛ لأنه لا يُعلم أنه رجل حتى يتولاه الرجال ، ولا يعلم أنه أنثى حتى يتولاه النساء ، فأمره محتمل ، فهذا يَمُمُ بالتراب لتعذُّر تغسيله .

وَيَحْرُمُ أَنْ يَغْسَلَ مُسْلِمٌ كَافِرًا أَوْ يَذْفِنَهُ ، بَلْ يُوَارَى لِعَدَمٍ مَنْ يُوَارِيهِ .

الشرح:

(وَيَحْرُمُ أَنْ يَغْسَلَ مُسْلِمٌ كَافِرًا أَوْ يَذْفِنَهُ) الكافر لا يتولاه المسلمون ، وإنما يتولاه أقاربه الكفار ، فلا يغسله المسلمون ، ولا يكفونوه ، ولا يصلون عليه ، ولا يدفنونه ، وإنما يتولاه الكفار وأبناء ملته .

إلا أن لا يوجد من يذفنه ، فإنه يذفن في التراب فقط ، يُخَفَرُ له حفرة في غير مقابر المسلمين ثم يذفن .

(بَلْ يُوَارَى لِعَدَمٍ مَنْ يُوَارِيهِ) يوارى لعدم من يواريه من الكفار ، يعني : ولا تنترك جثته فوق الأرض ؛ لأنَّ الأدمي له كرامة حتَّى ولو كان كافراً ، فلا يترك على ظَهَرِ الأرض ، قال الله جل وعلا مُمَتَّنًا عَلَى الْإِنْسَانِ : ﴿إِنَّمَا أَنَا فَاكِرٌ﴾ (عبس: ٢١) ، فالإيقار هذا من نعم الله على هذا الإنسان ، ولم يجعله مما يلقن للكلاب والسباع والطيور .



وَإِذَا أَخَذَ فِي غُسْلِهِ سَتَرَ عَوْرَتَهُ وَجَرَدَهُ، وَسَتَرَهُ عَنِ الْعُيُونِ،  
وَيُكْرَهُ لَغَيَرِ مُعِينٍ فِي غُسْلِهِ حُضُورُهُ، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ إِلَى قُرْبِ  
جُلُوسِهِ، وَيَعْصِرُ بَطْنَهُ بِرَفِقٍ.

الشرح:

هذه أحكام تغسل الميبت: (وَإِذَا أَخَذَ) الغاسلُ (فِي غُسْلِهِ) فإنه  
يُجَرِّدُهُ، لَكِنْ يَضَعُ عَلَى عَوْرَتِهِ مَا يَسْتُرُهَا، وَكَذَلِكَ يُغْسَلُهُ فِي مَحَلٍّ  
مَسْتَوٍ، وَلَا يُغْسَلُهُ فِي مَحَلٍّ بَارِزٍ لِلنَّاسِ.

(سَتَرَ عَوْرَتَهُ) وهي الفرجان.

(وَجَرَدَهُ مِنْ ثِيَابِهِ) لأجل أن يَضِبَّ عَلَيْهِ الْمَاءَ.

(وَسَتَرَهُ عَنِ الْعُيُونِ) بَأَن يُغْسَلَهُ فِي حَجَرٍ أَوْ فِي خِيَمَةٍ، وَلَا يُغْسَلُهُ  
بَارِزًا وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ.

(وَيُكْرَهُ لَغَيَرِ مُعِينٍ فِي غُسْلِهِ حُضُورُهُ) أَي: لَا يَحْضُرُهُ إِلَّا الَّذِي يُعِينُ  
فِي غُسْلِهِ، كَالَّذِي يُقَلِّبُهُ مَعَ الْغَاسِلِ أَوْ يَصُبُّ الْمَاءَ عَلَى الْغَاسِلِ فَهَذَا  
يَحْضُرُ، أَمَّا مَنْ لَيْسَ لَهُ شُغْلٌ فِي تَغْسِيلِ الْمَيْبِ، فَإِنَّهُ يَمْنَعُ مِنَ الدَّخُولِ  
عَلَيْهِ مَعَ الْغَاسِلِينَ سِتْرًا لَهُ.

(ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ إِلَى قُرْبِ جُلُوسِهِ) إِذَا أَرَادَ أَنْ يُغْسَلَهُ فَأَوْلَى شَيْءٍ يَرْفَعُ رَأْسَهُ  
إِلَى قُرْبِ جُلُوسِهِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَتَحَدَّرَ مَا فِي بَطْنِهِ مِنَ الْفَضَالِ فَتَخْرُجَ.

(وَيَعْصِرُ بَطْنَهُ بِرَفِقٍ) بَأَن يَضْطَظُّ عَلَى بَطْنِهِ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ مَا هُوَ  
مُسْتَعِدٌّ لِلْخُرُوجِ.

وَيُكْبِتُ صَبَّ الْمَاءِ حَيْثُ دَلَّ، ثُمَّ يُلْفُ عَلَى يَدَيْهِ خِرْقَةً فَيُنَجِّيه،  
وَلَا يَحِلُّ مَسُّ عَوْرَتِهِ مَنْ لَهُ سَبْعُ سِنِينَ، وَتُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَمْسُ  
سَائِرَهُ إِلَّا بِخِرْقَةٍ، ثُمَّ يُوضُّهُ نَذْبًا، وَلَا يُدْخِلُ الْمَاءَ فِي فِيهِ،  
وَلَا فِي أُنْفِهِ، وَيُدْخِلُ إَصْبَعِيهِ مَبْلُوكَتَيْنِ بِالْمَاءِ بَيْنَ شَفَتَيْهِ فَيَمْسُحُ  
أَسْنَانَهُ، وَفِي مَنَحْرِيهِ فَيُنْظِفُهُمَا، وَلَا يُدْخِلُهُمَا الْمَاءَ.

الشرح:

(وَيُكْبِتُ صَبَّ الْمَاءِ حَيْثُ دَلَّ) عَلَى الْمَخْرَجِ؛ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَزِيلَ مَا يَتَسَرَّبُ  
مِنْ بَطْنِهِ.

(ثُمَّ يُلْفُ عَلَى يَدَيْهِ خِرْقَةً فَيُنَجِّيه) ثُمَّ إِذَا فَرَّغَ مِنْ إِخْلَائِهِ مِنَ الْفَضَالِ  
الْمَتَبَقَةِ فِي بَطْنِهِ، حَيْثُ دَلَّ الْغَاسِلُ عَلَى يَدِهِ خِرْقَةً، ثُمَّ يُنَجِّيه، يَعْنِي:  
يَغْسِلُ فَرْجَهُ بِالْمَاءِ مِنْ وَرَاءِ حَائِلٍ، بَأَن يُدْخِلُ يَدَهُ مِنْ وَرَاءِ السِتَارَةِ الَّتِي  
عَلَى عَوْرَتِهِ، وَهِيَ مَلْفُوفَةٌ بِخِرْقَةٍ، فَيَصُبُّ الْمَاءَ عَلَى فَرْجِهِ وَيُنَجِّيه مِنْ  
أَجْلِ أَنْ يَطْهَرَ مَخْرَجَهُ.

(وَلَا يَحِلُّ مَسُّ عَوْرَتِهِ مَنْ لَهُ سَبْعُ سِنِينَ) لَا يَحِلُّ مَسُّ الْعَوْرَةِ بِدُونِ  
حَائِلٍ مُبَاشَرَةً، بَلْ يَجْعَلُ عَلَى يَدَيْهِ خِرْقَةً، فَيَغْسَلُ بِهَا.

(وَتُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَمْسُ سَائِرَهُ إِلَّا بِخِرْقَةٍ) وَكَذَلِكَ بَدَنُهُ، يُسْتَحَبُّ أَنْ  
لَا يَمْسَهُ، إِلَّا بَأَن يُلْفُ عَلَى يَدَيْهِ خِرْقَةً وَلَا يَمْسُهُ مُبَاشَرَةً.

(ثُمَّ يُوضُّهُ نَذْبًا) أَي: إِذَا فَرَّغَ مِنْ تَنْجِيهِهِ وَتَقْيِيهِ فَرْجِهِ، فَإِنَّهُ يُوَضُّهُ  
وُضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ.

﴿وَلَا يُدْخِلُ الْمَاءَ فِي فِيهِ، وَلَا فِي أُنْفِهِ، وَيُدْخِلُ إِصْبَمَيْهِ مَبْلُوكَتَيْنِ بِالْمَاءِ بَيْنَ شَفَتَيْهِ فَيَمْسَحُ أَسْنَانَهُ، وَفِي مَنَحَرَيْهِ فَيَنْظِفُهُمَا﴾ لكن من غير أن يُدْخِلَ الماءَ في فمه ولا في أنفه، وإنما يُدْخِلُ خرقةً مبلولةً بالماء على أصبعيه فيمسح بها أسنانه، ويمسح بها داخل مَنَحَرَيْهِ، ولا يدخل الماء إلى جوفه من طريق الفم أو من طريق الأنف؛ لأن هذا يُفْسِدُ بدنَ الميت. ﴿ثُمَّ يُوضِّئُهُ﴾ يعني: يغسل وجهه، ويغسل يديه، ويمسح على رأسه، ثم يغسل رجلَيْهِ، كما يوضأ الحي.

ثُمَّ يَتَوَيَّ غُسْلُهُ، وَيُسَمِّي، وَيَغْسِلُ بَرَّغْوَةَ السِّدْرِ رَأْسَهُ وَلَحْيَتَهُ فَقَطْ، ثُمَّ يَغْسِلُ شِقَّةَ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ الْأَيْسَرَ.

الشرح:

﴿ثُمَّ يَتَوَيَّ غُسْلُهُ﴾ بعد أن يَفْرَغَ من تنجيثه وتوضيته، يتَوَيَّ غُسْلُهُ؛ لأنَّ غُسْلَ الميت عبادة، والعبادة لا تصح إلا بنية؛ لقوله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»<sup>(١)</sup>.

﴿وَيُسَمِّي﴾ لقوله ﷺ: «لَا وَضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ»<sup>(٢)</sup>، والغُسْلُ طهارةٌ مثلُ الوضوءِ.

﴿وَيَغْسِلُ بَرَّغْوَةَ السِّدْرِ رَأْسَهُ وَلَحْيَتَهُ فَقَطْ﴾ ثُمَّ يبدأ برأسه، مثل تغسيل الحي، يبدأ برأسه ووجهه ولحيته، ويستعمل المواد المنظفة، كالسدر والأشنان<sup>(٣)</sup> والصابون، وفي وقتنا الحاضر «الشامبو»، يستعملها في رأسه وفي لحيته؛ من أجل إزالة الوسخ والرائحةِ مِنْهُمَا.

﴿ثُمَّ يَغْسِلُ شِقَّةَ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ الْأَيْسَرَ﴾ مثل تغسيل الحي؛ لأنَّ التيامن في الطهارة مطلوبٌ ومستحبٌ.

(١) أخرجه: البخاري (٢/١، ٢١) (١٩٠/٣)، ومسلم (٤٨/٦) من حديث عمر بن الخطاب ﷺ.

(٢) أخرجه: أحمد (٧٠/٤) (٣٨١/٥)، والترمذي (٢٥، ٢٦)، وابن ماجه (٣٩٨) من حديث سعيد بن زيد ﷺ.

وهو عند أحمد (٤١/٣)، وابن ماجه (٣٩٧) من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ.

(٣) شجر من الفصيلة الزُّرْمَايَةِ ينبت في الأرض الرُّمْلِيَّةِ، يستعمل هو أو رماده في غسل الثياب والأيدي. انظر: «المعجم الوسيط» (ص: ١٩).

ثُمَّ كُلُّهُ ثَلَاثًا، يُعْرَفُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ يَدُهُ عَلَى بَطْنِهِ، فَإِنْ لَمْ يَنْقُ بِثَلَاثٍ زَيْدٌ حَتَّى يَنْقُ، وَلَوْ جَاوَزَ السَّبْعَ، وَيَجْعَلُ فِي الْغَسَلَةِ الْأَخِيرَةِ كَافُورًا.

الشرح:

(ثُمَّ كُلُّهُ ثَلَاثًا) ثلاث مرّات؛ لقوله ﷺ «لَا تَغْتَسِلُ ابْنَتُهُ» بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ثَلَاثًا أَوْ أَكْثَرَ إِنْ رَأَيْتُ ذَلِكَ<sup>(١)</sup>، فَيُعَدُّ الْغَسْلَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَإِذَا لَمْ يَنْقُ يَزِيدُ عَلَى الثَّلَاثِ إِلَى سَبْعٍ أَوْ إِلَى أَكْثَرَ حَتَّى يَنْقُ الْمَيْثُ. (يُعْرَفُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ يَدُهُ عَلَى بَطْنِهِ) مِنْ أَجْلِ أَنْ يَخْرُجَ مَا تَبَقِيَ فِي جَوْفِهِ مِنَ الْفَضَلِ.

(إِنْ لَمْ يَنْقُ بِثَلَاثٍ زَيْدٌ حَتَّى يَنْقُ، وَلَوْ جَاوَزَ السَّبْعَ) فَإِنْ لَمْ يَنْقُ جِسْمُ الْمَيْثِ بِثَلَاثٍ غَسَلَاتٍ فَإِنَّهُ يَزِيدُ؛ لقوله ﷺ: «أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُ ذَلِكَ». فَيَزِيدُ حَتَّى يَنْقُ جِسْمُ الْمَيْثِ.

(وَيَجْعَلُ فِي الْغَسَلَةِ الْأَخِيرَةِ كَافُورًا) وَهُوَ مَادَّةٌ طَيِّبَةٌ الرَّائِحَةِ تَصْلُبُ الْجِسْمَ، وَالْكَافُورُ مَعْرُوفٌ عِنْدَ الْعَطَّارِينَ<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه: البخاري (٩٣/٢)، ٩٤، ٩٥، ومسلم (٤٧/٣) من حديث أم عطية رضي الله عنها.

(٢) شجر من الفصيلة الغارية، يتخذ منه مادة شفاقة بلورية الشكل، يميل لونها إلى البياض، رائحتها عطرية وطعمها مرّ، وهو أصناف كثيرة. يجمع على كؤافير. انظر: «المعجم الوسيط» (ص: ٧٩٢).

وَالْمَاءُ الْحَارُّ وَالْأُسْتَنْثَانُ وَالْخَلَالُ يُسْتَعْمَلُ إِذَا احْتَجَّ إِلَيْهِ.

الشرح:

(وَالْمَاءُ الْحَارُّ) يعني: السَّاحِنُ لَا يَتَّبِعِي أَنْ يُغَسَّلَ بِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَلْتَنُّ جِسْمَهُ، فَيُغَسَّلُ بِمَاءٍ مُعْتَدِلٍ، لَا هُوَ بِالْبَارِدِ وَلَا هُوَ بِالسَّاحِنِ، لَكِنْ إِذَا احْتَجَّ إِلَى مَاءٍ سَاحِنٍ، كَانَ يَكُونُ عَلَيْهِ وَسَخٌ وَلَا يُزَوَّلُ إِلَّا بِمَاءٍ سَاحِنٍ فَإِنَّهُ يُسْتَعْمَلُ.

(وَالْأُسْتَنْثَانُ) أَيْضًا لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، إِذَا كَانَ عَلَيْهِ أَشْيَاءٌ لَا تُزَوَّلُ إِلَّا بِالْأُسْتَنْثَانِ أَوْ بِالصَّابُونِ أَوْ بِالْمَوَادِّ الْمُنْظَفَةِ.

(وَالْخَلَالُ يُسْتَعْمَلُ إِذَا احْتَجَّ إِلَيْهِ) وَهُوَ تَخْلِيلُ الْأَسْنَانِ، إِذَا احتاجَ الْمَيْثُ إِلَى أَنْ تُخْلَلَ أَسْنَانُهُ بَعْدَ لِيَخْرُجَ مَا بَيْنَهَا مِنَ الْمُخْلَفَاتِ، فَإِنَّهُ يُسْتَعْمَلُ الْخَلَالُ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ حَاجَةً فَإِنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ.

وَيُقَصُّ شَارِبُهُ وَيَقْلَمُ أَظْفَارُهُ، وَلَا يُسْرَحُ شَعْرُهُ، ثُمَّ يُتَشَفُّ بِتَوْبٍ. وَيُضَفَّرُ شَعْرُهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ، وَيُسَدَّلُ وَرَاءَهَا.

الشرح:

(وَيُقَصُّ شَارِبُهُ وَيَقْلَمُ أَظْفَارُهُ) إذا كان له شاربٌ طويلٌ فإنه يُقَصُّ، ولا يتركُ مشوَّهاً، ولأجل أنْ تُعْمَلَ به السنة، وإذا كان له أظافرٌ طويلةٌ فإنها تُقَصُّ أيضاً؛ لأنَّ السنةَ تقليمُ الأظافرِ وقصُّ الشاربِ في الحيِّ وكذلك الميتِ، أمَّا إذا لم يكن له أظافرٌ طويلةٌ ولا شاربٌ طويلٌ، فإنه لا يُقَصُّ (وَلَا يُسْرَحُ شَعْرُهُ) بل يتركُ شَعْرُهُ، يعني: لا يَكْدُ بالمشطِ ولا يَرْجُلُ مثل الحيِّ.

(ثُمَّ يُتَشَفُّ بِتَوْبٍ) إذا فرغ من تَفْسِيلِهِ يُتَشَفُّ بالمنشفةِ، ولا يتركُ متبلاً بالماءِ قبل أنْ يكفَنَ.

(وَيُضَفَّرُ شَعْرُهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ، وَيُسَدَّلُ وَرَاءَهَا) أي: المرأةُ؛ لأنَّ عادةَ النساءِ الذواتِ، فإنه يُضَفَّرُ شَعْرُ رَأْسِهَا، يعني: يُعْمَلُ ثلاثُ صفائرٍ، وتسدلُّ من ورائِها، كما فعلتْ أمُّ عطيةَ ومَن معها في زينب بنت النبي ﷺ، قالت: فَضَفَّرْنَا شَعْرَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ، وجعلناه خَلْفَهَا<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه: البخاري (٩٥/٢) واللفظ له، ومسلم (٤٨/٣)

وَأِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ بَعْدَ سَبْعِ حُشْبِي يَغْتُنُّ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَمْسِكْ فَيُطَيَّنْ حُرٌّ، ثُمَّ يُغَسَّلُ الْمَحَلُّ، وَيُؤَصَّ، وَإِنْ خَرَجَ بَعْدَ تَكْفِيئِهِ لَمْ يُعَدَّ الْغُسْلُ.

الشرح:

(وَأِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ بَعْدَ سَبْعِ حُشْبِي يَغْتُنُّ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَمْسِكْ فَيُطَيَّنْ حُرٌّ) إذا خَرَجَ مِنْ ذُبْرِهِ أَوْ مِنْ ذَكَرِهِ شَيْءٌ بَعْدَ الْغَسْلَةِ السَّابِعَةِ، فَإِنَّهُ يُحْشَى بِغُطِّيٍّ حَتَّى يَمْنَعَ الْخَارِجَ، فإن لم يستمسك فإنه يُحْشَى بِطِينِ حُرٍّ، يعني: قوياً، حتى يَمْنَعَ الْخَارِجَ.

(ثُمَّ يُغَسَّلُ الْمَحَلُّ، وَيُؤَصَّ) إذا خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ بَعْدَ التَّغْسِيلِ، فإنه يُعَادُ وَضُوُّهُ وَلَا يُعَادُ تَغْسِيلُهُ.

(وَأِنْ خَرَجَ بَعْدَ تَكْفِيئِهِ لَمْ يُعَدَّ الْغُسْلُ) إذا عُجِلَ مَعَهُ الْإِحْتِاطَاتُ كُلُّهَا، ثُمَّ كَفَنَ، ثُمَّ خَرَجَ شَيْءٌ بَعْدَ التَّكْفِينِ، فَإِنَّهُ لَا يُقَصُّ الْكَفَنُ بَلْ يتركُ؛ لِأَنَّهُ عُجِلَ مَعَهُ الْمَطْلُوبُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

وَمُحَرَّمٌ مِثُّ كَحْيٍ؛ يُغَسَّلُ بِمَاءٍ وَبَسْدَرٍ، وَلَا يَقْرُبُ طَبِيبًا، وَلَا يَلْبَسُ ذَكَرٌ مَخِيطًا، وَلَا يُغَطَّى رَأْسُهُ وَلَا وَجْهُهُ أَتْنَى، وَلَا يُغَسَّلُ شَهِيدٌ مَعْرَكَةٍ.

الشرح:

(وَمُحَرَّمٌ مِثُّ كَحْيٍ؛ يُغَسَّلُ بِمَاءٍ وَبَسْدَرٍ، وَلَا يَقْرُبُ طَبِيبًا، وَلَا يَلْبَسُ ذَكَرٌ مَخِيطًا، وَلَا يُغَطَّى رَأْسُهُ وَلَا وَجْهُهُ أَتْنَى) الْمُسْرَمُ إِذَا مَاتَ فَإِنَّهُ مِثْلُ الْمُحَرَّمِ الْحَيِّ، يُجَنَّبُ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ، فَلَا يُغَلِّبُ وَلَا يُغَطِّي رَأْسَهُ وَلَا يَلْبَسُ الْمَخِيطَ، وَإِنَّمَا يَكْتَفِي فِي ثِيَابِ إِحْرَامِهِ، لِأَنَّ رَجُلًا كَانَ وَاقِفًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِعَرَفَةَ فَسَقَطَ عَنْ رِجْلَيْهِ فَوَقَّصَتْهُ - بِعَنَى: رَفَسَتْهُ بِرِجْلَيْهَا - فَمَاتَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ» بِعَنَى: ثِيَابِ الْإِحْرَامِ «وَلَا تُسَوِّهِ طَبِيبًا، وَلَا تُحَمِّرُوا رَأْسَهُ، فَإِنَّهُ يَبْثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبًّا»<sup>(١)</sup>.

فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ الْمَحْرَمَ إِذَا مَاتَ فَإِنَّهُ يَبْقَى فِي إِحْرَامِهِ، وَيُجَنَّبُ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ، وَيُغَسَّلُ وَيُكْفَنُ، لَكِنْ يَكْفَنُ بِثِيَابِ الْإِحْرَامِ، وَلَا يُغَطِّي رَأْسَهُ بَلْ يَبْقَى مُكْشُوفًا كَالْمَحْرَمِ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ كَغَيْرِ الْمَحْرَمِ، وَيُذْفَنُ وَهُوَ فِي خَالَةِ إِحْرَامِهِ.

وَيَدَلُّ هَذَا عَلَى أَنَّهُ لَا تُقَضِّي عَنْهُ الْمَنَاسِكُ؛ لِأَنَّهُ مَاتَ بِإِحْرَامِهِ وَبَسْبَكِهِ، فَلَا تُقَضِّي عَنْهُ الْمَنَاسِكُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَأْمُرْ أَحَدًا أَنْ يُقَضِّي

(١) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ (٩٦/٢) (٢٢/٣)، وَمُسْلِمٌ (٢٥/٤) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

عَنْ ذَلِكَ الرَّجُلِ بَقِيَّةَ الْمَنَاسِكِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُقَضِّي عَنْهُ، بَلْ يَبْقَى فِي إِحْرَامِهِ، حَتَّى وَلَوْ كَانَتْ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّهُ مَاتَ مُحْرِمًا بِهَا.

أَمَّا الْمَرْأَةُ فَلَا بَأْسَ أَنْ تَلْبَسَ الْمَخِيطَ؛ لِأَنَّهَُا غَيْرُ مُنْهِيَةٍ عَنْهُ، وَلَكِنْ لَا تَلْبَسُ النَّقَابَ وَالْبُرْفُقَ عَلَى وَجْهِهَا أَوْ تَقَافِزَيْنِ عَلَى يَدَيْهَا، وَيُعْطَى وَجْهَهَا وَكَفَاها بِالْكَفَنِ.

(وَلَا يُغَسَّلُ شَهِيدٌ مَعْرَكَةٍ) أَمَّا شَهِيدُ الْمَعْرَكَةِ، وَهُوَ الَّذِي قُتِلَ فِي الْمَعْرَكَةِ لِإِعْلَاءِ كَلِمَةِ اللَّهِ، فَهَذَا لَا يُغَسَّلُ؛ لِأَنَّهُ مَطْلُوبٌ أَنْ تَبْقَى عَلَيْهِ الدَّمَاءُ، وَلَا يَكْفَنُ، وَإِنَّمَا يَكْفَنُ فِي ثَوْبَيْهِ اللَّذَيْنِ قُتِلَ فِيهِمَا، وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ تَكْفِيهِ الشَّهَادَةَ «وَلَا تَحْصَنَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَالًا بَلْ أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ» [آل عمران: ١٦٩]، «وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَالٌ بَلْ أَحْيَاءُ وَلَكِنْ لَا تَعْرِفُونَ» [البقرة: ١٥٤].

أَمَّا الشَّهِيدُ فِي غَيْرِ الْمَعْرَكَةِ كَالْمَيِّتِ بِالطَّاعُونَ، أَوِ الْمَرْأَةُ تَمُوتُ بِالْوِلَادَةِ، أَوِ الْمَيِّتُ بِحَادِثٍ مَفَاجِئٍ كَالْحَرِيقِ وَالْعَرَقِ وَالْهَدْمِ؛ هَؤُلَاءِ شُهَدَاءٌ، لَكِنْ لَا يُعَامَلُونَ بِمَعَامَلَةِ شُهَدَاءِ الْمَعَارِكِ، فَيُغَسَّلُونَ وَيُكْفَنُونَ وَيُصَلَّى عَلَيْهِمْ.

#### • لِأَنَّ الشَّهِيدَ عَلَى قَسْمَتَيْنِ:

شَهِيدٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَهُوَ شَهِيدُ الْمَعْرَكَةِ.

.....

وشهيد في الآخرة، ممن أختبر النبي ﷺ أنهم شهداء، هؤلاء في الآخرة، أما في الدنيا فإنهم أموات، يعاملون معاملة الأموات، فيغسلون ويكفنون ويصلون عليهم، لكن لهم أجر الشهداء عند الله ﷻ، ولهذا قال: (شهيد معركة)، ليخرج شهيد غير المعركة.

وَمَقْتُولٌ ظُلْمًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ جُنُبًا . وَيُدْفَنُ بِدَمِهِ فِي ثِيَابِهِ بَعْدَ نَزْعِ السِّلَاحِ وَالْجُلُودِ عَنْهُ ، وَإِنْ سَلِبَهَا كُفِّنَ بِغَيْرِهَا ، وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَإِنْ سَقَطَ عَنْ دَائِيهِ ، أَوْ وُجِدَ مَيِّتًا وَلَا أَثَرُ بِهِ ، أَوْ حُمِلَ فَأَكْلَ أَوْ طَالَ بَقَاؤُهُ عُرْفًا ؛ غُسِّلَ وَصُلِّيَ عَلَيْهِ .

الشرح:

(وَمَقْتُولٌ ظُلْمًا) وكذلك المقتول ظلمًا، هذا له أجر الشهيد .

(إِلَّا أَنْ يَكُونَ جُنُبًا) إلا أن يكون شهيد المعركة جنبًا، فإنه يغسل للجناية لا للموت .

(وَإِنْ سَلِبَهَا كُفِّنَ بِغَيْرِهَا) إن سلب الشهيد ثيابه فإنه يكفن بغيرها، ولا يترك عاريًا .

(وَإِنْ سَقَطَ عَنْ دَائِيهِ) إن سقط المقاتل في سبيل الله عن دأبيه ومات، فهذا يعامل معاملة الميت، يغسل ويكفن ويصل عليه .

(أَوْ وُجِدَ مَيِّتًا وَلَا أَثَرُ بِهِ) أو وجد في المعركة ميتًا، لم ير فيه أثر الجراح فهذا أيضًا يعامل معاملة الأموات؛ لأنه لا أثر فيه للقتل .

(أَوْ حُمِلَ فَأَكْلَ) أو جرح في المعركة، ثم حُمِلَ وهو حي، ثم مات بعد ذلك، هذا يعامل معاملة الأموات .

(أَوْ طَالَ بَقَاؤُهُ عُرْفًا ؛ غُسِّلَ وَصُلِّيَ عَلَيْهِ) أو حُمِلَ وطال بقاءه عُرْفًا، أما لو حُمِلَ وفيه الموت يُعتبر شهيد معركة .

وَالسَّقَطُ إِذَا بَلَغَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ غُسِلَ وَصَلِّيَ عَلَيْهِ .  
وَمَنْ تَعَذَّرَ غُسْلُهُ يُمَمٌ . وَعَلَى الْغَاسِلِ سِتْرٌ مَا زَاةٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ  
حَسَنًا .

الشرح:

(وَالسَّقَطُ إِذَا بَلَغَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ غُسِلَ وَصَلِّيَ عَلَيْهِ) السَّقَطُ الَّذِي يَسْقُطُ  
مَنْ يَطْنُ أُمَّهُ مَيِّتًا إِذَا كَانَ قَدْ بَلَغَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَإِنَّهُ يَكُونُ قَدْ تُفِيحَتْ فِيهِ  
الرُّوحُ ، فَيَعْمَلُ مَعَامِلَةَ الْجَنَازَةِ ، يُغْسَلُ وَيَكْفَنُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ وَيُدْفَنُ مِثْلَ  
الْكَبِيرِ ، أَمَّا إِذَا سَقَطَ قَبْلَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَلَمْ تُتَفَخَّ فِيهِ الرُّوحُ فَهَذَا لَا يَعْمَلُ  
مَعَامِلَةَ الْجَنَازَةِ ، بَلْ يُلْفُ فِي خِزْفَةٍ وَيُدْفَنُ فَقَطْ .

(وَمَنْ تَعَذَّرَ غُسْلُهُ يُمَمٌ) إِذَا تَعَذَّرَ غُسْلُ الْمَيِّتِ ، لَكُونِهِ مَتَهَرِي الْجِسْمِ  
بِالْحَرِيقِ أَوْ بغيرِهِ أَوْ أَنَّهُ تَفَشَّخَتْ جُثَّتُهُ لِتَقْدَمَ قُوَّتُهُ فَهَذَا لَا يُغْسَلُ ، لِأَنَّ  
التَّغْسِيلَ لَا يَزِيدُهُ إِلَّا تَلَوُّنًا ، بَلْ يُيَمَّمُ بِالتَّرَابِ ، مِثْلَ مَا يَتِيَمُّ الْحَيُّ الَّذِي  
يَعْجِزُ عَنِ الْمَاءِ .

(وَعَلَى الْغَاسِلِ سِتْرٌ مَا زَاةٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ حَسَنًا) الْغَاسِلُ إِذَا رَأَى مِنْ  
الْمَيِّتِ عِلَامَاتِ السُّرُورِ ، وَعِلَامَاتِ الْخَيْرِ ؛ النَّورَ عَلَى وَجْهِهِ ، فَإِنَّهُ يُخْبِرُ  
بِذَلِكَ .

وَأَمَّا إِذَا رَأَى عَلَيْهِ غَيْرَ ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ يَسْتَرُّهُ ، وَلَا يَبِينُ هَذَا لِلنَّاسِ ، وَمَنْ  
سَتَرَ سَلَامًا سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، فَلَا يَقْضِحُ الْمَيِّتَ وَيَقُولُ : رَأَيْتُ  
عَلَيْهِ كَذَا وَرَأَيْتُ عَلَيْهِ كَذَا .

## فَصْلٌ

يَجِبُ تَكْفِينُهُ فِي مَالِهِ مُقَدِّمًا عَلَى ذَيْنَ وَغَيْرِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ  
مَالٌ فَعَلَى مَنْ تَلَزَّمَهُ تَقْفَتُهُ ، إِلَّا الزَّوْجَ لَا يَلْزَمُهُ كَفْنُ امْرَأَتِهِ .

الشرح:

(فَصْلٌ : يَجِبُ تَكْفِينُهُ فِي مَالِهِ مُقَدِّمًا عَلَى ذَيْنَ وَغَيْرِهِ) فَالْمَيِّتُ يَكْفَنُ  
وَتَجِبُ قِيَمَةُ كَفْنِهِ مِنْ مَالِهِ ، مُقَدِّمًا عَلَى ذُيُوبِهِ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ دِيُونٌ ؛ لِأَنَّ مَوْتَهُ  
تَجْهِيْزُ الْمَيِّتِ مُقَدِّمَةٌ عَلَى الدِّينِ وَعَلَى الرَّسِيَّةِ وَعَلَى الْهَبَةِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
لَمَّا مَاتَ الرَّجُلَ الَّذِي رَفَعَتْهُ رَاحِلَتُهُ فِي عَرَفَةَ ، قَالَ : « كَفَّنُوهُ فِي  
قُوتِيهِ »<sup>(١)</sup> وَلَمْ يَسْأَلْ هَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ أَمْ لَا ، بَلْ قَالَ : « كَفَّنُوهُ فِي قُوتِيهِ » ،  
فَذَلِكُمْ عَلَى أَنَّ تَكْفِينَهُ مُقَدِّمٌ عَلَى سَائِرِ الْحَقُوقِ .

وَكَذَلِكَ ؛ لَمَّا اسْتَشْهَدَ مَصْعَبُ بْنُ عَمِيرٍ ، وَحِمْرَةُ بْنُ عَبْدِ الْمَطْلَبِ ،

ﷺ فِي وَقْعَةِ أُحُدٍ ، كَفَنَهُمَا فِي ثِيَابِهِمَا .

(١) أَخْرَجَهُ : الْبُخَارِيُّ (٩٦/٢) (٢٢/٣) ، وَمُسْلِمٌ (٢٥/٤) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ

.....

ولأنَّ الْمُفْلِسَ لو حُجِرَ عليه بديونٍ عليه وهو حيٌّ، فإنه يُعْطَى كسوته ويعطى مؤنته، ونفقتُه، مقدماً هذا على ديون غُرمائه؛ لأنَّ هَذَا مِنَ الضَّرُورِيَّاتِ، فيقدم على الديون.

هذا؛ إذا كان له مالٌ، ولو كان قَدَّرَ الكفنَ قَفْطً.

(فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَعَلَى مَنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ) فإن لم يَكُنْ له مالٌ وليس له كفنٌ، وَجِبَ تكفينُهُ على مَنْ تَجِبَ عليه مؤنته يومَ أَنْ كانَ حيًّا، كأبيه وابنه وبقيّة الغصبة.

فإن لم يكن له أَقَارِبٌ، أو كان له أَقَارِبٌ وكانوا عاجزين عن تَكْفِينِهِ، فإنه يكفنُ من بيت المال، فإن لم يُمكنْ تكفينُهُ من بيت المال، فيجبُ تكفينُهُ على مَنْ عَلِمَ به مِنَ المسلمين، هذا فرضٌ كفاية، إذا قامَ به مَنْ يَكْفِي، سَقَطَ عن الباقيين.

(إِلَّا الزَّوْجَ لَا يَلْزَمُهُ كَفْنُ امْرَأَتِهِ) الزوج يلزمه مؤونة زوجته في حياتها، ولكن لو ماتت لَا يَلْزَمُهُ تكفينُها، بل يكون تكفينُها على أَقَارِبِها، على أبيها، أو جدّها، أو ابنها، أو ابن أخيها، غَصْبِيَّها؛ لأنَّ النِّفَقَةَ في مقابلة الاستمتاع، والاستمتاع انتهت بالموت فلم يبقَ سببٌ للكفن على الزوج.

وفي رواية أُخرى عن الإمام أحمد وقول بعض الأئمة: أَنَّهُ يَجِبُ عليه تكفينُها؛ لأنَّ هذا مُتَعَلِّقٌ بحقوقِها على الزوج.

وَيُسْتَحَبُّ تَكْفِينُ رَجُلٍ فِي ثَلَاثِ لَفَافٍ بَيْضٍ؛ تُجَمَّرُ، ثُمَّ تُبَسِّطُ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ، وَيُجْعَلُ الْحَنُوطُ فِيهَا بَيِّنَةً، ثُمَّ يُوضَعُ عَلَيْهَا مُسْتَلْقِيًا، وَيُجْعَلُ مِنْهُ فِي فَطْنٍ بَيْنَ أَلْيَتَيْهِ، وَيُسَدُّ فَوْقَهَا خِرْقَةً مَشْفُوقَةُ الطَّرَفِ كَالثَّانِ تَجْمَعُ أَلْيَتَيْهِ، وَمَتَانَتُهُ وَيُجْعَلُ الْبَاقِي عَلَى مَنَافِذِ وَجْهِهِ وَمَوَاضِعِ سُجُودِهِ. وَإِنْ طُيِّبَ كُلُّهُ فَحَسَنٌ.

الشرح:

لَمَّا انتهت من بيان حُكْمِ التَّكْفِينِ وَمَنْ يَقُومُ بِهِ، انتقل إلى نوعية الكفن.

(وَيُسْتَحَبُّ تَكْفِينُ رَجُلٍ فِي ثَلَاثِ لَفَافٍ بَيْضٍ؛ تُجَمَّرُ، ثُمَّ تُبَسِّطُ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ) الواجب في الكفن الذي لا بُدَّ منه: ثوبٌ يستترُ جميعَ الميت، ذَكَراً كَانَ أو أُنْثَى، هذا هو الواجب، وأما مَا زَادَ عن الثوبِ فَهُوَ مُسْتَحَبٌّ.

فالرجل يكفنُ في ثلاثِ لفائف، كما كَفَّنَ النَّبِيُّ ﷺ في ثلاثِ لفائف، كما في حديث عائشة، قالت: كَفَّنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ في ثلاثةِ أَثْوَابٍ بَيْضَ سَحُولِيَّةٍ<sup>(١)</sup> مِنْ كُرْسُفٍ، لَيْسَ فِيهَا قَوْبِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ<sup>(٢)</sup>.

والأثوابُ هي اللِّفَافُ، وكيفيَّتها: أَنَّهُا تُبَسِّطُ للفاقة على الأرض، ثُمَّ تُبَسِّطُ فوقها الثانية، ثُمَّ تُبَسِّطُ فوقها الثالثة، ثُمَّ يُؤْتَى بالميت ويوضعُ

(١) نسبة إلى سَحُول، وهي قرية باليمن. وقيل غير ذلك. انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٣٤٧/٢).

(٢) أخرجه: البخاري (٩٥/٢ - ٩٦، ٩٧)، ومسلم (٤٩/٣).



عليها مُسْتَلَقًا عَلَى ظَهَرِهِ، ثُمَّ يَرُدُّ طَرَفَ الْفَافَةِ الْأُولَى مِنْ جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ يَرُدُّ طَرَفُهَا الثَّانِي مِنْ جَانِبِهَا الْأَيْسَرِ، وَهَكَذَا بَقِيَةُ الْفَافَاتِ، ثُمَّ يُجْعَلُ فَاضِلًا عِنْدَ رَأْسِهِ، وَفَاضِلًا عِنْدَ رِجْلَيْهِ، بَحِثْ تَصَوُّرَ الْفَافَةِ أَطْوَلَ مِنْ جِسْمِ الْمَيِّتِ لِيَقِفَ فِيهَا فَاضِلٌ عِنْدَ رَأْسِهِ، وَفَاضِلٌ عِنْدَ رِجْلَيْهِ، فَيَرُدُّ الْفَاضِلَ عَلَى رَأْسِهِ وَيَشُدُّ بِعَصَابَةٍ، وَيَرُدُّ الْفَاضِلَ عَلَى رِجْلَيْهِ وَيَشُدُّ بِعَصَابَةٍ، ثُمَّ أَيْضًا يَشُدُّ بِعَصَابَةٍ مِنَ الْوَسْطِ حَتَّى لَا تَنْتَشِرَ الْفَافَاتُ، فَإِذَا وُضِعَ فِي لَحْيِهِ نُحْلٌ هَذِهِ الْعَصَابُ الَّتِي عَلَيْهِ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ تُطَيَّبَ الْفَافَاتُ، بِأَنْ تَجْمَرَ بِالْبُخُورِ وَتَرُشَ بِمَاءِ الْوَرْدِ؛ لِأَجْلِ أَنْ تُطَيَّبَ رَائِحَتُهَا.

وَأَمَّا الْمَرْأَةُ؛ فَإِنَّهُ يَسْتَحَبُّ أَنْ تَكْفُرَ بِخِمْسَةِ أَثَوَابٍ: قَمِيصٌ وَهُوَ الثَّوْبُ الَّذِي تَلْبَسُهُ عَلَى بَدَنِهَا، وَإِزَارٌ تَحْتَ الثَّوْبِ، وَخِمَارٌ عَلَى رَأْسِهَا، وَلِفَافَتَانِ فَوْقَ الثَّوْبِ وَالْإِزَارِ وَالْخِمَارِ؛ هَذَا هُوَ السُّنَّةُ.

(يَبِضُ) يَسْتَحَبُّ أَنْ تَكُونَ الْأَكْفَانُ مِنَ اللَّوْنِ الْأَبْيَضِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «الْبُسُوءُ مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضَ، وَكَفَنُوا فِيهِ مَوْتَانِ»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه: أحمد (٢٣١/١)، وأبو داود (٣٨٧٨)، والترمذي (٩٩٤) والنسائي (١٤٩/٨) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه.

وهو عند أحمد (١٣/٥)، (١٩)، والترمذي (٢٨١٠) من حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكْفُرَ بِغَيْرِ الْبَيَاضِ، لَكِنَّ الْأَبْيَضَ أَفْضَلُ؛ لِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ بِهِ وَلِأَنَّهُ ﷺ كُفِّنَ فِي ثَلَاثِ لِفَافَاتٍ بَيَضَ مِنَ الْقَطَنِ<sup>(١)</sup>، وَاللَّهُ لَا يَخْتَارُ لِنَبِيِّهِ ﷺ إِلَّا مَا هُوَ أَفْضَلُ.

(وَيُجْعَلُ الْحَنُوطُ فِيمَا بَيْنَهَا، ثُمَّ يُوَضَّعُ عَلَيْهَا مُسْتَلَقًا، وَيُجْعَلُ مِنْهُ فِي قَطَنِ بَيْنَ الْيَتِيمَةِ، وَيَشُدُّ قَوْفَهَا بِخِرْقَةٍ مَشْقُوقَةٍ الطَّرَفِ كَالثَّبَانِ تَجْمَعُ الْيَتِيمَةُ، وَمَثَانَتُهُ وَيُجْعَلُ الْبَاقِي عَلَى مَنَافِدِ وَجْهِهِ وَمَوَاضِعِ سَجُودِهِ) الْحَنُوطُ: أَخْلَاطٌ مِنَ الطَّيِّبِ يُجْعَلُ مِنْهُ شَيْءٌ بَيْنَ الْفَافَاتِ، وَيُجْعَلُ عَلَى السَّيْلِيِّينَ، وَيُبْتُ بِخِرْقَةٍ تُشَقُّ مِنَ الْوَسْطِ وَتُعَقَّدُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ، حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الثَّبَانِ، يَعْنِي: السَّرْوَالُ الْقَصِيرَ، مِنْ أَجْلِ أَنْ تَمْنَعَ الْخَارِجَ وَتَسْتَرْ الْعَوْرَةَ الْمُعْطَلَةَ.

وَيُجْعَلُ مِنَ الْقَطَنِ الْمَطْبِيبِ أَيْضًا عَلَى غَيْتَيْهِ وَعَلَى قَوِيهِ، وَمَوَاضِعِ السَّجُودِ كَالْيَدَيْنِ وَالْجَبْهَةِ وَالْأَنْفِ وَالرِّكَبَتَيْنِ وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ، تَشْرِيفًا لِهَذِهِ الْأَعْضَاءِ، هَذَا هُوَ الْحَنُوطُ، وَهَذِهِ هِيَ كَيْفِيَّةُ وَضْعِهِ عَلَى الْكَفَيْنِ، وَكَيْفِيَّةُ وَضْعِهِ عَلَى الْمَيِّتِ، وَهُوَ سُنَّةٌ.

(وَإِنْ طُيِّبَ) الْمَيِّتُ (كُلُّهُ فَحَسَنٌ) لِفَعْلِ بَعْضِ الصَّخَايَةِ<sup>(٢)</sup>.

(١) تقدم فريفاً.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٦١٤٠) أن ابن عمر كان يطيب الميت بالمسك، يُلْزَمُ عَلَيْهِ ذُرُورًا.

ثُمَّ يَرُدُّ طَرَفَ اللَّفَافَةِ الْعُلْيَا عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ، وَيُرَدُّ طَرَفُهَا  
الْآخَرُ قَوْفَهُ، ثُمَّ الثَّانِيَةُ وَالثَّالِثَةُ كَذَلِكَ، وَيُجْعَلُ أَكْثَرُ الْفَاضِلِ عَلَى  
رَأْسِهِ، ثُمَّ يَغْبِطُهَا، وَتُحْلَى فِي الْقَبْرِ، وَإِنْ كُنَّ فِي قَمِيصٍ وَمِثْرٍ  
وَلِفَافَةٍ جَازٍ.

وَتُكْفَنُ الْمَرْأَةُ فِي خَمْسَةِ أَثْوَابٍ إِزَارٍ وَخِمَارٍ وَقَمِيصٍ  
وَلِفَافَتَيْنِ.

وَالْوَاجِبُ تَوْبٌ يَسْتُرُ جَمِيعَهُ.

الشرح:

تَقْدَمُ بَيَانُهُ.

## فَصْلٌ

السُّنَّةُ أَنْ يَقُومَ الْإِمَامُ عِنْدَ صَدْرِهِ وَعِنْدَ وَسْطِهَا، وَيُكَبِّرُ أَرْبَعًا  
يَقْرَأُ فِي الْأُولَى بَعْدَ التَّعْوِذِ الْفَاتِيحَةَ.

الشرح:

(فَصْلٌ): لما انتهت من بيان التكفين ذكر الصلاة على الميت؛ لأنه  
لا بُدَّ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ، لِأَنَّهَا مِنْ حَقُوقِ الْمُسْلِمِ إِلَّا الشَّهِيدَ كَمَا  
سَبَقَ، وَأَمَّا مَنْ عَدَا الشَّهِيدَ مِنْ أَمْوَاتِ الْمُسْلِمِينَ، فَلَا بُدَّ أَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِ؛  
لِأَنَّ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ شِفَاعَةٌ وَدَعَاءٌ لَهُ.

وهذا من محاسن هذا الدين العظيم، فإنَّ هدي رسول الله ﷺ - كما  
يقول الإمام ابن القيم في «زاد المعاد»<sup>(١)</sup> - في الجنائز أحسن هدي  
وأكمل هدي، فإنه يعاُد في المرض، ويلقن الشهادة عند الموت،  
وَيُحَسِّنُ هَيئَتَهُ بَعْدَ الْمَوْتِ بِأَنْ تُغْمَضَ عَيْنَاهُ، وَيُسَدَّ قَمُّهُ، وَيَجْرَدَ مِنْ ثِيَابِهِ

(١) «زاد المعاد» (١/٤٩٨)

ويستز يسائر، ثم يُعَسَّل، ويكفن، ثُمَّ يقومون على جنازته يَفْقُونَ عليها يدعون الله لها بالرحمة والمغفرة، هذا من محاسن هذا الدين.

ثم يَحْمِلُونَهَا وَيُسَبِّحُونَهَا ويدفنونها ويحسبون دَفْنَهَا، ثم يزورون القبر بعد ذلك ويدعون للميت، فهذا من محاسن هذا الدين العظيم، الذي ما جاء في الشرائع مثله وأكمل منه.

(السُّنَّةُ أَنَّ يَقُومَ الْإِمَامُ عِنْدَ صُدْرِهِ وَعِنْدَ وَسْطِهَا) وموقف الإمام من الجنازة عند الصلاة عليها، إن كان رجلاً، فإنه يقف جِذَاءَ صُدْرِهِ، وقيل: يقف حذاء رأسه، وهذا أَرْجَحُ<sup>(١)</sup>.

وأما الأنثى فيقف الإمام حذاء وَسْطِهَا، هكذا ورد عن النبي ﷺ، أنه كان يقف عند وسط الأنثى في الصلاة<sup>(٢)</sup>، ويقف عند صدر الرجل أو عند رأسه، هذا هو السُّنَّةُ.

ولو وقف حذاء الميت من أي موضع منه، صَحَّ ذلك، لكن هذا هو الأفضل.

(وَيُكَبِّرُ أَرْبَعًا) تكبيرة الإحرام، ويستعبد ويُسمي ثم يقرأ الفاتحة، ولا يَسْتَفْتِحُ؛ لأنَّ صلاة الجنازة منبئة على التخفيف، ثم يكبر الثانية

(١) انظر: «الإيضاح» (٥١٦/٢).

(٢) أخرجه: البخاري (١١١/٢ - ١١٢)، ومسلم (٦٠/٣) من حديث سمرة بن جندب

رضي الله عنه قال: «صليت وراء النبي ﷺ على امرأة ماتت في نفاسها فقام عليها وسألتها».

وَيُصَلِّي على النبي ﷺ الصلاة الإبراهيمية، ثم يكبر الثالثة، ويدعو للميت، ثم يكبر الرابعة ويسلم تسليمًا واحدة عن يمينه.

فهذه الصلاة على الميت فيها الشاء على الله بقراءة الفاتحة، ثم الصلاة على النبي ﷺ، ثم الدعاء؛ ومن أسباب قبول الدعاء أنه يتبدأ بالثناء على الله، ثم الصلاة على النبي ﷺ، ثم يدعو.

وهذا حاصل في الصلاة على الجنازة، يبدأ بالثناء على الله بقراءة الفاتحة، ثم يصلي على النبي ﷺ، ثم يدعو للميت، ثم يسلم.

(وَيُكَبِّرُ أَرْبَعًا) هذا هو المشهور عند أهل العلم، بل هو الإجماع، فَإِنَّ كَبْرَ ثَلَاثًا لم تصح<sup>(١)</sup>، وأما ما زاد على الأربع فهذا موضع خلاف<sup>(٢)</sup>، قيل: يكبر خمسًا، وقيل: يكبر سبعا، وقيل: يكبر سبعا، ولكن الذي اتفقت عليه الأحاديث وأجمع عليه المسلمون واتفقوا عليه ولم يختلفوا فيه هو الأربع، وأما ما زاد عن الأربع فهو محل خلاف.

بل إن بعض العلماء يُكَبِّرُ الزيادة عن الأربع؛ لأنَّ النبي ﷺ كَبَّرَ على النجاشي أربعًا<sup>(٣)</sup>، هذا في «الصحيح»، وكَبَّرَ على غيره أربعًا، وهذا موضع الوفاق والإجماع من أهل العلم، وما زاد فهو محل خلاف.

(١) (٢) انظر: «المعنى» (٤١٠/٣) (٤٤٧/٣).

(٣) أخرجه: البخاري (٩٢/٢)، ومسلم (٥٤/٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ نعى النجاشي في اليوم الذي مات فيه خرج إلى الصلوة فصلى بهم وكبر أربعًا».

.....

وطالب العلم لا يذهب للشذوذات والمخالفات، ويشوش على الناس مثل ما يفعل بعض طلبة العلم، يزيد على الأربع ويشوش على الناس ويجعلهم يتساءلون، وهذا لا يجوز، بل يمشي على ما اتفقت عليه الأمة وأجمعت عليه، وصار عليه العمل.

حتى إن الإمام النووي يقول: كان من الصحابة من يكبر أربعاً، ومنهم من يزيد على أربع، ثم انعقد الإجماع بعدهم على أربع.

وطالب العلم لا يتبع الخلافات والشواذ ويشوش على الناس.

(يقرأ في الأولى بعد التعوذ الفاتحة) لأنه ورد أن النبي ﷺ كان يقرأ الفاتحة، والصحابة كانوا يقرؤونها، وفي «الصحیح» أن ابن عباس قرأها وجهر بها، قال: لتعلموا أنها سنة<sup>(١)</sup>.

وليس قصده «السنة» أنها مستحبة، وإنما قصده أنها من سنة الرسول

ﷺ، فإن السنة عند السلف إذا أطلقت يريدون بها ما ورد عن الرسول ﷺ.

(١) أخرجه: البخاري (١١٢/٢)

وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي الثَّانِيَةِ كَالشَّهِيدِ، وَيَدْعُو فِي الثَّالِثَةِ فَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيَّتَا وَمَيِّتِنَا، وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا، وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا، وَذَكَرْنَا وَأَنْتَانَا، إِنَّكَ تَعْلَمُ مَغْفَلَتَنَا وَمَمَوَّنَا، وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ مِنْ أَحَبِّتُهُ مِنَّا فَأَحْبِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالسُّنَّةِ، وَمَنْ تَوَفَّيْتُهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَيْهِمَا، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ وَعَافِهِ، وَاعْفُ عَنْهُ، وَأَكْرِمْ نَزْلَهُ، وَأَوْسِعْ مَدْخَلَهُ، وَاعْبِلْهُ بِالْمَاءِ وَالْثُلُجِ وَالْبَرَدِ، وَنَقِّهِ مِنَ الذُّنُوبِ وَالْخَطَايَا كَمَا يَنْقَى الثُّوبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، وَأَيِّدْ لَهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ، وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ، وَأَعِزَّهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَعَذَابِ النَّارِ، وَأَفْسِخْ لَهُ فِي قَبْرِهِ وَتَوَزَّ لَهُ فِيهِ».

الشرح:

(وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي الثَّانِيَةِ كَالشَّهِيدِ) يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ كَمَا فِي الشَّهَادَةِ الْآخِرَةِ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ». (وَيَدْعُو فِي الثَّالِثَةِ) يدعو بعد الثالثة، بعد البناء على الله، وبعد الصلاة على الرسول ﷺ، يدعو بعد التكبير الثالثة.

فيقول مَا وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مثل هذا الدعاء<sup>(١)</sup>: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيَّتِنَا وَمَيِّتِنَا، وَشَاهِدِنَا وَعَاقِبَتِنَا، وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا، وَذَكَرْنَا وَأُنْثَانَا، إِنَّكَ تَعْلَمُ مُتَقَلِّبَنَا وَمُتَوَانَا، وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالسُّلَّةِ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَيْهِمَا، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ وَعَافِهِ، وَاعْفُ عَنَّهُ، وَأَكْرِمْ نَزْلَهُ، وَأَوْسِعْ مَدْخَلَهُ، وَاغْسِلْهُ بِالْمَاءِ وَالطَّلَاجِ وَالْبَرْدِ، وَنَقِّهِ مِنَ الذُّنُوبِ وَالْخَطَايَا كَمَا يَنْقَى الثُّوبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ، وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ، وَأَعِزَّهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَعَذَابِ النَّارِ، وَأَفْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ وَتَوَرَّ لَهُ فِيهِ» وإن دَعَا بغيره مِمَّا تيسر له فلا بأس، المهمُّ أَنْ يدعو للميت بالمغفرة والرحمة والجنة والنجاة مِنَ النَّارِ، لكنَّ إِنْ دَعَا بما وَرَدَ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ، وهو هذا الذي ذكره المؤلف، فهو أحسن وأَنْفع للميت.

وَأِنْ كَانَ صَغِيرًا قَالَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ دُخْرًا لَوَالِدَيْهِ، وَفَرَطًا وَأَجْرًا وَشَفِيعًا مُجَابًا، اللَّهُمَّ ثَقِّلْ بِهِ مَوَازِينَهُمَا، وَأَعْظَمْ بِهِ أَجُورَهُمَا، وَأَلْحِقْهُ بِصَالِحِ سَلَفِ الْمُؤْمِنِينَ، وَاجْعَلْهُ فِي كِفَالَةِ إِبْرَاهِيمَ، وَفِي بَرَحِمَتِكَ عَذَابِ الْجَحِيمِ».

وَيَقِفُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ قَلِيلًا، وَيُسَلِّمُ وَاحِدَةً عَنْ نَبِيِّهِ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ.

الشرح:

(وَأِنْ كَانَ صَغِيرًا) أَمَا الصَّغِيرُ وهو مَنْ دُونَ الْبُلُوغِ، فهذا لَا يُدْعَى لَهُ بِالْمَغْفِرَةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ ذُنُوبٌ، وَإِنَّمَا يُقَالُ - كما ذكر المؤلف -: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ دُخْرًا لَوَالِدَيْهِ، وَفَرَطًا وَأَجْرًا وَشَفِيعًا مُجَابًا، اللَّهُمَّ ثَقِّلْ بِهِ مَوَازِينَهُمَا، وَأَعْظَمْ بِهِ أَجُورَهُمَا، وَأَلْحِقْهُ بِصَالِحِ سَلَفِ الْمُؤْمِنِينَ، وَاجْعَلْهُ فِي كِفَالَةِ إِبْرَاهِيمَ، وَفِي بَرَحِمَتِكَ عَذَابِ الْجَحِيمِ».

(دُخْرًا لَوَالِدَيْهِ) لِأَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا يَغْفِرُ لِلْوَالِدَيْنِ إِذَا قُبِضَ وَلَدُهُمَا وَصَبَّرَا عَلَى ذَلِكَ، فَإِنَّ اللَّهَ يَجْعَلُهُ دُخْرًا لِهَمَا.

(وَفَرَطًا) «الْفَرَطُ» يَفْتَحُ الْغَاءُ وَالرَّاءُ عِنْدَ الْعَرَبِ: هو الذي يسبقُ إِلَى الْمَاءِ لِهَيْئِهِ لِلْمَسَافِرِينَ الْمَنْزِلَ، وَيَهَيِّئُ لَهُمُ الْمَاءَ إِذَا وَصَلُوا، هَذَا هُوَ الْفَرَطُ، وَلِهَذَا قَالَ ﷺ: «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْخَوْضِ»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه: البخاري (١٤٨/٨) (٥٨/٩)، ومسلم (٦٨/٧) من حديث عبد الله بن مسعود ؓ.

(١) أخرجه: أحمد (٣٦٨/٢)، وأبو داود (٣٢٠١)، والترمذي (١٠٢٤)، وابن حبان (٣٠٧٠) من حديث أبي هريرة ؓ.

.....

فالمسلمون يَدْعُونَ اللَّهَ أَنْ يَكُونَ هَذَا الطُّفْلُ فَرْطًا لَوَالِدِيهِ، يعني: يُسَيِّفُهُمَا إِلَى الْجَنَّةِ، وَيَسْفَعُ لَهُمَا عِنْدَ اللَّهِ ﷻ.

(وَأَجْعَلُهُ فِي كَفَالَةِ إِبْرَاهِيمَ) لِأَنَّهُ طِفْلٌ يَحْتَاجُ إِلَى كَافِلٍ، فَيَكُونُ فِي كَفَالَةِ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

(وَيَقِفُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ قَلِيلًا) ثُمَّ إِذَا قَرَعَ مِنَ الدَّعَاءِ يَكْبُرُ التَّكْبِيرَةَ الرَّابِعَةَ، ثُمَّ يَقِفُ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الرَّابِعَةِ قَلِيلًا ثُمَّ يُسَلِّمُ، فَلَا يُدْ مِنْ التَّسْلِيمِ؛ لِأَنَّهَا صَلَاةٌ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَخْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ»<sup>(١)</sup>.

(وَيُسَلِّمُ وَاحِدَةً عَنْ يَمِينِهِ) هَذَا هُوَ الثَّابِتُ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ بِأَنَّهُ يَسَلِّمُ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً عَنْ يَمِينِهِ<sup>(٢)</sup>، وَذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ يَسَلِّمُ تَسْلِيمَتَيْنِ<sup>(٣)</sup>، وَلَكِنَّ الثَّابِتَ وَالْأَوَّلَى أَنْ يَسَلِّمَ وَاحِدَةً، فَإِنْ سَلَّمَ تَسْلِيمَتَيْنِ فَلَا بَأْسَ.

(وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ) هَذَا مِنْ سُنَنِ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ، أَنَّهُ يَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ، كَمَا يَكُونُ فِي صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ، وَفِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ.

(١) أَخْرَجَهُ: أَحْمَدُ (١٣٣/١)، (١٢٩)، وَأَبُو دَاوُدَ (٦١، ٦١٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣) مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ ﷺ.

(٢) أَخْرَجَهُ: الدَّارِقُطِيُّ (٧٢/٢)، (٧٧) وَالحَاكِمُ (١/٣٦٠)، وَابِيهَيْفِي فِي «السَّنَنِ» (٤/٤٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ بِلفظ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فَكَبَّرَ عَلَيْهَا أَرْبَعًا وَسَلَّمْ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً».

(٣) انْظُرْ: «مَنْهَجُ الْإِرَادَاتِ» (١/٤١٢).

وَوَاجِبَاتُهَا: قِيَامٌ، وَتَكْبِيرَاتُ أَرْبَعٍ، وَالْفَاتِحَةُ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَدَعْوَةُ لِلْمَيِّتِ، وَالسَّلَامُ.

الشرح:

• الَّذِي يَجِبُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ سِتَّةُ أَشْيَاءَ:

أَحَدُهَا: (قِيَامٌ) لِأَنَّهَا صَلَاةٌ مَفْرُوضَةٌ وَاجِبَةٌ، فَلَا يُدْ مِنْ الْقِيَامِ فِيهَا، إِلَّا الْعَاجِزُ عَنِ الْقِيَامِ يُصَلِّي قَاعِدًا مِثْلَ الْفَرِيضَةِ.

الوَاجِبُ الثَّانِي: (وَتَكْبِيرَاتُ أَرْبَعٍ) التَّكْبِيرَاتُ الْأَرْبَعُ، فَلَوْ كَبَّرَ دُونَ الْأَرْبَعِ مَا صَحَّتْ، فَلَا يُدْ مِنَ التَّكْبِيرَاتِ الْأَرْبَعِ.

الوَاجِبُ الثَّلَاثُ: (وَالْفَاتِحَةُ) قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ يَفْرَأُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»<sup>(١)</sup>، وَهَذِهِ صَلَاةٌ، وَلِأَنَّهُ ﷺ قَرَأَهَا، وَابْنُ عَبَّاسٍ جَهَرَ بِهَا وَقَالَ: لَتَعْلَمُوا أَنَهَا سُنَّةٌ<sup>(٢)</sup>، وَبُتِّتْ هَذَا عَنْ جَمَاعَةٍ كَثِيرَةٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُمْ كَانُوا يَفْرَوْنَ الْفَاتِحَةَ؛ وَلِأَنَّهُ - كَمَا ذَكَرْنَا - أَنَّ مِنْ آدَابِ الدَّعَاءِ أَنْ يُبَدَأَ بِالتَّسْبِيحِ عَلَى اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا.

الوَاجِبُ الرَّابِعُ: (وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ) مِنْ آدَابِ الدَّعَاءِ، وَمِنْ أَسْبَابِ الْقَبُولِ أَنَّهُ يَصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ.

(١) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ (١/١٩٢)، وَمُسْلِمٌ (٨/٢)، (٩) مِنْ حَدِيثِ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ﷺ.

(٢) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ (٢/١١٢).

الواجب الخامس: (وَدْعُوهُ لِمَيْتٍ) الدعاء للميت، فلو كَبَّرَ وَقَرَأَ الفاتحة وصلّى على النبي ﷺ ولم يَدْعُ للميت لم يَصِحَّ؛ لأنَّ المقصودُ منها الدعاء للميت، فلو ترك الدعاء، نقول: لا، لا يَصِحُّ صلاتك؛ لأنك لم تأت بالمقصود، وهو الدعاء للميت.

الواجب السادس: (وَالسَّلَامُ) فلو خَرَجَ منها بدون تسليم ما صَحَّتْ، لقوله ﷺ: «تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ»<sup>(١)</sup>؛ ولأنَّ النبي ﷺ سَلَّمَ في الصلاة على الجنازة، وأصحابه كانوا يَسْلُمُونَ.

(١) أخرجه: أحمد (١٢٣/١، ١٢٩)، وأبو داود (٦١، ٦١٨)، والترمذي (٣) من حديث علي بن أبي طالب ؓ.

وَمَنْ فَاتَهُ شَيْءٌ مِنَ التَّكْبِيرِ، قَضَاهُ عَلَى صِفَتِهِ.

للشرح:

(وَمَنْ فَاتَهُ شَيْءٌ مِنَ التَّكْبِيرِ) إذا جاء الإنسان والجنائز يصلّي عليها، فإنه يَدْخُلُ معهم فيما بقي من التكبير، فإذا سَلَّمَ الإمام بقضي ما عليه من التكبيرات الفائتة، - مثل الصلاة تماماً -؛ إن كان فاتته تكبيرة يأتي بتكبيرة، وإن كان فاتته أكثر من تكبيرة يأتي بما فاتته بعد سلام الإمام، ويقول بعد التكبير ما يقوله لو صَلَّى معهم من أول الصلاة، فإن كان قد فاتته تكبيرة الإحرام مع الإمام، فإنه إذا سَلَّمَ الإمام يكبر ويقرأ الفاتحة، وإن كان فاتته تكبيرتان، فإنه يكبر ويقرأ الفاتحة.

(قَضَاهُ عَلَى صِفَتِهِ) بأن يأتي بالتكبير ويأتي بما بعده، كما صَلَّى مَنْ قبله. وإن خشي رفع الجنازة فإنه يتابع التكبيرات ويسلم.

وَمَنْ قَاتَنَتِ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ صَلَّيَ عَلَى الْقَبْرِ، وَعَلَى غَائِبٍ عَنِ  
الْبَلَدِ بِالنِّيَّةِ إِلَى شَهْرٍ.

الشرح:

(وَمَنْ قَاتَنَتِ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ صَلَّيَ عَلَى الْقَبْرِ) من قاتنته الصلاة على الميت  
قَبْلَ دَفْنِهِ، فَإِنَّهُ يُصَلِّي عَلَى الْقَبْرِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّيَ عَلَى الْقَبْرِ، فِي  
قِصَّةِ الْمَرْأَةِ الَّتِي كَانَتْ تَقُمُ<sup>(١)</sup> الْمَسْجِدَ وَلَمْ يُخْبِرُوا عَنْهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
لَمَّا مَاتَتْ، فَقَالُوا شَأْنُهَا، فَسَأَلَ عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالُوا: إِنَّهَا مَاتَتْ  
وَدَفَنْتْ لَيْلًا، فَقَالَ: «هَلَّا أَذْنَتُمُونِي»، ثُمَّ أَمَرَ بِمَنْ يَدُلُّهُ عَلَى قَبْرِهَا،  
فَذَهَبَ إِلَيْهِ ﷺ، وَصَلَّى عَلَيْهَا فِي قَبْرِهَا<sup>(٢)</sup>.

هذا دليل على أَنَّ مَنْ قَاتَنَتِ الصَّلَاةُ عَلَى الْجَنَازَةِ قَبْلَ الدَّفْنِ، فَإِنَّهُ يُصَلِّي  
عَلَى الْقَبْرِ.

وكذلك النبي ﷺ انتهوا إلى قبر رطبٍ، يعني: حديث الدفن، كان  
لَمْ يَصَلِّ عَلَيْهِ، فَصَلَّى عَلَى الْقَبْرِ<sup>(٣)</sup>.

يجعل القبر بينه وبين القبلة ثُمَّ يَصَلِّي عَلَيْهِ، مَثَلُ صَلَاتِهِ عَلَى الْجَنَازَةِ  
فَوْقَ الْأَرْضِ سَوَاءً.

(١) تَقُمُ الْمَسْجِدَ. يعني: تَكْسَهُ. وَقُمُ الشَّيْءَ قُمًّا: كَسَنَهُ. حِجَازِيَّةٌ. انظر: «اللسان»  
(٤٩٣/١٢).

(٢) أخرجه: البخاري (١٢٤/١)، ومسلم (٥٦/٣) من حديث أبي هريرة ؓ.

(٣) أخرجه: البخاري (٢١٧/١) (٩٢/٢)، ومسلم (٥٥/٣) من حديث عبد الله  
ابن عباس ؓ.

(وَعَلَى غَائِبٍ عَنِ الْبَلَدِ بِالنِّيَّةِ) الحاضر في البلد يُصَلِّي عَلَى جَنَازَتِهِ أَوْ  
عَلَى قَبْرِهِ إِذَا دُفِنَ، والمراد بـ«الغائب»: البعيد عن البلد. وهذا محل  
خلاف بين العلماء هل يُصَلِّي عَلَيْهِ أَمْ لَا يُصَلِّي عَلَيْهِ؟

#### • على ثلاثة أقوال: (١)

**القول الأول:** أَنَّهُ لَا يُصَلِّي عَلَى الْغَائِبِ، إِنَّمَا يُصَلِّي عَلَى الْجَنَازَةِ الْحَاضِرَةِ  
فِي الْبَلَدِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَمُوتُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ أَمْوَاتٌ كَثِيرُونَ خَارِجَ الْمَدِينَةِ،  
وَلَمْ يَكُنْ يُصَلِّي عَلَيْهِمْ اكْتِفَاءً بِصَلَاةِ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِمْ فِي مَوْضِعِهِمْ.

**والقول الثاني:** أَنَّهُ يُصَلِّي عَلَى الْغَائِبِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّيَ  
عَلَى النَّجَاشِيِّ<sup>(٢)</sup>.

**والقول الثالث:** إِنْ كَانَ هَذَا الْمَيِّتُ عَادِيًّا لَيْسَ لَهُ شَأْنٌ، فَهَذَا يَكْفِي  
الصَّلَاةُ عَلَيْهِ فِي مَوْضِعِهِ، وَلَا يُصَلِّي عَلَيْهِ صَلَاةُ الْغَائِبِ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمِينَ  
كَثِيرُونَ؛ وَيَمُوتُونَ فِي أَصْقَاعِ الْأَرْضِ، وَلَوْ كُنَّا نَصَلِّي عَلَى كُلِّ مَيِّتٍ  
غَائِبٍ كُنَّا دَائِمًا نُصَلِّي؛ لِأَنَّ الْأَمْوَاتَ دَائِمًا فِي الدَّقِيقَةِ وَالسَّاعَةِ، فَإِذَا كَانَ  
هَذَا الْمَيِّتُ مِنْ سَائِرِ الْمُسْلِمِينَ فَإِنَّهُ لَا يُصَلِّي عَلَيْهِ صَلَاةُ الْغَائِبِ.

أَمَّا إِنْ كَانَ هَذَا الْمَيِّتُ لَهُ شَأْنٌ فِي الْإِسْلَامِ، كَالْعَالِمِ، أَوِ السُّلْطَانِ، أَوْ  
إِمَامِ الْمُسْلِمِينَ، فَهَذَا يُصَلِّي عَلَيْهِ، زِيَادَةً فِي أَجْرِهِ وَتَقْدِيرًا لِحُجُودِهِ فِي

(١) انظر: «المعنى» (٤٤٦/٣) و«الإصناف» (٥٣٣/٢). واختار شيخ الإسلام أنه يصلِّي

عليه إِنْ لَمْ يَكُنْ صَلي عَلَيْهِ وَلَا فَلَ. انظر: «الإختيارات الفقهية» (ص: ٨٧).

(٢) أخرجه: البخاري (٩٢/٢)، ومسلم (٥٤/٣) من حديث أبي هريرة ؓ.



الإسلام، كما فَعَلَ النبي ﷺ مَعَ النَجَاشِيِّ، فَإِنَّ النَجَاشِيَّ بِعَلَّاهُ كَانَ لَهُ جُهْدٌ عَظِيمَةٌ فِي الْإِسْلَامِ، لَمَّا هَاجَرَ إِلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ فِي الْحَبْشَةِ أَكْثَرَهُمْ وَهُوَ نَصْرَانِيٌّ وَسَمِعَ الْقُرْآنَ مِنْهُمْ ثُمَّ أَسْلَمَ، وَكَانَ يَرَأْسُ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَهُ مَوَاقِفٌ فِي الْإِسْلَامِ، فَلِهَذَا صَلَّى عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ تَقْدِيرًا لِشَأْنِهِ، فَإِذَا كَانَ الْغَائِبُ لَهُ شَأْنٌ فِي الْإِسْلَامِ كَالسَّالِمِ، وَلَوْ لِي الْمُسْلِمِينَ، أَوْ قَانِدِ الْجِيُوشِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَهَؤُلَاءِ يُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ صَلَاةَ الْغَائِبِ؛ لِأَجْلِ زِيَادَةِ حَسَنَاتِهِمْ وَتَقْدِيرًا لِأَعْمَالِهِمْ الْجَلِيلَةِ، أَمَّا الْعَادِيُّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّهُ لَا يُصَلُّى عَلَيْهِ صَلَاةَ الْغَائِبِ.

ولعل هذا هو أَحْسَنُ الْأَقْوَالِ.

(إِلَى شَهْرِ) الصَّلَاةُ عَلَى الْغَائِبِ أَوْ عَلَى الْقَبْرِ إِلَى شَهْرٍ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى عَلَى الْقَبْرِ إِلَى شَهْرٍ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قَدَّمَ صَلَّى عَلَى أُمِّ سَعْدِ بْنِ عَادَةَ بَعْدَ شَهْرٍ مِنْ مَوْتِهَا<sup>(١)</sup>، هَذَا أَكْثَرُ مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. أَمَّا إِنْ زَادَ عَنِ الشَّهْرِ فَبِهَذَا لِأَدْلِيلٍ عَلَى الصَّلَاةِ عَلَيْهِ، يَقُولُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: (وَأَكْثَرُ مَا بَلَغَنِي إِلَى شَهْرٍ)، أَيْضًا يَقُولُونَ: لِأَنَّ الْمَيِّتَ بَعْدَ الشَّهْرِ يَتَحَلَّلُ جَسَدُهُ وَلَا يَبْقَى مِنْهُ شَيْءٌ فِي الْغَالِبِ.

(١) رَوَى مُوَصَّلًا وَمَرْسَلًا، فَالْمَوْصُولُ أَخْرَجَهُ: الْبَيْهَقِيُّ (٤٨/٤).

وَالْمَرْسَلُ؛ أَخْرَجَهُ: التِّرْمِذِيُّ (١٠٣٨)، وَابَيْهَقِيُّ (٤٨/٤) مِنْ مَرْسَلِ سَعِيدِ بْنِ الْمَسْبُوحِ.

وَلَا يُصَلُّى الْإِمَامُ عَلَى الْغَالِ، وَلَا عَلَى قَاتِلِ نَفْسِهِ.

الشَّرح:

فَكُلُّ مُسْلِمٍ لَا بُدَّ أَنْ يُصَلِّىَ عَلَيْهِ، حَتَّى وَإِنْ كَانَ فَاسِقًا، بَلِ الْفَاسِقُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَوَّلَى بِالصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ أَحْوَجُ إِلَى الدَّعَاءِ وَأَحْوَجُ إِلَى الْاسْتِغْفَارِ، فَيُصَلُّى عَلَيْهِ وَلَوْ كَانَ فَاسِقًا، إِلَّا الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ أَوْ نَائِبُهُ فَإِنَّهُ لَا يُصَلُّى عَلَيْهِ بَعْضُ الْمَجْرِمِينَ رَدْعًا لَهُمْ.

(وَلَا يُصَلُّى الْإِمَامُ عَلَى الْغَالِ) أَوَّلُهُمْ: (الْغَالِ) مِنَ الْغَنِيمَةِ الَّذِي يَأْخُذُ مِنَ الْغَنِيمَةِ فِي الْجِهَادِ قَبْلَ أَنْ تُقَسَّمْ، لِأَنَّ هَذَا غُلُوبٌ وَكَبِيرَةٌ مِنْ كِبَائِرِ الذَّنُوبِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُلَ وَمَنْ يَكُلْ يَأْتِ بِمَا يَمَسَّ عَلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [إد عمران: ١٦١]، وَالنَّبِيُّ ﷺ أَخْبَرَ أَنَّ الْغَالِ يَأْتِي بِمَا عَلَّ «إِنْ كَانَ شَاءَ يَأْتِي بِهَا، وَإِنْ كَانَ بَعِيرًا يَأْتِي بِهِ عَلَى رَقَبَتِهِ، لَهُ رَغَاءٌ أَوْ بَقَرَةٌ لَهَا خَوَارُ أَوْ شَاةٌ تَنْتَمِرُ»<sup>(١)</sup>.

فَالْغَالُ يَأْتِي بِمَا عَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ، فَضِيحَةٌ لَهُ، فَلَا يُصَلُّى عَلَيْهِ الْإِمَامُ وَلَا نَائِبُهُ، وَلَكِنْ بَقِيَّةُ الْمُسْلِمِينَ يَصَلُّونَ عَلَيْهِ، وَلَا يَتْرُكُ بَدُونِ صَلَاةٍ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِكَافِرٍ.

(١) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ (١٤/٢) (٢٠٩/٣)، وَمُسْلِمٌ (١١/٦) مِنْ حَدِيثِ أَبِي حَمِيدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِصَّةِ ابْنِ النُّبَيْتَةِ وَاسْتِعْمَالِهِ عَلَى الصَّدَقَةِ. وَ«تَنْتَمِرُ» أَي: تَصْجَحُ.

والثاني: (وَلَا عَلَيَّ قَاتِلٌ نَفْسِهِ) حَرَّمَ اللَّهُ جُلَّ وَعَلَا قَتْلَ النفوس عموماً، وكونَ الإنسانِ يقتلُ نَفْسَهُ ويتحَرَّ هذا أشدَّ جريمةً، وقد قال النبي ﷺ: «إِنَّ رَجُلًا قَتَلَ نَفْسَهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: بِأَذْنِي عَبْدِي بِنَفْسِهِ، وَجِبَتْ لَهُ النَّارُ»<sup>(١)</sup>.

الذي يقتلُ نَفْسَهُ ويتحَرَّ، هذا لَا يُصَلِّي عليه الإمامُ الأعظمُ أو نائبُ الإمامِ مِنْ أَجْلِ رَدْعِهِ، وأما بقيةُ المسلمينَ فيصلُّونَ عليه وَلَا يَتْرُكُ بدونِ صلاةٍ.

(١) أخرجه: البخاري (٢٠٨/٤)، ومسلم (٧٤/١) من حديث جندب بن عبد الله البجلي ولفظه: «كَانَ فِيمَنْ قَبْلَكُمْ رَجُلٌ بِهِ جَرَحٌ، فِجْعٌ، فَأَخَذَ سَكِينًا فَحَدَّ بِهَا يَدَهُ، فَمَا رَقَا الدَّمُ حَتَّى مَاتَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: بِأَذْنِي عَبْدِي بِنَفْسِهِ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِ الْجَنَّةُ».

وَلَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ.

الشرح:

(وَلَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ) أي: لَوْ صَلَّي عَلَى الْجَنَازَةِ فِي الْمَسْجِدِ فَلَا بَأْسَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى ابْنِي بَيْضَاءَ فِي الْمَسْجِدِ، كَمَا قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا<sup>(١)</sup>، وَصَلَّى الصَّحَابَةُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي الْمَسْجِدِ<sup>(٢)</sup>.

ولكن؛ إِذَا صَلَّى عَلَيْهَا فِي خَارِجِ الْمَسْجِدِ فَهُوَ أَحْسَنُ، وَكَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ مَكَانٌ يُسَمَّى (مُصَلَّى الْجَنَازَةِ)، فَإِذَا خُصَّصَ مَكَانٌ لِلصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ خَارِجَ الْمَسْجِدِ فَهَذَا أَحْسَنُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَكَانٌ فَإِنَّهُ يُصَلَّى عَلَيْهَا فِي الْمَسْجِدِ.

(١) أخرجه: مسلم (٦٣/٣).

(٢) رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٦٥٧٦) مِنْ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ قَالَ رَأَى أَبِي النَّاسِ يَخْرُجُونَ مِنَ الْمَسْجِدِ، لِيَصْلُوا عَلَى جَنَازَةِ فَقَالَ: مَا يَصْنَعُ هَؤُلَاءِ؟ مَا صَلَّيَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ.

وَرَوَى أَيْضًا (٦٥٧٧) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: صَلَّيَ عَلَى عُمَرَ فِي الْمَسْجِدِ.

أي : فاصل، ﴿لَا يَتَبَيَّنُ﴾ أي : لا يختلط أحدهما بالآخر، فالقبر برزخ، ﴿وَمِنْ دَرَجَاتِهِمْ بُرْجٌ لَأَن يَوْمَ يُعْتَبُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٠]، أي : فاصل بين الدنيا والآخرة.

فهذا الإنسان لا ينتهي شأنه عند الموت، وإنما له شأن آخر بعد الموت، ولذلك يُدفن ويحفظ في هذا القبر، ولو تَلَا شَيْءٌ فِيهِ وَصَارَ تَرَاثًا فِي الْقَبْرِ وَغَيْرِهِ فَإِنَّ تَرَاثَهُ وَرَمِيمَهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ﴿قَالَ مَنْ يُبْعَثُ أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَاطِلٍ أَنَّ تَرَاثَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَمَا تَرَاثَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [النساء: ١٣٤].  
فَيُعَادُ خَلْقُ هَذَا الْإِنْسَانِ مِنَ الرَّمِيمِ وَمِنَ التَّرَاثِ، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ قَادِرٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ.

فهذا القبر نعمة امتن الله بها على هذا الآدمي، ولم يجعله مِمَّنْ يُلْقَى لِلْكَلاَبِ وَالسِّبَاعِ.

ولما كَانَ دَفْنُ الْمَيِّتِ يَحْتَاجُ إِلَى نَقْلِ مَنْ مَكَانَ مَوْتِهِ إِلَى مَكَانٍ دَفْنِهِ، ذَكَرَ هُنَا كَيْفِيَّةَ النُّقْلِ مِنْ مَكَانٍ مَوْتِهِ إِلَى مَكَانٍ دَفْنِهِ، وَذَلِكَ بَأَن يُوضَعَ عَلَى سَرِيرٍ، ثُمَّ يُحْمَلُ عَلَى الرَّقَابِ.

(يُسْنُ التَّرْبِيعُ فِي حَمَلِهِ، وَيُنَاحُ بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ) بَأَن يُحْمَلَةَ أَرْبَعَةً رِجَالٍ، كُلُّ وَاحِدٍ يَحْمِلُ نَاحِيَةً مِنْ نَاحِيَةِ النُّعْشِ، أَوْ عُمُودًا مِنْ أَعْمِدَةِ النُّعْشِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَةَ اثْنَانِ، وَيَكُونُ الْوَاحِدُ بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ، كُلُّ عُمُودٍ عَلَى كَتِفٍ، وَيَسْتَحَبُّ لِمَنْ يَشِيعُ الْجَنَازَةَ أَنْ يَشَارِكَ فِي حَمَلِهَا، وَأَنْ

## فَضْلُ

يُسْنُ التَّرْبِيعُ فِي حَمَلِهِ، وَيُنَاحُ بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ، وَيُسْنُ الْإِسْرَافُ بِهَا، وَكَوْنُ الْمَشَاةِ أَمَامَهَا وَالرُّكْبَانِ خَلْفَهَا، وَيُكْرَهُ جُلُوسُ تَابِعِهَا حَتَّى تُوضَعَ، وَيُسَجِّى قَبْرَ امْرَأَةٍ فَقَطْ، وَاللَّحْدُ أَفْضَلُ مِنَ الشَّقِّ.

الشرح:

(فَضْلُ) : بَقِيَ مِنْ أَحْكَامِ الْجَنَازَةِ دَفْنُهَا، قَالَ اللَّهُ ﷻ : ﴿ ثُمَّ أَمَّا نَحْنُ فَأَفْخِرُ ﴾ [عبس: ٢١]، وَهَذَا مِنْ نِعَمِ اللَّهِ عَلَى بَنِي آدَمَ : أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ جُثَّتَهُمْ مِثْلَ جُثِّ الْبَهِيمَةِ تَتْرَكَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ وَتُفْتَنُ، بَلْ إِنَّهَا تَصَانُ وَتُدْفَنُ فِي الْقُبُورِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الْآدَمِيَّ لَا يَنْتَهِي أَثَرُهُ عِنْدَ الْمَوْتِ كَالْبَهِيمَةِ وَالْبَهَائِمِ، وَإِنَّمَا لَهُ شَأْنٌ آخَرُ، فَمَا الْمَوْتُ إِلَّا مَرَحَلَةٌ مِنْ مَرَاكِلِ سَفَرٍ، وَنُقْلَةٌ مِنْ دَارٍ إِلَى دَارٍ، مِنْ دَارِ الدُّنْيَا إِلَى دَارِ الْبَرَزْخِ، وَهُوَ الْقَبْرِ، وَسُمِّيَ «بَرْزَخًا»؛ لِأَنَّ الْبَرْزَخَ هُوَ الشَّيْءُ الْفَاصِلُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ يَتَّبِعُنَّكَ مِنَ الْغُيُوبِ ﴾ [الرحمن: ٢٠] أي : بَيْنَ الْحَيَرِينِ، «بَرْزَخٌ»

يَنْتَقِلُ مِنْ عَمُودٍ إِلَى عَمُودٍ، فَيَحْمِلُ مِنَ النَّاحِيَةِ الْيُسْرَى، ثُمَّ يَحْمِلُ مِنَ النَّاحِيَةِ الْيُسْرَى مِنَ الْأَمَامِ، ثُمَّ يَنْتَقِلُ إِلَى النَّاحِيَةِ الْيُمْنَى مِنَ الْخَلْفِ، ثُمَّ النَّاحِيَةِ الْيُسْرَى، إِذَا تيسَّرَ هَذَا.

أَمَّا إِذَا كَانَ زَحَامٌ فَإِنَّهُ يَتْرَكُ حِمْلَهُ لِمَنْ تَوَلَّاهُ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ زَحَامٌ فَإِنَّهُ يُشَارِكُ فِي حِمْلِهِ، وَأَيْضًا يَكُونُ فِي هَذَا تَعَاوُنٌ عَلَى حِمْلِ الْمَيِّتِ، خُصُوصًا إِذَا كَانَتِ الْمَسَافَةُ بَعِيدَةً، فَإِنَّ تَرْكَهُ يُشَقُّ عَلَى الْحَامِلِينَ لَطَوِيلِ الْمَسَافَةِ، فَيَعْبِقُهُ النَّاسُ، وَيَتَعَاوَنُونَ مَعَهُمْ.

وَإِذَا احتَجَّ إِلَى حِمْلِهِ عَلَى دَابَّةٍ أَوْ سَيَّارَةٍ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ، إِذَا كَانَتِ الْمَسَافَةُ بَعِيدَةً جَدًّا، لَكِنْ إِذَا أَمَكَّنَ حِمْلَهُ عَلَى الْأَعْنَاقِ فَهَذَا أَفْضَلُ، لِيَحْصَلَ الْأَجْرُ لِلْمَشْيِيِّينَ وَالْحَامِلِينَ، وَيَحْصَلَ التَّشْيِيعُ الَّذِي فِيهِ الْأَجْرُ لِلنَّاسِ.

(وَيُسَرُّ الْإِسْرَافُ بِهَا، وَكَوْنُ الْمَشَاةِ أَمَامَهَا وَالرُّكْبَانِ خَلْفَهَا) وَيَكُونُ الْمَشْيُ فِي الْجَنَازَةِ مُتَوَسِّطًا، لَا يَكُونُ مُتَبَاطِلًا، وَلَا يَكُونُ سَرِيعًا جَدًّا، وَإِنَّمَا يَكُونُ مُتَوَسِّطًا بَيْنَ الْعَدُوِّ وَبَيْنِ التَّبَاطُعِ، وَيُسَرُّ الْإِسْرَافُ بِهَا دُونَ التَّخَبُّبِ، وَ«التَّخَبُّبُ» هُوَ الْعَدُوُّ الشَّدِيدُ؛ لِأَنَّ هَذَا يُوَثِّرُ عَلَى الْجَنَازَةِ إِذَا كَانَ السَّيْرُ بِهَا سَرِيعًا جَدًّا، فَيَكُونُ الْمَشْيُ بِهَا لَامْتَبَاطِلًا كَمَا يَفْعَلُهُ الْمُبْتَدِعَةُ، وَلَا سَرِيعًا جَدًّا؛ لِأَنَّ هَذَا يَضُرُّ الْجَنَازَةَ، وَقَالَ ﷺ: «أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ، فَإِنَّ تَكُنْ ضَالِحَةً فَتُخَيَّرُ تَقْدُمُونَهَا إِلَيْهِ، وَإِنْ تَكُنْ غَيْرَ ذَلِكَ فَتُسَرُّ

تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ»<sup>(١)</sup>، فَلَا يَتَبَاطَأُ بِالْمَشْيِ وَلَا يَشْتَدُّ بِالسَّرْعَةِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ مُتَوَسِّطًا.

وَلَا تُنْبَغُ صَخَبٌ وَرَفَعُ أَصْوَابٍ كَمَا يَفْعَلُهُ الْمُبْتَدِعَةُ، فَرَفَعَ الصَّوْتُ بِالتَّهْلِيلِ أَوْ بِالذِّكْرِ أَوْ بِالِدَعَاءِ لِلْمَيِّتِ أَوْ يَقُولُ: «حُدُوهُ»، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا يَفْعَلُهُ الْمُبْتَدِعَةُ لَا يَجُوزُ، فَلَا يَكُونُ مَعَ الْمَيِّتِ صَخَبٌ وَلَا رَفَعُ أَصْوَابٍ، وَإِنَّمَا يَكُونُ سَكِينَةً وَوَقَارًا، وَيَكُونُ الرُّكْبَانُ خَلْفَهَا وَالْمَشَاةُ أَمَامَهَا، هَكَذَا كَانَ الصَّحَابَةُ يَفْعَلُونَ<sup>(٢)</sup>.

وَلَا تُنْبَغُ الْجَنَازَةُ بِنَارٍ، إِلَّا إِذَا اخْتَأَجُوا إِلَى سِرَاجٍ، فَلَا بَأْسَ، وَلَكِنْ لَا تُنْبَغُ بِنَارٍ؛ لِأَنَّ هَذَا فِيهِ كِرَاهِيَةٌ.

(١) أخرجه البخاري (١٠٨/٢)، ومسلم (٥٠/٣) من حديث أبي هريرة ؓ.

(٢) قال أبو القيم في «زاد المعاد» (٥١٧/١): «وكان ﷺ إذا صلى على ميت تبعه إلى المقابر ماشيًا أمامه، وهذه كانت سنة الخلفاء الراشدين من بعده».

وروى عبد الرزاق في «مصنفه» (٦٢٥٩) عن سالم بن عبد الله أن أباه كان يمشي بين يدي الجنائز.

وفيه أيضًا: (٦٢٦٠) من حديث ربيعة بن عبد الله بن الهدير قال: رأيت ابن الخطاب يضرب الناس يقدمهم أمام جنازة زينب بنت جحش.

وعنده مرسلًا (٦٢٥٩) من حديث الزهري قال: كان رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر يمشون بين يدي الجنائز.

وروى أيضًا (٦٢٨٧) عن إبراهيم النخعي قال: سألت علقمة أكانوا يكرهون المشي أمام الجنائز؟ قال: لا، ولكنهم كانوا يكرهون السير أمامها يعني الراكب، قال إبراهيم: ورأيت علقمة والأسود يمشيان أمامها وقال ابن أبي أوفى لقائده: لا تقدمي أمامها.

• ثم المشيعون للميت على ثلاثة أقسام :  
منهم : من يُصَلِّي فقط وينصرف .

ومنهم : من يُصَلِّي ويتبع الميت حتى يوضع عند قبره ثم ينصرف .  
ومنهم : من يُصَلِّي ويتبع الميت حتى يوضع ، ثم يجلس حتى يُقَرَّع من دفنه ، ثم يقف على قبره بعد الدفن ، ويستغفر له .

وهذا أكمل الأصناف ؛ أن يُصَلِّي عليه ، وأن يمشي مع جنازته ، وأن يُخَضَّرَ دَفْنُهُ ، ثم يقوم على قبره ، ويدعو له بَعْدَ الدفن ، يستغفر له ، ويسأل له الثيب ، وهذا أكمل الأعمال وأعظم الأجر لِمَنْ فَعَلَ ذلك .

وأما مَنْ اقْتَصَرَ على بعض هذه الأمور ، فَلَهُ مِنَ الْأَجْرِ بقدر ما فَعَلَ ، ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [هود: ١١٥] .

(وَيُخَوِّدُهُ جُلُوسٌ تَابِعُهَا حَتَّى تُوَضَّعَ) يعني : على الأرض ؛ لأن النبي ﷺ نَهَى مَنْ تَبَعَ الْجَنَازَةَ أَنْ يَجْلِسَ حَتَّى تُوَضَّعَ <sup>(١)</sup> ، أي : توضع على الأرض قَبْلَ الدفن ، فما دامت الجنازة محمولة فإنه لا يَجْلِسُ تَابِعُهَا حَتَّى توضع عَلَى الأرض .

(وَيُسَبِّحُ قَبْرَ امْرَأَةٍ فَقَطْ) «يُسَبِّحُ» يعني : يُخَطِّبُ «قَبْرَ امْرَأَةٍ فَقَطْ» عند

(١) أخرجه : البخاري (١٠٧/٢) ، ومسلم (٥٧/٣) من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ بلفظ : «إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ ، فَتَقْرَءُوا ، فَمَنْ تَبِعَهَا فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى توضع» .

إِنَّ إِلَهًا إِلَى الْقَبْرِ وَوَضَعَهَا فِي اللَّحْدِ ، يُجْعَلُ غطاء على القبر ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ عورة .

أما جنازة الرجل ؛ فَإِنِهَا لَا يُعْمَلُ بِهَا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ عَلِيًّا ؓ رَأَى قَوْمًا قَدْ غَطُّوا قَبْرَ رَجُلٍ ، فَجَذَبَ الْغِطَاءَ ، وَقَالَ : إِنَّمَا هَذَا لِلنِّسَاءِ <sup>(١)</sup> .

(وَاللَّحْدُ أَفْضَلُ مِنَ الشَّقِّ) «اللَّحْدُ» : هو الْحَفْرُ ، أَنْ يُخَفَّرَ فِي جَانِبِ الْقَبْرِ مِمَّا يَلِي الْقَبْلَةَ ، تُخَفَّرُ خُفَيْرَةً عَلَى طُولِ الْقَبْرِ تُشَبِّحُ لِحْجَمَ الْمَيِّتِ ، سُمِّيَ «لَحْدًا» مِنَ الْمِيلِ ؛ لِأَنَّ «الْإِلْحَادَ» فِي اللَّغَةِ الْمِيلُ ، سُمِّيَ «لَحْدًا» لِأَنَّهُ مَائِلٌ عَنْ سِمَةِ الْقَبْرِ .

وَأَمَّا «الشَّقُّ» : فهو الحفر الذي يكون في وسط قاعة القبر على قَدْرِ الْمَيِّتِ ، هَذَا هُوَ الشَّقُّ .

واللحد أفضل ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي عَمِلَ النَّبِيُّ ﷺ ، كَانَ فِي الْمَدِينَةِ وَاحِدٌ يَلْحَدُ وَوَاحِدٌ يَشُقُّ ، وَقَالُوا : الَّذِي يَصِلُ الْأَوَّلُ هُوَ الَّذِي يَعْمَلُ عَمَلَهُ ، فَكَانَ الَّذِي وَصَلَ هُوَ الَّذِي يَعْمَلُ اللَّحْدَ ، فَجَعَلُوهُ يَعْمَلُ اللَّحْدَ <sup>(٢)</sup> .

(١) أخرجه : البيهقي في «السنن الكبرى» (٥٤/٤) .

(٢) أخرجه : أحمد (١٣٩/٣) ، وابن ماجه (١٥٥٧) من حديث أنس بن مالك ؓ . وأحمد أيضًا (٨/١) ، وابن ماجه (١٦٢٨) من حديث ابن عباس ؓ .

فهذا دليل على أنَّ اللحد أفضل؛ لأنَّ الله اختارَ لنبِيِّه هَذَا، وفي الحديث: «اللَّحْدُ لَنَا، وَالشَّقُّ لِبَنِيَّانَا»<sup>(١)</sup>.

لكنَّ الشَّقَّ جائزٌ، لا سيَّما إذا احتجَّ إليه، إذا كان القبر لا تتماسكُ جوانِبُهُ، فيُخْفَرُ في وَسَطِهِ وَيَبْنَى مِنَ الْجَوَانِبِ بِالطُّوبِ أَوْ بِاللِّبَنِ قَدْرَ مَا يَسَعُ المِيتَ، ثم يوضع فيه، فيكونُ هذا البناءُ يَمْنَعُ الهَدَّةَ الذي يكونُ مِنْ جَوَانِبِ القبرِ، فإذا احتجَّ إلى الشَّقِّ لكونِ الأرضِ لا تتماسكُ فلا بَأْسَ، وَأَمَّا إذا لم يحتجَّ إلى الشَّقِّ فاللَّحْدُ أَفْضَلُ.

وَيَقُولُ مُدْخِلُهُ: «بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ»، وَيَضَعُهُ فِي لَحْدِهِ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ مُسْتَقْبِلَ الْقَبْلَةِ، وَيُزَقِّعُ الْقَبْرَ عَنِ الْأَرْضِ قَدْرَ شِبْرِ مَسْمَاً.

الشرح:

(وَيَقُولُ مُدْخِلُهُ: «بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ») يَدْخُلُ المِيتَ فِي لَحْدِهِ، وَيَقُولُ مُدْخِلُهُ عِنْدَ الْإِدْخَالِ: «بِسْمِ اللَّهِ»، أَيْ: بِسْمِ اللَّهِ نُدْخِلُكَ وَنَضَعُكَ، «وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» نَذْفِنُكَ.

(وَيَضَعُهُ فِي لَحْدِهِ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ مُسْتَقْبِلَ الْقَبْلَةِ) لَأَنَّ هَذِهِ صِفَةُ الثَّائِمِ، فَالثَّائِمُ يَسْتَحِبُّ أَنْ يَنَامَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ، وَالْمِيتُ فِي قَبْرِهِ مِثْلُ الثَّائِمِ؛ سِنَّةُ الْمَوْتِ مِثْلُ سِنَّةِ الْحَيَاةِ لِلْمُسْلِمِ.

وَيَكُونُ مَوْجَهَاً إِلَى الْقَبْلَةِ، وَهَذَا وَاجِبٌ، يَعْنِي: وَضْعُ المِيتِ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ مُسْتَحِبٌّ، أَمَّا تَوَجُّعُهُ إِلَى الْقَبْلَةِ فَهَذَا وَاجِبٌ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ فِي الْكَعْبَةِ: «هِيَ قِبْلَتُكُمْ أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا»<sup>(١)</sup>.

(وَيُزَقِّعُ الْقَبْرَ عَنِ الْأَرْضِ قَدْرَ شِبْرِ) إِذَا وَضِعَ المِيتُ فِي لَحْدِهِ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ؛ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ مُتَوَجِّهاً بِجَسَدِهِ وَوَجْهِهِ إِلَى الْقَبْلَةِ، فَإِنَّهُ يُسَدُّ عَلَيْهِ اللَّحْدَ بِاللِّبْنَانِ الَّتِي تُعْرَضُ عَلَى قِمِّ اللَّحْدِ بَعْضُهَا إِلَى جَنْبِ بَعْضٍ، حَتَّى يُسَدَّ اللَّحْدَ تَمَامًا، وَيَتَعَاهَدُ مَا بَيْنَ اللَّبْنَانِ مِنَ الْخَلَلِ، فَيَسُدُّ

(١) أخرجه: أبو داود (٢٨٧٥)، والنسائي (٨٩/٧)، والحاكم (٢٥٩/٤ - ٢٦٠) من حديث عمير بن قنادة رضي الله عنه.

(١) أخرجه: أبو داود (٣٢٠٨)، والترمذي (١٠٤٥)، والنسائي (٨٠/٤)، وابن ماجه (١٥٥٤) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه.

بالطين أو بالمدَر، وهو اللَّيْنَةُ الصَّغَارُ، فَيُخْرِصُ عَلَى أَنْ يَتَّقَنَّ سَدَّ اللَّحْدِ بِحَيْثُ لَا يَنْهَالُ التُّرَابُ عَلَى الْمَيِّتِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ، يُشْرَعُ فِي دَفْنِهِ، وَيَهَالُ التُّرَابُ عَلَيْهِ، وَيُدْفَنُ فِي تَرَابِهِ.

وَيُرْفَعُ عَنِ الْأَرْضِ قَدْرَ شِبْرٍ، لِأَجْلِ أَنْ يُعْرِضَ أَنَّهُ قَبْرٌ فَلَا يُمْتَنَعُ؛ لَأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُسَاوِيًا لِلْأَرْضِ، مَا عُرِفَ أَنَّهُ قَبْرٌ، وَبِمَا يُمْتَنَعُ أَوْ يَدَامُ عَلَيْهِ أَوْ يُعْفَرُ مَرَّةً ثَانِيَةً، فَيُرْفَعُ عَنِ الْأَرْضِ قَدْرَ شِبْرٍ.

كَمَا رَفَعَ قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ قَدْرَ شِبْرٍ<sup>(١)</sup>، وَكَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْعَلُ بِقُبُورِ أَصْحَابِهِ، وَلَا يُرَادُ عَنِ الشَّبْرِ؛ لِأَنَّ هَذَا نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ؛ لَأَنَّهُ غُلُوٌّ وَمَدَاعَاةٌ لِلشَّرِكِ، وَوَسِيلَةٌ إِلَى الشَّرِكِ بَأَنِ يَتَعَلَّقَ بِهِ الْجِهَانُ، فَلَا يُرْفَعُ تَرَابُهُ أَكْثَرَ مِنْ الشَّبْرِ.

وَمِنْ بَابِ أَوْلَى وَأَشَدُّ أَنْ لَا يُبْنَى عَلَيْهِ بِنَاءٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْبِنَاءِ عَلَى الْقُبُورِ<sup>(٢)</sup>، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ عَمَلُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَأَنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي أَوْفَقَ الشَّرِكُ فِي الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى<sup>(٣)</sup>.

(١) أَخْرَجَهُ: ابْنُ حِبَانَ (٦٦٣٥)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٤١٠/٣) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَلْفَظٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَحْدَلَهُ لِحْدٍ، وَنَصَبَ عَلَيْهِ اللَّبْنَ نَصْبًا، وَرَفَعَ قَبْرَهُ مِنَ الْأَرْضِ نَحْوًا مِنْ شِبْرٍ».

(٢) أَخْرَجَهُ: مُسْلِمٌ (٦١/٣)، وَأَحْمَدُ (٢٩٥/٣)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٢٢٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٠٥٢)، وَالنَّسَائِيُّ (٨٦/٤) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَلْفَظٍ: «بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنِ تَجْمِيعِ الْقُبُورِ، أَوْ بَيْنَ عَلِيهَا، أَوْ يَجْلِسُ عَلَيْهَا أَحَدٌ».

(٣) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ (٦٣/٦ - ٦٤)، وَمُسْلِمٌ (٦٦/٢) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَسَيِّئَاتِي بَلْفَظُهُ (ص: ٢٠٥).

فَلَا يُبْنَى عَلَى الْقُبُورِ وَلَا تُرْفَعُ أَكْثَرُ مِنَ الشَّبْرِ؛ لِأَنَّ هَذَا وَسِيلَةٌ إِلَى الْغُلُوِّ وَإِلَى الشَّرِكِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا تَدْفِنُ قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوِيَّتَهُ»<sup>(١)</sup>، وَ«الْمُشْرِفُ» هُوَ الْمَرْتَفَعُ.

(مُسْتَمًا) وَيَكُونُ الْقَبْرُ مُسْتَمًا، أَي: يَكُونُ وَسْطُهُ مَرْتَفِعًا، وَجَوَانِبُهُ مُنْخَفِضَةً بِالتَّدْرِيجِ، مِنْ أَجْلِ أَنْ يَنْزِلَ الْمَطَرُ وَلَا يَتَجَمَّعَ عَلَى سَطْحِ الْقَبْرِ، فَبِمَا يُوْثِّرُ عَلَى الْقَبْرِ.

(١) أَخْرَجَهُ: مُسْلِمٌ (٦١/٣)، وَأَحْمَدُ (٩٦/١)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٢١٨)، وَالنَّسَائِيُّ (٨٨/٤) مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَيُكْرَهُ تَجْصِيسُهُ، وَالْبِنَاءُ، وَالْكِتَابَةُ، وَالْجُلُوسُ، وَالْوُطْءُ عَلَيْهِ، وَالْإِتْكَاءُ إِلَيْهِ.

الشرح:

هذه محرمات نهى النبي ﷺ عن فعلها في القبور؛ لأنها وسائل تُقْضِي إلى الشرك أو إلى امتحان القبور، وهي:

أولاً: (وَيُكْرَهُ تَجْصِيسُهُ) «يكره» يعني: يحرم؛ لأن الكراهة عند السلف معناه التحريم، و«تَجْصِيسُ الْقَبْرِ» بأن يُطْلَى بِالْجِصِّ أو بِالْثُورَةِ أو بِسَائِرِ الْأَصْبَاغِ وَالْأَلْوَانِ الْمَزْخَرَةِ؛ لأن هذا وسيلة إلى الغلو وإلى تعلق الجهال بهذا القبر.

أمّا إذا كان تراباً لا يتميز عن غيره من القبور، فإنه حينئذ لا يتعلق به، ولا يُنْظَرُ إِلَيْهِ نَظَرَةً غُلُوءٍ.

ثانياً: الكتابة عليه، فلا يكتب عليه اسمُهُ، ولا تاريخُ وفاته، ولا يكتب عليه دعاء، ولا يكتب عليه آيات قرآنية، ولا يكتب عليه شيء أبداً، ولا حرف واحد؛ لأن النبي ﷺ نهى أن يُكْتَبَ عَلَى الْقَبْرِ<sup>(١)</sup>.

(وَيُكْرَهُ تَجْصِيسُهُ، وَالْبِنَاءُ، وَالْكِتَابَةُ، وَالْجُلُوسُ، وَالْوُطْءُ عَلَيْهِ،

(١) أخرجه: الترمذي (١٠٥٢)، والنسائي (٨٦/٤) من حديث جابر رضي الله عنه. وقد تقدم وأصله في مسلم: دون النهي عن الكتابة.

وَالْإِتْكَاءُ إِلَيْهِ) لِأَنَّ كُلَّ هَذِهِ الْأُمُورِ نَهَى عَنْهَا الرَّسُولُ ﷺ، - تجصيص القبر وما في حكم التجصيص من سائر الألوان، والكتابة عليه.

ثالثاً: والبناء عليه، وهذا أشدُّ، كبناء غرفة عليه أو قبة؛ لأن هذا وسيلة إلى الشرك، وما هلكت الأمم السابقة إلا ببناها على قبور الصالحين والأولياء، قال ﷺ، لما ذكرت له أم سلمة مآرته في الحبشة من كنائس النصارى، وما فيها من الصور، قال: «أُولَئِكَ إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الْعَبْدُ الصَّالِحُ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّورَ، أُولَئِكَ شَرَّ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ»<sup>(١)</sup>، فنهى المسلمون عن هذا؛ لأنه وسيلة إلى الشرك.

رابعاً: ولا يُقْعَدُ عليه؛ لأن هذا إهانة، ولا يُجْلَسُ عليه، ولا يوطأ عليه، فدين الإسلام دين الوسط والاعتدال، فهدية في القبور كهديتي في سائر تشريعاته، هدية في القبور وَسَطٌ بَيْنَ الْغُلُوءِ وَبَيْنِ التَّغْرِيطِ، فالبناء على القبر وتجصيصه والكتابة عليه، وإسراجه، يعني: تنوير المقابر بالسرّج أو بالمصابيح أو بالكهرباء؛ هذا من الغلو والدعوة إلى الشرك.

والجلوس عليه، والوطء عليه، والإتكاء عليه، والتطرق فوق المقابر إهانة للأموات، وحرمة المسلم ميتاً، كحرمة حيّاً، فلا يجوز إهانة

(١) أخرجه: البخاري (٦٣/٦ - ٦٤)، ومسلم (٦٦/٢) من حديث عائشة رضي الله عنها.



القبور، ولا الإساءة إليها، بل تحب صيانتها، وكف الأذى عنها، فهذا هو الاعتدال، فالقبر لا يُغلى فيه، ولا يهان. وأما بين الغلو وبين الإهانة، وبين الإفراط والتفريط، هذا هدي الإسلام في القبور

فَمِنَ النَّاسِ مَن يَغْلُو فِي الْقُبُورِ وَيُزِينُهَا؛ وَيَكْتُبُ عَلَيْهَا وَيَضَعُ عَلَيْهَا السُّتُورَ كَمَا تَوْضَعُ عَلَى الْكَعْبَةِ، وَتَوْضَعُ لَهَا الصَّنَادِقُ لِلتَّبَرُّعِ، وَتَكْتُبُ لَهَا الرُّقَاعَ وَالْأُورَاقَ، وَتَدْفَعُ إِلَيْهَا طَلَبًا لِقَضَاءِ الْحَاجَاتِ، وَتَفْرِجُ الْكَرْبَاتِ؛ وَهَذَا شَرَكٌ أَكْبَرُ، يُخْرِجُ مِنَ الْمِلَّةِ، وَهَذَا مَا عَلَيْهِ الْقُبُورِيُّونَ الْيَوْمَ وَقَبْلَ الْيَوْمِ، وَلَا يَزَالُ هَذَا دَأْبَهُمْ مَعَ الْقُبُورِ، وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ، شَرَكٌ بِاللَّهِ وَغُلُوٌّ وَإِفْرَاطٌ، وَكُلُّهُ عَمَلٌ بَاطِلٌ.

والطرف الثاني، الذين يهينون القبور، ولا يبالون بها، ويتطرقون من فوقها، ويضعون عليها القمامات، ويوجهون إليها مياه المجاري، وغير ذلك من أنواع الإهانات، وهذا حرام واعتداء على الأموات، وأذية للأموات.

قال ﷺ: «لَنْ يَخْلُسَ أَحَدُكُمْ عَلَى حُمْرَةٍ، فَتَحْرِقَ ثِيَابَهُ، وَتُخْلَصَ إِلَى جَلْدِهِ؛ خَيْرَ لَهُ مِنْ أَنْ يَخْلُسَ عَلَى قَبْرِ»<sup>(١)</sup>.

ومن الناس من يستنبح المقابر، ويبني عليها مساكن، ومنهم من

(١) أخرجه: مسلم (٦٦/٣) من حديث أبي هريرة ؓ

يزرعها، ويقتطعها ويجعلها مزارع، أو ممتلكات، وهذا كله محرّم في الإسلام؛ الإهانة والتهاون بشأن الأموات والمقابر، الغلو فيها والزيادة في تعظيمها.

فالمقابر تُسَوَّرُ بسور يحيطها ويمنع الاستطراق عليها ودخول الدواب، ويمنع إلقاء الأذى والقاذورات إليها، كل هذا من هدي الإسلام في القبور، وهو هدي الحق والوسط والاعتدال، كشأنه في جميع تشريعاته الحكيمة، فلا غلو ولا تساهل.

وَيُخَرَّمُ فِيهِ دَفْنُ اثْنَيْنِ فَأَكْثَرُ إِلَّا لِضُرُورَةٍ ، وَيُجْعَلُ بَيْنَ كُلِّ اثْنَيْنِ حَاجِزٌ مِنْ تُرَابٍ .

الشرح:

(وَيُخَرَّمُ فِيهِ دَفْنُ اثْنَيْنِ فَأَكْثَرُ إِلَّا لِضُرُورَةٍ) كذلك من أحكام القبور أن الميت إذا دُفِنَ في قبره صار ملكاً له ، فلا يجوز أن يُخَفَّرَ مرةً ثانية ، وَيُوضَعَ فِيهِ مِيتٌ ثَانٍ ، إلا إذا تَلَّى الميت الأول ولم يَبْقَ منه شيء ، فلا مانع أن يُدْفَنَ فِيهِ آخَرٌ . أمّا مَا دَامَ رُفَاتُهُ موجوداً ، فإنه لا يجوز أن يُفْتَحَ ويدفَنَ فِيهِ مِيتٌ آخَرٌ ؛ لأنَّ هذا يَضَائِقُ الميت الأول ، وهو سَبَقَ إِلَيْهِ ، وهو أَحَقُّ بِهِ ، وَهُوَ مَسْكُونُهُ ، وَهُوَ وَقُفُّ عَلَيْهِ .

الأصل ؛ أن يُدْفَنَ فِي القبرِ مِيتٌ وَاحِدٌ ، كما كَانَ النبي ﷺ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي البقيع ، كَانَ يَدْفَنُ كُلَّ مِيتٍ فِي قبرِهِ ، وَلَمْ يَكُنْ يَدْفَنُ عِدَّةَ أَمْوَاتٍ فِي قبرٍ وَاحِدٍ .

ولا يجوز دَفْنُ أَكْثَرِ مِنْ مِيتٍ فِي القبر الواحدِ إِلَّا لِضُرُورَةٍ ، فيجوز دَفْنُ الاثْنَيْنِ فَأَكْثَرُ فِي قبرٍ وَاحِدٍ ، كما فعل النبي ﷺ فِي قَتْلَى أَحَدٍ ، لما اسْتَشْهَدَ مِنَ الصَّحَابَةِ ﷺ عِدَّةٌ كَبِيرٌ ، وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ أَصَابَهُمْ مَا أَصَابَهُمْ مِنَ الْجَرَاخِ وَالضَّعْفِ ، وَكَانَ يُشَقُّ عَلَيْهِمْ أَنْ يَخْفِرُوا لِكُلِّ مِيتٍ قَبْرًا مُسْتَقِلًّا ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَدْفِنُوا فِي القبر الواحدِ والاثْنَيْنِ والثلاثة<sup>(١)</sup> ؛ تَسْهِيلاً عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، هَذَا لِأَجْلِ حَالَةِ الْضُرُورَةِ . أمّا فِي حَالَةِ الْإِخْتِيَارِ فَإِنَّهُ لَا يُدْفَنُ فِي القبر أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ .

(١) أخرجه : البخاري (١١٥/٢) من حديث جابر بن عبد الله ﷺ .

(وَيُجْعَلُ بَيْنَ كُلِّ اثْنَيْنِ حَاجِزٌ مِنْ تُرَابٍ) إِذَا جَارَ دَفْنُ الْاِثْنَيْنِ أَوْ الثَّلَاثَةِ فِي الْقَبْرِ ، فَلَا يَجْعَلُ الْأَمْوَاتُ مُلْتَصِقِينَ ، بَلْ يَجْعَلُ بَيْنَهُمْ حَوَائِلَ تَعَزَّلُ هَذَا عَنْ هَذَا وَتَفْصِلُ هَذَا عَنْ هَذَا .

وَلَا تُكْرَهُ الْقِرَاءَةُ عَلَى الْقَبْرِ ، وَأَيُّ قُرْبَةٍ فَعَلَهَا وَجَعَلَ ثَوَابَهَا لِمَيِّتٍ مُسْلِمٍ أَوْ حَيٍّ ؛ نَفَعَهُ ذَلِكَ .

الشرح:

بعد الدفن والفراغ منه ، يستحب أن يقف المسلمون على قبر الميت ، متوجهين إلى القبلة ، يدعون له بالتشيت ، ويستغفرون له ، قال ﷺ لَمَّا قُرِعَ مِنْ دُفْنٍ أَحَدِ الصَّحَابَةِ : « اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ ، وَاسْأَلُوا لَهُ التَّشِيَّتَ ، فَإِنَّهُ الْآنَ يُسْأَلُ »<sup>(١)</sup> ، أي : يُسْأَلُ الْمَلَكَانِ .

والله جلّ وعلا يقول لنبيه : ﴿ وَلَا تَصْلُ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ ﴾ يعني : المناقبين ﴿ وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ ﴾ [التوبة : ٤٨] أي : بَعْدَ الدْفَنِ .

فدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُؤْمِنَ يُوقِفُ عَلَى قَبْرِهِ بَعْدَ ذَفْنِهِ وَيُدْعِي لَهُ

إِذَا ؛ فَالْمُؤْمِنُ يُصَلِّيُ عَلَيْهِ وَيُوقِفُ عَلَى قَبْرِهِ بَعْدَ الدْفَنِ ، وَيُدْعِي لَهُ بِالتَّشِيَّتِ وَيُسْتَغْفِرُ لَهُ ، هَذَا هُوَ السُّنَّةُ ، وَهَذَا مِنْ حَقُوقِ الْمُسْلِمِينَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ، فَالَّذِي ثَبَتَ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ وَمِمَّا يُقَالُ عِنْدَ الْقَبْرِ هُوَ الِاسْتِغْفَارُ لَهُ وَسُؤَالُ التَّشِيَّتِ .

(وَلَا تُكْرَهُ الْقِرَاءَةُ عَلَى الْقَبْرِ) أَمَا الْقِرَاءَةُ عِنْدَ الْقَبْرِ فَلَمْ يَرِدْ فِيهَا شَيْءٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَقَدْ قَالَ ﷺ : « مَنْ أَخَذَتْ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ ، فَهُوَ

(١) أخرجه : أبو داود (٣٢٢١) من حديث عثمان بن عفان

رَدُّ »<sup>(١)</sup> ، وقال : « وَإِيَّاكُمْ وَمُخَذَّاتِ الْأُمُور »<sup>(٢)</sup> ، فالحجة في سُنَّةِ الرَّسُولِ ﷺ ، فَلَا يَقْرَأُ عِنْدَ الْقَبْرِ لَا عِنْدَ الدْفَنِ وَلَا بَعْدَ الدْفَنِ ، كَمَا يَفْعَلُهُ الْمُبْتَدِعَةُ ؛ يَجْتَمِعُونَ وَيَقْرءُونَ عِنْدَ الْقَبْرِ ، وَيَتَرَدَّدُونَ عَلَيْهِ فِي كُلِّ وَقْتٍ ، يَأْتُونَ يَقْرءُونَ عِنْدَ الْقَبْرِ ؛ هَذَا بَدْعَةٌ ، وَلَا يَنْفَعُ الْمَيِّتَ .

(وَأَيُّ قُرْبَةٍ فَعَلَهَا وَجَعَلَ ثَوَابَهَا لِمَيِّتٍ مُسْلِمٍ أَوْ حَيٍّ ؛ نَفَعَهُ ذَلِكَ) الْأَصْلُ أَنَّ الْمَيِّتَ لَا يَنْفَعُهُ إِلَّا عَمَلُهُ ، هَذَا هُوَ الْأَصْلُ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَنَّ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ [النجم : ٣٩] إِلَّا مَا وَزَدَ الدَّلِيلُ أَنَّهُ يَنْفَعُ الْمَيِّتَ مِنْ عَمَلٍ غَيْرِهِ . كَقَوْلِهِ ﷺ : « إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ وَهِيَ الْوَقْفُ ، أَوْ عِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ » ، كَأَن يَكُونَ تَشَرُّ الْعِلْمِ وَعِلْمُ النَّاسِ ، وَصَارَ لَهُ تَلَامِيذٌ ، أَوْ أَلَفَتْ كُتُبًا تَقِيْلُ بَعْدَهُ ، هَذَا مِنَ الْعِلْمِ الَّذِي يُنْتَفَعُ بِهِ ، يَجْرِي أَجْرُهُ عَلَيْهِ ، « أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ »<sup>(٣)</sup> ، فَالِدَعَاءُ لِلْمَيِّتِ يُنْفَعُهُ ؛ لِأَنَّهُ وَرَدَ بِالدَّلِيلِ .

وكان النبي ﷺ إِذَا مَرَّ بِالْقَبْرِ يَدْعُو لَهُمْ ، كَمَا يَأْتِي .

(١) أخرجه : البخاري (٢٤١/٣) ، ومسلم (١٣٢/٥) من حديث عائشة

(٢) أخرجه : أحمد (١٢٦/٤) وأبو داود (٤٦٠٧) ، والترمذي (٢٦٧٦) من حديث العرياض بن سارية

(٣) أخرجه : مسلم (٧٣/٥) ، وأحمد (٣٧٢/٢) ، وأبو داود (٢٨٨٠) ، والترمذي (١٣٧٦) والنسائي (٢٥١/٦) من حديث أبي هريرة .

وتزأُ القبور من أجل الدعاء للأموات، هذا مشروع، فالدعاء مشروع  
وفتغ الميت، وهذا هو الذي وُرد به الدليل.

والصدقة عن الميت تنفعه؛ لأنه ورد فيها الدليل، وقد سأل سعد  
رسول الله ﷺ بأن أمه ماتت ولم تتكلم، ولو تكلمت لتصدقت، قال:  
أتصدق عنها؟ فقال له رسول الله ﷺ: «تصدق عن أمك»<sup>(١)</sup>.

وكذلك الحج والعمرة عن الميت، هذا وُرد به الدليل، قال ﷺ:  
«حج عن أبيك واغتمز»<sup>(٢)</sup>، سواء حج فريضة أو حج نافلة.

هذه الأمور التي وُرد بها الدليل، تفعل وتهدي للأموات، أما ما لم  
يرد به الدليل فإنه يؤقت عنه، ولا يعمَل شيء بدون دليل.

(١) أخرجه: البخاري (١٢٧/٢) (٢٧٦٠)، ومسلم (٨١/٣) من حديث عائشة ؓ  
(٢) أخرجه: أحمد (١٠/٤)، (١١، ١٢)، وأبو داود (١٨١٠)، والترمذي (٩٣٠)  
والنسائي (١١٧/٥).

وَيُسْنُ أَنْ يُصْنَعَ لِأَهْلِ الْمَيِّتِ طَعَامٌ يُبْعَثُ بِهِ إِلَيْهِمْ، وَيُكْرَهُ لَهُمْ  
فَعْلُهُ لِلنَّاسِ.

الشرح:

(وَيُسْنُ أَنْ يُصْنَعَ لِأَهْلِ الْمَيِّتِ طَعَامٌ يُبْعَثُ بِهِ إِلَيْهِمْ) مواساة أهل  
الميت بعد ذفنه تُشرع؛ لأنهم حلت عليهم مصيبة، فيُشرع لإخوانهم أن  
يؤاسوهم، وأن يُخففوا عنهم ألم المصيبة.

ومن ذلك، صنع الطعام لهم بقدر حاجاتهم؛ لأنهم مشغولون عن  
إغداو الطعام لأنفسهم بالمصيبة؛ لقوله ﷺ: لَمَّا جَاءَ نَعْيُ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي  
طَالِبٍ ﷺ قَالَ: «اضْنَعُوا لَأَلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا، فَإِنَّهُ جَاءَهُمْ مَا يَشْغَلُهُمْ»<sup>(١)</sup>  
ويكون هذا الطعام بقدر حاجة أهل الميت، ليس به زيادة؛ لأن هذا الذي  
وُرد به الدليل.

أما التوسع في صناعة الأطعمة أكثر من حاجة أهل الميت، فهذا  
إسراف وتبذير وبدعة فلا يجوز، وقد رأينا في بعض البلاد إذا مات ميت  
لأحد يتزاحمون في تقديم الأطعمة حتى تتكدر الأطعمة، ويكون  
لا داعي لها ولا حاجة إليها، هذا إسراف، وهذا تبذير، فلا تُصنع إلا  
بقدر حاجتهم فقط، هذا هو الذي وُردت به السنة.

(١) أخرجه: أحمد (٢٠٥/١)، وأبو داود (٣١٣٢)، والترمذي (٩٩٨)، وابن ماجه  
(١٦١٠). من حديث عبد الله بن جعفر ؓ.

(وَيُخَوِّرُهُ لَهُمْ فِعْلُهُ لِلنَّاسِ) أَمَا أَهْلُ الْمَيِّتِ، فَيُخَوِّرُهُ لَهُمْ صَنْعُ الطَّعَامِ لِلنَّاسِ؛ لِأَنَّ هَذَا شَيْءٌ لَمْ تَرُدَّ بِهِ السَّنَةُ، بَلْ هَذَا عَكْسُ السَّنَةِ، السَّنَةُ أَنَّ يُصْنَعُ لَهُمْ وَلَا يُصْنَعُونَ لِلنَّاسِ.

وكذلك مع صنع الطعام لأهل الميت، يُسَنُّ تَعَزُّيَتُهُمْ، بَأَن يَقُولَ إِذَا لَقِيَ الْمَصَابَ، سِوَاءَ قَبْلِ الدَّفْنِ أَوْ بَعْدَ الدَّفْنِ، وَسِوَاءَ فِي الْبَيْتِ أَوْ فِي الشَّارِعِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ فِي الْمَقْبَرَةِ، يَقُولُ لَهُ: «أَحْسَنَ اللَّهُ عَزَاءَكَ، وَجَبَرَ اللَّهُ مَصِيبَتَكَ، وَغَفَرَ لِمِيتِكَ»<sup>(١)</sup>، كَمَا جَاءَتْ فِي ذَلِكَ أَحَادِيثٌ؛ لِأَنَّ هَذَا فِيهِ دَعَاءٌ لِلْحَيِّ وَدَعَاءٌ لِلْمَيِّتِ، وَفِيهِ أَيْضًا مُوَاسَاةٌ.

وَلَا يَجُوزُ تَعْطِيلُ الْأَعْمَالِ، وَتَنْكِيسُ الْأَعْلَامِ، وَلَيْسَ السَّوَادُ، كُلُّ هَذَا مِنْ فِعْلِ الْجَاهِلِيَّةِ لَا يَجُوزُ.

وَالْمَصَابَ لَا يُعْطَلُ عَمَلُهُ فِي طَلَبِ الرِّزْقِ، بَلْ يَسْتَمَرُّ فِي طَلَبِ الرِّزْقِ، يَفْتَحُ ذِكَاثَهُ يَبِيعُ وَيَشْتَرِي، يَذْهَبُ لِلْعَمَلِ بِبَاشَرِ الْعَمَلِ، هَذِهِ سُنَّةُ اللَّهِ فِي خَلْقِهِ، أَمَا إِذَا غَطَّلَ الْعَمَلُ وَجَلَسَ فِي بَيْتِهِ، فَهَذَا فِيهِ جِرْعٌ وَظَهَارٌ لِلْحُزَنِ، أَمَا إِذَا اسْتَمَرَّ فِي عَمَلِهِ فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى الصَّبْرِ وَالْإِحْتِسَابِ.

(١) وَرَدَ ذَلِكَ مَوْقُوفًا كَمَا رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٩٦/٢٢) مِنْ حَدِيثِ سَنَانٍ مَوْلَى وَائِلَةَ قَالَ: تَوَفَّى وَلَدَ الرِّيَّانِ وَشَهِدَهُ وَائِلَةُ فَلَمَّا انْصَرَفُوا مِنَ الْمَقْبَرَةِ قَعَدَ وَائِلَةُ عَلَى بَابِ دِمَشْقٍ فَمَرَّ بِهِ الرِّيَّانُ فَقَالَ لَهُ وَائِلَةُ: يَا أَبَا سَعِيدٍ. جَبَرَ اللَّهُ مَصِيبَتَكَ وَغَفَرَ لِمَتُوكَ.

## فَضْلٌ

تُسَنُّ زِيَارَةُ الْقُبُورِ، إِلَّا لِلنِّسَاءِ

الشرح:

(فَضْلٌ): مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِأَحْكَامِ الْأَمْوَاتِ أَيْضًا زِيَارَةُ قُبُورِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَهُمْ حَقٌّ عَلَى إِخْوَانِهِمْ؛ وَلِأَنَّهُمْ ارْتَهَبُوا فِي قُبُورِهِمْ فَهُمْ بِحَاجَةٍ إِلَى الدَّعَاءِ لَهُمْ وَالسَّلَامِ عَلَيْهِمْ.

تُسَنُّ زِيَارَةُ الْقُبُورِ؛ يَقُولُهُ ﷺ: «زُورُوا الْقُبُورَ؛ فَإِنَّهَا تُذَكَّرُ بِالْآخِرَةِ»<sup>(١)</sup>.

زِيَارَةُ الْقُبُورِ عَلَى تَوْعَيْنٍ: زِيَارَةُ شَرْعِيَّةٌ، وَزِيَارَةُ بِدْعِيَّةٌ:

(١) أَخْرَجَهُ: مُسْلِمٌ (٦٥/٣)، وَاحِدٌ (٣٥/٥)، وَابُودَاوُدَ (٢٢٣٥)، وَالتِّرْمِذِيَّ وَاللَّفْظُ لَهُ (١٠٥٤) مِنْ حَدِيثِ بَرِيدَةَ بِنِ الْحَصْبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ أَيْضًا (٦٥/٣)، وَابُودَاوُدَ (٢٢٣٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظٍ: «فَإِنَّهَا تُذَكَّرُ الْمَوْتَ»

فالزيارة التي من أجل السلام على الأموات، والدعاء لهم والاعتبار والاعتاظ، شرعية.

وأما الزيارة التي لأجل التبرك بالقبور، والاستغاثة بالأموات، والعكوف عند قبورهم، هذه زيارة بدعية شركية، لَا تُجُوزُ.

(إِلَّا لِلنِّسَاءِ) فلا تُسَنُّ زيارة النساء للقبور؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «لَعَنَ زَوَارِبَ الْقُبُورِ وَالْمُتَجِدِّينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ وَالشَّرْحَ». رواه أحمد وإسناده ثقات<sup>(١)</sup>، كَمَا يَقُولُ الشَّارِحُ.

وَاللَّعْنُ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ، وَأَنَّ هَذَا كَبِيرَةٌ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ؛ لِأَنَّ الذَّنْبَ إِذَا لَعِنَ فَاعْلُهُ فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ كَبِيرَةٌ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ، فزيارة المرأة للقبور كبيرة من كِبَائِرِ الذُّنُوبِ.

فالمرأة لا تزور القبور؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ ضَعِيفَةٌ، وَلَوْ رَأَتْ قَبْرَ ابْنِهَا أَوْ قَرِيبِهَا فَإِنَّهَا تَتَأَثَّرُ، وَرَبْمَا يَحْصُلُ مِنْهَا نِيَاحَةٌ.

وَأَيْضًا الْمَرْأَةُ عَوْرَةٌ، رُبَّمَا ذَهَبَتْ إِلَى الْمَقَابِرِ وَفِيهَا فُسَاقٌ يَتَهَيَّزُونَ الْفُرْصَةَ وَيَعْتَدُونَ عَلَيْهَا، فَالْمَرْأَةُ لَا تَزُورُ الْقُبُورَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَنَعَهَا، وَالْمُسْلِمَةُ تَمْنَعُ إِذَا مَنَعَهَا الرَّسُولُ ﷺ.

(١) أخرجه: أحمد (٢٢٩/١)، وأبو داود (٣٢٣٦)، والترمذي (٣٢٠)، والنسائي (٤/٩٤ - ٩٥)، وابن ماجه (١٥٧٥) من حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنه.

ولو قال بعض الناس أو المستسيبين للعلم: لا بأس بزيارة النساء للقبور. نقول: الرَّسُولُ ﷺ قال: «لَعَنَ اللَّهُ زَوَارِبَ الْقُبُورِ»، ولو قال فلان أو علان: إِنَّ هَذِهِ مَسْأَلَةٌ خِلَافِيَّةٌ وَلَا بَأْسَ.

نقول: لَا يَقَابِلُ قَوْلَ الرَّسُولِ ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ زَوَارِبَ الْقُبُورِ». وَدَعْوَتَا مِنَ الْمَمَاحِلَاتِ وَالتَّحِيلَاتِ، نَحْنُ نَقِفُ عِنْدَ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ زَوَارِبَ الْقُبُورِ»، وَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ، وَوَأَنَّهُ ثَقَاتٌ.

وإن قالوا: لِأَنَّ عَائِشَةَ زَارَتْ قَبْرَ أَخِيهَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ<sup>(١)</sup>.

نقول: هَذَا عَمَلُ صَحَابِيٍّ نَصَّ الرَّسُولُ ﷺ عَلَى خِلَافِهِ، وَكَأَنَّهَا ﷺ مَا بَلَغَهَا الْحَدِيثُ، هَذَا اجْتِهَادٌ مِنْهَا، أَوْ أَنَّهُ بَلَغَهَا وَرَأَتْ أَنَّهُ لَيْسَ لِلتَّحْرِيمِ، هَذَا اجْتِهَادٌ مِنْهَا، وَالدَّلِيلُ هُوَ مَا قَالَهُ الرَّسُولُ ﷺ لَافِي اجْتِهَادِ الصَّحَابِيِّ أَوْ غَيْرِهِ.

وإن قالوا: إِنَّ أُمَّ عَطِيَّةَ تَقُولُ: نُهِينَا عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا<sup>(٢)</sup>.

نقول: يَكْفِينَا قَوْلُهَا: «نُهِينَا عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ»، وَأَمَّا قَوْلُهَا: «لَمْ يُعْزَمْ

(١) أخرجه: الترمذي (١٠٥٥)، وعبد الرزاق (٦٧١١)، والحاكم (١٧٦/١).

(٢) أخرجه: البخاري (٩٩/٢)، ومسلم (٤٧/٣) بلفظ: «نهينا عن اتباع الجنائز»، ولم يزم علينا.

علينا» فهذا اجتihad منها، وظن منها ﷺ، وكما قلنا في فعل عائشة هذا اجتihad، لا يعارض به النص عن رسول الله ﷺ.

وإن قالوا: إن النساء تدخل في عموم قوله: «زوروا»، هذا لفظ عام.

نقول لهم: هذا لفظ مذكر خاص بالرجال، ولو سلمنا أنه لفظ عام فقد خصصه قوله ﷺ: «لعن الله زائرات القبور».

وإن قالوا: إن النبي ﷺ مر على امرأة عند قبر، وهي تبكي، قال لها: «يا أمة الله اضبري...» الحديث<sup>(١)</sup>، ولم ينتهها عن زيارة القبر، وإنما نهاها عن الجزع.

نقول: هذا مضمول على أنه في أول الأمر، ثم نسخ بعد ذلك.

فقوله ﷺ: «لعن الله زائرات القبور»، أو: «زوارات القبور» يخيم هذا الموضوع لمن يريد الحق، أما من يريد الالتواء فهذا لا حيلة فيه، كلما جنته من جهة ذهب مع جهة أخرى، لكن الذي يفصل بيننا هو كلام الرسول ﷺ، والله جل وعلا يقول: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تِلْكَ حَبِيرٌ وَاحْسِنُوا لِلنَّاسِ﴾ [النساء: ٥٩].

(١) أخرجه البخاري (٩٣/٢)، ومسلم (٤٠/٣)، (٤١) من حديث أنس بن مالك.

وسواء كانت القبور، قبر النبي ﷺ وصاحبه أو غيرها من القبور يتناولها قوله ﷺ: «لعن الله زائرات القبور» لقبر النبي ﷺ ولغيره فالمرأة لا تزور القبور، فيتناول قبر النبي ﷺ وغيره.

وَيَقُولُ إِذَا رَأَاهَا: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لِلْآخِفُونَ، يَرْحَمُ اللَّهُ الْمُسْتَغْفِرِينَ مِنْكُمْ وَالْمُسْتَأْخِرِينَ، نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُمْ، وَلَا تَقْتُلْنَا بَعْدَهُمْ، وَاعْفُزْ لَنَا وَلَهُمْ».

الشرح:

(وَيَقُولُ إِذَا رَأَاهَا: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لِلْآخِفُونَ، يَرْحَمُ اللَّهُ الْمُسْتَغْفِرِينَ مِنْكُمْ وَالْمُسْتَأْخِرِينَ، نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُمْ، وَلَا تَقْتُلْنَا بَعْدَهُمْ، وَاعْفُزْ لَنَا وَلَهُمْ») كَمَا وَدَّ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ هَذَا الدُّعَاءُ<sup>(١)</sup>.

ولكن؛ لِمَاذَا قَالَ الرسول ﷺ: «إِن شَاءَ اللَّهُ»، مَعَ أَنَّ الْمَوْتَ مَعْلُومٌ، وَاللَّحَاقَ مَعْلُومٌ.

قالوا: هذا إِمَّا أَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّبَرُّكِ بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ مِثْلَ ﴿لَتَنْدَحُلُنَّ النِّسَاءَ﴾ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ [الفتح: ٢٧].

وقيل: إِنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى الْمَوْتِ عَلَى الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَذَرِي مَا يُحْتَمُّ لَهُ.

(١) أخرجه: مسلم (٦٣/٣)، وأحمد (٢٢١/٦).

وَتُسَبِّحُ تَعْرِيزُهُ الْمُصَابِ بِالْمَيِّتِ، وَيَجُوزُ الْبُكَاءُ عَلَى الْمَيِّتِ وَيَحْرُمُ التَّدْبُّبُ وَالنِّيَاحَةُ، وَشَقُّ الثُّوبِ، وَلَطْمُ الْخَدِّ، وَنَحْوُهُ.

الشرح:

(وَتُسَبِّحُ تَعْرِيزُهُ الْمُصَابِ) هَذَا سَبِّحٌ.

(وَيَجُوزُ الْبُكَاءُ عَلَى الْمَيِّتِ، وَيَحْرُمُ التَّدْبُّبُ وَالنِّيَاحَةُ، وَشَقُّ الثُّوبِ، وَلَطْمُ الْخَدِّ، وَنَحْوُهُ) الْخَزْنُ لَا يُؤَاخَذُ عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ، وَقَدْ بَكَى النَّبِيُّ ﷺ<sup>(١)</sup>، وَإِنَّمَا الَّذِي يُؤَاخَذُ عَلَيْهِ النِّيَاحَةُ عَلَى الْمَيِّتِ بَرْفَعِ الصَّوْتِ، وَإِظْهَارِ مُحَاسِنِ الْمَيِّتِ، وَإِظْهَارِ الْأَسْفِ عَلَى مَوْتِهِ، هَذَا يَنْفِي الصَّبْرَ، وَهُوَ مِنْ فِعْلِ الْجَاهِلِيَّةِ.

وَالنِّيَاحَةُ: تَكُونُ بِالْقَوْلِ كَرْفَعِ الصَّوْتِ، وَتَكُونُ بِالْفِعْلِ، مِثْلُ لَطْمِ الْخُدُودِ، وَشَقِّ الْجُبُوبِ<sup>(٢)</sup>، وَدَعْوَةِ الْجَاهِلِيَّةِ، هَذِهِ كَبِيرَةٌ مِنْ كِبَائِرِ

(١) أخرجه: البخاري (١٠٥/٢)، ومسلم (٧٦/٧) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: «دَخَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَبِي سَيْفِ الْفَنِي، وَكَانَ ظَنَرًا لِإِبْرَاهِيمَ ﷺ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِبْرَاهِيمَ فَقَبَّلَهُ وَشَمَّهُ ثُمَّ دَخَلْنَا عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ وَإِبْرَاهِيمَ يَجُودُ بِنَفْسِهِ فَجَعَلَتْ عَيْنَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَذَرِفَانِ، فَقَالَ لَهُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ ﷺ وَأَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ: «يَا بَيْنَ عَوْفٍ إِنِّهَا رَحِمَةٌ» ثُمَّ أَتْبَعَهَا بِأَخْرَى فَقَالَ ﷺ: «إِنَّ الْعَيْنَ تَدْمَعُ وَالْقَلْبَ يَحْزَنُ وَلَا تَقُولُ إِلَّا مَا يَرْضَى رَبُّنَا وَإِنَّا بِفِرَاقِكَ يَا إِبْرَاهِيمَ لِمَحْزُونُونَ».

(٢) خَبِثَ الْقَمِيصُ وَنَحْوُهُ: مَا يُدْخَلُ مِنْهُ الرَّأْسُ عِنْدَ لَبْسِهِ. يَجْمَعُ عَلَى جُبُوبٍ. انظر: «المعجم الوسيط» (ص: ١٤٩).



الدُّنُوبُ، وفيها وَعِيدٌ شَدِيدٌ، فإذا نِيحَ على الْمَيِّتِ، فَالْتَبَيَّ بِرُفْعِهِ يَقُولُ: «الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ، بِمَا نِيحَ عَلَيْهِ»<sup>(١)</sup>، فَيَتَعَدَّى ضَرَرُ ذَلِكَ إِلَى الْمَيِّتِ، فَيَجِبُ تَجَنُّبُ النِّيَاحَةِ وَالْجَزَعِ.

(١) أخرجه: البخاري (١٠٣/٢)، ومسلم (٤١/٣) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

رفع  
عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

### كِتَابُ الرِّكَائِ

- \* بَابُ رَكَاةِ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ .
- \* بَابُ رَكَاةِ الْحُبُوبِ وَالشُّمَارِ .
- \* بَابُ رَكَاةِ الثَّقَدِينَ .
- \* بَابُ رَكَاةِ الْغُرُوضِ .
- \* بَابُ رَكَاةِ الْفِطْرِ .
- \* بَابُ إِخْرَاجِ الرِّكَائِ .
- \* بَابُ .

## كِتَابُ الزَّكَاةِ

الشرح:

(كِتَابُ الزَّكَاةِ) لما فَرَعَ المؤلف ﷺ من بَيَانِ أَحْكَامِ الصَّلَاةِ - وهي الرُّكْنُ الثَّانِي من أركان الإسلام - انتقلَ إلى الرُّكْنِ الثَّالِثِ وهو الزَّكَاةُ ، لأنَّ الزَّكَاةَ قَرِيبَةُ الصَّلَاةِ في كِتَابِ اللَّهِ ﷻ ، فقد وَرَدَ ذِكْرُهَا مَقْرُونَةً مع الصَّلَاةِ في اثْنَيْنِ وَثَمَانَيْنِ مَوْضِعًا من الْقُرْآنِ ، مما يدلُّ على أَهْمِيَّتِهَا وَمَكَانَتِهَا في الإسلام .

و«الزكاة»: لغةً: الطَّهارة<sup>(١)</sup> : قال اللَّهُ ﷻ : ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ﴾ [الجمعة: ٢] يعني : يُطَهِّرُهُمْ من الكُفْرِ والأَخْلَاقِ الرَّذِيلَةِ . وفي الأثر : «زَكَاةُ الْأَرْضِ يُبْسِهَا»<sup>(٢)</sup> يعني : طهارتها من النَّجَاسَةِ إِذَا نَشَفَتْهَا أَشِعَّةُ الشَّمْسِ .

(١) انظر : «لسان العرب» (٣٥٨/١٤) .

(٢) أخرجه : ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥٩/١) موقوفًا على أبي جعفر محمد بن علي وروي مرفوعًا ولا يصح رفعه .

وَتَطْلُقُ «الزُّكَاةُ» وَبُرَادُهَا الثَّمَاءُ وَالزِّيَادَةُ؛ لِأَنَّهَا تَنْمِي الْمَرْكَبَ<sup>(١)</sup> وَتَزِيدُهُ، كَمَا قَالَ ﷺ: «مَا نَقَصَ مَالٌ مِنْ صَدَقَةٍ»<sup>(٢)</sup> بَلْ تَزِيدُهُ.

فَالزُّكَاةُ إِذَا تَطْلُقُ عَلَى الطَّهَارَةِ مِنَ الْإِنْجَاسِ وَالْأَفْذَارِ الْحَسِيَّةِ وَالْمَعْنَوِيَّةِ وَتَطْلُقُ عَلَى الثَّمَاءِ وَالزِّيَادَةِ وَالْبِرَكَةِ.

### • وَالزُّكَاةُ أَنْوَاعٌ:

النَّوْعُ الْأَوَّلُ: زَكَاةُ النَّفْسِ، قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَقَتِينَ وَمَا سَوَّاهَا ۖ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ۗ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ [الشمس: ٩-٧]، وَتَرْكِيَةُ النَّفْسِ تَطْهِيرُهَا مِنَ الشَّرِّ وَالْكَفْرِ وَالذُّنُوبِ وَالْمَعَاصِي وَالْأَخْلَاقِ الدَّمِيمَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿خَذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣]، كَذَلِكَ تُزَكَّى النَّفْسُ مِنَ الْبَخْلِ وَالشَّحِّ.

النَّوْعُ الثَّانِي: زَكَاةُ الْبَدَنِ وَهِيَ صَدَقَةُ الْفِطْرِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، فَقَدْ فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَاعًا مِنْ طَعَامٍ مِنْ بُرٍّ أَوْ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ أَوْ أَقِيطٍ، عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى وَالْحُرِّ وَالْعَبْدِ»<sup>(٣)</sup> فِيهِ زَكَاةٌ عَنِ الْبَدَنِ.

(١) قَالَ فِي «الْمَطْلَعِ»: وَهِيَ فِي الشَّرْعِ: اسْمٌ لِمَرْحٍ مَخْصُوصٍ بِأَرْصَافٍ مَخْصُوصَةٍ مِنْ مَالٍ مَخْصُوصٍ لَطَافَةً مَخْصُوصَةً (ص: ١٢٢).

(٢) أَخْرَجَهُ: أَحْمَدُ (٢٣١/٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٣٢٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي كَيْسَةَ الْأَمَّارِيِّ. وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٢١/٨) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا بِلَفْظٍ: «مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ».

(٣) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ (١٦١/٢)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٦٢)، وَابْنُ أَبِي عَرَبَةَ (٦٩/٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَالنَّوْعُ الثَّالِثُ: زَكَاةُ الْأَمْوَالِ، وَزَكَاةُ الْأَمْوَالِ رَكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ، وَهِيَ فَرِيضَةُ الصَّلَاةِ، قَدْ فَرَضَهَا اللَّهُ ﷻ عَلَى الْمُسْلِمِينَ بَعْدَ هِجْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ، فِيهِ فَرِيضَةٌ عَظِيمَةٌ وَشَعِيرَةٌ ظَاهِرَةٌ.

قَالَ ﷺ لِمَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ لَمَّا بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ، «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ شَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ لِذَلِكَ فَأَعْلِمِهِمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خُمْسَ صُلُوبَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ لِذَلِكَ فَأَعْلِمَهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَعْيَانِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ»<sup>(١)</sup>.

فِيهِ فَرِيضَتٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ بَعْدَ الْهِجْرَةِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ أَلَزَمَ بِهَا الْمُسْلِمِينَ، وَأَرْسَلَ ﷺ السَّعَاءَةَ الَّذِينَ يَخْبُونُ الرُّكُوتَاتِ مِنْ أَهْلِ الْأَمْوَالِ، وَيَعِثُ ﷺ الَّذِينَ يَخْرُصُونَ<sup>(٢)</sup> الثَّمَارَ؛ مِنْ أَجْلِ مَعْرِفَةِ مَا يَجِبُ فِيهَا مِنْ الزُّكَاةِ.

فَهَذَا مِمَّا يُلْزَمُ عَلَى الْإِهْتِمَامِ بِأَمْرِ الزُّكَاةِ، وَأَلَّهُ يَجِبُ عَلَى وَلِيِّ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَهْتَمَّ بِهَا، وَأَنْ يُلْزِمَ بِهَا كُلَّ مُسْلِمٍ تَجِبُ عَلَيْهِ الزُّكَاةُ، وَأَنْ لَا يَتَهَاوَنَ بِهَا.

(١) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ (١٣٠/٢)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٥٨ - ١٥٩)، وَمُسْلِمٌ (٣٨/١) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) خَرُصَ الثَّمَرُ: خَرَزَهُ وَقَدَّرَهُ بِالظَّنِّ. «الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» (ص: ٢٢٧).

تَجِبُ بِخَمْسَةِ شُرُوطٍ: حُرِّيَّةٌ، وَإِسْلَامٌ، وَمِلْكٌ نِصَابٍ  
وَاسْتِقْرَارُهُ، وَمُضَيُّ الْحَوْلِ.

الشرح:

• تجب الزكاة على المسلم إذا توفرت خمسة شروط.

الشرط الأول: (حُرِّيَّةٌ): فلا تجب الزكاة على المملوك، وإن كان  
بيده مالٌ، لأنَّ ماله لسيده، وإنَّما تجب على الحر الذي يملك النصاب  
فأكثر.

الشرط الثاني: (وَإِسْلَامٌ): فلا تجب الزكاة على الكافر، بمعنى: أنَّه  
لا يُطالب بها مادام على الكفر، لأنَّ الزكاة عبادةٌ، والعبادات لا تُصبح إلا  
مِنَ المُسلم، وإذا أسلم الكافر فإنَّه لا يُطالب بما ترك مِن الزكاة قبل  
إسلامه، وإنَّما يُطالب بها بعد إسلامه.

الشرط الثالث: (وَمِلْكٌ نِصَابٍ): بأن يملك الإنسان نصاباً من  
المال.

و«النصاب»: مقداره معين إذا بلغه المال وجبت فيه الزكاة، وإن  
نقص عنه لم تجب فيه.

والنصاب يختلف باختلاف الأموال، فالذَّهَبُ مِنَ الْفِضَّةِ أَوْ الْعُمْلَةِ  
الْوَرَقِيَّةِ لَهَا نِصَابٌ، وَالذَّهَبُ لَهُ نِصَابٌ، وَالْإِبِلُ لَهَا نِصَابٌ، وَالْغَنَمُ لَهَا  
نِصَابٌ، وَالْبَقَرُ لَهَا نِصَابٌ، وَالْخَارِجُ مِنَ الْأَرْضِ لَهُ نِصَابٌ.

فَمَنْ جَحَدَ وَجوبَ الزَّكَاةِ فَإِنَّهُ كَافِرٌ مُرْتَدٌّ عَنْ دِينِ الْإِسْلَامِ، لِأَنَّهُ  
مَكْذِبٌ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، وَلِمَا عَلِمَ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ، وَلَوْ كَانَ يَرَى أَنَّهَا  
مُسْتَحَبَّةٌ أَوْ أَنَّهَا طَيِّبَةٌ، لَكِنَّهُ يَقُولُ: إِنَّهَا لَيْسَتْ بِفَرَضٍ، مَنْ شَاءَ يُزَكِّي،  
وَمَنْ شَاءَ لَا يُزَكِّي، فَإِنَّ هَذَا كَافِرٌ مُرْتَدٌّ عَنْ دِينِ الْإِسْلَامِ.

وَأَمَّا مَنْ مَنَعَهَا بَخْلاً وَهُوَ يُقِرُّ بِوُجوبِهَا، فَهَذَا يَجِبُ عَلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ إِزَامَةُ  
بَذْفِهَا، فَإِنْ أَبَى فَإِنَّهُ يَأْخُذُهَا مِنْهُ وَيُعْزُرُهُ، وَإِنْ احتاج الأمر إلى قتال: كَانَ  
يَكُونُ عِنْدَ الْمَمْنَعِ مِنَ الزَّكَاةِ شَوْكَةً، فَإِنَّهُ يَجِبُ قِتَالُهُ حَتَّى يَخْضَعَ لِلزَّكَاةِ؛  
كَمَا قَاتَلَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رضي الله عنه وَمَعَهُ صَحَابَةُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله مَا بَعِيَ  
الزَّكَاةَ، حَتَّى أَخْضَعُوهُمْ لِحُكْمِ الْإِسْلَامِ وَدَفَعَ الزَّكَاةَ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى مَكَانَةِ  
هَذِهِ الشَّعِيرَةِ الْعَظِيمَةِ.

وهي حقٌّ للفقراء والمُضارب المذكورة في قوله تعالى: ﴿لَمَّا  
أَصْدَقْتَ لِلْفُقَرَاءِ وَالسَّكِينِ وَالْمُهَاجِرِينَ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فَمِنْهُمْ فِي الرَّقَابِ  
وَالْفَرَسِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَاتَّي السَّبِيلَ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ  
حَكِيمٌ﴾ [النوبة: ٦٠]، فَهِيَ لَيْسَتْ مِنْ بَابِ الْاسْتِحْبَابِ أَوْ مِنْ بَابِ  
التَّبَرُّع؛ بَلْ هِيَ حَقٌّ وَاجِبٌ فِي مَالِ الْغَنِيِّ لِلْفُقَرَاءِ، وَمَنْ ذَكَرَ مَعَهُمْ، قَالَ  
تعالى: ﴿وَقَدْ أَمَرْنَاهُمْ حَقَّ لِلتَّكْلِ وَاللَّحْرِ﴾ [الذريات: ١٩] فَهِيَ حَقٌّ وَاجِبٌ  
لَيْسَتْ مِنْ بَابِ التَّبَرُّعِ، أَوْ مِنْ بَابِ الْإِخْتِيَارِ، مَنْ شَاءَ أَخْرَجَهَا، وَمَنْ شَاءَ  
لَمْ يُخْرِجْهَا، بَلْ هِيَ أَمْرٌ إِزَامِيٌّ فِي الْإِسْلَامِ.

.....

فَأَنْصَبُ الزَّكَاةَ مَقْدَرَةً فِي الْأَمْوَالِ ، كُلِّ مَالٍ بِحَسَبِهِ ، كَمَا يَأْتِي بَيَانُهُ ، فَمَنْ لَمْ يَمْلِكْ نِصَابًا مِنْ هَذِهِ الْأَمْوَالِ فَإِنَّهَا لَا تَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ .

**والشرط الرابع :** (واستقراره) استقرار الملكية : وذلك أَنَّ الثَّمَارَ وَالْحَبُوبَ إِذَا بَدَأَ صَلَاحُهَا وَجَبَتْ فِيهَا الزَّكَاةُ ، وَلَكِنْ لَا يَسْتَقَرُّ الْوَجُوبُ إِلَّا بِالْتِمَكُّنِ مِنْهَا تَمَكُّنًا تَامًا حَتَّى يَخْصِدَ الزَّرْعَ ، وَيَأْوِيَهُ فِي الْجَرِينِ وَحَتَّى يَجُذَّ الثَّخْلُ ، فَلَوْ أَصَابَتْ الزَّرْعُ أَوْ النَخِيلُ أَقْفَةٌ قَبْلَ الْحَصَادِ وَالْجُذَاذِ وَتَلَفَ الْمَحْصُولُ مِنْ غَيْرِ تَغْرِيطٍ مِنْ صَاحِبِهِ ، فَإِنَّهُ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ ، لِأَنَّ مَلَكُهُ لَمْ يَسْتَقَرَّ عَلَيْهِ بَعْدُ ، وَلَمْ يَتِمَّكُنْ مِنْهُ ، فَلَا يُطَالَبُ بِإِخْرَاجِهَا ؛ لِأَنَّ مَلَكَهُ لَمْ يَسْتَقَرَّ عَلَى هَذَا الشَّيْءِ .

**الشرط الخامس :** (مضي الحول) ، أَي : مُضِيَ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ، لِقَوْلِهِ ﷺ : «لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ»<sup>(١)</sup> ، أَي : يَمُرْ عَلَيْهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا مِنْ حِينَ تَمْلِكِهِ .

(١) أخرجه : الترمذي (٦٣١) ، والدارقطني (٩٠/٢) ، والبيهقي (١٠٤/٤) من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنه .

وهو عند ابن ماجه (١٧٩٢) ، والدارقطني (٩٠/٢ - ٩١) ، والبيهقي (١٠٣/٤) من حديث عائشة رضي الله عنها .

فِي غَيْرِ الْمُعَشَّرِ ، إِلَّا نَتَاجَ السَّائِمَةِ وَرِبْحَ التِّجَارَةِ ، وَلَوْ لَمْ يَبْلُغْ نِصَابًا ، فَإِنَّ حَوْلَهُمَا حَوْلَ أَصْلَيْهِمَا إِنْ كَانَ نِصَابًا ، وَإِلَّا فَمِنْ كَمَالِهِ .

**الشرح :**

قال (في غير المعشّر) هذا استثناء من اشتراط مضي الحول ، وذلك في أشياء :

**الأول :** المعشّر ، وهو الأموال التي يجب فيها العشر ، وهي الخارجُ مِنَ الْأَرْضِ مِنَ الْحَبُوبِ وَالثَّمَارِ ؛ فَإِنَّ الْخَارِجَ مِنَ الْأَرْضِ تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهِ عِنْدَ خَصَادِهِ ، وَلَوْ لَمْ تَمُرَّ عَلَيْهِ سَنَةٌ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَأَكْلُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام : ١٤١] .

**الثاني :** يُسْتثنَى مِنْ مُضِيِّ الْحَوْلِ (نَتَاجَ السَّائِمَةِ) ، وَهُوَ أَوْلَادُهَا ، فَإِنَّ حَوْلَ أَوْلَادِ السَّائِمَةِ حَوْلُ أُمّهَاتِهَا ، إِنْ كَانَتْ الْأُمّهَاتُ بَلَغَتْ نِصَابًا ، وَإِنْ كَانَتْ الْأُمّهَاتُ لَمْ تَبْلُغِ النِّصَابَ فَإِنَّ بَدَايَةَ الْحَوْلِ مِنْ كَمَالِ النِّصَابِ بِالنَّتَاجِ .

أَمَّا إِنْ كَانَتْ الْأُمّهَاتُ بَلَغَتْ نِصَابًا وَتَجِبَتْ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ ، فَإِنَّ أَوْلَادَهَا تَرْجَى مَعَهَا ، وَلَا يَشْتَرِطُ مُضِيُّ الْحَوْلِ عَلَى الْأَوْلَادِ ، لِأَنَّ حَوْلَ الْأَوْلَادِ حَوْلُ الْأُمّهَاتِ .

**الثالث :** (وَرِبْحَ التِّجَارَةِ) ؛ حَوْلُهُ حَوْلُ رَأْسِ الْمَالِ ، فَلَوْ مَلَكَ نِصَابًا مِنَ النِّقُودِ وَأَتَجَرَ بِهِ وَرَبَحَ فَإِنَّهُ يَرْجَى الْجَمِيعَ ؛ رَأْسَ الْمَالِ وَالرِبْحَ ، وَإِنْ

كَانَ الرِّيحُ لَمْ يَحْضَلْ عَلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ فِتْرَةٍ قَلِيلَةٍ ؛ فَإِنْ حَوَّلَهُ حَوْلَ الْأَصْلِ ، وَلَوْ لَمْ يَزَيِّجْ هَذَا الرِّيحَ إِلَّا فِي آخِرِ السَّنَةِ ، فَإِنَّهُ لَا يُحْتَسَبُ لِلرِّيحِ حَوْلُ مُسْتَقْبَلٍ ، وَإِنَّمَا حَوَّلَهُ حَوْلَ رَأْسِ الْمَالِ إِنْ كَانَ رَأْسُ الْمَالِ نِصَابًا .

أَمَّا إِنْ كَانَ رَأْسُ الْمَالِ دُونَ النِّصَابِ ، فَإِنَّهُ يُضَمُّ إِلَيْهِ الرِّيحُ وَيَبْدَأُ الْحَوْلَ ، فَإِذَا تَمَّ الْحَوْلَ عَلَى الْجَمِيعِ أَخْرَجَ الزَّكَاةَ مِنْهُ .

وَمَنْ كَانَ لَهُ دَيْنٌ أَوْ حَقٌّ مِنْ صَدَاقٍ وَغَيْرِهِ عَلَى مَلِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ أَذَى زَكَاتَهُ إِذَا قَبَضَهُ لِمَا مَضَى .

الشرح:

(وَمَنْ كَانَ لَهُ دَيْنٌ أَوْ حَقٌّ مِنْ صَدَاقٍ وَغَيْرِهِ عَلَى مَلِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ أَذَى زَكَاتَهُ إِذَا قَبَضَهُ لِمَا مَضَى) الزَّكَاةُ تَجِبُ فِي أَمْوَالِ الْإِنْسَانِ الزَّكَوِيَّةِ ، سَوَاءَ كَانَتْ هَذِهِ الْأَمْوَالُ بِيَدِهِ أَوْ كَانَتْ دُيُونًا لَهُ عَلَى النَّاسِ ، لِأَنَّهَا مِلْكٌ لَهُ ، وَمَا ذَاكَتْ مِلْكًا لَهُ وَتَمَّ عَلَيْهَا الْحَوْلُ ، فَإِنَّهَا تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ ، وَلَكِنْ الدِّينُ إِنْ كَانَ عَلَى مُوسِرٍ بَازِلٍ فَإِنَّهُ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ إِذَا مَضَى الْحَوْلُ ، سَوَاءَ قَبَضَهُ أَوْ لَمْ يَقْبِضْهُ ، لِأَنَّهُ مُتَمَكِّنٌ مِنْ أَخْذِهِ مِنْهُ ، أَمَّا إِذَا كَانَ هَذَا الدِّينُ عَلَى غَيْرِ مَلِيٍّ ، بَأَنْ كَانَ عَلَى مُعْسِرٍ لَا يَسْتَطِيعُ السَّدَادَ ، وَلَا يَذَرِي هَلْ يَزَيِّجُ إِلَيْهِ مَالَهُ أَوْ لَا ، أَوْ كَانَ عَلَى غَنِيٍّ لَكِنَّهُ مُمَاطِلٌ وَلَا يَذَرِي هَلْ يَتِمَكَّنُ مِنْ أَخْذِ حَقِّهِ مِنْهُ أَوْ لَا ، فَهَذَا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِخْرَاجُ الزَّكَاةِ مَا دَامَ هَذَا الْمَالُ فِي ذِمَّةِ هَذَا الْفَقِيرِ أَوْ هَذَا الْمُمَاطِلِ ، حَتَّى يَقْبِضَهُ ، فَإِذَا قَبَضَهُ زَكَّاهُ .

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ : عَنْ كَيْفِ يَزَكِّيهِ <sup>(١)</sup> ؟

فَوَيْلٌ لِلْعُلَمَاءِ مَنْ يَزَيُّ أَنَّهُ يَزَكِيهِ عَنْ جَمِيعِ السَّنَوَاتِ الْمَاضِيَةِ .

(١) انظر : « المكنى » ( ٤ / ٢٧٠ ) .

.....

وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَرَى أَنَّهُ يُزَكِّيهِ عَنْ سَنَةِ وَاحِدَةٍ، هِيَ سَنَةُ الْقَبْضِ .  
وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَرَى أَنَّهُ يَسْتَقْبِلُ بِهِ سَنَةً جَدِيدَةً تَبْدَأُ مِنْ حِينَ قَبْضِهِ ،  
فَلِذَا تَمَّ عَلَيْهِ سَنَةٌ بَعْدَ الْقَبْضِ ، فَإِنَّهُ يَزْكِيهِ ؛ لِأَنَّهُ فِيمَا مَضَى لَمْ يَتِمَّ مِنْ  
أَخْذِهِ ، وَلَا يَذَرِي هَلْ يَخْضُلُ عَلَيْهِ أَوْ لَا .

ولعلَّ الراجح - إن شاء الله - : القول الثاني : أَنَّهُ يَزْكِيهِ لِسَنَةٍ وَاحِدَةٍ ،  
وهي سَنَةُ الْقَبْضِ .

وَلَا زَكَاةَ فِي مَالٍ مَنْ عَلَيْهِ ذَيْنُ يُنْقِصُ النَّصَابَ ، وَلَوْ كَانَ الْمَالُ  
ظَاهِرًا ، وَكِفَارَةً كَذَيْنٍ .

الشرح :

(وَلَا زَكَاةَ فِي مَالٍ مَنْ عَلَيْهِ ذَيْنُ يُنْقِصُ النَّصَابَ) سَبَقَ الْكَلَامُ فِيمَنْ لَهُ  
ذَيْنَ عَلَى النَّاسِ ، وَهَذَا الْكَلَامُ الْجَدِيدُ فِيمَنْ عَلَيْهِ ذَيْنُ ، أَيْ عِنْدَهُ مَالٌ ،  
وَلَكِنْ عَلَيْهِ ذَيْنُ ، فَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ : إِنْ كَانَ هَذَا الذَّيْنُ يُنْقِصُ النَّصَابَ  
فَلَيْسَ عَلَيْهِ زَكَاةٌ ، وَإِنْ كَانَ هَذَا الذَّيْنُ لَا يُنْقِصُ النَّصَابَ فَإِنَّهُ يُخْصَمُ  
بِقَدْرِهِ ، وَمَا بَقِيَ بَعْدَ الذَّيْنِ فَإِنَّهُ يُزَكِّيهِ <sup>(١)</sup> ، يَعْنِي : يَخْصَمُ مِنَ الْمَالِ الَّذِي  
عِنْدَهُ قَدْرَ مَا عَلَيْهِ مِنَ الذَّيْنِ ، هَذَا لَا زَكَاةَ فِيهِ ، ثُمَّ الْبَاقِي عَلَيْهِ زَكَاةُهُ . هَذَا  
قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ .

وَالْقَوْلُ الثَّانِي : وَهُوَ الَّذِي يُفْتَنُ بِهِ الْآنَ : أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَزْكِي  
جَمِيعَ مَا عِنْدَهُ ؛ وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ ذَيُونٌ <sup>(٢)</sup> ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِأَخْذِ الزَّكَاةِ  
مِنَ الْأَمْوَالِ ، وَلَمْ يَسْتَغْنِ أَصْحَابُهَا : هَلْ عَلَيْهِمْ ذَيُونٌ أَمْ لَا ؟

قوله : (وَلَوْ كَانَ الْمَالُ ظَاهِرًا) يَعْنِي : لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ مَنْ عَلَيْهِ ذَيْنُ  
يُنْقِصُ النَّصَابَ ، وَلَوْ كَانَ الْمَالُ ظَاهِرًا ، هَذَا عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ، وَ«الْمَالُ  
الظَّاهِرُ» هُوَ الزَّرْعُ ، وَبِهَيْمَةُ الْأَنْعَامِ ، وَغَرُوضُ التِّجَارَةِ ، وَأَمَّا الْمَالُ غَيْرُ  
الظَّاهِرِ فَهُوَ الثَّقَوْدُ .

(١) انظر : «الإيضاح» (٢٤/٣) .

(٢) وهو قول الشافعي وطائفة . انظر : «المعني» (٢٦٣) .

.....

قوله : (وَكُفَّارَةٌ كَذَيْنٍ) كفارة عليه كذيين ، أي : حكم الكفارة كحكم الدين ؛ لأنها ذنبن لله تعالى ، فإذا كان عليه كفارة تُقْتَصُ النصاب ، فإنه لا زكاة عليه ، على القول الأول .

وَإِنْ مَلَكَ نَصَابًا صِغَارًا اتَّعَقَدَ حَوْلَهُ حِينَ مَلَكَهُ .

الشرح :

(وَإِنْ مَلَكَ نَصَابًا صِغَارًا اتَّعَقَدَ حَوْلَهُ حِينَ مَلَكَهُ) تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي نَصَابٍ بِهَيْمَةِ الْأَتْعَامِ ، سَوَاءَ كَانَ كِنَارًا أَوْ صِغَارًا مِنْ حِينَ مَلَكَهُ ، يَعْنِي : يَبْدَأُ الْحَوْلُ مِنْ حِينَ مَلَكَ النَّصَابَ ، سَوَاءَ كَانَ مِنْ كِبَارِ الدُّوَابِّ أَوْ مِنْ صِغَارِ الدُّوَابِّ الَّتِي تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ لِأَجْدِ عَمَالِهِ : «اعْتَدْ عَلَيْهِمْ بِالسَّخْلَةِ»<sup>(١)</sup> وَلَا تَأْخُذْهَا مِنْهُمْ»<sup>(٢)</sup> فَقَوْلُهُ : «اعْتَدْ عَلَيْهِمْ بِالسَّخْلَةِ» هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي الصِّغَارِ .

(١) «السَّخْلَةُ» : تطلق على الذكر والأنثى من أولاد الضأن والمغز ساعة تولد ، والجمع : «سَخَال» ، وجميع أيضا على «سَخْل» مثل : تمره وتمر .

(٢) أخرجه : مالك في «الموطأ» (ص ١٧٩) ، والبيهقي في «السنن» (١٠٠/٤) من قول

عمر بن الخطاب ؓ .



وَأِنْ نَقَصَ النَّصَابُ فِي بَعْضِ الْحَوْلِ أَوْ بَاعَهُ أَوْ أَبْدَلَهُ بِغَيْرِ جَنْبِيهِ، لَا فِرَازًا مِنَ الزَّكَاةِ، انْقَطَعَ الْحَوْلُ، وَإِنْ أَبْدَلَهُ بِجَنْبِيهِ بَنَى عَلَى حَوْلِهِ.

الشرح:

(وَإِنْ نَقَصَ النَّصَابُ فِي بَعْضِ الْحَوْلِ أَوْ بَاعَهُ أَوْ أَبْدَلَهُ بِغَيْرِ جَنْبِيهِ، لَا فِرَازًا مِنَ الزَّكَاةِ، انْقَطَعَ الْحَوْلُ) إِذَا طَرَأَ عَلَى النَّصَابِ طَارِئٌ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ، بِأَنْ تَلَفَ النَّصَابُ، أَوْ تَلَفَ بَعْضُهُ وَنَقَصَ، فَإِنَّهُ لَا زَكَاةَ فِيهِ؛ لِفَقْدَانِ الشَّرْطِ، وَهُوَ: مِلْكُ النَّصَابِ.

وَكَذَا لَوْ بَاعَ النَّصَابُ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ، فَإِنَّهُ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ مِلْكُهُ زَالَ عَنْهُ، لَكِنْ؛ تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي الْقِيَمَةِ إِذَا بَلَغَتْ النَّصَابَ وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ.

وَكَذَلِكَ لَوْ أَبْدَلَهُ بِغَيْرِ جَنْبِيهِ، كَمَنْ عِنْدَهُ نَصَابٌ مِنَ الْعَتَمِ، فَاشْتَرَى بِهِ عَدَدًا مِنَ الْإِبِلِ، وَلَكِنَّهُ لَا يَتَلَقَّ نَصَابَ الْإِبِلِ، فَهَذَا لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ؛ لِعَدَمِ مِلْكِيَّتِهِ لِلنَّصَابِ، مَا لَمْ يَكُنْ قَضَاهُ يَهْدِيهِ الْأَعْمَالُ الْفِرَازَ مِنَ الزَّكَاةِ، فَإِذَا كَانَ قَضَاهُ يَبِيعُ النَّصَابَ أَوْ يُبْدِلُهُ بِغَيْرِهِ الْفِرَازَ مِنَ الزَّكَاةِ فَإِنَّهَا لَا تَسْقُطُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْحِيلَ لَا تَجُوزُ لِإِسْقَاطِ الْحُقُوقِ الَّتِي تَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ.

(وَإِنْ أَبْدَلَهُ بِجَنْبِيهِ بَنَى عَلَى حَوْلِهِ) أَيِ إِنْ أَبْدَلَ النَّصَابُ بِنَصَابٍ مِنْ جَنْبِيهِ فَإِنَّ حَوْلَ الْبَدَلِ هُوَ حَوْلُ الْمُبْدَلِ فَلَا يُسْتَأْنَفُ لَهُ حَوْلًا جَدِيدًا.

وَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي عَيْنِ الْمَالِ، وَلَهَا تَعَلُّقٌ بِالذَّمَّةِ، وَلَا يُعْتَبَرُ فِي وُجُوبِهَا إِمْكَانُ الْأَدَاءِ، وَلَا بَقَاءُ الْمَالِ، وَالزَّكَاةُ كَالَّذِينَ فِي التَّرِكَةِ.

الشرح:

(وَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي عَيْنِ الْمَالِ، وَلَهَا تَعَلُّقٌ بِالذَّمَّةِ، وَلَا يُعْتَبَرُ فِي وُجُوبِهَا إِمْكَانُ الْأَدَاءِ) أَيِ يَجِبُ إِخْرَاجُ الزَّكَاةِ مِنْ نَفْسِ الْمَالِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ شَأْنًا»<sup>(١)</sup>، وَلَكِنْ لَهَا تَعَلُّقٌ بِالذَّمَّةِ، يَعْنِي: لَوْ تَلَفَ الْمَالُ بَعْدَ وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهِ، وَهَذَا الْمَالُ مُسْتَقَرٌّ فِي مِلْكِهِ، فَإِنْ تَلَفَهُ لَا يُسْقُطُ عَنْهُ الزَّكَاةُ، إِلَّا إِذَا كَانَ هَذَا الْمَالُ الَّذِي تَلَفَ لَمْ يَسْتَقِرَّ عَلَيْهِ مِلْكُهُ، كَالثَّمَارِ عَلَى رُؤُوسِ النَّخْلِ، وَالزَّرْعِ فِي الْحَقْلِ، فَهَذَا إِذَا تَلَفَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنْ أَخْذِهِ لَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، كَمَا سَبَقَ؛ لِقَوْلِهِ فِيمَا سَبَقَ فِي الشُّرُوطِ: (وَاسْتَقْرَارُ الْمَلِكِ).

أَمَّا إِذَا كَانَ مِلْكُهُ مُسْتَقَرًّا عَلَيْهِ، وَتَلَفَ قَبْلَ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ مِنْهُ، فَإِنْ تَلَفَهُ لَا يُسْقُطُ الزَّكَاةُ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ مُتَعَلِّقَةً بِذِمَّتِهِ، أَيِ زَكَاةَ هَذَا الْمَالِ الَّذِي تَلَفَ وَمِلْكُهُ مُسْتَقَرٌّ عَلَيْهِ بَعْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ مُتَعَلِّقَةً بِذِمَّةِ الْمَالِكِ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ إِخْرَاجُهَا؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ ذِمَّتًا فِي ذِمَّتِهِ، حَيْثُ لَهَا لَمْ تَأْمَعْ عَلَيْهِ الْحَوْلُ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَبَادِرَ إِلَى الزَّكَاةِ فَتَأَخَّرَ.

(١) أخرجه: أبو داود (١٥٦٨)، والترمذي (٦٢١)، وابن ماجه (١٨٠٥) من عبدالله بن عمر رضي الله عنه.

فعليه أن يتأيد بإخراج الزكاة ولا يتكاسل، لئلا يخصل شيء من العوارض، وإلغواغ ذمته من هذا الواجب؛ ولأن الزكاة وجبت عليه قبل تلف المال، فلا يسقطها تلف المال بعد ذلك، إذا كان ملكه مستقرًا عليه.

(ولا بقاء المال)، هذا كما ذكرنا، لا يشترط للوجوب بقاء المال، فلو تلف فإن الزكاة تجب فيه؛ لأنها متعلقة بدمته، أي: صارت ذمتنا عليه.

قوله: (والزكاة كالدين في التركة) إذا مات الإنسان ولم يخرج زكاة ماله، فإنها تخرج من تركته كسائر الديون التي عليه؛ لأن الدينون التي على الميت تنقسم إلى قسمين:

ديون لله ﷻ كالزكاة والكفارات والتدوير، فيجب إخراجها من التركة قبل الوصية، وقبل الميراث؛ كالدينون التي للمخلوقين، لذلك قال: (والزكاة كالدينين) يعني: كالدينين للمخلوق في التركة، يجب إخراجها من رأس التركة قبل الوصية وقبل الميراث.

## بَابُ زَكَاةِ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ

الشرح:

(باب زكاة بهيمة الأنعام):

• الأموال التي يجب فيها الزكاة أربعة أصناف:

الصف الأول: النقدان: الذهب والفضة، وما يقوم مقامهما من النقود الورقية.

الصف الثاني: بهيمة الأنعام، وهي الإبل والبقر والغنم.

الصف الثالث: عروض التجارة، وهي السلع المعدة للبيع.

الصف الرابع: الخارج من الأرض من الخبث والثمار.

بدأ المصنف بهيمة الأنعام، وهي: الإبل والبقر والغنم؛ لأنها غالب أموال العرب، وأما البقر فلم تكن معروفة عند العرب، وإنما لما نعت النبي ﷺ معاذًا إلى اليمن بين له زكاة البقر<sup>(١)</sup>، لأن غالب أموال أهل اليمن من البقر.

(١) أخرجه: أحمد (٢٣٠/٥ ، ٢٣٣) ، وأبو داود (١٥٧٦) ، والترمذي (٦٢٣) ، =

تَجِبُ فِي إِبِلٍ وَبَقَرٍ وَعَنْمٍ إِذَا كَانَتْ سَائِمَةً الْحَوْلِ أَوْ أَكْثَرَهُ .

الشرح:

(تَجِبُ فِي إِبِلٍ وَبَقَرٍ وَعَنْمٍ إِذَا كَانَتْ سَائِمَةً الْحَوْلِ أَوْ أَكْثَرَهُ) بَدَأَ الْمُصَنِّفُ هُنَا بِزَكَاةِ الْإِبِلِ .

تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ خَاصَّةً ، وَهِيَ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْعَنْمُ ، هَذِهِ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ الَّتِي يَحِلُّ أَكْلُهَا وَشَرْبُ أَلْبَانِهَا ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ أَجَلَتْ لَكُمْ بِهَيْمَةُ الْأَنْعَامِ ﴾ [المائدة : ١] .

أَمَّا بَقِيَّةُ الْبَهَائِمِ ، فَإِنَّهَا لَا تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ ، كَالْخَمِيرِ وَالْخَيْلِ وَالْبَقَالِ ، إِلَّا إِذَا كَانَتْ مُعَدَّةً لِلتَّجَارَةِ ، لِلْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ ؛ فَإِنَّهَا تَكُونُ عُزُوضَ تِجَارَةٍ .

● فَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ بِشَرَطَيْنِ :

الشرط الأول : أَنْ تَبْلُغَ النُّصَابَ .

الشرط الثاني : أَنْ تَكُونَ سَائِمَةً الْحَوْلِ أَوْ أَكْثَرَهُ .

و«السَّوْمُ» : هُوَ الرِّغْيُ ، وَذَلِكَ بِأَنْ تَرْتَعَى مِنَ الْمَبَاحِ أَكْثَرَ الْحَوْلِ أَوْ كُلِّ الْحَوْلِ ، فَإِنْ كَانَ يَغْلُقُهَا فَإِنَّهَا لَا زَكَاةَ فِيهَا ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِسَائِمَةٍ ، إِذَا كَانَ يَغْلُقُهَا أَكْثَرَ الْحَوْلِ أَوْ نَصْفَ الْحَوْلِ .

= والنسائي (٢٥/٥ ، ٢٦) من حديث معاذ قال : «بُعِثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْبَيْتِ وَأَمَرَنِي أَنْ أَخَذَ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ تَبِيغًا أَوْ تَبِيعةً ، وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مَسْنَةً» .

فَتَجِبُ فِي خُمْسٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ بِنْتُ مَخَاضٍ ، وَفِيمَا دُونَهَا فِي كُلِّ خُمْسٍ شَاةٌ ، وَفِي كُلِّ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بِنْتُ لَبُونٍ ، وَفِي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ جَفَّةٌ ، وَفِي إِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةٌ ، وَفِي سِتٍّ وَسَبْعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ ، وَفِي إِحْدَى وَثَسْعِينَ جَفَّتَانِ ، فَإِذَا زَادَتْ عَنْ مِائَةٍ وَعِشْرِينَ وَاحِدَةً فَثَلَاثُ بَنَاتٍ لَبُونٍ ، ثُمَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ ، وَفِي كُلِّ خُمْسِينَ جَفَّةٌ .

الشرح:

(فَتَجِبُ فِي خُمْسٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ بِنْتُ مَخَاضٍ ، وَفِيمَا دُونَهَا فِي كُلِّ خُمْسٍ شَاةٌ) أَصْغَرُ نِصَابٍ لِلْإِبِلِ خُمْسٌ وَفِيهَا شَاةٌ ، وَفِي الْعَشْرِ شَاتَانِ ، وَفِي الْخُمْسِ عَشْرَةٌ ثَلَاثُ شِيَاهٍ ، وَفِي الْعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ أَرْبَعُ شِيَاهٍ ، فَإِذَا بَلَغَتْ خُمُسًا وَعِشْرِينَ انْتَقَلَ الْوَاجِبُ إِلَى الْإِبِلِ فَبَيْنَهَا بِنْتُ مَخَاضٍ ، وَهِيَ الَّتِي تَمَّ لَهَا سَنَةٌ ، سُمِّيَتْ «بِنْتُ مَخَاضٍ» ؛ لِأَنَّ أُمَهَا تَكُونُ قَدْ حَمَلَتْ بِأَخِيهَا ، وَ«الْمَخَاضُ» : الْحَامِلُ .

وَيَجِبُ (وَفِي كُلِّ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بِنْتُ لَبُونٍ) ، وَهِيَ مَا تَمَّ لَهَا سَنَتَانِ ؛ لِأَنَّ أُمَهَا تَكُونُ قَدْ حَمَلَتْ وَوَلَدَتْ وَصَارَتْ ذَاتَ لَبَنِ ، فَسُمِّيَتْ «بِنْتُ لَبُونٍ» ، يَنْبَغِي : مَا تَمَّ لَهَا سَنَتَانِ .

وَيَجِبُ (وَفِي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ جَفَّةً) ، وَهِيَ : مَا تَمَّ لَهَا ثَلَاثُ سِنِينَ ؛ لِأَنَّهَا اسْتَحَقَّتْ أَنْ يَطْرُقَهَا الْفَحْلُ ، وَأَنْ تُزَكَّبَ .

(وَفِي إِحْدَى وَسِتِّينَ جَذْعَةً)، وَهِيَ مَا تَمَّ لَهَا أَرْبَعُ سِنِينَ؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ قَدْ أَجْذَعَتْ، أَيْ: سَقَطَ سِبْطُهَا، وَهِيَ أَكْبَرُ مِنَ الْجَفَّةِ.

(وَفِي سِتٍّ وَسِتِّينَ بَنَاتٍ لَبُونٍ) وَإِذَا بَلَغَتْ الْإِبِلُ سِتًّا وَسَبْعِينَ فَفِيهَا اثْنَتَانِ مِنْ بَنَاتِ اللَّبُونِ.

(وَفِي إِحْدَى وَتِسْمِينَ جَفَّتَانِ) وَالْحَقُّهُ سَبَقَ بَيَانُهَا.

(فَإِذَا رَأَدَتْ عَنْ مِائَةِ وَعِشْرِينَ وَاحِدَةً فَثَلَاثُ بَنَاتٍ لَبُونٍ) ثُمَّ بَعْدَ الْإِحْدَى وَالتَّسْعِينَ الَّتِي يَجِبُ فِيهَا حَقَّتَانِ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ حَتَّى تَبْلُغَ مِائَةً وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ، فَفِيهَا ثَلَاثُ بَنَاتٍ لَبُونٍ.

(ثُمَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنَاتٍ لَبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ جَفَّةً) ثُمَّ تَسْتَقِرُّ الْفَرِيضَةُ بَعْدَ مِائَةٍ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ، فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنَاتٍ لَبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ جَفَّةً، فَإِذَا بَلَغَتْ مِائَتَيْنِ مَثَلًا فَفِيهَا أَرْبَعُ جَفَّاتٍ.

### فَصْلٌ

وَيَجِبُ فِي ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ تَبِيعٌ أَوْ تَبِيعَةٌ، وَفِي أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ، وَفِي سِتِّينَ تَبِيعَانِ، ثُمَّ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ، وَيُجْزَى الذَّكَرُ هُنَا، وَابْنُ لَبُونٍ مَكَانَ بَنَاتٍ مَخَاضٍ، وَالذَّكَرُ إِذَا كَانَ النَّصَابُ كُلُّهُ ذُكُورًا.

الشرح:

(فَضْلٌ): أَمَّا الْبَقَرُ، كَمَا سَبَقَ أَنَّ الْعَرَبَ لَيْسَ عَنْدهُمْ فِي الْغَالِبِ الْبَقَرُ، وَإِنَّمَا كَانَتْ عِنْدَ أَهْلِ الْيَمَنِ.

وَالْمَقْصُودُ بِالْعَرَبِ أَهْلَ الْجَزِيرَةِ، مَا كَانُوا يَعْرِفُونَ تَمَوْلَ الْبَقَرُ، إِنَّمَا يَتَمَوْلَوْنَ الْإِبِلَ، يَعْنِي: غَالِبَ الْعَرَبِ كَذَلِكَ، فَلَمَّا بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ، بَيَّنَّ لَهُ فَرِيضَةَ الْبَقَرِ<sup>(١)</sup>، لِأَنَّهُمْ أَهْلُ أَبْقَارٍ:

(١) تقدم قريباً.

(وَيَجِبُ فِي ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ تَبِيعٌ أَوْ تَبِيعَةٌ، وَفِي أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ، وَفِي سِتِينَ تَبِيعَانِ، ثُمَّ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ) فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ أَوْ تَبِيعَةٌ، ذَكَرَ أَوْ أُنْثَى، وَ«التَّبِيعُ» مَا تَمَّ لَهُ سَنَةٌ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَتَّبِعُ أُمَّهُ.

وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مِنَ الْبَقَرِ مُسِنَّةٌ، وَهِيَ مَا تَمَّ لَهَا سَنَتَانِ.

ثُمَّ تَسْتَقْبِرُ الْفَرِيضَةُ بَعْدَ ذَلِكَ؛ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مِنْهَا مُسِنَّةٌ.

**الحالة الأولى:** (وَيُجْزَى الذَّكَرُ هُنَا) أَي فِي الْبَقَرِ فَيُؤْخَذُ مِنْهَا تَبِيعٌ أَوْ تَبِيعَةٌ.

**الحالة الثانية:** (وَإِنْ لَبُونٌ مَكَانَ بَنْتٍ مَخَاضٍ) مِمَّا يُجْزَى فِيهِ الذَّكَرُ ابْنُ اللَّبُونِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ بَنْتُ مَخَاضٍ.

يَكْفِي عَنْهَا ابْنُ اللَّبُونِ، وَابْنُ اللَّبُونِ أَكْبَرُ مِنْهَا؛ بَنْتُ الْمَخَاضِ لَهَا سَنَةٌ، وَابْنُ اللَّبُونِ لَهُ سَنَتَانِ.

**الحالة الثالثة:** مِمَّا يُجْزَى فِيهِ الذَّكَرُ: (إِذَا كَانَ النَّضَابُ كُلُّهُ ذُكُورًا)، يَعْنِي: كُلُّهُ مِنَ الْجِمَالِ، أَوْ فِي الْغَنَمِ كُلُّهُ مِنَ الثِّيَوسِ أَوْ مِنَ الْخِرَفَانِ، فَيُخْرِجُ ذَكَرًا، أَوْ كَانَتْ الْبَقَرُ كُلُّهَا مِنَ الثِّيَرَانِ، فَيُخْرِجُ مِنْهَا الثَّوَرُ الْمُسِنَّةَ أَوْ التَّبِيعَ.

## فَصْلٌ

وَيَجِبُ فِي أَرْبَعِينَ مِنَ الْغَنَمِ شَاةٌ، وَفِي مِائَةٍ وَإِخْدَى وَعِشْرِينَ شَاتَانِ، وَفِي مِائَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ ثَلَاثُ شِبَاهٍ، ثُمَّ فِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ.

**الشرح:**

(فَصْلٌ): لَمَّا بَيَّنَّ الْفَرِيضَةَ فِي الْإِبِلِ وَالْفَرِيضَةَ فِي الْبَقَرِ، انْتَقَلَ إِلَى الْفَرِيضَةِ فِي الْغَنَمِ، قَالَ:

(وَيَجِبُ فِي أَرْبَعِينَ مِنَ الْغَنَمِ شَاةٌ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ شَاةٌ»<sup>(١)</sup>).

ثُمَّ لَا زَكَاةَ فِيهَا بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ حَتَّى تَبْلُغَ (مِائَةً وَإِخْدَى وَعِشْرِينَ) فَفِيهَا (شَاتَانِ)، وَمَا بَيْنَ الْفَرَضَيْنِ يُسَمُّوهُ «الْوَقْصُ»<sup>(٢)</sup> لَا زَكَاةَ فِيهِ حَتَّى يَبْلُغَ

(١) أخرجه: أبو داود (١٥٦٨)، والترمذي (٦٢١)، وابن ماجه (١٨٠٥) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

(٢) قال في «اللسان»: والوقص: ما بين الفريضتين من الإبل والغنم. والجمع أوقاص (١٠٧/٧).

.....

مائة وإحدى وعشرين، ففي الثمانين شاة واحدة، وفي المائة شاة واحدة، وفي المائة والعشرين شاة واحدة، فإذا بلغت مائة وإحدى وعشرين صار فيها شاتان .

قوله : (وفي مائتين وواحدة ثلاث شياو) وهذا أكبر نصاب في الغنم، يعني: بعد مائة وإحدى وعشرين لا زكاة في الزوائد حتى يتبلغ مئتين وواحدة، فينتقل إلى ثلاث شياو، ثم تستقر الفريضة : (في كل مائة شاة)، ففي ثلاثمائة ثلاث شياو، وفي أربعمائة أربع شياو، وفي خمسمائة خمس شياو .

وَالْخُلُطَةُ تُصَيِّرُ الْمَالَيْنِ كَالْوَاحِدِ .

الشرح:

(وَالْخُلُطَةُ) بَيْنَ الْمَوَاشِي، (تُصَيِّرُ الْمَالَيْنِ) الْمُخْتَلَطَيْنِ كَالْمَالِ (الوَاحِدِ) .

والخلطة على قسمين، كما ذكر العلماء: خلطة أعيان، وخلطة أوصاف:

خلطة الأعيان: أن يعرف كل منهم ماله .

وخلطة الأوصاف: أن يكون مال كل منهم شاعا في هذه المواشي غير معين .

والخلطة ينزع عنها: خلطة الأعيان، وخلطة الأوصاف، تصير المالين كالمال الواحد .

لو فرضنا أن شحضا له تسع وثلاثون شاة، وشحضا له شاة، واختلطت؛ وجبت فيها الزكاة؛ لأنها صارت أربعين شاة، فيها شاة واحدة، ويتحمل كل منهما من الشاة بقدر ملكه، فالواحدة ليست فيها زكاة لو انفردت، والتسع والثلاثون ليس فيها زكاة لو انفردت، لكن لما اختلط معها ما يصيرها أربعين وجبت فيها الزكاة؛ نظرا للمجموع، ثم هما يتراذان بالسوية فيما بينهما .

والخُلْطَةُ تُقَيَّدُ تَغْلِيظًا كَمَا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ . وَتَقَيَّدُ تَخْفِيفًا ؛ كَمَا لَوْ كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْخَلِيطَيْنِ أَرْبَعُونَ شَاةً فَلَيْسَ عَلَيْهِمَا مَعَ إِلَّا شَاةٌ وَاحِدَةٌ ، وَلَوْ انْفَرَدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَوَجِبَتْ عَلَيْهِ شَاةٌ .

وَالخُلْطَةُ لَهَا شُرُوطٌ :

- ١- الخُلْطَةُ فِي الْمَرَاهِ ، بِأَنْ تَبَيَّنَ جَمِيعًا .
- ٢- وَتَكُونَ أَيْضًا مُخْتَلِطَةً فِي الْمَحَلِّ ، أَنْ يَكُونَ مُحَلٌّ خَلْبِهَا جَمِيعًا .
- ٣- وَفِي الْمَرْعَى أَنْ يَكُونَ مَرْعَاهَا جَمِيعًا ، تَرَعَى جَمِيعًا فِي مَرْعَى وَاحِدٍ ، وَيَكُونَ الرَّاعِي عَلَيْهَا أَيْضًا وَاحِدًا ، لَا يَبْدُ مِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ .

### بَابُ زَكَاةِ الْحُبُوبِ وَالثَّمَارِ

تَجِبُ فِي الْحُبُوبِ كُلِّهَا ، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ قُوْتًا ، وَفِي كُلِّ ثَمَرٍ يَكَالُ وَيُدْخَرُ كَثْمَرٍ وَزَيْبٍ .

الشرح :

(بَابُ زَكَاةِ الْحُبُوبِ وَالثَّمَارِ) هَذَا التَّوْغُ الثَّلَاثُ مِنَ الْأَمْوَالِ الَّتِي تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ ، وَهُوَ الْحُبُوبُ بِاخْتِلَافِ أَنْوَاعِهَا مِنَ الْبُرِّ وَالشَّعِيرِ وَالذَّرَّةِ وَالذُّخْنِ <sup>(١)</sup> وَكُلِّ مَا يُقَاتَلُ وَيُدْخَرُ ، فَتَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ مِنَ الْحُبُوبِ وَالثَّمَارِ - جَمْعُ ثَمَرَةٍ - وَهِيَ الثَّمَرُ وَالزَّيْبُ وَسَائِرُ مَا يُدْخَرُ وَيُقَاتَلُ مِنَ الثَّمَارِ ، تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَأَنزَلْنَا حَقًّا يَوْمَ حَصَادِيكُمُ﴾ [الأنعام : ١٤١] ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَتَيْتُمَا مِنْ كَلْبَيْتٍ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَرْجَبْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ [البقرة : ٢٦٧] .

(تَجِبُ فِي الْحُبُوبِ كُلِّهَا ، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ قُوْتًا) تَجِبُ فِي الْحُبُوبِ الَّتِي

(١) نَبَاتٌ عُشْبِيٌّ ، حُبُّهُ صَغِيرٌ أَمْلَسُ كَحَبِ السَّمْسَمِ ، يَنْتَبِ بِرَبًّا وَمَزْرُوعًا . «المعجم الوسيط» (ص : ٢٧٦) .

تُدَخَّرُ، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ مِمَّا يُفْتَاتُ، مَا دَامَتْ أَنَّهَا تُدَخَّرُ لِلانْتِفَاعِ بِهَا، فَإِنَّهَا تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ؛ كَالْأَبَاذِيرِ وَالْحَبُوبِ وَالرِّشَادِ وَحُبُوبِ الْحَلْبَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْحَبُوبِ الَّتِي لَا تُتَّخَذُ لِلْقَوْتِ، وَإِنَّمَا تُتَّخَذُ لِأَغْرَاضٍ أُخْرَى، مَا دَامَتْ أَنَّهَا تُدَخَّرُ وَيَنْتَفَعُ بِهَا.

(وَفِي كُلِّ ثَمَرٍ يَكَالُ)، يُسْتَعْمَلُ فِيهِ الْكِيلُ (وَيُدَخَّرُ) لِلْمُسْتَقْبَلِ، أَمَّا الَّذِي لَا يَكَالُ مِنَ الثَّمَرِ فَإِنَّهُ لَا زَكَاةَ فِيهِ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ يَكَالُ لِكَيْتِهِ لَا يَدَخَّرُ، وَلَا يُجَفَّفُ لِلْمُسْتَقْبَلِ، بَلْ يُوَكَّلُ فِي الْحَالِ كَالْفَوَاكِهِ، هَذَا لَا زَكَاةَ فِيهِ.

وَيُعْتَبَرُ بِلَوْغِ نَبَابِ قَدْرِهِ أَلْفٌ وَسِتُّمِائَةٌ زَطْلٍ عِزَاقِيٍّ، وَتَضُمُّ ثَمَرَةُ الْعَامِ الْوَاحِدِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ فِي تَكْوِيلِ النَّصَابِ، لَا جُنْسَ إِلَى آخَرٍ.

الشرح:

(وَيُعْتَبَرُ بِلَوْغِ نَبَابِ قَدْرِهِ أَلْفٌ وَسِتُّمِائَةٌ زَطْلٍ عِزَاقِيٍّ) يُعْتَبَرُ فِي الْحَبُوبِ وَالثَّمَرِ لَوْجُوبُ الزَّكَاةِ بِلَوْغِ النَّصَابِ، وَهَذَا سَبَقَ فِي شُرُوطِ وَجُوبِ الزَّكَاةِ، مَلِكِ النَّصَابِ.

وَالنَّصَابُ هُنَا فِي الْحَبُوبِ وَالثَّمَرِ، كَمَا بَيَّنَّهُ النَّبِيُّ ﷺ: خَمْسَةَ أَوْسُقٍ. وَ«الْوُسْقُ» سِتُّونَ صَاعًا، بِالصَّاعِ النَّبَوِيِّ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا زَكَاةَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ»<sup>(١)</sup>.

وَإِذَا كَانَ الْوُسْقُ سِتِّينَ صَاعًا وَضُرِبَتْ خَمْسَةُ فِي سِتِّينَ بَلَغَتْ ثَلَاثُمِائَةَ صَاعٍ بِالصَّاعِ النَّبَوِيِّ، هَذَا هُوَ النَّصَابُ لِلْحَبُوبِ وَالثَّمَرِ ثَلَاثُمِائَةَ صَاعٍ بِالصَّاعِ النَّبَوِيِّ.

(وَتَضُمُّ ثَمَرَةُ الْعَامِ الْوَاحِدِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ فِي تَكْوِيلِ النَّصَابِ)، مَثَلًا: عِنْدَهُ مِنَ الثَّمَرِ أَنْوَاعٌ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الثَّمَرَ لَيْسَ نَوْعًا وَاحِدًا، بَلْ هُوَ

(١) أخرجه: البخاري (١٣٣/٢)، ومسلم (٦٦/٣) من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعًا بلفظ: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة» وباللفظ المذكور أخرجه: أحمد (٥٩/٣).



.....

أَنُوعًا، فَيُضَمُّ بَعْضُ الْأَنْوَاعِ إِلَى بَعْضٍ؛ لِأَنَّهُ كُلُّهُ تَمَرٌ وَيُرْكَبُ إِذَا بَلَغَ الْجَمِيعُ النَّصَابَ.

وكذلك العنب بأنواعه، يُضَمُّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ، فَإِذَا بَلَغَ الْمَجْمُوعُ نِصَابًا فَأَكْثَرُ وَجِبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ.

كذلك الشَّعِيرُ أَنْوَاعٌ، وَالْحِنْطَةُ أَنْوَاعٌ، فَيُضَمُّ بَعْضُ الْأَنْوَاعِ إِلَى بَعْضٍ، فَإِذَا بَلَغَ النَّصَابَ فَإِنَّهُ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ.

(لَا جُنْسَ إِلَى آخَرٍ)، فَلَا يُضَمُّ الشَّعِيرُ إِلَى الْبُرِّ مِثْلًا؛ لِأَنَّ الشَّعِيرَ جُنْسٌ، وَالْبُرُّ جُنْسٌ آخَرُ.

وَيُعْتَبَرُ أَنْ يَكُونَ النَّصَابُ مَمْلُوكًا لَهُ وَقَدْ وَجُوبِ الزَّكَاةُ فَلَا تَجِبُ فِيهَا يَكْتَسِبُهُ اللَّقَاطُ أَوْ يَأْخُذُهُ بِحَصَادِهِ، وَلَا فِيهَا يَجْتَنِيهِ مِنَ الْمُبَاحِ، كَالطَّلِيمِ وَالرَّعِيلِ وَبَزَرٍ قَطُونًا، وَلَوْ نَبَتْ فِي أَرْضِهِ.

الشرح:

(وَيُعْتَبَرُ أَنْ يَكُونَ النَّصَابُ مَمْلُوكًا لَهُ وَقَدْ وَجُوبِ الزَّكَاةُ) أَيِ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ النَّصَابُ مَمْلُوكًا لَهُ عِنْدَ وَجُوبِ الزَّكَاةِ، فَإِذَا كَانَ يَمْتَلِكُهُ وَقَدْ وَجُوبُ - وهو اشتدادُ الحبِّ في الرُّزُوعِ، وَبَدُؤُ الصَّلَاحِ فِي الثَّمَارِ - فَإِنَّهَا تَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ.

أَمَّا لَوْ مَلَكَهُ بَعْدَ بَدُؤِ الصَّلَاحِ أَوْ بَعْدَ اشْتِدَادِ الْحَبِّ بِأَجْرَةٍ أَوْ بِلِقَاطٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ مَا مَلَكَهُ وَقَدْ وَجُوبُ، وَإِنَّمَا مَلَكَهُ بَعْدَ وَقْتِ الْوَجُوبِ.

(فَلَا تَجِبُ فِيهَا يَكْتَسِبُهُ اللَّقَاطُ أَوْ يَأْخُذُهُ بِحَصَادِهِ) لِأَنَّهُ مَلَكَهُ بَعْدَ وَجُوبِ الزَّكَاةِ.

(وَلَا فِيهَا يَجْتَنِيهِ مِنَ الْمُبَاحِ) وَلَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهَا يَأْخُذُهُ الْإِنْسَانُ مِنَ الْمُبَاحِ الَّذِي يَجِدُهُ فِي الْقُلُوفِ، بَأَنْ يَجْمَعَ مِنَ الْأَعْيَانِ أَوْ مِنَ الثَّمَارِ الْبَرِيَّةِ، هَذَا لِأَنَّ زَكَاةَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمِثْلِ الْحَبِوبِ وَالثَّمَارِ الَّتِي تُحَصَّدُ، وَاللَّهُ ﷻ يَقُولُ: ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [الأنعام: ١٤١] فَمَا يَأْخُذُهُ الْإِنْسَانُ مِنَ الْغَلَاءِ مِمَّا يُنْتَفَعُ بِهِ، بِمِثْلِ الْحَطَبِ وَمِثْلِ الْعُشْبِ لَا زَكَاةَ فِيهِ.

(كَالْبَطْمِ<sup>(١)</sup> وَالزُّعْبِلِ<sup>(٢)</sup> وَيَزِرُ قَطُونًا<sup>(٣)</sup>) أنواع من الحبوب والثمار التي يُتَمَعُّ بها .

(وَلَوْ تَبَتَ فِي أَرْضِهِ) ؛ لَأَنَّهُ مِثْلُ الْكَلَالِ لَا زَكَاةَ فِيهِ ، وَلَوْ تَبَتَ فِي أَرْضٍ يَمْلِكُهَا فَلَا يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ أَخَذَهَا مِنَ الْمَوَاتِ ، بَلْ حَتَّى لَوْ تَبَتَ فِي أَرْضِهِ ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِمِمَّا أَوْجِبَ اللَّهُ الزَّكَاةَ فِيهِ .

## فَضْلُ

يَجِبُ عَشْرُ فِيمَا سَقَى بِلَامُؤُونَةٍ ، وَنِصْفُهُ مَعَهَا ، وَثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ بِهِمَا ، فَإِنْ تَقَاوَنَا فَيَاكْثُرُهُمَا نَفْعًا ، وَمَعَ الْجَهْلِ الْعَشْرُ .

الشرح :

(فَضْلُ) : هَذَا بَيَانٌ لِمَقْدَارِ الزَّكَاةِ فِي الْحَبُوبِ وَالثَّمَارِ :

قَالَ : (يَجِبُ عَشْرُ فِيمَا سَقَى بِلَامُؤُونَةٍ) ، مَا كَانَ يُسَقَى مِنَ الثَّجِيلِ ، أَوْ مِنَ الزَّرْعِ بِلَا مُؤُونَةٍ ؛ بَلْ مِنَ الْأَنْهَارِ ، أَوْ مِنَ الْمَطَرِ ، فِهَذَا يَجِبُ فِيهِ الْعَشْرُ ؛ لِأَنَّ صَاحِبَهُ حَصَلَ عَلَيْهِ بِدُونِ أَنْ يَبْدُلَ نَفَقَةً فِي سَقِيهِ ، فَالْتَمَعَهُ فِيهِ أَنْتُمْ ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ الْعَشْرُ ، وَهُوَ وَاحِدٌ مِنْ عَشْرَةٍ .

(وَنِصْفُهُ مَعَهَا) وَإِذَا كَانَ يُسَقِيهِ بِمُؤُونَةٍ ، كَالسَّوَانِي<sup>(١)</sup> ، وَالْأَلْيَاتِ ، وَالزَّافِعَاتِ ، يَعْنِي : يُنْفِقُ عَلَى اسْتِخْرَاجِ الْمَاءِ لِسَقَى الزَّرْعِ ، أَوْ لِسَقَى الثَّجِيلِ ، أَوْ لِسَقَى الْأَعْنَابِ ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ نِصْفُ الْعَشْرِ ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ

(١) جمع سانية : وهي الحُرْبُ وأداته . ينصب على المسنونة ثم تجره الماشية ذاهبة وراجعة . «المعجم الوسيط» (ص : ٤٥٧) .

(١) البَطْمُ : الحبة الخضراء ، من الفصيلة السبستية ، شجرتها من أربعة إلى ثمانية أمتار ، تنبت في الأراضي الجبلية ، ثمرتها خشكة مُفْلَطحة خضراء تنفشر عن غلاف خشبي يحوي ثمرة واحدة ، تؤكل في بلاد الشام . «المعجم الوسيط» (ص : ٦١) .  
(٢) الزُّعْبِلُ : شجيرة القطن «المعجم الوسيط» (ص : ٣٩٣) .

(٣) بَزْرُ قَطُونًا : حبة يستشفي بها ، تؤكل في بلاد العراق وغيره ، ويسمونها أهل البحرين - قديمًا - حَبُّ الدَّرَقَةِ وهي الأنثفوس . مغرب . «لسان العرب» (١٣/٣٤٤) .

.....

باب المَوَاسَاةِ، يَجِبُ عَلَيْهِ بِقَدْرِ مَا اسْتَفَادَ، وَيُخَفَّفُ عَنْهُ نَظَرًا لَمَّا يَدَّلُ مِنْ التَّقَفِّ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ نِصْفُ الْعُشْرِ، يَعْنِي: وَاحِدٌ مِنْ عِشْرِينَ مِنَ الْغَلَّةِ<sup>(١)</sup>.

(وَقَلَّاتُهُ أَزْبَاعُهُ بِهِمَا) أَمَّا إِذَا كَانَ السُّقْيُ بِهِمَا، يَعْنِي: بَعْضُ السَّنَةِ يَسْقَى بِمُؤُونَةٍ، وَفِي بَعْضِهَا يَسْقَى بِلَا مُؤُونَةٍ، فَإِنَّهُ عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَزْبَاعِ الْعُشْرِ: بَحِثْ يَكُونُ بَيْنَ مَا سَقَى بِمُؤُونَةٍ وَمَا سَقَى بِغَيْرِ مُؤُونَةٍ؟ يُقَسَّمُ الْوَاجِبُ عَلَى قَدْرِ الْمَشَقَّةِ.

(فَإِنْ تَقَاوَنَا فَيَاكْثُرُهُمَا نَفْعًا) إِذَا كَانَ السُّقْيُ بِمُؤُونَةٍ نِصْفَ السَّنَةِ، وَبِلَا مُؤُونَةٍ نِصْفَ السَّنَةِ وَالنَّعْمُ سَوَاءٌ؛ فَعَلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَزْبَاعِ الْعُشْرِ، كَمَا سَبَقَ، أَمَّا إِذَا تَقَاوَنَا فِي النَّعْمِ فَيُعْتَبَرُ أَكْثَرُهُمَا نَفْعًا لِلزَّرْعِ أَوْ لِلثَّمَرَةِ، إِنْ كَانَ الْأَكْثَرُ نَفْعًا هُوَ السُّقْيُ بِمُؤُونَةٍ، فَإِنَّهُ يَكُونُ عَلَيْهِ نِصْفُ الْعُشْرِ، وَإِنْ كَانَ الْأَكْثَرُ نَفْعًا هُوَ السُّقْيُ بِلَا مُؤُونَةٍ، فَإِنَّهُ يَكُونُ عَلَيْهِ الْعُشْرُ؛ لِأَنَّ الِاعْتِبَارَ هُنَا بِالنَّعْمِ.

(وَمَعَ الْجَهْلِ) بِأَكْثَرِهِمْ نَفْعًا، يَرْجِعُ إِلَى الْأَصْلِ، وَهُوَ (الْعُشْرُ).

(١) الْغَلَّةُ: الدُّخْلُ مِنْ كَرَاءِ دَارٍ وَأَجْرِ غِلَامٍ وَفَالِدَةِ أَرْضٍ تَجْمَعُ عَلَى غَلَاتِ. «لسان العرب» (١١/٥٠٤).

وَإِذَا اشْتَدَّ الْحَبُّ وَبَدَا ضَلَاخُ الثَّمَرِ وَجَبَتْ الزَّكَاةُ.

الشرح:

هَذَا بَيَانٌ لَوْقَتِ وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الْحَبِّ وَالثَّمَارِ:

(و) لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ إِلَّا (إِذَا اشْتَدَّ الْحَبُّ) حَبُّ الزَّرْعِ، وَمَا قَبْلَ ذَلِكَ لَا تَجِبُ فِيهِ زَكَاةٌ.

(وَبَدَا ضَلَاخُ الثَّمَرِ) وَذَلِكَ بَأَنَ يَحْمَازُ أَوْ يَصْفَارُ، وَفِي الْعَبِّ بِتَمَوُّجِهِ حُلُولًا وَيَطِيبُ أَكْلُهُ، حِينَئِذٍ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ؛ لِأَنَّهُ أَمَكَنُ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ، فَتَجِبُ الزَّكَاةُ حِينَئِذٍ.

أَمَّا لَوْ تَلَفَ قَبْلَ اشْتِدَادِ الْحَبِّ، أَوْ قَبْلَ بُدُو الضَّلَاخِ، أَوْ حَصَدَهُ أَوْ قَطَعَهُ قَبْلَ ذَلِكَ فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ.

وَلَا يَسْتَقِيرُ الْوُجُوبُ إِلَّا بِجَعْلِهَا فِي الْبَيْدَرِ ، فَإِنْ تَلَفَتْ قَبْلَهُ بِغَيْرِ  
تَعَدُّ مِنْهُ سَقَطَتْ .

الشرح:

(وَلَا يَسْتَقِيرُ الْوُجُوبُ إِلَّا بِجَعْلِهَا فِي الْبَيْدَرِ) تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ ، أَنَّهُ  
يُسْتَرْطُ لُجُوبُ الزَّكَاةِ اسْتِقْرَارُ الْمَلِكِ ، فَالْوُجُوبُ يَبْدَأُ مِنْ حِينَ اشْتِدَادِ  
الْحَبِّ ، وَمِنْ حِينَ بَدَأُ الصَّلَاحِ فِي الثَّمَرِ ، لَكِنْ لَا يَسْتَقِيرُ الْوُجُوبُ  
اسْتِقْرَارًا يَطَالِبُ بِهِ ، إِلَّا إِذَا تَمَكَّنَ الْإِنْسَانُ مِنَ السَّيْطَرَةِ عَلَى الْحَبِوبِ  
وَالثَّمَارِ ، وَذَلِكَ بِجَذَائِ الثَّخِيلِ وَإِيوَائِهِ فِي الْجَبَرِينَ ، وَخَصْدِ الزُّرْعِ وَإِيوَائِهِ  
فِي الْبَيْدَرِ ، فَجَبْتِلْ يَسْتَقِيرُ الْوُجُوبُ قَلْوُ تَلَفَتْ قَبْلُ اسْتِقْرَارِ الْوُجُوبِ بِأَنْ  
أَصَابَتْهَا آفَةٌ سَمَاوِيَّةٌ فَتَلَفَتْ الثَّمَارُ بَعْدَ بَدَأِ الصَّلَاحِ ، أَوْ بَعْدَ اشْتِدَادِ  
الْحَبِّ ، فَإِنَّهُ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَبَيِّمَ مَلِكُهُ .

أَمَّا إِذَا تَلَفَتْ بَعْدَ تَمَكُّنِهِ مِنْهَا وَأَخَذَهُ لَهَا ، فَإِنْ كَانَ هَذَا مِنْ غَيْرِ تَفْرِيطٍ  
مِنْهُ ، بِأَنْ احْتَرَقَتْ أَوْ أَصَابَتْهَا صَاعِقَةٌ ؛ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ هَذَا بِغَيْرِ  
تَعَدُّ مِنْهُ ، أَمَّا إِذَا تَلَفَتْ بِتَفْرِيطٍ مِنْهُ ، فَإِنَّهُ تَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ ؛ لِأَنَّهُ تَلَفَتْ  
بَعْدَ اسْتِقْرَارِ مَلِكِهِ عَلَيْهَا .

(فَإِنْ تَلَفَتْ قَبْلَهُ بِغَيْرِ تَعَدُّ مِنْهُ سَقَطَتْ) قَبْلَ وَضْعِهَا فِي الْبَيْدَرِ ، بَلَا تَعَدُّ مِنْهُ  
بَلْ بِآفَةٍ سَمَاوِيَّةٍ ، أَمَّا إِذَا كَانَ تَلَفُهَا بَعْدَ مِنْهُ فَإِنْ هَذَا لَا يُسْقِطُ عَنْهُ الزَّكَاةَ .

(١) الجريئ والجُزْنُ : الموضع الذي يُداس فيه البرُّ ونحوه ونُحِفَ فيه الثمار ، يجمع على  
أجران . « المعجم الوسيط » ( ص : ١١٩ ) .

وَيَجِبُ الْعُشْرُ عَلَى مُسْتَأْجِرِ الْأَرْضِ .

الشرح:

(وَيَجِبُ الْعُشْرُ عَلَى مُسْتَأْجِرِ الْأَرْضِ) أَيِ تَجِبُ الزَّكَاةُ عَلَى الزَّارِعِ ،  
وَلَيْسَ عَلَى صَاحِبِ الْأَرْضِ زَكَاةً فِي الْأَجْرَةِ الَّتِي يَحْصُلُ عَلَيْهَا مِنْ أَرْضِهِ  
الَّتِي آجَرَهَا لِمَنْ يَزْرَعُهَا .

وَإِذَا أَخَذَ مِنْ مِلْكِهِ أَوْ مَوَاتٍ مِنَ الْعَسَلِ مِائَةً وَسِتِّينَ رَطَلًا  
عِرَاقِيًّا فَبِهِ عَشْرُهُ .

الشرح:

(وَإِذَا أَخَذَ مِنْ مِلْكِهِ أَوْ مَوَاتٍ مِنَ الْعَسَلِ مِائَةً وَسِتِّينَ رَطَلًا عِرَاقِيًّا فَبِهِ  
عَشْرُهُ) زكاة العسل، العلماء مُخْتَلِفُونَ فيها، الجمهور على أنه لَزَاكَاةُ  
فيه، وَذَهَبَ بعض العلماء إلى وجوب الزكاة في الْعَسَلِ ؛ لِأَنَّ عمر رضي الله عنه  
أَخَذَ الزَّكَاةَ مِنَ الْعَسَلِ <sup>(١)</sup> .

ونصاب الْعَسَلِ ؛ عَشْرُ قَرَبٍ، وَهِيَ مِائَةٌ وَسِتُّونَ رَطَلًا عِرَاقِيًّا .

ودليل الجمهور على أنه لَا زَكَاةَ في الْعَسَلِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ  
تَعَالَى: ﴿وَمِمَّا كَسَبَ لَكُمْ مِنَ الْأَشْيَاءِ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، وفي قوله: ﴿وَمَا تَوْفَا  
حَقُّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١] .

ودليل القول الثاني أَنَّ فِيهِ الزَّكَاةَ، لِأَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه أَخَذَ الزَّكَاةَ عَلَى أَهْلِ  
الْعَسَلِ، ومقدارها مائة وستون رطلا عِرَاقِيًّا، وبالقَرَبِ: عَشْرُ قَرَبٍ .  
والأرجح - والله أعلم - أنه لَا زَكَاةَ في الْعَسَلِ .

(١) أخرجه: ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٧٣/٢) وعبد الرزاق في «مصنفه»  
(٦٩٦٩، ٦٩٧٠) .

وَالزَّكَاةُ: مَا وَجَدَ مِنْ ذَفَنِ الْجَاهِلِيَّةِ وَفِيهِ الْخُمْسُ فِي قَلِيلِهِ  
وَكَثِيرِهِ .

الشرح:

(وَالزَّكَاةُ: مَا وَجَدَ مِنْ ذَفَنِ الْجَاهِلِيَّةِ وَفِيهِ الْخُمْسُ فِي قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ)  
الزَّكَاةُ عِبَارَةٌ عَنِ الْأَمْوَالِ الَّتِي تَوْجَدُ مَدْفُونَةً بَعْدَ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَهِيَ  
مَا قَبْلَ الْإِسْلَامِ <sup>(١)</sup>، فَمَنْ وَجَدَ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً مَدْفُونَةً مِنْ أَمْوَالِ الْكُفَّارِ الَّذِينَ  
قَبْلَ الْإِسْلَامِ فَهُوَ لَوَاجِبُهُ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ فِيهِ الْخُمْسُ، يَدْفَعُهُ لِبَيْتِ الْمَالِ،  
وَالْبَاقِي - أَرْبَعَةُ الْأَخْمَاسِ - تَكُونُ لَهُ .

أَمَّا مَا وَجَدَ مِنْ ذَفَنِ الْمُسْلِمِينَ، فَهَذَا حُكْمُهُ حُكْمُ اللَّفْطَةِ <sup>(٢)</sup>، إِذَا  
وَجَدَ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً مَدْفُونَتَيْنِ، عَلَيْهِمَا عَلَامَةُ الْمُسْلِمِينَ، فَهَذَا لَا يَجُلُ  
لَوَاجِبِهِ، بَلْ حُكْمُهُ حُكْمُ اللَّفْطَةِ، يَعْرِفُ أَوْصَافَهُ، وَيُنَادِي عَلَيْهِ سَنَةً، فَإِنْ  
جَاءَ ضَاحِيَهُ، وَإِلَّا فَإِنَّهُ يَكُونُ لَهُ مِلْكًا مَرَاعًا .

ويعرف أنه من ذفن الجاهلية أو من ذفن الإسلام بالعلامات؛ إذا كان  
الدَّهْرَاهِمُ مَكْتُوبٌ عَلَيْهَا كِتَابَةٌ إِسْلَامِيَّةٌ (صُنِعَ فِي عَهْدِ السُّلْطَانِ فَلَانٍ)، أَوْ  
(الْمَلِكِ فَلَانٍ) مِنَ الْمُسْلِمِينَ هَذَا حُكْمُهُ حُكْمُ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ .

فإن وجده بعد أن تقادمت عليه السُّنُونُ، إِذَا كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ صُنِعَ فِي  
الْعَهْدِ الْعَبَّاسِيِّ - مثلاً -، أَوْ الْعَهْدِ الْأُمَوِيِّ، هَذَا لِبَيْتِ الْمَالِ، كَالْمَالِ

(١) انظر: «الصالح» (٨٨٠/٣) .

(٢) اللَّفْطَةُ: مَا لَفِظَ . «لسان العرب» (٣٩٣/٧) .

الذي نَسِيَ له مَالًا .

فَيَنْتَهِ أُوَ الْمَالِ الْمَدْفُونِ إِذَا وَجَدَهُ وَاجِدٌ فَلَهُ ثَلَاثُ خَالَاتٍ :

**الأولى :** مَا كَانَ مِنْ أَمْوَالِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ ، فَهَذَا رِكَازٌ ، يَجْرِي عَلَيْهِ حُكْمُ الرِّكَازِ .

**الثانية :** مَا كَانَ مِنْ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ الْقِدَامِيِّينَ الَّذِينَ لَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ أَحَدٌ فَهَذَا حُكْمُهُ حُكْمُ الْمَالِ الصَّانِعِ ، يَكُونُ لَبِّيْتٌ مَالِ الْمُسْلِمِينَ .

**الثالثة :** مَا كَانَ مِنْ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ الْمُعَاَصِرِينَ ، فَهَذَا حُكْمُهُ حُكْمُ اللَّفْطَةِ .

### بَابُ زَكَاةِ التَّقْدِينِ

يَجِبُ فِي الذَّهَبِ إِذَا بَلَغَ عَشْرِينَ مِثْقَالًا ، وَفِي الْفِضَّةِ إِذَا بَلَغَتْ مِائَتِي دِرْهَمٍ رُبْعُ الْعَشْرِ مِنْهُمَا .

الشرح :

(بَابُ زَكَاةِ التَّقْدِينِ) الْمُرَادُ بِ«التَّقْدِينِ» : الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ ، أَوْ مَا يُقَوَّمُ مَقَامَهُمَا مِنَ الْعُمَلَاتِ الْوَرَقِيَّةِ الْمُسْتَعْمَلَةِ الْآنَ .

(يَجِبُ فِي الذَّهَبِ إِذَا بَلَغَ عَشْرِينَ مِثْقَالًا ، وَفِي الْفِضَّةِ إِذَا بَلَغَتْ مِائَتِي دِرْهَمٍ رُبْعُ الْعَشْرِ مِنْهُمَا) يَصَابُ الذَّهَبُ عَشْرُونَ مِثْقَالًا ، وَنِصَابُ الْفِضَّةِ مِائَةٌ وَأَرْبَعُونَ مِثْقَالًا<sup>(١)</sup> ، وَالْمِائَةُ وَالْأَرْبَعُونَ مِثْقَالًا عِبَارَةٌ عَنْ مِائَتِي دِرْهَمٍ إِسْلَامِيٍّ ، فَإِذَا بَلَغَ مِنَ الْمَالِ ذَهَبًا مَا يَصِلُ إِلَى عَشْرِينَ مِثْقَالًا ، فَفِيهِ الزَّكَاةُ - يَعْنِي : مِنَ الذَّهَبِ - ، وَإِذَا مَلَكَ مِنَ الْفِضَّةِ مَا يَبْلُغُ مِائَةً وَأَرْبَعِينَ مِثْقَالًا ، وَمَقْدَارُهَا مِائَتَا دِرْهَمٍ مِنَ الْوَرَقِ - الدَّرَاهِمِ الْإِسْلَامِيَّةِ - فَفِيهِ رُبْعُ الْعَشْرِ .

(١) انظر : «المعنى» (٢٠٩/٤) .

.....

والعشرون مثقالاً بمقدارها بالجرام اثنان وثمانون تقريباً، وبالجنبة السعدي أحد عشر جنبتها ونصف الجنبة تقريباً، ومثنا الدرهم من الفضة هي مائة وأربعون مثقالاً، بإمكانك أن تحولها.

وَيُضَمُّ الذَّهَبُ إِلَى الْفِضَّةِ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ ، وَتُضَمُّ قِيَمَةُ الْعُرُوضِ إِلَى كُلِّ مِثْمَلَا .

الشرح:

(وَيُضَمُّ الذَّهَبُ إِلَى الْفِضَّةِ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ) لو كَانَ عَنْده بعض نَصَابٍ مِنَ الذَّهَبِ ، وَبعض نَصَابٍ مِنَ الْفِضَّةِ ، فَإِذَا كُمِّلَ النَّصَابُ مِثْمَلَا ، فَإِنَّهُ يُخْرَجُ الزَّكَاةُ ؛ لِأَنَّهَا بِمِثَابَةِ الْمَالِ الْوَاحِدِ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِهِمَا وَاحِدٌ . هَلْ يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ لَوْ كَانَ عَنْده وَرَقٌ نَقْدِيٌّ مِنْ عُمَلَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ ، فَيُكْمَلُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ ؟

نعم ؛ الْعَمَلَةُ الْوَرَقِيَّةُ تُعْتَبَرُ بِالْعَمَلَةِ الْمَعْدِنِيَّةِ ، وَنَصَابُ الْفِضَّةِ بِالرِّيَالِ الشُّعُودِيِّ الْمَعْرُوفِ سِتَّةَ وَخَمْسُونَ رِيَالًا فِضَّةً أَوْ مَا يُعَادِلُهَا ، يَعْنِي : مَا يُعَادِلُ صَرَفُهَا مِنَ الْوَرَقِ النَقْدِيِّ الْمَوْجُودِ الْآنَ ، فَإِذَا كَانَ عَنْده مِنْ مَجْمُوعِ الْعُمَلَاتِ مَا يَبْلُغُ قِيَمَةَ النَّصَابِ مِنَ الْفِضَّةِ فَإِنَّهُ يُخْرَجُ الزَّكَاةُ .

(وَتُضَمُّ قِيَمَةُ الْعُرُوضِ إِلَى كُلِّ مِثْمَلَا) لَوْ كَانَ عَنْده بِلْعٌ قِيَمَتُهَا لَا تَبْلُغُ النَّصَابَ ، لَكِنْ عَنْده ذَهَبٌ أَوْ فِضَّةٌ ، فَإِنَّهُ يُضَمُّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ، وَيُخْرَجُ الزَّكَاةُ مِنَ الْجَمِيعِ ؛ لِأَنَّهَا كُلُّهَا مَالٌ .

وَيُبَاحُ لِلذَّكَرِ مِنَ الْفِضَّةِ الْخَاتَمُ، وَقَبِيعَةُ السَّيْفِ، وَحِلْيَةُ الْمُنْطَقَةِ وَنَحْوُهُ.

الشرح:

(وَيُبَاحُ لِلذَّكَرِ مِنَ الْفِضَّةِ) يُبَاحُ لِلذَّكَرِ لِنِسْ الْفِضَّةِ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ :  
أولاً: (الْخَاتَمُ): يباح للمسلم أن يتخذ خاتماً من فضة؛ لأنَّ  
الرَّسُولَ ﷺ اتَّخَذَ ذَلِكَ<sup>(١)</sup>، أما الخاتم من الذهب فإنه حرام على الرجل.

ثانياً: (وَقَبِيعَةُ السَّيْفِ)، يعني: تحلية ورزكشة السيف، أو مقبض  
أو غمد السيف يجوز أن يحل بالفضة؛ لأنَّ الصُّحَابَةَ اتَّخَذُوا السُّيُوفَ  
الْمُحَلَّةَ بِالْفِضَّةِ.

وَالْقَبِيعَةُ: الْمَقْبِضُ؛ وَالتَّحْلِيَةُ تَكُونُ فِي طَرَفِ الْمَقْبِضِ.

ثالثاً: (حِلْيَةُ الْمُنْطَقَةِ) وَهِيَ الْحِزَامُ، يُسَمَّى «الْحِصَاصَةُ» الَّذِي يُشَدُّ فِي  
الْوَسْطِ، وَفِيهَا مَخَابِرُ يُوضَعُ فِيهَا الْأَعْرَاضُ، يَجُوزُ أَنْ تُزَيَّنَ الْمُنْطَقَةُ،  
بِالْفِضَّةِ وَتُرْزَكَشَ بِالْفِضَّةِ، وَلَوْ كَانَتْ لِرَجُلٍ.

(وَنَحْوُهُ) بِمَا دَعَتْ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ، كَانَ يَلْبَسُ سَاعَةً فِيهَا فِضَّةٌ، أَوْ  
نَظَارَاتٍ فِيهَا فِضَّةٌ، فَالْيَسِيرُ الْيَسِيرُ لَا بَأْسَ بِهِ.

(١) أخرجه: البخاري (٢٠٢/٧) من حديث ابن عمر ﷺ بلفظ: «اتخذ رسول الله ﷺ خاتماً من ورق».

وَمِنَ الذَّهَبِ قَبِيعَةُ السَّيْفِ وَمَادَعَتْ إِلَيْهِ ضَرُورَةٌ؛ كَأَنْفٍ وَنَحْوِهِ.

الشرح:

(وَمِنَ الذَّهَبِ) أما الذهب، فإنه أضيئ، فلا يباح للرجل منه إلا ما ورد  
به الدليل وهو هذه الأشياء:

أولاً: (قَبِيعَةُ السَّيْفِ) يعني: مقبض السيف أو غمده، تكون محلاة  
بشيء من الذهب؛ لأنَّ الصُّحَابَةَ كَانُوا يَسْتَعْمِلُونَ السُّيُوفَ وَفِيهَا شَيْءٌ مِنْ  
الذَّهَبِ.

ثانياً: (وَمَادَعَتْ إِلَيْهِ ضَرُورَةٌ؛ كَأَنْفٍ وَنَحْوِهِ) وَيُبَاحُ لَهُ مِنَ الذَّهَبِ  
مَادَعَتْ إِلَيْهِ الضَّرُورَةُ، بَأَن لا يُمكن إزالته هذه الضرورة إلا باستعمال  
الذهب، مثل لَوْ قُطِعَ أَنْفُهُ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يَجْعَلَ مَكَانَهُ أَنْفًا مِنَ الذَّهَبِ؛  
لأنَّ الذَّهَبَ لَا يَصُدُّ، خِلَافَ الْفِضَّةِ فَإِنَّهَا تُصَدُّ.

ثالثاً: وَكَذَلِكَ؛ رِبْطُ الْأَسْتَاثَانِ، إِذَا احتَاجَ إِلَى رِبْطِ الْأَسْتَاثَانِ بِالذَّهَبِ  
فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ؛ لأنَّ الذَّهَبَ لَا يَصُدُّ، أَمَّا الْفِضَّةُ لَوْ وَضَعَهَا فِي فَمِهِ فَإِنَّهَا  
تُصَدُّ وَتُتَيَّنُّ.

فَالذَّهَبُ أَضْيَقُ اسْتِعْمَالاً لِلرَّجُلِ مِنَ الْفِضَّةِ.



وَيَبَاحُ لِلنِّسَاءِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ مَا جَرَتْ عَادَتُهُنَّ بِلُبْسِهِ وَلَوْ كَثُرَ .

الشرح:

(وَيَبَاحُ لِلنِّسَاءِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ) أمَّا النساءُ ؛ فَيَبَاحُ لَهُنَّ التَّحَلِّيُ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ؛ لقوله تعالى : ﴿أَمْ يَكُنَّ فِي كَلْبَيْتِهِ وَهُوَ فِي الْخِصَاءِ عَرَّ مَبِينٌ﴾ (الزخرف : ١٨) يعني : النساءُ .

المرأة بحاجة إلى التحلي ، وكانت النساء في عهد النبي ﷺ يتحلين بالذهب والفضة ، قال ﷺ لهن : «يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ ؛ تَصُدَّقْنَ وَلَوْ مِنْ خَلِيكِكُنَّ»<sup>(١)</sup> .

(مَا جَرَتْ عَادَتُهُنَّ بِلُبْسِهِ وَلَوْ كَثُرَ) فَيَبَاحُ لِلْمَرْأَةِ التَّحَلِّيُ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ؛ لَكِنْ حَسَبَ مَا جَرَتْ بِهِ عَادَةُ نِسَاءِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ لُبْسِ الْخَوَاتِمِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَلُبْسِ الْقِلَادَةِ ، وَلُبْسِ الْخَلَاجِيلِ وَمَا جَرَتْ عَادَةُ نِسَاءِ الْمُسْلِمِينَ بِلُبْسِهِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فَيَبَاحُ لَهَا لُبْسُهُ ، لقوله ﷺ في الذهب والخير : «حَرَامٌ عَلَى أُمَّتِي ، حِلٌّ لِإِنَائِهَا»<sup>(٢)</sup> ، لَأَنَّ الْمَرْأَةَ بِحَاجَةٍ إِلَى الزَّيْنَةِ ، وَبِحَاجَةٍ إِلَى التَّحَلِّيِ ، فَأَبِخَ لَهَا بِقَدْرِ الْحَاجَةِ ، وَبِقَدْرِ لَا يَعْصِلُ إِلَى حُدِّ الْإِسْرَافِ .

(١) أخرجه البخاري (١٥٠/٢) ، ومسلم (١٨٠/٣) من حديث زينب امرأة عبدالله بن مسعود .

(٢) أخرجه أحمد (٣٩٤/٤) ، والترمذي (١٧٢٠) ، والنسائي (١٦١/٨) من حديث أبي موسى الأشعري . يلفظ : «حرم لباس الحرير والذهب على ذكور أمتي ، وأحل لإناثهم» .

وَلَا زَكَاةَ فِي حُلِيِّهَا الْمُعَدَّ لِلِاسْتِعْمَالِ أَوِ الْعَارِيَّةِ ، وَإِنْ أَعَدَّ لِلِكِرَاءٍ أَوِ الثَّقَفَةِ أَوْ كَانَ مُحَرَّمًا فَفِيهِ الزَّكَاةُ .

الشرح:

(وَلَا زَكَاةَ فِي حُلِيِّهَا الْمُعَدَّ لِلِاسْتِعْمَالِ أَوِ الْعَارِيَّةِ) يَبَاحُ لِلْمَرْأَةِ اتِّخَاذَ الْحُلِيِّ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، بَأَن تَلْبَسَهُمَا عِنْدَ الْحَاجَةِ ، وَعِنْدَ التَّزْيِينِ ، أَوْ لَزُوجِهَا ، وَلَا زَكَاةَ فِيهِ وَلَوْ بَلَغَ النَّصَابُ ، لِأَنَّهُ أَصْبَحَ بَيْنَ الْمُسْتَعْمَلَاتِ ، مِثْلَ الْمَلَابِيسِ ، وَالْمَسَاكِينِ ، وَالْمَرَاقِبِ ، فَهَذَا لَا يُعَدُّ لِلنِّمَاءِ ، وَإِنَّمَا يُعَدُّ لِلِاسْتِعْمَالِ ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ ؛ هَذَا مَذْهَبُ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ<sup>(١)</sup> .

أما إن أعِدَّ للتجارة ، أو أعِدَّ للثنية<sup>(٢)</sup> ، فإنه تجب فيه الزكاة .

وَالرَّاجِحُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - أَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِي الْحُلِيِّ الْمُعَدَّ لِلِاسْتِعْمَالِ ، وَلَا يَسَعُ النِّسَاءُ إِلَّا هَذَا ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا كَانَتْ فَقِيرَةً فَهِيَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ : إِثْمًا أَنْ تَتْرَكَ الْحُلِيَّ ، وَإِثْمًا أَنْ تَسْتَدِينُ وَتَزَكِّيَ عَلَى حُلِيِّهَا ، وَهَذَا حَرَجٌ شَدِيدٌ . وَإِذَا أُنْزِلَتْ عَنْهَا زُوجُهَا أَوْ وَلِيُّهَا ، وَلَا يَلْزِمُهُ ذَلِكَ .

وتجب الزكاة في الحلي بالإجماع في حالات ، وهي :

أولاً : (وَإِنْ أَعَدَّ لِلِكِرَاءِ ، أَوِ الثَّقَفَةِ) إِذَا كَانَ الْحَلِيَّ لِمَنْ يُعَدُّ لِلنِّسِ ،

(١) وهو قول مالك والشافعي . انظر : «المغني» (٢٢٠/٤) . و«الإصناف» (١٣٨/٣) .

(٢) أي : للاقتناء .

.....

وإنما أعد للكرء . أي : التأخير في المناسبات ، أو أعد للفتنة ، تقتنيه لما يَجِيء وقت يُطلبُ زيادة فَمَنْ تبيعه مثل التجارة ، فهذا لَا تَسْفُطُ زَكَاةَهُ كما سَبَقَ في أوَّل الباب : إذا بَلَغَ الثَّصَابُ وحَالَ عَلَيْهِ الحَوْلُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مُعَدًّا لِلِاسْتِعْمَالِ وَالِاسْتِهْلَاكِ .

ثانيا : (أَوْ كَانَ مُحْرَمًا) إذا كَانَ الحَلْيُ مُحْرَمًا كَمُكْحَلَةٍ وَبِيلٍ وَمِجْمَرَةٍ .

ثالثا : أَوْ كَانَ مِمَّا لَمْ تَجْرَ عَادَةُ النِّسَاءِ بَلْبُسِهِ ؛ مِمَّا فِيهِ إِشْرَافٌ .

المهم ؛ أَنَّ مَسْأَلَةَ الحَلْيِ مِمَّا كَثُرَ فِيهَا الْكَلَامُ الْآنَ ، وَالرَّاجِعُ هُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ ، أَنَّهُ إِذَا كَانَ مُعَدًّا لِلِاسْتِعْمَالِ فَإِنَّهُ لَا زَكَاةَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ أَصْبَحَ مَالًا اسْتِهْلَاقِيًّا وَمُعَدًّا لِلِاسْتِعْمَالِ ، كَالْمَلَابِسِ ، وَالْمَسَاكِينِ ، وَالْمَرَاقِبِ ، وَهَذَا قَوْلُ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ سَلَفًا وَخَلَفًا .

وأما إذا كَانَ مُعَدًّا لِلتَّجَارَةِ ، أَوْ مُعَدًّا لِلْفَتْنَةِ ، أَوْ كَانَ خَارِجًا عَنْ الْمَأْلُوفِ عِنْدَ الْمَسْلُوبِينَ ؛ فَهَذَا فِيهِ الزَّكَاةُ ، رَجُوعًا إِلَى الْأَصْلِ .

لأنَّ الْأَصْلَ : أَنَّ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ يَجِبُ فِيهِمَا الزَّكَاةُ ، وَإِنَّمَا سَقَطَتْ فِي الْحَلْيِ الْمُعَدِّ لِلِاسْتِعْمَالِ فَقَطَّ .

## بَابُ زَكَاةِ الْعُرُوضِ

الشرح :

(بَابُ زَكَاةِ الْعُرُوضِ) النَّوعُ الرَّابِعُ مِنَ الْأَمْوَالِ الَّتِي تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ :

عُرُوضُ التَّجَارَةِ .

و«العروض» : جَمْعُ عَرْضٍ ، وَالْمَرَادُ بِهِ السَّلْعَةُ ، فَالْعُرُوضُ هِيَ السَّلْعُ ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ ، لِأَنَّهَا تَكُونُ مَعْرُوضَةً لِلتَّبِيْعِ ، وَقِيلَ : سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا تَعْرَضُ وَتَزُولُ<sup>(١)</sup> .

ووجوبُ الزَّكَاةِ فِي الْعُرُوضِ مَأْخُودٌ مِنْ عُمُومِ الْآيَاتِ الَّتِي تَأْمُرُ بِإِتْيَانِ الزَّكَاةِ فِي عُمُومِ الْأَمْوَالِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُورِ﴾ [النَّازِعَاتِ : ١٩] ، وَفِي الْآيَةِ الْآخَرَى : ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُورِ﴾ [المَعَارِجِ : ٢٤-٢٥] .

(١) انظر : «الدر النقي» (١/ ٣٤٠)

.....

والعروض داخلَةٌ في الأموال دُخُولًا أَوَّلِيًّا ؛ ولأنَّ النبي ﷺ أَمَرَ  
بإخراج الزُّكَاةِ ممَّا يُعَدُّ لِلْبَيْعِ .

فوجوبُ الزُّكَاةِ في عروضِ التِّجَارَةِ ، هُوَ قَوْلُ جَمَاهِيرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ بَلْ  
حَكَّى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ <sup>(١)</sup> .

(١) انظر : «الإجماع» لابن المنذر (ص : ٤٥)

إِذَا مَلَكَهَا بِفِعْلِهِ بِنَيْتِ التِّجَارَةِ وَبَلَعَتْ قِيَمَتُهَا بِصَافٍ زَكَّى قِيَمَتَهَا ؛  
وَإِنْ مَلَكَهَا بِإِزْثٍ أَوْ بِفِعْلِهِ بِغَيْرِ نَيْتِ التِّجَارَةِ ثُمَّ نَوَاهَا لَمْ تَصِرْ لَهَا .

الشرح :

هذا بيانٌ لِشُرُوطِ وجوبِ الزُّكَاةِ في عروضِ التِّجَارَةِ .

● فَيَشْتَرِطُ لُوجُوبُ الزُّكَاةِ فِي عُرُوضِ التِّجَارَةِ شُرُوطٌ :

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ : (إِذَا مَلَكَهَا بِفِعْلِهِ) أَنْ يَمْلِكَهَا بِفِعْلِهِ - يعني : بِكُسْبِهِ - كَالْبَيْعِ ،  
وَالشُّرَاءِ وَالتَّاجِيرِ ، وَالْأُجْرَةِ الَّتِي يَخْصُلُ عَلَيْهَا فِي مَقَابِلِ عَمَلٍ يَقُومُ بِهِ .

يُخْرَجُ بِذَلِكَ مَا لَوْ مَلَكَهَا بِغَيْرِ فِعْلِهِ ، كَالهَبَةِ وَالْمِيرَاثِ .

وَالشَّرْطُ الثَّانِي : (بِنَيْتِ التِّجَارَةِ) أَنْ يَنْوِيَهَا لِلْبَيْعِ ، فَلَوْ مَلَكَهَا بِفِعْلِهِ مِنْ  
غَيْرِ نَيْتِ الْبَيْعِ ، بَلْ أَرَادَ أَنْ يَفْتِنِيهَا أَوْ أَنْ يَسْتَهْلِكَهَا فَلَا زَكَاةَ فِيهَا ؛ لِأَنَّهَا لَمْ  
تُعَدَّ لِلتِّجَارَةِ ؛ وَإِنَّمَا قُصِدَ بِهَا أَنْ يَسْتَهْلِكَهَا وَيَسْتَفِيقَهَا لِمَصَالِحِهِ .

وَالشَّرْطُ الثَّالِثُ : أَنْ يُمْضِيَ الْحَوْلَ عَلَيْهَا وَهِيَ فِي مِلْكِهِ ، أَوْ عَلَى  
قِيَمَتِهَا إِنْ كَانَ بِاعَهَا .

(زَكَّى قِيَمَتَهَا) فَيَقُومُهَا عِنْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ بِمَا تُسَاوِي حَبِثُهُ ، وَيُخْرَجُ  
رَبْعُ الْعُشْرِ مِنَ الْقِيَمَةِ الْمَقْدَرَةِ إِذَا كَانَتْ تَبْلُغُ نَصَابَ الذَّهَبِ أَوْ الْفِضَّةِ .

(وَإِنْ مَلَكَهَا بِإِزْثٍ أَوْ بِفِعْلِهِ بِغَيْرِ نَيْتِ التِّجَارَةِ ثُمَّ نَوَاهَا لَمْ تَصِرْ لَهَا) وَلَوْ  
مَلَكَهَا يَرِيدُ اسْتِهْلَاكَهَا ، ثُمَّ عَرَّضَ لَهُ أَنْ يَنْوِيَ بَيْعَهَا ؛ فَعَلَى قَوْلَيْنِ :

القول الأول : أَنَّ الْحَوْلَ لَا يَبْدَأُ مِنَ النَّيَّةِ ؛ لِأَنَّ النَّيَّةَ تَأَخَّرَتْ عَنِ

.....

التملك، وإنما يبدأ الحول من حين يبيعها، فإذا خال الحول على قيمتها التي باعها بها يزيكها، وهذا الذي مشى عليه هنا.

**القول الثاني:** أن يبدأ الحول من حين نواها للبيع؛ لأنه يبيته له صارت مالا تجاريا، فتجب فيها الزكاة.

وهذا هو الصحيح؛ أن الحول يبدأ من حين يبيته إياها للتجارة، ولو لم يتي ذلك عند التملك.

وَتَقُومُ عِنْدَ الْحَوْلِ بِالْأَخْطِ لِلْفُقَرَاءِ مِنْ عَيْنٍ أَوْ وَرَقٍ، وَلَا يُعْتَبَرُ مَا اشْتَرَيْتَ بِهِ، وَإِنْ اشْتَرَيْتَ عَرْضًا بِنَصَابٍ مِنْ أَثْمَانٍ أَوْ عُرُوضٍ بَتْنٍ عَلَى حَوْلِهِ، وَإِنْ اشْتَرَاهُ بِسَائِمَةٍ لَمْ يَتَّيِّنَ.

**الشرح:**

(وَتَقُومُ عِنْدَ الْحَوْلِ بِالْأَخْطِ لِلْفُقَرَاءِ مِنْ عَيْنٍ أَوْ وَرَقٍ) هذا بيان لكيفية تركية العروض، عرفنا فيما سبق أن الزكاة تجب في عين المال، فمثلاً: يخرج من الغنم من جنسها غنماً، ويخرج من الثقود دراهم أو دنانير، يخرج من جنسها سواء منها أو ما هو من جنسها، والخارج من الأرض يخرج زكاته منه.

وأما عروض التجارة، وهي السلع المعدة للبيع، فلا يخرج من نفس العروض، وإنما يخرج من قيمتها، بأن يقومها - أي: يثبتها - عند تمام الحول، فإذا بلغت قيمتها نصاباً فاكتر فائده يخرج ربع العشر من القيمة التي قدرها، والتي تساويها عند تمام الحول، أي: اثنان ونصف في المائة.

(وَلَا يُعْتَبَرُ مَا اشْتَرَيْتَ بِهِ) بأن يعتبر قيمتها التي تساويها عند رأس الحول، سواء زادت على قيمة الشراء، أو ساوت، أو نقصت.

(وَإِنْ اشْتَرَيْتَ عَرْضًا)، يعني: سلعة، (مِنْ أَثْمَانٍ)، يعني: بثقود من الذهب والفضة أو الأوزاق الثقديّة، (أَوْ عُرُوضٍ) يعني اشتري عروضاً بعروض مثليها (بتن على حوله) أي على حول الأثمان أو العروض التي اشتراها بها.

فلو اشترى العروض في آخر شهر من مرور سنة على رأس المال الذي اشتراها به، فإنه يعتبر شهر رأس المال ولا يعتبر شهر تملكه للعروض؛ لأن هذه العروض نائمة عن الدراهم أو الأثمان التي اشتراها به، والثابت يبدأ من حول المئوب عنه؛ لأنه فرغ منه، فيأخذ حكمه.

فلو فرضنا؛ أنه عنده مثلاً: مائة ريال، ثم لم يبق على تمام الحول على مائة الريال إلا شهر، ثم اشترى بهذه المائة عروض تجارة، تحولت الثمن إلى عروض تجارة، نقول: يزكي هذه العروض من حين تمام الحول على الثمن الذي اشتراها به - وهو المائة - فيقومها ولو لم يمض عليها عنده إلا شهر؛ نظرًا لأن ثمنها الذي اشتراها به قد تم حوله، فيقومها وزكيتها.

وكذلك؛ لو اشترى هذه العروض بعروض تجارية مثلها، فإنه يبي على حول العروض الأولى التي هي الثمن - يعني: اشتراها بعروض مثلها - فإنه يبي على حول الأصل وهي العروض التي جعلها ثمنًا لهذه العروض الجديدة.

(وإن اشتراه بسائمة لم يبي) لو اشترى العروض التجارية بسائمة من بهيمة الأنعام لم يبي، لاختلاف الجنس؛ لأن السائمة غير العروض، وغير النقود، واختلاف الأحكام أيضًا، فإن أحكام زكاة السائمة تختلف عن أحكام زكاة العروض وزكاة النقود، فلز كان عنده - مثلاً - خمس من

الإبل، وقبل أن يتم عليها الحول اشترى بها عروضًا تجارية، فنقول: يبدأ الحول - حول العروض المشتراة - من حين اشتراها نوليًا بها التجارة ويلغى حول الإبل؛ لأنه لم يتم.

## بَابُ زَكَاةِ الْفِطْرِ

الشرح:

(بَابُ زَكَاةِ الْفِطْرِ) «الزَّكَاةُ» هِيَ الصَّدَقَةُ، سُمِّيَتْ «زَكَاةً» لِأَنَّهَا تُزَكِّي، أَي: تُطَهِّرُ الشَّيْءَ الَّذِي أُخْرِجَتْ عَنْهُ، تُطَهِّرُهُ وَتُزِيدُهُ<sup>(١)</sup>.  
و«زَكَاةُ الْفِطْرِ»: مِنْ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى سَبَبِهِ، أَي: الزَّكَاةُ الَّتِي سَبَبُهَا الْفِطْرُ، وَالْمَرَادُ: الْفِطْرُ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ الْمُبَارَكِ، فَإِنَّ اللَّهَ ﷻ أَوْجَبَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ عِنْدَ تَمَامِ الشَّهْرِ صَدَقَةً يُخْرِجُونَهَا عَنْ كُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِهِمْ، وَيَتَصَدَّقُونَ بِهَا.

وَهَذِهِ الزَّكَاةُ، هِيَ زَكَاةُ عَنِ الْبَدَنِ، وَالَّذِي سَبَبَ زَكَاةَ عَنِ الْأَمْوَالِ، وَلِذَلِكَ تَجِبُ عَلَى الْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ الَّذِي يَجِدُهَا، وَتَجِبُ عَلَى الْخُرِّ وَالْعَبْدِ، وَتَجِبُ عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى؛ لِأَنَّهَا فَرِيضَةٌ عَنِ الْبَدَنِ.

(١) انظر: «لسان العرب» (٣٥٨/١٤)، و«المطلع» (ص: ١٢٢).

تَجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فَضْلٌ لَهُ يَوْمَ الْعِيدِ وَلَيْلَتُهُ صَاعٌ عَنْ فُورِهِ وَفُورَاتٍ عِيَالِهِ وَحَوَائِجِهِ الْأَصْلِيَّةِ.

الشرح:

زَكَاةُ الْفِطْرِ وَاجِبَةٌ - يَعْنِي: فَرَضٌ - وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّى﴾ وَكَذَلِكَ أَسْمَ رَبِّهِ فَصَّلَ ﴿الْأَعْلَى: ١٤-١٥﴾ قَالُوا: ﴿زَكَّى﴾: يَعْنِي: أَخْرَجَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ، ﴿فَصَّلَ﴾: يَعْنِي: صَلَّى صَلَاةَ الْعِيدِ، فَبَيَّنَ الْآيَةُ دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ صَدَقَةِ الْفِطْرِ.

وَمِنْ السُّنَنِ: أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ فِي الصُّحَاحِ، مِنْهَا حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدَقَةَ الْفِطْرِ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَالْخُرِّ وَالْعَبْدِ، وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ»<sup>(١)</sup>.

فَقَوْلُهُ: «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» هَذَا يُدَلُّ عَلَى الْوُجُوبِ، وَأَنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ فَرَضٌ، فَلَيْسَتْ مُسْتَحَبَّةً فَقَطْ.

(تَجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ) دُونَ النَّظَرِ إِلَى جَنْسِهِ، وَقَوْلُهُ: (عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ)، يُخْرِجُ بِذَلِكَ الْكَافِرَ، فَإِنَّهَا لَا تَجِبُ عَلَيْهِ صَدَقَةُ الْفِطْرِ إِذَا انْتَهَى شَهْرُ رَمَضَانَ وَإِنْ كَانَتْ عَلَى الْبَدَنِ؛ لِأَنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ عِبَادَةٌ، وَالْعِبَادَةُ لَا تَصِحُّ مِنَ الْكَافِرِ.

(١) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ (١٦١/٢)، (١٦٢)، وَمُسْلِمٌ (٦٨/٣) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

.....

(فَضَّلَ لَهُ يَوْمَ الْمَعِيدِ وَلَيَلَتُهُ صَاعٌ عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ عِيَالِهِ وَخَوَائِجِهِ الْأَصْلِيَّةِ) وَتَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ بِهَذَا الشَّرْطِ : أَنْ يَجِدَ مَا يَزِيدُ عَنْ كِفَايَتِهِ وَكِفَايَةِ مَنْ يُمُونُهُ يَوْمَهُ وَلَيْلَتَهُ ، فَإِذَا وَجَدَ زَائِدًا عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّهُ يُخْرِجُ مِنْهُ صَدَقَةَ الْفِطْرِ ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَاضِلًا عَنْ كِفَايَتِهِ أَوْ كِفَايَةِ مَنْ يُمُونُهُ - أَيْ : تَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ - ، فَإِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ صَدَقَةُ فِطْرِ لِعَدَمِ تَوْفُّرِ الشَّرْطِ ، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قَالُوا اللَّهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التعاب: ١٦] وَلِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج: ٧٨] .

وَلَا يَمْنَعُهَا الدِّينُ إِلَّا بِطَلْبِهِ

الشرح:

(وَلَا يَمْنَعُهَا الدِّينُ) لَا يَمْنَعُ صَدَقَةُ الْفِطْرِ الدِّينُ ، إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَعِنْدَهُ مَا يَتِمَكَّنُ أَنْ يُخْرِجَ مِنْهُ صَدَقَةَ الْفِطْرِ ، فَإِنَّهُ تَجِبُ عَلَيْهِ ، وَلَا يَمْنَعُهَا أَنْ عَلَيْهِ دَيْنًا لِلنَّاسِ ؛ بِخِلَافِ مَا مَرَّ فِي زَكَاةِ الْمَالِ مِنْ أَنَّهَا يَمْنَعُهَا الدِّينُ الَّذِي يُنْقِصُ النَّصَابَ .

(إِلَّا بِطَلْبِهِ) ، لَوْ طَالَبَ صَاحِبُ الدِّينِ بِالذِّينِ وَهُوَ حَالٌ ، وَلَيْسَ عِنْدَ الْمَدِينِ إِلَّا مَا يُسَدُّ الدِّينَ ، لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ صَدَقَةُ الْفِطْرِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ عِنْدَهُ شَيْءٌ يُخْرِجُ مِنْهُ صَدَقَةَ الْفِطْرِ ؛ لِأَنَّ الَّذِي عِنْدَهُ أَصْبَحَ مُسْتَحَقًّا لِصَاحِبِ الدِّينِ .

فَيُخْرِجُ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ مُسْلِمٍ يَمُونُهُ وَلَوْ شَهْرَ رَمَضَانَ .

الشرح:

(فَيُخْرِجُ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ مُسْلِمٍ يَمُونُهُ) يخرج الإنسان عن نفسه أولاً، ثُمَّ يُخْرِجُ عَنْ يَمُونِهِ - يعني: عَمَّنْ يُنْفِقُ عَلَيْهِ مِنْ أَوْلَادِهِ، وَزَوَاجَاتِهِ وَوَالِدَيْهِ، وَأَهْلِ بَيْتِهِ -، يُخْرِجُ عَنْ كُلِّ مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُمْ لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ لِلنَّفَقَةِ؛ لَكِنْ يَبْدَأُ بِنَفْسِهِ أَوَّلًا؛ لِأَنَّ حَاجَتَهُ مَقْدَمَةٌ عَلَى حَاجَةِ غَيْرِهِ .

(وَلَوْ شَهْرَ رَمَضَانَ) «وَلَوْ» هذه إشارة للخلاف، أَمَا أَنَّهُ يَمُونُ هَذَا الْإِنْسَانَ دَائِمًا؛ فَلَا شَكَّ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُخْرِجَ عَنْهُ صَدَقَةَ الْفِطْرِ، أَمَا الَّذِي لَا يَمُونُهُ إِلَّا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ تَبَرُّعًا مِنْهُ وَإِحْسَانًا إِلَيْهِ، فَهَذَا قِيلَ: تَجِبُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ لِلنَّفَقَةِ، وَقِيلَ: يُسْتَحَبُّ لَهُ ذَلِكَ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ .  
الْأَرْجَحُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُنْفِقْ عَلَيْهِ إِلَّا شَهْرَ رَمَضَانَ فَقَطْ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ إِسْأَافَهُ عَلَيْهِ مِنْ بَابِ التَّبَرُّعِ .

فَإِنْ عَجَزَ عَنِ النُّعْضِ بَدَأَ بِنَفْسِهِ، فَأَمْرَاتِهِ، فَرَقِيقِهِ، فَأُمِّهِ، فَأَبِيهِ، فَوَلَدِهِ، فَأَقْرَبَ فِي مِيرَاثٍ .

الشرح:

(فَإِنْ عَجَزَ عَنِ النُّعْضِ بَدَأَ بِنَفْسِهِ، فَأَمْرَاتِهِ، فَرَقِيقِهِ، فَأُمِّهِ، فَأَبِيهِ، فَوَلَدِهِ، فَأَقْرَبَ فِي مِيرَاثٍ) إِذَا كَانَ عَنْده سَعَةٌ مِنَ الْمَالِ، فَإِنَّهُ يُخْرِجُ عَنْ نَفْسِهِ، وَعَمَّنْ يَمُونُهُ مِنْ زَوْجَتِهِ، وَأَوْلَادِهِ، وَوَالِدَيْهِ، وَأَقَارِبِهِ الَّذِينَ يُنْفِقُ عَلَيْهِمْ .

أَمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنْده سَعَةٌ، وَإِنَّمَا عَنْده مَا يَكْفِي عَنِ النُّعْضِ فَقَطْ، فَإِنَّهُ يَبْدَأُ بِنَفْسِهِ، ثُمَّ بِزَوْجَتِهِ؛ لِأَنَّهَا مَحْبُوسَةٌ عَلَيْهِ، ثُمَّ بِأَوْلَادِهِ؛ لِأَنَّهُ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُمْ، ثُمَّ عَنْ وَالِدَيْهِ، وَيَبْدَأُ بِأُمِّهِ، ثُمَّ بِأَبِيهِ .

وَذَلِكَ لِأَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: عِنْدِي دِرْهَمٌ: قَالَ: «اتَّقِفْهُ عَلَى نَفْسِكَ»، قَالَ: عِنْدِي آخَرُ. قَالَ: «اتَّقِفْهُ عَلَى زَوْجَتِكَ» قَالَ: عِنْدِي آخَرُ. قَالَ: «اتَّقِفْهُ عَلَى وَلَدِكَ»، قَالَ: عِنْدِي آخَرُ. قَالَ: «اتَّقِفْهُ عَلَى وَالِدَيْكَ»، قَالَ: عِنْدِي آخَرُ. قَالَ: «أَنْتَ أَبْصُرُ بِهِ»<sup>(١)</sup>. فَبَدَأَ بِنَفْسِهِ، ثُمَّ بِمَنْ تَلَزَّمَهُ مَوْثِقَتُهُ عَلَى التَّرْتِيبِ الَّذِي مَرُّ، فَيَبْدَأُ بِالْأَهْلِ فَالْأَهْلَى .

(١) أخرجه: أحمد (٢/٢٥١، ٤٧١)، وأبو داود (١٦٩١)، والنسائي (٦٢/٥)، وابن حبان (٤٢١٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(١) وهو رواية عن أحمد واختاره ابن قدامة . انظر: «الإيضاح» (١٦٨/٣)



وَالْعَبْدُ بَيْنَ شُرَكَاءَ عَلَيْهِمْ صَاعٌ. وَيُسْتَحَبُّ عَنِ الْجَنِينِ، وَلَا تَجِبُ لِلنَّاسِ، وَمَنْ لَرِمَتْ غَيْرَهُ فِطْرَتُهُ فَأَخْرَجَ عَنْ نَفْسِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ أَجْزَأُتُهُ.

الشرح:

(وَالْعَبْدُ بَيْنَ شُرَكَاءَ عَلَيْهِمْ صَاعٌ) الْعَبْدُ بَيْنَ مَالِكَيْنِ شُرَكَاءَ، أَيْ: مَمْلُوكٌ لِعِدَّةِ أَشْخَاصٍ، الْعَبْدُ يَجِبُ أَنْ يُخْرَجَ عَنْهُ صَدَقَةُ الْفِطْرِ كَمَا مَرَّ، وَتَجِبُ عَلَى سَيِّدِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا مِلْكَ لَهُ؛ إِنَّمَا يَمْلِكُهُ لِسَيِّدِهِ، فَتَجِبُ صَدَقَةُ الْمَمْلُوكِ عَلَى سَيِّدِهِ؛ لَكِنْ لَوْ كَانَ لَهُ عِدَّةٌ مَالِكَيْنِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِمْ صَاعٌ عَنْ هَذَا الْعَبْدِ، وَيَحْتَمِلُ كُلُّ مِنْهُمُ عَلَى قَدْرِ مِلْكِهِ مِنْ هَذَا الصَّاعِ.

(وَيُسْتَحَبُّ) إِخْرَاجُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ (عَنِ الْجَنِينِ)، وَهُوَ الْحَمْلُ فِي الْبَطْنِ؛ لِأَنَّهُ عُمُانٌ ۞ ۞ ۞ أَمَرَ بِذَلِكَ <sup>(١)</sup>، فَيُسْتَحَبُّ إِخْرَاجُهَا عَنِ الْجَنِينِ.

(وَلَا تَجِبُ لِلنَّاسِ) وَلَا تَجِبُ زَكَاةُ الْفِطْرِ عَلَى الزَّوْجِ عَنْ امْرَأَةٍ نَاسِئَةٍ؛ لِأَنَّ النَّاسِئَ لَيْسَ لَهَا نَفَقَةٌ مَا دَامَتْ نَاسِئًا، فَكَذَلِكَ لَيْسَ لَهَا عَلَى زَوْجِهَا أَنْ يُخْرِجَ عَنْهَا صَدَقَةَ الْفِطْرِ؛ لِأَنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ تَابِعَةٌ لِلنَّفَقَةِ.

(وَمَنْ لَرِمَتْ غَيْرَهُ فِطْرَتُهُ) أَنْ يُخْرِجَ عَنْهُ الْفِطْرَةَ (فَأَخْرَجَ عَنْ نَفْسِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ) وَلَمْ يَنْتَظِرْ إِلَى أَنْ يُخْرِجَ عَنْهُ غَيْرُهُ (أَجْزَأُتُهُ)؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا تَحْمِلُهَا غَيْرُهُ مِنْ بَابِ الْكَفَالَةِ، فَإِذَا أَخْرَجَ هُوَ عَنْ نَفْسِهِ فَهَذَا جَاءَ عَلَى الْأَصْلِ فَتُخْرِجُ، وَلَوْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ مَنْ هُوَ تَحْتَ كَفَالَتِهِ.

(١) أخرجه: ابن أبي شيبة (٤٣٢/٢) أن عثمان كان يعطي صدقة الفطر عن الحمل.

وَتَجِبُ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ لَيْلَةَ الْفِطْرِ، فَمَنْ أَسْلَمَ بَعْدَهُ أَوْ مَلَكَ عَبْدًا أَوْ تَزَوَّجَ زَوْجَةً أَوْ وَلَدَ لَهُ وَلَدٌ لَمْ تَلْزَمْهُ فِطْرَتُهُ، وَقَبْلَهُ تَلْزَمُهُ.

الشرح:

وَقْتُ الْوُجُوبِ صَدَقَةُ الْفِطْرِ: أَيُّهَا (تَجِبُ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ لَيْلَةَ الْفِطْرِ) مِنْ آخِرِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ، فَإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَرُؤِيَ الْهَلَالُ صَارَتْ هَذِهِ أَوَّلُ لَيْلَةٍ مِنْ شَوَّالٍ، حِينَئِذٍ تَجِبُ صَدَقَةُ الْفِطْرِ؛ هَذَا وَقْتُ الْوُجُوبِ.

وَلَا تَجِبُ بِأَوَّلِ الشَّهْرِ، أَوْ بَوَسْطِ الشَّهْرِ، فَلَوْ مَاتَ الْإِنْسَانُ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ لَيْلَةِ الْفِطْرِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَمَنْ مَاتَ بَعْدَ الْغُرُوبِ وَجَبَ أَنْ يُخْرَجَ عَنْهُ صَدَقَةُ الْفِطْرِ؛ لِأَنَّهُ وَجِبَتْ عَلَيْهِ.

(فَمَنْ أَسْلَمَ بَعْدَهُ) وَكَذَلِكَ؛ مَنْ أَسْلَمَ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ لَيْلَةَ الْفِطْرِ، لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ، لِقَوَاتِ وَقْتِ الْوُجُوبِ.

وَكَذَلِكَ؛ لَوْ (مَلَكَ عَبْدًا) بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، بَانَ اشْتِرَاءُ أَوْ وَهَبَ لَهُ أَوْ وَرَثَهُ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ لَيْلَةَ الْفِطْرِ، لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ الْفِطْرَةُ؛ لِقَوَاتِ وَقْتِ الْوُجُوبِ.

(أَوْ تَزَوَّجَ زَوْجَةً) كَذَلِكَ؛ لَوْ عَقَدَ عَلَى امْرَأَةٍ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، لَمْ تَلْزَمْهُ فِطْرَةُ هَذِهِ الزَّوْجَةِ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ جَاءَ بَعْدَ قَوَاتِ وَقْتِ الْوُجُوبِ.

(أَوْ وَلَدَ لَهُ وَلَدٌ لَمْ تَلْزَمْهُ فِطْرَتُهُ) أَوْ وَلَدَ لَهُ مَوْلُودٌ بَعْدَ غُرُوبِ شَمْسِ لَيْلَةِ الْفِطْرِ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ أَنْ يُخْرِجَ عَنْهُ الْفِطْرَةَ لِقَوَاتِ وَقْتِ الْوُجُوبِ.

.....

(وَقِيلَ تَلَزَمْهُ) مَنْ مَلَكَ قَبْلَ الْغُرُوبِ عَبْدًا، أَوْ تَزَوَّجَ قَبْلَ الْغُرُوبِ، أَوْ  
وُلِدَ لَهُ مَوْلُودٌ قَبْلَ الْغُرُوبِ مِنْ لَيْلَةِ الْفِطْرِ، وَلَوْ بِالْحَظِّ وَجَبَتْ عَلَيْهِ فِطْرُهُ  
ذَلِكَ الشَّخْصِ الْمُسْتَجِدُّ عِنْدَهُ؛ لِأَنَّهُ أَذْرَكَ وَقْتُ الْوُجُوبِ.

وَيَجُوزُ إِخْرَاجُهَا قَبْلَ الْعِيدِ بِيَوْمَيْنِ فَقَطْ، وَيَوْمَ الْعِيدِ قَبْلَ  
الصَّلَاةِ أَفْضَلُ، وَتَكَرَّرَ فِي تَأْقِيهِ، وَيَقْضِيهَا بَعْدَ يَوْمِهِ أَيَّمَا .

الشرح:

وَقْتُ إِخْرَاجِ صَدَقَةِ الْفِطْرِ يَنْقَسِمُ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ : وَقْتُ جَوَازٍ،  
وَوَقْتُ أَفْضَلِيَّةٍ، وَوَقْتُ إِجْرَاءٍ، وَوَقْتُ قَضَاءٍ :

وَقْتُ جَوَازٍ : (وَيَجُوزُ إِخْرَاجُهَا قَبْلَ الْعِيدِ بِيَوْمَيْنِ فَقَطْ) يَجُوزُ أَنْ  
يُخْرِجَهَا قَبْلَ الْعِيدِ بِيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ، كَيَوْمِ ثَمَانِيَّةٍ وَعِشْرِينَ، أَوْ يَوْمِ تِسْعَةٍ  
وَعِشْرِينَ مِنْ رَمَضَانَ، هَذَا قَبْلَ الْعِيدِ بِيَوْمَيْنِ؛ لِأَنَّ مَا قَرُبَ مِنَ الشَّيْءِ أَخَذَ  
حُكْمَ الشَّيْءِ؛ وَلِأَنَّ الصَّحَابَةَ رضي الله عنهم ثَبَتَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا يُخْرِجُونَهَا قَبْلَ  
الْعِيدِ بِيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ <sup>(١)</sup> لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ التَّوَسُّعِ عَلَى النَّاسِ، وَلِأَنَّ الْوَقْتَ  
قَرِيبٌ.

أَمَّا لَوْ أَخْرَجَهَا قَبْلَ الْيَوْمَيْنِ مِنْ آخِرِ الشَّهْرِ؛ فَإِنَّهَا لَا تُعْزَلُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ  
يَأْتِ وَقْتُ الْوُجُوبِ؛ وَلِأَنَّ هَذَا لَمْ يُعْرِفْ عَنِ السَّلَفِ أَنَّهُمْ كَانُوا  
يُخْرِجُونَهَا قَبْلَ الْيَوْمَيْنِ مِنْ آخِرِ الشَّهْرِ.

وَوَقْتُ الْفَضِيلَةِ : (وَيَوْمَ الْعِيدِ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ) قَبْلَ الْخُرُوجِ لِصَلَاةِ  
الْعِيدِ، هَذَا أَفْضَلُ، فَإِذَا أَخْرَجَهَا إِلَى وَقْتِ الْخُرُوجِ إِلَى صَلَاةِ الْعِيدِ كَانَ هَذَا  
أَفْضَلُ.

(١) أخرجه: البخاري (١٦٢/٢) بإلفظ: «وكان ابن عمر رضي الله عنهما يعطيها الذين يقبلونها  
وكانوا يعطون قبل الفطر بيوم أو يومين».

وَوَقْتُ الْإِخْرَاجِ : فِي بَقِيَّةِ يَوْمِ الْعِيدِ ، فَلَوْ أَخَّرَهَا إِلَى مَا بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ فَإِنَّهَا تُجْزِئُ ، لَكِنْ فَائِزُهُ الْفَضِيلَةُ .

(وَتُكْرَهُ فِي بَاقِيهِ) تَأْخِيرُهَا إِلَى مَا بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ وَقْتُ إِجْرَاءِ ، لَكِنْ يُكْرَهُ كِرَاهَةً تَنْزِيهِه ؛ لِأَنَّهُ فَائِزُهُ الْفَضِيلَةُ ، وَأَمَّا إِذَا قَاتَ الْيَوْمَ كُلَّهُ فَإِنَّهُ قَاتَ الْأَدَاءَ ، لَكِنْ لَا تَسْقُطُ عَنْهُ ؛ بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ إِخْرَاجُهَا وَلَوْ بَعْدَ يَوْمِ الْعِيدِ ، وَيَكُونُ أَتَمًّا عَلَى التَّأْخِيرِ .

(وَيُقْضِيهَا بَعْدَ يَوْمِهِ أَتَمًّا) أَمَّا وَقْتُ الْقَضَاءِ : فَهُوَ إِذَا انْتَهَى يَوْمُ الْعِيدِ ، فَإِذَا أَخْرَجَهَا فِي الْيَوْمِ الثَّانِي مِنْ شَوَالٍ وَمَا بَعْدَهُ ، فَهَذَا قَضَاءٌ وَيَأْتِمُ بِالتَّأْخِيرِ .

### فَضْلُ

وَيَجِبُ صَاعٌ مِنْ بُرٍّ أَوْ شَعِيرٍ أَوْ ذَقِيقِهِمَا أَوْ سَوِيْقِهِمَا أَوْ تَمْرٍ أَوْ زَبِيبٍ أَوْ أَقِيطٍ ، فَإِنْ عَدِمَ الْخَمْسَةَ أَجْزَأُ كُلُّ حَبٍّ وَتَمْرٍ يُقْتَاتُ ، لَا مَعْيَبٍ وَلَا خَبْزٍ .

الشرح:

(وَيَجِبُ صَاعٌ مِنْ بُرٍّ أَوْ شَعِيرٍ أَوْ ذَقِيقِهِمَا أَوْ سَوِيْقِهِمَا أَوْ تَمْرٍ أَوْ زَبِيبٍ أَوْ أَقِيطٍ) هَذَا بَيَانٌ لِلْجِنْسِ الَّذِي تُخْرَجُ مِنْهُ صَدَقَةُ الْفِطْرِ ، وَبَيَانٌ لِإِقْدَارِهَا . أَمَّا الْجِنْسُ الَّذِي تُخْرَجُ مِنْهُ صَدَقَةُ الْفِطْرِ ؛ فَإِنَّهَا تُخْرَجُ مِنَ الطَّعَامِ الَّذِي يُقْتَاتُ فِي الْبَلَدِ عَادَةً ، وَكُلُّ أَهْلِ بَلَدٍ يُخْرِجُونَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ مِنْ قُوِيْعِهِمُ الْمَعْتَادِ .

وَلِذَلِكَ ؛ نَوَّعَ النَّبِيُّ ﷺ الْأَجْنَاسَ الَّتِي تُخْرَجُ مِنْهَا صَدَقَةُ الْفِطْرِ ، فَفَرَضَ «صَاعًا مِنْ بُرٍّ ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِيطٍ»<sup>(١)</sup> .

(١) أخرجه : البخاري (١٦١/٢) ، ومسلم (٦٩/٣) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

لَأَنَّ أَقْوَاتَ النَّاسِ تُخْتَلَفُ: فَمِنْهُمْ مَنْ يَقْتَاتُ الْبُرَّ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْتَاتُ الشَّعِيرَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْتَاتُ التَّمْرَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْتَاتُ الزَّرِيْبَ - وَهُوَ مُجْتَفُفٌ الْعَنْبِ -، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْتَاتُ الْأَقِيطَ - وَهُوَ اللَّبْنُ الْمُجَفَّفُ، وَهُوَ غَالِبًا مَا يَكُونُ عِنْدَ الْبَادِيَةِ -، فَالِنَّبِيُّ ﷺ نَوَّعَهَا؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَخْتَلِفُونَ فِي أَقْوَاتِهِمْ، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ تُخْرَجُ مِنْ قَوْتِ الْبَلَدِ الَّذِي يُغْلَبُ أَقْيَاتُهُ فِي الْبَلَدِ، وَذَلِكَ مِنْ تَبْسِيرِ اللَّهِ ﷻ عَلَى الْمُسْلِمِينَ.

(فَإِنْ عَدِمَ الْخَمْسَةَ أَجْزَاءَ كُلِّ حَبٍّ وَتَمَرٍ يَقْتَاتُ) هَذَا الْجِنْسُ الَّذِي تُخْرَجُ مِنْهُ صَدَقَةُ الْفِطْرِ، وَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الْخَمْسَةِ مِمَّا يَقْتَاتُ غَالِبًا فِي الْبَلَدِ أَجْزَاءَ ذَلِكَ، كَأَخْرَاجِهَا مِنَ الْأَرْزِ، وَإِخْرَاجِهَا مِنَ الدُّخْنِ، أَوْ إِخْرَاجِهَا مِنَ الذَّرَةِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُخْجَرُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ أَطْعَمَةُ ثَقَاتٍ فِي الْغَالِبِ فِي هَذَا الْبَلَدِ، فَتُخْرَجُ مِنْهُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ هَذِهِ الْخَمْسَةِ.

وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَرَى أَنَّهُ لَا يُخْرَجُ مِنْ غَيْرِ الْخَمْسَةِ، إِلَّا عُذَّةٌ عَدِيْهَا؛ وَلِهَذَا قَالَ هُنَا: (فَإِنْ عَدِمَ الْخَمْسَةَ أَجْزَاءَ كُلِّ حَبٍّ وَتَمَرٍ يَقْتَاتُ) وَيُذَكَّرُ.

فَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ يَجُوزُ إِخْرَاجُهَا مِنْ غَيْرِ الْخَمْسَةِ، وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْخَمْسَةُ مُوجُودَةً؛ إِذَا كَانَ ذَلِكَ مِمَّا يُسْتَعْمَلُ قَوْتًا فِي الْبَلَدِ غَالِبًا<sup>(١)</sup>.

= بَلْفُظ: كَمَا نَخْرُجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمَرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِيطٍ أَوْ صَاعًا مِنْ زَرِيْبٍ.

(١) انظر: «المعني» (٢٩٢/٤ - ٢٩٣).

وَالْتَّمَرُ» مِثْلُ: التَّمْرِ وَالزَّرِيْبِ وَالْأَشْيَاءِ الْمُجَفَّفَةِ الَّتِي تُتَّخَذُ قَوْتًا فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ.

(لَا تَعِيْبُ) وَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ الزَّكَاةِ مِنَ الْبُرِّ، أَوْ التَّمَرِ، أَوْ الزَّرِيْبِ، أَوْ الْأَقِيطِ، أَوْ سَائِرِ الْأَطْعَمَةِ الْمَعِيَةِ، إِذَا كَانَ هَذَا الْعَيْبُ يُؤَثِّرُ فِي الْإِنْتِفَاعِ بِهَا، أَوْ يُنْقِصُهَا، أَوْ لَا يَزْعُمُهَا بِسَبَبِهِ مَتَوَسِّطُ النَّاسِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُخْجَرُ فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ؛ لِأَنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ زَكَاةٌ، وَالزَّكَاةُ تُخْرَجُ مِنَ الْمَتَوَسِّطِ الَّذِي لَيْسَ هُوَ بِالْمَرْتَفِعِ مِنَ الْأَطْعَمَةِ، وَلَيْسَ هُوَ بِالْمُنْقِصِ الَّذِي لَا يَزْعُمُهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، وَإِنَّمَا تُخْرَجُ مِنَ الْمَتَوَسِّطِ الْمُعْتَادِ فِي الْبَلَدِ.

فَلَا يُخْرَجُ مِنْهَا مِنْ تَمَرٍ مُسْرُسٍ، أَوْ مِنْ بُرٍّ أَوْ شَعِيرٍ فِيهِ دَوِيْبَةٌ، أَوْ فِيهِ مَرَضٌ مِمَّا يُصِيبُ الْحَبَّوْبَ وَالْتِمَارَ.

(وَلَا يُخْجَرُ) وَلَا يُخْرَجُهَا أَيْضًا مِنَ الْخُبْزِ؛ لِأَنَّ الْخُبْزَ لَا يَسْتَمَرُّ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ مُؤَقَّتٌ، وَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ صَاحِبُهُ عَلَى الْمَطْلُوبِ، بِخِلَافِ الْبُرِّ وَالشَّعِيرِ وَالتَّمَرِ وَالزَّرِيْبِ وَالْأَقِيطِ، فَإِنَّ صَاحِبَهُ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَتَصَرَّفَ بِهِ، إِنْ شَاءَ بَاعَهُ، وَإِنْ شَاءَ أَكَلَهُ، وَإِنْ شَاءَ أَهْدَاهُ، وَأَمَّا الْخُبْزُ فَإِنَّ الْإِنْتِفَاعَ بِهِ مَحْضُورٌ، فَلَا يُضْلَحُ إِخْرَاجُهُ فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ.

تَبِيْة:

تُرِيدُ أَنْ تُبَيِّنَ عَلَى مَسْأَلَةِ كَثَرِ الْكَلَامِ فِيهَا، وَهِيَ: إِخْرَاجُ الْقِيَمَةِ نَقْدًا عَنْ صَدَقَةِ الْفِطْرِ؛ هَذَا لَا يُخْجَرُ؛ لِأَنَّهُ خِلَافٌ مَا أَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ؛ لِأَنَّ

الرَّسُولُ ﷺ أَمَرَ بِإِخْرَاجِهِ مِنَ الطَّعَامِ، وَقَدَّرَ ذَلِكَ بِالصَّاعِ، وَتَوَعَّ ذَلِكَ لاختلاف استعمال الناس مِنَ الْأَطْعِمَةِ، وَقَدَّرَهَا بِالصَّاعِ، وَهَذَا لَا يَتَأَثَّرُ فِي الْقِيَمَةِ؛ وَلَأنَّ الْقِيَمَةَ كَانَتْ مَوْجُودَةً عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، كَانَتْ الْقُدُورُ مَوْجُودَةً عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَعَ ذَلِكَ عَدَلَ عَنَّا، وَأَمَرَ بِإِخْرَاجِ الطَّعَامِ خَاصَّةً.

وَلَأنَّ قِرَاءَةً فِي يَوْمِ الْعِيدِ بِحَاجَةٍ إِلَى الطَّعَامِ لِيَتَوَسَّعُوا مَعَ النَّاسِ، وَيَأْكُلُوا مَعَ النَّاسِ، وَالْقُدُورُ لَا تَنَحْضِلُ بِهَا هَذَا الْغَرَضُ إِلَّا بِأَنْ يَذْهَبَ وَيَشْتَرِيَ وَقَدْ لَا يَجِدُ ذَكَائِينَ مَفْتُوحَةً، أَوْ لَا يَجِدُ شَيْئًا يُغَرِّضُ لِلْبَيْعِ فِي هَذَا الْيَوْمِ، فَلَا يَسْتَفِيدُ مِنْ هَذِهِ الْقُدُورِ، أَمَّا إِذَا أُعْطِيَ الطَّعَامُ فَالطَّعَامُ مَهَيَّأٌ لِلانْتِفَاعِ بِهِ فِي نَفْسِ الْيَوْمِ؛ وَلَأنَّ الْيَوْمَ يَوْمٌ أَكْلٌ وَشَرْبٌ، وَالْفُقَرَاءُ بِحَاجَةٍ إِلَى الطَّعَامِ، وَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَغْنَوْهُمْ عَنِ السَّوَالِ فِي هَذَا الْيَوْمِ»<sup>(١)</sup>.

فَقَبِي إِخْرَاجُهَا مِنَ الطَّعَامِ بِأَنْوَاعِهِ الْمَذْكُورَةِ جَعَلَهُ عَظِيمَةً، وَهِيَ التَّيْسِيرُ عَلَى النَّاسِ، وَحُصُولُ الْمُقْصُودِ بِالْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَالانْتِفَاعِ فِي هَذَا الْيَوْمِ الْمُبَارِكِ؛ لِأَنَّ الْأَعْمَالَ تُعْطَلُ فَلَا يَجِدُ مَجَالًا لِلْكَسْبِ حَتَّى

(١) أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (١٥٢/٢ - ١٥٣)، وَابِيهَيَّ (١٧٥/٤) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ، وَلَقَطَ الدَّارَقُطْنِيُّ: «أَغْنَوْهُمْ فِي هَذَا الْيَوْمِ» وَلَقَطَ الْبَيْهَقِيُّ: «أَغْنَوْهُمْ عَنْ طَوَافِ هَذَا الْيَوْمِ». وَرَاجِعَ «فَتْحُ الْبَارِي» (٣/٣٧٥).

يَأْكُلَ مِنْ كَسْبِهِ؛ وَلَأنَّ مُحَلَّاتِ الْبَيْعِ تُقَمَّلُ فِي هَذَا الْيَوْمِ، فَلَا يَجِدُ مَنْ يَبِيعُ لَهُ، فَيُعْطَى مَا يَكْفِيهِ وَيُغْنِيهِ هَذَا الْيَوْمِ، حَتَّى يَفْرَحَ مَعَ النَّاسِ، وَإِذَا أُخْرِجَ الْقُدُورُ قَاتَبَتِ الْحِكْمَةُ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا شُرِعَتْ صَدَقَةُ الْفِطْرِ.

هَذِهِ مَسْأَلَةٌ مَهْمَةٌ، وَهَذَا قَوْلُ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَالْأَثْمَةُ الثَّلَاثَةُ: مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وَأَخَارَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ إِخْرَاجَ الْقِيَمَةِ<sup>(١)</sup>، وَلَكِنْ؛ هَذَا خِلَافُ النَّصِّ، وَاجْتِهَادُ مَعَ النَّصِّ، وَلَا يُجُوزُ الْاجْتِهَادُ مَعَ وَجُودِ النَّصِّ، وَلِهَذَا لَمَّا سُئِلَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ إِخْرَاجِ الْقِيَمَةِ وَأَنْ فَلَانًا أَقْبَى بِإِخْرَاجِ الْقِيَمَةِ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (يَدْعُونَ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَيَأْخُذُونَ بِقَوْلِ فَلَانٍ!!) فَالْوَاجِبُ الْعَمَلُ بِالنَّصِّ.

وَالْحِكْمَةُ كَمَا ذَكَرْنَا إِنَّمَا تَحْصُلُ وَتَتَأَثَّرُ مِنْ إِخْرَاجِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ النَّصُّ، أَمَّا إِذَا أُخْرِجَ مِنْ غَيْرِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ النَّصُّ، فَاتَبَتِ الْحِكْمَةُ.

وَأَمَّا الْمُقْدَرُ الَّذِي يُخْرِجُهُ فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ فَإِنَّهُ صَاعُ الصَّاعِ النَّبَوِيِّ الَّذِي هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ أَرْبَعِ خَفَافَاتٍ بَكْنِيٍّ مَعْتَدِلِ الْخَلْفَةِ مَجْمُوعَتَيْنِ، كُلُّ خَفْنَةٍ تَسَعِي مُدًّا؛ فَالصَّاعُ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ. وَمُقْدَرُهُ بِالْكَيْلِ ثَلَاثَةُ كَيْلَوَاتٍ تَقْرِبًا<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «المغني» (٤/٢٩٥).

(٢) انظر: «موسوعة وحدات القياس العربية والإسلامية» (ص: ٢٥٨).

وَيَجُوزُ أَنْ يُعْطِيَ الْجَمَاعَةُ مَا يَلْزَمُ الْوَاحِدَ ، وَعَكْسُهُ .

الشرح:

(وَيَجُوزُ أَنْ يُعْطِيَ الْجَمَاعَةُ) ، يعني: عِدَّةُ أَفْرَادٍ مِنَ الْفُقَرَاءِ .

(مَا يَلْزَمُ الْوَاحِدَ) ، بَأَنْ يُعْطِيَهُمْ صَاعًا عَنْ وَاحِدٍ ، وَهُمْ جَمَاعَةٌ ، وَيَشْتَرِكُونَ فِي هَذَا الصَّاعِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَدْفَعَ الصَّاعَ لِأَهْلِ بَيْتٍ مِنَ الْفُقَرَاءِ ، لَا بَأْسَ بِذَلِكَ .

(وَعَكْسُهُ) : أَنْ يُعْطِيَ الْوَاحِدَ مَا يَلْزَمُ الْجَمَاعَةَ ، مَثَلًا : صَدَقَةُ خَمْسَةِ أَفْرَادٍ ، يُعْطِيهَا لِشَخْصٍ وَاحِدٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ تَحْدِيدٌ لِمَنْ تُعْطَى صَدَقَةُ الْفَطْرِ ، وَإِنَّمَا خُصَّ بِذَلِكَ الْفُقَرَاءُ فَقَطْ سِوَاهُ كَانُوا أَفْرَادًا أَوْ كَانُوا جَمَاعَاتٍ

## بَابُ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ

يَجِبُ عَلَى الْفَقِيرِ مَعَ إِمْكَانِهِ ، إِلَّا لِضَرَرٍ .

الشرح:

(بَابُ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ) يعني: زكاة المال ، هَذَا رُجُوعُ لَزَكَاةِ الْمَالِ ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَ كِتَابَ الزَّكَاةِ ، وَصَدَقَةُ الْفَطْرِ نَوْعٌ مِنَ الزَّكَاةِ ، فَلِذَلِكَ أَدْخَلْتُ فِيهِ .

(يَجِبُ عَلَى الْفَقِيرِ) يَجِبُ إِخْرَاجُ الزَّكَاةِ عَلَى الْفَقِيرِ عِنْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ ، وَعِنْدَ رُجُوعِ الزَّكَاةِ فَإِنَّهُ لَا يَتَأَخَّرُ فِي إِخْرَاجِهَا ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ١١٠] .

هَذَا أَمْرٌ ، وَالْأَصْلُ فِي الْأَمْرِ أَنَّهُ عَلَى الْفَقِيرِ ، يَعْنِي: فِي الْحَالِ ، وَلَا يَجُوزُ التَّأَخِيرُ إِلَّا إِذَا دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى التَّأَخِيرِ ، وَلَآنَ فِي إِخْرَاجِهَا عَلَى الْفَقِيرِ مِبَادَرَةٌ فِي إِبْرَاءِ الدِّمَةِ ؛ لِأَنَّ الدِّمَةَ مَشْغُولَةٌ بِالزَّكَاةِ ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُبَادَرَ بِإِبْرَاءِ دِيْنِهِ وَتَقْرِيعِهَا مِنْ هَذَا الْوَاجِبِ ، مَهْمَا أَمْكَنَهُ ذَلِكَ عَلَى الْفَقِيرِ .

.....

(مَعَ امْكَانِهِ) ، أَمَّا إِذَا لَمْ يُمْكِنْهُ ؛ لِغَيْبَةِ الْمَالِ ، أَوْ لِعَدَمِ وَجُودِ فَقْرَاءٍ فِي الْمَكَانِ وَآخَرَهَا ، يَبْحَثُ عَنْ فَقْرَاءٍ مُسْتَحَقِّينَ ، وَكَانَ التَّأخِيرُ لِعَدْرِ فَلَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ .

(إِلَّا لِضَرَرٍ) إِلَّا إِذَا مَنَعَ مَانِعٌ مِنْ إِخْرَاجِهَا عَلَى الْفَوْرِ ؛ فَإِنَّهَا تَتَأَخَّرُ بِقَدْرِ الْمَانِعِ ، ثُمَّ إِذَا زَالَ الْمَانِعُ يُخْرِجُهَا وَيَبَادُرُ بِذَلِكَ .

فَإِنْ مَنَعَهَا جَحْدًا لَوْجُوبِهَا كَفَرَ عَارِفٌ بِالْحُكْمِ ، وَأُجِدَتْ مِنْهُ وَقِيلَ ، أَوْ بُخْلًا أُجِدَتْ مِنْهُ وَعُزِّرَ .

الشرح:

(فَإِنْ مَنَعَهَا) مَنْ مَنَعَ الزَّكَاةَ (جَحْدًا لَوْجُوبِهَا كَفَرَ عَارِفٌ بِالْحُكْمِ) ، أَي لَمْ يَعْتَرَفْ بِوُجُوبِهَا ، وَلَوْ أَخْرَجَهَا لَكِنْ يَقُولُ : مَا هِيَ بِوَاجِبَةٍ ؛ فَإِنَّهُ يَكْفُرُ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ مَكْذِبٌ لِلَّهِ ، وَمَكْذِبٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَمَكْذِبٌ لِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ ، وَمَكْذِبٌ لِمَا عَلِمَ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ ، وَمَنْ كَانَ كَذَلِكَ فَلَا شَكَّ فِي رِدَائِهِ ، إِلَّا أَنْ يَمْتَنِعَ مَانِعٌ مِنْ تَكْفِيرِهِ ، كَأَنْ يَكُونَ جَاهِلًا بِالْحُكْمِ ، فَإِنَّهُ يَعْرِفُ بَأْنَ الزَّكَاةِ زَكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ ، وَأَنَّهَا فَرِيضَةٌ ، فَإِنْ أَصَرَ عَلَى جَحْدِ الْوُجُوبِ مَعَ تَعْرِيفِهِ وَبَيَانِ لَهُ ، فَإِنَّهُ يَحْكُمُ بِرِدَائِهِ ، وَيُسْتَتَابُ ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ مَرْتَدًا .

(وَأُجِدَتْ مِنْهُ وَقِيلَ) ؛ لِأَنَّهَا حَقٌّ لغيره ، حَقٌّ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ ، فَلَا تَسْقُطُ بِجَحْدِهِ لَهَا ، لَا يَسْقُطُ حَقُّ الْمَسَاكِينِ بِجَحْدِهِ لَهُ تَبًا . وَجُوبُهُ وَتَقَرُّرُهُ ، فَيَتَوَخَّذُ وَيُقْتَلُ إِنْ لَمْ يَتُبْ إِلَى اللَّهِ ﷻ .

(أَوْ بُخْلًا أُجِدَتْ مِنْهُ) أَمَّا إِذَا مَنَعَهَا بُخْلًا ، أَي : هُوَ مُقَرَّرٌ بِوُجُوبِهَا ، لَكِنْ مَنَعَ الزَّكَاةَ بُخْلًا بِهَا وَشُحًّا بِهَا ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُ بِإِخْرَاجِهَا ، فَإِنْ أَبَى فَإِنَّ وَلِيِّ الْأَمْرِ يَأْخُذُهَا مِنْهُ قَهْرًا ؛ لِأَنَّهَا حَقٌّ وَجَبَ عَلَيْهِ لغيره ، لِأَنَّهُ الْأَمْرُ يَتَدَخَّلُ لِأَخْذِ الْحَقِّ مِنَ الظَّالِمِ ، فَيَأْخُذُ حَقَّ الْفُقَرَاءِ مِنْ مَالِ هَذَا الظَّالِمِ الَّذِي مَنَعَهُ بُخْلًا .

وإن كانت هذه الزكاة من الذهب والفضة، فإنها «تُضْفَحُ صَفَائِحَ وَتُحْمَى بالنار» - كما في الآية الكريمة-، فيُكْوَى بها جِبْنُهُ وظَهْرُهُ، في يوم كان بِقَدَارِهِ خمسين ألف سنة، حتى يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ وَيُرَى حاله، إمَّا إلى الجنة وإمَّا إلى النار»<sup>(١)</sup>.

وكذلك من عذاب الذي يَمْنَعُ زكاة الذهب والفضة، أنه «يُجْعَلُ مَالُهُ شُجَاعًا أَقْرَعٌ» - يعني: ثعبانًا عظيمًا مملوءًا رأسُهُ مِنَ السَّمِّ-، فَيَنْطَوِّهُ وَيَأْخُذُ بِلَهْرَمَتَيْهِ، وَيَلْدَعُهُ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ الطَّوِيلَةِ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ»<sup>(٢)</sup>.  
كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ حَرًّا لَّهُمْ بَلْ هُوَ سَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ (آل عمران: ١٨٠)  
فَقَدْ فَسَّرَ النَّبِيُّ ﷺ هَذَا الطَّوْقَ الْمَذْكُورَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ بِمَا ذُكِرَ، أَنَّهُ «يُجْعَلُ ثُعْبَانًا عَظِيمًا مَمْلُوءًا بِالسَّمِّ يَأْخُذُ بِلَهْرَمَتَيْهِ، وَيَلْدَعُهُ وَيُفْرِغُ فِيهِ السَّمَّ فِي مَدَّةِ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ»، وَهُوَ عَلَى هَذَا الْعَذَابِ، وَالْجِنَادِ بِأَلَلِهِ.

(وَعُزِّرَ)؛ يعني: يُؤَدَّبُ بِمَا يَزِدُّهُ، مِنَ السَّجْنِ أَوْ الضَّرْبِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ التَّعْزِيرِ؛ لِأَنَّهُ غَاصَّ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ فِعْزُرٌ، يعني: يُؤَدَّبُ بِقَدَرِ مَا يَزِدُّهُ.

وإن كان الذي مَنَعَ الزكاة، وَهُوَ يَقُورُ بِوُجُوبِهَا لَكِنْ مَنَعَهُ الْبُخْلُ مِنْ إخراجها، وَهُوَ شَوْكَةٌ - يعني: قُوَّةٌ-، فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُقَاتَلَ حَتَّى تُخْرَجَ مِنْهُ الزكاة؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ ؓ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ ؓ قَاتَلُوا مَانِعِي الزكاة بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى أَخْضَعُوهُمْ لِإِخْرَاجِ الزكاة؛ لِأَنَّهَا رَكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ وَشُعَائِرِهِ الظَّاهِرَةِ؛ وَلِأَنَّهَا حَقٌّ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ.

وَقَدْ جَاءَ الْعَوْدُ الشَّدِيدُ عَلَى مَانِعِي الزكاة؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْرِثُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبِئْسَ لَهُمْ مِعْدَابُ الْيَوْمِ ۖ يَوْمَ يُخَيَّلُ عَلَيْهِمْ أَنَا نَارُ جَهَنَّمَ فَيُكْرَهُونَ بِهَا بِيَاهِهِمْ وَجُثُوبِهِمْ وَيُظْهِرُهُمْ هَذَا مَا كَرِهْتُمْ لِذُنُوبِكُمْ فَلَوْ أَنَّ مَا كُنتُمْ تَكْرَهُونَ﴾ (التوبة: ٣٤-٣٥) هَذِهِ فِي الدِّينِ يَمْنَعُونَ إخراجَ الزكاة؛ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ.

وَأَمَّا الَّذِي يَمْنَعُ إخراجَ زكاة الإبلِ أَوْ الْبَقَرِ أَوْ غَيْرِهِ، فَإِنَّهُ «يُؤْتَى بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيُنْطَقُ فِي قَاعِ قَرْقَرٍ» - يعني: قَاعًا مَسْتَوِيًا-، ثُمَّ يُؤْتَى بِهِ فِيهِ الْإِبِلُ فَنَمْرُ عَلَيْهِ تَطَوُّهُ بِأَحْشَاهُهَا، وَتَعَضُّهُ بِأَنْبِيَاهِهَا، إِذَا أُنِىَ عَلَيْهِ آخِرُهَا رَدَّ عَلَيْهِ أُولُهَا، فِي يَوْمٍ كَانَ بِقَدَارِهِ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه: مسلم (٧٠/٣ - ٧١) من حديث أبي هريرة ؓ بنحوه.

(٢) أخرجه: البخاري (١/٣٢٢/٢)، (٤٩/٦) من حديث أبي هريرة ؓ بنحوه.

(١) أخرجه: مسلم (٧٠/٣ - ٧١) من حديث أبي هريرة ؓ بنحوه.



وَتَجِبُ فِي مَالِ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ فَيُخْرِجُهَا وَلِيُهُمَا وَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهَا إِلَّا بِنَيْتِهِ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَفْرِقَهَا بِنَفْسِهِ، وَيَقُولُ عِنْدَ دَفْعِهَا هُوَ وَآخِذُهَا مَا وَرَدَ.

الشرح:

(وَتَجِبُ فِي مَالِ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ) تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي أَمْوَالِ الْفَقِيرِ؛ الصَّبِيُّ: وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَبْلُغْ، وَالْمَجْنُونُ: وَهُوَ الَّذِي خَالَطَهُ الْجُنُّ وَأَزَالَ عَقْلَهُ، تَجِبُ فِي مَالِهِ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ تَابِعَةٌ لِلْمَالِ، فَتَجِبُ عَلَى مَنْ يَمْلِكُ هَذَا الْمَالَ، دُونَ نَظَرٍ إِلَى كَوْنِهِ عَاقِلًا أَوْ غَيْرَ عَاقِلٍ.

(فَيُخْرِجُهَا وَلِيُهُمَا)، وَلِيُّ الْمَجْنُونِ وَلِيُّ الصَّغِيرِ نِيَابَةً عَنْهُمَا.

(وَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهَا إِلَّا بِنَيْتِهِ) لِأَنَّ إِخْرَاجَ الزَّكَاةِ عِبَادَةٌ، وَالْعِبَادَةُ لَا تَنْصَحُ إِلَّا بِنَيْتٍ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»<sup>(١)</sup> فَلَوْ أَنَّهُ وَزَعَ صَدَقَةً أَوْ تَقَوَّدَا أَوْ اطْعَمَهَا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ عَلَى الْفُقَرَاءِ وَلَمْ يَتَوَخَّأْ خَالَ التَّوَزُّعِ أَنَّهَا زَكَاةٌ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَجْعَلَهَا زَكَاةً بَعْدَ التَّوَزُّعِ، فَإِنَّمَا لَا تَجْزِئُهُ؛ لِأَنَّ الْإِخْرَاجَ وَالتَّوَزُّعَ عَارِ غَيْرِ النِّيَّةِ، وَالْأَعْمَالُ لَا تَنْصَحُ إِلَّا بِنَيْتٍ الْعِبَادَاتِ وَقَتَ فَعْلَاهَا.

(وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَفْرِقَهَا بِنَفْسِهِ) الْأَفْضَلُ أَنَّ الْمَرْكَبِيَّ يُوزِعُ الزَّكَاةَ بِنَفْسِهِ، وَيُخْصِي مَالَهُ وَيُخْرِجُ زَكَاتَهُ وَيُوزِعُهَا هُوَ بِنَفْسِهِ؛ لِإِتِّكَادِهِ مِنْ وَصُولِهَا إِلَى

(١) أخرجه: البخاري (٢/١)، (٢١)، (٣/١٩٠)، (٥/٧٧)، (٧/٤)، (٨/١٧٥)، (٩/٢٩)، ومسلم (٨/٤٨٦) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

الْفُقَرَاءِ؛ وَلِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْأَجْرِ، لِنَبَالِهِ الْأَجْرُ، لِأَنَّ تَوَزُّعَ الزَّكَاةِ عِبَادَةٌ وَفَرَضٌ إِلَى اللَّهِ، فَيَتَوَلَّاهُ هُوَ بِنَفْسِهِ، وَلِأَنَّهُ هُوَ الْمُخَاطَبُ بِإِخْرَاجِهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَأْتُواهُمُ الْكُفْرَ﴾ [البقرة: ١١٠] فَهُوَ الْمُخَاطَبُ فَيَتَوَلَّى إِخْرَاجَهَا هُوَ بِنَفْسِهِ وَيُشْرِفُ عَلَيْهِ، لِإِتِّكَادِهِ مِنْ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ بِالْكَامِلِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَتَّقَ عِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ، وَيَتَأَكَّدُ كَذَلِكَ مِنْ وَصُولِهَا إِلَى مُضَارِفِهَا الشَّرْعِيَّةِ، هَذَا أَجْرٌ لِدَمَّتِهِ مَعَ مَا لَهُ مِنَ الْأَجْرِ، لِأَنَّ تَوَزُّعَهُ لَزَكَاتِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ.

وَيَجُوزُ أَنْ يُوكَّلَ مَنْ يُخْرِجُهَا، أَنْ يُوكَّلَ مُسْلِمًا عِنْدَهُ الْكَفَايَةُ وَالْمَقْدَرَةُ عَلَى إِخْصَاءِ الْمَالِ وَإِخْرَاجِ الزَّكَاةِ مِنْهُ وَتَوَزُّعِ ذَلِكَ عَلَى الْفُقَرَاءِ، يَجُوزُ أَنْ يُوكَّلَ مَنْ يَتَوَبَّعُ عَنْهُ فِي ذَلِكَ، لِأَنَّ هَذِهِ عِبَادَةٌ مَالِيَّةٌ، وَالْعِبَادَاتُ الْمَالِيَّةُ تَدْخُلُهَا النِّيَابَةُ.

(وَيَقُولُ عِنْدَ دَفْعِهَا هُوَ وَآخِذُهَا مَا وَرَدَ) يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ عِنْدَ دَفْعِهَا هُوَ وَآخِذُهَا - الْمُدْفُوعَةُ إِلَيْهِ - مَا وَرَدَ، الْمُدْفُوعَةُ إِلَيْهِ مِنَ الْفُقَرَاءِ أَوْ الْعَمَالِ الَّذِينَ يُرْسِلُهُمْ وَلِيُّ الْأَمْرِ لِتَأْخِذُوا الزَّكَاةَ.

فَأَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ الدَّافِعُ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا مَغْنَمًا وَلَا تَجْعَلْهَا مَغْرَمًا»<sup>(١)</sup>.

(١) لما أخرجه: ابن ماجه (١٩٧) من حديث أبي هريرة مرفوعًا بلفظ: «إِذَا أُعْطِينَا الزَّكَاةَ فَلَا تَسْأَلُوا ثَوَابَهَا، أَنْ تَقُولُوا: اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا مَغْنَمًا وَلَا تَجْعَلْهَا مَغْرَمًا».

.....

وَأَمَّا الْآخِذُ، فيقول: «تَقَبَّلَ اللَّهُ مِنْكَ مَا أَعْطَيْتَ، وَبَارَكَ لَكَ فِيهَا أَبْقَيْتَ، وَجَعَلَهُ لَكَ طَهُورًا»؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا جَاءَهُ أَهْلُ الصَّدَقَاتِ بِصَدَقَاتِهِمْ دَعَا لَهُمْ، وَصَلَّى عَلَيْهِمْ<sup>(١)</sup>؛ لقوله تعالى: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ» [النوبة: ١٠٣] «وَصَلِّ عَلَيْهِمْ» مَعْنَاهُ: ادْعُ لَهُمْ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ فِي اللُّغَةِ: الدُّعَاءُ، فَيَدْعُو لَهُمْ بِالْقَبُولِ وَيَدْعُو لَهُمْ بِالْمَغْفِرَةِ وَالْبَرَكَةِ؛ هَذَا سُنَّةٌ.

وَالْأَفْضَلُ إِخْرَاجُ زَكَاةِ كُلِّ مَالٍ فِي فُقَرَاءِ بَلَدِهِ، وَلَا يَجُوزُ نَقْلُهَا إِلَى مَا تُقْصَرُ فِيهِ الصَّلَاةُ. فَإِنْ قَعَلَ أَجْزَأَتْ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي بَلَدٍ لَا فُقَرَاءَ فِيهِ فَيُفَرِّقُهَا فِي أَقْرَبِ الْبِلَادِ إِلَيْهِ. فَإِنْ كَانَ فِي بَلَدٍ وَمَالُهُ فِي آخَرٍ أَخْرَجَ زَكَاةَ الْمَالِ فِي بَلَدِهِ وَفَطَرَتُهُ فِي بَلَدِهِ هُوَ فِيهِ.

الشرح:

(وَالْأَفْضَلُ إِخْرَاجُ زَكَاةِ كُلِّ مَالٍ فِي فُقَرَاءِ بَلَدِهِ)؛ لِأَنَّهُمْ أَحَقُّ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَالَ عِنْدَهُمْ، وَهُمْ فُقَرَاءُ وَيَنْظُرُونَ إِلَى هَذَا الْمَالِ، فَهُمْ أَحَقُّ وَأَوْلَى بِزَكَاةِ هَذَا الْمَالِ؛ وَلِقَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثٍ مَعَاذَ اللَّهِ: «أَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُوَخَّدُ مِنْ أَغْنِيائِهِمْ، وَتُرَدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ»<sup>(١)</sup> فَالْأَصْلُ أَنَّ زَكَاةَ الْمَالِ تُورَعُ فِي الْبَلَدِ الَّذِي فِيهِ الْمَالُ لِفُقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ.

(وَلَا يَجُوزُ نَقْلُهَا إِلَى مَا تُقْصَرُ فِيهِ الصَّلَاةُ. فَإِنْ قَعَلَ أَجْزَأَتْ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي بَلَدٍ لَا فُقَرَاءَ فِيهِ فَيُفَرِّقُهَا فِي أَقْرَبِ الْبِلَادِ إِلَيْهِ) وَيَجُوزُ إِخْرَاجُهَا فِيهَا قَرَبَ مِنَ الْبَلَدِ، مَا هُوَ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ؛ لِأَنَّهُ يُصْبِحُ كَالْبَلَدِ الْوَاحِدِ، أَمَّا مَا بَلَغَ مَسَافَةَ الْقَصْرِ فَهَذَا لَا يَجُوزُ نَقْلُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ، إِلَّا عِنْدَ الضَّرورةِ فَإِذَا لَمْ يَوْجَدْ فُقَرَاءَ فِي الْبَلَدِ، وَلَا مِنْ حَوَالِي الْبَلَدِ وَبَلَغَ مَسَافَةَ قَصْرِ وَلَا يَوْجَدْ فُقَرَاءَ، يَجُوزُ نَقْلُهَا إِلَى بَلَدٍ فِيهِ فُقَرَاءُ أَيْنَمَا كَانَ لِأَجْلِ

(١) أخرجه: البخاري (١٣٠/٢)، (١٥٨)، (٢٠٥/٥ - ٢٠٦)، ومسلم (٣٧/١) من حديث ابن عباس ؓ.

(١) أخرجه: البخاري (١٥٩/٢)، (٩٠/٨)، (٩٥ - ٩٦)، ومسلم (١٢١/٣) من حديث عبد الله بن أبي أوفى ؓ.

.....

الضرورة، أما ما دام يوجد فقراء في البلد أو مما حواليه فإن الزكاة تكون ليهؤلاء.

(فإن كان في بلد وماله في آخر أخرج زكاة المال في بلده وفطرته في بلد هو فيه) من يملك النصاب فأكثر، هذا تجب عليه زكاتان: زكاة الفطر، وزكاة المال؛ فيخرج زكاة الفطر في البلد الذي هو فيه؛ لأنها تابعة للبلد، ويخرج زكاة المال في البلد الذي فيه المال؛ لأن زكاة كل مال توزع في فقراء بلده؛ كما سبق.

وَيَجُوزُ تَعْجِيلُ الزَّكَاةِ لِحَوْلَيْنِ فَأَقْلَ، وَلَا يُسْتَحَبُّ.

الشرح:

(وَيَجُوزُ تَعْجِيلُ الزَّكَاةِ لِحَوْلَيْنِ فَأَقْلَ، وَلَا يُسْتَحَبُّ) لَا يَجِبُ إِخْرَاجُ الزَّكَاةِ إِلَّا عِنْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١] عِنْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ، وَيَجُوزُ إِخْرَاجُهَا قَبْلَ الْحَوْلِ، وَهُوَ مَا يُسَمَّى بِ«التَّعْجِيلِ»، يَجُوزُ أَنْ تُعْجَلَ الزَّكَاةُ قَبْلَ الْحَوْلِ إِذَا دَعَتْ إِلَى ذَلِكَ حَاجَةٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَعَجَّلَ مِنْ عَمَلِهِ الْعَبَّاسَ زَكَاةَ سَنَتَيْنِ<sup>(١)</sup>، فَعِنْدَ الْحَاجَةِ يَجُوزُ أَنْ يُخْرَجَ الزَّكَاةُ قَبْلَ تَمَامِ الْحَوْلِ.

(١) أخرجه: أبو عبيد في «الأموال» (١٨٨٥) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأخرجه: أحمد (١٠٤/١)، وأبو داود (١٦٢٤)، والترمذي (٦٧٨)، وابن ماجه (١٧٩٥) بلفظ: أن العباس سأل النبي ﷺ في تعجيل صدقته قبل أن تغل فرخص له في ذلك.

## بَابُ

أَهْلُ الزَّكَاةِ ثَمَانِيَّةٌ :

الشرح:

(بَابُ) : بَعْدَ أَنْ فَرَّغَ الْمُؤَلِّفُ ﷺ مِنْ تَيَانِ أَحْكَامِ الزَّكَاةِ نَاسَبَ أَنْ يَذْكُرَ مَصَارِفَ الزَّكَاةِ الَّتِي تُصْرَفُ فِيهَا ، لِأَنَّ الزَّكَاةَ بَيَّنَّ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا مَصَارِفَهَا فِي كِتَابِهِ الْكَرِيمِ ، فَالزَّكَاةُ لَا بُدَّ أَنْ تُوضَعَ فِي مَصَارِفِهَا الَّتِي عَيَّنَهَا اللَّهُ ﷻ ، فَإِنْ وُضِعَ شَيْءٌ مِنْهَا فِي غَيْرِ تِلْكَ الْمَصَارِفِ ، فَإِنَّهَا لَا تَجْزِي وَلَا تَبْرَأُ بِهَا ذِمَّةُ الْمَرْكُوبِ ، فَلِهَذَا الْبَابُ أَهْمِيَّتُهُ الْبَالِغَةُ ، لِأَنَّ اللَّهَ ﷻ لَمْ يَكُنْ قِسْمَةَ الزَّكَاةِ إِلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ ، بَلْ تَوَلَّى جَلَّ وَعَلَا قِسْمَتَهَا بِنَفْسِهِ ، وَبَيَّنَّهَا فِي كِتَابِهِ ، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّكَيُّدِ بِهَذِهِ الْمَصَارِفِ .

(أَهْلُ الزَّكَاةِ ثَمَانِيَّةٌ) حَسَبَ مَا ذَكَرَ فِي الْآيَةِ <sup>(١)</sup> ، أَيِ : ثَمَانِيَّةٌ أَصْنَافٍ ، لَا يَجُوزُ صَرْفُهَا فِي غَيْرِ هَذِهِ الثَّمَانِيَّةِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ حَصَرَهَا فِيهِمْ بِلَفْظِ «إِنَّمَا» .

(١) «النوبة» (٦٠) .

الْفُقَرَاءُ ، وَهُمْ مَنْ لَا يَجِدُونَ شَيْئًا أَوْ يَجِدُونَ بَعْضَ الْكِفَايَةِ دُونَ نِصْفِهَا ، وَالْمَسَاكِينُ يَجِدُونَ أَكْثَرَهَا أَوْ نِصْفَهَا ، وَالْعَامِلُونَ عَلَيْهَا ، وَهُمْ جِبَاتُهَا وَحِفَاطُهَا .

الشرح:

الصَّنْفُ الْأَوَّلُ : (الْفُقَرَاءُ ، وَهُمْ مَنْ لَا يَجِدُونَ شَيْئًا أَوْ يَجِدُونَ بَعْضَ الْكِفَايَةِ دُونَ نِصْفِهَا) الْفُقَرَاءُ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا بَدَأَ بِهِمْ فَقَالَ : «إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ» <sup>(١)</sup> [النوبة : ٦٠] و«الْفُقَرَاءُ» جَمْعُ فَقِيرٍ ، وَهُوَ : مَنْ لَا يَجِدُ شَيْئًا مِنَ الْمُؤُونَةِ ، أَوْ يَجِدُ بَعْضَ كِفَايَتِهِ ، فَيُعْطَى مَا يَكْفِيهِ لِسَنَتِهِ مِنَ الزَّكَاةِ .

الصَّنْفُ الثَّانِي : (وَالْمَسَاكِينُ يَجِدُونَ أَكْثَرَهَا أَوْ نِصْفَهَا) الْمَسَاكِينُ جَمْعُ مَسْكِينٍ ، وَهُوَ الَّذِي أَسْكَنْتَهُ الْحَاجَةُ وَالْفَقْرُ .

وَتَعْرِيفُ «الْمَسْكِينِ» : مَنْ يَجِدُ نِصْفَ كِفَايَتِهِ أَوْ يَجِدُ أَكْثَرَهَا ، فَهُوَ أَفْضَلُ خَالًا مِنَ الْفَقِيرِ ، فَيُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ مَا يَكْمُلُ حَاجَتَهُ لِسَنَتِهِ .

الصَّنْفُ الثَّلَاثُ : (وَالْعَامِلُونَ عَلَيْهَا ، وَهُمْ جِبَاتُهَا وَحِفَاطُهَا) وَهُمْ الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَ جِبَاتِهَا ، أَيِ : أَخَذَهَا مِنْ أَصْحَابِ الْأُمُورِ ، يَتَعَثَّمُ السُّلْطَانُ لِقَبْضِ الزَّكَاةِ مِنْ تَحْتِ عَلَيْهِ ، فَالْعَامِلُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بِتَفْوِضِ

(١) انظر : «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (١٠٦/٨) ، و«تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٣٧٨/٢) .

مِنْ وَلِيٍّ الْأَمْرِ، وَلَا يَقِيمُ نَفْسَهُ يَقُولُ: أَنَا عَامِلٌ عَلَى الزَّكَاةِ، أَوْ تُقِيمُهُ  
جَهَةٌ غَيْرُ جَهَةِ وَلِيِّ الْأَمْرِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ مُعَيَّنًا مِنْ قِبَلِ وَلِيِّ  
الْأَمْرِ؛ لِأَخْذِ الزُّكُوتِ مِنْ مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ، وَحِفْظِ الزَّكَاةِ بَعْدَ اخْتِذَاهَا،  
يَكُونُونَ حِفَاطًا عَلَيْهَا لِئَلَّا تُنْصَبَ أَوْ يُعْتَدَى عَلَيْهَا، ثُمَّ أَيْضًا يَتَوَلَّوْنَ تَرْزِيعَهَا  
عَلَى مُسْتَحَقِّهَا بِإِذْنِ مَنْ وَلِيَ الْأَمْرَ، هَؤُلَاءِ هُمُ الْعَامِلُونَ عَلَيْهَا. أَيْ:  
الْعَامِلُونَ فِي شُؤْنِ الزَّكَاةِ.

وَيُعْطَوْنَ مِنَ الزَّكَاةِ عَلَى قَدَرِ عَمَلِهِمْ، فِي مَقَابِلِ عَمَلِهِمْ، وَلَوْ كَانُوا  
أَغْنِيَاءَ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَأْخُذُونَ الزَّكَاةَ لِفَقْرِهِمْ، وَإِنَّمَا يَأْخُذُونَهَا فِي مَقَابِلِ  
عَمَلِهِمْ، فَهُمْ أَجْرَاءُ، فَيَأْخُذُونَ مِنَ الزَّكَاةِ أَجْرَ عَمَلِهِمْ.

وَالرَّابِعُ: الْمَوْلُفَةُ قُلُوبُهُمْ مِمَّنْ يُرْجَى إِسْلَامُهُ، أَوْ كَفُّ شَرِّهِ،  
أَوْ يُرْجَى يَعْطِيهِ قُوَّةُ إِيْمَانِهِ.

الشرح:

(وَالرَّابِعُ) مِنْ أَصْنَافِ أَهْلِ الزَّكَاةِ: (الْمَوْلُفَةُ قُلُوبُهُمْ)، مِنْ «التَّالِيفِ»  
وَهُوَ ضِدُّ التَّنْفِيرِ، وَمَقْنَاهُ: الْجَمْعُ، وَضِدُّهُ: الْإِفْتِرَاقُ وَالْإِخْتِلَافُ،  
فَيُعْطَى الْمَوْلُفَةُ قُلُوبُهُمْ مِنَ الزَّكَاةِ بِقَدَرِ مَا يَخْصُلُ بِهِ الْمَقْصُودُ مِنَ التَّالِيفِ؛  
لِأَنَّ تَأْلِيفَ الْقُلُوبِ أَمْرٌ مَطْلُوبٌ وَمَهْمٌ فِي الْإِسْلَامِ.

وَالْمَوْلُفَةُ قُلُوبُهُمْ أَصْنَافٌ؛ فَيُعْطَى الْمُسْلِمُ الَّذِي إِيمَانُهُ ضَعِيفٌ مِنْ  
أَجْلِ أَنْ يَقْوَى إِيمَانُهُ. وَالنَّبِيُّ ﷺ كَانَ يُعْطَى أَقْوَامًا مِمَّنْ دَخَلُوا فِي  
الْإِسْلَامِ، وَلَمْ يَتِمَّكَنِ الْإِسْلَامُ مِنْ قُلُوبِهِمْ، يُعْطِيهِمْ حَتَّى يَقْوَى إِيمَانُهُمْ،  
وَصَارَ الْإِسْلَامُ أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ الْمَالِ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: (مَا زَالَ مُحَمَّدٌ ﷺ، يُعْطِيَنِي وَلِئِهِ مِنْ أَبْغَضِ النَّاسِ  
إِلَيَّ، فَمَا زَالَ يُعْطِيَنِي حَتَّى أَصْبَحَ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ).

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: (أَنَّهُ أَسْلَمَ بِقَصْدِ أَخْذِ الْمَالِ فَمَا أَمْسَى إِلَّا وَالْإِسْلَامُ  
أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا).

(مِمَّنْ يُرْجَى إِسْلَامُهُ) وَكَذَلِكَ؛ يُعْطَى مَنْ يُرْجَى إِسْلَامُهُ؛ مِنْ كَافِرٍ  
قَرُبَ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَازَادَ الدُّخُولَ فِيهِ، فَيُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ مَا يُرْغَبُ فِي  
الْإِسْلَامِ، وَيَتِمُّهُ عَلَى الدُّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ، فَإِذَا دَخَلَ فِي الْإِسْلَامِ وَدَاقَ

.....

حلاوته وذاق ما فيه من الخير فإنه يتفاد له، ويكون أحب إليه من المال، ولكن المال إنما هو وسيلة لدخوله في الإسلام، فهذا يُعطى من الزكاة بقدر ما يحصل به المقصود.

وكذلك؛ يُعطى من الزكاة من يرجى إسلام نظيره من الكفار، فالكافر إذا رأى نظيره يُعطى من الزكاة، فإن ذلك يجره إلى الدخول في الإسلام، فإذا دخل في الإسلام فإنه سيكون الإسلام أحب إليه من كل شيء؛ لأنه كان من قبل لا يعرف الإسلام، ولم يباشر قلبه، وربما تنفر منه، فإذا أُعطِيَ من الزكاة ودخل في الإسلام فستنجلي عنه ما كان عليه من غبار الشك في الإسلام.

(أو كف شره) وكذلك؛ يُعطى الكافر الذي لا يرجح إسلامه، ولكن يرجح كف شره عن المسلمين، فيكون بإعطائه من الزكاة كف لشره عن المسلمين؛ لأن كف الشر عن المسلمين أمر مطلوب، فإعطائه من الزكاة في صالح المسلمين، فيعطى من الزكاة قدر ما يكف شره.

الخامس: الرقاب وهم المكاتبون، ويكف منها الأسير المسلم.

### النشر

(الخامس) من أصناف أهل الزكاة: (الرقاب وهم المكاتبون)، جمع مكاتب.

و«المكاتب» هو الذي يشتري نفسه من سيده بمال يدفعه إليه على أقساط تسمى ب«الثبوم»<sup>(١)</sup>، فإذا دفعها إليه فإنه يتقن ويصير حراً، والإسلام يحث على عتق الرقاب، فلذلك جعل للمكاتبين الذين يشعرون في فكك رقابهم من الرق، جعل لهم نصيباً من الزكاة، يُمنهم على أداء ديون كتابتهم، حتى يعتقوا، قال الله جل وعلا: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَمَكِّيُوهُمْ إِنْ عِلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآوَاهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي مَاتَكُمْ﴾ [النور: ٣٣].

وفي آية أهل الزكاة يقول جل وعلا: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ [النور: ٦٠] أي: الذين يشعرون في عتق رقابهم من الرق إلى الحرية.

(١) قال في «اللسان»: وأصله أن العرب كانت تجعل مطالع منازل القمر ومساقطها مواقيت حلول ديوينا وغيرها، فتقول: إذا طلع النجم خلّ عليك مالي - أي الثريا - وكذلك باقي المنازل، فلما جاء الإسلام جعل الله تعالى الأهلة مواقيت لما يحتاجون إليه من معرفة أوقات الحج والصوم وجعل الديون وسموها نجومًا اعتبارًا بالرسم القديم الذي عرفوه. اهـ (١٢/ ٥٧٠).

(وَيَفْكَ مِنْهَا الْأَسِيرُ الْمُسْلِمُ) وكذلك من موضوع الرقاب: الأسير المسلم بأيدي الكفار، إذا أسر الكفار مسلماً، وطلبوا الفداء، فإن هذا المسلم الأسير يُعطى من الزكاة، قدر ما يفك رقبته من الأسر.

السَّادِسُ: الْغَارِمُ لِإِضْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ وَلَوْ مَعَ غَنِيٍّ، أَوْ لِتَقْسِيمِهِ مَعَ الْفَقْرِ.

الشرح:

(السَّادِسُ) مِنْ أَصْنَافِ أَهْلِ الزَّكَاةِ: (الْغَارِمُ)، مَنْ الْغَرَامَةُ وَهِيَ دَفْعُ الْمَالِ.

وَالْغَارِمُ عَلَى قِسْمَيْنِ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: (لِإِضْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ) غَارِمٌ لِإِضْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ، بَأَن يَكُونَ هُنَالِكَ نِزَاعٌ بَيْنَ قَبِيلَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَيُخْشَى مِنْ ثَوْرَانِ الْفِتْنَةِ بَيْنَهُمْ وَالْقَتْلِ بِسَبَبِ النِّزَاعِ.

و«الْبَيْنُ» معناه: الْفِرَاقُ، يَغْنِي: يَخْضَلُ بَيْنَهُمْ فُرْقَةٌ، وَيَخْضَلُ بَيْنَهُمْ فُرْقَةٌ، وَهَذَا لَا يَصْلُحُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِذَا خَصَلْ مِثْلُ هَذَا وَتَدَخَّلَ بَعْضُ الْمُضْلِحِينَ لِإِضْلَاحِ ذَاتِ بَيْنِهِمْ، وَتَحَمَّلَ فِي مَقَابِلِ ذَلِكَ غَرَامَةً مَالِيَةً تُدْفَعُ لِأَخِيذِ الْجَهْتَيْنِ مِنْ أَجْلِ الصُّلْحِ، فَإِنَّ هَذَا الْمُضْلِحَ لَا يَتْرَكَ يَتَحَمَّلُ الْغَرَامَةَ مِنْ مَالِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُجْجَفُ بِهِ، وَلِأَنَّ ذَلِكَ يُضْطَرُّ إِلَى تَرْكِ الْإِضْلَاحِ بَيْنَ الثَّلاثِ، فَيُسَاعَدُ مِنَ الزَّكَاةِ، وَيُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ قَدْرُ هَذِهِ الْغَرَامَةِ الَّتِي تَحْمِلُهَا؛ وَهَذَا هُوَ الْغَارِمُ لغيره.

(وَلَوْ مَعَ غَنِيٍّ) فَيُعْطَى - وَلَوْ كَانَ غَنِيًّا - مِنَ الزَّكَاةِ مِنْ أَجْلِ سَدَادِ الْغَرَامَةِ الَّتِي تَحْمِلُهَا؛ فَإِنَّهُ لَا يَأْخُذُ لِتَقْسِيمِهِ، وَإِنَّمَا يَأْخُذُ لِلْإِضْلَاحِ، فَيُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ.

.....

القسم الثاني: (أَوْ لِنَفْسِهِ مَعَ الْفَقْرِ) الْغَارِمُ لِنَفْسِهِ ؛ وَهُوَ إِنْسَانٌ عَلَيْهِ دُيُونٌ ، وَلَيْسَ عِنْدَهُ سَدَادٌ لِهَذِهِ الدُّيُونِ ، وَهُوَ مُطَالِبٌ بِهَا ، هَذَا يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ قَدْرٌ مَّا عَلَيْهِ مِنَ الدُّيُونِ ، يُعْطَى لِفَقْرِهِ ؛ نَظَرًا لِأَنَّهُ فَقِيرٌ وَمُطَالِبٌ بِدُيُونِهِ ، وَلَيْسَ عِنْدَهُ سَدَادٌ ، فَيُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ قَدْرٌ مَّا يُسَدُّ دُيُونَهُ ، أَمَّا إِنْ كَانَ الْغَارِمُ لِنَفْسِهِ غَنِيًّا وَيَقْدِرُ عَلَى سَدَادِ الدُّيُونِ مِنْ مَالِهِ ، فَهَذَا لَا تَجُلُّ لَهُ الزَّكَاةُ .

وَبَعْضُ الْغَارِمِينَ يَتَحَمَّلُ عَلَى نَفْسِهِ مِثَالَ الْأَلْفِ ، وَرَأْيُهُ قَدْ يَبْلُغُ عَشْرَةَ آلَافٍ فِي الشَّهْرِ ؛ هَذَا يُنْظَرُ فِيهِ ؛ إِذَا كَانَ يَقْدِرُ عَلَى السَّدَادِ مِنْ رَوَاتِبِهِ فَإِنَّهُ غَنِيٌّ لَا يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ ، أَمَّا إِنْ كَانَ رَأْيُهُ لَا يَكْفِي إِلَّا لِنَفَقَتِهِ ، وَلَا يُسَدُّ الدُّيُونُ الَّتِي عَلَيْهِ ، هَذَا يُعْطَى بِقَدْرِ مَا يُسَدُّ بِهِ دُيُونَهُ .

قَدْ يُقَالُ : إِنَّ هَذَا الْغَارِمَ قَدْ تَكُونُ غَرَامَتُهُ بِسَبَبِ فِعْلِ مُحْرَمَاتٍ ، أَوْ ارْتِكَابِ قِيَاحٍ ، عَلَقَتْهُ الدُّيُونُ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ ، فَهَلْ يُعَانُ مِنَ الزَّكَاةِ ؟

نَقُولُ : هَذَا فِيهِ تَفْصِيلٌ : إِنْ كَانَ تَابَ مِنْ هَذِهِ الْجَرَائِمِ وَأَصْلَحَ ؛ فَإِنَّهُ يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ مَا يُسَدُّ بِهِ تِلْكَ الْغَرَامَاتِ إِعَانَةً لَهُ عَلَى التَّوْبَةِ وَإِبْرَاءِ لَذَنْبِهِ ، أَمَّا إِنْ كَانَ لَمْ يَتُبْ ، وَهُوَ مُسْتَمِرٌّ عَلَى فِعْلِ هَذِهِ الْمَخَالَفَاتِ ، فَهَذَا لَا يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ ؛ لِأَنَّهُ فِي هَذَا إِعَانَةٌ لَهُ عَلَى الْفَسَادِ .

السَّابِعُ : فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَهُمْ الْغَزَاةُ الْمُتَطَوِّعَةُ ؛ الَّذِينَ لَا دِيُونََ لَهُمْ .

الشرح:

(السَّابِعُ) مِنْ مَصَارِفِ الزَّكَاةِ : (فِي سَبِيلِ اللَّهِ) ، وَالْمَزَادُ بِهِ الْجِهَادُ ، فَيَعَانُ الْمُجَاهِدُ مِنَ الزَّكَاةِ بِالسَّلَاحِ وَإِعْطَاءِ الْمُقَاتِلِينَ مَا يُنْفِقُونَهُ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَعَلَى أَوْلَادِهِمْ ، هَذَا إِذَا كَانَ الْغَزَاةُ لَيْسَ لَهُمْ رَوَاتِبُ مِنَ الدَّوْلَةِ ، أَمَّا إِذَا كَانَ الْغَزَاةُ لَهُمْ رَوَاتِبُ مِنَ الدَّوْلَةِ ، فَإِنَّهُمْ لَا يُعْطَوْنَ مِنَ الزَّكَاةِ ؛ لِأَنَّهُمْ أَصْبَحُوا نَيْسُوا بِحَاجَةِ إِلَيْهَا .

وَلِهَذَا قَالَ الْمُصَنِّفُ : (وَهُمُ الْغَزَاةُ الْمُتَطَوِّعَةُ) «المتطوعة» ؛ يَغْنِي : الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ رَوَاتِبُ ، (الَّذِينَ لَا دِيُونََ لَهُمْ) يَغْنِي : لَيْسَ لَهُمْ رَوَاتِبُ مِنَ الْحُكُومَةِ .



الثَّامِنُ : ابْنُ السَّبِيلِ الْمُسَافِرُ الْمُتَقَطِّعُ بِهِ دُونَ الْمُتَشَيِّعِ لِلسَّفَرِ مِنْ بَلَدِهِ ، فَيُعْطَى قَدْرَ مَا يُوَصِّلُهُ إِلَى بَلَدِهِ ، وَمَنْ كَانَ ذَا عِيَالٍ أَخَذَ مَا يَكْفِيهِمْ

الشرح :

(الثَّامِنُ) مِمَّنْ يَسْتَحِقُّونَ الزَّكَاةَ : (ابْنُ السَّبِيلِ) ، وَهُوَ (الْمُسَافِرُ الْمُتَقَطِّعُ بِهِ) . يعني : الْمُسَافِرُ الَّذِي لَيْسَ مَعَهُ نَفَقَةٌ ، بَلْ صَاعَتْ نَفَقَتُهُ أَوْ سَرِقَتْ أَوْ نَفِدَتْ ، وَلَا يَسْتَطِيعُ الْمُضِيَّ فِي سَفَرِهِ ، وَالرُّجُوعَ إِلَى بَلَدِهِ ، فَهَذَا يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ ، وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا فِي بَلَدِهِ ، فَهَذَا يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ قَدْرَ مَا يُوَصِّلُهُ إِلَى بَلَدِهِ .

وُسَمِيَ «ابْنُ السَّبِيلِ» لِأَنَّهُ مَلَازِمٌ لِهَذَا السَّفَرِ ، وَهَذَا السَّفَرُ لَا زِمَ لَهُ مَلَازِمَةُ الْإِبْنِ لِأَبِيهِ .

أَمَّا (الْمُتَشَيِّعُ لِلسَّفَرِ مِنْ بَلَدِهِ) ؛ فَهَذَا لَا يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ فِي الْحَاجَةِ بَعْدَ وَالِاسْتِحْقَاقِ .

(وَمَنْ كَانَ ذَا عِيَالٍ أَخَذَ مَا يَكْفِيهِمْ) يعني : ابْنُ السَّبِيلِ أَيْضًا ، إِذَا كَانَ لَهُ عِيَالٌ ، فَإِنَّهُ يُعْطَى زِيَادَةً عَلَى مَا يَبْلُغُهُ فِي سَفَرِهِ ، يُعْطَى زِيَادَةً مَا يَكْفِي لِأَوْلَادِهِ .

وَيَجُوزُ صَرْفُهَا إِلَى صِنْفٍ وَاحِدٍ ، وَيُسْنُ إِلَى أَقَارِبِهِ الَّذِينَ لَا تَلْزَمُهُ مَوْتَتُهُمْ .

الشرح :

(وَيَجُوزُ صَرْفُهَا إِلَى صِنْفٍ وَاحِدٍ) لِمَا بَيَّنَّ الْأَصْنَافَ الثَّمَانِيَةَ حَسَبَ مَا جَاءَ فِي آيَةِ الْكَرِيمَةِ ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ آيَةِ (التوبة : ٦٠) قَالَ : إِنَّهُ لَا يَلْزَمُ أَنْ يُعَمَّمَ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَيُعْطِيَهَا كُلُّهَا ، بَلْ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى صِنْفٍ وَاحِدٍ ، وَدَفَعَ زَكَاتَهُ لَهُ أَجْزَاءَ ذَلِكَ ، بِدَلِيلِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا بَعَثَ مَعَادًا إِلَى الْيَمَنِ ، قَالَ لَهُ : «أَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً ، تَأْخُذُ مِنْ أَغْنِيائِهِمْ ، وَتُرَدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ»<sup>(١)</sup> وَلَمْ يَذْكُرْ إِلَّا الْفُقَرَاءَ ؛ ذَلِكَ عَلَى جَوَازِ الْاِقْتِصَارِ عَلَى صِنْفٍ وَاحِدٍ .

(وَيُسْنُ إِلَى أَقَارِبِهِ الَّذِينَ لَا تَلْزَمُهُ مَوْتَتُهُمْ) يُسْنُ لِلْمَرْكَبِ أَنْ يَصْرِفَ زَكَاتَهُ فِي أَقَارِبِهِ الْفُقَرَاءِ ؛ لِأَنَّهَا عَلَى الْقَرِيبِ تَكُونُ بِأَجْزِينَ : أَجْرُ الصَّدَقَةِ وَأَجْرُ صَلَةِ الرَّجَمِ ، إِذَا كَانَتْ لَا تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُمْ ، أَمَّا إِذَا كَانَتْ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُمْ فَإِنَّهُ لَا يُعْطِيهِمْ مِنَ الزَّكَاةِ ، بَلْ يُنْفِقُ عَلَيْهِمْ مِنْ مَالِهِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَعْطَاهُمُ الزَّكَاةَ جَعَلَهَا قَايَةً لِمَالِهِ ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ .

وَالَّذِينَ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُمْ هُمْ كُلُّ فَقِيرٍ مِنْ أَقَارِبِهِ لَيْسَ مَخْجُوبًا عَنْ إِزْبَةِ لَوْ مَاتَ ، فَإِذَا كَانَ الْمَرْكَبِ يَرِثُ الْفَقِيرَ مِنْ أَقَارِبِهِ لَوْ مَاتَ فَإِنَّهُ لَا يُعْطِيهِ .

(١) أَخْرَجَهُ : الْبُخَارِيُّ (١٣٠/٢) ، (١٥٨) ، (٢٠٥/٥ - ٢٠٦) ، وَمُسْلِمٌ (٣٧/١) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه .

لأنه حينئذٍ يجب عليه أن يُنفق عليه من ماله ؛ لأنَّ القريب يُنفق على قريبه المحتاج الذي لا يقدِرُ على الكسب ، وليس عنده مالٌ فينفق عليه إذا كان يرثه بقرض أو تنصيب ؛ لقوله تعالى لما ذكر سبحانه أجرَةَ الرُّضَاعَةِ للمولود قال : ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ [البقرة : ٢٣٣] يعني : بأنَّ الوارث يقوم مقامُ والدِ الطِّفل في دفعِ أجرَةِ المَرْضَعَةِ في مقابلِ إرثِهِ لو مات .

وإذا أخرج الزكاة ووضَعها في مصارفها الشرعية أجزأت ، لكن كونه يَصْرِفُها في أقاربِ المحتاجين الذين لا يرثهم بقرض ولا بتعصيب هذا أولى وأحسن ، لكن لو صَرَفَها في غيرهم أجزأت ، إذا كانت في المصارف الثمانية .

## فَضْلٌ

وَلَا تُدْفَعُ إِلَى هَاشِمِيٍّ وَمُطَّلِبِيٍّ وَمَوَالِيَهُمَا ، وَلَا إِلَى قَبِيْرَةٍ تَحْتَ غَيٍّْ مُتَّفِقٍ وَلَا إِلَى فَرْعِهِ وَأَصْلِهِ ، وَلَا إِلَى عَبْدٍ وَرَجُلٍ .

الشرح :

(وَلَا تُدْفَعُ إِلَى) :

• هذا بيانٌ لِمَنْ لَا يَصِحُّ دفعُ الزَّكَاةِ إليهم وهم :

١- (هاشِمِيٍّ) الهاشِمِيُّ ؛ نسبةً إلى بني هاشم قرابة النَّبِيِّ ﷺ لقوله ﷺ : «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَنْتَفِي لِمُحَمَّدٍ وَلَا لِأَيِّ مُحَمَّدٍ»<sup>(١)</sup> وَأَلَّ مُحَمَّدٍ الْمُرَادُ بِهِمْ هُنَا قَرَابَتُهُ ، وَهُمْ آلُ الْعَبَّاسِ ، وَأَلُّ أَبِي طَالِبٍ .

(١) هذا جزء من حديث طويل أخرجه : مسلم (١٠٧٢) ، وأبو داود (٢٩٨٥) ، والنسائي (١٠٥/٥) ، وأحمد (١٦٦/٤) من حديث عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث ﷺ .  
ولفظ مسلم : «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَنْتَفِي لِأَلِّ مُحَمَّدٍ» .

٢- (وَمُطْلَبِي) الْمُطْلَبِي؛ وَهُمْ أَلِ الْمُطْلَبِ بِنِ عَيْدٍ مَنَافٍ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّهُمْ لَمْ يَنفَارِقُونَا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ»<sup>(١)</sup>؛ حَيْثُ دَخَلُوا مَعَهُمْ فِي الشَّعْبِ وَقَتَ الْحَصَارِ وَالْمَقَاتِلَةِ.

٣- (وَمَوَالِيهِمَا) مَوَالِي بَنِي هَاشِمٍ وَمَوَالِي الْمُطْلَبِ وَهُمْ عَتَقَاوَهُمْ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ»<sup>(٢)</sup>.

٤- (وَلَا إِلَى فَقِيرَةٍ تَحْتَ غَنِيٍّ مُنْفِقٍ) الْمَرْأَةُ الْفَقِيرَةُ إِذَا كَانَتْ تَحْتَ زَوْجٍ غَنِيٍّ يَنْفِقُ عَلَيْهَا لِاسْتِغْنَائِهَا بِذَلِكَ عَنِ الزَّكَاةِ فَإِنْ كَانَتْ تَحْتَ فَقِيرٍ أَوْ تَحْتَ غَنِيٍّ لَا يَنْفِقُ عَلَيْهَا أُعْطِيَتْ مِنَ الزَّكَاةِ دَفْعًا لِلضَّرَرِ عَلَيْهَا.

٥- (وَلَا إِلَى فَرْعِهِ) وَلَا يَدْفَعُ زَكَاتَهُ إِلَى فَرْعِهِ، وَهُمْ أَوْلَادُهُ وَأَوْلَادُ أَوْلَادِهِ؛ لِيُجُوبَ نَفَقَتُهُمْ عَلَيْهِ.

٦- (وَأَصْلِهِ) وَلَا إِلَى أَصْلِهِ وَهُمْ آبَاؤُهُ وَأَجْدَادُهُ - وَإِنْ عَلَوْا - لِيُجُوبَ نَفَقَتُهُمْ عَلَيْهِ.

(١) أَخْرَجَهُ: أَحْمَدُ (٨١/٤)، وَالنَّسَائِيُّ (١٣٠/٧)، وَالنَّسَائِيُّ (١٣١) مِنْ حَدِيثِ جَبْرِ بْنِ مَطْعَمٍ ﷺ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٩٨٠) بِلفظ: «إِنَّا وَبْنَا عَبْدَ الْمُطْلَبِ لَمْ نَفْرُقْ فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ» مِنْ حَدِيثِ جَبْرِ أَيْضًا.

(٢) أَخْرَجَهُ: أَحْمَدُ (٣٤٠/٤) مِنْ حَدِيثِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ ﷺ، وَالنَّسَائِيُّ (١٠٧/٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ ﷺ.

٧- (وَلَا إِلَى عَيْدٍ) وَلَا إِلَى عَبْدٍ وَهُوَ الْمَمْلُوكُ، لِيُجُوبَ نَفَقَتُهُ عَلَى سَيِّدِهِ.

٨- (وَزَوْجٍ) وَلَا تَدْفَعُ الزَّوْجَةُ زَكَاتَهَا إِلَى زَوْجِهَا لِيُجُوبَ نَفَقَتُهَا عَلَيْهِ وَيَذَلِكَ تَرْجِعُ زَكَاتَهَا إِلَيْهَا.

وَأِنْ أَعْطَاهَا لِمَنْ ظَنَّهُ غَيْرَ أَهْلِ قَبَائِ أَهْلًا، أَوْ بِالْعَكْسِ؛ لَمْ تُجْزَئْهُ، إِلَّا لِغَنِيِّ ظَنَّهُ فَقِيرًا.

الشرح:

(وَأِنْ أَعْطَاهَا لِمَنْ ظَنَّهُ غَيْرَ أَهْلِ قَبَائِ أَهْلًا) إِذَا دَفَعَ زَكَاتَهُ لِمَنْ ظَنَّهُ غَيْرَ مُسْتَحِقٍّ لِلزَّكَاةِ قَبَائِ أَنَّهُ مُسْتَحَقٌّ لَهَا لَمْ تُجْزَئْهُ؛ لِغَدَمِ جُزْمِهِ بِنَيْهِ الزَّكَاةَ حِينَ دَفَعَهَا إِلَيْهِ.

(أَوْ بِالْعَكْسِ؛ لَمْ تُجْزَئْهُ) بَأَن دَفَعَهَا لِغَيْرِ أَهْلِهَا طَائِفًا مِنْ أَهْلِهَا فَتَبَيَّنَ بِخِلَافِ ظَنِّهِ لَمْ تُجْزَئْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْفَى خَالَهُ غَالِيًا وَلَا يُعَدُّ بِالْجَهَالَةِ؛ لِأَنَّ الْمَدْفُوعَ لَهُ غَيْرُ مُسْتَحِقٍّ لَهَا فَلَمْ يَضَعُهَا فِي مَوْضِعِهَا.

(إِلَّا) إِذَا دَفَعَهَا (لِغَنِيِّ ظَنَّهُ فَقِيرًا) فَتُجْزَئُهَا لِحِفَاءِ الْفَقْرِ عَادَةً، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى الرَّجُلَيْنِ الْجَدْلَيْنِ، وَقَالَ: «إِنْ شِئْتُمَا أُعْطِيْتُكُمَا مِنْهَا وَلَا حَظَّ فِيهَا لِغَنِيِّ، وَلَا لِقَوِي مُكْتَسِبٍ»<sup>(١)</sup>؛ وَلِأَنَّهُ إِلَى مَنْ يَعْتَقِدُهُ مُسْتَحَقًّا وَالْفَقْرُ أَمْرٌ خَفِيٌّ.

(١) أَخْرَجَهُ: أَحْمَدُ (٢٢٤/٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٦٣٣)، وَالنَّسَائِيُّ (٩٩/٥)، وَالدَّارِقُطَنِيُّ فِي «سَنَةِ» (١١٩/٢)، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ بْنِ الْخِيَارِ عَنْ رَجُلَيْنِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

وَصَدَقَةُ التَّطَوُّعِ مُسْتَحَبَّةٌ، وَفِي رَمَضَانَ وَأَوْقَاتِ الْحَاجَةِ أَفْضَلُ، وَتُسَنُّ بِالْفَاضِلِ عَنْ كِفَايَتِهِ وَكَفَايَةِ مَنْ يُؤْمِنُهُ، وَيَأْتِي بِمَا يُنْقِصُهَا.

الشرح:

(وَصَدَقَةُ التَّطَوُّعِ مُسْتَحَبَّةٌ) هِيَ الصَّدَقَةُ غَيْرُ الْوَاجِبَةِ، لَمَّا قَرَعَ الْمَوْلُفُ ﷺ مِنْ بَيَانِ الصَّدَقَةِ الْوَاجِبَةِ - وَهِيَ الزَّكَاةُ - ذَكَرَ الصَّدَقَةَ الْمُسْتَحَبَّةَ؛ لِأَنَّ كُلَّ فَرِيضَةٍ يُشْرَعُ مَعَهَا سُنَّةٌ مِنْ جَنْبِهَا؛ كَالصَّلَاةِ الْتَافِلَةِ وَالْفَرِيضَةِ، وَالصَّدَقَةِ الْوَاجِبَةِ وَالْمُسْتَحَبَّةِ، وَالصَّيَامِ الْوَاجِبِ وَالْمُسْتَحَبِّ، وَالْحَجُّ الْوَاجِبِ وَالْمُسْتَحَبِّ، وَالْحَكْمَةُ فِي ذَلِكَ تَكْمِيلُ الْقُرْصِ - إِذَا حَصَلَ فِيهِ نَقْصٌ - مِنْ الثَّقَلِ الَّذِي مِنْ جَنْبِهِ.

وَصَدَقَةُ التَّطَوُّعِ حَتَّى اللَّهُ عَلَيْهَا فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَتُطْفِئُ غَضَبَ الرَّبِّ، وَتَدْفَعُ مِيتَةَ السُّوءِ»<sup>(١)</sup>.

وَهِيَ مُشْرُوعَةٌ كُلُّ وَقْتٍ، وَتَتَأَكَّدُ وَيَزِيدُ فَضْلُهَا فِي الْأَوْقَاتِ الْفَاضِلَةِ؛ (وَفِي رَمَضَانَ) كَشَهْرِ رَمَضَانَ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَجْوَدَ النَّاسِ، وَكَانَ أَجْوَدَ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ حِينَ يَلْقَاهُ جَبْرِيلُ»<sup>(٢)</sup>... الْحَدِيثُ.

(١) أَخْرَجَهُ: التِّرْمِذِيُّ (٦٦٤)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (١٠٣/٨) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ ﷺ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

(٢) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ (٤/١) (٣٣/٣) (٣٧/٤)، وَمُسْلِمٌ (٧٣/٧)، وَالنَّسَائِيُّ (٤/١٢٥)، وَأَحْمَدُ (٢٨٨/١)، وَابْنُ حِبَّانَ (٣٦٦)، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ﷺ.

(وَأَوْقَاتِ الْحَاجَةِ أَفْضَلُ) وَتَتَأَكَّدُ وَيزِيدُ فَضْلُهَا فِي أَوْقَاتِ الْحَاجَةِ ؛  
لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿أَوْ يَلْتَمِسْ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبٍ﴾ [البعد : ١٤] ؛ وَلِأَنَّ وَقْتَ الْحَاجَةِ  
فِيهِ سُدُّ حَاجَةِ الْمَلْهُوفِ ، وَإِطْعَامُ الْجَائِعِ ، وَكِسْوَةُ الْغَارِيِّ ، وَسُدُّ حَاجَةِ  
الْمَخْتِاجِ .

وقوله : (وَتُسَنُّ بِالْفَاضِلِ عَنْ كِفَايَتِهِ . . .) إلخ ، بَيَانٌ لِمَا تَخْرُجُ مِنْهُ  
الصَّدَقَةُ وَهُوَ مَا زَادَ عَمَّا يَحْتَاجُهُ هُوَ فِي نَفْسِهِ ، وَعَمَّا يَحْتَاجُهُ مَنْ تَلَزَّمَهُ  
تَقَفُّهُ ، فَيُبْدَأُ بِنَفْسِهِ أَوَّلًا ، ثُمَّ بِمَنْ تَلَزَّمَهُ مَوَئِتُهُ ، فَإِنْ فَضَّلَ شَيْءٌ تَصَدَّقَ  
مِنْهُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى وَإِذَا بِمَنْ تَعُولُ ،  
وَخَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنًى» <sup>(١)</sup> .

(وَيَأْتِي بِمَا يُنْقِصُهَا) فَإِنْ كَانَتْ الصَّدَقَةُ تُنْقِصُ كِفَايَتَهُ أَوْ كِفَايَةَ مَنْ يَمُوْنُهُ  
وَيَحْصُلُ النُّضْرُ بِذَلِكَ فَإِنَّهُ يَأْتِي بِهَا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : «كُنْ بِالْمَرْءِ إِنْمَا  
أَنْ يَضِيعَ مِنْ يَقُوْتِ» <sup>(٢)</sup> وَلِأَنَّ الْقِيَامَ بِكِفَايَتِهِ وَكِفَايَةَ مَنْ يَمُوْنُ أَمْرٌ وَاجِبٌ ،  
وَالصَّدَقَةُ أَمْرٌ مُسْتَحَبٌّ ، وَالوَاجِبُ يُقَدَّمُ عَلَى الْمُسْتَحَبِّ .

(١) أخرجه : أحمد (٢/٢٧٨ ، ٤٠٢ ، ٤٧٦ ، ٥٢٤) من حديث أبي هريرة ؓ ،  
وفي الباب عن أبي سعيد الخدري ، وابن عمر ، وحكيم بن حزام ، وأبي أمامة  
الباهلي ؓ .

(٢) أخرجه : أحمد (٢/١٦٠ ، ١٩٣ ، ١٩٤) ، وأبو داود (١٦٩٢) ، من حديث عبد الله  
ابن عمرو ؓ .

رفع  
عبد الرحمن النجدي  
(سنة النشر ١٤٠٥ هـ)

### كِتَابُ الصَّيَامِ

- \* بَابُ مَا يُفْسِدُ الصَّوْمَ وَيُوجِبُ الْكُفَّارَةَ .
- \* بَابُ مَا يُكْرَهُ وَمَا يُسْتَحَبُّ وَحُكْمُ الْقَضَاءِ .
- \* بَابُ صَوْمِ التَّطَوُّعِ .
- \* بَابُ الْاِغْتِكَافِ .

## كِتَابُ الصَّيَامِ

الشرح:

(كِتَابُ الصَّيَامِ) لَمَّا فَرَعَ الْمُؤَلَّفُ كَلَّمَهُ مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ الَّتِي هِيَ الرُّكْنُ الثَّانِي مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ انْتَقَلَ إِلَى الرُّكْنِ الثَّالِثِ ، وَهُوَ الصَّيَامُ ؛ فَإِنَّ صَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ هُوَ أَحَدُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ .

و«الصَّيَامُ» فِي اللُّغَةِ : الْإِمْسَاكُ<sup>(١)</sup> ، يُقَالُ لِلْسَاكِتِ عَنِ الْكَلَامِ : «صَائِمٌ» ، قَالَ تَعَالَى عَنْ مَرْيَمَ : «فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّبِّ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ أَيَّامًا لَيْسِيًّا» (مريم : ٢٦) ، وَكَذَلِكَ الْمُؤَسِّكُ عَنِ الْمَشْيِ يُقَالُ لَهُ صَائِمٌ ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :

خَيْلُ صِيَامٍ وَأُخْرَى غَيْرُ صَائِمَةٍ      تَحْتَ الْهَيْجَاجِ وَأُخْرَى تَعْلُكُ الْجُمَا  
فَالْخَيْلُ الصَّيَامُ ، يَعْنِي : الْوَاقِفَةُ عَنِ الْعَدْوِ .

(١) انظر : «تهذيب اللغة» للأزهري (١٢/٢٥٩) .

وأما في الشرع، فالصَّيَامُ: هو الإِسْتِثْنَاءُ عَنِ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَسَائِرِ الْمُفْطَرَاتِ، بَيِّنَةٌ، مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ<sup>(١)</sup>.

• وَهُوَ يُنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

صَوْمٌ وَاجِبٌ: كَصِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَصَوْمِ الْكَفَّارَةِ، وَصَوْمِ النَّذْرِ.  
وصيامٌ مُسْتَحَبٌّ: كَصِيَامِ يَوْمِ الْخُمَيْسِ وَالْاِثْنَيْنِ مِنْ كُلِّ أَشْبُوعٍ، وَثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَسِتٌّ مِنْ شَوَالٍ؛ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ صَوْمِ الطَّلُوعِ.  
والصَّيَامُ فِي الشَّرْعِ الَّذِي هُوَ تَرْكُ الشَّهَوَاتِ مِنَ الْمَأْكَلِ وَالْمَشَارِبِ وَالِاسْتِمْتَاعِ بِالزُّوَاجَاتِ وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ فِيهِ امْتِحَانٌ لِلْعَبِيدِ، وَفِيهِ يَتَغَلَّبُ الْإِنْسَانُ عَلَى شَهَوَاتِهِ وَعَلَى نَفْسِهِ الْأَمَارَةِ بِالسُّوءِ؛ فَإِنَّهُ يَتْرَكُ أَحَبَّ شَيْءٍ إِلَيْهِ، وَرَبَّمَا يَكُونُ فِي أَشَدِّ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، كَالْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي يَتْرَكُهَا وَنَفْسُهُ تُحِبُّهَا وَتَمِيلُ إِلَيْهَا، أَوْ هُوَ مُحْتَاجٌ إِلَيْهَا فَيَتْرَكُهَا طَاعَةً لِلَّهِ ﷻ؛ وَلِهَذَا قَالَ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ: «الصَّوْمُ لِي، وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، يَتْرَكُ شَهْوَتَهُ وَطَعَامَهُ وَشَرَابَهُ مِنْ أَجْلِي، لِلصَّائِمِ فَرْحَتَانِ: فَرْحَةٌ عِنْدَ فِطْرِهِ، وَفَرْحَةٌ عِنْدَ لِقَاءِ رَبِّهِ، وَلَخُلُوفٌ قَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «المطلع» (ص: ١٤٥)، و«الدر النقي» (١/ ٣٥٥).

(٢) أخرجه: البخاري (٣/ ٣٤)، (٩/ ١٧٥)، ومسلم (٣/ ١٥٧)، (١٥٨) من

حديث أبي هريرة ﷺ بنحوه.

فَالصَّائِمُ خَصَلَ عَلَى هَذِهِ الْمَيزَاتِ، كَذَلِكَ الصَّيَامُ خَصَلَ عَلَى هَذِهِ الْمِيزَاتِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْأَعْمَالِ، بِمَا يَخْتَصُّ بِهِ الصَّيَامُ مِنَ الْأَسْرَارِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي أَجَلُّهَا وَأَعْظَمُهَا خَوْفُ اللَّهِ ﷻ، وَتَقْدِيمُ طَاعَتِهِ عَلَى طَاعَةِ النَّفْسِ وَالْهَوَى.

يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ بِرُؤْيَةِ هَلَالِهِ .

الشرح:

(يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ) هَذَا هُوَ الصَّوْمُ الْوَاجِبُ بِأَصْلِ الشَّرْعِ، لَيْسَ هُنَاكَ صَوْمٌ يَجِبُ بِأَصْلِ الشَّرْعِ إِلَّا شَهْرُ رَمَضَانَ، وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَكُمْ ثَلَاثُونَ﴾ (البقرة: ١٨٣) ومعنى كُتِبَ: فُرِضَ، ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَن سَمِعَ بِكُمْ أَشْهَرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِيُخْلِطُوا الْحِدَّةَ وَلِيُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْكُم وَلَلَكُمْ مِّنْ فَضْلِهِ لَكَثِيرٌ﴾ (البقرة: ١٨٥) فصيَّامُ شَهْرِ رَمَضَانَ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ بَالِغٍ عَاقِلٍ، وَذَلِكَ لِأَمْرِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا بِصِيَامِ هَذَا الشَّهْرِ.

فَمَنْ لَيْسَ عِنْدَهُ مَانِعٌ مِنَ الصِّيَامِ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ صِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ أَدَاءً، وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مَانِعٌ مِنَ الصِّيَامِ، لمرضٍ أَوْ سَفَرٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْذَارِ الَّتِي تُبَيِّحُ الْفِطْرَ، فَإِنَّهُ يَصُومُ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ، بَانَ بِقَضِي الْأَيَّامِ الَّتِي أَفْطَرَهَا مِنْ رَمَضَانَ، مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ.

(بِرُؤْيَةِ هَلَالِهِ)، يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ:

إِمَّا بِرُؤْيَةِ الْهَلَالِ، قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿يَتَذَكَّرُكَ عَنِ الْأَهْلَةِ كُلِّ هِيَ مَوَاقِيتُ اللَّيْلِ وَاللَّيْلِ﴾ (البقرة: ١٨٩) فَجَعَلَ اللَّهُ الْأَهْلَةَ مَوَاقِيتَ لِلْعِبَادَاتِ، وَمِنْهَا

صِيَامُ رَمَضَانَ، فَإِذَا رُؤِيَ الْهَلَالُ، - بَانَ رَأَهُ وَاحِدٌ ثَبَتَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ - وَجَبَ عَلَى الْجَمِيعِ الصَّوْمُ؛ لِقَوْلِهِ ﷻ: «صُومُوا لِرُؤْيِيهِ وَأَنْفِطَرُوا لِرُؤْيِيهِ»<sup>(١)</sup> فَيَجِبُ الصِّيَامُ بِرُؤْيَةِ الْهَلَالِ.

الأمْرُ الثَّانِي: إِحْتِمَالُ شُعْبَانِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا؛ لِقَوْلِهِ ﷻ: «فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدَرُوا لَهُ»<sup>(٢)</sup>.

ومعنى «غَمَّ عَلَيْكُمْ» يَغْنِي: لَمْ يَزِ الْهَلَالُ بِسَبَبِ الْغَيْمِ أَوْ الْقَمَرِ<sup>(٣)</sup>، فَإِنَّ الْمُسْلِمِينَ يُكْمِلُونَ شُعْبَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا، لِمَا جَاءَ فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى: «فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا شُعْبَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا»<sup>(٤)</sup> هَذَا هُوَ الْأَمْرُ الثَّانِي.

وَلَا يُجُوزُ الصِّيَامُ بِنَاءً عَلَى الْحِسَابِ الْفَلَكَيِّ؛ لِأَنَّ هَذَا شَيْءٌ لَمْ يَشْرَعْهُ اللَّهُ وَلَمْ يَشْرَعْهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَالْنَبِيُّ ﷺ عَلَّقَ الصِّيَامَ بِالرُّؤْيَةِ فَقَالَ: «صُومُوا لِرُؤْيِيهِ، وَأَنْفِطَرُوا لِرُؤْيِيهِ» فَلَا يُجُوزُ الصِّيَامُ إِلَّا بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ، إِمَّا بِرُؤْيَةِ الْهَلَالِ كَمَا هُنَا، وَإِمَّا بِإِكْمَالِ شُعْبَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا؛ لِقَوْلِهِ ﷻ: «فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدَرُوا لَهُ»<sup>(٥)</sup>.

وَالْحِسَابُ الْفَلَكَيُّ لَا يُجُوزُ أَنْ يُعَلَّقَ بِهِ الصِّيَامُ؛ لِأَنَّهُ عَمَلٌ بَشَرِيٌّ

(١) أخرجه: البخاري (٣٤/٣ - ٣٥)، ومسلم (١٢٤/٣) من حديث أبي هريرة ؓ.

(٢) أخرجه: البخاري (٣٣/٣ - ٣٤)، ومسلم (١٢٢/٣) من حديث ابن عمر ؓ.

(٣) الفترة: غَبَرَةٌ يَغْلُوها سَوَادُ كَالِدَحَان. «لسان العرب» (٧١/٥).



.....

يُخْطِئُ وَيَصِيبُ وَلَا يُحِبُّهُ كُلُّ أَحَدٍ، وَلَئِنْ النَّبِيُّ ﷺ لَمْ يَأْمُرْنَا بِالصَّيَامِ بِنَاءً عَلَى الْحِسَابِ الْفَلَكِيِّ، وَإِنَّمَا أَمَرْنَا بِالصَّيَامِ بِنَاءً عَلَى رُؤْيِيهِ الْهِلَالِ.

وَالرُّؤْيُ سَوَاءٌ كَانَتْ بِالْعَيْنِ الْمَجْرُودَةِ أَوْ بِوَسْطَةِ الْمَكْبُرَاتِ وَالْمَنَاظِيرِ الَّتِي بِالْمَرَاصِدِ أَوْ غَيْرِهَا، فَإِنَّ هَذَا لَا يُخْرِجُ الْأَمْرَ عَنِ الرُّؤْيِ، لَكِنَّهَا صَارَتْ رُؤْيً بِوَسْطَةِ، وَلَا مَانِعَ أَنْ يُسْتَعَانَ بِالْآلَاتِ الْمَكْبَرَةِ وَالْمَرَاصِدِ لِرُؤْيِيهِ الْهِلَالِ؛ وَلَكِنْ هَذَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ.

فَإِنْ لَمْ يُرَ مَعَ صَحْوِ لَيْلَةِ الثَّلَاثِينَ أَصْبَحُوا مُفْطَرِينَ، وَإِنْ خَالَ دُونَهُ غَيْمٌ أَوْ قَتَرٌ فَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ يَجِبُ صَوْمُهُ وَإِنْ رُؤِيَ نَهَارًا فَهُوَ لَيْلَةُ الْمُقْبِلَةِ.

الشرح:

(فَإِنْ لَمْ يُرَ مَعَ صَحْوِ لَيْلَةِ الثَّلَاثِينَ أَصْبَحُوا مُفْطَرِينَ) سَبَقَ أَنَّ الصَّيَامَ يَجِبُ بِرُؤْيِيهِ الْهِلَالِ، فَإِذَا رُؤِيَ الْهِلَالُ وَجِبَ الصَّوْمُ، هَذَا لَاخْتِلَافٌ فِيهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَإِذَا لَمْ يُرَ الْهِلَالُ لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ، وَلَيْسَ هُنَاكَ مَا يَمْنَعُ مِنَ الرُّؤْيِ؛ لِأَنَّ الْجَوَّ صَافٍ، لَيْسَ فِيهِ سَحَابٌ وَلَا قَتَرٌ وَلَا فِيهِ شَيْءٌ يَمْنَعُ مِنَ الرُّؤْيِ، فَلَا خِلَافَ أَنَّهُمْ يُصْبِحُونَ مُفْطَرِينَ، وَلَا يُصُومُونَ يَوْمَ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُرَ الْهِلَالُ وَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَانِعٌ مِنْ رُؤْيِيهِ، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ الْهِلَالُ، فَيُصْبِحُونَ مُفْطَرِينَ.

(وَإِنْ خَالَ دُونَهُ غَيْمٌ أَوْ قَتَرٌ) أَمَّا إِذَا لَمْ يُرَ الْهِلَالُ لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ بِسَبَبِ الْحَاجِبِ الَّذِي حَجَبَهُ مِنْ غَيْمٍ أَوْ قَتَرٍ، فَهَذَا مُوَضِّعُ الْخِلَافِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَتُسَمَّى بِيَوْمِ الشُّكِّ؛ لِأَنَّ هَذَا الْيَوْمَ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ مُكْبَرٌ لَشَعْبَانَ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ، وَأَنَّ الْهِلَالَ قَدْ ظَهَرَ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يُرَ بِسَبَبِ الْحَائِلِ الَّذِي خَالَ دُونَهُ.

فَجَمْعُهُمْ أَهْلَ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّهُمْ يُصْبِحُونَ مُفْطَرِينَ<sup>(١)</sup>؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «صُومُوا لِرُؤْيِيهِ وَأَفْطَرُوا لِرُؤْيِيهِ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَفْطَرُوا لَهُ» فِي رِوَايَةٍ:

(١) انظر: «المعني» (٤/ ٣٣٠).

«فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا»، فرواية: «أَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا» تفسر قوله ﷺ: «فَأَقْدِرُوا لَهُ»، فيجب الإقطار في يوم الثلاثين؛ لأنه لم ير الهلال، ولا يجوز الصوم في يوم الشك على أنه من رمضان؛ لقوله ﷺ: «لَا تَقْدُمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ»<sup>(١)</sup>، ولقول عمار ﷺ: الذي يصوم اليوم الذي يشك فيه قد عصى أبا القاسم ﷺ<sup>(٢)</sup>.

(فَقَطَّاهُ الْمَذْهَبُ يَجِبُ صَوْمُهُ) وَذَهَبَ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّهُ يَجِبُ صَوْمُ يَوْمِ الشَّكِّ، وَهُوَ الَّذِي يُضَادَفُ يَوْمَ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ، وَيَحُولُ دُونَ رُؤْيَى الْهَلَالِ خَائِلٌ مِنْ عَنَمٍ أَوْ قَتَرٍ؛ فَيَصَامُ. وَهَذَا ظَاهِرُ مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَعَلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ<sup>(٣)</sup>.

ولكن؛ الراجح هو القول الأول، وهو تحريم صوم يوم الشك.

ورؤية الهلال تكون عند غروب الشمس.

(وَلَمَّا رُؤِيَ نَهَارًا) وَإِذَا رُؤِيَ الْهَلَالُ فِي النَّهَارِ بَعْدَ الزَّوَالِ فَإِنَّهُ يَكُونُ (لِلَّيْلَةِ الْمُقْبِلَةِ)؛ لِأَن رُؤْيَا بَعْدَ الزَّوَالِ عَلَامَةٌ عَلَى أَنَّهُ لِلَّيْلَةِ الْمُقْبِلَةِ، وَأَنَّ الشَّمْسَ سَتَبَقِيهِ فِي الْغُرُوبِ، وَأَمَّا إِذَا رُؤِيَ قَبْلَ الزَّوَالِ فَإِنَّهُ يَكُونُ لِلَّيْلَةِ الْمَاضِيَةِ.

(١) أخرجه: البخاري (٣٥/٣ - ٣٦)، ومسلم (١٢٥/٣) من حديث أبي هريرة ﷺ.  
(٢) أخرجه: أبو داود (٢٣٣٤)، والترمذي (٦٨٦)، والنسائي (١٥٣/٤)، وابن ماجه (١٦٤٥).

(٣) انظر: «الاختيارات الفقهية» (ص: ١٥٩).

وَإِذَا رَأَاهُ أَهْلُ بَلَدٍ لَزِمَ النَّاسَ كُلَّهُمْ الصَّوْمُ، وَيَصَامُ بِرُؤْيَا عَدَلٍ وَلَوْ أَتَى، فَإِنْ صَامُوا بِشَهَادَةِ وَاحِدٍ ثَلَاثِينَ يَوْمًا فَلَمْ يَرِ الْهَلَالُ أَوْ صَامُوا لِأَجْلِ عَنَمٍ لَمْ يَفْطَرُوا، وَمَنْ رَأَى وَحْدَهُ هِلَالَ رَمَضَانَ وَرَدَّ قَوْلَهُ، أَوْ رَأَى هِلَالَ شَوَّالٍ صَامَ.

الشرح:

(وَإِذَا رَأَاهُ أَهْلُ بَلَدٍ لَزِمَ النَّاسَ كُلَّهُمْ الصَّوْمُ، وَيَصَامُ بِرُؤْيَا عَدَلٍ) لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الرُّؤْيَا الَّتِي يَجِبُ بِهَا الصَّوْمُ أَنْ يَرَاهُ النَّاسُ كُلُّهُمْ، وَإِنَّمَا يَكْفِي إِذَا رَأَاهُ وَاحِدٌ عَدَلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَيَلْزِمُ النَّاسَ كُلَّهُمْ الصَّوْمَ لرؤية الواحد، وذلك لأن ابن عمر ﷺ أَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّهُ رَأَى الْهَلَالَ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُسْلِمِينَ بِالصِّيَامِ<sup>(١)</sup>؛ بِنَاءً عَلَى رُؤْيَا ابْنِ عُمَرَ، وَهُوَ شَخْصٌ وَاحِدٌ.

(وَلَوْ أَتَى) حَتَّى وَلَوْ كَانَ هَذَا الْوَاحِدُ امْرَأَةً؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَيَصْدُقُ عَلَى رُؤْيَا الْوَاحِدِ - رَجُلًا كَانَ أَوْ أُنْثَى - قَوْلُهُ ﷺ: «صُومُوا لِرُؤْيَايَ وَافْطَرُوا لِرُؤْيَايَ»<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُحَدِّثِ الْعِدَّةَ الَّتِي يَجِبُ الصَّوْمُ بِرُؤْيَايَهُمْ، وَلَئِنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِالصِّيَامِ بِنَاءً عَلَى رُؤْيَا الْوَاحِدِ، وَهُوَ ابْنُ عُمَرَ، كَمَا سَبَقَ.

(١) أخرجه: أبو داود (٢٣٤٢)، وابن حبان (٣٤٤٧)، والدارقطني (١٥٦/٢)، والحاكم (٤٢٣/١)، والبيهقي (٢١٢/٤).

(٢) أخرجه: البخاري (٣٤ - ٣٥)، ومسلم (١٢٤/٣) من حديث أبي هريرة ﷺ.

(فَإِنْ صَامُوا بِشَهَادَةِ وَاحِدٍ ثَلَاثِينَ يَوْمًا فَلَمْ يَزِ الْهَيْلَالُ) وَإِذَا صَامُوا بِنَاءً عَلَى شَهَادَةِ وَاحِدٍ فِي دُخُولِ شَهْرِ رَمَضَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا، وَ لَمْ يَزِ الْهَيْلَالُ، فَإِنَّهُمْ لَا يُفْطِرُونَ احْتِيَاظًا لِلْعِبَادَةِ؛ وَلَأَنَّ رُؤْيَا الْوَاحِدِ لَا يُعْتَدُ بِهَا فِي الْإِفْطَارِ فَلَا يُعْتَدُ بِالْبِنَاءِ عَلَيْهَا فِي الدُّخُولِ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْوَاحِدُ مُتَوَهِّمًا، بِخِلَافِ مَا إِذَا صَامُوا بِرُؤْيَا اثْنَيْنِ فَافْتَرَّ ثُمَّ اكْتَمَلُوا ثَلَاثِينَ مِنْ رَمَضَانَ، فَإِنَّهُمْ يُفْطِرُونَ؛ لِأَنَّهُمْ صَامُوا بِرُؤْيَا اثْنَيْنِ فَافْتَرَّ، فَيَبْنِي إِكْمَالَ الشَّهْرِ عَلَى رُؤْيَاهُمَا فِي الدُّخُولِ، لِأَنَّ رُؤْيَاهُمَا مُتَبَيِّنَةٌ.

(أَوْ صَامُوا لِأَجْلِ غَنِيمٍ لَمْ يُفْطِرُوا) أَيِ إِذَا صَامُوا يَوْمَ الْغَنِيمِ عَلَى الرَّوَايَةِ الْأُولَى فِي الْمَذْهَبِ، فَإِذَا صَامُوا يَوْمَ الشَّكِّ وَمَضَوْا فِي الصِّيَامِ، وَلَمْ يَزِ الْهَيْلَالُ فِي تَمَامِ الثَّلَاثِينَ فَإِنَّهُمْ لَا يُفْطِرُونَ؛ لِاحْتِمَالِ أَنَّ صَوْمَهُمُ الْأَوَّلَ كَانَ مُتَقَدِّمًا لِلشَّهْرِ.

(وَمَنْ رَأَى وَحْدَهُ هَيْلَالَ رَمَضَانَ وَرَدَّ قَوْلَهُ) بَأَنَّ لَمْ يَعْمَلْ بِهِ الْقَاضِي؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِعَدْلٍ وَلَمْ يَصُمْ النَّاسُ بِنَاءً عَلَى رُؤْيَاهُ؛ فَإِنَّهُ هُوَ يَصُومُ وَقَدْ لَمْ يَصُمْ النَّاسُ عَمَلًا بِرُؤْيَاهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رَأَى الْهَيْلَالَ، فَيَصُومُ هُوَ، هَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: (صَامٌ).

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الصَّوْمُ؛ لِأَنَّهُ وَاحِدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ<sup>(١)</sup>، فَلَا

(١) وَهُوَ اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ. انظر: «الإنصاف» (٣/٢٧٧).

يَلْزَمُهُ الصَّوْمُ إِذَا انْفَرَدَ هُوَ بِالرُّؤْيَا، وَلَمْ يَقْبَلْ خَبَرُهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «صَوْمُكُمْ يَوْمَ تَصُومُونَ»<sup>(١)</sup> أَوْ: «الصَّوْمُ يَوْمَ يَصُومُ النَّاسُ، وَالْفِطْرُ يَوْمَ يُفْطِرُ النَّاسُ»<sup>(٢)</sup>.

(١) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٧٣٠٤)، وَالدَّارَقُطْنِي (١٦٤/٢)، وَابْنُ أَبِي حَتِمٍ (٢٥٢/٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ.

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٦٩٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الصَّوْمُ يَوْمَ تَصُومُونَ، وَالْفِطْرُ يَوْمَ تَفْطِرُونَ، وَالْأَضْحَى يَوْمَ تَضْحُونَ».

وَيَلْزَمُ الصَّوْمَ لِكُلِّ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ قَادِرٍ .

الشرح:

(وَيَلْزَمُ الصَّوْمَ) هذا بَيَانُ شُرُوطِ وَجوبِ الصَّوْمِ :

• يجبُ الصَّوْمُ بشروط :

الشرطُ الأولُ : (لِكُلِّ مُسْلِمٍ) الإسلامُ ، فلا يصحُّ الصَّوْمُ إِلَّا مِنْ مُسْلِمٍ كَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ يُشْتَرَطُ لَهَا الْإِسْلَامُ ، فَلَوْ بَدَأَ الصَّوْمَ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ وَهُوَ غَيْرُ مُسْلِمٍ ثُمَّ أَسْلَمَ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ ، فَإِنَّهُ لَا يَجِزُّهُ هَذَا الْيَوْمَ ؛ لِأَنَّهُ مَضَى جُزْءٌ مِنْ أَوَّلِهِ وَهُوَ غَيْرُ مُسْلِمٍ ، فلا يصحُّ مِنْهُ هَذَا الصَّوْمُ ؛ لِأَنَّ الْكَافِرَ لَا يَصِحُّ مِنْهُ عِبَادَةٌ ؛ لقوله تعالى : ﴿وَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى النَّاسِ إِذْ أَخْرَجَهُمْ مِنْ ظُلُمَاتٍ إِلَى نُورٍ وَفِي قُلُوبِهِمْ مُبْتَلَاتٌ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اتَّبَعُوا الْعَذَابُ أَلِيمٌ﴾ [الفرقان : ٢٢] .

الشرطُ الثاني : (مُكَلَّفٍ) أَنْ يَكُونَ مُكَلَّفًا ، وَهُوَ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ ، فَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا لَمْ يَبْلُغِ الْحُلُمَ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الصَّوْمُ ؛ لِأَنَّهُ مَرْفُوعٌ عَنْهُ الْقَلَمُ ؛ لقوله ﷺ : «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ»<sup>(١)</sup> فذكر منهم : «الضَّعِيفُ حَتَّى يَخْتَلِمَ» والمرادُ بـ«الْقَلَمِ» : قَلَمُ التَّكْلِيفِ .

وكذلك لَوْ كَانَ بَالِغًا لَكُنْهُ غَيْرُ عَاقِلٍ ، كَالْمَعْتَوِهِ وَالْمَجْنُونِ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الصَّوْمُ مَا دَامَ أَنَّهُ غَيْرُ عَاقِلٍ ، كَمَا أَنَّهَا لَا تَلْزَمُهُ سَائِرُ الْعِبَادَاتِ ؛ لقوله ﷺ : «وَالْمَجْنُونُ حَتَّى يَبْقِيَ»<sup>(٢)</sup> .

(١) أخرجه : أحمد (١٤٠/١) ، (١٥٨) ، وأبو داود (٤٣٩٩ - ٤٤٠٢) ، والترمذي (١٤٢٣) ، وابن ماجه (٢٠٤٢) من حديث علي ؓ .

الشرط الثالثُ : (قَادِرٍ) أَنْ يَكُونَ الْمَكْلَفُ قَادِرًا ، يَخْرُجُ بِذَلِكَ الْمُسْلِمُ الْمَكْلَفُ الَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَى الصَّوْمِ لِمَرَضٍ وَنَحْوِهِ ، فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الصَّوْمُ آدَاءً ، لَكِنْ إِنْ كَانَ يُرْجَى زَوَالُ الْمَانِعِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، كَالْمَرِيضِ يُرْجَى شِفَاؤُهُ فَإِنَّهُ يُفْطِرُ وَيَقْضِي مِنْ أَيَّامٍ أُخْرَى ، وَإِنْ كَانَ لَا يُرْجَى زَوَالُ الْمَانِعِ كَالْكَبِيرِ الْهَرِمِ وَالْمَرِيضِ الزَّمِنِ ، فَإِنَّهُ يُطْعِمُ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا ؛ لقوله تعالى : ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ وَدْيَةَ طَعَامِ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة : ١٨٤] .

وَإِذَا قَامَتِ الْبَيْتَةُ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ وَجِبَ الْإِمْسَاكُ وَالْقَضَاءُ عَلَى كُلِّ مَنْ صَارَ فِي أَثْنَائِهِ أَهْلًا لُجُوبِيه، وَكَذَا حَائِضٌ وَنَفْسَاءٌ طَهَرَتَا وَمُسَافِرٌ قَدِيمٌ مُفْطِرًا.

الشرح:

(وَإِذَا قَامَتِ الْبَيْتَةُ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ وَجِبَ الْإِمْسَاكُ وَالْقَضَاءُ عَلَى كُلِّ مَنْ صَارَ فِي أَثْنَائِهِ أَهْلًا لُجُوبِيه) إِذَا تَأَخَّرَ خَبَرُ رُؤْيَا الْهَلَالِ عَنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَلَمْ تَقُمْ الْبَيْتَةُ إِلَّا فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ، فَإِنَّهُمْ يَصُومُونَ بَقِيَّةَ الْيَوْمِ، وَيَقْضُونَ هَذَا الْيَوْمَ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ؛ لِأَنَّهُ مَضَى أَوَّلُهُ وَهُمْ لَمْ يَصُومُوا، لَكِنَّهُمْ يُسَبِّحُونَ بِقِيَّةِ إِحْرَامًا لِلْوَقْتِ.

(وَكَذَا حَائِضٌ وَنَفْسَاءٌ طَهَرَتَا وَمُسَافِرٌ قَدِيمٌ مُفْطِرًا) وَكَذَا يَلْزَمُ الْإِمْسَاكُ بَقِيَّةَ الْيَوْمِ كُلِّ مَنْ كَانَ لَهُ عَذْرُ تَرَكَ مِنْ أَجْلِهِ الصَّيَامَ، ثُمَّ زَالَ عَذْرُهُ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ؛ كَالْحَائِضِ إِذَا طَهَرَتْ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ وَكَالْمَرِيضِ إِذَا شَفِيَ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ وَهُوَ الْمُفْطِرُ، وَكَالْمُسَافِرِ إِذَا قَدِمَ وَانْتَهَى سَفَرُهُ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ وَهُوَ مُفْطِرٌ، فَإِنَّ كُلَّ هَؤُلَاءِ يَلْزِمُهُمُ الْإِمْسَاكُ بَقِيَّةَ الْيَوْمِ إِحْرَامًا لِلْوَقْتِ، وَيَقْضُونَ بِدَلَّةِ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَصُومُوا كَامِلًا.

وَمَنْ أَفْطَرَ لِكَبِيرٍ أَوْ مَرَضٍ لَا يُزْجَى بُرْؤُهُ أَطْعَمَ لِكُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا.

الشرح:

تَقَدَّمَ أَنَّهُ إِذَا دَخَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ وَجِبَ الصَّوْمُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ مَكْلَفٌ قَادِرٌ.

وقوله: «قَادِرٌ» يَخْرُجُ بِهِ غَيْرُ الْقَادِرِ، وَهُوَ عَلَى نَوْعَيْنِ:

الأول: غير قادر يُزْجَى زَوَالُ الْمَانِعِ عَنْهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، فَهَذَا يُفْطِرُ فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ، وَيَقْضِي إِذَا زَالَ عَذْرُهُ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ» [البقرة: ١٨٤] فَأَبَاحَ لِلْمُسَافِرِ وَالْمَرِيضِ أَنْ يُفْطِرَا مِنْ رَمَضَانَ، وَأَنْ يَقْضِيَا بِدَلَّةِ مَا أَفْطَرَاهُ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ.

الثاني: (وَمَنْ أَفْطَرَ لِكَبِيرٍ أَوْ مَرَضٍ لَا يُزْجَى بُرْؤُهُ أَطْعَمَ لِكُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا) مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الصَّيَامِ، حَاضِرًا وَلَا يُزْجَى زَوَالُ الْمَانِعِ عَنْهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَهَذَا كَالْكَبِيرِ الْهَرِمِ، فَالْكَبِيرُ لَا يُزْجَى زَوَالُهُ، وَكَذَلِكَ الْمَرِيضُ مَرَضًا مُزْمِنًا لَا يُزْجَى لَهُ شِفَاءٌ، فَهَذَا لَا يُنْتَظَرُ مِنْهُ الْقَضَاءُ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَقَدِّمَ الْبَذِيَّةَ بِدَلَّةِ الصَّيَامِ، وَهِيَ إِطْعَامُ مَسْكِينٍ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ بِمِقْدَارِ نَضْفِ الصَّاعِ؛ كَيْلُو وَنَصَفَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ الصَّيَامَ فَذَرُوهُ سَلَامًا وَمَسْكِينٌ فَمَنْ فَطَرَهُ» [البقرة: ١٨٤] أَيْ: لَا يَسْتَطِيعُونَ الصَّيَامَ لِكَبِيرٍ أَوْ مَرَضٍ مُزْمِنٍ، فَهَذَا يُخْرِجُ عَنْ الصَّيَامِ إِطْعَامَ مَسْكِينٍ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ،

سَوَاءُ أَطْعَمَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ فِي يَوْمِهِ، أَوْ جَمَعَ عَدَدَ الْأَيَّامِ وَأَخْرَجَ عَنْهَا الطَّعَامَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ كَيْلُو وَنَصَفَ، وَيَخْرِجُهَا دَفْعَةً وَاحِدَةً، أَوْ يَفْرِقُهَا عَلَى الْأَيَّامِ، وَسَوَاءُ دَفَعَهَا لِفَقِيرٍ وَاحِدٍ أَوْ دَفَعَهَا لَعَدَّةٍ فَقَرَاءَ؛ الْأَمْرُ فِي هَذَا وَاسِعٌ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

وَيُسْنُ لِمَرِيضٍ يَصُومُ، وَلِمُسَافِرٍ يَصُومُ. وَإِنْ نَوَى حَاضِرٌ صَوْمَ يَوْمٍ ثُمَّ سَافَرَ فِي أَثْنَائِهِ فَلَهُ الْفِطْرُ.

الشرح:

(وَيُسْنُ لِمَرِيضٍ يَصُومُ) يُسْنُ الْفِطْرُ لِلْمَرِيضِ الَّذِي يَصُومُ الصَّيَّامُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الْيَمِينِ مِنْ حَرَجٍ» [الحج: ٧٨].

(وَلِمُسَافِرٍ يَصُومُ) وَكَذَلِكَ الْمُسَافِرُ الَّذِي يُبَاحُ لَهُ أَنْ يَقْصُرَ الصَّلَاةَ الرَّابِعَةَ، فَإِنَّهُ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَقْصُرَ، فإِذَا طَافَ أَفْضَلُ؛ لِهَذِهِ الْآيَةِ «وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الْيَمِينِ مِنْ حَرَجٍ» [الحج: ٧٨] وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُجِبُ أَنْ تُؤْتَى رُخْصَتُهُ كَمَا يَكُونُ أَنْ تُؤْتَى مَعْصِيَتُهُ»<sup>(١)</sup>.

لَكِنْ؛ لَوْ صَامَ الْمَرِيضُ أَوْ صَامَ الْمُسَافِرُ أَجْزَاءَ الصَّيَّامِ، عَلَى الصَّحِيحِ الَّذِي عَلَيْهِ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ<sup>(٢)</sup>، فَإِذَا تَكَفَّلَ وَصَامَ وَهُوَ مَرِيضٌ أَوْ صَامَ وَهُوَ مُسَافِرٌ فَصِيَامُهُ صَحِيحٌ، وَلَكِنْ فِطْرُهُ أَفْضَلُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّيَّامُ فِي السَّفَرِ»<sup>(٣)</sup>.

(وَإِنْ نَوَى حَاضِرٌ صَوْمَ يَوْمٍ ثُمَّ سَافَرَ فِي أَثْنَائِهِ فَلَهُ الْفِطْرُ) وَلَوْ نَوَى

(١) أَخْرَجَهُ: أَحْمَدُ (١٠٨/٢)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٧٤٢) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انْظُرْ: «الْمَغْنِي» (٣٤٧/٤).

(٣) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ (٤٤/٣)، وَمُسْلِمٌ (١٤٢/٣) مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

.....

الصَّوْمُ وهو مقيم وصامَ أَوَّلَ النَّهَارِ، ثُمَّ سَافَرَ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ فَلَهُ أَنْ يُفْطِرَ؛  
لأنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ مُسَافِرٌ، وَاللَّهُ جَلَّ وَعَلَا يَقُولُ: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا  
أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] فَإِنْ أَكْمَلَ هَذَا الْيَوْمَ  
الَّذِي صَامَ أَوَّلَهُ وهو مقيم، ثُمَّ سَافَرَ فِي أَثْنَائِهِ، كَانَ أَحْسَنَ وَأَخْوَفَ، وَإِنْ  
أَفْطَرَ فَإِنَّهُ يُفْطِرُ بَعْدَ خُرُوجِهِ مِنَ الْبَلَدِ وَلَا يُفْطِرُ وَهُوَ دَاخِلٌ بَلَدِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا  
يُسَمَّى مُسَافِرًا إِلَّا إِذَا خَرَجَ مِنَ الْبَلَدِ.

وَإِنْ أَفْطَرْتَ حَامِلٌ أَوْ مُرْضِعٌ خَوْفًا عَلَى أَنْفُسِهِمَا فَضَتَاهُ فَقَطْ،  
وَعَلَى وَلَدَيْهِمَا فَضَتَاهُ وَأَطْعَمْتَ لِكُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا.

الشرح:

(وَإِنْ أَفْطَرْتَ حَامِلٌ أَوْ مُرْضِعٌ خَوْفًا عَلَى أَنْفُسِهِمَا فَضَتَاهُ فَقَطْ) كَذَلِكَ  
الْحَامِلُ وَالْمُرْضِعُ، إِذَا اخْتَجَعَا إِلَى الْإِفْطَارِ تُفْطِرَانِ؛ لِأَنَّهُمَا تَدْخُلَانِ فِي  
قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى الْآيَةِ يُلَاقِيهِمْ وَذِيَّةٌ طَعَامٌ مَسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤]  
وَعَلَيْهِمَا الْقِضَاءُ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ، هَذَا لِاخْتِلَافٍ فِيهِ.

(وَعَلَى وَلَدَيْهِمَا فَضَتَاهُ وَأَطْعَمْتَ لِكُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا) وَلَكِنْ؛ إِنْ كَانَ  
الْفِطْرُ خَوْفًا عَلَى أَنْفُسِهِمَا مِنْ مَشَقَّةِ الْحَمْلِ فَإِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِمَا فِدْيَةٌ، بَلْ  
يَكْفِي الْقِضَاءُ، وَإِنْ كَانَ الْخَوْفُ عَلَى وَلَدَيْهِمَا فَقَطْ؛ أَيِ عَلَى الْحَمْلِ  
وَعَلَى الرُّضْعِ، فَإِنْ عَلَيْهِمَا مَعَ الْقِضَاءِ إِطْعَامُ مَسْكِينٍ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ.

الْحَاصِلُ؛ أَنَّ الْحَامِلَ أَوِ الْمُرْضِعَ إِذَا أَفْطَرْتَا خَوْفًا عَلَى أَنْفُسِهِمَا،  
فَلَيْسَ عَلَيْهِمَا إِلَّا الْقِضَاءُ، وَإِنْ كَانَ الْإِفْطَارُ خَوْفًا عَلَى غَيْرِهِمَا؛ أَيِ:  
خَوْفًا عَلَى الْحَمْلِ أَوْ عَلَى الرُّضْعِ، فَقَدْ لِيهِمَا شَيْئَانِ: الشَّيْءُ الْأَوَّلُ:  
الْقِضَاءُ، وَالشَّيْءُ الثَّانِي: الْإِطْعَامُ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا.

● تَلَخَّصَ أَنَّ الَّذِينَ يُفْطِرُونَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ هُمْ:

١- الْمَرِيضُ الَّذِي يَشُقُّ عَلَيْهِ الصَّيَامُ وَمَرَضُهُ يَرْجُو شِفَاؤَهُ.

٢- الْمَسَافِرُ سَفَرًا قَصِيرًا.

.....

٣- الحائض التي تخاف على نفسها، أو على حملها من الصيام.

٤- المرضع التي تخاف على نفسها أو على رضيعها من الصيام.

٥- المريض مريضاً لا يرجى برؤه.

٦- الكبير الهرم الذي معه عقله ولا يستطيع الصيام.

وجميع من يرخص لهم في الفطر يجب عليهم القضاء، ما عدا المريض مريضاً مرضاً، والكبير الهرم فيقدمان الفدية بدلاً عن الصيام.

وَمَنْ نَوَى الصَّوْمَ ثُمَّ جُنَّ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ جَمِيعَ النَّهَارِ وَلَمْ يُفِقْ جُزْءًا مِنْهُ لَمْ يَصِحَّ صَوْمُهُ، لَا إِنْ نَامَ جَمِيعَ النَّهَارِ. وَيَلْزَمُ الْمُغْمَى عَلَيْهِ الْقَضَاءُ فَقَطْ.

الشرح:

(وَمَنْ نَوَى الصَّوْمَ ثُمَّ جُنَّ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ جَمِيعَ النَّهَارِ) نَوَى الصَّيَامَ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ ثُمَّ أُغْمِيَ عَلَيْهِ جَمِيعَ النَّهَارِ أَوْ أَصَابَهُ جُنُونٌ فِي جَمِيعِ النَّهَارِ، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ صَوْمُهُ؛ لِفَقْدَانِ الْعَقْلِ الَّذِي هُوَ مَنَاطُ التَّكْلِيفِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ»، وذكر منهم: «المجنون حتى يفيق»<sup>(١)</sup>.

(وَلَمْ يُفِقْ جُزْءًا مِنْهُ لَمْ يَصِحَّ صَوْمُهُ) أَمَا لَوْ أَفَاقَ جُزْءًا مِنَ النَّهَارِ بَانَ زَالَ عَنْهُ الْجُنُونُ أَوْ الْإِغْمَاءُ، وَلَوْ لِحِظَةٍ مِنَ النَّهَارِ؛ فَإِنَّهُ يَصِحُّ صِيَامُهُ؛ لِأَنَّ الْجُزْءَ الَّذِي أَفَاقَ فِيهِ عَادَتْ فِيهِ نِيَّةُ الصَّيَامِ، بِخِلَافِ الَّذِي أُغْمِيَ عَلَيْهِ جَمِيعَ النَّهَارِ أَوْ جُنَّ جَمِيعَ النَّهَارِ، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ صَوْمُهُ لِعَدَمِ وُجُودِ النِّيَّةِ مِنْهُمَا.

(لَا إِنْ نَامَ جَمِيعَ النَّهَارِ) وَأَمَّا النَّوْمُ؛ فَلَوْ نَوَى الصَّيَامَ ثُمَّ نَامَ جَمِيعَ النَّهَارِ صَحَّ صَوْمُهُ؛ لِأَنَّ الثَّائِمَ مَعَهُ عَقْلُهُ وَإِدْرَاكُهُ، فَالْثَّوْمُ أَخَفُّ مِنَ الْجُنُونِ وَمِنَ الْإِغْمَاءِ.

(وَيَلْزَمُ الْمُغْمَى عَلَيْهِ الْقَضَاءُ فَقَطْ) وَلَيْسَ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَمَّدْ بِإِطْلَالِ صِيَامِهِ.

(١) أخرجه: أحمد (١٠٠/٦، ١٠١، ١٤٤)، وأبو داود (٤٣٩٨)، والنسائي (٦/

١٥٦) من حديث عائشة ؓ.



وَيَجِبُ تَعْيِينُ النَّيَّةِ مِنَ اللَّيْلِ لَصُومِ كُلِّ يَوْمٍ وَاجِبٍ، لَا نِيَّةَ الْفَرِيضَةِ. وَيَصِحُّ الثَّقُلُ بِنِيَّةٍ مِنَ النَّهَارِ قَبْلَ الزَّوَالِ وَيَعْدَهُ.

الشرح:

(وَيَجِبُ تَعْيِينُ النَّيَّةِ مِنَ اللَّيْلِ لَصُومِ كُلِّ يَوْمٍ وَاجِبٍ، لَا نِيَّةَ الْفَرِيضَةِ) مِنْ شُرُوطِ صَحَةِ الصِّيَامِ: النِّيَّةُ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»، فَلَوْ تَرَكَ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ وَالْمَفْطَرَاتِ كُلَّ النَّهَارِ لَكُنْتُ لَمْ يَتَوَّ الصِّيَامَ، فَإِنَّ هَذَا لَا يَكُونُ صِيَامًا، وَلَا يُؤْجَرُ عَلَيْهِ، لِعَدَمِ النِّيَّةِ.

#### • وَالصِّيَامُ لَهُ حَالَتَانِ:

الحالة الأولى: أَنْ يَكُونَ صِيَامَ فَرَضٍ، كَصِيَامِ رَمَضَانَ وَصِيَامِ الْكَفَّارَةِ وَصِيَامِ النَّذْرِ؛ هَذَا لَا يُدْرَأُ أَنْ يَكُونَ النَّيَّةُ بِهِ مِنَ اللَّيْلِ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ؛ لِيَكُونَ جَمِيعُ الْيَوْمِ عَلَى نِيَّةٍ لِلصِّيَامِ، وَلَا تَمُضِي مِنْهُ فِتْرَةٌ لَيْسَ فِيهِ نِيَّةٌ لِلصِّيَامِ، وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَجْمَعْ النِّيَّةَ مِنَ اللَّيْلِ»<sup>(١)</sup>.

الحالة الثانية: (وَيَصِحُّ الثَّقُلُ بِنِيَّةٍ مِنَ النَّهَارِ قَبْلَ الزَّوَالِ وَيَعْدَهُ) إِذَا كَانَ الصَّوْمُ نَافِلَةً، فَإِنَّهُ يَصِحُّ بِنِيَّةٍ مِنَ النَّهَارِ، فَلَوْ أَصْبَحَ وَلَمْ يَأْكُلْ وَلَمْ يَشْرَبْ وَلَمْ يَتَوَّ الصِّيَامَ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، ثُمَّ نَوَاهُ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ؛ صَحَّ ذَلِكَ فِي

(١) أخرجه: أحمد (٢٨٧/٦)، وأبو داود (٢٤٥٤)، والترمذي (٧٣٠)، والنسائي (٤/١٩٦) عن حديث حفصة ؓ.

النَّافِلَةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ يَوْمًا بَيْتَهُ فَقَالَ: «هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ شَيْءٍ؟» قَالُوا: لَا، قَالَ: إِنِّي إِذَا صَائِمٌ<sup>(١)</sup>، فَذَلَّ عَلَى صَحَةِ نِيَّةِ صَوْمِ الثَّقُلِ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا تَوَلَّى فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ، وَلِأَنَّ الثَّقُلَ أَوْسَعُ مِنَ الْفَرِيضَةِ.

(١) أخرجه: مسلم (١٥٩/٣)، وأحمد (٤٩/٦)، (٢٠٧) من حديث عائشة ؓ.

وَلَوْ نَوَىٰ إِنْ كَانَ غَدًا مِنْ رَمَضَانَ فَهُوَ فَرَضِي لَمْ يُجْزِئْهُ، وَمَنْ نَوَىٰ الْإِفْطَارَ أَفْطَرَ.

الشرح:

(وَلَوْ نَوَىٰ إِنْ كَانَ غَدًا مِنْ رَمَضَانَ فَهُوَ فَرَضِي لَمْ يُجْزِئْهُ) لو قال: أنا أصوم غداً فإن كان غداً من رمضان فإنه يكون من رَمَضَانَ، وإلا فإنه يكون نافلاً؛ لم يُجْزِئْهُ هَذَا الصَّوْمُ إِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ الْيَوْمَ مِنْ رَمَضَانَ؛ لِأَنَّهُ مُتَرَدِّدٌ، وَالنِّيَّةُ لَا يَجُوزُ التَّرَدُّدُ فِيهَا، وَلَا التَّعْلِيلُ فِيهَا.

(وَمَنْ نَوَىٰ الْإِفْطَارَ أَفْطَرَ) لَوْ كَانَ صَائِماً صَوْماً وَاجِباً مِنْ رَمَضَانَ أَوْ غَيْرِهِ، كَمَنْ يَصُومُ قَضَاءً أَوْ كَفَّارَةً أَوْ نَذْراً، ثُمَّ نَوَىٰ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ أَنَّهُ يَفْطُرُ، فَإِنَّهُ يَنْطَلِقُ صَوْماً بَنِيَّةَ الْإِفْطَارِ، وَلَوْ لَمْ يَأْكُلْ وَلَمْ يَشْرَبْ وَلَمْ يَأْخُذْ مَفْطُراً؛ لِأَنَّهُ قَطَعَ النِّيَّةَ، وَالصَّوْمُ إِنَّمَا يَصْحُ مَعَ اسْتِمْرَارِ النِّيَّةِ.

وَصَوْمُ الْفَرَضِ إِنَّمَا يَصْحُ مَعَ اسْتِمْرَارِ النِّيَّةِ، وَهَذَا مَضَىٰ عَلَيْهِ وَقْتُ وَهُوَ قَدْ قَطَعَ النِّيَّةَ فِيهِ، فَإِنَّهُ يَفْطُرُ بِمَجَرَّدِ نِيَّةِ الْإِفْطَارِ.

أما في الثفل فلا يقطع إلا بالأكلي أو الشرب أو ما يفسد الصيام، ومجرّد النية للإفطار في الثفل لا تَنَقُضُهُ. وإثماً هذا في الفرض خاصة؛ لأن الثفل يصح بنية من النهار، كما سبق، فلو عاود النية واستمرَّ صحَّ ثقله.

### بَابُ مَا يُفْسِدُ الصَّوْمَ وَيُوجِبُ الْكَفَّارَةَ

مَنْ أَكَلَ، أَوْ شَرَبَ، أَوْ اسْتَقَطَّ، أَوْ اخْتَنَقَ، أَوْ اكْتَنَحَلَ بِمَا يَصِلُ إِلَىٰ حَلْقِهِ، أَوْ أَدْخَلَ إِلَىٰ جَوْفِهِ شَيْئاً مِنْ أَيْ مَوْضِعٍ كَانَ غَيْرَ إِخْلِيلِهِ.

الشرح:

(بَابُ مَا يُفْسِدُ الصَّوْمَ وَيُوجِبُ الْكَفَّارَةَ) الصَّوْمُ لَهُ مُفْسِدَاتٌ وَمِبْطَلَاتٌ، وَهِيَ تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: مَا يُفْسِدُ الصَّوْمَ وَلَا يُوجِبُ الْكَفَّارَةَ.

وَالْقِسْمُ الثَّانِي: مَا يُفْسِدُ الصَّوْمَ وَيُوجِبُ الْكَفَّارَةَ، وَهَذَا سَبْأَتِي بَيَّأَهُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

أولاً: مَا يُفْسِدُ الصَّوْمَ، وَلَا يُوجِبُ الْكَفَّارَةَ:

(مَنْ أَكَلَ، أَوْ شَرَبَ، أَوْ اسْتَقَطَّ، أَوْ اخْتَنَقَ، أَوْ اكْتَنَحَلَ بِمَا يَصِلُ إِلَى حَلْقِهِ، أَوْ أَدْخَلَ إِلَى جَوْفِهِ شَيْئاً مِنْ أَيْ مَوْضِعٍ كَانَ غَيْرَ إِخْلِيلِهِ).

المفطرات عَلَى قِسْمَيْنِ : قِسْمٌ دَاخِلٌ إِلَى جَوْفِهِ ، وَقِسْمٌ خَارِجٌ مِنْ جَوْفِهِ .

**فالقِسْمُ الْأَوَّلُ ، ( مَنْ أَكَلَ ، أَوْ شَرِبَ )** وهو الذي يَدْخُلُ إِلَى جَوْفِهِ : الْأَكْلُ وَالشَّرْبُ ، إِذَا أَكَلَ أَوْ شَرِبَ مُتَعَمِّدًا فَإِنَّهُ يَبْطُلُ صَوْمُهُ ، لقوله ﷺ : «وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْحَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْحَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا كَيْسًا إِلَى آتِلٍ» [البقرة: ١٨٧] .

فَجَعَلَ الصَّيَّامَ مَا بَيْنَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ ، وَأَنَّهُ فِي هَذِهِ الْأَنْهَاءِ يَنْزِلُ الْأَكْلُ وَالشَّرْبُ ، فَلَوْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ مُتَعَمِّدًا بَطَلَ صَوْمُهُ .

أَمَّا إِذَا أَكَلَ أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا أَوْ مَكْرَهًا عَلَى الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ لقوله ﷺ : «مَنْ نَسِيَ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ فَلَيْسَ بِصَوْمَةٍ ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ»<sup>(١)</sup> .

وَكَذَا لَوْ أَكْرَهَ عَلَى الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ فَإِنَّهُ لَا يَبْطُلُ صَوْمُهُ ؛ لِأَنَّ الْمَكْرَهَ لَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ فِعْلٌ ؛ وَلِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ اخْتِيَارٌ فِي هَذَا الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مُجْبَرٌ عَلَيْهِ ، وَلَا يَبْطُلُ صَوْمُهُ بِذَلِكَ .

(أَوْ اسْتَعْطَفَ) وَمِثْلُ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ كُلُّ مَا يَدْخُلُ إِلَى الْجَوْفِ ، وَذَلِكَ مِثْلُ إِدْخَالِ أَيِّ مَادَةٍ مِنْ أَتْفِهِ أَوْ مِنْ فَمِهِ ، أَوْ مِنْ أَيِّ مَكَانٍ مِنْ جَسَدِهِ يَنْفُذُ إِلَى الْجَوْفِ ، إِذَا أَدْخَلَ إِلَى جَوْفِهِ شَيْئًا مِنْ أَيِّ مَوْضِعٍ وَصَلَ إِلَى خَلْقِهِ أَوْ

(١) أخرجه : البخاري (٤٠/٣) ، ومسلم (١٦٠/٣) من حديث أبي هريرة ؓ .

إِلَى جَوْفِهِ مَخْتَارًا ذَاكَرًا لِصَوْمِهِ ، فَإِنَّهُ يَبْطُلُ ؛ لِأَنَّ هَذَا بِمَعْنَى الْأَكْلِ وَبِمَعْنَى الشَّرْبِ .

وَمِثْلُهُ الْإِبْرُ الْمَغْدِيه ؛ لِأَنَّهَا تَقُومُ مَقَامَ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ إِذَا أَخَذَهَا وَهُوَ صَائِمٌ ذَاكَرًا لِصَوْمِهِ غَيْرَ نَاسٍ ، مَخْتَارًا غَيْرَ مَكْرَهٍ ، فَإِنَّهُ يُفْطِرُ بِهَا ؛ لِأَنَّهَا مِثْلُ الْأَكْلِ وَمِثْلُ الشَّرْبِ .

(أَوْ اخْتَفَنَ) وَكَذَلِكَ الْإِبْرُ الَّتِي تُخْفَنُ فِي الْوَرِيدِ عِنْدَ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ ؛ لِأَنَّهَا تَخَالِطُ الدَّمَ ، وَتَسِيرُ فِي الْجَسْمِ ، وَتَنْفُذُ إِلَى الْجَوْفِ .

أَمَّا الْإِبْرُ الَّتِي تَكُونُ فِي الْغَضَلِ أَوْ تَحْتَ الْجِلْدِ ، فَهَذِهِ لَا تَفْطِرُ الصَّائِمَ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَنْفُذُ إِلَى الْجَوْفِ ، وَلَكِنْ تَرْكَبُهَا إِلَى اللَّيْلِ أَوْ حَوْطَ لَيْلٍ .

(أَوْ اخْتَفَنَ) أَوْ اخْتَصَلَ بِمَا يَصِلُ إِلَى خَلْقِهِ ، أَوْ أَدْخَلَ إِلَى جَوْفِهِ شَيْئًا مِنْ أَيِّ مَوْضِعٍ كَانَ ، وَمِثْلُهَا : الْاِكْتِحَالُ أَوْ الْقَطْرَةُ فِي الْعَيْنَيْنِ ، أَوْ فِي الْأَنْفِ ، فَإِنَّهَا أَيْضًا تَنْتَشِرُ إِلَى الْحَلْقِ ، وَيَجِدُ طَعْمَهَا فِي خَلْقِهِ ، فَإِذَا فَعَلَهَا بِمَعْمَدًا وَوَصَلَتْ إِلَى خَلْقِهِ بَانَ وَجَدَ طَعْمَهَا فِي خَلْقِهِ فَإِنَّهُ يُفْطِرُ .

أَمَّا إِذَا قَلَمَهَا نَاسِيًا أَوْ مَكْرَهًا ، فَإِنَّهَا لَا تُؤْثِرُ عَلَى صِيَامِهِ .

(غَيْرُ إِخْلِيلِيهِ) الْإِخْلِيلُ هُوَ قَصْبَةُ الذَّكَرِ ؛ لِأَنَّ قَصْبَةَ الذَّكَرِ لَا تَنْفُذُ إِلَى الْجَوْفِ وَإِنَّمَا تَنْفُذُ إِلَى الْمَثَانَةِ ، فَلَوْ أَدْخَلَ شَيْئًا مِنْ قَصْبَةِ الذَّكَرِ ، فَإِنَّ هَذَا لَا يُؤْثِرُ عَلَى صِيَامِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِلُ إِلَى جَوْفِهِ .

أَوْ اسْتَقَاءَ أَوْ اسْتَمْنَى أَوْ بَاشَرَ فَأَمْنَى أَوْ أَمَدَى أَوْ كَرَّرَ النَّظَرَ  
فَأَنْزَلَ أَوْ حَجَّمَ أَوْ اخْتَجَّمَ وَظَهَرَ دَمٌ عَامِدًا ذَاكِرًا لَصَوْمِهِ فَسَدَ،  
لَا نَاسِيًا أَوْ مُكَرَّهًا.

الشرح:

القسم الثاني: وهو الذي يخرج من جوفه:

(أَوْ اسْتَقَاءَ) هذه الأَشْيَاءُ تُسَمَّى مَخْرَجَاتٍ مِنَ الْجَوْفِ إِذَا أَخْرَجَهَا  
بِاخْتِيَارِهِ، وَذَلِكَ كَالِاسْتِفْرَافِ، وَهُوَ الْقِيءُ، فَإِذَا تَعَمَّدَ اسْتَقَاءَ فَإِنَّهُ يَبْطُلُ  
صَوْمُهُ.

أَمَّا إِذَا غَلَبَهُ الْقِيءُ وَخَرَجَ بَغَيْرِ اخْتِيَارِهِ، فَإِنَّهُ لَا يُؤْثِرُ فِي صِيَامِهِ.

(أَوْ اسْتَمْنَى أَوْ بَاشَرَ فَأَمْنَى أَوْ أَمَدَى أَوْ كَرَّرَ النَّظَرَ فَأَنْزَلَ) وَكَذَلِكَ مِنَ  
الْإِفْرَاقَاتِ الَّتِي تُبْطِلُ الصِّيَامَ اسْتِخْرَاجُ الْمَنِيِّ بِجَمَاعٍ أَوْ بِمُبَاشَرَةٍ أَوْ  
بِاسْتِمْنَاءٍ، وَهُوَ مَا يُسَمَّى «الْعَادَةُ السَّرِيَّةُ»، فَإِنَّ هَذَا يُفْسِدُ الصَّوْمَ، وَإِنْ  
كَانَ بِالْجَمَاعِ فَهِيَ مَعَ إِفْسَادِهِ لِلصَّوْمِ يُوجِبُ الْكُفَّارَةَ أَيْضًا كَمَا سَيَأْتِي.

(أَوْ حَجَّمَ أَوْ اخْتَجَّمَ وَظَهَرَ دَمٌ) وَكَذَلِكَ مِنَ الْمَفْطَرَاتِ بِالِاسْتِخْرَاجِ  
الْحِجَامَةِ، وَهِيَ اسْتِخْرَاجُ الدَّمِ بِوَاسِطَةِ الْمِخْتَمِ، وَالْحِجَامَةُ عِلَاجٌ  
مَعْرُوفٌ عِنْدَ الْعَرَبِ وَفِي الطَّبِّ النَّبَوِيِّ، فَإِذَا أَخْرَجَ الدَّمُ مِنْ جَسَدِهِ  
بِحِجَامَةٍ أَوْ بِفَضْدٍ أَوْ بِسَخْبٍ بِالطَّرِيقِ الْحَدِيثَةِ، وَهُوَ مَا يُسَمَّى «سَخْبَ  
الدَّمِ» لِلِإِسْعَافِ أَوْ لِلتَّبَرُّعِ بِهِ. فَإِنَّهُ يُفْطِرُ لِقَوْلِهِ ﷺ لَمَّا رَأَى رَجُلًا يَخْتَجِمُ

وَهُوَ صَائِمٌ قَالَ ﷺ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَخْجُومُ»<sup>(١)</sup> فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ  
الْحِجَامَةَ تُفْطِرُ الصَّائِمَ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ مِثْلَ الْحِجَامَةِ، مِثْلَ الْفَضْدِ وَمِثْلَ  
سَخْبِ الدَّمِ بِالطَّرِيقِ الطَّبِيعِيِّ الْمَعْرُوفَةِ الْآنَ، فَإِنَّهَا بِمَعْنَى الْحِجَامَةِ فَتَبْطُلُ  
الصِّيَامَ، أَمَّا اسْتِخْرَاجُ الدَّمِ الْبَسِيرِ لِلتَّحْلِيلِ مِثْلًا فَهَذَا لَا يُؤْثِرُ عَلَى الصِّيَامِ؛  
لَأَنَّهُ لَيْسَ مِثْلَ الْحِجَامَةِ، فَإِذَا أَخَذَ نَوْعَةً مِنَ الدَّمِ أَوْ عَيْنَةً بِسِيرَةٍ مِنَ الدَّمِ  
لِلتَّحْلِيلِ، فَهَذَا لَا يُؤْثِرُ عَلَى صِيَامِهِ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ بِمَعْنَى الْحِجَامَةِ، وَكَذَلِكَ  
لَوْ أَخْرَجَ أَوْ خَلَعَ ضَرْسًا يُؤْلِمُهُ فِي أَثْنَاءِ الصِّيَامِ، وَتَرَفَّ مِنْهُ دَمٌ فَإِنَّ هَذَا  
لَا يُبْطِلُ صِيَامَهُ؛ لَأَنَّهُ بَغَيْرِ اخْتِيَارِهِ، وَلَأَنَّهُ لَيْسَ بِمَعْنَى الْحِجَامَةِ.

وقوله عليه الصلاة والسلام: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَخْجُومُ» الْحَاجِمُ لِأَنَّ  
الدَّمُ قَدْ يَصُلُّ إِلَى خَلْقِهِ بِسَبَبِ الْقَصِّ.

وَالْمَخْجُومُ؛ لَأَنَّهُ أَخْرَجَ الدَّمِ الَّذِي بِهِ قُوَّةُ جَسَدِهِ، فَيَفْطِرُ بِذَلِكَ.

(عَامِدًا ذَاكِرًا لَصَوْمِهِ فَسَدَ لَا نَاسِيًا أَوْ مُكَرَّهًا) إِذَا فَعَلَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ،  
أَكَلًا أَوْ شَرِبَ أَوْ أَذْخَلَ إِلَى جَوْفِهِ شَيْئًا مِنْ أَيِّ مَوْضِعٍ، أَوْ اخْتَجَّمَ ذَاكِرًا

(١) أخرجه: أحمد (١٢٣/٤، ١٢٤)، وأبو داود (١٣٦٨، ١٣٦٩) من حديث شداد بن  
أوس رضي الله عنه.

وهو عند أحمد (٢٨٢/٥)، وأبو داود (٢٣٧٠)، وابن ماجه (١٦٨٠)، وابن خزيمة  
(١٩٦٢) من حديث ثويان رضي الله عنه وهو مروي من حديث ابن عباس، وعلي،  
وابي موسى، وأتس، وعائشة رضي الله عنهن.

لصومِهِ فَإِنَّهُ يُنْطَلُ؛ لَأَنَّهُ فَعَلَهُ مَتَعَمِّدًا وَلَيْسَ لَهُ عُذْرٌ، أَمَّا لَوْ فَعَلَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ وَهُوَ نَاسٍ لِلصَّيَامِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ نَسِيَ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ فَلَيْتَمَ صَوْمُهُ فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ» ولقوله تعالى: «وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ، وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ» [الأحزاب: ٥]، ولقوله سبحانه: «وَمَا كُنَّا لَنُؤَاخِذَكَ بِهِ إِذْ كُنْتَ مِنْهُ غَافِلًا» [البقرة: ٢٨٦]، ولقوله ﷺ: «عَفِيَ لَأَمْتِي الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ وَمَا اسْتَخْرَهُوا عَلَيْهِ»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه: ابن حبان (٧٢١٩)، والدارقطني (١٧٠/٤ - ١٧١)، والبيهقي (٣٥٦/٧)، والحاكم (١٩٨/٢) من حديث عبدالله بن عباس ؓ.

أَوْ طَارَ إِلَى خَلْفِهِ دُبَابٌ أَوْ عُبَارٌ أَوْ فَكَّرَ فَأَنْزَلَ أَوْ اخْتَلَمَ أَوْ أَصْبَحَ فِي يَدِهِ طَعَامٌ فَلَفَظَهُ، أَوْ اغْتَسَلَ أَوْ تَمَضَّمَصَ أَوْ اسْتَنْثَرُ أَوْ زَادَ عَلَى ثَلَاثٍ أَوْ بَالَعَ فَدَخَلَ الْمَاءَ فِي خَلْفِهِ لَمْ يَفْسُدْ صَوْمُهُ، وَمَنْ أَكَلَ شَاكًا فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ صَحَّ صَوْمُهُ، لَا إِنْ أَكَلَ شَاكًا فِي غُرُوبِ الشَّمْسِ أَوْ مَعْتَقِدًا أَنَّهُ لَيْلٌ قَبْلَ نَهَارًا.

الشرح:

قَدْ مَضَى ذِكْرُ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تُفْسِدُ الصَّيَامَ مِنَ الْأَكْلِ أَوْ الشَّرْبِ أَوْ الاسْتِمْثَاءِ أَوْ الْحِجَامَةِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَدْخُلُ فِي جَوْفِ الْإِنْسَانِ أَوْ يَخْرُجُ مِنْهُ عَلَى التَّفْصِيلِ السَّابِقِ، وَذَكَرَ هُنَا الْأَشْيَاءَ الَّتِي لَا تُفْسِدُ الصَّيَامَ نَظَرًا لِعَدَمِ قُدْرَةِ الْإِنْسَانِ عَلَى مَنَعِهَا.

ومنها: إِذَا طَارَ إِلَى خَلْفِهِ عُبَارٌ، أَوْ دَخَانَ كَانَ مَرَّةً عَلَى نَارٍ وَفِيهَا دُخَانٌ وَدَخَلَ إِلَى خَلْفِهِ، فَإِنَّ هَذَا لَا يُؤْثِرُ عَلَى صِيَامِهِ؛ لِأَنَّهُ بَغِيرُ اخْتِيَارِهِ، (أَوْ طَارَ إِلَى خَلْفِهِ دُبَابٌ أَوْ عُبَارٌ)، فَإِنَّ هَذَا أَيْضًا لَا يُؤْثِرُ عَلَى صِيَامِهِ. (أَوْ فَكَّرَ فَأَنْزَلَ)، فَكَّرَ فِي الْجَمَاعِ، أَوْ تَذَكَّرَ النِّسَاءَ فَتَرْتَّبَ عَلَى ذَلِكَ أَنْ أَنْزَلَ مِيثًا، فَإِنَّ هَذَا لَا يُؤْثِرُ عَلَى صِيَامِهِ؛ لِأَنَّهُ بَغِيرُ اخْتِيَارِهِ؛ لِأَنَّ التَّذَكُّرَ أَمْرٌ هَاجِسٌ لَا يَسْقِطُ مِنَ الْإِنْسَانِ مَنَعُهُ.

(أَوْ اخْتَلَمَ)؛ وَهُوَ نَاسٍ وَأَنْزَلَ فِي أَثْنَاءِ الْإِخْلَامِ، فَهَذَا أَيْضًا لَا يُؤْثِرُ عَلَى صِيَامِهِ؛ لِأَنَّهُ بَغِيرُ اخْتِيَارِهِ؛ وَلَكِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْاِغْتِسَالُ مِنَ الْجَنَابَةِ.

(أَوْ أَصَحَّ فِي فِيهِ طَعَامٌ) بَعْدَ السُّحُورِ (فَلَقَطَهُ)؛ فَإِنْ هَذَا لَا يُؤْتَرُ عَلَى صِيَامِهِ؛ لِأَنَّ الْفَمَ فِي حَكْمِ الْخَارِجِ، أَمَّا لَوْ ائْتَلَعَهُ مَتَعَمِّدًا فَإِنَّهُ يُفْطِرُ.

(أَوْ اغْتَسَلَ أَوْ تَمَضَّضَ أَوْ اسْتَنْشَقَ أَوْ زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ أَوْ بَالِغٌ فَدَخَلَ الْمَاءُ حَلْقَهُ لَمْ يَفْسُدْ صَوْمُهُ) إِذَا دَخَلَ الْمَاءُ حَلْقَهُ مِنْ غَيْرِ تَعَمُّدٍ نَتِجَةً لِأَنَّهُ اغْتَسَلَ أَوْ تَمَضَّضَ أَوْ اسْتَنْشَقَ فَطَارَ الْمَاءُ إِلَى حَلْقِهِ بِهَذِهِ الْأَسْبَابِ، فَإِنْ هَذَا لَا يُؤْتَرُ عَلَى صِيَامِهِ؛ لِأَنَّهُ بَغَيْرِ اخْتِيَارِهِ، أَمَّا لَوْ تَعَمَّدَ وَصَوَّلَ الْمَاءَ إِلَى حَلْقِهِ بِوَاسِطَةِ الْاِغْتِسَالِ أَوْ الْمَضْمَضَةِ أَوْ الْاسْتِنْشَاقِ، فَإِنْ هَذَا يَبْطُلُ صِيَامُهُ؛ لِأَنَّهُ أَوْصَلَ الْمَاءَ إِلَى حَلْقِهِ مَتَعَمِّدًا فَهُوَ بِمَعْنَى الشُّرْبِ، وَلِهَذَا قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَبَالِغٌ فِي الْاسْتِنْشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا»<sup>(١)</sup> فَفِيهِ الصَّائِمُ عَنْ أَنْ يَبَالِغَ فِي الْاسْتِنْشَاقِ خَشْيَةً أَنْ يُطِيرَ الْمَاءُ إِلَى حَلْقِهِ.

أَوْ (أَكَلَ شَاكًا فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ) وَلَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ أَنَّهُ أَكَلَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فِصْيَامُهُ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ اللَّيْلِ.

قوله: (لَا إِنْ أَكَلَ شَاكًا فِي غُرُوبِ الشَّمْسِ).

أَمَّا لَوْ أَكَلَ شَاكًا فِي غُرُوبِ الشَّمْسِ فَلَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ أَنَّهَا قَدْ غَرَبَتْ، فَإِنَّهُ يَبْطُلُ صِيَامُهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ النَّهَارِ.

(١) أخرجه: أحمد (٣٢/٤)، ٣٣، ٢١١، وأبو داود (١٤٢)، والترمذي (٧٨٨)، والنسائي (٦٦/١) من حديث لعقيط بن صبرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قوله: (أَوْ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ لَيْلٌ قَبْلَ نَهَارًا).

أَيَّ أَكَلَ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ فِي اللَّيْلِ، لَكِنْ بَانَ أَنَّهُ فِي النَّهَارِ، فَإِنَّهُ يَبْطُلُ صَوْمُهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ أَنَّهُ نَهَارٌ فَلْأَصْلُ بَقَاءُ اللَّيْلِ، كَمَا سَبَقَ.

## فصل

وَمَنْ جَامَعَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ فِي قُبُلٍ أَوْ دُبُرٍ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ.

الشرح:

ثانياً: ما يوجب القضاء والكفارة:

(فصل): تَقَدَّمَ أَنَّ مُبْطَلَاتِ الصَّوْمِ تُنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: قِسْمٌ يُوجِبُ الْقَضَاءَ فَقَطْ، وَقِسْمٌ يُوجِبُ الْقَضَاءَ وَيُوجِبُ الْكَفَّارَةَ، وَهُوَ الْجَمَاعُ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ.

(وَمَنْ جَامَعَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ فِي قُبُلٍ أَوْ دُبُرٍ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ) فَمَنْ جَامَعَ وَهُوَ صَائِمٌ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ وَجَبَ عَلَيْهِ التَّوْبَةُ إِلَى اللَّهِ ﷻ؛ لِأَنَّهُ انْتَهَكَ حُرْمَةَ الصَّيَامِ وَتَعَدَّى حُدُودَ اللَّهِ ﷻ، وَوَجَبَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ؛ لِأَنَّهُ أَبْطَلَ الصَّيَامَ الَّذِي جَامَعَ فِيهِ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ الْمُغْلَطَةُ، وَهِيَ عِنَى رَقَبَةٍ مُؤَبَّنَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَإِنَّهُ يَصُومُ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَإِنَّهُ يُطْعِمُ سِتِينَ مِسْكِينًا.

وَذَلِكَ لِأَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكْتُ وَأَهْلَكْتُ، قَالَ: «وَمَا أَهْلَكُكَ؟» قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى أَهْلِي فِي نَهَارِ رَمَضَانَ، وَأَنَا صَائِمٌ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ تَجِدُ مَا تُغْنِي رَقَبَةً؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ؟» قَالَ: لَا. ثُمَّ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «اجْلِسْ» فَجَلَسَ، فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ بِمَرْقٍ فِيهِ تَمْرٌ - يعني: زمبيلاً فيه تَمْرٌ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «خُذْ هَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ»<sup>(١)</sup>.

فَذَلِكَ هَذَا عَلَى وَجُوبِ الْكَفَّارَةِ عَلَى مَنْ جَامَعَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ، وَأَنَّهَا مِثْلُ كَفَّارَةِ الظَّهَارِ الْمَذْكُورَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحَرِّرْ رِقَبَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَّكِفُوا لَكُمْ دُونَ ذَلِكَ فَوَعَدْتُمْ بِهِ وَإِنَّهُمْ لَمَّا يَلْعَنُونَ حَيْرٌ ﴿١٠﴾ مَنْ لَمْ يَجِدْ فَيَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَّكِفُوا مِنْ لَدُنْكَ يُسْتَلْعَ عَلَيْهِمَا سِتْرَيْنِ مِنِ شَرِّكَائِ» [المجادلة: ٣-٤].

(١) أخرجه: البخاري (٤١/٣، ٤٢، ٢١٠)، ومسلم (١٣٨/٣، ١٣٩) من حديث أبي هريرة ؓ.

وَإِنْ جَامَعَ دُونَ الْفَرْجِ فَلَنْزَلَ، أَوْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ مَعْدُورَةً، أَوْ جَامَعَ مَنْ نَوَى الصَّوْمَ فِي سَفَرِهِ أَفْطَرَ وَلَا كَفَّارَةٌ.

الشرح:

هَذَا بَيَانٌ لِلْجَمَاعَاتِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا كَفَّارَةٌ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ.

الأول: (وَإِنْ جَامَعَ دُونَ الْفَرْجِ فَلَنْزَلَ) إِذَا جَامَعَ دُونَ الْفَرْجِ، كَانَ بَاشَرُ امْرَأَتِهِ وَلَمْ يُؤَلِّجْ ذَكَرَهُ فِي فَرْجِهَا، وَخَصَلَ مِنْهُ إِنْزَالٌ، فَهَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ فَقَطُّ دُونَ الْكَفَّارَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُجَامِعْ فِي الْفَرْجِ، وَالْكَفَّارَةُ إِثْمًا وَوَدَّعَتْ فِي الْجَمَاعِ فِي الْفَرْجِ.

الثاني: (أَوْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ مَعْدُورَةً) الْمَرْأَةُ الْمَكْرَهُةُ لَيْسَ عَلَيْهَا كَفَّارَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهَا اخْتِيَارٌ وَلَمْ تَفْعَلِ الْجَمَاعَ بِاخْتِيَارِهَا وَإِنَّمَا أُجْبِرَتْ عَلَى هَذَا، وَالْمَكْرَهُةُ لَا فِعْلَ لَهُ فَلَيْسَ عَلَيْهَا كَفَّارَةٌ لِأَنَّهَُا مَكْرَهُةٌ.

الثالث: (أَوْ جَامَعَ مَنْ نَوَى الصَّوْمَ فِي سَفَرِهِ أَفْطَرَ وَلَا كَفَّارَةٌ) مَنْ نَوَى الصَّوْمَ ثُمَّ سَافَرَ؛ لِأَنَّ الْمُسَافِرَ يَبَاحُ لَهُ الْفِطْرُ بِالْجَمَاعِ وَبِغَيْرِهِ، فَالْمُسَافِرُ إِذَا صَامَ فِي رَمَضَانَ وَهُوَ مُسَافِرٌ ثُمَّ جَامَعَ فِي أَثْنَاءِ صِيَامِهِ وَدَرَ مُسَافِرٌ فَلَيْسَ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ؛ لِأَنَّهُ يَبَاحُ لَهُ الْفِطْرُ فَيُغْتَبَرُ أَنَّهُ أَفْطَرَ فِي سَفَرِهِ، كَمَا لَوْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ.

وَإِنْ جَامَعَ فِي يَوْمَيْنِ أَوْ كَرَّرَهُ فِي يَوْمٍ وَلَمْ يَكْفَرْ فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ فِي الثَّانِيَةِ وَفِي الْأَوَّلَى اثْنَتَانِ، وَإِنْ جَامَعَ ثُمَّ كَفَّرَ ثُمَّ جَامَعَ فِي يَوْمِهِ فَكَفَّارَةٌ ثَانِيَةٌ.

الشرح:

(وَإِنْ جَامَعَ فِي يَوْمَيْنِ أَوْ كَرَّرَهُ فِي يَوْمٍ وَلَمْ يَكْفَرْ فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ فِي الثَّانِيَةِ وَفِي الْأَوَّلَى اثْنَتَانِ) إِذَا كَرَّرَ الْجَمَاعَ فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ التَّكَرُّارُ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ أَوْ فِي أَيَّامٍ، فَإِنْ كَانَ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ لَمْ يَخُلْ أَنْ يَكُونَ قَدْ كَفَّرَ عَنْ الْجَمَاعِ الْأَوَّلِ أَوْ لَمْ يَكْفَرْ، فَإِنْ كَانَ لَمْ يَكْفَرْ عَنْ الْجَمَاعِ الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ يَكْفِيهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ عَنِ الْاِثْنَيْنِ.

(وَإِنْ جَامَعَ ثُمَّ كَفَّرَ ثُمَّ جَامَعَ فِي يَوْمِهِ فَكَفَّارَةٌ ثَانِيَةٌ) أَمَا إِنْ كَانَ كَفَّرَ عَنْ الْجَمَاعِ الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ كَفَّارَةٌ ثَانِيَةٌ، وَأَوْ كَانَ الْجَمَاعَانِ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ. أَمَا إِذَا كَرَّرَ الْجَمَاعَ فِي أَيَّامٍ فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ عَنْ كُلِّ جَمَاعٍ كَفَّارَةٌ؛ لِأَنَّ كُلَّ يَوْمٍ عِبَادَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ تَجِبُ الْكَفَّارَةُ بِالْجَمَاعِ فِيهِ.



وَكَذَلِكَ مَنْ لَزِمَهُ الْإِسْمَاكُ إِذَا جَامَعَ ، وَمَنْ جَامَعَ وَهُوَ مُعَافَى ثُمَّ مَرِضَ أَوْ جُنَّ أَوْ سَافَرَ لَمْ تَسْقُطْ .

الشرح:

تَقَدَّمَ أَنَّهُ إِذَا قَامَتِ الْبَيْتَةُ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ ، أَوْ قَدِمَ الْمَسَافِرُ الْمَفْطُرُ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ ، أَوْ بَلَغَ الصَّغِيرُ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ أَوْ عَقَلَ الْمَجْنُونُ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ ، أَوْ طَهَّرَتِ الْحَائِضُ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ - فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُمُ الْإِسْمَاكُ فِي بَقِيَةِ الْيَوْمِ .

(وَكَذَلِكَ مَنْ لَزِمَهُ الْإِسْمَاكُ إِذَا جَامَعَ) فَلَوْ حَصَلَ جَمَاعٌ فِي هَذَا الْإِسْمَاكِ فِي بَقِيَةِ الْيَوْمِ فَإِنَّهُ يَلْزَمُ فِيهِ الْكُفَّارَةُ ، مِثْلُ جَمَاعِ الصَّائِمِ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ .

قوله : (وَمَنْ جَامَعَ وَهُوَ مُعَافَى ثُمَّ مَرِضَ أَوْ جُنَّ أَوْ سَافَرَ لَمْ تَسْقُطْ) .

إِذَا جَامَعَ وَهُوَ مُعَافَى لَيْسَ لَهُ عُذْرٌ وَهُوَ صَادِمٌ ، ثُمَّ حَصَلَ لَهُ عُذْرٌ يَبِيحُ لَهُ الْإِفْطَارَ ، مِثْلُ السَّفَرِ أَوْ الْجُنُونِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْذَارِ ، فَإِنَّهُ لَا تَسْقُطُ عَنْهُ الْكُفَّارَةُ ؛ لِأَنَّهُ حِينَ فَعَلَ الْمَحْظُورَ لَيْسَ لَهُ عُذْرٌ ، وَإِنَّمَا الْعُذْرُ طَرَأَ بَعْدَ حُصُولِ الْمَحْظُورِ وَتَقَرَّرَ الْكُفَّارَةُ ، فَإِذَا تَقَرَّرَتْ عَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ فَإِنَّهَا لَا تَسْقُطُ وَلَوْ طَرَأَ عُذْرٌ بَعْدَ ذَلِكَ .

وَلَا تَجِبُ الْكُفَّارَةُ بِغَيْرِ الْجَمَاعِ فِي صِيَامِ رَمَضَانَ ، وَهِيَ عِتْقُ رَقَبَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِطَاعِمَ سِتِّينَ مَسْكِينًا . فَإِنْ لَمْ يَجِدْ سَقَطَتْ .

الشرح:

(وَلَا تَجِبُ الْكُفَّارَةُ بِغَيْرِ الْجَمَاعِ فِي صِيَامِ رَمَضَانَ) لَا تَجِبُ الْكُفَّارَةُ بِغَيْرِ الْجَمَاعِ ؛ فِي جَمِيعِ أَنْوَاعِ الْمَفْطُرَاتِ لِأَنَّهَا لَمْ تَرُدْ إِلَّا فِي الْجَمَاعِ ، فَلَوْ أَفْطَرَ مُتَعَمِّدًا بِالْأَكْلِ أَوْ بِالشَّرْبِ أَوْ بِغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَفْطُرَاتِ ، فَإِنَّهُ يَكْفِي الْقَضَاءُ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ كُفَّارَةٌ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا أَمَرَ بِالْكَفَّارَةِ لِمَنْ جَامَعَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ فَقَطْ .

قوله : (وَهِيَ عِتْقُ رَقَبَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِطَاعِمَ سِتِّينَ مَسْكِينًا . فَإِنْ لَمْ يَجِدْ سَقَطَتْ) .

أَيِ الْكُفَّارَةُ فِي الْجَمَاعِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ هِيَ كُفَّارَةُ الظَّهَارِ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ بِقَوْلِهِ : ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَنَاسَأَ بَيْنَهُمَا تَرْغُوبَةٌ مِنْهُمَا وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ١٠٠﴾ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَنَاسَأَ فَسَلَّمَ لَمْ يَسْقُطْ فِطَاعِمَ سِتِّينَ مَسْكِينًا ١٠١ [المجادلة: ٣-٤] .

وَالنَّبِيُّ ﷺ أَمَرَ الرَّجُلَ الَّذِي جَاءَهُ وَشَكِنَ إِلَيْهِ أَنَّهُ قَدْ جَامَعَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ أَمْرَهُ بِهَذِهِ الْكُفَّارَةِ ، فَإِذَا لَمْ يَجِدْ وَاحِدَةً مِنْ هَذِهِ الْخِصَالِ ؛ بَأَنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ الْعِتْقَ ، وَلَا يَسْتَطِيعُ الصِّيَامَ ، وَلَا يَسْتَطِيعُ الْإِطْعَامَ ، فَهَلْ تَبَقَّى

الكفارة في ذمِّهِ أَوْ تَسْفُطُ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ: الَّذِي مَسَّنَ عَلَيْهِ هُنَا أَنَّهَا تَسْفُطُ عَنْهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا اعْتَذَرَ الرَّجُلُ عَنْ جَمِيعِ الْخِصَالِ لَمْ يَقُلْ: إِنَّهَا تَبْقَى فِي ذِمَّتِكَ، فَدُلَّ عَلَى أَنَّهَا تَسْفُطُ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي لِأَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّهَا تَبْقَى فِي ذِمَّتِهِ<sup>(١)</sup>، فَمَتَى اسْتَطَاعَ فَإِنَّهُ يُخْرِجُهَا

وَالرَّاجِعُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّهَا تَبْقَى فِي ذِمَّتِهِ؛ لِأَنَّهَا ذَنْنٌ لِلَّهِ ﷻ، وَالَّذِينَ يَبْقَى فِي الدِّمَةِ حَتَّى يَسْتَطِيعَ قِضَاءَهُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَقْضُوا اللَّهَ، وَاللَّهُ أَحَقُّ بِالْقِضَاءِ»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «الإصناف» (٣/٣٢٣).

(٢) أخرجه: البخاري (٣/٣٢) (٩/١٢٥) من حديث عبد الله بن عباس ؓ.

### بَابُ مَا يُكْرَهُ وَمَا يُسْتَحَبُّ وَحُكْمُ الْقِضَاءِ

يُكْرَهُ جَمْعُ رِيْقِهِ فَيَتَلَبَّعُهُ، وَيَحْرُمُ بَلْعُ الثَّخَامَةِ وَيَفْطُرُ بِهَا فَقَطْ إِنْ وَصَلَتْ إِلَى فَمِهِ، وَيُكْرَهُ ذَوْقُ طَعَامٍ بِلاَ حَاجَةٍ، وَمَضْغُ عِلْكَ قَوِيٍّ، وَإِنْ وَجَدَ طَعْمَهُمَا فِي حَلْفِهِ أَفْطَرَ، وَيَحْرُمُ الْعِلْكَ الْمُتَحَلَّلُ إِنْ بَلَغَ رِيْقَهُ.

#### الشرح:

لَمَّا ذَكَرَ الْمَوْلَفُ ﷺ مَا يَحْرُمُ عَلَى الصَّائِمِ وَأَنَّهُ يُنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ، قَسَمَ يَحْرُمُ وَيُقْسَدُ الصَّوْمُ وَلَا تَجِبُ بِهِ كَفَارَةٌ، وَقَسَمَ يَحْرُمُ وَيُقْسَدُ الصَّوْمُ وَتَجِبُ بِهِ الْكَفَارَةُ، ذَكَرَ هُنَا فِي هَذَا الْبَابِ الْأَشْيَاءَ الَّتِي تُكْرَهُ فِي الصَّوْمِ كِرَاهَةً تَنْزِيهًا وَلَا تُقْسَدُ الصَّوْمُ.

(يُكْرَهُ جَمْعُ رِيْقِهِ فَيَتَلَبَّعُهُ) فَيَكْرَهُ لِلصَّائِمِ أَنْ يَتَعَمَّدَ جَمْعَ رِيْقِهِ ثُمَّ يَتَلَبَّعُهُ، لِأَنَّ هَذَا يُشْبِهُ الشَّرْبَ، لَكِنَّهُ لَا يُفْطِرُ بِهِ، وَإِنَّمَا يُكْرَهُ لَهُ كِرَاهَةً تَنْزِيهًا؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الْعَبَثِ.

(وَيَحْرُمُ بَلْعُ الثَّخَامَةِ وَيَفْطُرُ بِهَا فَقَطْ إِنْ وَصَلَتْ إِلَى فَمِهِ).

الشَّخَامَةُ الَّتِي تَخْرُجُ مِنْ رَأْسِهِ أَوْ مِنْ خَلْقِهِ إِذَا وَصَلَتْ إِلَى قَمِيهِ فَيَتَجَبَّ عَلَيْهِ أَنْ يَلْبِطَ بِهَا، فَإِنْ رَدَّهَا وَابْتَلَعَهَا مَتَعَمِّدًا أَبْطَلَتْ صِيَامَهُ؛ لِأَنَّهَا وَصَلَتْ إِلَى قَمِيهِ، وَقَمُّهُ فِي حُكْمِ الظَّاهِرِ، ثُمَّ بَلَعَهَا مَتَعَمِّدًا فَهُوَ كَمَا لَوْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ.

أَمَّا لَوْ دَهَبَتْ إِلَى خَلْقِهِ مِنْ غَيْرِ اخْتِيَارِهِ فَإِنَّهَا لَا تُؤْثِرُ عَلَى صِيَامِهِ.

(وَيُكْرَهُ ذَوْقُ طَعَامٍ بِلاَ حَاجَةٍ) وَذَوْقُ الطَّعَامِ يُبَاحُ لِلْحَاجَةِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ ابْتِلَاغًا لِلطَّعَامِ، وَإِنَّمَا يَذْهَبُ طَعْمُهُ مَعَ الْمَسَامِ فَقَطْ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ حَاجَةٌ فَإِنَّهُ يُكْرَهُ، لَكِنَّهُ لَا يُبْطِلُ الصِّيَامَ.

(وَمَضْغُ عِلْكَ قَوِيٍّ، وَإِنْ وَجَدَ طَعْمَهُمَا فِي خَلْقِهِ أَفْطَرَ) كَذَلِكَ يُكْرَهُ لِلصَّائِمِ مَضْغُ الْعِلْكَ الْقَوِيٍّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَتَحَلَّلُ مِنْهُ شَيْءٌ فَيَذْهَبُ إِلَى خَلْقِهِ؛ وَلِأَنَّهُ بِمَضْغِهِ لِلْعِلْكَ الْقَوِيٍّ يَتَجَمُّعُ رِيْقُهُ، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّهُ يُكْرَهُ جَمْعُ رِيْقِهِ فَيَبْتَلِغُهُ.

(وَيُخْرَمُ الْمَلِكُ الْمُتَحَلِّلُ إِنْ بَلَغَ رِيْقَهُ) وَالْعِلْكَ الْمُتَحَلِّلُ أَشَدُّ كِرَاهَةً؛ لِأَنَّهُ يَذُوبُ وَيَذْهَبُ إِلَى خَلْقِهِ، فَإِذَا قَعَلَهُ وَوَجَدَ طَعْمَهُ فِي خَلْقِهِ فَإِنَّهُ يُبْطَلُ صَوْمُهُ.

وَتُكْرَهُ الْقُبْلَةُ لِمَنْ تَحْرُكُ شَهْوَتُهُ.

الشرح:

(وَتُكْرَهُ الْقُبْلَةُ لِمَنْ تَحْرُكُ شَهْوَتُهُ) تُكْرَهُ قُبْلَةُ الرَّجُلِ لِأَمْرَانِهِ لِمَنْ تَتَحَرَّكُ شَهْوَتُهُ؛ لِأَنَّهَا سَبَبٌ لِلإِنْزَالِ، وَتُكْرَهُ الشَّهْوَةُ، وَتُكْرَهُ الْقَوِيُّ الشَّابُّ. أَمَّا الْكَبِيرُ الَّذِي لَا تَتَحَرَّكُ شَهْوَتُهُ فَلَا بَأْسَ بِهَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْبَلُ نِسَاءَهُ وَهُوَ صَائِمٌ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَالِكًا لِإِزْبِهِ ﷺ، كَمَا قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كَانَ أَمْلَكُكُمْ لِإِزْبِهِ»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه: البخاري (٣٨/٣ - ٣٩)، ومسلم (١٣٥/٣) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَيَجِبُ اجْتِنَابُ كَذِبٍ وَغِيْبَةٍ وَشْتَمٍ.

الشرح:

(وَيَجِبُ اجْتِنَابُ كَذِبٍ وَغِيْبَةٍ وَشْتَمٍ) هُنَاكَ أَشْيَاءُ تَحْرُمُ عَلَى الصَّائِمِ، وَلِكُنْهَا لَا تُبْطِلُ الصَّيَامَ، وَتُسَمَّى بِالْمَغْطَرَاتِ الْمَعْنَوِيَّةِ، وَذَلِكَ كَالْغِيْبَةِ، وَهِيَ: ذِكْرُ أَحَاكَ بِمَا يَكْزُرُهُ، وَالنَّمِيْمَةُ وَهِيَ: نَقْلُ الْوُشَايَةِ بَيْنَ النَّاسِ، وَكَذَلِكَ الشُّتْمُ وَاللُّعْنُ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْكَلَامِ الْمَحْرَمِ، كُلُّ هَذِهِ أُمُورٌ تَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِ، سَوَاءً كَانَ صَائِمًا أَوْ مُفْطِرًا، لِكُنْهَا فِي حَقِّ الصَّائِمِ أَشَدُّ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَذْهَبُ بِثَوَابِ صِيَامِهِ فَلَا يَبْقَى لَهُ ثَوَابٌ، وَأَمَّا يَكُونُ عَلَيْهِ التَّعَبُ وَالْعَطَشُ وَالْجُوعُ.

قال رحمه الله: «مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّوْرِ وَالْعَمَلَ بِهِ وَالْجَهْلَ فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ»<sup>(١)</sup>.

فهذه الأمور محرمة دائما وأبداً، ولكُنْهَا فِي حَقِّ الصَّائِمِ أَشَدُّ؛ لِأَنَّهَا تَذْهَبُ بِثَوَابِ صِيَامِهِ، أَوْ تَنْقُصُهُ وَتَحْرِقُهُ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ «جُنَّةٌ»<sup>(٢)</sup>، أَيْ قَاطِعَةٌ.

فَإِذَا كَانَتِ الْجُنَّةُ مَحْرِقَةً لَمْ تَنْفَعِ صَاحِبَهَا وَلَمْ تَنْسُرْهُ مِنْ سِهَامٍ

(١) أخرجه: البخاري (٣٣/٣) (٢١/٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه: البخاري (٣١/٣)، ومسلم (١٥٧/٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «الصَّيَامُ جُنَّةٌ، فَإِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ صَائِمًا، فَلَا يَفْرُثُ وَلَا يَجْهَلُ ...» الحديث ..

.....

العدو، أَمَّا إِذَا كَانَتِ الْجُنَّةُ قَوِيَّةً وَمَتَمَسَكَةً فَإِنَّهُ يَبْقَى بِهَا سِلَاحُ الْعَدُوِّ. وَكَذَلِكَ الصَّيَامُ إِذَا كَانَ صِيَامًا صَاحِبًا سَالِمًا مِنَ الْغِيْبَةِ وَالنَّمِيْمَةِ وَمِنْ قَوْلِ الزُّوْرِ وَمِنْ الشُّتْمِ فَإِنَّهُ يَبْقَى مِنْ عَذَابِ اللَّهِ ﷻ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ صَوْمًا مَهْلَهلاً مَحْرِقًا بِالْغِيْبَةِ وَالنَّمِيْمَةِ وَالشُّتْمِ وَقَوْلِ الزُّوْرِ وَالسَّبَابِ؛ فَإِنَّهُ صَوْمٌ لَا يَنْتَفِعُهُ مِنَ الْإِنَّمِ وَلَا يَنْتَفِعُهُ مِنَ الْعَذَابِ.

وحتى لو أنَّ أَحَدًا سَبَّ أَوْ شَتَمَهُ فَإِنَّهُ لَا يَزِيدُ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ الْقِصَاصُ جَائِزًا قَالَ تَعَالَى: «وَيَحْزَنُوا سَيِّئًا سَيِّئًا إِنَّهَا فَمَنَ عَصَا وَأَصْلَحَ فَاخْرُجْ عَلَى اللَّهِ» [الزُّمَرُ: ٤٠] وقال جلَّ وعلا: «وَلَمْ يَنْتَصِرْ بَعْدَ ذَلِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ» [الزُّمَرُ: ٤١] فَالْقِصَاصُ جَائِزٌ، فَإِذَا تَكَلَّمَ فِي حَقِّكَ أَخَذَ فَأَنْتَ تَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ بِوَيْثَلٍ مَا تَكَلَّمَ عَلَيْكَ قَضَا، لَكِنَّ الصَّائِمَ لَا يَقْصُرُ حَتَّى وَلَوْ سَبَّاهُ أَخَذَ أَوْ شَتَمَهُ فَإِنَّهُ لَا يَزِيدُ عَلَيْهِ، بَلْ يَقُولُ: «إِنِّي صَائِمٌ، إِنِّي صَائِمٌ»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه: البخاري (٣١/٣)، ومسلم (١٥٧/٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وَسُنَّ لِمَنْ شَتَمَ قَوْلُهُ: «إِنِّي صَائِمٌ».

الشرح:

يقول المؤلف رحمه الله: «وسنَّ» أي يستحب (لمَنْ شَتَمَ)؛ أي أطلق عليه كلام فيبغ كالسب، واللغو، وغير ذلك من أنواع الكلام الفبيح الذي فيه تجريح للشخص، ولا شك أن الله ﷻ أباح القصاص لمن اعتدي عليه قال تعالى: ﴿وَمَنْ عَدَاكُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: ٤٠]، وهذا يشمل القصاص في القتل، والقصاص في الجراحات، والقصاص في الكلام، ولكن الصائم إن اقتصص وقال لسانه مثل ما قال هذا جائز؛ لأنه قصاص وعدل، وإن صبر ولم يقتصص فهذا أحسن وأتم، قال تعالى: ﴿فَمَنْ عَدَاكُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: ٤٠] هذا على وجه العموم، وفي الصيام يكون أولي وأفضل ويستحب أن يقول: (إني صائم)؛ ليعلم الخضم أنه لم يترك الرّد عليه إلا لأنه صائم، لا لجل الإشعار باحترام الصائم واحترام الصيام.

ولا يعد من الرياء إذا قال: إني صائم؛ لأن هذا تصريح بالصيام للمصلحة وكف المفسدة، فهو لا يقصد بذلك الرياء، إنما يقصد بذلك كف الغدوان، وكف الإثم، وليذكر خضمه ماله للصائم والصيام من حرمة حتى يتخجل ويكف، فإذا كان الصائم ممنوعاً أن يرد على من شتمه بالشتم وهو جائز له، فلأن يمنع من الابتداء بشتم الناس والكلام عليهم وهو صائم هذا من باب أولى، فالشتم والسبب محرمان، فلا يس

المؤمن بالطعمان ولا الفاجس ولا البذيء<sup>(١)</sup> في جميع الأحوال، ولكنه في حالة الصيام يتأكد في حقه ذلك؛ لأن هذه الأمور تجرح صيامه وتقتض ثوابه، فلا يجوز له أن يتبدى الناس بالسباب والشتم، ويطلق لسانه عليهم وهو صائم؛ لأن هذا يذهب بثواب صيامه، زيادة على إثم الكلام المحرم.

(١) أخرجه: أحمد (٤٠٤/١، ٤١٦)، والترمذي (١٩٧٧) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

وَتَعْجِيلِ فِطْرِ عَلَى رُطْبٍ وَتَأْخِيرِ سُحُورٍ ، فَإِنْ عَدِمَ قَتَمَرٌ ، فَإِنْ  
عَدِمَ قَمَاءٌ ، وَقَوْلُ مَا وَرَدَ .

الشرح :

(وَتَعْجِيلِ فِطْرٍ) يُسْتَحَبُّ لِلصَّائِمِ تَعْجِيلُ الْفِطْرِ ، إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ  
فَإِنَّهُ يَبْدَأُ بِالْفِطْرِ لِقَوْلِهِ ﷺ : « إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ مِنْ هَاهُنَا ، وَأَذْبَرَ النَّهَارَ  
مِنْ هَاهُنَا وَغَرَبَتِ الشَّمْسُ فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ » <sup>(١)</sup> ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﷻ حَدَّدَ  
الْإِفْطَارَ بِبِدَايَةِ اللَّيْلِ ، قَالَ ﷻ : « وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْخَطُّ الْأَيْضُ  
مِنْ الْخَطِّ الْأَسْوَدِ مِنْ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُوا الصَّيَّامَ إِلَى الْبَلِّ » [البقرة : ١٨٧] .

وَاللَّيْلُ يَبْدَأُ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ ، فَيُسْتَحَبُّ لَهُ الْمُبَادَرَةُ بِالْإِفْطَارِ امْتِثَالًا  
لِأَمْرِ اللَّهِ ﷻ ، وَلِنَلَّا نَزِيدُ فِي الْعِبَادَةِ شَيْئًا لَيْسَ مِنْهَا ، وَفِي هَذَا رَدٌّ عَلَى  
الَّذِينَ يُؤَخِّرُونَ الْإِفْطَارَ ، وَيَزْعُمُونَ أَنَّ هَذَا مِنْ مَحَبَّةِ الْخَيْرِ وَمِنْ الْوَرَعِ ،  
فَهَذَا مِنْ فِعْلِ الْمُتَّبِعَةِ الَّذِينَ لَا يَقْطِرُونَ إِلَّا حِينَ تَشْتَكِي الثَّجُومُ ، فَهَذَا مِنْ  
عَلَامَاتِ الضَّلَالِ ، وَمُخَالَفَةِ السُّنَّةِ ، وَأَحَبُّ الْعِبَادِ إِلَى اللَّهِ ﷻ أَعَجَلَهُمْ  
فِطْرًا <sup>(٢)</sup> .

(عَلَى رُطْبٍ) كَذَلِكَ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْطُرَ عَلَى رُطْبٍ وَهُوَ الثَّمَرُ فِي  
أَوَّلِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَإِنَّهُ يَقْطُرُ عَلَى تَمْرٍ ، وَهُوَ الثَّمَرُ الْمَجْفُوفُ ، فَإِنْ لَمْ  
يَجِدْ فَإِنَّهُ يَقْطُرُ عَلَى الْمَاءِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْطُرُ عَلَى الرُّطْبِ ،

(١) أخرجه : البخاري (٤٦/٣) ، ومسلم (١٣٢/٣) من حديث عمر بن الخطاب ﷻ .

(٢) أخرجه : أحمد (٢٣٧/٢) ، ٣٢٩ ، والترمذي (٧٠٠) من حديث أبي هريرة ﷻ .

فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَعَلَى تَمْرٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ حَسَا حَسَنَاتٍ مِنْ مَاءٍ <sup>(١)</sup> .

وَذَلِكَ لِأَنَّ الثَّمَرَ سَوَاءٌ كَانَ رُطْبًا أَوْ جَافًا فِيهِ مُضْلَحَةٌ لِلْمَعْدَةِ بَعْدَ قَرَارِهَا  
مِنَ الْأَطْعِمَةِ وَالشَّرَابِ فَإِنَّهُ يَبَادِرُهَا بِالثَّمَرِ ، وَالثَّمَرُ فِيهِ سَرٌّ طَبِيعِيٌّ وَفَائِدَةٌ  
طَبِيعِيَّةٌ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَحْسَنِ أَنْوَاعِ الْخَلَاةِ ، وَالْحَلَاوَةُ ثَنَائِبُ الْإِيمَانِ ، كَمَا ذَكَرَ  
ذَلِكَ ابْنُ الْقَيِّمِ ﷻ فِي « زَادِ الْمَعَادِ » <sup>(٢)</sup> ، فَلْيَنْصَبِصِ الرُّطْبَ وَالثَّمَرَ  
بِالْإِفْطَارِ فَائِدَةٌ شَرِيعِيَّةٌ ، وَفَائِدَةٌ طَبِيعِيَّةٌ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَإِنَّهُ يَشْرَبُ مِنَ الْمَاءِ أَوَّلَ  
شَيْءٍ ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ ، وَالْمَاءُ إِذَا جَاءَ إِلَى الْمَعْدَةِ وَهِيَ فَارِغَةٌ فَإِنَّهُ فِيهِ  
فَائِدَةٌ طَبِيعِيَّةٌ أَيْضًا كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ الْأَطِبَاءُ ، هَذَا هُوَ الْمُسْتَحَبُّ ، وَإِنْ أَفْطَرَ بِغَيْرِ  
الثَّمَرِ وَبِغَيْرِ الْمَاءِ كَانَ أَكَلٌ طَعَامًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ أَوْ حَضْرًا ، فَهَذَا أَمْرٌ جَائِزٌ  
لَكُنْ الْأَفْضَلُ أَنْ يَبْدَأَ بِهَذِهِ الْأُمُورِ ؛ لِأَنَّهَا أَحْسَنُ مِنْ نَاحِيَةِ الطَّبِّ ، وَمِنْ  
نَاحِيَةِ الشَّرْعِ .

وَلَا يَنْتَبِهُ الْمُبَالِغَةُ فِي أَنْوَاعِ الْأَطْعِمَةِ عِنْدَ الْإِفْطَارِ وَمَلَأَ الْمَعْدَةَ بِذَلِكَ ؛  
لِأَنَّ هَذَا فِيهِ اخْتِرَافٌ طَبِيعِيٌّ عَلَى الْمَعْدَةِ ؛ وَلِأَنَّهُ يُكْسَلُ عَنْ الصَّلَاةِ .

وَأَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَجْلِسُونَ عَلَى مَوَائِدِ الْإِفْطَارِ ، وَعَلَى

(١) أخرجه : أحمد (١٦٤/٣) ، وأبو داود (٢٣٥٦) ، والترمذي (٦٩٦) من حديث أنس

ابن مالك ﷻ .

(٢) انظر : « زاد المعاد » (٥٠/٢) - (٥١) .

أَنواع مَا يَقْدَمُ فِيهَا يَتَأَخَّرُونَ عَنْ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ مَعَ الْجَمَاعَةِ، فَتَقُوتُهُمْ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ، وَتَرُكُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ مُحْرَمٌ، وَكُلُّ شَيْءٍ أَدَّى إِلَى الْمُحْرَمِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ، فَتَبَيَّنَ تَخْفِيفُ الْإِفْطَارِ، لِأَنَّهُ لَا يَسْتَفْرِقُ زَمَنًا طَوِيلًا يُوَخِّرُهُمْ عَنْ خُضُوعِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ.

(وَتَأْخِيرُ سُحُورٍ) كَذَلِكَ يَسْتَحَبُّ تَأْخِيرُ السُّحُورِ بِأَنْ يَكُونَ عِنْدَ نِهَآيَةِ اللَّيْلِ وَبِدَايَةِ النَّهَارِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وَالنَّبِيُّ ﷺ كَانَ يُؤَخِّرُ السُّحُورَ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ، فَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَسْتَحَرُّونَ مُبَكِّرِينَ يُخَالِفُونَ السُّنَّةَ، فَإِذَا تَسَحَّرُوا نَامُوا وَتَرَكُوا صَلَاةَ الْفَجْرِ مَعَ الْجَمَاعَةِ، أَوْ تَرَكُوا صَلَاةَ الْفَجْرِ فِي وَفَّيْهَا وَلَا يُصَلُّونَ إِلَّا إِذَا اسْتَيْقَظُوا، فَهَؤُلَاءِ قَدْ خَالَفُوا السُّنَّةَ وَهِيَ تَأْخِيرُ السُّحُورِ، وَازْتَكَبُوا مُحْرَمَاتٍ، وَهِيَ تَرُكُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ، وَأَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ إِخْرَاجُ الصَّلَاةِ عَنْ وَفَّيْهَا - وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ - وَهُمْ صَائِمُونَ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمَعَاصِي وَالْمُحْرَمَاتِ فِي الصَّيَامِ أَشَدُّ مِنَ الْمَعَاصِي وَالْمُحْرَمَاتِ فِي غَيْرِ خَالَةِ الصَّيَامِ، فَالْوَاجِبُ عَلَى هَؤُلَاءِ أَنْ يُنْقِذُوا أَنْفُسَهُمْ مِنْ هَذِهِ الْأَعْمَالِ الْوَخِيمَةِ، فَقَدْ لَا يَبْقَى لَهُمْ فِي صِيَامِهِمْ ثَوَابٌ؛ لِأَنَّهُمْ أَذْهَبُوا ثَوَابَهُمْ بِالْمَعَاصِي وَالْمُحْرَمَاتِ الَّتِي فَعَلُوهَا فَيُضَيِّعُوا خَاسِرِينَ.

قَالَ ﷺ: «فَرَّقَ بَيْنَ صِيَامِنَا وَصِيَامِ أَهْلِ الْكِتَابِ أَكْلَةُ السَّحْرِ»<sup>(١)</sup>، هَلْ لَا يَتَعَيَّنُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْأَكْلِ، كَمَا لَوْ شَرِبَ شُرْبًا؟  
يَتَنَاوَلُ شَيْئًا قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنَ الْمَغْذِيَّاتِ الطَّيِّبَةِ الْمُبَاحَةِ، وَلَكِنْ؛ أَكَلَهُ لِلطَّعَامِ وَمِمَّا يُعِينُهُ عَلَى الصَّيَامِ وَيَقْوِيهِ عَلَى الصَّيَامِ، أَمَّا اقْتِصَارُهُ عَلَى الشَّرَابِ وَتَحْوِهِ، فَهَذَا لَا يَقْوِيهِ عَلَى الصَّيَامِ، وَإِنْ كَانَ يُخْضِلُ بِهِ فِعْلُ السُّنَّةِ.

(١) أَخْرَجَهُ: مُسْلِمٌ (٣/ ١٣٠)، (١٣١)، وَأَحْمَدُ (٤/ ١٩٧، ٢٠٢) مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ

الْعَاصِ ﷺ بِلَفْظِ «فَصَلَّ مَا بَيْنَ ...».

وَأَخْرَجَهُ هَذَا اللفظ الخطيب في «الرحلة في طلب الحديث» (ص: ١٥٧، ١٥٩).

وَيُسْتَحَبُّ الْقَضَاءُ مُتَتَابِعًا وَلَا يَجُوزُ إِلَى رَمَضَانَ آخَرَ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ .

الشرح:

لَمَّا فَرَعَ الْمُؤَلَّفُ رحمته فِي ذِكْرِ آدَابِ الصَّيَامِ وَمُسْتَحَبَّاتِهِ، انْتَقَلَ إِلَى حُكْمِ الْقَضَاءِ .

وَالْقَضَاءُ يَكُونُ فِي حَقِّ مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ لِغَدْرِ شَرْعِيٍّ كَالْمَرَضِ ، وَالسَّفَرِ ، وَالْمَرَأَةِ الْحَائِضِ ، وَالثَّقَسَاءِ ، مِمَّنْ لَهُمْ أَغْدَارُ شَرْعِيَّةٍ تَبِيحُ لَهُمْ الْفِطْرَ فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُمُ الْقَضَاءُ ، وَهُوَ صِيَامُ الْأَيَّامِ الَّتِي أَفْطَرُوهَا مِنْ أَيَّامِ آخَرٍ بَعْدَ رَمَضَانَ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ» [البقرة: ١٨٤] .

(وَيُسْتَحَبُّ الْقَضَاءُ مُتَتَابِعًا وَلَا يَجُوزُ إِلَى رَمَضَانَ آخَرَ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ) وَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ مِنْ رَمَضَانَ فَإِنَّهُ يُسْتَحَبُّ لَهُ الْمُبَادَرَةُ بِالْقَضَاءِ ، وَيُسْتَحَبُّ لَهُ الْمَتَابَعَةُ بَيْنَ الْأَيَّامِ ، وَيجوزُ لَهُ التَّأَخُّرُ فِي الْعَامِ إِلَى أَنْ لَا يَبْقَى عَلَى رَمَضَانَ الْآخِرِ إِلَّا قَلِيلُ الْأَيَّامِ الَّتِي عَلَيْهِ ، فَإِذَا لَمْ يَبْقَ عَلَى رَمَضَانَ الْقَادِمِ إِلَّا قَلِيلُ الْأَيَّامِ الَّتِي عَلَيْهِ ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ جِسْتِدَ الْقَضَاءِ ؛ لِئَلَّا يَدْخُلَ عَلَيْهِ شَهْرُ رَمَضَانَ وَهُوَ لَمْ يَفْضَ مَا عَلَيْهِ مِنْ رَمَضَانَ السَّابِقِ .

وَأَمَّا قَلِيلُ الْوَقْتِ فَإِنَّهُ مَخِيرٌ بَيْنَ فِعْلِ الْقَضَاءِ وَبَيْنَ تَأْخِيرِهِ ، وَلَكِنْ تَعْجِيلُ الْقَضَاءِ أَفْضَلُ لَمَّا فِي ذَلِكَ مِنَ الْمُبَادَرَةِ إِلَى الطَّاعَةِ ، وَلَمَّا فِي ذَلِكَ

مَنْ تَفَرَّقَ الدُّمُوعُ ؛ وَلَأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَذَرِي مَا يَغْرِضُ لَهُ ، فَمَا دَامَ الْإِنْسَانُ فِي زَمَنِ الْإِمْكَانِ وَعَلَيْهِ وَاجِبٌ لِلَّهِ تعالى فَيَجِبُ عَلَيْهِ الْمُبَادَرَةُ لِأَدَائِهِ .

وَالْقَضَاءُ أَيْضًا يَجُوزُ مُتَفَرِّقًا ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ مُتَتَابِعًا لَمَّا فِي ذَلِكَ مِنَ الْمُبَادَرَةِ إِلَى الطَّاعَةِ ، وَاسْتِذْرَاكِ الْوَقْتِ أَيْضًا .



فَإِنْ فَعَلَ فَعَلَيْهِ مَعَ الْقَضَاءِ إِطْعَامُ مِسْكِينٍ لِكُلِّ يَوْمٍ .

الشرح:

(فَإِنْ فَعَلَ فَعَلَيْهِ مَعَ الْقَضَاءِ إِطْعَامُ مِسْكِينٍ لِكُلِّ يَوْمٍ) إِذَا أَخَّرَ الْقَضَاءَ إِلَى أَنْ أَذْرَكَ رَمَضَانَ الْآخَرَ فَإِنَّهُ يُقْضِيهِ بَعْدَ رَمَضَانَ الْآخَرِ ، وَلَا يَنْقُطُ عَنْهُ الْقَضَاءُ ، فَيَصُومُ رَمَضَانَ الْحَاضِرَ الَّذِي أَذْرَكَ ، ثُمَّ بَعْدَهُ يُقْضِي مَا عَلَيْهِ مِنْ رَمَضَانَ السَّابِقِ .

وَنُظِرَ فِي التَّأْخِيرِ ؛ إِنْ كَانَ لغيرِ عُدْرِ فَإِنَّهُ يَأْتُمُ بِالتَّأْخِيرِ وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَمْرَانِ :

الأمْرُ الأوَّلُ : القضاء ، وهذا أمرٌ لا بُدَّ مِنْهُ فَلَا تَبْرَأُ ذِمَّتُهُ إِلَّا بِالْقَضَاءِ ، وَلَوْ تَأَخَّرَ إِلَى سِنِينَ فَإِنَّ ذِمَّتَهُ لَا تَبْرَأُ .

والأمرُ الثاني : عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ ، وَهِيَ إِطْعَامُ مِسْكِينٍ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ عَنْ التَّأْخِيرِ لِغَيْرِ عُدْرِ .

وَإِذَا كَانَ تَأْخِيرُهُ لِعُدْرِ بِأَنْ اسْتَقَرَّ مَعَهُ الشَّرُّ مَثَلًا ، أَوْ اسْتَمَرَّ مَعَهُ الْمَرَضُ الَّذِي يُبْخِجُ لَهُ الْفَطْرَ ، حَتَّى أَذْرَكَ رَمَضَانَ الثَّانِي ، فَلَا خَرَجَ عَلَيْهِ فِي التَّأْخِيرِ ؛ لِأَنَّهُ لِعُدْرِ ، وَلَكِنْ بَعْدَ رَمَضَانَ يَلْزَمُهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ وَهُوَ قَضَاءُ مَا عَلَيْهِ مِنْ رَمَضَانَ السَّابِقِ بِلَا كَفَّارَةٍ .

وَإِنْ مَاتَ وَلَوْ بَعْدَ رَمَضَانَ آخَرَ ، وَإِنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ أَوْ حَجٌّ أَوْ أُغْتِكَافٌ أَوْ صَلَاةٌ نَذْرٌ ؛ اسْتَحَبَّ لَوْلِيهِ قَضَاؤُهُ .

الشرح:

(وَإِنْ مَاتَ وَلَوْ بَعْدَ رَمَضَانَ آخَرَ) يَعْنِي أَنَّ الْقَضَاءَ لَا يَنْقُطُ وَلَوْ أَتَى عَلَيْهِ رَمَضَانٌ بَعْدَ رَمَضَانَ الَّذِي أَفْطَرَ مِنْهُ فَإِنَّهُ يَقْضِيهِ ، وَإِنْ كَانَ تَأْخِيرُهُ لِغَيْرِ عُدْرِ . وَجَبَ عَلَيْهِ مَعَ الْقَضَاءِ إِطْعَامُ مِسْكِينٍ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ ، وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ الْقَضَاءِ وَجَبَ الْإِطْعَامُ مِنْ تَرْكِهِ ، وَلَا يَقْضَى عَنْهُ مَا وَجَبَ بِأَصْلِ الشَّرْعِ .

(وَإِنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ أَوْ حَجٌّ أَوْ أُغْتِكَافٌ أَوْ صَلَاةٌ نَذْرٌ) وَإِذَا مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ نَذْرٌ لَمْ يَصُغْهُ أَوْ عَدَلَ حَجٌّ نَذْرٌ وَلَمْ يَحُجَّ ، أَوْ نَذَرَ أَنْ يَتَكَبَّرَ ثُمَّ مَاتَ وَلَمْ يَتَكَبَّرْ فَإِنَّ هَذَا النَّذْرَ بَاقٍ فِي ذِمَّةِ الْمَيِّتِ ، دَيْنٌ لِلَّهِ ﷻ .

(اسْتَحَبَّ لَوْلِيهِ قَضَاؤُهُ) فَيَسْتَحَبُّ لَوْلِيهِ - وَهُوَ قَرِيبُهُ - أَنْ يُؤَدِّيَ هَذَا الْوَاجِبَ بَدَلًا عَنْهُ لِقَوْلِهِ ﷺ : «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ نَذْرٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيهِ» <sup>(١)</sup> .

(١) أخرجه : البخاري (٤٥/٣) ، ومسلم (١٥٥/٣) من حديث عائشة ﷺ .

## بَابُ صَوْمِ التَّطَوُّعِ

الشرح:

(بَابُ صَوْمِ التَّطَوُّعِ) لَمَّا فَرَعَ الْمُؤَلَّفُ عَلَيْهِ مِنَ صِيَامِ الْفَرِيضَةِ وَمَا يُشْرَعُ فِيهِ مِنَ الْأَحْكَامِ انْتَقَلَ إِلَى صِيَامِ التَّطَوُّعِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ ﷻ جَعَلَ بَعْدَ كُلِّ فَرِيضَةٍ مِنْ فَرَائِضِ الْإِسْلَامِ تَطَوُّعًا مِنْ جَنْبِهَا وَذَلِكَ زِيَادَةً فِي الْخَيْرِ ؛ وَلِأَجْلِ أَنْ يَجْزِيَ مَا يَحْصُلُ فِي الْفَرِيضَةِ مِنَ الْقُصْرِ ، فَجَعَلَ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ صَلَاةَ النَّافِلَةِ وَالرَّوَائِبِ وَصَلَاةَ اللَّيْلِ ، وَجَعَلَ بَعْدَ صِيَامِ رَمَضَانَ صِيَامَ النَّفْلِ ، فَجَعَلَ بَعْدَ كُلِّ فَرِيضَةٍ مِنْ فَرَائِضِ الْإِسْلَامِ نَافِلَةً مِنْ جَنْبِهَا ، مِنْ ذَلِكَ الصِّيَامِ فَإِنَّ اللَّهَ شَرَعَ لِعِبَادِهِ صِيَامَ التَّطَوُّعِ ؛ زِيَادَةً لَهُمْ فِي الْخَيْرِ .

يُسَنُّ صِيَامُ أَيَّامِ الْبَيْضِ وَالْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ وَبَيَّتْ مِنْ شَوَّالٍ ، وَشَهْرِ الْمُحَرَّمِ ، وَآكُذُهُ الْعَاثِرُ ثُمَّ التَّاسِعُ ، وَيَسَعُ ذِي الْحِجَّةِ ، وَيَوْمَ عَرَفَةَ لِغَيْرِ حَاجٍ بِهَا ، أَفْضَلُهُ صَوْمُ يَوْمٍ وَفِطْرُ يَوْمٍ .

الشرح:

صِيَامُ التَّطَوُّعِ أَنْوَاعٌ كَمَا ذَكَرَ الْمُؤَلَّفُ ، وَكُلُّهَا جَاءَتْ بِهَا الْأَدِلَّةُ .

النوع الأول : (يُسَنُّ صِيَامُ أَيَّامِ الْبَيْضِ) صِيَامُ الْأَيَّامِ الْبَيْضِ ، وَهُوَ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ، وَسُمِّيَتْ أَيَّامُ الْبَيْضِ ؛ لِأَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ تَكُونَ فِي وَسْطِ أَيَّامِ الشَّهْرِ ، بِأَنْ تَكُونَ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ عَشَرَ ، وَالرَّابِعِ عَشَرَ ، وَالْخَامِسِ عَشَرَ ، سُمِّيَتْ بِالْبَيْضِ لِإِنْخِصَافِ لَيَالِيهَا بِالْقَمَرِ ، لِأَنَّ الْقَمَرَ يَشْمَلُ لَيْلَهَا ، فَسُمِّيَتْ بِالْأَيَّامِ الْبَيْضِ .

وَأَنْ صَامَ ثَلَاثَةَ الْأَيَّامِ مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ أَوْ مِنْ آخِرِهِ صَحَّ ذَلِكَ ، وَحَصَلَ بِهِ الْإِثْرُ ، وَلَكِنْ جَعَلَهَا فِي أَيَّامِ الْبَيْضِ ؛ الثَّالِثِ عَشَرَ ، وَالرَّابِعِ عَشَرَ ، وَالْخَامِسِ عَشَرَ أَفْضَلَ .

النوع الثاني : (وَالْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ) صَوْمُ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ مِنْ كُلِّ أَسْبُوعٍ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصُومُهُمَا ؛ لِأَنَّهُمَا يَوْمَانِ تُعْرَضُ فِيهِمَا أَعْمَالُ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ ﷻ - فَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُعْرَضَ عَمَلُهُ وَهُوَ صَائِمٌ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ <sup>(١)</sup> .

(١) أخرجه : الترمذي (٧٤٧) ، وابن ماجه (١٧٤٠) من حديث أبي هريرة ؓ .

النوع الثالث: (وَبَسْتُ مِنْ شَوَالٍ) صَوْمٌ بَسْتُ مِنْ شَوَالٍ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَاتَّبَعَهُ بَيْتًا مِنْ شَوَالٍ فَكَأَنَّمَا صَامَ الدَّهْرَ»<sup>(١)</sup> أي السنة؛ لِأَنَّ الْحَسَنَةَ بَعَثَ أَمْثَالُهَا، فَرَمَضَانُ عَنْ عَشْرَةِ أَشْهُرٍ، وَبَسْتُ الْآيَامِ عَنْ شَهْرَيْنِ فَيَكُونُ الْمَجْمُوعُ اثْنِي عَشَرَ شَهْرًا، وَهِيَ أَشْهُرُ السَّنَةِ، فَيَسْتَحِبُّ صِيَامُ بَسْتِ الْآيَامِ مِنْ شَوَالٍ، سَوَاءً صَامَهَا مِنْ أَوَّلِ شَهْرِ شَوَالٍ، أَوْ مِنْ وَسْطِهِ أَوْ مِنْ آخِرِهِ، وَسَوَاءً كَانَتْ مُتَابِعَةً أَوْ مُتَفَرِّقَةً فِي الشَّهْرِ.

النوع الرابع: (وَشَهْرُ الْمُحَرَّمِ) مِنْ صِيَامِ التَّطَرُّعِ: صِيَامُ شَهْرِ الْمُحَرَّمِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُحِبُّ عَلَى الْإِكْتَارِ مِنَ الصِّيَامِ فِي هَذَا الشَّهْرِ؛ لِأَنَّهُ شَهْرٌ عَزِيزٌ.

(وَأَكَّذَهُ الْعَاشِرُ ثَمَّ التَّاسِعِ) وَأَكَّذَهُ الْيَوْمَ الْعَاشِرُ الْمَسْنُونِ «يَوْمَ عَاشُورَاءَ» وَهُوَ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ هَذَا الْحَدِيثُ الْعَظِيمُ وَهُوَ إِغْرَاقُ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ، وَنُصْرَةُ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَقَوْمِهِ.

فَهَذَا الْيَوْمُ يَسْتَحِبُّ صِيَامَهُ وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صَوْمُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ أَحْتِسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يَكْفُرَ السَّنَةُ الْفَاضِيَةِ»<sup>(٢)</sup>، وَقَدْ صَامَهُ النَّبِيُّ ﷺ وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ وَجَدَ الْيَهُودَ يَصُومُونَ هَذَا الْيَوْمَ فَسَأَلَهُمْ عَنْ

(١) أخرجه: أحمد (٤١٧/٥)، (٤١٩)، ومسلم (١٦٩/٣) من حديث أبي أيوب الأنصاري ؓ.

(٢) أخرجه: مسلم (١٦٧/٣) من حديث أبي قتادة الأنصاري ؓ.

ذَلِكَ، فَقَالُوا: إِنَّ هَذَا يَوْمٌ أَعَزُّ اللَّهُ فِيهِ مُوسَى وَقَوْمَهُ، وَأَذَلُّ فِرْعَوْنَ وَقَوْمَهُ، فَصَامَهُ مُوسَى شُكْرًا لِلَّهِ فَتَحَنَّنَ نَصُوهُ شُكْرًا لِلَّهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «نَحْنُ أَحَقُّ وَأَوْلَى بِمُوسَى مِنْكُمْ» فَصَامَهُ وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ<sup>(١)</sup>، فَقِيلَ لَهُ ﷺ: إِنَّ الْيَهُودَ كَانَتْ تَصُومُهُ فَقَالَ ﷺ: «خَالِفُوهُمْ؛ صُومُوا يَوْمًا قَبْلَهُ أَوْ يَوْمًا بَعْدَهُ»<sup>(٢)</sup>، وَقَالَ: «لَنْ تَهْتِفَ إِلَى قَابِلٍ لِأَصُومَنَّ التَّاسِعَ وَالْعَاشِرَ»<sup>(٣)</sup>، فَيَسْتَحِبُّ صِيَامُ يَوْمِ الْعَاشِرِ مِنْ مُحَرَّمٍ، وَأَنْ يُصَامَ يَوْمٌ قَبْلَهُ، أَوْ يَوْمٌ بَعْدَهُ مُخَالَفَةً لِلْيَهُودِ.

النوع الخامس: (وَبَسْتُ ذِي الْحِجَّةِ) مِنْ الْآيَامِ الَّتِي يُسْتَحِبُّ صِيَامُهَا تِسْعَ ذِي الْحِجَّةِ، وَهِيَ أَوَّلُ الشَّهْرِ، وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَا مِنْ آيَامٍ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهَا أَفْضَلُ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ الْآيَامِ الْعَشْرِ»، قِيلَ: وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَارَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فَلَمْ يَرْجِعْ مِنْ ذَلِكَ بِشَيْءٍ»<sup>(٤)</sup>، وَالصِّيَامُ يَدْخُلُ فِي الْعَمَلِ الصَّالِحِ فِي هَذِهِ الْآيَامِ؛ لِأَنَّ الصِّيَامَ مِنَ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ. وَلَمَّا وَرَدَ فِي صِيَامِهَا عَنِ الرَّسُولِ ﷺ.

(١) أخرجه: البخاري (٥٤٧/٣) (١٨٦/٤)، ومسلم (١٥٠/٣) من حديث عبدالله بن عباس ؓ.

(٢) أخرجه: أحمد (٢٤١/١)، وابن خزيمة (٢٠٩٥).

(٣) أخرجه: مسلم (١٥١/٣).

(٤) أخرجه: البخاري (٢٤٨/٢) وأحمد (٢٢٤/١) من حديث عبدالله بن عباس ؓ.

النوع السادس : (وَيَوْمَ عَرَفَةَ لَغَيْرِ حَاجٍ بِهَا) يوم عرفة، وذلك لأنَّ النبي ﷺ قال : «صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ يَكْفُرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ وَالسَّنَةَ الَّتِي بَعْدَهُ»<sup>(١)</sup> ولكن يُسْتَحَبُّ صِيَامُ يَوْمِ عَرَفَةَ لِغَيْرِ الْحَاجِّ، فَالْحَاجُّ إِذَا كَانَ وَاقِفًا بِعَرَفَةَ لَا يُسْتَحَبُّ لَهُ صِيَامُهُ، بَلْ يَكُونُ مَفْطَرًا اقْتِدَاءً بِالنَّبِيِّ ﷺ فَإِنَّهُ وَقَفَ فِي عَرَفَةَ مُفْطِرًا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَلَا جُلَّ أَنْ يَتَّقُوا بِالْإِفْطَارِ عَلَى الْوُقُوفِ وَالِدُعَاءِ، فَلَيْسَ مِنَ السَّنَةِ لِلْحَاجِّ أَنْ يَصُومَ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ، بَلِ السَّنَةُ فِي حَقِّهِ أَنْ يَكُونَ مُفْطَرًا.

النوع السابع : (أَفْضَلُ صَوْمٍ يَوْمٍ وَيُفْطِرُ يَوْمٍ) وَمَنْ أَرَادَ الزِّيَادَةَ عَلَى هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الَّتِي مَرَّتْ وَهِيَ صِيَامُ الْأَيَّامِ الْبَيْضِ، وَالْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ، وَسِتِّ مِنْ شَوَالٍ، وَشَهْرِ الْمُحَرَّمِ، وَتِسْعِ ذِي الْحِجَّةِ، وَيَوْمِ عَرَفَةَ، مَنْ أَرَادَ الزِّيَادَةَ عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَصُومَ يَوْمًا وَيُفْطِرَ يَوْمًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : «أَفْضَلُ الصَّيَامِ صِيَامُ دَاوُدَ، وَكَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا»<sup>(٢)</sup>.

وَلَا يَجُوزُ سَرْدُ الصَّيَامِ بِأَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ صَائِمًا فِي كُلِّ الدَّهْرِ، وَلَا يُفْطِرُ أَبَدًا؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا نَهَى عَنْهُ الرَّسُولُ ﷺ لَمَّا قَالَ رَجُلٌ : أَمَا أَنَا

(١) أخرجه : مسلم (١٦٧/٣) من حديث أبي قتادة الأنصاري .

(٢) أخرجه : البخاري (١٦٣/٢)، ومسلم (١٦٥/٣) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص .

فَصَوْمٌ وَلَا أَفْطَرُ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «أَمَّا أَنَا فَاصُومُ وَأَفْطِرُ، وَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي»<sup>(١)</sup>. وَقَالَ ﷺ : «لَا صَامَ مِنْ صَامِ الدَّهْرِ»<sup>(٢)</sup> وَفِي رَوَايَةٍ : «لَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ»<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه : البخاري (٣/٧)، ومسلم (١٢٩/٤) من حديث أنس بن مالك . وفيه قصة .

(٢) أخرجه : البخاري (٥٣/٣) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص .

(٣) أخرجه : مسلم (١٦٧/٣) .

وَيُكْرَهُ إِفْرَادُ رَجَبٍ وَالْجُمُعَةِ وَالسَّبْتِ وَالشَّكِّ بِصُومٍ.

الشرح:

هَذَا شُرُوعٌ فِي بَيَانِ الصَّيَامِ الْمَكْرُوهِ، وَهُوَ كَمَا يَلِي:

١- (وَيُكْرَهُ إِفْرَادُ رَجَبٍ) إِفْرَادُ رَجَبٍ، فَلَا يَجُوزُ تَخْصِيصُ رَجَبٍ بِالصَّيَامِ، أَوْ تَخْصِيصِ أَيَّامٍ مِنْ رَجَبٍ بِالصَّيَامِ، لَكِنْ مَنْ صَامَ شَيْئًا مِنْهُ تَبَعًا لغيره فَلَا بَأْسَ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ مِنْ عَادَتِهِ أَنْ يَصُومَ أَيَّامَ الْبَيْضِ فَإِنَّهُ يَصُومُهَا مِنْهُ كغيره، كَذَلِكَ مَنْ كَانَ مِنْ عَادَتِهِ أَنْ يَصُومَ الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسَ مِنْ كُلِّ أَشْبُوعٍ، فَإِنَّهُ يَصُومُهَا مِنْ شَهْرِ رَجَبٍ، إِنَّمَا الْمَمْنُوعُ أَنْ يُتَخَصَّصَ شَهْرُ رَجَبٍ بِصِيَامٍ لَمْ يَكُنْ مِنْ عَادَتِهِ، أَوْ أَنْ يَصُومَهُ مُتَفَرِّدًا، لَا تَابِعًا لغيره.

٢- (وَالْجُمُعَةُ) وَيُكْرَهُ إِفْرَادُ الْجُمُعَةِ بِالصَّيَامِ؛ لِأَنَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَوْمٌ عِيدِ الْأَسْبُوعِ، لَكِنْ مَنْ صَامَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ تَابِعًا لغيره، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

٣- (وَالسَّبْتِ) إِفْرَادُ السَّبْتِ؛ لِأَنَّ السَّبْتَ هُوَ يَوْمُ الْيَهُودِ وَيُكْرَهُ أَنْ يَصُومَهُ، لَكِنْ لَوْ صَامَهُ لغيره فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ؛ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ إِفْرَادُ السَّبْتِ بِالصَّوْمِ<sup>(١)</sup> لَعَدِمَ صِغَةُ الْحَدِيثِ الْوَارِدِ فِي النَّهْيِ مِنْ إِفْرَادِهِ.

(١) قَالَ فِي «الإِصْطَفَاءِ»: وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِي الدِّينَ: أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ صِيَامَهُ مُفْرَدًا وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ (٣/٣٤٧).

٤- (وَالشَّكِّ بِصُومٍ) يَكْرَهُ صِيَامَ يَوْمِ الشَّكِّ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَحْرُمُ صُومُ يَوْمِ الشَّكِّ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ تَقَدُّمِ رَمَضَانَ بِصُومِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ<sup>(١)</sup>، وَلِقَوْلِ عَمَّارٍ ﷺ: مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ<sup>(٢)</sup>.

(١) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ (٣/٣٥، ٣٦)، وَمُسْلِمٌ (٣/١٢٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.  
(٢) أَخْرَجَهُ: أَبُو دَاوُدَ (٢٣٣٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٦٨٦)، وَالنَّسَائِيُّ (٤/١٥٣).

وَيَحْرُمُ صَوْمُ الْيَدَيْنَيْنِ وَلَوْ فِي فَرْصٍ . وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ إِلَّا عَنْ دَمٍ مُتَعَةٍ وَقِرَانٍ .

الشرح:

• هذا شروع في بيان الأيام التي يحرم صومها وهي :

١- (يَحْرُمُ صَوْمُ يَوْمِ الْعِيدَيْنِ) ، يوم عيد الفطر وعيد الأضْحَى ؛ لأنَّ الواجب في هَذَيْنِ اليَوْمَيْنِ الفِطْرُ ، فَمَنْ صَامَهُ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ ؛ لِأَنَّهَا أَيَّامُ أَكْلِ وَشَرْبٍ وَذِكْرِ اللَّهِ ﷻ .

(وَلَوْ) صَامَهَا (فِي فَرْصٍ) كَانَ كَانَ عَلَيْهِ قِصَاصٌ ، أَوْ عَلَيْهِ نَذْرٌ فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَصُومَ يَوْمَ الْعِيدَيْنِ لِأَنَّهُ فِي فَرْصٍ وَلَا فِي نَفْلِ .

٢- (وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ إِلَّا عَنْ دَمٍ مُتَعَةٍ وَقِرَانٍ) وَيَحْرُمُ أَيْضًا صِيَامُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَهِيَ يَوْمُ الْحَادِي عَشَرَ وَالثَّانِي عَشَرَ وَالثَّالِثَ عَشَرَ مِنْ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : «أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامُ أَكْلِ وَشَرْبٍ وَذِكْرِ اللَّهِ ﷻ»<sup>(١)</sup> فَلَا يَجُوزُ صِيَامُهَا .

إِلَّا فِي حَقِّ الْمُتَمَتِّعِ وَالْقَارِنِ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ فَإِنَّهُ يَصُومُ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : «فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ» [البقرة: ١٩٦] ، فَإِذَا لَمْ

(١) أخرجه : مسلم (١٥٣/٣) من حديث نبیة الهذلي ﷺ .

يَصْنَعُهَا قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ فَإِنَّهُ يَصُومُهَا فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، هَذَا مُسْتَثْنَى لِحَدِيثِ عَائِشَةَ ﷺ : «لَمْ يُرَخَّصْ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يُصَمَّنَ إِلَّا عَنْ دَمٍ مُتَعَةٍ وَقِرَانٍ»<sup>(١)</sup> وَأَمَّا غَيْرُهُ فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَصُومَ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ لِأَفْرَاضٍ وَلَا تَطَوُّعًا ، بَلْ يَكُونُ مُفْطَرًا فِيهَا .

(١) أخرجه : البخاري (٥٦٩/٣) .

وَمَنْ دَخَلَ فِي فَرْضِ مُوسِعٍ حَرَّمَ قَطْعُهُ .

الشرح:

(وَمَنْ دَخَلَ فِي فَرْضِ مُوسِعٍ حَرَّمَ قَطْعُهُ) مَنْ شَرَعَ فِي فِعْلِ طَاعَةٍ وَاجِبَةٍ عَلَيْهِ مُوسِعٌ وَقَدْ أَدَانَهَا ؛ كَفَرِيضَةِ الصَّلَاةِ فِي أَوَّلِ وَفَيْهَا ، وَقَضَاءِ الصَّوْمِ قَبْلَ ضَيْقِ وَفَيْهِ ، وَفِعْلِ النَّذْرِ فَيَحْرُمُ خُرُوجُهُ مِنَ الْفَرْضِ الَّذِي شَرَعَ فِيهِ لِغَيْرِ عُذْرٍ ؛ لِأَنَّ الْخُرُوجَ مِنْ عَهْدَةِ الْوَاجِبِ مُتَعَيِّنٌ ، فَيَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ إِتِمَامُ الْفَرْضِ الَّذِي دَخَلَ فِيهِ .

وَلَا يَلْزَمُ فِي الثَّقَلِ ، وَلَا قَضَاءِ فَايِدِهِ إِلَّا الْحَجُّ .

(وَلَا يَلْزَمُ فِي الثَّقَلِ) لَا يَلْزَمُ إِتِمَامُ الثَّقَلِ ، فَلَوْ صَامَ تَطَوُّعًا ثُمَّ أَرَادَ قَطْعَهُ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ فَلَهُ ذَلِكَ ، كَمَا لَوْ دُعِيَ إِلَى وَلِيمَةٍ أَوْ حَصَلَتْ شَيْءٌ يَرِغِبُهُ فِي الْإِفْطَارِ ، فَإِنَّهُ يُفْطِرُ ؛ لِأَنَّ الصَّائِمَ لِلثَّاقِلَةِ أَمِيرٌ نَفْسِهِ ، كَمَا فِي الْحَدِيثِ (١) . « إِنْ شَاءَ اكْمَلْ وَإِنْ شَاءَ أَفْطِرْ » ، وَكَذَلِكَ صَلَاةُ النَّافِلَةِ لَهُ أَنْ يَقْطَعَهَا وَلَا يَلْزَمُهُ إِكْمَالُهَا .

(وَلَا قَضَاءُ فَايِدِهِ) وَلَا يَلْزَمُ قَضَاءُ مَا قَسَدَ مِنَ الثَّقَلِ ، فَلَوْ أَنََّّهُ صَامَ نَافِلَةً ، وَوَجَّعَ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ يُجُوزُ لَهُ أَنْ يُفْطِرَ بِالْأَكْلِ أَوْ الشُّرْبِ أَوْ الْجَمَاعِ ، وَإِذَا جَامَعَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ وَلَا كِفَارَةٌ .

(إِلَّا الْحَجُّ) الثَّقَلُ ، يَلْزَمُهُ إِتِمَامُهُ وَإِذَا أَفْسَدَهُ جَمَاعٌ ؛ بِأَنْ جَامَعَ قَبْلَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ ، فَإِنْ حَجَّهْهُ يَفْسُدُ وَعَلَيْهِ الْمَضِي فِي فَايِدِهِ وَإِكْمَالِهِ ، وَعَلَيْهِ دُبْحُ فِدْيَةٍ بَدَنَةٍ ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَقْضِيَ مِنَ الْعَامِ الْقَادِمِ .

(١) أخرجه : البخاري (٣/٣١) ، ومسلم (٤٦/٣) من حديث عائشة ؓ في صيام يوم عاشوراء .

وَتُرْجَى لَيْلَةُ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ. وَأَوْتَارُهُ  
أَكْدٌ، وَلَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ أَيْلُغٌ، وَيَدْعُو فِيهَا بِمَا وَرَدَ.

الشرح:

(وَتُرْجَى لَيْلَةُ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ. وَأَوْتَارُهُ أَكْدٌ،  
وَلَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ أَيْلُغٌ) ﷺ جَعَلَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ لَيْلَةً خَيْرًا مِنْ  
أَلْفِ شَهْرٍ، وَهِيَ لَيْلَةُ الْقَدْرِ، قَالَ ﷺ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴿١﴾ وَمَا  
أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ ﴿٢﴾ لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ ﴿٣﴾﴾ [القدر: ١-٣]، قَالَ  
ﷺ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُنِيرَكُمُ﴾ [الدعاء: ٣] وَهِيَ لَيْلَةُ الْقَدْرِ، وَهَذِهِ  
اللَّيْلَةُ فِي رَمَضَانَ، لَكِنْ لَمْ تَتَّحِدْ فِي أَيِّ لَيْلَةٍ مِنْهُ، وَذَلِكَ لِأَجْلِ أَنْ يَجْتَهِدَ  
الْمُسْلِمُ فِي جَمِيعِ لَيَالِي رَمَضَانَ حَتَّى يَكْمَلَ لَهُ الْأَجْرُ وَالنَّوَابِ عِنْدَ اللَّهِ  
ﷺ مَعَ إِذْكَ لَيْلَةُ الْقَدْرِ، فَمَنْ اجْتَهِدَ فِي جَمِيعِ لَيَالِي رَمَضَانَ فَإِنَّهُ يَكُونُ  
مُذْرَكًا لِلَّيْلَةِ الْقَدْرِ، وَيَكُونُ قَانِمًا لِللَّيَالِي رَمَضَانَ كُلِّهَا، فَيَتَكَامَلُ لَهُ الْأَجْرُ  
مِنَ النَّاحِيَّتَيْنِ؛ نَاحِيَةِ قِيَامِ رَمَضَانَ كُلِّهِ، وَنَاحِيَةِ إِذْكَ لَيْلَةِ الْقَدْرِ، وَلَكِنْ  
هَذِهِ اللَّيْلَةُ لَا يَنْقُضُ فِي أَيِّ لَيَالِي الشَّهْرِ هِيَ؟ هَلْ هِيَ فِي لَيَالِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ  
أَوْ الْعَشْرِ الْأَوْسَطِ أَوْ الْعَشْرِ الْآخِرِ؟ هَذَا لَا يَنْقُضُ، وَلَكِنْ التَّوَقُّعُ وَالرَّجَاءُ  
يَكُونُ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ أَفْضَلَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَحَرَّاهَا فِي الْعَشْرِ  
الْآخِرِ، وَكَانَ يَتَكَفَّفُ الْعَشْرَ الْآخِرَ<sup>(١)</sup>، وَكَانَ يَجْتَهِدُ فِي قِيَامِ اللَّيْلِ

(١) أخرجه: البخاري (٦٢/٣)، ومسلم (١٧٤/٣) من حديث عبد الله بن عمر، وهو  
عندهما أيضًا من حديث عائشة ؓ.

أَكْثَرَ مِنْ قِيَامِهِ فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ<sup>(١)</sup>، طَلَبًا لِلَّيْلَةِ الْقَدْرِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا تُرْجَى  
فِي لَيَالِي الْعَشْرِ الْآخِرِ، وَلَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ هِيَ أَكْدٌ مَا يَتَحَرَّى فِيهَا لَيْلَةُ  
الْقَدْرِ لِأَدْلِيَّةٍ وَرَدَتْ فِي ذَلِكَ.

وهذا مذهَبُ الإمام أَحْمَدَ ؓ أَنَّهَا فِي لَيْلَةِ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ أَكْدٌ<sup>(٢)</sup>،  
وَيُحْتَمَلُ أَنَّهَا أَوَّلُ لَيْلَةٍ مِنَ الْعَشْرِ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهَا لَيْلَةُ وَاحِدٍ وَعِشْرِينَ أَوْ لَيْلَةُ  
ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ أَوْ لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ وَهَذِهِ أَكْدُهَا.

(وَيَدْعُو فِيهَا بِمَا وَرَدَ) وَيَدْعُو فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ بِمَا يَتيسَّرُ لَهُ مِنَ الدُّعَاءِ  
وَيَكْثُرُ؛ لِأَنَّهَا لَيْلَةٌ يُسْتَجَابُ فِيهَا الدُّعَاءُ، وَلَكِنْ الْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَكْثُرَ مِنَ  
الدُّعَاءِ بِمَا وَرَدَ وَهُوَ مَارُوتُهُ عَائِشَةُ ؓ أَنَّهَا سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ:  
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ رَأَيْتَ إِنْ صَادَقَتْ لَيْلَةُ الْقَدْرِ مَاذَا أَقُولُ؟ قَالَ: «قُولِي: اللَّهُمَّ  
إِنَّكَ عَفُوٌّ تُحِبُّ الْعَفْوَ فَاعْفُ عَنِّي»<sup>(٣)</sup> فَيَسْتَحَبُّ أَنْ يَكْثُرَ، وَيَكْرَهُ هَذَا  
الدُّعَاءُ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ الَّتِي تُرْجَى فِيهَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ.

(١) أخرجه: مسلم (١٧٦/٣) من حديث عائشة ؓ بلفظ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
يَجْتَهِدُ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ مَا لَا يَجْتَهِدُ فِي غَيْرِهِ».

(٢) انظر: «الإنصاف» (٣٥٥/٣).

(٣) أخرجه: أحمد (١٧١/٦)، والترمذي (٣٥١٣)، والنسائي في «عمل اليوم  
والليلة» (٨٧٢)، وابن ماجه (٣٨٥٠).



وَهُوَ لُزُومُ مَسْجِدٍ لِّطَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى، مَسْنُونٌ.

الشرح:

(وَهُوَ لُزُومُ مَسْجِدٍ لِّطَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى، مَسْنُونٌ) هَذَا تَعْرِيفُهُ شَرْعًا: لُزُومُ مَسْجِدٍ بَنِيَّةٌ؛ لِأَنَّ الْعِبَادَاتِ لَا تَصِحُّ إِلَّا بِالنِّيَّةِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَّا نَوَى<sup>(١)</sup>، فَلَوْ جَلَسَ فِي الْمَسْجِدِ وَأَطَالَ الْجُلُوسَ وَهُوَ لَمْ يَتَوَّعِدْ الْإِعْتِكَافَ فَلَيْسَ لَهُ أَجْرُ الْإِعْتِكَافِ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْوِهِ، «وَالْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» كَمَا قَالَ ﷺ، كَذَلِكَ لَوْ جَلَسَ فِي مَكَانٍ غَيْرِ الْمَسْجِدِ طَاعَةً لِلَّهِ يَتَوَّعِدُ بِهِ الْإِعْتِكَافَ فَهَذَا بَدْعٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْمَسْجِدِ، وَالْمُسْلِمُ لَا يَغْتَكِفُ فِي غَيْرِ الْمَسَاجِدِ، قَالَ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا: «وَلَا تُبَيِّنُ رُفُفًا وَأَنْتُمْ عَلَيْكُمْ فِي الْمَسْجِدِ» [البقرة: ١٨٧]، وَلِأَنَّ اعْتِكَافَهُ خَارِجَ الْمَسْجِدِ قَدْ يَقُوتُ عَلَيْهِ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ فَيُصَلِّي فِي بَنِيَّةٍ وَيَزْعَمُ فِي هَذَا أَنَّهُ يُرِيدُ الْعِبَادَةَ وَيُرِيدُ الْإِنْقِطَاعَ عَنِ النَّاسِ لَكِنَّهُ يَفْعَلُ مُحَرَّمًا بَرَكَ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ، فَلِذَلِكَ الْإِعْتِكَافُ لَا يُشْرَعُ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ.

وَالْإِعْتِكَافُ لَا يَدُ أَنْ يَتَوَقَّفَ فِيهِ نِيَّةُ طَاعَةِ اللَّهِ، بَأَنْ يَكُونَ الْمَقْصُودُ مِنْهُ طَاعَةُ اللَّهِ ﷻ.

## بَابُ الْإِعْتِكَافِ

الشرح:

(بَابُ الْإِعْتِكَافِ) الْإِعْتِكَافُ مِنْ تَوَابِعِ شَهْرِ رَمَضَانَ؛ لِأَنَّ الْإِعْتِكَافَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ أَفْضَلُ وَإِلَّا الْإِعْتِكَافُ يَجُوزُ فِي سَائِرِ السَّنَةِ وَلَكِنْ فِي رَمَضَانَ أَكْثَرُ؛ وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْهُ تَحْرِيماً لِلَّيْلَةِ الْقَدِيرِ.

وَالْإِعْتِكَافُ فِي اللُّغَةِ: هُوَ الْمَكْتُ وَالْبَقَاءُ فِي الْمَكَانِ، فَكُلُّ مَنْ بَقِيَ فِي مَكَانٍ وَدَاوَمَ الْجُلُوسَ فِيهِ فَإِنَّهُ يُقَالُ لَهُ مُعْتَكِفٌ<sup>(٢)</sup>.

أَمَّا فِي الشَّرْعِ: فَالْإِعْتِكَافُ هُوَ لُزُومُ الْمَسْجِدِ وَالْبَقَاءُ فِي الْمَسْجِدِ لَيْلًا وَنَهَارًا طَاعَةً لِلَّهِ ﷻ<sup>(٣)</sup> مِنْ أَجْلِ أَنْ يَفْرَغَ الْعَبْدُ لِطَاعَةِ اللَّهِ، وَلِذِكْرِ اللَّهِ، وَلِتَلَاوَةِ الْقُرْآنِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْعِبَادَاتِ، وَيَنْقَطِعَ عَنِ أَشْغَالِ الدُّنْيَا، وَيَفْرَغَ لِلْعِبَادَةِ، هَذَا هُوَ الْإِعْتِكَافُ الْمَشْرُوعُ، وَيُسْتَحَبُّ فِي رَمَضَانَ أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهِ، وَإِلَّا لَوْ اغْتَكِفَ فِي غَيْرِ شَهْرِ رَمَضَانَ فَإِنَّهُ يَكُونُ عَلَى أَجْرِ أَيْضًا.

(١) انظر: «لسان العرب» (٢٥٥/٩).

(٢) انظر: «الدر النقي» (٣٧٢/١).

(٣) أخرجه: البخاري (٢/١، ٢١) (١٩٠/٣)، ومسلم (٤٨/٦) من حديث عمر بن الخطاب ﷺ.

.....

أَمَّا الْإِعْتِكَافُ الَّذِي يَقْصَدُ مِنْهُ الرِّيَاءُ وَالسَّمْعَةُ، أَوْ يَقْصَدُ مِنْهُ الْإِتِّعَادُ عَنِ النَّاسِ أَوْ الْإِعْتَزَالُ عَنِ النَّاسِ، وَهُوَ لَمْ يَقْصَدْ بِذَلِكَ الطَّاعَةُ وَالْأَجْرُ وَالثَّوَابُ، فَهَذَا لَا يُسَمَّى اعْتِكَافًا. وَالْإِعْتِكَافُ مَسْنُونٌ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَإِنَّمَا هُوَ مُسْتَحَبٌّ.

وَيَصِحُّ بِلَا صَوْمٍ، وَيَلْزَمَانِ بِالْثَّنْدَرِ.

الشرح:

(وَيَصِحُّ بِلَا صَوْمٍ) الْإِعْتِكَافُ مَعَ الصَّيَامِ أَفْضَلُ، وَإِنْ اعْتَكَفَ وَهُوَ مُفْطِرٌ فَلَا بَأْسَ وَيَحْصُلُ عَلَى أَجْرِ الْإِعْتِكَافِ، وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ تَنَذَّرَ أَنْ يَغْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْوُقَاءِ بِثَنْدَرِهِ <sup>(١)</sup>، وَمَعْلُومٌ أَنَّ اللَّيْلَ لَيْسَ فِيهِ صِيَامٌ.

(وَيَلْزَمَانِ بِالْثَّنْدَرِ) وَيَلْزَمُ الْإِعْتِكَافُ مَعَ الصَّوْمِ بِالْثَّنْدَرِ، فَإِذَا تَنَذَّرَ أَنْ يَغْتَكِفَ وَهُوَ صَائِمٌ. فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ الْأَمْرَانِ، لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ تَنَذَّرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِيعْهُ» <sup>(٢)</sup>، وَالْإِعْتِكَافُ طَاعَةٌ وَالصَّيَامُ طَاعَةٌ قَدْ تَنَذَّرَهُمَا فَيَلْزَمَانِيهِ بِالْثَّنْدَرِ.

(١) أخرجه: البخاري (٦٦/٣)، ومسلم (٨٨/٤) من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بلفظ: «أَنَّ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَنَذَّرَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ يَغْتَكِفَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، قَالَ: أَرَأَيْتَ قَالَ لَيْلَةً، قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَوْفَ بِثَنْدَرِكَ».

(٢) أخرجه: البخاري (١٧٧/٨)، وأحمد (٣٦/٦)، (٤١)، وأبو داود (٣٢٨٩)، والترمذي (١٥٢٦)، والنسائي (١٧/٧)، وابن ماجه (٢١٢٦) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَلَا يَصِحُّ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ يُجْمَعُ فِيهِ ، إِلَّا الْمَرْأَةُ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ  
سِوَى مَسْجِدِ بَيْتِهَا .

الشرح:

(وَلَا يَصِحُّ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ يُجْمَعُ فِيهِ) لَا يَصِحُّ الْاِغْتِكَافُ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ  
تُقَامُ فِيهِ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ فَلَا يَصِحُّ فِي مَسْجِدٍ مَهْجُورٍ لِأَنَّهُ تَقْوَنَ صَلَاةُ  
الْجَمَاعَةِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اغْتَكَفَ فِي مَسْجِدٍ لَا تُقَامُ فِيهِ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ فَإِنَّهُ بَيْنَ  
أَمْرَيْنِ :

الأمر الأول : إِمَّا أَنَّهُ يَفْقَهُ فِي اعْتِكَافِهِ وَيَتْرَكُ صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ وَهَذَا  
خَرَامٌ . فَلَا يَفْعَلُ مُحَرَّمًا - وَهُوَ تَرْكُ الْجَمَاعَةِ - لِأَجْلِ تَخْصِيلِ مُسْتَحَبٍّ ،  
وَهُوَ الْاِعْتِكَافُ .

والأمر الثاني : أَنَّهُ يَخْرُجُ لِصَلَاةِ الْجَمَاعَةِ كُلِّ وَقْتٍ ، وَهَذَا يَقُوِّتُ عَلَيْهِ  
الْاِعْتِكَافُ .

(إِلَّا الْمَرْأَةُ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ سِوَى مَسْجِدِ بَيْتِهَا) إِلَّا الْمَرْأَةُ فَيَصِحُّ مِنْهَا  
الْاِغْتِكَافُ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ ، سِوَاكَ كَانَ تُصَلِّي فِيهِ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَوْ  
لَا تُصَلِّي فِيهِ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ ؛ إِلَّا مُصَلًى بَيْتِهَا فَلَا تَعْتَكِفُ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ  
لَا يُسَمَّى مَسْجِدًا ، وَإِنَّمَا يُسَمَّى مُصَلًى فَلَا يَخْضُلُ بِهِ الْاِعْتِكَافُ  
الْمَطْلُوبُ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

فِيمَا تَقَدَّمَ بَيَّانُهُ فِي أَحْكَامِ الْاِغْتِكَافِ ، وَأَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي صِحَّتِهِ أَنْ يَكُونَ

فِي مَسْجِدٍ يُجْمَعُ فِيهِ - أَيْ تُصَلَّى فِيهِ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ - تَأْخُذُ مِنْ ذَلِكَ : أَنَّ  
الْخَلْوَةَ الَّتِي تَقْطَعُ عَنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ أَنَّهَا خَلْوَةٌ غَيْرُ مَشْرُوعَةٍ ،  
كَمَا عَلَيْهِ بَعْضُ الْمُتَبَدِّعَةِ ، فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ يَقُومُ اللَّيْلَ  
وَيَصُومُ النَّهَارَ ، أَلَا يَشْهَدُ الْجُمُعَةَ وَالْجَمَاعَةَ ، فَقَالَ : هُوَ فِي النَّارِ .

فَالَا تَقْطَاعُ عَنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ ، وَعَنْ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ ؛ بِرْغَمِ أَنَّ هَذَا  
الْمَنْقَطِعَ يَخْلُو لِذِكْرِ اللَّهِ سبحانه فِي رَاوِيَةٍ ، أَوْ فِي خَلْوَةٍ ، أَوْ فِي نَيْبٍ مِمَّا  
يَفْعَلُهُ الْمُتَبَدِّعَةُ ؛ أَنَّ هَذَا أَمْرٌ خَارِجٌ عَمَّا سَرَعَهُ اللَّهُ سبحانه ، وَهُوَ أَمْرٌ مُحَرَّمٌ ،  
وَلَيْسَ عِبَادَةُ اللَّهِ سبحانه ؛ فَإِنَّ عِبَادَةَ اللَّهِ سبحانه تَكُونُ فِي بَيُّوتِهِ «فِي بَيُّوتِ أَيْنَ  
اللَّهِ أَنْ تَرَفَعَ وَيُحْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْقُدُّوسِ وَالْأَكْمَالِ سبحانه» يَتَجَالَّى لَا  
لَهُمْ بِهِمْ عَمْرٌ وَلَا يَبْعُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَادِ الصَّلَاةِ وَإِلِلَاءِ الزَّكَاةِ بِحَافُونَ يَوْمًا تَنْقَلِبُ فِيهِ  
الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ [النور: ٣٦-٣٧] .

هَذِهِ صِفَةُ الْمُؤْمِنِينَ ؛ أَنَّهُمْ يَلَازِمُونَ الْمَسَاجِدَ ، وَيَلَازِمُونَ الْجَمْعَ ،  
وَالْجَمَاعَاتِ ، وَلَا يَتَخَلَّفُونَ عَنْهَا ، إِذَا لَحِقَ ، وَإِنَّمَا بِحُجَّةٍ أَنَّهُمْ يَخْلُونُ مَعَ  
رَبِّهِمْ ، وَيَتَقَطَّعُونَ عَنِ النَّاسِ ، كَمَا عَلَيْهِ زُهْنَانِيَّةُ النَّصَارَى ؛ فَهَذَا شَيْءٌ لَمْ  
يَشْرَعْهُ اللَّهُ وَلَا رَسُولُهُ ، وَكُلَّ خَلْوَةٍ تَقْطَعُ عَنْ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ وَالْاجْتِمَاعِ  
مَعَ الْمُسْلِمِينَ ، وَيَحْضُلُ بِهَا الْاِئْتِمَارُ عَنْ مُجْتَمَعِ الْمُسْلِمِينَ فَإِنَّهَا خَلْوَةٌ  
مُتَبَدِّعَةٍ ، وَقَاعِلَةٌ بِإِثْمٍ غَيْرِ مَا جُورٍ ، فَيَجِبُ التَّنَبُّهُ لِهَذَا الْأَمْرِ ؛ فَإِنَّ لُزُومَ  
الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ ، وَعِمَارَةَ بَيُّوتِ اللَّهِ بِالذِّكْرِ وَطَاعَةِ اللَّهِ ، هَذَا هُوَ

المَشْرُوعُ الَّذِي يُجِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ؛ لِأَنَّ الْمَسَاجِدَ هِيَ بَيُوتُ اللَّهِ ﷻ ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ مِنَ السَّبْعَةِ الَّذِينَ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ «وَجَلًّا مُعَلِّقًا قَلْبَهُ فِي الْمَسَاجِدِ»<sup>(١)</sup> يَعْنِي يُجِبُّ الْمَسَاجِدَ وَيَأْتِلُهَا .

وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «بَشِّرِ الْمَشَائِينَ فِي الظُّلَمِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِالْثَوْرِ الثَّامِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»<sup>(٢)</sup> ، قَالَ سُبْحَانَهُ : «إِنَّمَا يَسْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَحْشَ إِلَّا اللَّهَ فَمَسَى أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ» [التوبة : ١٨] فَالَّذِينَ يَزْهَدُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ، وَيَنْقُطِعُونَ عَنْهَا ؛ إِذَا لِكَسَلٍ وَزُهْدٍ فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَالْجُمُعَةِ ، وَإِذَا يَدْعَوْنَ أَنَّهُمْ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ وَأَنَّهُمْ فِي خُلُوعٍ مَعَ اللَّهِ ﷻ كَلَا الطَّرْفَيْنِ غَاصِيَا إِلَيْهِ وَلِرَسُولِهِ .

(١) أخرجه البخاري (١٦٨/١) (٢٠٣/٨) ، ومسلم (٩٣/٣) من حديث أبي هريرة ؓ .

(٢) أخرجه : أبو داود (٥٦١) ، والترمذي (٢٢٣) من حديث بريدة بن الحصيب ؓ .

وَمَنْ نَذَرَهُ ، أَوْ الصَّلَاةَ فِي مَسْجِدٍ غَيْرِ الثَّلَاثَةِ - وَأَفْضَلُهَا الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ ، فَمَسْجِدُ الْمَدِينَةِ ، فَالْمَسْجِدُ الْأَقْصَى - لَمْ يَلْزَمُهُ فِيهِ ، وَإِنْ عَتِيَ الْأَفْضَلَ لَمْ يُجْزَ فِيمَا دُونَهُ ، وَعَكْسُهُ بِعَكْسِهِ .

الشرح :

(وَمَنْ نَذَرَهُ ، أَوْ الصَّلَاةَ فِي مَسْجِدٍ غَيْرِ الثَّلَاثَةِ - وَأَفْضَلُهَا الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ ، فَمَسْجِدُ الْمَدِينَةِ ، فَالْمَسْجِدُ الْأَقْصَى - لَمْ يَلْزَمُهُ فِيهِ) مَنْ نَذَرَ الْعَتَافَ فِي مَسْجِدٍ غَيْرِ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يُؤَدِّيَ مَا نَذَرَهُ فِي ذَلِكَ الْمَسْجِدِ ، بَلْ يُجْزِيهِ أَنْ يَتَعَتَفَ فِي أَيِّ مَسْجِدٍ مِنَ الْمَسَاجِدِ الَّتِي تُصَلَّى فِيهَا صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ ، لِأَنَّ الْمَسَاجِدَ غَيْرَ الثَّلَاثَةِ لَا مِيزَةَ لِبَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ ؛ وَالَّذِي يُخَصِّصُ مَسْجِدًا مِنْهَا ، وَيَزْعُمُ أَنَّ فِيهِ فَضِيلَةً عَلَى غَيْرِهِ وَهُوَ لَمْ يُفَضِّلْهُ اللَّهُ عَلَى غَيْرِهِ يَكُونُ مُتَبَدِّعًا .

فَالْمَسَاجِدُ سَوَاءٌ فِي الْبَلَدِ ، أَوْ فِي الْبُلْدَانِ ؛ فَإِنْ نَذَرَ الْعَتَافَ فِي مَسْجِدٍ ؛ فَلَا شَكَّ أَنَّ النَّذْرَ يَلْزَمُ ؛ لقوله ﷺ : «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعه»<sup>(١)</sup> .

لَكِنْ لَا يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ فِي الْمَكَانِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي نَذَرَ ، وَهُوَ لَيْسَ لَهُ مِيزَةٌ شَرْعِيَّةٌ ، بَلْ يُؤَدِّيهِ فِي أَيِّ مَكَانٍ مِنَ الْمَسَاجِدِ الَّتِي يُصَلِّي فِيهَا الْمُسْلِمُونَ ، وَيَكْفِيهِ ذَلِكَ ، إِلَّا الْمَسَاجِدَ الثَّلَاثَةَ ، فَإِنَّ اللَّهَ مِيزَهَا وَخَصَّهَا عَلَى غَيْرِهَا مِنَ الْمَسَاجِدِ ، وَهِيَ : الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ ، وَمَسْجِدُ الرُّسُولِ

(١) أخرجه : البخاري (١٧٧/٨) من حديث عائشة ؓ .

ﷺ، والمسجد الأقصى، فإن هذه هي مساجد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

فالصلاة فيها أو الاعتكاف فيها له منزلة على غيره من المساجد، قال ﷺ: «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام، وأية في المسجد الحرام خير من مائة ألف صلاة فيما سواه من المساجد»<sup>(١)</sup>.

وجاء أن صلاة في المسجد الأقصى عن خمسمائة صلاة فيما سواه. فهذه المساجد الثلاثة إذا نذر الاعتكاف في واحد منها، فإنه يلزمه أن يعتكف فيه؛ لأنها لها منزلة على غيرها من المساجد، ولأنها يشرع السفر إليها، قال ﷺ: «لا تُنشد الزحان إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى»<sup>(٢)</sup>.

فإذا كانت نضاعف فيها الأعمال - الصلاة في المسجد الحرام عن مائة ألف صلاة، والصلاة في المسجد النبوي عن ألف صلاة، والصلاة في المسجد الأقصى عن خمسمائة صلاة - فإنها إذا نذر الاعتكاف فيها

(١) أخرجه: أحمد (٣٤٣/٣، ٣٩٧) بهذا اللفظ من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه والبطر الأول منه متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه البخاري (٢/٧٦)، ومسلم (١١٢٤/٤).

(٢) أخرجه: البخاري (٧٦/٢)، ومسلم (١٢٦/٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فإنه يلزمه ذلك، فلو اعتكف في غيرها من المساجد لم يجزئه هذا الاعتكاف.

وهذه المساجد الثلاثة تتفاضل، فأفضلها المسجد الحرام، ثم يليه المسجد النبوي، ثم يليه المسجد الأقصى.

(وإن عين الأفضل لم يجز فيما دونه، وعكسه بعكبه) فإذا نذر الصلاة أو الاعتكاف في المسجد المفضل أجزأه في الفاضل، فلو مثلاً نذر أن يعتكف أو يصلي في المسجد النبوي أجزأه أن يصلي أو يعتكف في المسجد الحرام؛ لأن المسجد الحرام أفضل.

ولو نذر أن يصلي أو يعتكف في المسجد الأقصى أجزأه أن يصلي أو يعتكف في المسجد النبوي؛ لأن المسجد النبوي أفضل من المسجد الأقصى.

أما العكس فليس كذلك؛ فلو نذر أن يعتكف أو يصلي في المسجد الحرام لم يجزئه أن يفعل ذلك في المسجد النبوي، ولو نذر أن يعتكف أو يصلي في المسجد النبوي لم يجزئه أن يعتكف في المسجد الأقصى، لأنه إذا نذر الفاضل من هذه المساجد الثلاثة فإنه يتعين عليه، ولا يجزئه في المسجد المفضل.

أما من نذر أن يعتكف أو يصلي في أي مسجد غير الثلاثة، فإنه يجزئه في كل مسجد من المساجد، ولا ميزة لبعضها على بعض.

وَمَنْ نَذَرَ زَمَانًا مُعَيَّنًا دَخَلَ مُعْتَكِفَهُ قَبْلَ لَيْلَتِهِ الْأُولَى، وَخَرَجَ بَعْدَ آخِرِهِ.

الشرح:

(وَمَنْ نَذَرَ زَمَانًا مُعَيَّنًا دَخَلَ مُعْتَكِفَهُ قَبْلَ لَيْلَتِهِ الْأُولَى، وَخَرَجَ بَعْدَ آخِرِهِ) مَنْ نَذَرَ الِاعْتِكَافَ مُدَّةً مُعَيَّنَةً، كَأَن نَذَرَ الِاعْتِكَافَ فِي الْعَشِيرِ الْأَوَّالِ مِنْ رَمَضَانَ، فَهَذَا زَمَنٌ مُعَيَّنٌ، بِالْأَيَّامِ، وَمُعَيَّنٌ بِالشَّهْرِ؛ فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ أَنْ يَدْخُلَ مُعْتَكِفَهُ قَبْلَ لَيْلَتِهِ الْأُولَى، فَيَدْخُلَ الْمُعْتَكِفَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ لَيْلَةِ الْحَادِي وَالْعَشْرِينَ، أَيْ يَلْزِمُهُ أَنْ يَدْخُلَ مُعْتَكِفَهُ فِي مَسَاءِ الْيَوْمِ الْعَشْرِينَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ لِأَجْلِ أَنْ يَسْتَكْمِلَ الْمُدَّةَ؛ لِأَنَّ الْأَيَّامَ تَبْدَأُ بِلَيَالِيهَا.

وَلَا يَخْرُجُ مِنْ مُعْتَكِفِهِ إِلَّا فِي لَيْلَةِ الْعِيدِ الَّتِي هِيَ أَوَّلُ لَيْلَةٍ مِنْ شَوَّالٍ.

وَلَا يَخْرُجُ الْمُعْتَكِفُ إِلَّا لِمَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ.

الشرح:

(وَلَا يَخْرُجُ الْمُعْتَكِفُ إِلَّا لِمَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ) الِاعْتِكَافُ سَبَقَ أَنَّهُ هُوَ: الْبَقَاءُ، وَالْمُكُوثُ وَلِزُومُ الْمَسْجِدِ لِبَاطِعَةِ اللَّهِ ﷻ. وَهَذَا يَتَنَاقَضُ مَعَ الْخُرُوجِ مِنَ الْمُعْتَكِفِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا خَرَجَ مِنْ مُعْتَكِفِهِ فَاتَّ عَلَيْهِ مُدَّةُ تَرْكِ الِاعْتِكَافِ فِيهَا، إِلَّا لِمَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ، مِثْلُ قَضَاءِ الْحَاجَةِ، وَمِثْلِ الْوُضُوءِ، وَمِثْلِ إِخْضَارِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ أَحَدٌ يَحْضِرُ لَهُ ذَلِكَ. وَيَكُونُ خُرُوجُهُ بِقَدَرِ الْحَاجَةِ، وَلَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ، فَهَذَا لَا يَضُرُّ فِي الِاعْتِكَافِ؛ لِأَنَّهُ خُرُوجٌ لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ.

وَلَا يَعُودُ مَرِيضًا وَلَا يَشْهَدُ جَنَازَةً إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ .

الشرح:

(وَلَا يَعُودُ مَرِيضًا وَلَا يَشْهَدُ جَنَازَةً إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ) لَا يَعُودُ الْمُعْتَكِفُ مَرِيضًا ؛ وَإِنْ كَانَتْ عِبَادَةُ الْمَرِيضِ مُسْتَحَبَّةً ، وَلَا يَشْهَدُ جَنَازَةً وَإِنْ كَانَ تَشْيِيعُ الْجَنَازَةِ مُسْتَحَبًّا ؛ لِأَنَّ مَا هُوَ فِيهِ - وَهُوَ الْإِعْتِكَافُ - أَهَمُّ مِمَّا يَخْرُجُ إِلَيْهِ ، وَلِأَنَّ هَذَا يَفُوتُ عَلَيْهِ مُدَّةٌ مِنَ الْإِعْتِكَافِ إِلَّا إِذَا اشْتَرَطَ ذَلِكَ عِنْدَ الْبِدَايَةِ أَنَّهُ يَعُودُ الْمَرِيضُ وَيَشْهَدُ الْجَنَازَةَ فَلَا بَأْسَ .

وَكَذَلِكَ مِنَ الْخُرُوجِ الَّذِي لَا يَضُرُّ الْمُعْتَكِفَ : الْخُرُوجُ لِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ إِذَا كَانَ الْمَسْجِدَ الَّذِي يَعْتَكِفُ فِيهِ لَا تَقَامُ فِيهِ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ فَخُرُوجُهُ لِلْجُمُعَةِ أَيْضًا لَا يَضُرُّ الْإِعْتِكَافَ ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْمُسْتَثْنَى شَرْعًا ، وَلِأَنَّ تَرْكُ الْجُمُعَةِ أَمْرٌ مُحَرَّمٌ ، فَلَا يَرْتَكِبُ مُحَرَّمًا مِنْ أَجْلِ تَحْصِيلِ عِبَادَةٍ مُسْتَحَبَّةٍ .

وَإِنْ وَطِئَ فِي فَرْجٍ فَسَدَ اعْتِكَافُهُ .

الشرح:

(وَإِنْ وَطِئَ فِي فَرْجٍ فَسَدَ اعْتِكَافُهُ) إِذَا وَطِئَ امْرَأَتَهُ فِي فَرْجِهَا فَسَدَ اعْتِكَافُهُ ؛ سِوَاهُ كَانَ اعْتِكَافُهُ مَتَدَوِّرًا أَوْ غَيْرَ مَتَدَوِّرٍ ، وَكَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ ﷻ نَهَى عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ جَلَّ وَعَلَا : ﴿وَلَا تُبَيِّرُ وَفَرْجًا وَأَنْتُمْ عَنكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧] فَذَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُعْتَكِفَ مُمْنَعٌ مِنَ الْجَمَاعِ .

فَقَوْلُهُ : ﴿وَلَا تُبَيِّرُ وَفَرْجًا﴾ كِتَابَةٌ عَنِ الْجَمَاعِ ، وَكَذَلِكَ ذَوَاعِي الْجَمَاعِ كَالْتَقَبِيلِ وَاللِّمَسِّ ، لِأَنَّ هَذَا مَدْعَاةٌ إِلَى الْجَمَاعِ ؛ وَأَيْضًا فِيهِ إِشْغَالٌ وَقَضَاءٌ لِلشَّهْوَةِ الَّتِي تَتَنَافَلُ مَعَ الْإِعْتِكَافِ .

وَيُسْتَحَبُّ اشْتِغَالُهُ بِالْقُرْبِ ، وَاجْتِنَابُ مَا لَا يَغْنِيهِ .

الشرح :

(وَيُسْتَحَبُّ اشْتِغَالُهُ بِالْقُرْبِ ، وَاجْتِنَابُ مَا لَا يَغْنِيهِ) هذا مَا يَنْبَغِي أَنْ يَشْتَغَلَ بِهِ الْمُتَعَتِّفُ ، أَنْ يَشْتَغَلَ بِالْقُرْبِ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهَا ، مِنْ صَلَوَاتِ الثَّوَائِلِ ، وَتِلَاوَةِ الْقُرْآنِ ، وَذِكْرِ اللَّهِ ﷻ ، وَالتَّفَكُّرِ فِي آيَاتِ اللَّهِ ﷻ ، فَيَكُونُ وَقْتُهُ مَشْغُولًا بِالطَّاعَاتِ الْقَوْلِيَةِ وَالْفِعْلِيَةِ ؛ لِأَنَّ الْاِعْتِكَافَ إِثْمًا شَرَعَ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ .

وَعَلَيْهِ أَنْ يَجْتَنِبَ مَا لَا يَغْنِيهِ ، فَلَا يَدْخُلُ فِي أُمُورِ الدُّنْيَا ، وَأُمُورِ النَّاسِ الَّتِي لَا يَلْزَمُهُ الدُّخُولُ فِيهَا .

• فَبَيِّنَ مِمَّا مَرَّ أَنَّ الْاِعْتِكَافَ يَشْتَرُطُ لِمَصَحِّهِ شُرُوطُ :

١- أَنْ يَكُونَ فِي مَسْجِدٍ تُقَامُ فِيهِ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ .

٢- أَنْ لَا يَخْرُجَ مِنْ مُعْتَكِفِهِ إِلَّا لِمَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ .

٣- أَنْ لَا يَحْضُلَ فِيهِ جَمَاعٌ .

٤- إِذَا نَذَرَهُ فِي مُدَّةٍ مُعَيَّنَةٍ فَلَا بُدَّ أَنْ يَدْخُلَ مُعْتَكِفَهُ فِي بِدَايَتِهَا ، وَلَا يَخْرُجَ إِلَّا فِي نَهَائِهَا .

٥- إِذَا نَذَرَهُ فِي أَحَدِ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ لَمْ يُجِزْهُ فِي غَيْرِهَا .

٦- إِذَا نَذَرَهُ فِي الْفَاضِلِ مِنَ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ لَمْ يُجِزْهُ فِي الْمُفْضُولِ .

رفع  
عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

### كِتَابُ الْمَنَاسِكِ

\* بَابُ الْمَوَاقِيتِ .

\* بَابُ الْإِحْرَامِ .

\* بَابُ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ .

\* بَابُ الْفِدْيَةِ .

\* بَابُ جَزَاءِ الصَّيْدِ .

\* بَابُ صِفَةِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ .

\* بَابُ الْقَوَاتِ وَالْإِحْصَارِ .

\* بَابُ الْهَدْيِ وَالْأَضْحِيَّةِ وَالْعَقِيقَةِ .



## كتاب المناسك

### الشرح:

قَالَ كَلْبَةُ: (كِتَابُ الْمَنَاسِكِ)، أَي: هَذَا كِتَابٌ تُذَكِّرُ فِيهِ أَحْكَامَ الْمَنَاسِكِ، وَالْمَنَاسِكُ جَمْعُ مَنْسَكٍ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ التَّعْبُدُ، فَكُلُّ الْعِبَادَاتِ تُسَمَّى «مَنَاسِكًا»، قَالَ جُلٌّ وَعَلَا: «وَلِكُلِّ أَمْرٍ جَمَلًا مَنَسَكًا يُذَكِّرُوا أَسْمَ اللَّهِ عَلَى مَا رَفَعَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ» [الحج: ٣٤] وَقَالَ جُلٌّ وَعَلَا: «قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» [الأنعام: ١٦٢]، يُعْنِي الذَّبِيحَةَ.

فَالنُّسُكُ فِي اللَّغَةِ أَوْ فِي الْأَصْلِ يُطْلَقُ عَلَى التَّعْبُدِ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِ الْعِبَادَاتِ<sup>(١)</sup>، وَالْمُرَادُ بِهَا هُنَا جَمِيعُ مَنَاسِكِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ. وَهِيَ الْأَفْعَالُ وَالْأَفْعَالُ الَّتِي تُؤَدَّى فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ مِمَّا شَرَعَهُ اللَّهُ ﷻ<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «الصحاح» (١٦١٢/٤).

(٢) انظر: «المطلع» (ص: ١٥٦).

الحَجُّ وَالْعُمْرَةُ وَاجِبَانِ عَلَى الْمُسْلِمِ الْحُرِّ الْمُكْلَفِ الْقَادِرِ فِي عُمْرِهِ مَرَّةً عَلَى الْقَوْرِ .

الشرح:

(الحَجُّ وَالْعُمْرَةُ وَاجِبَانِ عَلَى الْمُسْلِمِ) الْحَجُّ وَاجِبٌ عَلَى الْمُسْلِمِ، أَمَّا الْكَافِرُ فَلَا يُطَالَبُ بِالْحَجِّ مَا دَامَ كَافِرًا ؛ لِأَنَّهُ لَوْ حَجَّ لَمْ يَصِحَّ حُجُّهُ وَلَا سَائِرُ عِبَادَاتِهِ حَتَّى يَدْخُلَ فِي الْإِسْلَامِ .

(الْحُرُّ) يَخْرُجُ بِذَلِكَ الْعَبْدُ الْمَمْلُوكُ، لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ ؛ لِأَنَّهُ مَمْلُوكٌ لِسَيِّدِهِ، مُتَأَفِّقٌ عَنْهُ بِأَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ، لِأَنَّ الْحَجَّ يَحْتَاجُ إِلَى وَقْتٍ، وَيَحْتَاجُ إِلَى سَفَرٍ، وَيَحْتَاجُ إِلَى مَوْوَنَةٍ، وَذَلِكَ يَقُوتُ عَلَى سَيِّدِهِ مَنَافِعَ كَثِيرَةً مِنْ مَنَافِعِهِ، وَيُحْمِلُهُ تَقَاتٍ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ فِي الْأَصْلِ، فَلِذَلِكَ خُفِّتْ عَنْ الْمَمْلُوكِ فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْحَجُّ، وَلَكِنْ لَوْ حَجَّ فِي اثْنَاءِ رِقِّهِ صَحَّ ذَلِكَ، وَكَانَ لَهُ نَافِلَةٌ .

(الْقَادِرُ) عَلَى السَّفَرِ، وَالْقَادِرُ عَلَى التَّقَفُّعِ، وَالْقَادِرُ عَلَى وُجُودِ الْمَرْكُوبِ الَّذِي يَرْكَبُهُ، وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا عَلَى الْكَاثِرِ حِجُّ الْكَاتِبِ مِنْ أَسْتَعْلَى إِلَيْهِ سُبُلًا﴾ [إلى عمران: ٩٧] .

والسبيل كما قسره ابن عباس رضي الله عنه بأنه الزَّادُ وَالزَّاجِلَةُ<sup>(١)</sup>، الزَّادُ الَّذِي يَكْفِيهِ ذَهَابًا وَإِيَابًا، وَيَكْفِيهِ لِمَنْ يَمُونُهُ إِذَا ذَهَبَ إِلَى الْحَجِّ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ، وَالْمَرْكُوبُ الَّذِي يَرْكَبُهُ وَيَتَلَبَّعُهُ إِلَى الْحَجِّ .

(١) أخرجه : ابن ماجه (٢٨٩٧) مرفوعاً من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه .

وَيَخْتَلَفُ فِي كُلِّ وَقْتٍ بِمَا يَنْاسِبُهُ، مِنْ ذَاتِهِ، أَوْ سَيَّارَةٍ، أَوْ بَاجِرَةٍ، أَوْ طَائِرَةٍ بِأَنَّهُ يَجِدُ لَهُ مَرْكَبًا مِنْ هَذِهِ الْمَرَاقِبِ، وَيَقْدِرُ عَلَى دَفْعِ الْأَجْرَةِ، فَهَذَا وَجَدَ الرَّاجِلَةَ .

(فِي عُمْرِهِ مَرَّةً) وَيَجِبُ الْحَجُّ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي الْعُمْرِ مَرَّةً، وَهَذَا مِنْ تَبْيِيسِ اللَّهِ ﷻ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْحَجُّ يَحْتَاجُ إِلَى سَفَرٍ، وَيَحْتَاجُ إِلَى مَوْوَنَةٍ، وَرُبَّمَا يَكُونُ فِيهِ أخطارٌ يَتَعَرَّضُ لَهَا الْإِنْسَانُ فِي طَرِيقِهِ أَوْ فِي اثْنَاءِ الْحَجِّ مِنْ قِلَّةِ الْأَمْنِ، خَفَّفَهُ اللَّهُ وَجَعَلَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً فِي الْعُمْرِ .

مِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ قَدْ كَتَبَ عَلَيْكُمْ الْحَجَّ فَخُجُّوا» فَقَالَ الْأَنْصَرِيُّ بْنُ خَابِسٍ رضي الله عنه: «أَكُلَّ عَامٍ بَارَسُوهُ اللَّهَ، فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ قَالَ: «لَوْ كُنْتُ: نَعَمْ لَوْجِبْتُ، وَلَكِنَّا اسْتَطَعْنَاهُ، دُرُوبِي مَا تَرَكْتُكُمْ، الْحَجُّ مَرَّةً وَاحِدَةً فَمَنْ زَادَ فَهُوَ تَطَوُّعٌ»<sup>(١)</sup> .

(عَلَى الْقَوْرِ) وَالْحَجُّ يَجِبُ عَلَى الْقَوْرِ - أَيْ مِنْ غَيْرِ تَأْخِيرٍ - إِذَا تَوَفَّرَتْ شُرُوطُهُ، وَيَأْتِي أَنَّ أَخْرَجَهُ بِلَا عَدَرٍ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «تَعَجَّلُوا إِلَى الْحَجِّ - يَعْنِي الْفَرِيضَةَ - فَإِنْ أَحَدُكُمْ لَا يَدْرِي مَا يَعْزِضُ لَهُ» رواه أحمد<sup>(٢)</sup> .

(١) أخرجه : أحمد (٢٥٥/١)، ٢٩٠، وأبو داود (١٧٢١)، والنسائي (١١١/٥)، وابن ماجه (٢٨٨٦) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه .

وينحوه عند مسلم (١٠٢/٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) أخرجه : أحمد (٣١٣/١) واللفظ له، وأبو داود (١٧٣٢)، وابن ماجه (٢٨٨٣) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه .

فَإِنْ زَالَ الرَّقُّ، وَالْجُنُونُ، وَالصَّبَا فِي الْحَجِّ بِعَرَفَةَ، وَفِي  
الْعُمْرَةِ قَبْلَ طَوَافِهَا صَحَّ فَرَضًا.

الشرح:

(فَإِنْ زَالَ الرَّقُّ، وَالْجُنُونُ، وَالصَّبَا فِي الْحَجِّ بِعَرَفَةَ، وَفِي الْعُمْرَةِ قَبْلَ  
طَوَافِهَا صَحَّ فَرَضًا) إِذَا زَالَ مَا يَمْنَعُ الْوُجُوبَ مِنَ الرَّقِّ بِأَنْ عَقَّ الْعَبْدُ، أَوْ  
مِنَ الْجُنُونِ بِأَنْ صَحَا مَنْ فِيهِ جُنُونٌ وَعَقْلٌ، أَوْ بَلَغَ الصَّبِي بِأَنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ  
إِخْدَائُ عِلَامَاتِ الْبُلُوغِ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ الشَّرْعِ فِي مَنَسِكَ الْحَجِّ  
وَالْعُمْرَةِ فَإِنَّ هَذَا الْحَجَّ يُجْزئُهُ عَنْ حَاجَةِ الْإِسْلَامِ وَعَنْ عُمْرَةِ الْإِسْلَامِ، وَإِنْ  
كَانَ زَالَ فِي أَثْنَاءِ الْحَجِّ وَهُوَ فِي عَرَفَةَ أَجْزَأَهُ عَنْ حَاجَةِ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ عَرَفَةَ  
أَوَّلُ الْمَنَاسِكِ فَإِذَا زَالَ عَنْهُ فِي أَثْنَاءِ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ، فَإِنَّ بَقِيَّةَ الْوُقُوفِ يَكْفِي  
عَنِ الرُّكْنِيَّةِ، وَيُكْمِلُ الْمَنَاسِكَ، - وَإِنْ زَالَ الْمَنَعُ - وَفِي الْعُمْرَةِ قَبْلَ  
الشَّرْعِ فِي طَوَافِهَا فَإِنَّهَا تَجْزئُهُ عَنْ عُمْرَةِ الْإِسْلَامِ، أَمَّا إِذَا شَرَعَ فِي طَوَافِ  
الْعُمْرَةِ وَالْعُذْرُ لَمْ يَزَلْ، ثُمَّ زَالَ فِي أَثْنَاءِ الطَّوَافِ فَإِنَّهَا لَا تُجْزئُهُ عَنْ عُمْرَةِ  
الْإِسْلَامِ، بَلْ يَكْمِلُهَا وَتَكُونُ نَافِلَةً، ثُمَّ يَأْتِي بِعُمْرَةِ الْإِسْلَامِ بَعْدَ ذَلِكَ.

وَفَعَلَهُمَا مِنَ الصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ نَفْلًا.

الشرح:

(وَفَعَلَهُمَا مِنَ الصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ نَفْلًا) يَصِحُّ فِعْلُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ مِنَ الصَّبِيِّ  
غَيْرِ الْمُكَلَّفِ وَتَكُونُ نَافِلَةً، بِدَلِيلِ أَنَّ امْرَأَةً زَفَعَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ صَبِيًّا  
قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِلَهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ»<sup>(١)</sup> فَذَلِكَ عَلَى  
أَنَّهُ يَصِحُّ حَجُّ الصَّبِيِّ، وَأَنَّهُ يَكُونُ لَهُ نَافِلَةٌ، وَلَوْلَايِهِ أَجْرٌ فِي ذَلِكَ، وَأَنَّ  
ذَلِكَ لَا يُجْزئُهُ عَنْ حَاجَةِ الْإِسْلَامِ.

كَذَلِكَ الرَّقِيقُ، إِذَا حَجَّ فِي أَثْنَاءِ الرَّقِّ يَكُونُ لَهُ نَافِلَةٌ وَيُجْزئُهُ عَلَيْهِ، لَكِنْ  
إِذَا عَقَّ لِأَبَدٍ مِنْ أَدَاءِ حَاجَةِ الْإِسْلَامِ وَعُمْرَةِ الْإِسْلَامِ.

(١) أخرجه: مسلم (١٠١/٤)، وأحمد (٢١٩/١)، (٢٤٤)، وأبو داود (١٧٣٦)،  
والنسائي (١٢٠/٥) من حديث عبدالله بن عباس ؓ.

وَالْقَادِرُ: مَنْ أَمَكَّنَهُ الرُّكُوبُ، وَوَجَدَ زَادًا وَرَاجِلَةً صَالِحِينَ لِمِثْلِهِ بَعْدَ قَضَاءِ الْوَاجِبَاتِ وَالثَّقَفَاتِ الشَّرْعِيَّةِ، وَالْحَوَائِجِ الْأَصْلِيَّةِ.

الشرح:

(وَالْقَادِرُ: مَنْ أَمَكَّنَهُ الرُّكُوبُ) هذا تفسير لقوله تعالى: ﴿مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [ال عمران: ٩٧]، وَهُوَ أَنْ يَقْدِرَ عَلَى رَكوبِ الدَّابَّةِ، أَوْ الطَّائِرَةِ، أَوْ السَّيَّارَةِ، فَإِذَا كَانَ لَا يَقْدِرُ عَلَى الرُّكُوبِ لِضَعْفِ جَسَدِهِ، أَوْ لِمَانَةِ مَرَضِهِ، أَوْ كِبَرِ سِنِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَتَأَيَّرُ الْحُجَّ بِنَفْسِهِ، وَلَكِنْ يُوَكِّلُ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ، لِأَنْ عُدَّزَهُ لَا يَنْتَظِرُ زَوَالَهُ.

(وَوَجَدَ زَادًا وَرَاجِلَةً) وَكَذَلِكَ يَكُونُ عِنْدَهُ زَادٌ يُبَلِّغُهُ إِلَى الْحُجِّ، وَيُنْفِقُ مِنْهُ ذِمًّا وَإِيَّامًا، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسَرَّوْذُوهُ فَاسْكُ حَيْزَ الرَّاوِ الثَّقَوَاتِ﴾ [البقرة: ١٩٧].

فَلَا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَحُجَّ وَهُوَ لَيْسَ مَعَهُ زَادٌ، وَيَكُونُ عَالَةً عَلَى النَّاسِ، أَوْ يَنْتَظِرُ إِلَى النَّاسِ، أَوْ يَسْأَلُ النَّاسَ.

وَتَكُونُ هَذِهِ الثَّقَفَةُ الَّتِي أَخَذَهَا مَعَهُ فَاضِلَةً، عَنْ حَوَائِجِ الْأَصْلِيَّةِ، وَعَنْ حَوَائِجِ مَنْ يَمُوتُهُ، فَلَا يُضَيِّقُ عَلَى نَفْسِهِ فِي الثَّقَفَةِ أَوْ الْحَوَائِجِ الْأَصْلِيَّةِ، أَوْ يُضَيِّقُ عَلَى مَنْ يَمُوتُهُمْ مِنْ أَوْلَادِهِ، وَيَقُولُ: «أَوْفَرُ لِلْحَجِّ»، وَتَكُونُ الثَّقَفَةُ فَاضِلَةً عَنْ حَوَائِجِ الْأَصْلِيَّةِ مِثْلُ الدَّابَّةِ الَّتِي يَرْكَبُهَا، وَالنَّبْتِ

الَّذِي يَسْكُنُهُ، وَالْكُتُبَ الَّتِي يَحْتَاجُهَا، أَمَّا الْحَوَائِجُ التَّكْمِيلِيَّةُ فَهَذِهِ يَبِيعُهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي حَاجَةٍ إِلَيْهَا، يَبِيعُهَا وَيَحُجُّ مِنْهَا إِذَا كَانَتْ زَائِدَةً عَنْ حَوَائِجِهِ الْأَصْلِيَّةِ.

وقوله: (صَالِحِينَ لِمِثْلِهِ).

صَالِحِينَ لِمِثْلِهِ، فَالْحُجِّي يَكُونُ مَرْكَبَ الْأَغْنِيَاءِ، وَلَا يَلْزَمُ بَأَنْ يَرْكَبَ مَرَاكِبَ الْفُقَرَاءِ، وَكَذَلِكَ تَكُونُ ثَقَفَتُهُ ثَقَفَةَ الْأَغْنِيَاءِ، وَلَا يَلْزَمُ بَأَنْ تَكُونُ ثَقَفَتُهُ ثَقَفَةَ الْفُقَرَاءِ، وَالْفَقِيرُ تَكُونُ ثَقَفَتُهُ لِمِثْلِهِ مَا يَصْلُحُ لِلْفُقَرَاءِ.

وقوله: (يَبْدُو قَضَاءَ الْوَاجِبَاتِ وَالثَّقَفَاتِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْحَوَائِجِ الْأَصْلِيَّةِ). كَذَلِكَ يَكُونُ هَذَا الْمَالُ الَّذِي يَحُجُّ بِهِ فَاضِلًا عَنْ قَضَاءِ مَا عَلَيْهِ مِنَ الْحَقُوقِ الْوَاجِبَةِ؛ كَالذُّيُونِ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ ذُيُونٌ تَسْتَعْرِقُ مَا مَعَهُ، وَلَا يَبْقَى بَعْدَهَا شَيْءٌ فَإِنَّهُ لَا يَحُجُّ حَتَّى يَسَامِيحَهُ الْغَرِيمُ أَوْ الْغُرْمَاءُ أَوْ يُسَدِّدَ ذُيُونَهُ.

وَإِنْ أَعْجَزَهُ كَبُرَ أَوْ مَرَضَ لَا يَرْجَى بُرْؤُهُ؛ لَزِمَهُ أَنْ يَقِيمَ مَنْ يَحُجُّ وَيَعْتَمِرُ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ وَجَبَا.

الشرح:

(وَإِنْ أَعْجَزَهُ كَبُرَ أَوْ مَرَضَ لَا يَرْجَى بُرْؤُهُ؛ لَزِمَهُ أَنْ يَقِيمَ مَنْ يَحُجُّ وَيَعْتَمِرُ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ وَجَبَا) هَذَا يَقَالُ عَنْهُ: الْقَادِرُ بِمَالِهِ دُونَ نَفْسِهِ، فَهَذَا يُؤْكَلُ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْعَجْزُ مُسْتَمِيراً لَا يَرْجَى بُرْؤُهُ، كَالْمَرِيضِ مَرَضاً مُزْمِناً، أَوِ الْكَبِيرِ الْهَرَمِ، فَهَذَا يُؤْكَلُ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ؛ لِأَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ بِأَنْ أَبَاهَا أَذْرَكَهُ فَرِيضَةُ اللَّهِ فِي الْحَجِّ وَهُوَ شَيْخٌ كَبِيرٌ لَا يَسْتَطِيعُ الثَّبَاتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ؛ أَفَأَحُجُّ عَنْهُ، قَالَ: «نَعَمْ؛ حُجَّيْ عَنْ أَبِيكَ»<sup>(١)</sup> فَدُلَّ عَلَى أَنَّ مَنْ هَذِهِ حَالُهُ لَا يَسْتَطِيعُ مُبَاشَرَةَ الْحَجِّ بِنَفْسِهِ وَهُوَ قَادِرٌ بِمَالِهِ أَنْ يُؤْكَلَ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ حُجَّةَ الْإِسْلَامِ.

وقوله: «لَزِمَهُ أَنْ يَقِيمَ مَنْ يَحُجُّ وَيَعْتَمِرُ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ وَجَبَا».

يُعْنِي يُسَافِرُ الْوَكِيلَ مِنْ بَلَدِ الْمُؤْكَلِ؛ لِأَنَّ الْمُؤْكَلَ يَجِبُ عَلَيْهِ الْمَشْيُ مِنْ بَلَدِهِ لِلْحَجِّ أَوِ الْعُمْرَةِ. وَالْوَكِيلُ يَحْكِي فِعْلَ الْمُؤْكَلِ، وَيَتَحَمَّلُ الْمُؤْكَلُ نَفَقَتَهُ مِنْ بَلَدِهِ إِلَى أَنْ يَرْجِعَ إِلَيْهِ، هَذَا قَوْلُ<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه: البخاري (١٦٣/٢) (٢٣/٣)، ومسلم (١٠١/٤) من حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنه.

(٢) انظر: «الإيضاح» (٤٠٥/٣).

وَالْقَوْلُ الثَّانِي - وَهُوَ الصَّحِيحُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ - : أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَلَدِهِ، فَإِذَا وَجَدَ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ مِنْ أَيِّ مَكَانٍ، فَإِنَّهُ يَحُجُّ عَنْهُ وَيُجْزِيهِ ذَلِكَ<sup>(١)</sup>، بِدَلِيلِ أَنَّ الَّذِي سَمِعَهُ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «لَبَّيْكَ عَنْ شُبْرُمَةَ» قَالَ: «وَمَنْ شُبْرُمَةُ؟» قَالَ: أَخٌ لِي مَاتَ. قَالَ: «حَاجَّكَ عَنْ نَفْسِكَ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «حُجَّ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ حُجَّ عَنْ شُبْرُمَةَ»<sup>(٢)</sup>، وَلَمْ يَقُلْ: مِنْ الْبَلَدِ الَّذِي فِيهِ شُبْرُمَةُ.

(١) انظر: «المعني» (٣٩/٥).

(٢) أخرجه: أبو داود (١٨١١)، وابن ماجه (٢٩٠٣) من حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنه.

وَيُجْزَى عَنْهُ، وَإِنْ عُوْفِيَ بَعْدَ الْإِحْرَامِ.

الشرح:

(وَيُجْزَى عَنْهُ، وَإِنْ عُوْفِيَ بَعْدَ الْإِحْرَامِ) يعني العاجز الذي آتَابَ غَيْرَهُ أَنْ يَحُجَّ عَنْهُ إِذَا زَالَ عَذْرُهُ قَبْلَ أَنْ يُحْرَمَ الْوَكِيلُ فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ أَنْ يَحُجَّ هُوَ، وَحُجَّ الْوَكِيلُ يَكُونُ لَهُ نَافِلَةٌ، وَإِنْ لَمْ يَزَلْ عَذْرُهُ إِلَّا بَعْدَ مَا حُجَّ الْوَكِيلُ، أَوْ فِي اثْنَاءِ حُجِّ الْوَكِيلِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ بِالْحُجِّ وَالتَّلْبَسِ بِالْحُجِّ فَإِنَّهُ يُجْزَى عَنْهُ.

وَيُسْتَرْطُ لَوْجُوبِهِ عَلَى الْمَرْأَةِ: وَجُودُ مُحْرَمِهَا، وَهُوَ زَوْجُهَا أَوْ مَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ عَلَى التَّائِيدِ، بِسَبَبٍ أَوْ سَبَبٍ مَبَاحٍ.

الشرح:

(وَيُسْتَرْطُ لَوْجُوبِهِ عَلَى الْمَرْأَةِ: وَجُودُ مُحْرَمِهَا) تَقَدَّمَ مِنْ شُرُوطِ وَجُوبِ الْحَجِّ. أَرْبَعَةٌ: الْإِسْلَامُ، وَالْحُرِّيَّةُ، وَالْقُدْرَةُ عَلَى الْحَجِّ، وَالْبُلُوغُ، فَإِذَا تَوَافَرَتْ هَذِهِ الشُّرُوطُ وَجِبَ الْحَجُّ عَلَى الْمُسْلِمِ، وَإِنْ نَقَصَ شَرْطٌ مِنْهَا لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ. وَتَزِيدُ الْمَرْأَةُ شَرْطًا خَامِسًا، وَهُوَ وَجُودُ الْمُحْرَمِ الَّذِي يَذْهَبُ مَعَهَا إِلَى الْحَجِّ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مُحْرَمٍ» فِي رِوَايَةٍ: «يَوْمًا وَلَيْلَةً»<sup>(١)</sup>، وَفِي رِوَايَةٍ: «يَوْمِينَ»، وَفِي رِوَايَةٍ: «ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ»<sup>(٢)</sup>. فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تُسَافِرُ إِلَّا وَمَعَهَا مُحْرَمٌ، مَا يَسْمَى سَفَرًا.

وَالْمُحْرَمُ: هُوَ مَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ عَلَى التَّائِيدِ بِسَبَبٍ أَوْ سَبَبٍ مَبَاحٍ كَمَا يَأْتِي، وَيَكُونُ بِالْعَا، عَاقِلًا، فَإِنْ لَمْ تَجِدِ الْمُحْرَمَ فَإِنَّهَا تَنْتَظِرُ حَتَّى يَتَوَقَّرَ الْمُحْرَمُ، فَإِنْ أَيْسَتْ مِنْ وَجُودِ الْمُحْرَمِ فَإِنَّهَا تُؤَكِّلُ مَنْ يَحُجُّ عَنْهَا، وَلَا تَحُجُّ بِذَلِكَ مُحْرَمٍ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ

(١) أخرجه: البخاري (٥٤/٢)، ومسلم (١٠٣/٤) من حديث أبي هريرة ؓ.

(٢) أخرجه: البخاري (٧٦/٣)، ومسلم (١٥٢/٣) من حديث أبي سعيد الخدري ؓ.

الآخر أن تُسافر إلا ومعها ذو محرم<sup>(١)</sup>، ولأن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ يريد الغزو والجهاد في سبيل الله وأخبر النبي ﷺ أن امرأته خرجت حاجة، فقال: «أذهب فحج مع امرأتك»<sup>(٢)</sup>، فأرجعه من الغزو والجهاد في سبيل الله إلى أن يحج مع امرأته؛ وذلك لأن المرأة ضعيفة وبخاجة إلى من يضمنها، ويحفظها، ويقوم بحوائجها.

والسفر صعب فيه مشاق، فيه تعرض لأخطار، وتعرض المرأة للفتن، وأن يطمع بها الفسقة إذا لم يكن معها محرم.

فیشترط لوجوب الحج على المرأة - يعني وجوب مباشرة الحج - أن تجد المحرم، فإن لم تجده وهي غنية فإنها تنتظر، فإن وجدت محرمًا فيما بعد فإنها تحج، وإن لم تجد محرمًا فإنها تؤكل من يخبئ عنها.

(وهو زوجها أو من تعزم عليه على التأييد، بسبب أو سبب مباح) ومحرم المرأة: هو زوجها، أو من تعزم عليه تحريمًا مؤبدًا، يعني يحرم عليه نكاحها تحريمًا مؤبدًا بسبب كائنها، وأبيها، وعمها، وحالها، وأخوها، وابن أخيها، هذا بالسبب.

أو بسبب كالرضاع، كإخاتها من الرضاعة، أو أبيها من الرضاعة، أو

(١) أخرجه: مسلم (١٠٣/٤)، وأحمد (٣٤٧/٢) من حديث أبي هريرة ؓ.

(٢) أخرجه: البخاري (٢٤/٣)، ومسلم (١٠٤/٤) من حديث عبدالله بن عباس ؓ.

جدها من الرضاعة، أو خالها من الرضاعة، لقوله ﷺ: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب»<sup>(١)</sup>، تحرم الرضاعة ما تحرم الولادة، والله جل وعلا لما ذكر المحرمات قال: «وَأَعْوَضُكُمْ مِنْكِ الرَّضْعَةُ» النساء: ٢٣ قال جل وعلا: «وَأَنْهَيْتُكُمْ النَّبِيَّ أَنْ يَرْضَعَكُمْ وَأَعْوَضُكُمْ مِنْكِ الرَّضْعَةَ» النساء: ٢٣ هذا السبب المباح.

وسبب المصاهرة كأي زوجها أو ابن زوجها، هذا تحرم عليه بسبب مباح، وهو المصاهرة، أما السبب المحرم مثل الملاءمة على ما ذكر بعض العلماء أنها تحرم على الملاءمة تحريمًا مؤبدًا، يفرض بينهما بعد تمام اللعان تحريمًا مؤبدًا، وهذا لا يقتضي المخروية، لا يكون محرمًا لها، هذا معنى قوله بسبب مباح.

وقوله «على التأييد» يخرج به التحريم المؤقت مثل أخت الزوجة، وعمّة الزوجة، هذه محرمة مادامت زوجته معه تحرم عليه عمته وحالتها، لكن لو طلق هذه المرأة أو ماتت، جاز له أن يتزوج أختها، أو أن يتزوج عمته، فليس تحريمًا مؤبدًا، فلذلك لا يكون محرمًا لأخت زوجته أو عمّة زوجته.

(١) أخرجه: البخاري (١٢/٧)، ومسلم (١٦٥/٤) من حديث عبدالله بن عباس ؓ.

وَأِنْ مَاتَ مَنْ لَزِمَاهُ أُخْرِجَا مِنْ تَرَكَّتِهِ .

الشرح:

(وَأِنْ مَاتَ مَنْ لَزِمَاهُ أُخْرِجَا مِنْ تَرَكَّتِهِ) إِنْ مَاتَ مَنْ لَزِمَهُ الْحَجُّ أَوْ الْعُمْرَةُ قَبْلَ أَنْ يُوْذِيَهُمَا أُخْرِجَ مِنْ تَرَكَّتِهِ مَا يُحُجُّ بِهِ عَنْهُ وَمَا يَعْتَمِرُ بِهِ عَنْهُ مِنَ الْمَالِ؛ لِأَنَّهُمَا ذَيْنَ عَلَيْهِ فِي ذِمَّتِهِ، وَالذَّيْنِ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمِيرَاثِ، ذَيْنَ لِلَّهِ جَلٌّ وَعَلَا فَيُخْرِجُ مِنْ تَرَكَّتِهِ بِقُدْرٍ مَا يُحُجُّ عَنْهُ وَيُعْتَمَرُ عَنْهُ .

## بَابُ الْمَوَاقِيْتِ

الشرح:

قَالَ كَلْبَةُ: (بَابُ الْمَوَاقِيْتِ) أَيِ مَوَاقِيْتِ الْحَجِّ، وَالْمَوَاقِيْتِ: جَمْعُ مِيقَاتٍ، وَالْمِيقَاتُ: هُوَ الْحَدُّ الَّذِي حَدَّدَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ لِلْعِبَادَةِ مِنْ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ<sup>(١)</sup>، فَمَوَاقِيْتُ الْحَجِّ تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

مَوَاقِيْتُ زَمَانِيَّةٌ: لَا يَصِحُّ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ إِلَّا فِيهَا وَهِيَ أَشْهُرُ الْحَجِّ الَّتِي قَالَ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا فِيهَا: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ مِمَّنْ وَصَّ فِيهِكَ الْمَسَاجِدَ وَلَا رَفْعَ وَلَا سُوءَ وَلَا حِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧].

وهذه الأشهر المعلومات هي شهر شَوَّالٍ، وشهر ذِي الْقَعْدَةِ، وَعَشْرَةُ أَيَّامٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، ففي أي وقتٍ أُحْرِمَ بِالْحَجِّ مِنْ هَذِهِ الْأَشْهُرِ انْعَقَدَ إِحْرَامُهُ بِالْحَجِّ، هَذَا فِي الْحَجِّ خَاصَّةً، أَمَّا الْعُمْرَةُ فَلَيْسَ لَهَا وَقْتُ مُحَدَّدٌ، فَيُحْرِمُ بِهَا مَتَى شَاءَ مِنَ السَّنَةِ .

(١) انظر: «المصباح المنير» (ص: ٩٢٠).



وَمِيقَاتُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ: دُوَ الْحُلَيْفَةِ، وَأَهْلُ الشَّامِ، وَمِصْرَ، وَالْمَغْرِبِ: الْجُحْفَةُ، وَأَهْلُ الْبَحْمَنِ: يَلْمَلُمُ، وَأَهْلُ تَجْدٍ: قَرْنٌ، وَأَهْلُ الْمَشْرِقِ: ذَاتُ عِزْقٍ. وَهِيَ لِأَهْلِهَا وَلِمَنْ مَرَّ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِهِمْ.

الشرح:

هذه المواقيت الخمسة هي المواقيت المكانية:

(وَمِيقَاتُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ: دُوَ الْحُلَيْفَةِ) لأهل المدينة وَلَمَنْ جَاءَ عَنْ طَرِيقِ الْمَدِينَةِ: دُوَ الْحُلَيْفَةِ؛ وَهُوَ الْوَادِي الْمَعْرُوفُ وَادِي الْعَقِيقِ، قَرِيبٌ مِنَ الْمَدِينَةِ، وَهُوَ أَبْعَدُ الْمَوَاقِيتِ عَنْ مَكَّةَ، وَسُمِّيَ «ذَا الْحُلَيْفَةِ» تَصْغِيرُ «خَلْفًا»، وَهِيَ شَجَرَةٌ الْخَلْفَا، وَهَذَا الْمَكَانُ هُوَ الَّذِي أَحْرَمَ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، وَوَقَّتَهُ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَلَمَنْ جَاءَ عَنْ طَرِيقِهِمْ.

(وَمِيقَاتُ أَهْلِ الشَّامِ وَمِصْرَ وَالْمَغْرِبِ الْجُحْفَةُ) وَهِيَ قَرْيَةٌ صَغِيرَةٌ عَلَى طَرِيقِ الْقَادِمِ إِلَى مَكَّةَ مِنَ الشَّامِ، أَوْ مِنْ مِصْرَ، أَوْ مِنَ الْمَغْرِبِ فَيُحْرِمُونَ مِنَ الْجُحْفَةِ، سِوَاةٍ مَرُّوا بُرًّا أَوْ بَحْرًا فَالَّذِينَ يَأْتُونَ عَنْ طَرِيقِ الْبَحْرِ، يُحْرِمُونَ مِنْ مُحَادَاتِهَا، كَذَلِكَ الَّذِينَ يَأْتُونَ عَنْ طَرِيقِ الْجَوِّ يُحْرِمُونَ مِنْ مُحَادَاتِ الْجُحْفَةِ.

(وَأَهْلُ الْبَحْمَنِ يَلْمَلُمُ)، وَيَلْمَلُمُ: اسْمُ جَبَلٍ أَوْ اسْمُ وَادٍ عِنْدَ الْجَبَلِ،

يُحْرِمُ مِنْهُ أَهْلُ الْبَحْمَنِ، عَلَى طَرِيقِ أَهْلِ الْبَحْمَنِ يُحْرِمُونَ مِنْهُ، يُقَالُ: «يَلْمَلُمُ»، وَيُقَالُ: «الْيَلْمَلُمُ»، وَيُسَمَّى عِنْدَ النَّاسِ الْآنَ بِ«السُّغْدِيَّةِ».

(وَأَهْلُ تَجْدٍ قَرْنٌ) أَي قَرْنُ الْمَنَازِلِ، وَهُوَ السَّبِيلُ الْكَبِيرُ، هَذَا مِيقَاتُ أَهْلِ تَجْدٍ.

(وَأَهْلُ الْمَشْرِقِ ذَاتُ عِزْقٍ) المراد بهم: أَهْلُ الْعِرَاقِ وَمَنْ جَاءَ عَنْ طَرِيقِهِمْ يُحْرِمُونَ مِنْ ذَاتِ عِزْقٍ، وَهِيَ تَفْعٌ شَمَالُ قَرْنِ الْمَنَازِلِ قَرِيبَةٌ مِنْهُ عَلَى طَرِيقِ الْخَاجِ الْعِرَاقِيِّ، وَمَنْ جَاءَ عَنْ طَرِيقِ أَهْلِ الْعِرَاقِ.

وهذا المِيقَاتُ قِيلَ وَقَتُهُ عَمْرُ ١١؛ لِأَنَّهُ مُحَاضِرٌ لِمِيقَاتِ أَهْلِ نَجْدٍ، وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ الَّذِي وَقَّتَهُ هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (٢). قِيلَ: لَا مَنَافَاةَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ؛ لِأَنَّ الَّذِي وَقَّتَهُ فِي الْأَصْلِ هُوَ رَسُولُ اللَّهِ. وَلَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ عَمْرُ ١١ فَاجْتَنَدَ فَوَافَقَ اجْتِهَادَهُ تَوْقِيتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا لَهُ مَوَاقِيتُ غَيْرِ هَذَا ١٢.

(١) أخرجه: البخاري (١٦٦/٢) من حديث عبد الله بن عمر ١٢ قال: «لما فتح هذان المصران أتوا أعر، فقلنا: يا أمير المؤمنين إن رسول الله ﷺ حد لأهل نجد قرنًا وهو جور عن طريقنا، وإننا إن أردنا قرنًا شق علينا قال: فانظروا حلدها من طريقكم فحد لهم ذات عرق».

(٢) أخرجه: مسلم (٧/٤)، وابن ماجه (٢٩١٥) من حديث عبد الله بن مرفوعًا وفيه: «ومهل أهل العراق ذات عرق».

## فَصْلٌ

وَأَرْكَانُهُ: الزَّوْجَانِ الْخَالِيَانِ مِنَ الْمَوَانِعِ، وَالْإِيجَابِ، وَالْقَبُولِ: وَلَا يَصِحُّ مِمَّنْ يُخْبِسُ الْعَرَبِيَّةَ بِغَيْرِ لَفْظٍ: زَوَّجْتُ، أَوْ: أُنْكَحْتُ، وَقِيلَتْ هَذَا النِّكَاحُ، أَوْ: تَزَوَّجْتُهَا، أَوْ: تَزَوَّجْتُ، أَوْ: قِيلَتْ. وَمَنْ جَهِلَهُمَا لَمْ يَلْزِمُهُ تَعَلُّمُهُمَا وَكَفَاهَا مَعْنَاهُمَا الْخَاصُّ بِكُلِّ لِسَانٍ. فَإِنْ تَقَدَّمَ الْقَبُولُ لَمْ يَصَحَّ. وَإِنْ تَأَخَّرَ عَنِ الْإِيجَابِ صَحَّ مَا دَامَ فِي الْمَجْلِسِ وَلَمْ يَتَشَاغَلَا بِمَا يَقْطَعُهُ. وَإِنْ تَقَرَّقَا قَبْلَهُ بَطَلَ.

الشرح:

(فصل) في بيان أركان النكاح وما ينعقد به من الألفاظ، والأركان جمع «ركن»، وهو الجانب الأقوى للشيء<sup>(١)</sup>. وأركان النكاح ثلاثة يبينها المصنف هنا.

(وَأَرْكَانُهُ: الزَّوْجَانِ الْخَالِيَانِ مِنَ الْمَوَانِعِ) هَذَا هُوَ الرُّكْنُ الْأَوَّلُ،

(١) انظر: «القاموس المحيط» (ص: ١٥٥).

والموانع: جمع مانع، ومن موانع النكاح أن تكون المرأة معتدة، أو تكون من المحرّمات التي سيأتي بيانها.

(وَالْإِيجَابُ) هَذَا هُوَ الرُّكْنُ الثَّانِي. وَالْإِيجَابُ هُوَ اللَّفْظُ الصَّادِرُ مِنَ الْوَلِيِّ أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ.

(وَالْقَبُولُ) هَذَا هُوَ الرُّكْنُ الثَّلَاثُ. وَالْقَبُولُ هُوَ اللَّفْظُ الصَّادِرُ مِنَ الزَّوْجِ أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ.

(وَلَا يَصِحُّ مِمَّنْ يُخْبِسُ الْعَرَبِيَّةَ) أَي: التَّلَفُّظُ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فَمَنْ اسْتَطَاعَ ذَلِكَ لَمْ يَصَحَّ مِنْهُ الْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ إِلَّا بِاللُّفْظِ الْعَرَبِيِّ.

(بِغَيْرِ لَفْظٍ: زَوَّجْتُ، أَوْ: أُنْكَحْتُ) أَي: بَانَ يَقُولُ الْوَلِيُّ أَحَدَ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ.

(وَقِيلَتْ هَذَا النِّكَاحُ، أَوْ: تَزَوَّجْتُهَا، أَوْ: تَزَوَّجْتُ، أَوْ: قِيلَتْ) أَي: بَانَ يَقُولُ الزَّوْجُ ذَلِكَ، لِأَنَّ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ هُمَا لِلذَّانِ وَرَدَ بِهِمَا الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَزَوَّجْنَاهُمَا﴾ [الأحراب: ٣٧]، وقوله: ﴿قَالَ إِنِّي أُورِثُكَ أَنْ تُنْكِحَكَ﴾ [مَدَنِي: ٢٧].

وَالصَّحِيحُ أَنَّ النِّكَاحَ يَنْعَقِدُ بِغَيْرِ لَفْظِ الْإِنْكَاحِ وَالتَّزْوِيجِ مِمَّا تَعَارَفَ عَلَيْهِ النَّاسُ وَاعْتَبَرُوهُ عَقْدًا، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ<sup>(١)</sup>، وَتَلْمِيزُهُ ابْنُ الْقَسِمِ.

(١) انظر: «الإيضاح» (٨/ ٤٥).

## بَابُ الْإِحْرَامِ الْإِحْرَامُ : نِيَّةُ التُّسْكِ

الشرح:

(بَابُ الْإِحْرَامِ) لَمَّا ذَكَرَ الْمَوَاضِعَ الَّتِي يَجِبُ الْإِحْرَامُ مِنْهَا لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، لِمَنْ أَتَى عَلَيْهَا، وَهِيَ الْمَوَاقِفُ الْخَمْسَةُ نَاسَبٌ أَنْ يَذْكَرَ مَعْنَى الْإِحْرَامِ وَيَذْكَرَ أَحْكَامَهُ وَمَحْظُورَاتِهِ؛ لِأَنَّ الْمُحْرِمَ إِذَا دَخَلَ فِي الْإِحْرَامِ حَزَمَتْ عَلَيْهِ أَشْيَاءُ كَانَتْ مُبَاحَةً لَهُ قَبْلَ الْإِحْرَامِ تُسَمَّى «مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ»، تُسَبِّتُ إِلَيْهِ لِأَنَّهَا تَحْرُمُ بِسَبَبِهِ.

(الْإِحْرَامُ : نِيَّةُ التُّسْكِ) فَالْإِحْرَامُ هُوَ نِيَّةُ الدُّخُولِ فِي التُّسْكِ، فَإِذَا تَوَيَّ بِقَلْبِهِ الدُّخُولَ فِي التُّسْكِ وَالشُّرُوعَ فِي التُّسْكِ فَقَدْ أَحْرَمَ، مِثْلُ الْمُصَلِّي إِذَا كَثُرَ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ «تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ» فَكَذَلِكَ إِذَا تَوَيَّ التُّسْكُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ فَقَدْ صَارَ مُحْرِمًا بِالنِّيَّةِ، أَمَّا

مَا يَسْبِقُ النِّيَّةَ مِنْ تَأْهُبٍ مِنْ اغْتِسَالٍ وَاحْذِ لِلشُّعُورِ الَّتِي يُشْرَعُ اخْتُدَا وَالْأَطْفَارِ، وَالطَّيْبُ فِيهِ كُلُّهَا تَهْنِئَاتٌ .

وَمُقَدِّمَاتُ الْإِحْرَامِ، لَا يَصِيرُ بِهَا الْإِنْسَانُ مُحْرِمًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَوَّ فَلَ يَصِيرُ مُحْرِمًا إِلَّا إِذَا تَوَيَّ الدُّخُولَ فِي التُّسْكِ .

سُنُّ لِمُرِيدِهِ غُسْلٌ ، أَوْ تَيْمُمٌ لِعَدَمِ ، وَتَنْطُفٌ ، وَتَطْيِبٌ ، وَتَجَرُّدٌ مِنْ مَخِيطٍ .

الشرح:

(سُنُّ لِمُرِيدِهِ غُسْلٌ ، أَوْ تَيْمُمٌ لِعَدَمِ) يَسُنُّ لِمُرِيدِ الْإِحْرَامِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ أَنْ يُقْتَسِلَ لِأَجْلِ أَنْ يُزِيلَ مَا عَلَيْهِ مِنَ الزَّوَاحِ وَعِبَارِ السَّفَرِ ؛ وَلِأَنَّ الْإِحْرَامَ عِبَادَةٌ فَيُشْرَعُ الْاِغْتِسَالُ لَهَا لِيَكُونَ عَلَى أَحْسَنِ خَالٍ ، هَذَا مُسْتَحَبٌّ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ ، وَهَذَا لِوَجْدِ الْمَاءِ ، أَمَا عَادِمُ الْمَاءِ ، قَالَ هُنَا تَيْمُمٌ ؛ لِأَنَّ التَّيْمُمَ يَقُومُ مَقَامَ الْغُسْلِ وَالْوُضُوءِ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿كَلِمَ يَحْدُوا مَاءً فَيَتَيَمَّمُوا﴾ [المائدة: ٦] هذا فِي الصَّلَاةِ فَيَتَيَمَّمُ قِيَاسًا عَلَى الصَّلَاةِ فَيَقُومُ التَّيْمُمُ مَكَانَ الْاِغْتِسَالِ ؛ لِيَكُونَ عَلَى طَهَارَةٍ بِالتَّيْمُمِ ، فَيَدْخُلُ التُّسُكُ وَهُوَ عَلَى طَهَارَةٍ .

وبعض العلماء يرى أنه لا يُشْرَعُ التَّيْمُمُ <sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّهُ لَا يُحْصَلُ بِهِ الْغَرَضُ الْمَقْصُودُ مِنَ الطَّهَّاتَةِ ، وَزَوَالِ الْعَرَقِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَلَكِنَّ الطَّاهِرَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّهُ يُشْرَعُ ؛ لِأَنَّهُ الْمَرَادُ مِنْهُ أَنَّ يُحْرَمَ وَهُوَ عَلَى طَهَارَةٍ ، فَالطَّهَارَةُ تَحْصُلُ بِالتَّيْمُمِ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ أَوْ الْعَجْزِ عَنْ اسْتِعْمَالِهِ ، وَلِأَجْلِ الصَّلَاةِ الَّتِي يُصَلِّيُهَا قَبْلَ الْإِحْرَامِ عِنْدَ مَنْ يَرَى أَنَّ لِلْإِحْرَامِ صَلَاةَ خَاصَّةٍ .

(وَتَنْطُفٌ) كَذَلِكَ يَنْتُظَفُ بِإِزَالَةِ مَا يُسْتَحَبُّ إِزَالَتَهُ مِنْ حَفِّ شَارِبِهِ وَقَصِّ

أَفْغَارِهِ ، وَخَلْقِي عَانِيهِ ، وَإِزَالَةَ شَعْرِ إِبْطَيْهِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ مُشَوَّحَةٌ وَأَخَذَهَا مِنْ خِصَالِ الْفِطْرَةِ ، وَلَبَّأَ بِحَتَّاجٍ إِلَى اخْتِدَائِ شَيْءٍ مِنْهَا ، أَوْ تَبَادُلٍ بِهِ وَهُوَ مُحْرَمٌ ، وَحِينَئِذٍ لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ إِزَالَتِهَا ، فَكَوْنُهُ بِأَخْذِهَا وَيَتَهَيَّأُ قَبْلَ الْإِحْرَامِ يَكُونُ هَذَا أَحْسَنَ .

(وَتَطْيِبٌ) وَيُسَنُّ لَهُ التَّطْيِبُ بِأَنْ يَتَطَيَّبَ الرَّجُلُ بِأَحْسَنِ مَا يَجِدُ مِنَ الْأَطْيَابِ فِي جَسَمِهِ ، كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَطَيَّبُ بِالمِسْكِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ ، وَبَعْدَ التَّحْلِيلِ ، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : كُنْتُ أُطَيَّبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرَمَ ، وَلِحَلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ <sup>(١)</sup> ، قَدْ عَلِيَ أَنَّ التَّطْيِبَ مَطْلُوبٌ قَبْلَ الْإِحْرَامِ وَبَعْدَ التَّحْلِيلِ مِنَ الْإِحْرَامِ . وَالْمَرْأَةُ تَتَطَيَّبُ بِمَا لَا يَظْهَرُ رِيحُهُ ؛ لِأَجْلِ إِزَالَةِ الزَّوَاحِ الْكَرْبَةِ مِنْهَا .

(وَتَجَرُّدٌ مِنْ مَخِيطٍ) وَتَجَرُّدُ الذَّكَرِ مِنَ الْمَخِيطِ ، وَهُوَ مَا خِيطٌ مِنْ الثِّيَابِ عَلَى كُلِّ الْجِسْمِ أَوْ بَعْضِ الْجِسْمِ ، وَكَذَلِكَ مَا نُسِجَ عَلَى قَدَرِ الْعَضْوِ ، أَوْ كِ«الْقَبِيلَةِ» ، وَ«الشَّرَابِ» عَلَى الرَّجُلَيْنِ ، وَ«الْفَقَارُ» عَلَى الْيَدَيْنِ ، فَكُلُّ مَا نُسِجَ لِلْجِسْمِ أَوْ لِلْعَضْوِ ، أَوْ خِيطٌ لِلْجِسْمِ أَوْ لِلْعَضْوِ فَإِنَّهُ يَتَجَرَّدُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَجَرَّدَ لِإِحْرَامِهِ <sup>(٢)</sup> . وَيَلْبَسُ بَدَلًا مِنَ الْمَخِيطَاتِ

(١) أخرجه: البخاري (١٦٨/٢) ، (٢١٩) ، ومسلم (١٠/٤) .

(٢) أخرجه: الترمذي (٨٣٠) ، وابن خزيمة (٢٥٩٥) من حديث زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(١) قَالَ فِي «الإصناف»: اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ - يَعْنِي ابْنَ قِدَامَةَ - وَالشَّارِحُ وَصَاحِبُ «الْفَاتَى» وَابْنُ عَبْدِوسٍ فِي «تَذَكُّرَتِهِ» . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ . اهـ (٣/٤٣٢) .

.....

وَمَا فِي حُكْمِهَا إِذَا زَارَ عَلَى أَشْفَلِ جَسَدِهِ وَيَضَعُ الرُّدَاءَ عَلَى الْكَفَّيْنِ، حَتَّى يَكُونَ مَشُورًا بِالْإِزَارِ وَالرُّدَاءِ، وَفِي هَذَا تَذَكُّيرٌ بِالْمَوْتِ وَالْكَفَنِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَجْرُدُ مِنْ ثِيَابِهِ إِذَا مَاتَ، وَيَكُنُّ فَكَذَلِكَ الْمُحْرَمُ يَتَذَكَّرُ بِهَذَا اللَّبَاسِ مَلَائِسَ الْكَفَنِ، وَكَذَلِكَ فِي هَذَا سِرٍّ عَظِيمٍ وَعَجِيبٍ وَهُوَ تَسَاوِي الثَّائِسِ أَمَامَ اللَّهِ ﷻ، فَالْمَلِكُ، وَالضُّعْلُوكُ، وَالغَنِيِّ، وَالْفَقِيرُ، وَالْحُرُّ، وَالْعَبْدُ، وَالْعَرَبِيُّ، وَالْعَجَمِيُّ كُلُّهُمْ بَرِيٌّ وَاحِدٌ، لَا يَتَمَيَّزُ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ.

وَيُحْرَمُ فِي إِذَا رَ وَرَدَاءِ أَيْضِينَ نَظِيفَيْنِ، وَإِحْرَامَ عَقَبِ رَكَعَتَيْنِ وَبَيْتَهُ شَرْطٌ.

الشرح:

(وَيُحْرَمُ فِي إِذَا رَ وَرَدَاءِ أَيْضِينَ نَظِيفَيْنِ) يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ الْإِزَارُ وَالرُّدَاءُ أَيْضِينَ يَقُولُهُ ﷺ: «الْبَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضَ، وَكَفُّوا فِيهِ مَوْتَاكُمْ»<sup>(١)</sup> فَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ الْإِزَارُ وَالرُّدَاءُ أَيْضِينَ، فَإِنْ كَانَا غَيْرَ أَيْضِينَ جَازَ ذَلِكَ، إِلَّا الْأَخْمَرَ الْخَالِصَ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَنَّ الرَّجُلَ مِنْهُي عَنْ ثِيَابِ الْأَخْمَرِ الْخَالِصِ.

(وَإِحْرَامَ عَقَبِ رَكَعَتَيْنِ) وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُحْرِمَ بَعْدَ صَلَاةٍ، إِنْ كَانَ وَقْتُ الْفَرِيضَةِ فَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَجْعَلَ الْإِحْرَامَ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ لِفِعْلِ الثَّيِّبِ ﷻ؛ لِأَنَّهُ ﷻ أَخْرَجَ بَعْدَ مَا صَلَّى صَلَاةَ الظُّهْرِ، وَلَيْتَ بِالْإِحْرَامِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ، هَذَا إِذَا وَافَقَ وَقْتُ فَرِيضَةٍ، فَإِنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يُؤَخَّرَ الْإِحْرَامَ وَيَكُونَ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ. أَمَّا إِذَا كَانَ غَيْرَ وَقْتِ فَرِيضَةٍ فَإِنْ كَانَ وَقْتُ نَهْيٍ مِثْلَ بَعْدِ الْعَصْرِ أَوْ بَعْدِ الْفَجْرِ فَإِنَّهُ لَا يُصَلِّي؛ لِأَنَّهُ مِنْهُي عَنْ الصَّلَاةِ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ، أَمَّا إِنْ كَانَ غَيْرَ وَقْتِ نَهْيٍ فَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَرَى أَنْ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ

(١) أخرجه: أحمد (١٣/٥، ١٩) والترمذي (٢٨١٠) من حديث سمرة بن جندب

ﷺ، وهو عند أحمد (٢٣١/١، ٢٤٧)، وأبو داود (٣٧٨٨)، والترمذي (٩٩٤)، والنسائي (١٤٩/٨) من حديث عبد الله بن عباس ﷺ.

الإحرام، ويغضهم يرى أنه لا يُشْرَعُ للإحرام صلاة خاصة، لكن إن وافق وقت فريضة فهو بعد الفريضة، أما إذا لم يُصادف وقت فريضة، فلم يثبت دليل على أن الإحرام له صلاة تخصه.

لكن على كل حال إذا صلى ركعتين في غير وقت النهي فالأمر واسع في هذا والحمد لله.

(ويُتَنَبَّهُ شَرْطُ) أي يشترط أن ينوي الإحرام بقلبه فلا يكفي لبس ملابس الإحرام بدون نية ولا يعد بذلك مُحَرَّمًا. لأن الإحرام عبادة وعمل وقد قال ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٢/١، ٢١)، (١٩٠/٣)، ومسلم (٤٨/٦) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وَيُسْتَحَبُّ قَوْلُهُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ نُسُكَ كَذَا فَيَسِّرْهُ لِي، وَإِنْ حَبَسَنِي حَابِسٌ فَمَجِّلِي حَيْثُ حَبَسْتَنِي.

الشرح:

(وَيُسْتَحَبُّ قَوْلُهُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ نُسُكَ كَذَا فَيَسِّرْهُ لِي) يُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَلَفَّظَ بِمَا نَوَى مِنَ النُّسُكِ، مِنْ تَمَتُّعٍ، أَوْ قِرَانٍ، أَوْ إِفْرَادٍ، أَوْ عُمْرَةٍ، إِذَا كَانَ يُرِيدُ الْعُمْرَةَ يَتَلَفَّظُ بِالنُّسُكِ وَلَا يَتَلَفَّظُ بِالنِّيَّةِ، فَلَا يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي نَوَيْتُ الْحَجَّ، أَوْ نَوَيْتُ التَّمَتُّعَ، أَوْ نَوَيْتُ الْقِرَانَ، أَوْ نَوَيْتُ الْإِفْرَادَ، أَوْ نَوَيْتُ الْعُمْرَةَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ التَّلَفُّظُ بِالنِّيَّةِ وَإِنَّمَا يَتَلَفَّظُ بِمَا نَوَى، وَهُوَ النُّسُكُ. فيقول: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ عُمْرَةً مُتَمَتِّعًا بِهَا إِلَى الْحَجِّ، أَوْ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ عُمْرَةً وَحَجًّا، أَوْ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ حَجًّا، أَوْ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ عُمْرَةً، فَيَتَلَفَّظُ بِمَا نَوَى، هَذَا هُوَ الدَّلِيلُ بِهِ الدَّلِيلُ.

(وَإِنْ حَبَسَنِي حَابِسٌ فَمَجِّلِي حَيْثُ حَبَسْتَنِي) وَأَمَّا الْإِشْتِرَاطُ وَهُوَ قَوْلُهُ: فَإِنْ حَبَسَنِي حَابِسٌ فَمَجِّلِي حَيْثُ حَبَسْتَنِي، فَهَذَا إِنَّمَا وَرَدَ فِي أَصْحَابِ الْأَعْدَارِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ لَا يَتِمَّ كُنُوفُهُمْ مِنْ آدَاءِ النُّسُكِ لِلْمَرَضِ، وَأَصْلُ الْحُكْمِ أَنَّ عَاتِكَةَ بِنْتَ الزُّبَيْرِ بِنْتُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ عَمَّ الرَّسُولِ ﷺ، سَأَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَتْ: «إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ وَأَنَا شَاكِيَةٌ - يَعْنِي مَرِيضَةٌ - قَالَ لَهَا ﷺ: «حُجِّي وَاشْتَرِطِي، قُولِي: فَمَجِّلِي حَيْثُ حَبَسْتَنِي - فَإِنَّ لَكَ

.....

عَلَىٰ رَيْبِكَ مَا اسْتَيْبَنِي<sup>(١)</sup>، فَاضْلُ الْحَدِيثِ جَاءَ فِي صَاحِبَةِ غُذْرِ فَمَنْ كَانَ مِثْلَهَا مَرِيضًا أَوْ يَخَافُ مِنْ صَدِّ الْعَدُوِّ أَوْ مِنْ غَائِقِي قَاتِمٍ يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِكْمَالِ الشُّكْلِ فَإِنَّهُ يَشْتَرِطُ، وَأَمَّا السَّلِيمُ الْمُعَافَى الْآمِنُ فَلَيْسَ هُنَاكَ دَلِيلٌ عَلَىٰ أَنَّهُ يَشْتَرِطُ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ رضي الله عنهم كَانُوا يُحْرَمُونَ وَلَمْ يَذْكُرْ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ يَشْتَرِطُونَ غَيْرَ هَذِهِ الْمَرَأَةِ الَّتِي كَانَتْ مَرِيضَةً.

(١) أخرجه: البخاري (٩/٧)، ومسلم (٢٦/٤) من حديث عائشة رضي الله عنها، وهو عند مسلم من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

وَأَفْضَلُ الْأَنْسَاكِ: التَّمَتُّعُ، وَصِفَتُهُ: أَنَّ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَيَفْرَغَ مِنْهَا، ثُمَّ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ فِي غَايِهِ. وَعَلَى الْأَفْقَى دَمٌ.

الشرح:

(وَأَفْضَلُ الْأَنْسَاكِ: التَّمَتُّعُ) الْأَنْسَاكِ الَّتِي يُحْرِمُ بِهَا ثَلَاثَةٌ: تَمَتُّعٌ، وَهَذَا أَفْضَلُهَا لِأَنَّهُ الشُّكْلُ الَّذِي أَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ، وَقَدْ أَخْرَجُوا مَعَهُ ﷺ بِالْحَجِّ، فَلَمَّا فَرَعُوا مِنَ الشَّعْيِ أَمَرَهُمْ بِأَنْ يَخْلِفُوا رُؤُوسَهُمْ، وَأَنْ يَتَحَلَّلُوا ثُمَّ يُحْرِمُوا بِالْحَجِّ يَوْمَ الثَّوْبَةِ، وَتَأَسَّفَ ﷺ، وَقَالَ: «لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَذْبَرْتُ لِأَحْلَلْتُ مَعَكُمْ، غَيْرَ أَنِّي سَقْتُ الْهَظْذِي<sup>(١)</sup> فَمَنَعَهُ ﷺ مِنَ التَّحَلُّلِ - إِلَى تَمَتُّعٍ - سَوْقُ الْهَظْذِي، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ التَّمَتُّعَ أَفْضَلُ الْأَنْسَاكِ.

(وَصِفَتُهُ: أَنَّ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَيَفْرَغَ مِنْهَا، ثُمَّ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ فِي غَايِهِ) وَالتَّمَتُّعُ: هُوَ أَنْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، ثُمَّ إِذَا فَرَعَ مِنْهَا يَتَحَلَّلُ، ثُمَّ إِذَا جَاءَ يَوْمَ الثَّوْبَةِ أَوْ يَوْمَ عَرَفَةَ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ، وَيَذْبَحُ فِذْيَةَ التَّمَتُّعِ، إِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ خَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، هَذَا هُوَ التَّمَتُّعُ.

(١) أخرجه: البخاري (١٩٥/٢) - (٤/٣) (١٩٦)، ومسلم (٣٦/٤) - (٣٧) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

.....

والقرآن: هُوَ أَنْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ مَعًا بِنَيَّْةٍ وَاجِدَةٍ مِنَ الْمِيقَاتِ، وَيَبْقَى عَلَى إِحْرَامِهِ إِلَى أَنْ يُؤَدِّيَ الْمَنَاسِكَ يَوْمَ الْعِيدِ أَوْ مَا بَعْدَهُ وَيَذِيحُ فِدْيَةً؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ التَّمَتُّعِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَسْرَرَ مِنَ الْفَنَاءِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، فَالْقَارِئُ مُتَمَتِّعٌ؛ لِأَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ تَسْكِينِ فِي سَفَرٍ وَاحِدٍ؛ إِلَّا أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُتَمَتِّعِ أَنَّهُ لَمْ يَتَحَلَّلْ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ.

وَأَمَّا الْإِفْرَادُ: فَهُوَ أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ فِي أَشْهُرِهِ وَيَبْقَى عَلَى إِحْرَامِهِ إِلَى أَنْ يُؤَدِّيَ الْمَنَاسِكَ يَوْمَ الْعِيدِ وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ.

وَالْأَفْقِيُّ: مَنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ خَاضِعِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَهُوَ مَنْ لَا يَحْتَاجُ إِلَى سَفَرٍ لِأَدَاءِ التَّسْلِيكِ.

وَأَنَّ حَاضَتِ الْمَرْأَةَ فَخَشِيَتْ قَوَاتِ الْحَجِّ أَحْرَمَتْ بِهِ، وَصَارَتْ قَارِنَةً.

الشرح:

(وَأَنَّ حَاضَتِ الْمَرْأَةَ فَخَشِيَتْ قَوَاتِ الْحَجِّ أَحْرَمَتْ بِهِ، وَصَارَتْ قَارِنَةً) الْمَرْأَةُ إِذَا أَحْرَمَتْ مُتَمَتِّعَةً وَأَصَابَهَا الْحَيْضُ وَلَمْ تَتِمَّكُنْ مِنْ آدَاءِ الْعُمْرَةِ قَبْلَ الْحَجِّ، فَإِنَّهَا تُحْرِمُ بِالْحَجِّ وَتُدْخِلُهُ عَلَى الْعُمْرَةِ وَتَصِيرُ قَارِنَةً كَحَالَةِ عَائِشَةَ رضي الله عنها، فَإِنَّهَا أَحْرَمَتْ مُتَمَتِّعَةً لَكِنَّهَا لَمْ تَتِمَّكُنْ مِنْ آدَاءِ الْعُمْرَةِ بِسَبَبِ الْحَيْضِ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم أَنْ تُحْرِمَ بِالْحَجِّ، وَأَنْ تَتَحَوَّلَ إِلَى قَارِنَةٍ <sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه: البخاري (١٧٢/٢)، ومسلم (٢٧/٤ - ٢٨، ٢٩ - ٣٠) من حديث عائشة



وَإِذَا اسْتَوَى عَلَى رَاحِلَتِهِ قَالَ : «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ» يَصُوتُ بِهَا الرَّجُلُ ، وَتُخْفِيهَا الْمَرْأَةُ .

الشرح :

(وَإِذَا اسْتَوَى عَلَى رَاحِلَتِهِ قَالَ : «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ» ) إِذَا نَوَى الْإِحْرَامَ ، فَإِنَّهُ يَشْرَعُ فِي التَّلْبِيَةِ ؛ لِأَنَّ التَّلْبِيَةَ شِعَارُ الْمُحْرَمِ وَهِيَ أَنْ يَقُولَ : لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ . فَيَلْبِي بِغَدَاةِ الْإِحْرَامِ وَيَلْبِي إِذَا رَكِبَ مَرْكُوبَهُ ، وَيَلْبِي فِي كُلِّ مَا بَيْنَ فِتْرَةٍ إِلَى الْآخَرَى يَكْرُرُ التَّلْبِيَةَ مَا دَامَ مُحْرِمًا ؛ لِأَنَّهَا شِعَارُ الْمُحْرَمِ .

والتَّلْبِيَةُ مَعْنَاهَا : الْإِجَابَةُ <sup>(١)</sup> ، يُجِيبُ رَبُّهُ سُبْحَانَهُ حَيْثُ دَعَاهُ عَلَى لِسَانِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِقَوْلِهِ : «وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ» [الحج : ٢٧] .

فَالْحَاجُّ وَالْمَعْتَمِرُ مُجِيبٌ لِدَعْوَةِ اللَّهِ ﷻ ، فلهَذَا يَقُولُ : (لَبَّيْكَ) ، أَيِ إِجَابَةٍ بَعْدَ إِجَابَةٍ ، (لَا شَرِيكَ لَكَ) ، تَذَكِيرٌ بِالتَّوْحِيدِ وَالْإِخْلَاصِ لِلَّهِ ﷻ فِي حُجَّتِهِ وَعُمْرَتِهِ ؛ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ لَا تَصِحُّ إِلَّا بِالْإِخْلَاصِ ، فَإِنْ كَانَ مَعَهَا

(١) انظر : «المصاحف» (٢١٦/١) .

شُرِكَ فَإِنَّهَا لَا تَصِحُّ وَلَا تَقْبَلُ ، فَيَكْرَهُ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ الْعَظِيمَةَ إِلَى أَنْ يَحُلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ ، بِاللَّيْلِ وَبِالنَّهَارِ وَبِجَمِيعِ أَحْوَالِهِ

(يَصُوتُ بِهَا الرَّجُلُ ، وَتُخْفِيهَا الْمَرْأَةُ) كُلُّ يَلْبِي لِنَفْسِهِ ، وَالصَّوْتُ الْجَمَاعِيُّ بِالتَّلْبِيَةِ بِدَعَاةٍ ، وَجَمِيعُ الْأَذْكَارِ لَا تُؤَدِّي بِصَوْتِ جَمَاعِيٍّ ، لِأَنَّ هَذِهِ صِفَةُ مُبْتَدِعَةٍ ، فَكُلُّ يَلْبِي لِنَفْسِهِ ، الرَّجُلُ يَرْفَعُ صَوْتَهُ بِذَلِكَ ، وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَإِنَّهَا تُخْفِي صَوْتَهَا ؛ لِأَنَّهَا فِتْنَةٌ ، فَتَلْبِي بِقَدْرِ مَا تُسْمِعُ نَفْسَهَا .

يَنْتَحِ الْمَذْنَى عِلْمًا» [البقرة: ١٩٦] فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمَحْرَمَ مَمْنُوعٌ مِنْ خَلْقِ رَأْسِهِ أَوْ إِزَالَتِهِ بِأَيِّ وَسِيلَةٍ، وَكَذَلِكَ إِزَالَةُ بَقِيَّةِ الشُّعُورِ مِنْ جِسْمِهِ مَا دَامَ مُحْرِمًا قِيَاسًا عَلَى الرَّأْسِ.

#### المَحْظُورُ الثَّانِي :

(تَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ) ، فَالْمُحْرَمُ لَا يَقْلِمُ أَظْفَارَهُ مَا دَامَ مُحْرِمًا ؛ لِأَنَّ هَذَا مِثْلُ خَلْقِ الشَّعْرِ ، بِجَامِعٍ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يُرَادُ لِلتَّرْفُهِ ، لَكِنْ لَوْ سَقَطَ شَيْءٌ مِنْ شَعْرِهِ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ أَوْ انْكَسَرَ ظَفْرُهُ أَوْ سَقَطَ مِنْهُ شَيْءٌ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ ، فَإِنَّ هَذَا لَا خَرَجَ فِيهِ .

(فَمَنْ خَلَقَ أَوْ قَلَّمَ ثَلَاثَةَ فَعَلِيهِ دَمٌ) فَمَنْ خَلَقَ بِفَعْلِهِ وَاخْتِيَارِهِ ثَلَاثَ شَعْرَاتٍ أَوْ قَلَّمَ ثَلَاثَةَ أَظْفَارٍ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ ، وَهِيَ ذَنْعٌ شَاةٌ ، أَوْ صِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ إِطْعَامُ سِتَّةِ مَسْكِينٍ ، وَيَكُونُ الْإِطْعَامُ وَالذَّبْحُ فِي الْحَرَمِ وَلِفُقَرَاءِ الْحَرَمِ .

أَمَّا الصَّيَّامُ فَإِنَّهُ يُجْزَى فِي كُلِّ مَكَانٍ ، وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ ﷺ : «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ يَدُهُ أَدَى يَدَيْهِ أَوْ رَأْسُهُ» [البقرة: ١٩٦] يَنْتَحِي : «فَحَلَقَ» «فَفِدْيَةُ بَيْنَ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ شَلَلٍ» [البقرة: ١٩٦] .

وَقَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي قَوْلِهِ لِكَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ ﷺ لَمَّا احْتَجَّ إِلَى خَلْقِ رَأْسِهِ بِسَبَبِ الْمَرَضِ قَالَ لَهُ : «إِنَّكَ شَاةٌ ، أَوْ أَطْعَمَ

#### بَابُ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ

وَهِيَ تِسْعٌ : خَلْقُ الشَّعْرِ ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ ؛ فَمَنْ خَلَقَ أَوْ قَلَّمَ ثَلَاثَةَ فَعَلِيهِ دَمٌ ، وَمَنْ غَطَّى رَأْسَهُ بِمُلَاصِقٍ قَدِيٍّ ، وَإِنْ لَيْسَ ذَكَرٌ مَخِيطًا قَدِيٍّ .

#### الشرح :

(بَابُ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ) محظورات الإحرام مغلغلة : المحرمات التي تحرم بسبب الإحرام وكانت قبله مباحة ، وإثما حرمت بسبب الإحرام ؛ ولذلك أُضِيفَتْ إِلَيْهِ .

وهذه المحظورات والمحرمات على المحرم تسعة أنواع وذلك باستقراء الأدلة .

#### المَحْظُورُ الْأَوَّلُ :

(خَلْقُ الشَّعْرِ) يُحْرَمُ عَلَى الْمَحْرَمِ خَلْقُ الشَّعْرِ ، سِوَا شَعْرِ رَأْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ شُعُورِ جِسْمِهِ ، وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : «وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى

سِتَّةَ مَسَاكِينَ ، لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ ، أَوْ صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ<sup>(١)</sup> .

### المَحْظُورُ الثَّلَاثُ :

(وَمَنْ عَطَى رَأْسَهُ بِمِلَاصِقٍ قَذَى) يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ الذَّكَرُ تَغْطِيَهُ رَأْسُهُ بِشَيْءٍ مُلَاصِقٍ لَهُ ، مَا دَامَ مُحْرِمًا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَشَفَ عَنْ رَأْسِهِ وَهُوَ مُحْرِمٌ ، وَكَذَلِكَ الصَّخَابَةُ كَانُوا يَكْشِفُونَ رُؤُوسَهُمْ ، وَقَالَ ﷺ فِي الَّذِي وَقَصَّنَهُ رَاحِلَتُهُ فَمَاتَ وَهُوَ مُحْرِمٌ : « كَفَّنُوهُ فِي ثَوْبِيهِ »<sup>(٢)</sup> . يَعْنِي : ثَوْبِي الْإِحْرَامِ « وَلَا تَحْمُرُوا رَأْسَهُ ، وَلَا تَمْسُوهُ طَبِيبًا »<sup>(٣)</sup> ، وَقَوْلُهُ ﷺ : « وَلَا تَحْمُرُوا رَأْسَهُ » أَي : لَا تَغْطُوهُ ، وَهَذَا ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّ رَأْسَ الْمُحْرِمِ لَا يُغْطَى ، سَوَاءً كَانَ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا .

### المَحْظُورُ الرَّابِعُ :

(وَإِنْ لَيْسَ ذَكَرٌ مَخِيطًا قَذَى) ، فَإِذَا لَيْسَ ذَكَرٌ مَخِيطًا عَلَى جَسَدِهِ أَوْ عَلَى شَيْءٍ مِنْ أَعْضَائِهِ فَإِنَّهُ يَفْدِي بِمِثْلِ فَدْيَةِ الْأَذَى ، مُخَيَّرٌ فِيهَا بَيْنَ ثَلَاثَةِ الْأَمْوَالِ : ذَنْبُ شَاةٍ أَوْ إِطْعَامُ سِتَّةِ مَسَاكِينَ ، أَوْ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَجَرَّدَ لِإِحْرَامِهِ مِنَ الْمَخِيطَاتِ ، وَلَيْسَ إِذَا رَأَى وَرَدًا .

(١) أخرجه: البخاري (١٢/٣) ، (١٣) ، (١٦٤/٥) ، (٣٣/٦) ، ومسلم (٢٠/٤) ، ٢١ ،

(٢٢) من حديث كعب بن عجرة ؓ .

(٢) أخرجه: البخاري (٩٦/٢) ، (٢١/٣) ، ومسلم (٢٣/٤) ، ٢٤ ، ٢٥ من حديث ابن عباس ؓ .

وَإِنْ طَبَّ بَدَنَهُ ، أَوْ ثَوْبَهُ ، أَوْ أَذْهَنَ بِطَبِيبٍ ، أَوْ شَمَّ طَبِيبًا ، أَوْ تَبَخَّرَ بِعُودٍ وَنَحْوِهِ قَذَى .

### الشرح :

### المَحْظُورُ الْخَامِسُ :

(وَإِنْ طَبَّ بَدَنَهُ ، أَوْ ثَوْبَهُ ، أَوْ أَذْهَنَ بِطَبِيبٍ ، أَوْ شَمَّ طَبِيبًا ، أَوْ تَبَخَّرَ بِعُودٍ وَنَحْوِهِ قَذَى) يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ التَّطْيِبُ بِأَيِّ أَنْوَاعِ الطَّبِيبِ ، سَوَاءً كَانَ سَائِلًا أَوْ يَخُورًا أَوْ ذَرُورًا ، كُلُّ ذَلِكَ يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ تَنَاوُلُهُ فِي حَالِهِ الْإِحْرَامِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الْمُحْرِمِ : « وَلَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مَسَّهُ وَرُسُ أَوْ زَعْفَرَانًا »<sup>(١)</sup> .

وَالْمُحْرِمُ الَّذِي مَاتَ فِي حَالِهِ إِحْرَامِهِ لَمَّا وَقَصَّنَهُ رَاحِلَتُهُ قَالَ ﷺ : « لَا تَمْسُوهُ طَبِيبًا »<sup>(٢)</sup> . فَذَا عَلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ لَا يَتَطَيَّبُ بَعْدَ نِيَّةِ الْإِحْرَامِ ، لَا بِثَوْبِهِ وَلَا بِبَدَنِهِ وَلَا بِشَمِّ طَبِيبٍ ، فَإِنَّ تَطْيِيبَ مُتَعَمِّدًا وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْفَدْيَةُ عَلَى التَّخْيِيرِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ .

(١) أخرجه: البخاري (٢٠/٣ - ٢١) ، (١٨٧/٧) ، ومسلم (٢/٤) من حديث ابن عمر ؓ .

(٢) أخرجه: البخاري (٩٦/٢) ، (٢١/٣) ، ومسلم (٢٣/٤) ، ٢٤ ، ٢٥ من حديث ابن عباس ؓ .

وَإِنْ قُتِلَ صَيْدًا مَأْكُولًا بَرِّيًّا أَوْ بَرِّيًّا أَصْلًا؛ وَلَوْ تَوَلَّدَ مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ، أَوْ تَلَفَ فِي يَدِهِ فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ.

الشرح:

المحظور السادس:

(وَإِنْ قُتِلَ صَيْدًا مَأْكُولًا بَرِّيًّا أَوْ بَرِّيًّا أَصْلًا) مِمَّا يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ أَيْضًا قَتْلُ الصَّيْدِ، سِوَاةِ كَانِ فِي الْحَرَمِ أَوْ خَارِجَ الْحَرَمِ مَا دَامَ مُحْرِمًا، لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ [المائدة: ٩٥]، فَمَا دَامَ الْإِنْسَانُ مُحْرِمًا فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَضَطَّادَ إِلَّا بَعْدَ جَلِّهِ مِنَ الْإِحْرَامِ؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [المائدة: ٢٤] والمراد بالصيْدِ صَيْدُ الْبَرِّ الَّذِي يَعِيشُ فِي الْبَرِّ، وَالصَّيْدُ الْمُتَوَحَّشُ الَّذِي أَصْلُهُ أَثَرُهُ يَعِيشُ فِي الْبَرِّ مِنَ الطَّيْرِ وَالطُّيُورِ وَالْأَرَابِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

أَمَّا الْحَيَوَانُ الْأَهْلِيُّ كَالْبَقَرِ وَالْعَنْمِ وَالْإِبِلِ، إِذَا اسْتَوْحَشَ وَتَفَرَّ مِنَ النَّاسِ فَهَذَا لَا يَحْرُمُ قَتْلُهُ وَصَيْدُهُ فِي حَالَةِ الْإِحْرَامِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِصَيْدٍ (وَلَوْ تَوَلَّدَ مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ) وَلَوْ تَوَلَّدَ الصَّيْدُ مِنَ صَيْدِ الْبَرِّ وَمِنْ غَيْرِهِ مِنَ الْحَيَوَانِ الْأَهْلِيِّ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ قَتْلُهُ تَغْلِيظًا لِجَانِبِ الْحُظَرِ.

وَلَا يَحْرُمُ حَيَوَانُ إِنْسِي، وَلَا صَيْدُ الْبَحْرِ، وَلَا قَتْلُ مُحْرِمٍ الْأَكْلِ، وَلَا الصَّائِلِ.

الشرح:

(وَلَا يَحْرُمُ حَيَوَانُ إِنْسِي) الْحَيَوَانُ الْإِنْسِي كَالْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْعَنْمِ وَالدَّجَاجِ وَسَائِرِ مَا يُؤْلَفُ وَيَعِيشُ مَعَ النَّاسِ، فَهَذَا لَا يَحْرُمُ دَبْحُهُ وَأَكْلُ لَحْمِهِ، وَكَذَلِكَ صَيْدُ الْبَحْرِ قَالَ تَعَالَى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُكُمْ﴾ [المائدة: ٩٦].

(وَلَا صَيْدُ الْبَحْرِ) فَصَيْدُ الْبَحْرِ لَا يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ، فَيَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَضَطَّادَ مِنَ الْبَحْرِ الْحَيَاتِ وَالسَّمَكِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَعِيشُ إِلَّا فِي الْبَحْرِ، وَإِنَّمَا الَّذِي يَحْرُمُ عَلَيْهِ صَيْدُ الْبَرِّ ﴿وَحَرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ [المائدة: ٩٦] فَمَفْهُومُهُ أَنَّ صَيْدَ الْبَحْرِ لَا يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ.

(وَلَا قَتْلُ مُحْرِمٍ الْأَكْلِ) وَلَا يَحْرُمُ قَتْلُ مَا يَحْرُمُ أَكْلُهُ وَلَيْسَ فِيهِ فَدْيَةٌ مِنَ الطُّيُورِ وَالسَّبَاقِ وَغَيْرِهَا مِنْ كُلِّ مَا يَحْرُمُ أَكْلُهُ، وَلَوْ كَانَ مِمَّا يَعِيشُ فِي الْبَرِّ، كَالذَّنَابِ وَالْأَسُودِ وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِصَيْدٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَى الْمُحْرِمِ صَيْدَ الْبَرِّ.

(وَلَا الصَّائِلِ) وَلَا يَحْرُمُ قَتْلُ صَيْدِ الْبَرِّ الصَّائِلِ، الَّذِي يَصُولُ عَلَى الْإِنْسَانِ لِيُؤْذِيهِ أَوْ يَأْكُلَهُ أَوْ لِيَأْكُلَ شَيْئًا مِنْ مَتَاعِهِ، فَهَذَا يُقْتَلُ دَفْعًا لِأَذَاهُ وَلَيْسَ فِيهِ فَدْيَةٌ.

وَيَحْرُمُ عَقْدُ نِكَاحٍ وَلَا يَصِحُّ، وَلَا فِدْيَةٌ، وَتَصِحُّ الرَّجْعَةُ.

الشرح:

المَحْظُورُ السابع:

(وَيَحْرُمُ عَقْدُ نِكَاحٍ وَلَا يَصِحُّ) مِنْ مَحْظُورَاتِ الإِحْرَامِ عَقْدُ النِّكَاحِ، وَهُوَ الإِجَابُ وَالْقَبُولُ، فَلَا يَجُوزُ لِلْمُحْرَمِ أَنْ يَزُوجَ مَوْلِيَتَهُ وَيَعْقِدَ لَهَا عَلَى أَخِي، سَوَاءَ كَانَ هَذَا الَّذِي يَعْقِدُ لَهُ عَلَيْهَا مُحْرَمًا أَوْ خَلَالًا، فَالْمُحْرَمُ لَا يَتَعَقَّدُ النِّكَاحَ لَا لِنَفْسِهِ وَلَا لِغَيْرِهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرَمُ، وَلَا يَنْكِحُ»<sup>(١)</sup> أَي: لَا يَزُوجَ وَلَا يَتَزَوَّجَ لَا بِنَفْسِهِ، وَلَا بِالْوَكَالَةِ، مَا دَامَ مُحْرَمًا.

فَإِنَّ عَقْدَ النِّكَاحِ وَهُوَ مُحْرَمٌ أَوْ عَقِدَ لَهُ النِّكَاحَ وَهُوَ مُحْرَمٌ أَوْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ الَّتِي يَعْقِدُ عَلَيْهَا مُحْرَمَةً فَهَذَا الْعَقْدُ يُعْتَبَرُ عَقْدًا بَاطِلًا؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ غَيْرُ شَرْعِيٍّ، لَكِنْ (لَا فِدْيَةَ) فِيهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَجِبْ فِيهِ فِدْيَةً، وَلَكِنْ يَحْرُمُ وَيَأْتُمُّ عَلَيْهِ، وَلَا تَحِلُّ بِهِ الْمَرْأَةُ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِعَادَتِهِ فِي حَالِهِ يَصِحُّ فِيهَا عَقْدُ النِّكَاحِ.

(وَتَصِحُّ الرَّجْعَةُ) وَأَمَّا الرَّجْعَةُ هِيَ: إِعَادَةُ الْمُطْلَقَةِ غَيْرِ الْبَاطِنِ إِلَى الْعِصْمَةِ فَلَا بَأْسَ بِهَا لِلْمُحْرَمِ؛ لِأَنَّ الرَّجْعَةَ لَيْسَتْ بِنِكَاحٍ، وَذَلِكَ لَوْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ دُونَ الثَّلَاثِ، ثُمَّ ارْتَادَ أَنْ يَرْجِعَهَا، وَهُوَ مُحْرَمٌ، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الرَّجْعَةَ لَيْسَتْ بِنِكَاحٍ، وَإِنَّمَا هِيَ اسْتِدَامَةُ لِلنِّكَاحِ.

(١) أَخْرَجَهُ: مُسْلِمٌ (١٣٦/٤) مِنْ حَدِيثِ عُمَانَ بْنِ عَفَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَإِنْ جَامَعَ الْمُحْرِمُ قَبْلَ التَّحْلُلِ الْأَوَّلِ فَسَدَ نُسْكُهُمَا؛ وَيَمْضِيَانِ فِيهِ؛ وَيَقْضِيَانِيهِ ثَانِي عَامٍ.

الشرح:

المَحْظُورُ الثَّامِنُ:

(وَإِنْ جَامَعَ الْمُحْرِمُ قَبْلَ التَّحْلُلِ الْأَوَّلِ فَسَدَ نُسْكُهُمَا؛ وَيَمْضِيَانِ فِيهِ؛ وَيَقْضِيَانِيهِ ثَانِي عَامٍ) مِنْ مَحْظُورَاتِ الإِحْرَامِ الْجَمَاعُ، فَإِذَا جَامَعَ الْمُحْرِمُ فَسَدَ نُسْكُهُ، إِنْ كَانَ هَذَا قَبْلَ التَّحْلُلِ الْأَوَّلِ، أَي: قَبْلَ أَنْ يَزِيْمِيَ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ وَيَحْلِقَ رَأْسَهُ. هَذَا هُوَ التَّحْلُلُ الْأَوَّلُ.

وَالتَّحْلُلُ الثَّانِي: إِذَا أَضَافَ إِلَى هَذَيْنِ الْاِثْنَيْنِ الطَّوْفَ، طَوَافَ الْإِفَاضَةِ وَالسَّعْيَ بَعْدَهُ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ سَعْيٌ.

فَإِذَا فَعَلَ الثَّلَاثَةَ تَحَلَّلَ التَّحْلُلُ الْكَامِلُ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَعَقَّدَ النِّكَاحَ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَطَّأَ زَوْجَتَهُ.

أَمَّا إِذَا فَعَلَ اِثْنَيْنِ فَقَطَّ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ؛ بَأْسٌ رَمَى وَحَلَّقَ، أَوْ رَمَى وَطَافَ، فَإِنَّهُ يَتَحَلَّلُ التَّحْلُلُ الْأَوَّلَ الَّذِي يَبْتَاعُ لَهُ بِهِ مَحْظُورَاتُ الإِحْرَامِ مَا عَدَا النِّسَاءَ.

فَلَوْ جَامَعَ بَعْدَ التَّحْلُلِ الْأَوَّلِ، وَقَبْلَ التَّحْلُلِ الثَّانِي فَإِنَّهُ يَفْسُدُ حُجَّتُهُ. وَيَلْزَمُهُ أَنْ يَمْضِيَ فِي بَيْتَيْهِ وَهُوَ قَائِمٌ وَيَكْمَلُهُ، ثُمَّ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ، وَهِيَ دَبِيحٌ بَدَنَةٌ وَعَلَيْهِ أَمْرٌ ثَلَاثٌ، وَهُوَ أَنْ يَحْرِمَ مِنَ الْعَامِ الْقَادِمِ بِحُجٍّ مِنَ الْمِيقَاتِ الَّتِي أَخْرَجَ مِنْهَا فِي الْعَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ يَأْتِي بِحُجَّةٍ كَامِلَةٍ قِضَاءً لِلْحُجَّةِ الْفَاسِدَةِ.

وَتَحْرُمُ الْمُبَاشَرَةُ، فَإِنْ فَعَلَ فَأَنْزَلَ لَمْ يَفْسُدْ حَجُّهُ، وَعَلَيْهِ  
بِدْنُهُ؛ لَكِنْ يُحْرِمُ مِنَ الْحِلِّ لَطَوَافِ الْفَرْضِ.

الشرح:

المحظور التاسع:

(وَتَحْرُمُ الْمُبَاشَرَةُ، فَإِنْ فَعَلَ فَأَنْزَلَ لَمْ يَفْسُدْ حَجُّهُ، وَعَلَيْهِ بِدْنُهُ؛ لَكِنْ  
يُحْرِمُ مِنَ الْحِلِّ لَطَوَافِ الْفَرْضِ) المباشرة دون الفرج، وهي لمس المرأة  
بشهوة، فَإِنْ خَصَلَتْ مَعَ هَذِهِ الْمُبَاشَرَةِ إِنْزَالٌ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ لَمْ يَفْسُدْ حَجُّهُ،  
لَكِنْ يَكُونُ عَلَيْهِ بِدْنُهُ وَمِثْلُ الْمُجَامِعِ، لَكِنْ يَخْتَلِفُ عَنِ الْمُجَامِعِ بَأَنَّهُ  
لَا يَفْسُدُ حَجُّهُ وَإِنْ لَمْ يَحْضَرْ مَعَ هَذِهِ الْمُبَاشَرَةِ إِنْزَالٌ فَعَلَيْهِ شَأْ.

وقوله: «لَكِنْ يُحْرِمُ مِنَ الْحِلِّ لَطَوَافِ الْفَرْضِ».

أي ليطواف طواف الإفاضة محرماً، وهم يريدون بهذا إذا جَامَعَ قَبْلَ  
التحلل الثاني، والصحيح أن هذا لَا يَشْرَعُ<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَحَلَّلَ الْأَوَّلُ  
فَكَيْفَ يُحْرِمُ مَرَّةً ثَانِيَةً.

وِإِحْرَامُ الْمَرْأَةِ كَالرَّجُلِ إِلَّا فِي اللَّبَاسِ، وَتَجَنَّبُ الْبُرْقُوعَ،  
وَالْقَفَازِينَ، وَتَغْطِيَةُ وَجْهَهَا، وَيَبَاحُ لَهَا التَّحْلِي.

الشرح:

(وِإِحْرَامُ الْمَرْأَةِ كَالرَّجُلِ) لَمَّا قَرَعَ مِنْ ذَكَرٍ مُحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ بِالنِّسْبَةِ  
لِلرَّجُلِ قَالَ: وَالْمَرْأَةُ مِثْلُ الرَّجُلِ، يَعْنِي: تَحْرُمُ عَلَيْهَا هَذِهِ الْأَشْيَاءُ، مِنْ  
مُحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ.

(إِلَّا فِي اللَّبَاسِ)، فَإِنَّهَا تَلْبَسُ الْمَخِيطَاتِ، وَلَا يَلْزُمُهَا أَنْ تُغَيِّرَ  
مَلَابِسَهَا، بَلْ تُحْرَمُ بِمَا شَاءَتْ مِنَ الْمَلَابِسِ، إِلَّا أَنَّهَا تَجَنَّبُ شَيْئَيْنِ مِنَ  
اللَّبَاسِ:

الأول: (وَتَجَنَّبُ الْبُرْقُوعَ) ومثله الثَّقَابُ، والثَّقَابُ والبرقعُ غطاء  
مخيطٌ للوجه تبدو منه العينان فقط؛ لقوله ﷺ: لَمَّا سُئِلَ عَمَّا تَلْبَسُهُ  
الْمَرْأَةُ. قَالَ: «لَا تَنْتَقِبُ»<sup>(١)</sup>، يَعْنِي: لَا تَلْبَسِ الثَّقَابَ، لَكِنْ يَجِبُ  
عَلَيْهَا أَنْ تَغْطِيَ وَجْهَهَا بِغَيْرِ الثَّقَابِ وَالْبُرْقُعِ، بِالشَّيْءِ أَوْ الْخِمَارِ الَّذِي عَلَى  
رَأْسِهَا أَوْ بِغَيْرِهَا إِذَا صَادَفَتْ الرِّجَالَ الَّذِينَ لَبَسُوا مِنْ مُحَارِبِهَا؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ  
ﷺ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ - يَعْنِي: فِي الْحَجِّ - فَأَذَا مَرَّ بِنَا الرِّجَالُ سَدَلَتْ  
إِخْدَانَنَا خِمَارَنَا مِنْ عَلَى رَأْسِنَا عَلَى وَجْهِهَا، فَإِذَا جَاوَزُونَا كَشَفْنَاهَا<sup>(٢)</sup>.

فَالْمَرْأَةُ لَا يُحْرَمُ عَلَيْهَا - وَهِيَ مُحَرَّمَةٌ - تَغْطِيَةُ وَجْهِهَا، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهَا

(١) أخرجه: البخاري (١٩/٣) من حديث ابن عمر ؓ.

(٢) أخرجه: أحمد (٣٠/٦)، وأبو داود (١٨٣٣)، وابن ماجه (٢٩٣٥).

(١) انظر: «الروض المربع» للبهوتي (ص: ١٩٦).

تَعْطِيئُهُ عَنِ الرِّجَالِ، وَإِنَّمَا الَّذِي يَحْرُمُ عَلَيْهَا تَعْطِيئُهُ بِشَيْءٍ مَخِيطٍ، مَخِيطٌ لِلوَجْهِ كَالْبِرْقَعِ وَالنَّقَابِ.

والشيء الثاني: (وَالْفَقَارِيزِ) الْفَقَارِيزِ، وهما شراريب الِبدَنِينِ، فالمرأة لَا تَلْبَسُهُمَا مَا دَامَتْ مُحْرَمَةً، وَتُعْطِي تَحْيِيئَهَا بِثَوْبِهَا أَوْ بَعَائِثِهَا عَنِ الرِّجَالِ.

(وَيَبَاحُ لَهَا التَّحْلِي) وَيَبَاحُ لِلْمُحْرَمَةِ أَنْ تَلْبَسَ الْحُلِيَ، لَكِنْ لَا تُظْهِرُهُ لِلرِّجَالِ، بَلْ تَعْطِيئُهُ عَنْهُمْ بِثَوْبِهَا؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ لَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تُظْهِرَ الْحُلِيَ أَمَامَ الرِّجَالِ الَّذِينَ لَيْسُوا مِنْ مُحَارِمِهَا، سَوَاءَ كَانَتْ مُحْرَمَةً أَوْ غَيْرَ مُحْرَمَةٍ، بَلْ تَعْطِيئُهُ لِأَنَّهُ قِتْنَةٌ.

## بَابُ الْفِدْيَةِ

الشرح:

(بَابُ الْفِدْيَةِ) الْفِدْيَةُ هِيَ مَا يَكُونُ مِنْ ذَبْحِ الشُّكْلِ<sup>(١)</sup>، سَوَاءَ كَانَ هَذَا الذَّبْحُ مِنْ أَجْلِ التَّمَتُّعِ، أَوْ الْقِرَانِ، أَوْ كَانَ عَنْ فِعْلِ مَحْظُورٍ، أَوْ تَرْكِ وَاجِبٍ أَوْ كَانَ تَطَوُّعًا.

فَالْفِدْيَةُ الْوَاجِبَةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: فِدْيَةُ التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ.

وَالْقِسْمُ الثَّانِي: فِدْيَةُ الْجُبُرَانِ، وَهِيَ مَا يَكُونُ عَنْ فِعْلِ مَحْظُورٍ مِنْ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ، أَوْ تَرْكِ وَاجِبٍ مِنْ وَاجِبَاتِ الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ. لِأَنَّهُ كِفَارَةٌ، وَلِأَنَّهُ يَجْبِرُ النِّقْصَ الَّذِي خَصَلَ.

وَالْقِسْمُ الثَّالِثُ: فِدْيَةُ الْإِخْصَارِ.

(١) انظر: «المطلع» (ص: ١٧٧).

يُخَيَّرُ بِفِدْيَةِ خَلْقٍ، وَتَقْلِيمٍ، وَتَغْطِيَةِ رَأْسٍ، وَطِبِّ، وَلُبْسٍ  
مَخِيطٍ بَيْنَ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَوْ إِطْعَامِ سِتَّةِ مَسَاكِينَ ؛ لِكُلِّ مَسْكِينٍ مُدُّ  
بُرٍّ أَوْ نِصْفِ صَاعٍ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ، أَوْ ذَنْبِ شَاةٍ .

الشرح:

(يُخَيَّرُ بِفِدْيَةِ خَلْقٍ، وَتَقْلِيمٍ، وَتَغْطِيَةِ رَأْسٍ، وَطِبِّ، وَلُبْسٍ مَخِيطٍ  
بَيْنَ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَوْ إِطْعَامِ سِتَّةِ مَسَاكِينَ ؛ لِكُلِّ مَسْكِينٍ مُدُّ بُرٍّ أَوْ نِصْفِ  
صَاعٍ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ، أَوْ ذَنْبِ شَاةٍ) فِدْيَةُ الْجُبْرَانِ، عَلَى قِسْمَيْنِ : الْقِسْمُ  
الْأَوَّلُ : الْفِدْيَةُ الْمَخْخَرَةُ وَهِيَ نَوَاعِي : النَّوْعُ الْأَوَّلُ : فِدْيَةُ الْأَذَى وَهِيَ مَا  
كَانَ عَنْ فِعْلٍ مُخْطُورٍ لِأَجْلِ إِزَالَةِ أَذَى، فَإِذَا خَلَقَ رَأْسُهُ فَإِنَّهُ تَجِبُ عَلَيْهِ  
الْفِدْيَةُ إِمَّا بِذَنْبِ شَاةٍ فِي مَكَّةَ وَيُوزَعُهَا عَلَى الْفُقَرَاءِ، وَإِمَّا بِإِطْعَامِ سِتَّةِ  
مَسَاكِينَ مِنْ مَسَاكِينِ الْحَرَمِ، لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ، وَهُوَ كِيلُو  
ونصف، وَإِمَّا بِصِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ .

وَيُقَاسُ عَلَى خَلْقِ الرَّأْسِ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ مِثْلُ قَصِّ الْأُظْفَارِ وَمَا كَانَ  
مِنْ الطَّبِّ وَمَا كَانَ مِنْ تَغْطِيَةِ الرَّأْسِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ تَرَاوُذُ لِلتَّرَفُّهِ، فَتَأْخُذُ حَكْمَ  
خَلْقِ الرَّأْسِ، فَتَجِبُ فِيهَا الْفِدْيَةُ الْمَخْخَرَةُ بَيْنَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْأُمُورِ .

وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَلَا تَحْمِلُوا دُوزُكُمُ حَتَّى يَخْشَى الْفَقْدُ عِمْلَكُمْ قَبْلَ مَا كَانَ  
مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ دَأْيِهِمْ فِدْيَةً مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ مُسْلَمٍ﴾  
[البقرة: ١٩٦] .

وَقَدْ بَيَّنَّ النَّبِيُّ ﷺ مَعْنَى هَذِهِ الْآيَةِ فِي حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ لَمَّا آذَاهُ  
هُوَ أَوْ رَأْسُهُ<sup>(١)</sup>، فَالنَّبِيُّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَخْلِقَ رَأْسَهُ، وَأَنْ يَذْبَحَ شَاةً، أَوْ يُطْعِمَ  
سِتَّةَ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ، أَوْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ عَلَى  
التَّخْيِيرِ .

(١) أخرجه : البخاري (١٢/٣ ، ١٣) ، (١٦٤/٥) ، (٣٣/٦) ، ومسلم (٢٠/٤ ، ٢١ ،

٢٢) من حديث كعب بن عجرة ؓ .





وَأَمَّا دَمٌ مُتَعَةٌ وَقِرَانٌ ؛ فَيَجِبُ الْهَدْيُ ، فَإِنْ عَدِمَهُ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، وَالْأَفْضَلُ كَوْنُ آخِرِهَا يَوْمَ عَرَفَةَ ، وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِيهِ .

الشرح:

(وَأَمَّا دَمٌ مُتَعَةٌ وَقِرَانٌ ؛ فَيَجِبُ الْهَدْيُ ، فَإِنْ عَدِمَهُ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ) أَمَّا دَمُ الشُّكِّ وَهُوَ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ وَالْقَارِنِ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَإِنَّهُ كَمَا ذَكَرَ اللَّهُ ﷻ ﴿فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ يَوْمَ الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَهُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦] .

وفدئته التمتع والقِرَان تَجَبَّانِ عَلَى التَّزْيِيبِ ؛ فَإِنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى ذَنْحِ الشَّاءِ أَوْ سُبْعِ الْبَدَنَةِ أَوْ سُبْعِ الْبَقَرَةِ ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى ذَلِكَ لَفَقْرَهُ أَوْ ضِيَاعِ نَفَقَتِهِ فَإِنَّهُ يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ .

(وَالْأَفْضَلُ كَوْنُ آخِرِهَا يَوْمَ عَرَفَةَ) وَالْمُسْتَحْسَنُ أَنْ تَكُونَ الثَّلَاثَةُ قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ إِذَا أَخْرَمَ بِالْعُمْرَةِ ، فَإِنَّهُ يَصُومُ الثَّلَاثَةَ مِنْ جِهَيْنِ يُحْرَمُ بِالْعُمْرَةِ أَوْ مَا بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى يَوْمِ عَرَفَةَ ، هَذَا هُوَ الْمُسْتَحْسَنُ ، فَإِذَا لَمْ يَتِمَّكَ مِنْ صِيَامِهَا قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ فَإِنَّهُ يَصُومُهَا أَيَّامَ التَّشْرِيقِ : الْحَادِي عَشَرَ وَالثَّانِي عَشَرَ وَالثَّالِثَ عَشَرَ ؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ﷺ لَمْ يُرَخَّصْ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يُصَمْنَ إِلَّا عَنْ دَمٍ مُتَعَةٍ أَوْ قِرَانٍ <sup>(١)</sup> .

(١) أخرجه البخاري (٥٦/٣) عن عائشة و ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا : لَمْ يَرْخَصْ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يَصُمْنَ إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ .

(وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ) ثُمَّ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ ، يَعْنِي : انْتَهَى مِنْ أَعْمَالِ الْحَجِّ فَإِنَّهُ يَصُومُ السَّبْعَةَ الْبَاقِيَةَ ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ يَوْمَ الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَهُمْ يَوْمَ الْعَرَّةِ﴾ [البقرة: ١٩٦] .

وَالْمُحْضَرُ إِذَا لَمْ يَجِدْ هَذَيْنَا صَامَ عَشْرَةَ ثُمَّ حَلَّ .

الشرح:

(وَالْمُحْضَرُ إِذَا لَمْ يَجِدْ هَذَيْنَا صَامَ عَشْرَةَ ثُمَّ حَلَّ) هَذَا الْقِسْمُ الثَّالِثُ مِنْ أَنْوَاعِ الْفِدْيَةِ وَهِيَ: فِدْيَةُ الْإِخْضَارِ، وَالْإِخْضَارُ مَغْنَاهُ: الْمَنْعُ مِنْ آدَاءِ النَّسَكِ<sup>(١)</sup>، فَلَوْ أَحْرَمَ الْإِنْسَانُ بِحُجٍّ أَوْ عَمْرَةٍ ثُمَّ صُدَّ عَنِ الْبَيْتِ وَلَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنْ الْوُصُولِ إِلَيْهِ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ؛ بَأَنْ يَذْبَحَ فِدْيَةً فِي مَكَانِهِ الَّذِي أَخْصَرَ فِيهِ، وَيَتَحَلَّلُ مِنْ إِحْرَامِهِ لِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ لَمَّا صُدَّ الْمُشْرِكُونَ عَامَ الْحَدِيثِ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى الْحَرَمِ دَبِحَ فِدْيَتَهُ ﷺ وَأَمَرَ الصَّحَابَةَ أَنْ يَذْبَحُوا، ثُمَّ تَحَلَّلُوا مِنْ إِحْرَامِهِمْ، فَفَنَ لَمْ يَجِدْ فِدْيَةً فَإِنَّهُ يَصُومُ عَشْرَةَ أَيَّامٍ قِيَاسًا عَلَى فِدْيَةِ التَّمَتُّعِ .

وَيَجِبُ بِوَطْءٍ فِي فَرْجٍ فِي الْحَجِّ بَدَنَةً، وَفِي الْعُمْرَةِ شَاةً، وَإِنْ طَاوَعَتْهُ زَوْجَتُهُ لَزِمَآمَهَا .

الشرح:

(وَيَجِبُ بِوَطْءٍ فِي فَرْجٍ فِي الْحَجِّ بَدَنَةً) مِنَ فِدْيَةِ الْجُبُرَانِ مَا كَانَ عَنْ فِعْلِ مُحْظُورٍ مِنْ مُحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ، وَمِنْ ذَلِكَ الْجَمَاعُ قَبْلَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ، فَإِذَا جَامَعَ الْمُحْرَمُ قَبْلَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ، وَهِيَ بَدَنَةٌ عَلَى الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةُ إِذَا حَصَلَ بَيْنَهُمَا جَمَاعٌ قَبْلَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ .

(وَفِي الْعُمْرَةِ شَاةً) أَمَّا إِذَا حَصَلَ الْجَمَاعُ بَيْنَهُمَا وَهُمَا مُحْرَمَانِ بِالْعُمْرَةِ قَبْلَ الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَاةٌ. وَتَقْسُدُ عُمْرَتُهُمَا، فَيَمُضِيَانِ فِيهَا ثُمَّ يُحْرَمَانِ بِعُمْرَةٍ أُخْرَى مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي أَحْرَمَا مِنْهُ بِالْعُمْرَةِ الْأَوَّلَى، وَيُؤَدِّيَانِهَا قِضَاءً لِلْعُمْرَةِ الْفَاسِدَةِ. وَإِنْ كَانَ الْجَمَاعُ فِي الْعُمْرَةِ بَعْدَ الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ وَقَبْلَ الْحَلِّ أَوْ التَّقْصِيرِ وَجَبَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَاةٌ وَعُمُرَتُهُمَا صَحِيحَةٌ .

(وَإِنْ طَاوَعَتْهُ زَوْجَتُهُ لَزِمَآمَهَا) أَيِ إِذَا كَانَتْ الزَّوْجَةُ مُقَادَّةً لِلْجَمَاعِ وَلَمْ تَكُنْ مُكْرَهَةً عَلَيْهِ فَإِنَّهَا تَلْزِمُهَا الْبَدَنَةَ فِي الْوَطْءِ فِي الْحَجِّ وَالشَّاةَ فِي الْعُمْرَةِ فِي الْعُمْرَةِ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مَعْدُورَةً. أَمَّا إِنْ أَكْرَهَهَا فَلَيْسَ عَلَيْهَا شَيْءٌ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «عَفِيَ لِأُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ وَمَا اسْتَكْرَفُوا عَلَيْهِ»<sup>(١)</sup> .

(١) أخرجه: ابن حبان في «صحيحه» (٧٢١٩)، والدارقطني (١٧٠/٤ - ١٧١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣٥٦/٧) من حديث عبد الله بن عباس ؓ .

(١) انظر: «الدر النقي» (٤١٢/١) و«المصباح المنير» (ص: ١٩٠) .

## فَضْلٌ

وَمَنْ كَرَّرَ مَحْظُورًا مِنْ جَنْسٍ، وَلَمْ يَفِدْ قَدَى مَرَّةً، بِخِلَافِ صَيِّدٍ.

الشرح:

(فضل) في بيان تكرار الفدية بتكرار فعل المحظور، وعدم تكرارها بذلك.

(وَمَنْ كَرَّرَ مَحْظُورًا مِنْ جَنْسٍ، وَلَمْ يَفِدْ قَدَى مَرَّةً)، كما لو أَخَذَ شعراتٍ مِنْ رَأْسِهِ أَوْ مِنْ بَدَنِهِ، ثُمَّ عَادَ وَأَخَذَ شَعْرَاتٍ أُخَرَ، ثُمَّ عَادَ وَأَخَذَ شَعْرَاتٍ أُخَرَ، فهذا كَرَّرَ مَحْظُورًا مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ، فَعَلَيْهِ فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ إِذَا كَانَ التَّكَرُّارُ قَبْلَ الْفَدْيَةِ عَنِ الْمَحْظُورِ الْأَوَّلِ، أَمَا لَوْ فَعَلَ الْمَحْظُورَ ثُمَّ فَدَى ثُمَّ فَعَلَ الْمَحْظُورَ مَرَّةً ثَانِيَةً فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ ثَانِيَةً لِلتَّكَرُّارِ.

(بِخِلَافِ صَيِّدٍ) فَإِنَّهُ كُلَّمَا كَرَّرَهُ تَجِبَ الْفِدْيَةُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مُمْمِيزًا فَجَزَاءٌ يَبْلُغُ مَا قُتِلَ مِنْ الْقَوَمِ﴾ [المائدة: ٩٥]، فَيَجِبُ بِكُلِّ مَرَّةٍ فِدْيَةٌ.

وَمَنْ فَعَلَ مَحْظُورًا مِنْ أَجْناسٍ قَدَى لِكُلِّ مَرَّةٍ رَفَضَ إِخْرَامَهُ أَوْ لَا.

الشرح:

هذا في بيان تكرار الفدية على كل حال (وَمَنْ فَعَلَ مَحْظُورًا مِنْ أَجْناسٍ قَدَى لِكُلِّ مَرَّةٍ) لو أنه حَلَقَ رَأْسَهُ وَجَامَعَ زَوْجَتَهُ وَقَتَلَ صَبِيحًا فَهذه محظورات من أجناس، فيجب عليه عن كل جنس فديته، ولا تكفيه فدية واحدة.

(رَفَضَ إِخْرَامَهُ أَوْ لَا) ولا يعفيه من ذلك أَنَّهُ يُخْرِجُ مِنَ الْإِخْرَامِ وَيَتَنَازَلُ؛ لِأَنَّ الْإِخْرَامَ لَا يَزِيدُ بِالرَّفَضِ، بَلْ هُوَ بَاقٍ عَلَيْهِ وَيَلْزُمُهُ إِكْمَالُ الْمَنَاسِكِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا دَخَلَ فِي الْإِخْرَامِ وَجَبَ عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَكْمَلُوا الْحَجَّ وَالْقُرْبَانَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦] وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ فَرَسَ فِيهِمْ الْغَنَى﴾ [البقرة: ١٩٧] يعني: أَخْرَمَ، وَسُمِّيَ الْإِخْرَامُ فَرْضًا؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا دَخَلَ فِيهِ وَجَبَ عَلَيْهِ إِكْمَالُهُ، وَلَوْ رَفَضَ لَمْ يَنْقُطْ عَنْهُ.

وَيَسْقُطُ بِنَشْيَانٍ فِدْيَةُ لُبْسٍ وَطِبِيبٍ، وَتَغْطِيَةُ رَأْسٍ، دُونُ وَطْءٍ، وَصَنِيدٍ، وَتَقْلِيمٍ، وَجَلَاقٍ.

الشرح:

(وَيَسْقُطُ بِنَشْيَانٍ فِدْيَةُ لُبْسٍ وَطِبِيبٍ، وَتَغْطِيَةُ رَأْسٍ، دُونُ وَطْءٍ، وَصَنِيدٍ، وَتَقْلِيمٍ، وَجَلَاقٍ) هذا في بيان ما يسقط من الفدية بالنسيان في فعل المحظور وما لا يسقط.

مَا كَانَ فِيهِ إِتْلَافٌ، فَإِنَّهُ لَا تَسْقُطُ الْفِدْيَةُ لَا عَمْدًا وَلَا نَشْيَانًا، مِثْلُ خَلْقِ الرَّأْسِ، وَتَقْلِيمِ الْأَطْفَارِ، وَأَمَّا مَا لَيْسَ فِيهِ إِتْلَافٌ فَإِنَّهُ يُعَذَّرُ فِيهِ بِالنَّشْيَانِ، مِثْلُ التَّطْبِيبِ، وَلُبْسِ الْمَخِيطِ، وَتَغْطِيَةِ الرَّأْسِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «عَفِيَ لَأُمْتِي عَنِ الْخَطَا وَالنَّشْيَانِ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ»<sup>(١)</sup>.

وَالصَّحِيحُ أَنَّ النَّشْيَانَ يَسْقُطُ الْفِدْيَةُ فِي النَّوعَيْنِ<sup>(٢)</sup>؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَبِمَا لَا تُؤَاغِدُونَ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ أَوْ أَطَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ شَيْئًا أَطَعْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الاحزاب: ٥] وَقَوْلُهُ تَعَالَى فِي الصَّيْدِ: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مِثْمِدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ [المائدة: ٩٥] وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «عَفِيَ لَأُمْتِي الْخَطَا وَالنَّشْيَانِ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ»<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه: ابن ماجه (٢٠٤٣، ٢٠٤٥) من حديث أبي ذر وابن عباس ؓ بنحوه.  
(٢) قال في «الإيضاح»: واختاره أبو محمد الجوزي وغيره، وهو قول المصنف - أي ابن قدامة - . اهـ (٥٧٧/٣).

وَكُلُّ هَذِي أَوْ إِطْعَامٍ فَلِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ، وَفِدْيَةُ الْأَذَى، وَاللُّبْسِ وَخَوِهُمَا وَدَمَ الْإِخْصَارِ حَيْثُ وَجَدَ سَبَبَهُ، وَيُجْزَى الصُّومُ بِكُلِّ مَكَانٍ.

الشرح:

هذا في بيان مكان الفدية ومصرفها.

(وَكُلُّ هَذِي أَوْ إِطْعَامٍ فَلِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ) كُلُّ هَذِي لِأَجْلِ التَّمَتُّعِ، وَكُلُّ هَذِي لِأَجْلِ الْجُبْنَانِ فَإِنَّهُ يَكُونُ لِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ، فَإِذَا ذَبَحَ الْهَدْيَ فَإِنَّ ذَبْحَهُ يَكُونُ فِي الْحَرَمِ، وَتَوَزِيْعُهُ يَكُونُ عَلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ، وَكَذَلِكَ الْإِطْعَامُ يَكُونُ لِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ فَلَا يَجْزِيهِ أَنْ يُطْعِمَ خَارِجَ الْحَرَمِ، أَمَّا الصِّيَامُ عَنْ الْمَحْظُورِ فَإِنَّهُ يُجْزَى فِي كُلِّ مَكَانٍ.

(وَفِدْيَةُ الْأَذَى، وَاللُّبْسِ وَخَوِهُمَا وَدَمَ الْإِخْصَارِ حَيْثُ وَجَدَ سَبَبَهُ) أَمَّا الْفِدْيَةُ الَّتِي تَجِبُ بِسَبَبِ الْإِخْصَارِ وَفِدْيَةُ فِعْلِ الْمَحْظُورِ فَهَذِهِ يَذْفَعُهَا بِالذَّبْحِ أَوْ بِالْإِطْعَامِ حَيْثُ وَجَدَ السَّبَبَ وَهُوَ الْمَكَانُ الَّذِي فَعَلَ فِيهِ الْمَحْظُورَ مِنْ حَلٍّ أَوْ حَرَمٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا حَصَرَ فِي الْحَدِيدِيَّةِ - وَهِيَ خَارِجُ الْحَرَمِ ذَبَحَ هَذِيَهُ وَوَزَعَهُ فِي مَكَانِهِ.

(وَيُجْزَى الصُّومُ بِكُلِّ مَكَانٍ) أَمَّا الصُّومُ فَإِنَّهُ لَيْسَ لَهُ مَكَانٌ مُحَدَّدٌ، يَصُومُ فِي الطَّرِيقِ أَوْ فِي بَلَدِهِ أَوْ فِي مَكَّةَ، كُلٌّ يَجْزِي، لَا يَتَعَلَّقُ بِالْحَرَمِ.

وَالدَّمُ : شاةٌ أَوْ سُنْعٌ بَدَنِيَّةٌ ، وَتُجْزَى عَنْهَا بَقَرَةٌ .

الشرح:

(وَالدَّمُ : شاةٌ أَوْ سُنْعٌ بَدَنِيَّةٌ ، وَتُجْزَى عَنْهَا بَقَرَةٌ) الدَّمُ : رأسٌ مِنَ الْعَتَمِ الضَّائِنِ أَوْ الْمَعَزِ ، الضَّائِنُ مَا تَمَّ لَهُ سَنَتُهُ أَشْهُرٌ ، وَالْمَعَزُ مَا تَمَّ لَهُ سَنَةٌ ، وَيَكُونُ سَلِيمًا مِنَ الْعُيُوبِ الَّتِي تُجْلُ بِالْأَصْحِيَّةِ ، أَوْ سُنْعٌ بَدَنِيَّةٌ ؛ بَأَنَّ يَشْتَرِكُ سَبْعَةٌ فِي بَدَنِيَّةٍ ، وَيَأْخُذُ هُوَ سُنْعًا مِنْهَا عَنِ الْفَدْيَةِ وَيُوزَعُ عَلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ ، سِوَاهُ كَأَنَّ الَّذِينَ اشْتَرَكُوا مَعَهُ يَرِيدُونَ التَّشْلُكَ - أَي : يَرِيدُونَ الْفَدْيَةَ - أَوْ يَرِيدُونَ اللَّحْمَ ، لِأَبَاسٍ فِي ذَلِكَ ، أَوْ سُنْعٌ بَقَرَةٌ - يَعْنِي : يَشْتَرِكُ سَبْعَةٌ فِي بَقَرَةٍ - لِأَنَّ الْبَقَرَةَ تَقُومُ مَقَامَ الْبَدَنِيَّةِ .

### بَابُ جَزَاءِ الصَّيْدِ

فِي النَّعَامَةِ بَدَنِيَّةٌ ، وَحِمَارِ الْوَحْشِ وَبَقَرَتِهِ ، وَالْأَيْلِ وَالثَّيْلِ وَالْوَيْلِ بَقَرَةٌ ، وَالصَّبْعُ كَيْشٌ ، وَالْعَزَالِ عَنَزٌ ، وَالْوَبَرُ وَالصَّبُّ جَذْيٌ ، وَالزَّبْرُوعُ جَفْرَةٌ ، وَالْأَرْزَبُ عَنَاقٌ ، وَالْحَمَامَةُ شاةٌ .

الشرح:

(بَابُ جَزَاءِ الصَّيْدِ) هَذَا جَزَاءُ الصَّيْدِ ، وَقَدْ سَبَقَ لَنَا أَنَّ الصَّيْدَ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ :

مَالُهُ مِثْلُ مِنَ النَّعَمِ ، وَمَا لَيْسَ لَهُ مِثْلٌ .

فَالَّذِي لَهُ مِثْلٌ يَذْبَحُ مِثْلَهُ مِنَ النَّعَمِ ، وَيُوزَعُ عَلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ أَوْ يَقُومُهُ بِدَاهِمٍ وَيَفْعَلُ مَا سَبَقَ .

(فِي النَّعَامَةِ) فِي النَّعَامَةِ بَدَنِيَّةٌ ؛ لِأَنَّهَا تُشَبِّهُهَا فِي الْخِلْفَةِ ، فَيَذْبَحُهَا بِدَلَّهَا .

.....

(وَجَمَارِ الْوَحْشِ وَيَقَرَّتِهِ وَالْأَيْلِ وَالثِيَلِ وَالْوَعْلِ بَقَرَةً).

«الْأَيْلُ»: هو الذَكَرُ مِنَ الْأَوْعَالِ، و«الثِيَلُ»: هو الْأَيْلُ الْمَسْنُ، و«الْوَعْلُ»: هو الْأَرْزِيُّ، وهو يَعْمُ هذه المسميات.

وفي هذه الأشياء بقرة لأنها تُشبهها؛ وتشبه جَمَارَ الْوَحْشِ وبقرة الوحش والإيل والثيل.

وفي (الضَّيْعُ كَبَشٌ)؛ لَأَنَّ الضَّيْعَ صَيْدٌ يَحِلُّ أَكْلُهُ، بدليل الحديث الصحيح أَنَّهُ صَيْدٌ<sup>(١)</sup>، فَإِذَا قَتَلَهُ الْمُحَرِّمُ وَجَبَ فِيهِ شَاةٌ لَأَنَّهُ يُشَبَّهُ الشَّاةَ.

وفي (الْفَزَالَةُ عَزْزٌ) لأنها تُشبهها في الْجَلْفَةِ.

وفي: (الْوَبَرُ وَالضَّبُّ جَدْيٌ وَالزَّبُوعُ جَفْرٌ).

«الْوَبَرُ»: نَوْعٌ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ الْبَرِيَّةِ يُؤْكَلُ، «وَالضَّبُّ» معروف، وفيهما «جدي»، وهو الصَّغِيرُ مِنْ أَوْلَادِ الْمَعَزِ؛ لَأَنَّهُ يُشَبَّهُ الْوَبَرَ وَيُشَبَّهُ الضَّبَّ فِي الْمَشْيَةِ.

(١) أخرجه: أحمد (٣/ ٣١٨، ٣٢٢)، وأبو داود (٣٨٠١)، والترمذي (٨٥١٦)، (١٧٩١)، والنسائي (٥/ ١٩١)، (٧/ ٢٠٠)، وابن ماجه (٣٠٨٥)، (٣٢٣٦) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

.....

«وَالزَّبُوعُ»: نَوْعٌ مِنَ الصَّيْدِ صَغِيرُ الْجَسْمِ يُشَبَّهُ، (الجفْر): وهو الصَّغِيرُ مِنَ الْمَعَزِ.

وفي (الْأَرْزَبُ عَنَاقٌ) للمشابهة بَيْنَ الْأَرْزَبِ وَبَيْنَ الْعَنَاقِ، وهي الصَّغِيرَةُ مِنَ الْمَعَزِ.

وفي (الْحَمَامَةُ شَاةٌ)؛ لأنها تُشبهها في عَبِّ الْمَاءِ عِنْدَ الشَّرْبِ.

## بَابُ صَيْدِ الْحَرَمِ

يَخْرُمُ صَيْدُهُ عَلَى الْمُحْرِمِ وَالْحَالِلِ، وَحُكْمُ صَيْدِهِ كَصَيْدِ الْمُحْرِمِ.

الشرح:

(بَابُ صَيْدِ الْحَرَمِ) لَمَّا فُرِعَ الْمُصَنَّفُ ﷺ - مِنْ أَحْكَامِ الصَّيْدِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُحْرِمِ، سَوَاءً كَانَ دَاخِلَ الْحَرَمِ أَوْ خَارِجَ الْحَرَمِ. أَرَادَ أَنْ يَذْكُرَ فِي هَذَا الْفَصْلِ صَيْدَ الْحَرَمِ خَاصَّةً. يَعْنِي: حَرَمَ مَكَّةَ الْمُشْرِفَةِ، وَهُوَ مَا كَانَ دَاخِلَ الْأَمْيَالِ، فَهَذَا هُوَ حَرَمُ مَكَّةَ الْمُشْرِفَةِ، الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ أَحْكَامُ:

مِنْهَا: (يَخْرُمُ صَيْدُهُ عَلَى الْمُحْرِمِ وَالْحَالِلِ) تَحْرِيمُ قَتْلِ صَيْدِهِ، سَوَاءً بِالنِّسْبَةِ لِلْمُحْرِمِ أَوْ غَيْرِ الْمُحْرِمِ. فَصَيْدُ الْحَرَمِ لَا يَجُوزُ قَتْلُهُ لِلْمُحْرِمِ وَلَا لغيرِ الْمُحْرِمِ.

• وَيَتَعَلَّقُ بِالْحَرَمِ أَحْكَامُ:

١- (وَحُكْمُ صَيْدِهِ كَصَيْدِ الْمُحْرِمِ) حُكْمُ صَيْدِ الْحَرَمِ حُكْمُ صَيْدِ

الْمُحْرِمِ مِنْ حَيْثُ الْحَرَمَةُ وَالْإِثْمُ، وَمِنْ حَيْثُ مَا يَجِبُ فِيهِ مِنَ الْفِدْيَةِ عَلَى مَا سَبَقَ بَيَانُهُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: لَمَّا ذَكَرَ حَرَمَ مَكَّةَ قَالَ: «لَا يَنْتَقِرُ صَيْدُهُ»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه: البخاري (١١٥/٢ - ١١٦)، (١٨/٣، ١٩، ٧٩)، (١٢٧/٤)، ومسلم (١٠٩/٤) من حديث ابن عباس ؓ.



وَيَحْرُمُ قَطْعُ شَجَرِهِ وَحَشِيثِهِ الْأَخْضَرِينَ إِلَّا الْإِذْخِرَ .

الشرح:

٢- (وَيَحْرُمُ قَطْعُ شَجَرِهِ) مِمَّا يَحْرُمُ فِي حَرَمِ مَكَّةَ: قَطْعُ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ، أَمَّا الشَّجَرُ الْيَابِسُ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ حَيَاةٌ فَلَا بَأْسَ بِقَطْعِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ التَّالِفِ .

٣- (وَحَشِيثِهِ الْأَخْضَرِينَ) لَا يُحْتَكَى خَلَاهُ، أَيْ: لَا يُؤْخَذُ حَشِيثُهُ الْأَخْضَرُ؛ وَهُوَ مَا يَكُونُ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مِنَ النَّبَاتِ الْبَرِيِّ، هَذَا لَا يَجُوزُ لِأَخِيذِ أَنْ يَأْتِيَ وَيَقْطَعَهُ وَيَحْتَلِيهِ؛ أَمَّا إِذَا كَانَ يَابِسًا فَلَا بَأْسَ بِأَخِيذِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ التَّالِفِ .

(إِلَّا الْإِذْخِرَ)، وَهُوَ نَوْعٌ مِنْ نَبَاتِ الْحَرَمِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَخْذُهُ أَخْضَرَ وَيَابِسًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَنْثَاهُ، لَمَّا ذَكَرَ أَنَّهُ لَا يُحْتَكَى خَلَاهُ، قَالَ: «إِلَّا الْإِذْخِرَ»<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ فِي سَقْفِ بُيُوتِهِمْ وَلَأْمُوتِهِمْ يَجْعَلُونَهُ فِي سِدِّ خَلَلِ اللَّحْدِ، لِثَلَاثِ نَهَالِ التُّرَابِ عَلَى الْمَيِّتِ فَأَتَابَ النَّبِيُّ ﷺ قَطْعَ الْإِذْخِرِ مِنَ الْحَرَمِ لِأَجْلِ الْحَاجَةِ .

٤- لَا تُلْقَطُ لِقَطْعُهُ إِلَّا لِمُسْتَشِدٍّ، وَهُوَ الَّذِي يُعْرِفُ عَلَيْهَا حَتَّى يَجِدَ صَاحِبَهَا .

(١) جزء من الحديث السابق .

وَيَحْرُمُ صَيْدُ الْمَدِينَةِ، وَلَا جَزَاءُ فِيهِ، وَيَبَاحُ الْحَشِيثُ لِلْعَلْفِ، وَالْأَلَّةُ الْخَرْثُ وَنَحْوُهُ، وَحَرَمُهَا مَا بَيْنَ غَيْرِ إِلَى تَوْرِ .

الشرح:

(وَيَحْرُمُ صَيْدُ الْمَدِينَةِ، وَلَا جَزَاءُ فِيهِ، وَيَبَاحُ الْحَشِيثُ لِلْعَلْفِ، وَالْأَلَّةُ الْخَرْثُ وَنَحْوُهُ، وَحَرَمُهَا مَا بَيْنَ غَيْرِ إِلَى تَوْرِ) الْمَدِينَةُ النَّبَوِيَّةُ لَهَا حَرَمٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَرَمَهَا كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَكَّةَ، وَحَرَّمَ الْمَدِينَةَ مِنْ جِهَةِ الشَّمَالِ وَالْجَنُوبِ مَا بَيْنَ جَبَلِ غَيْرِ إِلَى جَبَلِ تَوْرِ خَلْفَ أُحُدٍ، وَجَبَلِ تَوْرِ جَبَلٌ صَغِيرٌ خَلْفَ جَبَلِ أُحُدٍ، أَمَّا مِنَ الشَّرْقِ إِلَى الْعَرَبِ فَمَا بَيْنَ لَا يَبْنِيهَا، يَعْنِي: مَا بَيْنَ الْحَرَمَيْنِ الشَّرْقِيَّةِ وَالْغَرْبِيَّةِ، هَذِهِ حُدُودُ حَرَمِ الْمَدِينَةِ .

#### • وتعلّق بحرم المدينة أحكام:

- ١- يحرم قتل صيّد حرم المدينة، وَلَا جَزَاءُ فِيهِ؛ لَكِنْ يَأْتُمُّ مَنْ قَتَلَهُ .
- ٢- يجوزُ قَطْعُ حَشِيثِهِ لِلْعَلْفِ، وَقَطْعُ شَجَرِهِ لِأَخِيذِ أَلَّةِ الْخَرْثِ مِنْهُ .

٣- (فَإِذَا رَأَى النَّبِيَّ رَفَعَ يَدَيْهِ وَقَالَ مَا وَرَدَ) إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ فَإِنَّهُ كَسَائِرِ الْمَسَاجِدِ يُقَدِّمُ رِجْلَهُ الْيُمْنَى، ويقول: بِسْمِ اللَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي، وافتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ. وَإِنْ قَالَ: أَعُوذُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ وَبِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ وَبِسُلْطَانِهِ الْقَدِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي وافتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ. فَلَا بَأْسَ؛ لَوْلَوْ هَذَا.

٤- يَبْدَأُ بِالطَّوَافِ؛ لِأَنَّهُ تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بِالنَّسْبَةِ لِلْقَادِمِ.

### بَابُ دُخُولِ مَكَّةَ

يُسَنُّ مِنْ أَغْلَاهَا، وَالْمَسْجِدُ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ، فَإِذَا رَأَى النَّبِيَّ رَفَعَ يَدَيْهِ وَقَالَ مَا وَرَدَ.

الشرح:

(بَابُ دُخُولِ مَكَّةَ) هَذَا بَيَانٌ لِلآذَانِ الَّتِي تُشْرَعُ عِنْدَ دُخُولِ مَكَّةَ الْمَشْرِفَةِ لِلْقَادِمِ مِنْ سَفَرٍ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَهَا فَإِنَّهُ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَشْيَاءُ:

١- (يُسَنُّ مِنْ أَغْلَاهَا) يُسَنُّ دُخُولُهَا مِنْ أَغْلَاهَا مِنْ جِهَةِ الْأَبْطَحِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَهَا مِنْ أَغْلَاهَا<sup>(١)</sup>.

٢- (وَالْمَسْجِدُ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ) فَإِذَا وَصَلَ إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْخُلَهُ مِنَ الْجِهَةِ الشَّرْقِيَّةِ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ الْمَقَابِلِ لِلْمُتَلَتِّزِمِ، لِيَسْتَقْبِلَ وَجْهَ الْكَعْبَةِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ مِنْ أَيِّ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِهِ

(١) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ (١٧٨/٢)، وَمُسْلِمٌ (٦٢/٤) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ.

وَيَطُوفُ مُضْطَبِعًا، يَتَدَيُّ الْمُعْتَمِرُ بِطَوَافِ الْعُمْرَةِ، وَالْقَارِنُ وَالْمُفْرَدُ لِلْقُدُومِ، فَيَحَاضِي الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ بِكُلِّهِ، وَيَسْتَلِمُهُ، وَيَقْبَلُهُ؛ فَإِنْ شَقَّ قَبْلَ يَدِهِ، فَإِنْ شَقَّ اللَّمْسُ أَشَارَ إِلَيْهِ، وَيَقُولُ مَا وَرَدَ وَيَجْعَلُ الْبَيْتَ يَسَارَةً.

الشرح:

• هذا بيان لأحكام الطواف بالبيت .

(وَيَطُوفُ مُضْطَبِعًا) فَإِذَا وَصَلَ إِلَى الْمَطَافِ؛ فَإِنَّهُ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَضْطَبِعَ بِأَنْ يَجْعَلَ وَسْطَ الرِّدَاءِ تَحْتَ إِبْطِئِهِ الْأَيْمَنِ، وَيَجْعَلُ طَرَفَيْهِ عَلَى كَتِفَيْهِ الْأَيْسَرِ، فَيَكُونُ كَتِفُ الْأَيْسَرِ مَسْتَوْرًا وَكَتِفُ الْأَيْمَنِ مَكْشُوفًا، وَهَذَا الْأَضْطَبَاعُ إِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ بَدَايَةِ الطَّوَافِ، وَيَنْتَهِي بِنَهَايَةِ الطَّوَافِ، أَمَّا مَا فَعَلَهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ الْيَوْمَ مِنْ أَنَّهُمْ يَضْطَبِعُونَ مِنْ حِينَ يُحْرِمُونَ مِنَ الْمِيقَاتِ، فَهَذَا خِلَافُ السَّنَةِ.

(يَتَدَيُّ الْمُعْتَمِرُ بِطَوَافِ الْعُمْرَةِ، وَالْقَارِنُ وَالْمُفْرَدُ لِلْقُدُومِ) يَتَوَيَّ بِالطَّوَافِ الْأَوَّلِ الَّذِي يَفْعَلُهُ عِنْدَ وَصُولِهِ إِلَى الْبَيْتِ إِنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا فَيَتَوَيَّ بِهِ طَوَافَ الْعُمْرَةِ، وَإِنْ كَانَ قَارِنًا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ أَوْ مُفْرَدًا لِلْحَجِّ فَإِنَّهُ يَتَوَيَّ بِهِ طَوَافَ الْقُدُومِ، وَهُوَ سَنَّةٌ.

(فَيَحَاضِي الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ بِكُلِّهِ، وَيَسْتَلِمُهُ، وَيَقْبَلُهُ؛ فَإِنْ شَقَّ قَبْلَ يَدِهِ، فَإِنْ شَقَّ اللَّمْسُ أَشَارَ إِلَيْهِ، وَيَقُولُ مَا وَرَدَ وَيَجْعَلُ الْبَيْتَ يَسَارَةً) يَتَدَيُّ

الطَّوَافُ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، فَلَوْ بَدَأَ مِنْ دُونِهِ مَاصِحَ شَوْطِهِ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُتَبَدِّئًا مِنْ مُحَاذَةِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، هَذَا مِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ الطَّوَافِ، فَإِنْ بَدَأَ مِنْ دُونِهِ لَمْ يَصِحَّ شَوْطُهُ هَذَا؛ لِأَنَّهُ نَاقِصٌ لَمْ يَسْتَوَفِ بِهِ الْبَيْتَ، وَيُسْتَحَبُّ إِنْ قَدِرَ إِلَى الْوُصُولِ إِلَى الْحَجَرِ أَنْ يَسْتَلِمَهُ بِيَدِهِ، يَعْنِي: يَمْسُحُهُ بِيَدِهِ الْيُمْنَى، ثُمَّ يَقْبَلُ الْحَجَرَ، فَإِنْ شَقَّ عَلَيْهِ تَقْبِيلُهُ قَتْلَ يَدِهِ، وَإِنْ شَقَّ عَلَيْهِ مَسَّهُ بِيَدِهِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَمْسَهُ بِوَسْطَةِ عَصَا إِذَا لَمْ يُؤْذِ أَحَدًا، ثُمَّ يَقْبَلُ مَا مَسَّهُ بِهِ، فَإِذَا لَمْ يَخْضُلْ لَهُ اسْتِلاَمُهُ وَلَا تَقْبِيلُهُ فَإِنَّهُ يُشِيرُ إِلَيْهِ مِنْ مُحَاذَاتِهِ، وَلَا يَزَاحِمُ النَّاسَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَقْبَلَ الْحَجَرَ لِمَا فِي الْمَزَاحِمَةِ مِنَ الْمَشَقَّةِ عَلَى الْآخَرِينَ وَالضَّعْفَةِ، وَلَمَّا فِيهِ مِنَ الْاِئْتِنَانِ بِالنِّسَاءِ وَمَزَاحِمَةِ النَّسَاءِ، فَيُثِيرُ إِلَيْهِ وَلَوْ مِنْ آخِرِ الْمَطَافِ إِذَا حَازَاهُ بَأَنَّ يَرْفَعُ يَدَهُ الْيُمْنَى وَيَقُولُ: «اللَّهُ أَكْبَرُ»، ثُمَّ يَمْضِي فِي طَوَافِهِ.

وَيَطُوفُ سَبْعًا : يَزُمُّ الْأَفْقِي فِي هَذَا الطَّوَافِ ثَلَاثًا ، ثُمَّ يَمْشِي أَرْبَعًا .

الشرح:

(وَيَطُوفُ سَبْعًا : يَزُمُّ الْأَفْقِي فِي هَذَا الطَّوَافِ ثَلَاثًا ، ثُمَّ يَمْشِي أَرْبَعًا) يَطُوفُ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ ، هَذَا مِنْ شُرُوطِ صَحَةِ الطَّوَافِ ، فَلَوْ نَقَصَ شَوْطًا أَوْ بَعْضَ شَوْطٍ لَمْ يَصِحَّ طَوَافُهُ ؛ مِنْ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ ، وَيَجْعَلُ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ ، فَلَوْ طَافَ مَنكَسًا ، بَأَنْ جَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَمِينِهِ لَمْ يَصِحَّ ، وَيُسْتَحَبُّ لِلْأَفْقِيِّ - وَهُوَ الْقَادِمُ مِنْ خَارِجِ مَكَّةَ - أَنْ يَزُمُّ الْأَشْوَاطَ الثَّلَاثَةَ الْأُولَى ، وَالزَّمْلُ : سُرْعَةُ الْمَشْيِ . مَعَ تَقَارُبِ الْخَطَا إِلَى مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيِّ وَالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ ، فَإِنَّهُ يَمْشِي مَشْيًا ، ثُمَّ إِذَا أَحْمَلَ الْأَشْوَاطَ الثَّلَاثَةَ الْأُولَى فَإِنَّهُ يَمْشِي عَلَى هَيْئَتِهِ . أَمَّا إِذَا كَانَ الْمَطَافُ مَزْحُومًا وَلَا يَتِمُّكَ مِنَ الرَّمْلِ فَإِنَّهُ فِي الْأَصْلِ سَنَةٌ ، وَيَكُونُ مَغْلُوزًا إِذَا تَرَكَهُ مِنْ أَجْلِ الزَّحَامِ .

يُسْتَلِمُ الْحَجَرَ وَالرُّكْنَ الْيَمَانِي كُلَّ مَرَّةٍ .

الشرح:

(يُسْتَلِمُ الْحَجَرَ وَالرُّكْنَ الْيَمَانِي كُلَّ مَرَّةٍ) الرُّكْنُ الْيَمَانِي يُسْتَلَمُ فَقَطْ ، وَلَا يَقْبَلُ ، وَإِذَا لَمْ يَتِمَّكَ مِنْ اسْتِلاَمِهِ مَضَى وَلَمْ يُبْزَ إِلَيْهِ ، فَالرُّكْنُ الْيَمَانِي يُسْتَلَمُ وَلَا يَقْبَلُ وَلَا يُبْزَأُ إِلَيْهِ . وَالْحَجَرُ الْأَسْوَدُ يُسْتَلَمُ وَيَقْبَلُ وَيُشَارُ إِلَيْهِ ، مَعَ عَدَمِ إِمْكَانِ الْوُصُولِ إِلَيْهِ ، وَبَقِيَّةُ الْأَرْكَانِ لَا يَقْبَلُ وَلَا تُسْتَلَمُ وَلَا يُبْزَأُ إِلَيْهَا .

وَمَنْ تَرَكَ شَيْئًا مِنَ الطَّوَافِ، أَوْ لَمْ يَتَوَهَّأْهُ أَوْ نَسَكَه، أَوْ طَافَ عَلَى الشَّاذِرَوَانِ، أَوْ جِدَارِ الْحِجْرِ، أَوْ غُرْبَانًا أَوْ نَجَسَ لَمْ يَصِحَّ .

الشرح:

(وَمَنْ تَرَكَ شَيْئًا مِنَ الطَّوَافِ، أَوْ لَمْ يَتَوَهَّأْهُ أَوْ نَسَكَه، أَوْ طَافَ عَلَى الشَّاذِرَوَانِ، أَوْ جِدَارِ الْحِجْرِ، أَوْ غُرْبَانًا أَوْ نَجَسَ لَمْ يَصِحَّ) :

● يشترط لصحة الطَّوَافِ شروطٌ :

الشرط الأول : أَنْ يَكْمَلَ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ .

الشرط الثاني : أَنْ يَكُونَ عَلَى طَهَارَةٍ، فَإِنْ كَانَ مُحْدِثًا أَوْ كَانَ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ فِي بَدَنِهِ أَوْ فِي ثِيَابِهِ لَمْ يَصِحَّ طَوَافُهُ .

الشرط الثالث : النِّيَّةُ، بِأَنْ يَتَوَهَّأَ الطَّوَافَ ؛ لِأَنَّ الطَّوَافَ عِبَادَةٌ، وَلَا تَصِحُّ الْعِبَادَةُ إِلَّا بِنِيَّةٍ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى » <sup>(١)</sup> لَكِنَّ النِّيَّةَ مُحَلُّهَا الْقَلْبُ ، وَلَا يَنْتَفِظُ بِهَا ؛ لِأَنَّ هَذَا بِذَمَّةٍ ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقُولَ : اَللّهُمَّ إِنِّي تَوَهَّيْتُ أَنْ أَطُوفَ بِهَذَا الْبَيْتِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا يَعْلَمُ مَا فِي الْقُلُوبِ فَلَا يَخْتَاجُ إِلَى أَنْتَ تَخْبِيرِ اللَّهِ ﷻ بِمَا فِي قَلْبِكَ ، وَلَئِنْ هَذَا شَيْءٌ لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَلَا أَحَدٌ مِنْ صَحَابِيهِ فَالْجَهْلُ بِالنِّيَّةِ هَذَا مِنَ الْبِدْعِ .

(١) أخرجه : البخاري (٢/١) ، ومسلم (٤٨/٦) من حديث عمر بن الخطاب .

.....

الشرط الرابع : مِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ الطَّوَافِ أَنْ يَكُونَ الطَّوَافُ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ ، فَلَوْ طَافَ مِنْ خَارِجِ الْمَسْجِدِ كَمَا لَوْ طَافَ مِنَ الْمَسْجَعِ أَوْ مِنْ خَارِجِ الْمَسْجِدِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ طَوَافُهُ .

الشرط الخامس : مِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ الطَّوَافِ أَنْ يَطُوفَ عَلَى الْكَعْبَةِ ، فَلَوْ طَافَ عَلَى جِدَارِ الْحِجْرِ أَوْ مِنْ دَاخِلِ الْحِجْرِ لَمْ يَصِحَّ طَوَافُهُ ؛ لِأَنَّ الْحِجْرَ مِنَ الْكَعْبَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَطُفْ بِالْكَعْبَةِ ، وَإِنَّمَا طَافَ بِيَعِضِ الْكَعْبَةِ ، وَكَذَلِكَ إِذَا طَافَ عَلَى الشَّاذِرَوَانِ ، وَهِيَ الْحِجَارَةُ الْمَجْمُوعَةُ أَاسَاسَاتٍ لِلْكَعْبَةِ ، فَلَوْ طَافَ عَلَى هَذِهِ الْحِجَارَةِ لَمْ يَصِحَّ طَوَافُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ طَافَ بِالْبَيْتِ .

الشرط السادس : مِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ الطَّوَافِ سِتْرُ الْعَوْرَةِ ، فَلَوْ طَافَ وَهُوَ غُرْبَانٌ لَمْ يَصِحَّ طَوَافُهُ ؛ لِأَنَّ الطَّوَافَ مِثْلُ الصَّلَاةِ ؛ وَهَذَا فِعْلُ الْجَاهِلِيَّةِ ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ عُرَاءَ ، فَمَنْعَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « لَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ غُرْبَانٌ » <sup>(١)</sup> .

الشرط السابع : أَنْ يَكْمَلَ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ ، كُلُّ شُرُوطٍ مِنَ الْحَجِّ إِلَى الْحَجِّ

(١) أخرجه : البخاري (١٠٣/١) ، (١٨٨/٢) ، (١٢٤/٤) ، (٢١٢/٥) ، (٨١/٦) ،

ومسلم (١٠٦/٤ - ١٠٧) من حديث أبي هريرة .

ثُمَّ يُصَلِّي رُكْعَتَيْنِ خَلْفَ الْمَقَامِ .

الشرح:

(ثُمَّ يُصَلِّي رُكْعَتَيْنِ خَلْفَ الْمَقَامِ) إِذَا فَرَغَ مِنَ الطَّوَافِ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَخْرُجَ وَيُصَلِّي رُكْعَتَيْنِ تَسْمِيَانِ بِرُكْعَتَيِ الطَّوَافِ ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُصَلِّيَهُمَا عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ ، بَأَنْ يُجْعَلَ الْمَقَامُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكَعْبَةِ وَيُصَلِّي ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥] وَمَقَامُ إِبْرَاهِيمَ هُوَ الْحِجْرُ الَّذِي قَامَ عَلَيْهِ جِبْرَائِيلُ كَانَ بَيْنِي الْكَعْبَةِ فَيَرْفَعُ بِهِ الْحِجْرَ وَيَنْزِلُ بِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ ، فَهَذَا جَعَلَهُ اللَّهُ مَشْعَرًا مِنْ مَشَاعِرِهِ ﷻ وَشَرَعَ الصَّلَاةَ عِنْدَهُ تَعْبُدًا لِلَّهِ ﷻ ، وَإِذَا لَمْ يَنْتَشِرْ لَهُ الصَّلَاةُ عِنْدَ الْمَقَامِ يُصَلِّيُهَا فِي أَيِّ مَكَانٍ مِنَ الْحَرَمِ .

### فَصْلٌ

ثُمَّ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ ، وَيَخْرُجُ إِلَى الصَّفَا مِنْ بَابِهِ فَيَرْفَاهُ حَتَّى يَرَى الْبَيْتَ ، وَيَكْبُرُ ثَلَاثًا ، وَيَقُولُ مَا وَدَّ ، ثُمَّ يَنْزِلُ مَا شَاءَ إِلَى الْعَلَمِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ يَسْعَى شَدِيدًا إِلَى الْآخِرِ ، ثُمَّ يَمْشِي وَيَرْقَى الْمَرْوَةَ ، وَيَقُولُ مَا قَالَ عَلَى الصَّفَا ، ثُمَّ يَنْزِلُ فَيَمْشِي فِي مَوْضِعٍ مَشْيِهِ ، وَيَسْعَى فِي مَوْضِعٍ سَعْيِهِ إِلَى الصَّفَا ، يَفْعَلُ ذَلِكَ سَبْعًا ، ذَهَابُهُ سَعْيَةً وَرُجُوعُهُ سَعْيَةً ، فَإِنْ بَدَأَ الْمَرْوَةَ سَقَطَ الشُّوْطُ الْأَوَّلُ .

الشرح:

(ثُمَّ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ ، وَيَخْرُجُ إِلَى الصَّفَا مِنْ بَابِهِ) إِذَا فَرَغَ مِنْ رُكْعَتَيِ الطَّوَافِ فَإِنَّهُ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَذْهَبَ ، وَيَسْتَلِمَ الْحَجَرَ إِذَا أَرَادَ السَّعْيَ كَمَا اسْتَلَمَهُ فِي بَدَايَةِ الطَّوَافِ ، ثُمَّ يَذْهَبُ إِلَى الصَّفَا لِسَعْيِهِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَيَخْرُجُ إِلَيْهِ مِنْ بَابِهِ كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ الْآيَةَ : ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾

[البقرة: ١٥٨] .

ثم يمشي بَعْدَ مَا يَجَاوِرُ الْعَلَمَيْنِ ذِهَابًا وَإِيَابًا .

ثُمَّ يَصْعَدُ عَلَى الْمَرْوَةِ وَيَقُولُ مَا قَالَهُ عَلَى الصَّفَا مِنَ التَّكْبِيرِ وَاسْتِقْبَالَ  
الْكَعْبَةِ وَذَكَرَ اللَّهُ ﷻ وَالِدُعَاءِ ، هَذِهِ نَهَايَةُ الشُّوْطِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ يَنْزِلُ مَاثِبًا  
إِلَى الصَّفَا ، وَهَذَا هُوَ بَدَايَةُ الشُّوْطِ الثَّانِي .

فَإِذَا مَرَّ بِبَطْنِ الْوَادِي ، وَهُوَ مَا بَيْنَ الْعَلَمَيْنِ يَسْعَى سَعْيًا شَدِيدًا حَتَّى  
يَجَاوِرَهُ ، ثُمَّ يَمْشِي حَتَّى يَصِلَ إِلَى الصَّفَا فَيَصْعَدُ وَيَفْعَلُ وَيَقُولُ مِثْلَ  
مَا قَالَ وَقَعَلَ فِي بَدَايَةِ الشُّوْطِ الْأَوَّلِ ؛ وَقَدْ تَمَّ لَهُ الشُّوْطُ الثَّانِي .  
يَبْدَأُ بِالصَّفَا ، وَيَخْتِمُ بِالْمَرْوَةِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ ، ذَهَابُهُ سَعْيَةً ، وَرُجُوعُهُ  
سَعْيَةً .

(فَيَرْقَاهُ حَتَّى يَرَى الْبَيْتَ ، وَيَكْبُرُ ثَلَاثًا ، وَيَقُولُ مَا وَرَدَ) ثُمَّ يَرْقَى عَلَى  
الصَّفَا ، وَالصَّعْدُ إِلَى الصَّفَا وَالصَّعْدُ إِلَى الْمَرْوَةِ سُنَّةٌ ، وَالْوَاجِبُ هُوَ  
اسْتِيعَابُ مَا بَيْنَهُمَا وَلَوْ لَمْ يَرْقُ عَلَيْهِمَا ، فَإِذَا رَقَى عَلَى الصَّفَا فَإِنَّهُ يُسْتَقْبَلُ  
الْكَعْبَةَ وَيَذْكُرُ اللَّهَ ﷻ وَيَدْعُوهُ .

(ثُمَّ يَنْزِلُ مَاثِبًا إِلَى الْعَلَمِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ يَسْعَى شَدِيدًا إِلَى الْآخِرِ ، ثُمَّ  
يَمْشِي وَيَرْقَى الْمَرْوَةَ ، وَيَقُولُ مَا قَالَهُ عَلَى الصَّفَا ، ثُمَّ يَنْزِلُ فَيَمْشِي فِي  
مَوْضِعٍ مَشْبِيهِ ، وَيَسْعَى فِي مَوْضِعٍ سَعْيِهِ إِلَى الصَّفَا ، يَقَعْلُ ذَلِكَ سَبْعًا ،  
ذَهَابُهُ سَعْيَةً وَرُجُوعُهُ سَعْيَةً ، فَإِنْ بَدَأَ الْمَرْوَةَ سَقَطَ الشُّوْطُ الْأَوَّلُ) ثُمَّ يَنْزِلُ  
مَاثِبًا إِلَى الْمَرْوَةِ ، وَيَسْعَى شَدِيدًا بَيْنَ الْعَلَمَيْنِ .

وَالْعَلَمُ هُوَ الْعَمُودُ الْمَلُوءُ بِالْخَضْرَاءِ ، وَهُمَا عَلَمَانِ : عَلَمٌ يَلِي الصَّفَا  
وَهَذَا هُوَ الْبَدَايَةُ لِلْإِسْرَاعِ لَمَنْ جَاءَ مِنَ الصَّفَا ، وَعَلَمٌ يَلِي الْمَرْوَةَ ، وَهَذَا  
هُوَ الْبَدَايَةُ لِلْإِسْرَاعِ لِمَنْ جَاءَ مِنَ الْمَرْوَةِ ، وَمَا بَيْنَ الْعَلَمَيْنِ هَذَا مَحَلُّ  
الْوَادِي الَّذِي كَانَ مُنْخَفِضًا ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا هَبَطَ قَدَمَاهُ فِي الْوَادِي  
سَعَى شَدِيدًا حَتَّى يَصْعَدَ مِنَ الْجَانِبِ الثَّانِي ، فَالْسَّعْيُ بَيْنَ الْعَلَمَيْنِ فِي  
مَحَلِّ الْوَادِي سُنَّةٌ مِنْ سُنَنِ السَّعْيِ بِالنَّسْبَةِ لِلْقَوَى مِنَ الرِّجَالِ ، أَمَّا الضَّعِيفُ  
مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فَلَا يُسْتَحَبُّ لَهُمُ السَّعْيُ بَيْنَ الْعَلَمَيْنِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ  
الْمُسْتَقْبَةِ .

وَتُسَنُّ فِيهِ : الطَّهَارَةُ ، وَالسَّنَاءَةُ ، وَالْمُؤَالَاةُ .

الشرح :

قَالَ تَهَنُّتُهُ : (تُسَنُّ فِيهِ الطَّهَارَةُ ، وَالسَّنَاءَةُ ، وَالْمُؤَالَاةُ) ، أَيُّ فِي السَّعْيِ .  
وَهَذِهِ سُنَنُ السَّعْيِ .

السُّنَّةُ الْأُولَى : (الطَّهَارَةُ) أَنْ يَكُونَ السَّاعِي طَاهِرَ الثَّوْبِ ، مُتَطَهِّرًا مِنْ  
الْحَذَثَيْنِ الْأَصْغَرِ وَالْأَكْبَرِ ؛ لِأَنَّ السَّعْيَ عِبَادَةٌ ، وَالْعِبَادَةُ إِذَا أُدْبِتْ مَعَ  
الطَّهَارَةِ كَانَ ذَلِكَ أَجْمَلَ وَأَكْمَلَ ، وَلَيْسَتْ الطَّهَارَةُ وَاجِبَةً فِي السَّعْيِ ، فَلَوْ  
سَعَى وَهُوَ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ صَحَّ سَعْيُهُ ، لَكِنَّهُ يَكُونُ نَاقِصًا مِنْ جِهَةِ  
الثَّوَابِ .

السُّنَّةُ الثَّانِيَةُ : (السَّنَاءَةُ) يَعْنِي سِتْرَ الْعَوْرَةِ ، فَسِتْرَ الْعَوْرَةِ فِي السَّعْيِ  
مُسْتَحَبٌّ ، فَلَوْ سَعَى ، وَقَدْ انْكَشَفَ شَيْءٌ مِنْ عَوْرَتِهِ فَالسَّعْيُ فِي خَدِّ ذَاتِهِ  
صَحِيحٌ ؛ لَكِنَّهُ يَأْتُمُّ عَلَى كَشْفِ شَيْءٍ مِنَ الْعَوْرَةِ إِذَا كَانَ يَسْتَطِيعُ سِتْرَهُ ،  
كَمَا لَوْ كَانَ فِي غَيْرِ السَّعْيِ .

السُّنَّةُ الثَّالِثَةُ : (الْمُؤَالَاةُ) ، وَهِيَ أَنْ يَكُونَ كُلُّ شَوْطٍ يَلِي الَّذِي قَبْلَهُ  
فَلَا يَكُونُ بَيْنَ الْأَشْوَاطِ فَاصِلٌ زَمَنِي طَوِيلٌ ، أَمَّا إِذَا كَانَ الْفَاصِلُ الزَّمَنِي  
يَسِيرًا فَهُوَ لَا يَضُرُّ .

وَإِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَهُوَ يَسْعَى صَلَّى مَعَ الْجَمَاعَةِ ثُمَّ أَكْمَلَ سَعْيَهُ .  
وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْفَاصِلُ طَوِيلًا فَإِنَّهُ يَكْرَهُ ؛ لِأَنَّ السَّعْيَ يَتَطَلَّبُ مِنْهُ الْمُؤَالَاةُ  
بَيْنَ الْأَشْوَاطِ بِأَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ بَعْدَ الَّذِي قَبْلَهُ مُبَاشَرَةً .

ثُمَّ إِنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا - لَاهْذِي مَعَهُ - قَصَرَ مِنْ شَعْرِهِ وَتَحَلَّلَ .  
وَلَا حَلَ إِذَا حَجَّ .

الشرح :

(ثُمَّ إِنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا - لَاهْذِي مَعَهُ - قَصَرَ مِنْ شَعْرِهِ وَتَحَلَّلَ . وَلَا حَلَ  
إِذَا حَجَّ) إِنْ كَانَ الَّذِي قَرَعَ مِنَ السَّعْيِ مُتَمَتِّعًا بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ، وَلَيْسَ  
مَعَهُ هَذِي سَاقَهُ مِنَ الْحُلِّ ، فَإِنَّهُ يَقْصُرُ مِنْ رَأْسِهِ ثُمَّ يَتَحَلَّلُ مِنْ عُمْرَتِهِ ؛ لِأَنَّ  
مَنَاسِكَ الْعُمْرَةِ قَدْ تَكَامَلَتْ ، وَهِيَ : الطَّوَافُ ، وَالسَّعْيُ ، وَالتَّقْصِيرُ .

وَحَتَّى لَوْ كَانَ مُفْرِدًا لِلْحَجِّ ، أَوْ قَارِنًا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، وَلَيْسَ مَعَهُ  
هَذِي ؛ فَإِنَّهُ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَفْسَخَ الْحَجَّ إِلَى الْعُمْرَةِ ، وَأَنْ يَتَحَلَّلَ بِالْعُمْرَةِ ،  
وَأَنْ يَتَقَلَّبَ إِلَى مُتَمَتِّعٍ ؛ لِأَنَّ التَّمَتُّعَ هُوَ أَفْضَلُ الْأَنْسَاكِ .

وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ مَنْ لَمْ يَسُقِ الْهَدْيَ مِنْ أَصْحَابِهِ أَنْ يَتَحَلَّلَ مِنْ  
عُمْرَتِهِ وَأَنْ يَتَحَوَّلَ إِلَى مُتَمَتِّعٍ ، وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : «لَوْ اسْتَقْبَلْتُ  
مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَنْبِزْتُ لَأَحْلَلْتُ مَعَكُمْ ، وَلَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً»<sup>(١)</sup> .

فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْأَفْضَلَ فِي حَقِّ الْقَارِنِ وَالْمُفْرِدِ إِذَا لَمْ يَكُنْ سَاقٍ  
الْهَدْيَ أَنْ يَتَحَلَّلَ بِعُمْرَةٍ وَأَنْ يَتَحَوَّلَ مِنْ قِرَانٍ أَوْ إِفْرَادٍ إِلَى تَمَتُّعٍ ؛ لِأَنَّ هَذَا  
هُوَ أَفْضَلُ الْأَنْسَاكِ

(١) أخرجه : البخاري (١٩٥/٢ - ١٩٦/٣) (٥ - ٤) ، ومسلم (٣٦/٤ - ٣٧) من  
حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه .



.....

وَأَمَّا إِذَا كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ سَاقَهُ مِنَ الْجِلِّ، فَإِنَّهُ إِذَا طَافَ وَسَعَى لَا يَتَحَلَّلُ، بَلْ يَبْقَى عَلَى إِحْرَامِهِ إِلَى أَنْ يَحُجَّ يَوْمَ الْعِيدِ، بَأَنْ يَرْمِيَ الْجُمُرَةَ، ثُمَّ يَذْبَحَ هَدْيَهُ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَحْلِقُ رَأْسَهُ ثُمَّ يَتَحَلَّلُ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَحْلِفُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وَالْمُتَمَتِّعُ إِذَا شَرَعَ فِي الطَّوَافِ قَطَعَ التَّلْبِيَةَ .

الشرح:

(وَالْمُتَمَتِّعُ إِذَا شَرَعَ فِي الطَّوَافِ قَطَعَ التَّلْبِيَةَ) التَّلْبِيَةُ، قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهَا مِنْ سُنَنِ الْإِحْرَامِ، وَأَنَّهَا شِعَارُ الْمُحْرَمِ، وَأَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكْثُرَ مِنْهَا، وَأَنْ يَرْفَعَ صَوْتَهُ بِهَا، وَيَسْتَمِرُّ يَلْبِي مِنَ إِحْرَامِهِ إِلَى أَنْ يَشْرَعَ فِي طَوَافِ الْعُمْرَةِ إِذَا كَانَ مُتَمَتِّعًا، فَإِذَا شَرَعَ فِي طَوَافِ الْعُمْرَةِ قَطَعَ التَّلْبِيَةَ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ شَرَعَ فِي التَّحَلُّلِ مِنَ الْإِحْرَامِ، أَمَا إِنْ كَانَ مُفْرَدًا لِلْحَجِّ أَوْ قَارِنًا لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَإِنَّهُ يَسْتَمِرُّ فِي التَّلْبِيَةِ إِلَى أَنْ يَشْرَعَ بِرَمْيِ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ يَوْمَ الْعِيدِ .

يُسْنُ لِلْمُحْلِلِينَ بِمَكَّةَ الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ يَوْمَ التَّروِيَةِ قَبْلَ الزَّوَالِ مِنْهَا ، وَيُجْزِئُ مِنْ بَقِيَّةِ الْحَرَمِ .

الشرح:

(يُسْنُ لِلْمُحْلِلِينَ بِمَكَّةَ الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ يَوْمَ التَّروِيَةِ قَبْلَ الزَّوَالِ مِنْهَا) يُسْتَحَبُّ لِلْمُحْلِلِينَ بِمَكَّةَ أَيِ الَّذِينَ تَحَلَّلُوا مِنَ الْعُمْرَةِ - كما سبق - وَبَقُوا يَنْتَظِرُونَ الْحَجَّ ؛ يُسْتَحَبُّ لَهُمْ أَنْ يُحْرِمُوا بِالْحَجِّ يَوْمَ التَّروِيَةِ ؛ وَهُوَ الْيَوْمُ الثَّامِنُ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ .

سُمِّيَ يَوْمَ التَّروِيَةِ : لِأَنَّ النَّاسَ يَتَرَوُونَ فِيهِ الْمَاءَ لِلْحَجِّ ، وَهُوَ الْيَوْمُ الثَّامِنُ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ، وَيُحْرِمُونَ فِي الصَّبَاحِ قَبْلَ زَوَالِ الشَّمْسِ - يَعْنِي قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِ الظُّهْرِ - لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَصْحَابَهُ الْمُحْلِلِينَ أَنْ يُحْرِمُوا بِالْحَجِّ فِي صَبَاحِ الْيَوْمِ الثَّامِنِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ، هَذَا هُوَ السُّنَّةُ .

وَلَوْ أَخَّرَ الْإِحْرَامَ عَنِ الْيَوْمِ الثَّامِنِ أَوْ أَخَّرَهُ عَنْ أَوَّلِ الْيَوْمِ الثَّامِنِ وَأَخَّرِمَ بَعْدَ الزَّوَالِ جَازَ ذَلِكَ .

وَالسُّنَّةُ أَيْضًا أَنْ يُحْرِمُوا مِنْ مَكَانِهِمُ الَّذِي هُمْ نَازِلُونَ فِيهِ .

فَالْمُحْلِلُ مِنَ الْعُمْرَةِ إِذَا نَزَلَ مُتَرَلًّا فِي مَكَّةَ يَنْتَظِرُ فِيهِ الْحَجَّ ، فَإِذَا جَاءَ يَوْمَ التَّروِيَةِ فَإِنَّهُ يُحْرِمُ مِنْ مَنْزِلِهِ ثُمَّ يَذْهَبُ إِلَى مَنًى ، وَلَا يَذْهَبُ وَيُحْرِمُ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، أَوْ مِنْ تَحْتِ الْبَوِيزَابِ - كَمَا يَقُولُهُ بَعْضُ النَّاسِ - وَإِنَّمَا يُحْرِمُ مِنْ مَنْزِلِهِ الَّذِي هُوَ نَازِلٌ فِيهِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ الصَّحَابَةَ الَّذِينَ

## بَابُ صِفَةِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

الشرح:

(بَابُ صِفَةِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ) صِفَةُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ : هِيَ الْكَيْفِيَّةُ الشَّرْعِيَّةُ لِأَدَاءِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ؛ لِأَنَّ هَذَا أَمْرٌ لَا بُدَّ مِنْهُ ، فِي أَنْ يُؤَدَّى الْحَجُّ عَلَى مَا شَرَعَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، وَأَنْ تُؤَدَّى الْعُمْرَةُ عَلَى مَا شَرَعَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، يَقُولُهُ ﷺ : «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»<sup>(١)</sup> أَيِ نَعْلَمُوا مِنْ أَفْعَالِي وَأَذَانِي لِلْمَنَاسِكِ فَأَدُّوهَا كَمَا أَدَيْتُهَا ؛ لِأَنَّهُ ﷺ هُوَ الْقُدُّوَةُ لِلأُمَّةِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ» [الأحزاب: ٢١] ، وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ» وَلِأَنَّ اللَّهَ جَعَلَهُ مَبِيتًا لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَّبِّهِمْ ، فَهُوَ الْقُدُّوَةُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ .

فَمَا فَعَلَهُ فِي حَجِّهِ وَعُمْرَتِهِ فَإِنَّ الْمُسْلِمَ يَقْتَدِي بِهِ فِي ذَلِكَ ؛ مَا كَانَ وَاجِبًا فَهُوَ وَاجِبٌ ؛ وَمَا كَانَ مُسْتَحَبًّا فَإِنَّهُ يَفْعَلُهُ مُسْتَحَبًّا ، كَمَا يَأْتِي تَفْصِيلُ ذَلِكَ .

(١) أخرجه: البيهقي بهذا اللفظ (١٢٥/٥) من حديث جابر ﷺ ، وهو عند مسلم بلفظ: (٧٩/٤) «لتأخذوا مناسككم» .

.....

معه - وكانوا مُتَحَلِّينَ - أَنْ يُحْرِمُوا بِالْحَجِّ مِنْ مَنَازِلِهِمْ بِالْأَيْطَحِ، وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ أَنْ يَذْهَبُوا إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَأَنْ يُحْرِمُوا مِنْ عِنْدِ الْكَعْبَةِ، وَأَيْضًا لَمْ يَأْمُرْهُمْ إِذَا أَحْرَمُوا أَنْ يَذْهَبُوا لِلْبَيْتِ وَيَطُوفُوا بِهِ؛ فَهَذَا غَيْرُ مَشْرُوعٍ، وَإِنَّمَا يُحْرِمُونَ وَيَذْهَبُونَ إِلَى مَنَى.

(وَيُخْرِئُ مِنْ بَقِيَّةِ الْحَرَمِ) وَلَوْ أَحْرَمَ مِنْ غَيْرِ مَنْزِلِهِ مِنْ بَقِيَّةِ الْحَرَمِ أَجْزَاءً ذَلِكَ؛ وَلَكِنْ الْأَفْضَلُ أَنْ يُحْرِمَ مِنْ مَنْزِلِهِ.

وَيَبِيتُ بِمَنَى، فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ سَارَ إِلَى عَرَفَةَ.

الشرح:

(وَيَبِيتُ بِمَنَى) إِذَا أَحْرَمَ الْحُجَّاجُ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي قَبْلَ الزَّوَالِ، فَإِنِهِمْ يَذْهَبُونَ إِلَى مَنَى، وَيُقِيمُونَ فِيهَا ذَلِكَ الْيَوْمَ، وَيَبِيتُونَ فِيهَا لَيْلَةَ التَّاسِعِ، فَيُصَلُّونَ فِيهَا الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ قَضَاءً بِلَا جَمْعٍ كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ.

فَالزُّوْلُ بِمَنَى فِي الْيَوْمِ الثَّانِي وَالْمَبِيتُ بِهَا سُنَّتَانِ مِنْ سُنَنِ الْحَجِّ، فَلَوْ لَمْ يَذْهَبْ إِلَى مَنَى وَذَهَبَ إِلَى عَرَفَاتِ صَحَّ ذَلِكَ؛ وَلَكِنْ يَكُونُ تَارِكًا لِسُنَّةٍ.

وَكَذَلِكَ لَوْ لَمْ يُحْرِمَ فِي يَوْمِ التَّرْوِيَةِ، وَلَمْ يُحْرِمَ إِلَّا يَوْمَ عَرَفَةَ صَحَّ ذَلِكَ، وَلَكِنْ يَكُونُ تَارِكًا لِسُنَّةٍ.

(فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ سَارَ إِلَى عَرَفَةَ) ثُمَّ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ مِنَ الْيَوْمِ التَّاسِعِ، سَارَ الْحُجَّاجُ إِلَى عَرَفَةَ، سَوَاءَ كَانُوا فِي مَنَى - كَمَا هُوَ السُّنَّةُ - أَوْ كَانُوا فِي غَيْرِ مَنَى فَيَسِيرُ الْجَمِيعُ إِلَى عَرَفَةَ، وَهِيَ مَكَانُ الْوُقُوفِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَارَ مِنْ مَنَى فِي الْيَوْمِ التَّاسِعِ إِلَى عَرَفَةَ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، هَذَا هُوَ الْأَفْضَلُ.

وعَرَفَةُ هِيَ مَكَانُ الْوُقُوفِ، فَلَا يَصِحُّ الْوُقُوفُ فِي غَيْرِ عَرَفَةَ، وَكَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَقِفُونَ فِي الْمُرْدَلَفَةِ، وَلَا يَذْهَبُونَ إِلَى عَرَفَةَ، وَيَقُولُونَ: نَحْنُ سُكَّانُ الْحَرَمِ فَلَا نَخْرُجُ إِلَى الْجِلِّ.

.....

فَعَبَّرُوا مَنَاسِكَ الْحَجِّ، فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَعَادَ مَنَاسِكَ الْحَجِّ عَلَى دِينِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ فَمَضَى إِلَى عَرَفَةَ وَلَمْ يَنْزِلْ فِي مُزْدَلِفَةَ؛ عَمَلًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «ثُمَّ أَفِضُوا مِنْ حَيْثُ أَكَّأْتُمُ الْكَأْسَ» [البقرة: ١٩٩] أَيْ مِنْ عَرَفَةَ حَيْثُ أَفَاضَ إِبْرَاهِيمُ الْخَلِيلُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

وَكُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلَّا بَطْنَ عُرَّةٍ.

الشرح:

(وَكُلُّهَا مَوْقِفٌ) عَرَفَةُ كُلُّ سَاحَتِهَا وَمَا كَانَ دَاخِلًا حُدُودِهَا فَإِنَّهُ كُلُّهُ مَكَانٌ لِلْوُقُوفِ، وَقَدْ عُلِّمَتْ الْآنَ بَعْلَانَابِ وَاضِحَةً مِنْ جَمِيعِ الْجِهَاتِ، فليكن الحاجُّ دَاخِلًا عَلَامَاتِ الْحُدُودِ، وَلَا يَقِفْ خَارِجَ الْحُدُودِ.

وَلَيْسَ لِبَعْضِ مُوَاطِنِهَا مَرْتَبَةٌ مِنْ حَيْثُ صَحَّةُ الْوُقُوفِ فِيهِ عَلَى الْبَعْضِ الْآخَرِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَقَفْتُ هَاهُنَا، وَعَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ»<sup>(١)</sup>.

فَكُلُّهَا مَحَلٌّ وَوُقُوفٌ، وَكُلُّهَا يَتَدَاوَى بِالْوُقُوفِ فِيهِ الرُّكْنُ الْأَعْظَمُ لِلْحَجِّ - فَلَا يَكْلُفُ الْإِنْسَانُ نَفْسَهُ، وَيَذْهَبُ إِلَى مَكَانٍ مُعَيَّنٍ مِنْ عَرَفَةَ، وَيَقُولُ: لَا أَقِفُ إِلَّا فِي هَذَا الْمَكَانِ حَتَّى مَوْقِفَ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي وَقَفَ فِيهِ عِنْدَ الصُّخَرَاتِ، وَجَعَلَ جَبَلُ الرُّحْمَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، وَوَقَفَ هُنَاكَ، لَا يَتَعَيَّنُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَذْهَبَ إِلَيْهِ، بَلْ يَنْزِلُ فِي أَيِّ مَكَانٍ مِنْ عَرَفَةَ لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَقَفْتُ هَاهُنَا، وَعَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ»، فَالَّذِينَ يُسَرُّ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَرَى جَبَلُ الرُّحْمَةِ - أَوْ يُشَاهِدَ جَبَلُ الرُّحْمَةِ كَمَا يَقُولُونَ، أَوْ يَذْهَبَ إِلَيْهِ، أَوْ يَضَعَهُ عَلَيْهِ، كُلُّ هَذَا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ هُوَ مِنَ الْعِبَادَةِ؛ بَلْ هُوَ مِنَ التَّكْلِيفِ الَّذِي مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهِ مِنْ سُلْطَانٍ.

(١) أخرجه: مسلم (٤٣/٤) من حديث جابر الطويل في صفة حجة النبي ﷺ.

فَلَا يَصِحُّ الْوُقُوفُ فِيهَا ، وَقَدْ وَضِعَتْ عَلَامَاتُ بَارِزَةً - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ - يُبَيِّنُ  
حُدُودَ عَرَفَةَ وَالْمَكَانَ الَّذِي يَصِحُّ الْوُقُوفُ فِيهِ ، وَالْمَكَانَ الَّذِي لَا يَصِحُّ  
الْوُقُوفُ فِيهِ .

حَتَّى فِي دَاخِلِ الْمَسْجِدِ وَضِعَتْ عَلَامَاتُ يُبَيِّنُ مَا كَانَ مِنْ عَرَفَةَ ،  
وَمَا كَانَ خَارِجَ عَرَفَةَ ، وَالتَّبْيُّ ﷺ - كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ - نَزَلَ فِي ثَبْرَةٍ أَوَّلِ  
النَّهَارِ ثُمَّ رَحَلَ مِنْهَا ، وَخَطَبَ وَصَلَّى فِي بَطْنِ عُرْنَةَ ، ثُمَّ رَحَلَ مِنْهَا ،  
وَوَقَفَ بِعَرَفَةَ .

وَيَكُونُ مِنَ الْبَذَعِ إِذَا اعْتَقَدَ أَنَّهُ يُشْرِعُ الذَّلَاجُ إِلَى الْجَبَلِ ، أَوْ مُشَاهِدَةً  
الْجَبَلِ ، أَوْ الصُّعُودَ عَلَى الْجَبَلِ ، هَذَا يَكُونُ مِنَ الْبَذَعِ الَّتِي مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا  
مِنْ سُلْطَانٍ ، بَلْ إِذَا اعْتَقَدَ فِي الْجَبَلِ أَنَّ فِيهِ بَرَكَةً ، أَوْ أَنَّهُ يُصَلِّي فِيهِ ، أَوْ  
يُصَلِّي إِلَيْهِ كَمَا يَقَعُ الْجُهَالُ ، أَوْ يَتَمَسَّحُ بِصَخْرَاتِهِ ، أَوْ يَتَمَسَّحُ بِالْعُمُودِ  
الَّذِي قَوْقُ الْجَبَلِ ، فَكُلُّ هَذَا مِنْ وَسَائِلِ الشَّرِكِ .

وَإِذَا اعْتَقَدَ أَنَّ هَذَا الْجَبَلَ أَوْ هَذَا الْعُمُودَ يَنْفَعُهُ أَوْ يَضُرُّهُ فَهَذَا شِرْكُكَ أَكْبَرُ  
يُبْطِلُ حُجَّتَهُ ، نَسَأُ اللَّهَ الْعَاقِبَةَ .

(إِلَّا بَطْنُ عُرْنَةَ) .

وَهُوَ بَطْنُ الْوَادِي الَّذِي فِيهِ الْمَسْجِدُ ، الَّذِي هُوَ مَكَانُ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ  
فَقَدْ صَلَّاهُ فِي بَطْنِ وَادِي عُرْنَةَ . وَهُوَ لَيْسَ مِنْ عَرَفَةَ ؛ هَذَا إِنَّمَا صَلَّاهُ فِيهِ  
النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةَ الظُّهْرِ وَصَلَاةَ الْعَصْرِ جُمُعَ تَقْدِيمَ مَعَ الْقَصْرِ بَعْدَمَا خَطَبَ  
عَلَى رَاجِلَيْهِ ، ثُمَّ صَلَّاهُ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ بَأَذَانٍ وَاجِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ ثُمَّ ذَهَبَ  
وَدَخَلَ فِي عَرَفَةَ ، وَلَمْ يَبْقَ فِي هَذَا الْمَكَانِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ عَرَفَةَ .

لِهَذَا قَالَ : «وَارْفَعُوا عَنْ بَطْنِ عُرْنَةَ» <sup>(١)</sup> ، وَهُوَ بَطْنُ الْوَادِي ، وَمَوْحَرَةُ  
الْمَسْجِدِ مِنْ عَرَفَةَ ؛ لِأَنَّهَا خَارِجُ الْوَادِي ، وَمُقَدِّمَةُ الْمَسْجِدِ فَأَيْهَا مِنْ عُرْنَةَ ،

(١) أخرجه : أحمد (٨٢/٤) ، وابن حبان (٣٨٥٤) ، والبيهقي (٢٩٥/٥) من حديث جبير  
ابن مطعم رضي الله عنه .

وَيُسُّ أَنْ يَجْمَعَ بِهَا بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَيَقِفَ رَاكِبًا عِنْدَ الصَّخْرَاتِ وَجِبِلِ الرَّحْمَةِ، وَيُكْثِرَ مِنَ الدُّعَاءِ بِمَا وَرَدَ.

الشرح:

(وَيُسُّ أَنْ يَجْمَعَ بِهَا بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ) يُسُّ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ إِذَا دَخَلَ وَقْتُ الظُّهْرِ جَمَعَ تَقْدِيمًا، بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ، مِنْ أَجْلِ أَنْ يَنْفَعُ لِلْوُقُوفِ وَالِدُّعَاءِ، كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ<sup>(١)</sup>.

(وَيَقِفَ رَاكِبًا عِنْدَ الصَّخْرَاتِ وَجِبِلِ الرَّحْمَةِ) وَيُسُّ أَنْ يَقِفَ رَاكِبًا عَلَى دَابِيهِ أَوْ فِي سَيَارَتِهِ، وَإِنْ جَلَسَ أَوْ تَأَمَّ فِي عَرَقَةٍ؛ فَإِنَّهُ يُجِزُّهُ ذَلِكَ، وَلَكِنْ كَوْنُهُ يَكُونُ رَاكِبًا وَقْتُ الْوُقُوفِ وَيَدْعُو وَهُوَ رَاكِبٌ أَوْ وَقَفَ عَلَى قَدَمَيْهِ؛ هَذَا أَفْضَلُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَفَ رَاكِبًا يَدْعُو رَبَّهُ ﷻ<sup>(٢)</sup>.

وَالْمَكَانَ الَّذِي وَقَفَ فِيهِ الرَّسُولُ ﷺ عِنْدَ الصَّخْرَاتِ وَجِبِلِ الرَّحْمَةِ لَكِنْ لَا يَتَعَيَّنُ هَذَا، لَا سِوَمَا إِذَا كَانَ فِيهِ مَشَقَّةٌ عَلَى الْحُجَّاجِ؛ بَلْ يَقِفُونَ فِي الْمَكَانِ الَّذِي يَتَسَرَّ لَهُمْ مِنْ عَرَقَةٍ.

فَلَا يُشْرَعُ لَهُمْ أَنْ يَذْهَبُوا فِي حَرِّ الصَّيْفِ وَفِي حَرِّ الرَّمْضَاءِ وَالْعَطَشِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَقِفُوا عِنْدَ الصَّخْرَاتِ وَجِبِلِ الرَّحْمَةِ، فَإِنَّ هَذَا غَيْرُ مَشْرُوعٍ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّكْلُفِ، لَكِنْ لَوْ تَسَرَّ لَهُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ كَلْفَةٍ، وَوَقَّفَ عِنْدَ

(١) أخرجه: مسلم (٤١/٣) في حديث جابر في صفة حجة النبي ﷺ.

(٢) أخرجه: أحمد (٢٠٩/٥) والنسائي (٢٥٤/٥) في حديث أسامة بن زيد ﷺ.

الصَّخْرَاتِ وَجِبِلِ الرَّحْمَةِ فِي الْمَوْقِفِ الَّذِي وَقَفَ فِيهِ الرَّسُولُ ﷺ هَذَا أَفْضَلُ، لَكِنْ بَدُونَ تَكْلُفٍ، وَبَدُونَ مَشَقَّةٍ.

(وَيُكْثِرُ مِنَ الدُّعَاءِ بِمَا وَرَدَ) وَيُكْثِرُ فِي خَالَةِ وَقُوفِهِ فِي عَرَقَةٍ مِنَ الدُّعَاءِ؛ لِأَنَّهُ يَوْمُ دُعَاءٍ، قَدْ قَالَ ﷺ: «خَيْرُ الدُّعَاءِ دُعَاءُ عَرَقَةٍ، وَخَيْرُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّينَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»<sup>(١)</sup>.

فَيُكْثِرُ مِنْ قَوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَيَدْعُو بِمَا تَسِرُّ لَهُ مِنَ الْأَدْعِيَةِ الْمَشْرُوعَةِ الْمُوَافِقَةِ لِمَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَلَا يَدْعُو بِأَدْعِيَةٍ مُبْتَدَعَةٍ، أَوْ يَتَوَسَّلُ بِالْمَخْلُوقِينَ أَوْ بِجَاهِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ كَمَا يَفْعَلُ الْمُبْتَدِعَةُ، وَإِنَّمَا يَدْعُو دُعَاءَ مَشْرُوعًا، يَتَّقِي فِيهِ بِمَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

يَدْعُو بِالأَدْعِيَةِ الصَّحِيحَةِ الثَّابِتَةِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، أَوْ بِمَا تَسِرُّ مِمَّا يُوَافِقُ مَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ لَا فِي الْأَدْعِيَةِ الْمُحَرَّفَةِ الشَّرِيكِ، وَلَا فِي الْأَدْعِيَةِ الْمُبْتَدَعَةِ الَّتِي مَا أَرَزَلُ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ، وَلَا يَدْعُونَ دُعَاءَ جَمَاعَةٍ بَلْ كُلٌّ يَدْعُو لِنَفْسِهِ مُفْرَدًا عَنْ غَيْرِهِ.

(١) أخرجه: أحمد (٢١٠/٢)، والترمذي (٣٥٨٥).

وَمَنْ وَقَفَ وَلَوْ لَحْظَةً مِنْ فَجْرِ يَوْمِ عَرَفَةَ إِلَى فَجْرِ النَّحْرِ، وَهُوَ أَهْلٌ لَهُ صَحَّ حُجُّهُ وَإِلَّا فَلَا.

الشرح:

(وَمَنْ وَقَفَ وَلَوْ لَحْظَةً مِنْ فَجْرِ يَوْمِ عَرَفَةَ إِلَى فَجْرِ النَّحْرِ) هذا بيان لوقت الوقوف. لما انتهى من بيان مكان الوقوف أضاف أن يبين وقت الوقوف.

وقد الوقوف يبدأ عند الإمام أحمد رحمته الله من فجر يوم عرفة<sup>(١)</sup>، وعند الجمهور ورواية عن أحمد يبدأ الوقوف من زوال الشمس يوم عرفة، وهذا هو الصحيح<sup>(٢)</sup>، ولكن الإمام أحمد رحمته الله استدلك لذلك بحديث عروة ابن المضرس الطائي لما جاء بسأل النبي صلى الله عليه وسلم في أنه ما ترك جبلاً إلا وقف عنده؛ لأنه لا يعرف عرفة، وأنه اتعب نفسه وأكل راحلته فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: «مَنْ أَذْرَكَ صَلَاتَنَا» وكان في المزدلفة، يعني صلاة الفجر، «ووقف معنا حتى نذفع، وكان قبل أذرك عرفة ليلاً أو نهاراً صح حجه وقضى نكته»<sup>(٣)</sup>.

فقال: «أذرك عرفة ليلاً أو نهاراً». هذا يشمل من فجر يوم عرفة إلى فجر يوم النحر؛ لأن عرفة يوم وليلة؛ يوم التاسع، وليلة العاشر.

(١) انظر: «الكافي» (٤٤٢/١).

(٢) وهو قول مالك والشافعي. انظر: «المعني» (٢٧٤/٥).

(٣) أخرجه: أحمد (١٥/٤)، وأبو داود (١٩٥٠)، والترمذي (٨٩١)، والنسائي

(٢٦٣/٥) من حديث عروة بن مضر رضي الله عنه.

ويوم التاسع يبدأ من طُلُوعِ الْفَجْرِ، وينتهي بغروبِ الشَّمْسِ.

وليَّلةُ العاشر يبدأ من غروبِ الشَّمْسِ، وينتهي بطلوعِ الفجر، كلُّ هذا وقتٌ للوقوف، بدليل قوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ أَذْرَكَ قَبْلَ عَرَفَةَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا»، فقوله نهاراً يشمل جميع النهار؛ من أوله، هذا وجه حجة الإمام أحمد. والجمهور يقولون: الرسول صلى الله عليه وسلم لم يقف إلا لما زالت الشمس، فكونه انتظر إلى أن زالت الشمس ثم ذهب وخطب وصلّى في عُرْتَةِ ثُمَّ دَخَلَ فِي عَرَفَةَ وهو يقول صلى الله عليه وسلم: «خُذُوا عَنِّي مَنَابِكُكُمْ» هذا يدلُّ على أنَّ الوقوف يبدأ بزوال الشمس يوم عرفة، لا بطلوعِ الفجر، وهذا أصحُّ لأنه هو فعل الرسول صلى الله عليه وسلم مع قوله: «خُذُوا عَنِّي مَنَابِكُكُمْ»، أمّا نهاية الوقوف فهي بطلوعِ الفجر ليلة النحر، وهذا بالإجماع، لم يختلفوا في نهاية الوقوف أنه بطلوعِ الفجر ليلة النحر، وإنما اختلفوا في بداية الوقوف؛ هل هي من فجر يوم عرفة أو من طُهور يوم عرفة.

(وهو أهل له صحَّ حُجُّهُ وَإِلَّا فَلَا).

يعني وهو مُحَرَّمٌ بالتحج؛ أمّا إن كان غير مُحَرَّمٍ، وقت وجوده في عرفة، وإلّا أُحْرِمَ بعدما خَرَجَ مِنْ عَرَفَةَ، ولم يرجع إليها في وقت الوقوف؛ فإنه فاتته الوقوف بعرفة.

وَمَنْ وَقَفَ نَهَارًا، وَدَفَعَ قَبْلَ الْغُرُوبِ، وَلَمْ يَدْعُ قَبْلَهُ؛ فَعَلَيْهِ دَمٌ، وَمَنْ وَقَفَ لَيْلًا فَقَطَّ فَلَا.

الشرح:

(وَمَنْ وَقَفَ نَهَارًا، وَدَفَعَ قَبْلَ الْغُرُوبِ، وَلَمْ يَدْعُ قَبْلَهُ؛ فَعَلَيْهِ دَمٌ) تَقَدَّمَ أَنَّ زَمَنَ الْوُقُوفِ بَعْرَةٌ يَبْدَأُ مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ، عَلَى الصَّحِيحِ، وَيَسْتَمُرُّ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ لَيْلَةِ الثَّخَرِ لَيْلَةَ الْعَاشِرِ، كُلُّ هَذَا وَقْتُ لِلْوُقُوفِ، لَكِنْ مَنْ وَقَفَ نَهَارًا فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ الْاسْتِمْرَارُ فِي الْوُقُوفِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ، وَقَالَ: «خُذُوا عَنِّي مَتَابِعَكُمْ»<sup>(١)</sup> فَمَنْ دَفَعَ مِنْ عَرَفَةَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَإِنْ عَادَ إِلَيْهَا وَاسْتَذَرَ وَبَقِيَ فِيهَا إِلَى أَنْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ اسْتَمَرَّ فِي الْانْصِرَافِ وَلَمْ يَدْعُ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ، وَالْفِدْيَةُ أَنْ يَذْبَحَ شَاةً فِي مَكَّةَ أَوْ فِي الْحَرَمِ، وَيُوزَعَهَا عَلَى فَقَرَاءِ الْحَرَمِ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ وَاجِبًا مِنْ وَاجِبَاتِ الْحَجِّ، وَمَنْ تَرَكَ وَاجِبًا مِنْ وَاجِبَاتِ الْحَجِّ، فَعَلَيْهِ دَمٌ.

(وَمَنْ وَقَفَ لَيْلًا فَقَطَّ فَلَا) أَمَّا مَنْ وَقَفَ فِي لَيْلَةِ الْعَاشِرِ بَانَ لَمْ يَصِلْ إِلَى عَرَفَةَ إِلَّا بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَإِنَّهُ يَكْفِيهِ أَقَلُّ وَفُوفٍ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

(١) أخرجه: البيهقي (١٢٥/٥) من حديث جابر، وأخرجه مسلم (٧٩/٤) من حديث جابر بلفظ: «لنأخذوا مناسككم».

ثُمَّ يَدْفَعُ بَعْدَ الْغُرُوبِ إِلَى مُزْدَلِفَةَ بِسَكِينَةٍ.

الشرح:

(ثُمَّ يَدْفَعُ بَعْدَ الْغُرُوبِ إِلَى مُزْدَلِفَةَ بِسَكِينَةٍ) فَإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ فَإِنَّ الْحَاجَّ يَدْفَعُونَ إِلَى مُزْدَلِفَةَ، وَسُمِّيَتْ مُزْدَلِفَةً؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَزْدَلِفُونَ إِلَيْهَا، أَيْ: يَدْفَعُونَ إِلَيْهَا، وَسُمِّيَتْ جَمْعًا لِأَنَّ النَّاسَ يَجْتَمِعُونَ فِيهَا، وَسُمِّيَتْ الْمَشْعَرُ الْحَرَامُ؛ لِأَنَّ فِيهَا الْجَبَلَ الَّذِي وَقَفَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْدهُ، كُلُّ هَذِهِ أَسْمَاءٌ لِمُزْدَلِفَةَ، فَإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَاسْتَحْكَمَ غُرُوبُهَا فَأَنْهَاهُمْ يَدْفَعُونَ، أَيْ: يَخْرُجُونَ مِنْ عَرَفَةَ إِلَى مُزْدَلِفَةَ بِسَكِينَةٍ وَوَقَارٍ؛ لِأَنَّهُمْ فِي عِبَادَةٍ، وَفِي وَقْتٍ هُوَ أَفْضَلُ الْأَوْقَاتِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ لَمَّا دَفَعَ مِنْ عَرَفَةَ دَفَعَ بِسَكِينَةٍ وَشَقَّ لِرَاحِلَتِهِ الزَّمَامَ، حَتَّى إِنَّ رَأْسَهَا لِيَكَادُ يَلَامِسُ مُوَكَّ رَحْلِهِ ﷺ، وَكَانَ يُبَشِّرُ إِلَى النَّاسِ بِيَدِهِ الشَّرِيفَةِ، وَيَقُولُ: «أَهْهَا النَّاسُ السَّكِينَةُ السَّكِينَةُ»<sup>(١)</sup>.

فَيُبَشِّرُ لِلْحَاجِّ أَنْ يَتَذَبَّوْا بِهَذَا الْأَدَبِ الْعَظِيمِ، وَأَنْ يَدْفَعُوا بِسَكِينَةٍ وَرَفِيقٍ وَعَدَمِ إِسْرَاعٍ وَعَدَمِ مُزَاحِمَةٍ، خُصُوصًا فِي هَذَا الزَّمَانِ الَّذِي صَارَ النَّاسُ يَسْتَخْدِمُونَ فِيهِ السَّيَّارَاتِ، وَالسَّيَّارَاتُ مَعْرُوفٌ مَا فِيهَا مِنَ الْخَطَرِ، وَمَا فِيهَا مِنَ الْحَوَادِثِ، فَيَجِبُ عَلَى السَّائِقِينَ أَنْ يَتَّقُوا اللَّهَ تَعَالَى، وَأَنْ يَدْفَعُوا بِرَفِيقٍ وَسَكِينَةٍ، وَأَنْ يَتْرَكُوا لِإِخْوَانِهِمُ الْحَاجِّ السَّيْرَ فِي الطَّرِيقِ الَّذِي أَمَامَهُمْ لِيَسِيرُوا أَمْنِينَ وَلِيَسْلَمُوا مِنَ الْخَطَرِ.

(١) جزء من حديث جابر بن عبد الله في صفة حج النبي ﷺ، وقد أخرجه مسلم (٣٨/٤) - (٤٢).



وَيُسْرِعُ فِي الْفَجْوَةِ، وَيَجْمَعُ بِهَا بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ، وَيَبِيتُ بِهَا،  
وَلَهُ الدَّفْعُ بَعْدَ نَضْفِ اللَّيْلِ، وَقَبْلَهُ فِيهِ دَمٌ كَوْضُولِهِ إِلَيْهَا بَعْدَ  
الْفَجْرِ، لَا قَبْلَهُ .

الشرح:

(وَيُسْرِعُ فِي الْفَجْوَةِ) يسير الحاج إلى مزدلفة يسكبها ووقار كما فعل  
النبي ﷺ، وَلَا مَانِعَ أَنْ يُسْرِعَ إِذَا وَجَدَ مُتَسَعًا، وَلَا يَضُرُّ بِأَحَدٍ، فَإِنَّهُ يُسْرِعُ  
كَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا وَجَدَ فَجْوَةً نَصَّ<sup>(١)</sup>، يَعْنِي: أَسْرَعَ .  
(وَيَجْمَعُ بِهَا بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ) .

يعني: إِذَا وَصَلَ إِلَى مُزْدَلِفَةٍ فَإِنَّهُ يُصَلِّي الْعِشَاءَ فِي الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءَ،  
وَلَا يُصَلِّي فِي الطَّرِيقِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ وَلَمْ يُصَلِّ حَتَّى وَصَلَ إِلَى  
مُزْدَلِفَةٍ<sup>(٢)</sup>، فَيَجْمَعُ الْحَاجُّ فِي مُزْدَلِفَةٍ إِذَا وَصَلَ إِلَيْهَا بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ،  
الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءَ، إِلَّا إِذَا خَشِيَ الْحَاجُّ أَنْ يُخْرَجَ الْوَقْتُ قَبْلَ وَضُوءِهِ إِلَى  
مُزْدَلِفَةٍ بَأَنَّهُ يَطْلُعُ عَلَيْهِ الْفَجْرُ وَهُوَ لَمْ يَصِلْ إِلَى مُزْدَلِفَةٍ، فَإِنَّهُ يُصَلِّي فِي  
الطَّرِيقِ، وَلَا يَتْرُكُ الصَّلَاةَ يُخْرُجُ وَفَتْهَا .

(وَيَبِيتُ بِهَا) ثم يبيت بها، أي بمزدلفة، كما بات النبي ﷺ بِلَيْلٍ

(١) أخرجه: البخاري (٢٠٠/٢)، (٧٠/٤)، (٢٢٦/٥)، ومسلم (٧٤/٤) من حديث  
أسامة بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٢) أخرجه: البخاري (٢٠٠/٢ - ٢٠١)، ومسلم (٧٣/٤) من حديث أسامة بن زيد .

الليلة إلى أَنْ طَلَعَ الْفَجْرُ، وَأَمَّا مَنْ يَمُرُّ بِمُزْدَلِفَةٍ مُجْرِدُ مُرُورٍ وَيُصَلِّي فِيهَا  
الْعِشَاءَ ثُمَّ يَنْصَرِفُ، فَهَذَا خِلَافُ السُّنَّةِ وَخِلَافُ هَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهَذَا  
تَارِكٌ لَوَاجِبٍ مِنْ وَاجِبَاتِ الْحَجِّ؛ لِأَنَّ الْمَبِيتَ فِي مُزْدَلِفَةٍ تِلْكَ اللَّيْلَةِ  
وَاجِبٌ وَلَا يَكْفِي الْمُرُورُ كَمَا يَقْعَلُ بَعْضُ الْحَاجِّاجِ .

(وَلَهُ الدَّفْعُ بَعْدَ نَضْفِ اللَّيْلِ) وَلَا يَجُوزُ الدَّفْعُ إِلَّا بَعْدَ نَضْفِ اللَّيْلِ،  
فَإِذَا انْتَضَفَ اللَّيْلُ جَازَ الدَّفْعُ مِنْ مُزْدَلِفَةٍ، خُصُوصًا لِأَهْلِ الْأَعْدَارِ، كَكِبَارِ  
السَّنِّ وَالْمَرْضَى وَالنِّسَاءِ وَالصِّغَارِ الَّذِينَ يَخَافُ عَلَيْهِمْ مِنَ الزَّحَامِ فِي  
الانصراف في النهار .

فهؤلاء لَهُمُ الدَّفْعُ إِلَى مَنْى بَعْدَ مُنْتَصَفِ اللَّيْلِ، وَكَذَلِكَ يَدْفَعُ مَعَهُمْ مَنْ  
يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ لِمِرَاقَقَتِهِمْ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ بَعْدَ مُنْتَصَفِ اللَّيْلِ  
لِلضَّعْفَةِ بِالْدَّفْعِ مِنْهَا إِلَى مَنْى<sup>(١)</sup> .

أَمَّا أَهْلُ الْقُوَّةِ فَإِنَّ الْمَشْرُوعَ لَهُمْ أَنْ يَبْتَثُوا إِلَى أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ وَيَصْلُوا  
فِي مُزْدَلِفَةٍ، كَمَا سَبَّأَنِي .

(وَقَبْلَهُ فِيهِ دَمٌ كَوْضُولِهِ إِلَيْهَا بَعْدَ الْفَجْرِ، لَا قَبْلَهُ) أَمَّا مَنْ دَفَعَ قَبْلَ

(١) أخرجه: البخاري (٢٠٢/٢)، ومسلم (٧٧/٤ - ٧٨) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
بلفظ: أَنَا مَنْ قَدَّمَ النَّبِيَّ ﷺ لَيْلَةَ الْمُزْدَلِفَةِ فِي ضَعْفَةِ أَهْلِهِ . ولفظ: بعثني رسول الله

ﷺ فِي الثَّقَلِ - أَوْ قَالَ فِي الضَّعْفَةِ - مِنْ جَمْعِ بَلِيلٍ .

منتصف الليل فإنه يكون تاركًا لواجب، فيجب عليه فدية يجبر بها هذا الواجب الذي تركه، يذبح شاةً في مكة ويوزعها على فقراء الحرم أو يأخذُ سُبُع بدنة.

فإن لم يجد فإنه يصوم عشرة أيام؛ لأنه ترك واجبًا من واجبات الحج، وكذلك من تأخر عن مزدلفة ولم يصل إليها إلا بعد طلوع الفجر من غير عذر فإنه يجب عليه فدية؛ لأنه فاته المبيت، وهو واجب من واجبات الحج فيجبره بفدية.

أما من لم يصل إليها إلا بعد الفجر بعدد متعة أو حابس حبسه فإنه لا خرج عليه.

فَإِذَا صَلَّى الصُّبْحَ أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ، فَمِرْقَاهُ أَوْ يَقِفُ عِنْدَهُ، وَيَحْمَدُ اللَّهَ، وَيُكَبِّرُهُ، وَيَقْرَأُ: ﴿قَدْ أَفْضَيْتُمْ بَيْنَ عَرَفَاتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ الْآيَتَيْنِ [البقرة: ١٩٨، ١٩٩]، وَيَدْعُو حَتَّى يُسْفِرَ.

الشرح:

(فَإِذَا صَلَّى الصُّبْحَ أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ، فَمِرْقَاهُ أَوْ يَقِفُ عِنْدَهُ، وَيَحْمَدُ اللَّهَ، وَيُكَبِّرُهُ) السُّنَّةُ لِمَنْ صَلَّى الْفَجْرَ فِي مُزْدَلِفَةَ، أَنْ يَقِفَ بَعْدَ الصَّلَاةِ، وَيَدْعُو اللَّهَ ﷻ، وَإِنْ ذَهَبَ إِلَى جَبَلِ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ، الْمُسَمَّى بِجَبَلِ قَرَحٍ، وَوَقَفَ عِنْدَهُ فَهُوَ أَفْضَلُ، وَإِنْ دَعَا اللَّهَ وَهُوَ فِي مَكَائِهِ الَّذِي بَاتَ فِيهِ مِنْ مُزْدَلِفَةَ فَإِنَّ هَذَا جَائِزٌ وَكَافٍ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، لِقَوْلِهِ ﷻ لَمَّا كَانَ فِي مُزْدَلِفَةَ «وَقَفْتُ هَاهُنَا وَجَمَعْتُ كُلُّهَا مُوقِفٌ»<sup>(١)</sup> فَالْمُهْمُ أَنَّهُ يَسْتَحِبُّ لَهُ أَنْ يَجْتَهِدَ فِي الدُّعَاءِ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ حَتَّى يُسْفِرَ جَدًّا، ثُمَّ يَنْصَرِفَ مِنْ مُزْدَلِفَةَ إِلَى مَتَى قُبِيلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ.

(وَيَقْرَأُ: ﴿قَدْ أَفْضَيْتُمْ بَيْنَ عَرَفَاتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ الْآيَتَيْنِ [البقرة: ١٩٨، ١٩٩]، وَيَدْعُو حَتَّى يُسْفِرَ) وَيَقْرَأُ الْآيَتَيْنِ وَمِمَّا قِيلَ تَعَالَى: ﴿قَدْ أَفْضَيْتُمْ بَيْنَ عَرَفَاتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْفَسَاكِينَ﴾ ثُمَّ أَقْبَضُوا مِنْ حَيْثُ أَفْكَصَ الْأَكْأَشُ وَأَسْتَفْرُوا اللَّهَ ﷻ بِالدُّعَاءِ عَفْوَرٌ رَجِيحٌ [البقرة: ١٩٨-١٩٩]، ثُمَّ يَدْعُو بِمَا تَبَيَّرَ لَهُ مِنَ الدُّعَاءِ.

(١) أخرجه: مسلم (٤٣/٤) من حديث جابر بن عبد الله ﷺ.

فَإِذَا بَلَغَ مُحَسَّرًا أَسْرَعَ رُمِيَةً حَجَرٍ، وَأَخَذَ الْحَصَى - وَعَدَّدَهُ سَبْعُونَ بَيْنَ الْجَمْعِ وَالْبِتْدَقِ .

الشرح:

(فَإِذَا بَلَغَ مُحَسَّرًا أَسْرَعَ رُمِيَةً حَجَرٍ) إذا دعا في المزدلفة بعد صلاة الفجر فإنه يتصرف قبل طلوع الشمس ؛ لأن النبي ﷺ انصرف منها قبل طلوع الشمس<sup>(١)</sup> مخالفاً بذلك المشركين ، فإن المشركين كانوا يقفون فيها إلى أن تطلع الشمس ويقولون : أشرفى نبيراً كيماً تغير<sup>(٢)</sup> .

فخالفهم رسول الله ﷺ فدفع من مزدلفة قبل طلوع الشمس فإذا أتى الحجاج على وادي مُحَسِّر - وهو وادٍ يقبل بين منى وبين مزدلفة ، وهو برزخ بين المشعرين ، ليس هو من منى ولا من مزدلفة - فإنه يسرع في هذا الوادي ، سمي مُحَسَّرًا ؛ لأنه يُحَسَّرُ المارة به ، يعني : يتعبه في الإسراع ، قيل : لأن هذا الوادي هو المكان الذي نزل فيه العذاب على أصحاب الفيل الذين جاءوا ليهلكم الكعبة ، فالله جلّ وعلا أنزل عليهم العذاب في هذا المكان ، والمسلم إذا مرّ بأمكنة العذاب فإنه يسرع ولا يترث فيها خشية أن يصيبه ما أصاب المعدّين ، وهذا الوادي ليس بالعريض ، ولهذا قال : «قَدَرُ رُمِيَةٍ حَجَرٍ» .

وقوله : (وَأَخَذَ الْحَصَى، وَعَدَّدَهُ سَبْعُونَ بَيْنَ الْجَمْعِ وَالْبِتْدَقِ) .

(١) أخرجه : البخاري (٢٠٤/٢) من حديث عمر بن الخطاب ؓ .

يَأْخُذُ حَصَى الْجِمَارِ مِنْ طَرِيقَةِ مَابَيْنَ مُزْدَلِفَةَ وَمَنَى ، كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ ، ولكن إن أخذ الحصى كله للامتنان كلها ، وعدده سبعون لمن أراد أن يتأخر أو تسعة وأربعون ، لمن أراد أن يتعجل ، إن أخذه كله من مزدلفة ، أو أخذه من الطريق مابين مزدلفة ومنى أو أخذه من منى ، فكل هذا جائز ، والأمر واسع ، والحمد لله .

ولكن الأولى أن يفعل كما فعل النبي ﷺ ، أن يأخذ سبع حصيات ليرمي بها جمرة العقبة<sup>(١)</sup> .

وأما بقية الحصى فإنه يأخذها من منزله في منى كل يوم بيوميه ؛ لأن هذا أيسر له ، ولا يلزم أن يلقطه جميعاً من مزدلفة ، بل يأخذ الحصى من مزدلفة أو من الطريق أو من منى ، الأمر في هذا واسع .

ثم ذكر مقدار حجم الحصى الذي يرمى به ، قال : «بين الجمص والبندق» .

«الجمص» : هو الحب المعروف ، «البندق» : شيء يعمل من الطين يرمى به الطيور ، وهو أثخن من الحمص بقليل .

فلا يبلغ في الحصى فيأخذ حصى كباراً ؛ لأن هذا من الغلو ، بل

(١) أخرجه : أحمد (٢١٥/١) ، والنسائي (٢٦٨/٥) ، وابن ماجه (٣٠٢٩) من حديث ابن عباس .

فَإِذَا وَصَلَ إِلَى مِثَى - وَهِيَ : مِنْ وَادِي مُحَسَّرٍ إِلَى جُمُرَةِ الْعَقَبَةِ - رَمَاهَا بِسَبْعِ حَصَبَاتٍ مُتَعَاقِبَاتٍ .

الشرح :

(فَإِذَا وَصَلَ إِلَى مِثَى - وَهِيَ : مِنْ وَادِي مُحَسَّرٍ إِلَى جُمُرَةِ الْعَقَبَةِ - رَمَاهَا بِسَبْعِ حَصَبَاتٍ مُتَعَاقِبَاتٍ) فَإِذَا وَصَلَ إِلَى مِثَى ، وَخَدُوذُهَا مَا بَيْنَ وَادِي مُحَسَّرٍ إِلَى جُمُرَةِ الْعَقَبَةِ هَذَا مِنَ الشَّوْقِ إِلَى الْغَرْبِ ، وَخَدُوذُهَا شِمَالًا وَجَنُوبًا بَيْنَ الْجِبَالِ الْمُحِيطَةِ بِهَا وَمَا أَقْبَلَ مِنَ الْجِبَالِ الْمُطْلَةِ عَلَيْهَا مِنْ جَمِيعِ الْجَوَانِبِ ، كُلُّهُ مِنْ مِثَى ، وَأَمَّا مَا بَعْدَ جُمُرَةِ الْعَقَبَةِ بِمَا يَلِي مَكَّةَ فَإِنَّهُ خَارِجٌ مِثَى ، فَإِذَا وَصَلَ إِلَى جُمُرَةِ الْعَقَبَةِ ، وَهِيَ الْجُمُرَةُ الْكُبْرَى الْأَخِيرَةُ بِمَا يَلِي مَكَّةَ ، سُمِّيَتْ بِجُمُرَةِ الْعَقَبَةِ لِأَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ طَرِيقٍ يَصْعَدُ فِي الْجَبَلِ ، وَالْعَقَبَةُ هِيَ الطَّرِيقُ لِلْجَبَلِ ثُمَّ أُرْزِلَ الْجَبَلُ مِنْ أَجْلِ التَّوَسُّعَةِ ، وَتَسْمَى الْجُمُرَةُ الْكُبْرَى ، وَلَا يُزْمِي فِي يَوْمِ الْعِيدِ غَيْرَهَا ، فَإِذَا وَصَلَهَا فَإِنَّهُ يَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصَبَاتٍ .

يَأْخُذُ حَصِيَّ عَلَيْنَ قَدْرٍ أَكْبَرَ مِنَ الْجَمِّصِ أَوْ حَبِّ الْفُولِ بِقَلِيلٍ ، هَذَا مِثْلُ الَّذِي رَمَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا لَقِيَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ هَذِهِ الْحَصِيَّاتِ الَّتِي هِيَ أَكْبَرُ مِنَ الْجَمِّصِ أَخَذَهَا ﷺ وَقَالَ : « أَمْثَالُ هَؤُلَاءِ فَارْمُوا ، وَلِنَاكُمْ وَالْغُلُوْ ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ الْغُلُوْ » (١) .

فَلَا يُزْمِي بِحَصَى كِبَارٍ ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنَ الْغُلُوْ ، وَلَا يُزْمِي بِحَصَى أَصْغَرَ مِنَ الْجَمِّصِ ؛ لِأَنَّ هَذَا خِلَافُ السُّنَّةِ ، وَإِنَّمَا يَأْخُذُ قَدْرَ الْحَصَى الَّذِي وَصَفَ فِي الْحَدِيثِ وَالَّذِي رَمَى بِهِ ﷺ .

(١) أخرجه : أحمد (٢١٥/١) ، والسنائي (٢٦٨/٥) ، وابن ماجه (٣٠٢٩) من حديث

ابن عباس ؓ .

يَرْفَعُ يَدَهُ الْيُمْنَى حَتَّى يُرَى بَيَاضُ إِبْطِهِ ، وَيَكْبُرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ ،  
وَلَا يُجْزِئُ الرَّمْيَ بغيرِهَا وَلَا بِهَا ثَانِيًا ، وَلَا يَقِفُ ، وَيَقْطَعُ الثَّلْبِيَّةَ  
قَبْلَهَا .

الشرح:

(يَرْفَعُ يَدَهُ الْيُمْنَى حَتَّى يُرَى بَيَاضُ إِبْطِهِ ، وَيَكْبُرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ) صِفَةُ  
الرَّمْيِ أَنْ يَرْمِيَ الْجَمْرَةَ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ ، وَلَا يَضَعُ الْحَصِيَّاتِ وَضْعًا فِي  
الْحَوْضِ - فَإِنَّ هَذَا لَا يَكْفِيهِ ؛ لَأَنَّهُ لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ الرَّمْيُ ، بَلْ يَرْمِيهَا رَمْيًا  
بِأَنْ يَرْفَعُ يَدَهُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ ، وَيَبَالِغُ فِي الرَّفْعِ حَتَّى يُرَى بَيَاضُ إِبْطِهِ ، كَمَا  
فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ لِيَكُونَ هَذَا أَقْوَى فِي الرَّمْيِ .

مَتَاعِبَاتٍ وَاحِدَةً بَعْدَ الْأُخْرَى ، فَلَمَّا رَمَاهَا دَفَعَهُ وَاحِدَةً ، لَمْ يُجْزِئَهُ  
ذَلِكَ إِلَّا عَنْ حَصَاةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطْ ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ كُلُّ حَصَاةٍ مَتَفَرِدَةً فِي  
الرَّمْيِ وَيَتَعَاقَبُ الْحَصَى إِلَى أَنْ يَكْمَلَ سَبْعًا وَيُسْنِ أَنْ يَكْبُرَ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ  
بِأَنْ يَقُولَ : « اللَّهُ أَكْبَرُ » .

(وَلَا يُجْزِئُ الرَّمْيَ بِغيرِهَا وَلَا بِهَا ثَانِيًا) وَلَا يُجْزِئُ الرَّمْيَ بِغيرِ  
الْحَصَى ، فَلَوْ رَمَاهَا بِقِطْعِ خَيْبٍ أَوْ رَمَاهَا بِقِطْعِ خَشَبٍ أَوْ رَمَاهَا بِقِطْعٍ مِنْ  
الطِّينِ أَوْ بِزَجَاجٍ فَإِنَّ هَذَا لَا يُجْزِئُهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَى بِالْحَصَى وَقَالَ :  
« خُلِدُوا عَنِّي مَنَابِكُكُمْ » <sup>(١)</sup> .

(١) أخرجه : البيهقي (١٢٥/٥) من حديث جابر ﷺ ، وهو عند مسلم (٧٩/٤) بالفظ :  
« لخالوا مناسككم » .

وَكَذَلِكَ لَا يُجْزِئُ الْحَصَى الَّذِي رَمِيَ بِهِ وَاسْتَعْمِلَ قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَعْمِلَ  
فِي عِبَادَةٍ ، فَلَا يُرْمَى بِهِ ثَانِيَةً ، مِثْلَ مَاءِ الْوُضُوءِ ، إِذَا تَوَضَّأَ بِهِ إِنْسَانٌ فَإِنَّ  
مَا تَسَاقَطَ مِنْ أَغْضَاءِ الْمَتَوَضِّئِ لَا يَسْتَعْمَلُ مَرَّةً ثَانِيَةً فِي وَضُوءٍ آخَرَ ؛ لِأَنَّهُ  
أَصْبَحَ مَاءً مُسْتَعْمَلًا . وَهَذَا يَصْدُقُ عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْحَصَى فِي الْحَوْضِ -  
فَلَا يَأْخُذُ مِنْ حَوْضِ الْجَمْرَاتِ وَيَرْمِي ، أَمَّا إِذَا أَخَذَ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي أَوْ مِمَّا  
تَسَاقَطَ فِي الْأَرْضِ وَرَمَى بِهِ فَلَا مَانِعَ .

(وَلَا يَقِفُ) يَعْدُ رَمَى جَمْرَةِ الْعَقِيَّةِ بَلْ يَنْصَرِفُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ  
الْعِيدِ رَمَاهَا وَانْصَرَفَ ، وَلَمْ يَقِفْ لِلدَّعَاءِ بَعْدَهَا <sup>(١)</sup> .

(وَيَقْطَعُ الثَّلْبِيَّةَ) إِذَا شَرَعَ فِي رَمَى جَمْرَةِ السَّفِيَّةِ ؛ لِأَنَّهُ شَرَعَ فِي  
التَّحْلِيلِ ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَا زَالَ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقِيَّةِ <sup>(٢)</sup> .

(١) كما في حديث جابر ﷺ في صفة حج النبي ﷺ ، أخرجه : مسلم (٤٢/٤) .

(٢) أخرجه : البخاري (٢٠١/٢) ، ومسلم (٧١/٤) من حديث الفضل بن العباس ﷺ .

وَيَزِي بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَيُجْزَى بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ .

الشرح:

(وَيَزِي بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَيُجْزَى بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ) غَيْرُ أَصْحَابِ الْأَعْدَارِ يَزِمُونَ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، أَمَّا أَصْحَابُ الْأَعْدَارِ فَيَجُوزُ لَهُمُ الرَّمْيُ بَعْدَ مِثْقَالِ اللَّيْلِ إِذَا اضْرَبُوا مِنْ مِثْقَالَةٍ بَعْدَ مِثْقَالِ اللَّيْلِ جَازَ لَهُمُ الرَّمْيُ ؛ لِأَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ أَقَاضَتْ مِنْ مِثْقَالَةٍ بَعْدَ مِثْقَالِ اللَّيْلِ ؛ وَرَمَتْ الْجَمْرَةَ <sup>(١)</sup> ، أَمَّا الْأَفْوَاءُ فَإِنَّ الْأَخْوَاطَ لَهُمْ أَنْ لَا يَزِمُوا إِلَّا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ <sup>(٢)</sup> .

وَأِنْ رَمَوْا بَعْدَ مُتَنَصِّفِ اللَّيْلِ أَجَزَ لَهُمْ ذَلِكَ ، لَكِنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلِيِّ .

ثُمَّ يَنْتَحِرُ هَذِيًّا - إِنْ كَانَ مَعَهُ .

الشرح:

(ثُمَّ يَنْتَحِرُ هَذِيًّا - إِنْ كَانَ مَعَهُ) هَذَا هُوَ التَّلْسُكُ الثَّانِي الَّذِي يُفْعَلُ مِنْ أَنْسَاكِ الْحَجِّ فِي يَوْمِ الْعِيدِ ، وَهُوَ نَحْرُ الْهَذْيِ لِمَنْ كَانَ مَعَهُ هَذْيٌ ، فَإِذَا فَعَلَ التَّلْسُكَ الْأَوَّلَ ، وَهُوَ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، فَإِنَّهُ يَنْتَحِرُ هَذِيًّا إِنْ كَانَ مَعَهُ هَذْيٌ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا قَرَعَ مِنْ رَمَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ نَحَرَ هَذِيَّةً عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ <sup>(١)</sup> .

(١) أخرجه : أبو داود (١٩٤٢) .

(٢) أخرجه : مسلم (٨٠/٤) من حديث جابر رضي الله عنه قال : رمى رسول الله ﷺ الجمرَةَ يوم النحر ضحى ، وأما بعدُ فإذا زالت الشمس .

(١) كما في حديث جابر رضي الله عنه في صفة حج النبي ﷺ ، أخرجه : مسلم (٤٧/٤) .

وَيَخْلُقُ أَوْ يَقْصُرُ مِنْ جَمِيعِ شَعْرِهِ، وَيُقْصَرُ مِنْهُ الْمَرْأَةُ قَدْرَ أَثْمَلَةٍ.

الشرح:

(وَيَخْلُقُ أَوْ يَقْصُرُ مِنْ جَمِيعِ شَعْرِهِ) هَذَا هُوَ الثُّلُثُ الثَّلَاثُ مِنَ الْأَثْمَالِ التي تُفْعَلُ يَوْمَ الْعِيدِ، وَهُوَ الْحَلْقُ أَوْ التَّقْصِيرُ، الْحَلْقُ: خَلَقَ جَمِيعَ الرَّاسِ لِلذَّكْرِ، أَوْ أَنْ يَقْصَرَ مِنْ جَمِيعِ شَعْرِهِ بِأَنْ يُقْصَ مِنْ جَمِيعِ شَعْرِ رَأْسِهِ، وَلَا يَكْفِي أَنْ يَقْصَرَ مِنْ بَعْضِهِ وَيَتْرَكَ الْبَعْضَ الْآخَرَ، كَمَا يُفْعَلُ بَعْضُ الْجُهَالِ أَوْ بَعْضُ الْمَتْرَحِّصِينَ فِي أَنَّهُ يَأْخُذُ جَانِبًا مِنْ شَعْرِ رَأْسِهِ وَيَتْرَكَ بَقِيَّةَ الْجَوَانِبِ، فَهَذَا لَا يَكْفِي؛ لِأَنَّ التَّقْصِيرَ بَدَلُ عَنِ الْخَلْقِ، وَالْحَلْقُ يَعْنِي الرَّاسَ، فَكَذَلِكَ التَّقْصِيرُ يَعْنِي بِهِ الرَّاسَ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يُقْصَرَ مِنْ كُلِّ شَعْرِهِ، بَلِ الْمُرَادُ أَنْ يُقْصَرَ مِنْ مَجْمُوعِ شَعْرِ رَأْسِهِ، لَا مِنْ الْجَمِيعِ.

لَكِنَّ الْحَلْقَ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَقْفَرَ لِلْمَحَلَقِينَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَاسْتَقْفَرَ لِلْمَقْصِرِينَ مَرَّةً وَاحِدَةً<sup>(١)</sup>، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْحَلْقَ لِلرِّجَالِ أَفْضَلُ مِنَ التَّقْصِيرِ، وَلِأَنَّ اللَّهَ ﷻ قَدَّمَهُ فِي الذِّكْرِ عَلَى التَّقْصِيرِ، فَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿يَخْلُقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمَقْصِرِينَ﴾ [الفتح: ٢٧].

(وَيُقْصَرُ مِنْهُ الْمَرْأَةُ قَدْرَ أَثْمَلَةٍ) أَمَّا الْمَرْأَةُ فَلَا يُجُوزُ لَهَا خَلْقُ رَأْسِهَا،

(١) أخرجه: البخاري (٢١١٣/٢)، ومسلم (٨١/٤) من حديث أبي هريرة ؓ.

وَأَمَّا يَتَعَيَّنُ فِي خَفِّهَا التَّقْصِيرُ، وَمُقَدَّارُهُ قَدْرُ أَثْمَلَةٍ، أَي: قَدْرُ مَفْصِلٍ مِنْ مَفَاصِلِ الْأَصْبَعِ؛ لِأَنَّ الْأَصْبَعَ يَتَكُونُ مِنْ ثَلَاثَةِ مَفَاصِلَ، كُلُّ مَفْصِلٍ يَقَالُ لَهُ: أَثْمَلَةٌ إِلَّا الْإِبْهَامَ فَإِنَّهُ مَفْصِلَانِ فَقَطْ، أَي: أَثْمَلَتَانِ فَقَطْ، فَالْمَرْأَةُ تَقْصُرُ مِنْ رُءُوسِ شَعْرِهَا بِأَنْ تَجْمَعَ شَعْرَهَا وَتَقْصَرَ مِنْ رَأْسِهِ قَدْرَ أَثْمَلَةٍ الْأَصْبَعِ.

ثُمَّ قَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ .

الشرح:

(ثُمَّ قَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ) إِذَا فَعَلَ النِّسَاءَ مِنْ ثَلَاثَةٍ، عِنْدَنَا الْآنَ رُمِيَ الْجَمْرَةَ، وَعِنْدَنَا خَلَقَ الرَّأْسَ أَوْ التَّقْصِيرَ، وَعِنْدَنَا طَوَافُ الْإِفَاضَةِ، إِذَا فَعَلَ الثَّلَاثَةَ كُلَّهَا تَحَلَّلَ التَّحَلُّلُ الْكَامِلُ، وَحَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ حُرْمٌ عَلَيْهِ بِالْإِحْرَامِ حَتَّى الاسْتِمْتَاعُ بِزَوْجِيهِ، أَمَّا إِذَا فَعَلَ اثْنَيْنِ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ فَإِنَّهُ يَتَحَلَّلُ التَّحَلُّلَ الْأَوَّلَ الَّذِي يُحِلُّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ حُرْمٌ عَلَيْهِ بِالْإِحْرَامِ إِلَّا النِّسَاءَ، فَلَا تَحِلُّ لَهُ امْرَأَتُهُ أَنْ يَسْتَمْتَعَ بِهَا حَتَّى يَأْتِيَ بِالْأَمْرِ الثَّالِثِ مِنَ الْمَنَائِبِكِ وَهُوَ الطَّوَافُ .

وَالْحَلَّاقُ وَالتَّقْصِيرُ نُسْكَ، وَلَا يَلْزَمُ بِتَأْخِيرِهِ دَمٌ، وَلَا بِتَقْدِيمِهِ عَلَى الرُّمِيِّ وَالتَّحْرِيقِ .

الشرح:

(وَالْحَلَّاقُ وَالتَّقْصِيرُ نُسْكَ، وَلَا يَلْزَمُ بِتَأْخِيرِهِ دَمٌ، وَلَا بِتَقْدِيمِهِ عَلَى الرُّمِيِّ وَالتَّحْرِيقِ) الصَّحِيحُ أَنَّ الْحَلْقَ أَوْ التَّقْصِيرَ نُسْكَ، وَلَيْسَ هُوَ تَحَلُّلاً مِنْ مَحْظُورٍ كَمَا يَقُولُ الْبَعْضُ، وَإِنَّمَا هُوَ نُسْكَ مِنْ مَنَائِبِكِ الْحُجِّ، وَوَقْتُهُ مُوسِعٌ إِنْ شَاءَ فَعَلَهُ فِي يَوْمِ التَّحْرِيقِ، وَإِنْ شَاءَ آخَرُهُ وَلَا يَلْزَمُ بِتَأْخِيرِهِ وَلَا بِتَقْدِيمِهِ عَلَى الرُّمِيِّ وَالنَّحْرِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَنْسَاكَ الْأَرْبَعَةُ الَّتِي هِيَ: الرُّمِيُّ ثُمَّ ذَبْحُ الْهَدْيِ ثُمَّ الْحَلْقُ أَوْ التَّقْصِيرُ ثُمَّ الطَّوَافُ مَعَ السَّعْيِ، هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ إِذَا فَعَلَهَا مُرَّةً عَلَى هَذَا النَّمِطِ فَهَذَا هُوَ الْأَفْضَلُ وَهَذَا هُوَ الَّذِي فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَإِنْ قَدَّمَ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ جَازَ ذَلِكَ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَاشَتْ فِي يَوْمِ النَّحْرِ عَنْ شَيْءٍ قَدَّمَ وَلَا آخَرَ مِنْ هَذِهِ الْمَنَائِبِكِ الْأَرْبَعَةِ إِلَّا قَالَ: « **الْفَعْلُ وَلَا خَرَجٌ** » <sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه: البخاري (٣١/١)، (٤٣)، (٢١٥/٢)، (١٦٨/٨ - ١٦٩)، ومسلم (٨٢/٤ - ٨٣) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.



## فَصْلٌ

ثُمَّ يُبْيَضُ إِلَى مَكَّةَ، وَيَطُوفُ الْقَارِنَ وَالْمُقَرَّدَ بِنَبْيَةِ الْفَرِيضَةِ طَوَافَ الزَّيَارَةِ، وَأَوَّلُ وَفْتِهِ بَعْدَ نِصْفِ لَيْلَةِ النَّحْرِ، وَيُسَنُّ فِي يَوْمِهِ، وَلَهُ تَأْخِيرُهُ.

الشرح:

(فَصْلٌ): (ثُمَّ يُبْيَضُ إِلَى مَكَّةَ) إِذَا فَرَغَ مِنْ هَذِهِ الْمَنَاسِكِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي هِيَ: زَمَنِي جَمْرَةِ الْعَقِيَّةِ، وَنَحْرُ الْهَدْيِ، وَالْحُلُقُ أَوْ التَّقْصِيرُ فَإِنَّهُ يُبْيَضُ إِلَى مَكَّةَ، يَعْنِي: يَخْرُجُ مِنْ مَبْنَى إِلَى مَكَّةَ لِيَفْعَلَ التَّشَكُّعَ الرَّابِعَ، وَهُوَ طَوَافُ الْإِقَاضَةِ. وَلَا بُدَّ مِنَ التَّنْبِيهِ إِلَى أَنَّ النَّحْرَ لَا يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ فِي يَوْمِ الْعِيدِ، إِذَا فَعَلَهُ يَوْمَ الْعِيدِ وَبَعْدَ زَمَنِي جَمْرَةِ الْعَقِيَّةِ، فَهَذَا أَفْضَلُ. وَإِنْ تَأَخَّرَ عَنْ يَوْمِ الْعِيدِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنَ الْيَوْمِ الثَّلَاثِ عَشَرَ، كُلَّ هَذَا وَقْتُ لَذِيحِ الْهَدْيِ فَيَذْبَحُهُ مَتَى شَاءَ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ.

(وَيَطُوفُ الْقَارِنَ وَالْمُقَرَّدَ بِنَبْيَةِ الْفَرِيضَةِ طَوَافَ الزَّيَارَةِ) فَإِذَا وَصَلَهَا يَطُوفُ الْقَارِنَ وَالْمُقَرَّدَ لِلْحُجِّ بِنَبْيَةِ الْفَرِيضَةِ؛ أَي: بِنَبْيَةِ أَنَّ هَذَا الطَّوَافَ، طَوَافُ فَرِيضَةٍ وَلَيْسَ هُوَ طَوَافُ قُدُومٍ، وَلَا طَوَافُ تَطَوُّعٍ.

طَوَافُ الزَّيَارَةِ هُوَ طَوَافُ الْإِقَاضَةِ، وَيُسَمَّى طَوَافَ الزَّيَارَةِ وَيُسَمَّى طَوَافَ الصَّدْرِ، كُلُّهَا أَسْمَاءُ لِهَذَا الطَّوَافِ الَّذِي هُوَ رَكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْحُجِّ.

(وَأَوَّلُ وَفْتِهِ بَعْدَ نِصْفِ لَيْلَةِ النَّحْرِ، وَيُسَنُّ فِي يَوْمِهِ، وَلَهُ تَأْخِيرُهُ) وَطَوَافُ الْإِقَاضَةِ مُحَدَّدُ الْبِدَايَةِ، فَيَبْدَأُ وَفْتُهُ مِنْ مِتْنَصِفِ لَيْلَةِ النَّحْرِ، وَآخِرُ طَوَافِ الْإِقَاضَةِ لَيْسَ لَهُ حَدٌّ، فَلَهُ تَأْخِيرُهُ، عَنْ يَوْمِ الْعِيدِ، وَلَهُ تَأْخِيرُهُ عَنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَلَهُ تَأْخِيرُهُ فِي شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ أَوْ بَعْدَ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ فَهُوَ وَقْتُ مُحَدَّدُ الْبِدَايَةِ وَلَيْسَ مُحَدَّدُ النِّهَايَةِ، وَلَكِنْ كُلَّمَا قَدَّمَ فَهُوَ أَفْضَلُ.

ثُمَّ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ؛ إِذَا كَانَ مُتَمَتِّعًا، أَوْ غَيْرِهِ وَلَمْ يَكُنْ سَعَى بَعْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ.

الشرح:

(ثُمَّ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ؛ إِذَا كَانَ مُتَمَتِّعًا، أَوْ غَيْرِهِ وَلَمْ يَكُنْ سَعَى بَعْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ) طَوَافُ الْإِفَاضَةِ واجبٌ عَلَى كُلِّ حَاجٍّ، سَوَاءً كَانَ مُتَمَتِّعًا أَوْ قَارِنًا أَوْ مُفْرِدًا، وَأَمَّا السَّعْيُ فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا يَلْزَمُهُ السَّعْيُ بَعْدَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ؛ لِأَنَّ السَّعْيَ الْمَاضِي لِلْعِمْرَةِ، وَالْمُتَمَتِّعَ عَلَيْهِ طَوَافَانِ وَسَعْيَانِ: طَوَافٌ وَسَعْيٌ لِلْعِمْرَةِ، وَطَوَافٌ وَسَعْيٌ لِلْحَجِّ. أَمَّا إِنْ كَانَ قَارِنًا أَوْ مُفْرِدًا فَهَذَا إِنْ كَانَ سَعَى بَعْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ فَإِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ سَعْيٌ بَعْدَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ وَإِنْ كَانَ لَمْ يَسْعَ بَعْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ فَإِنَّهُ يَسْعَى بَعْدَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ.

ثُمَّ قَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ.

الشرح:

(ثُمَّ قَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ) فَإِذَا فَعَلَ الثُّلُثَ الرَّابِعَ وَهُوَ طَوَافُ الْإِفَاضَةِ، أَوْ بعبارة أخرى إِذَا فَعَلَ الثُّلُثَ الثَّالِثَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا يَحْضُرُ بِهِ التَّحَلُّلُ؛ فَإِنَّهُ يَحِلُّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ حَرَّمَ عَلَيْهِ بِالْإِحْرَامِ، مِنْ لُبْسِ الْمَخِيطِ وَتَغْطِيَةِ الرَّأْسِ وَالطَّيْبِ وَالِاسْتِمْتَاعِ بِزَوْجِيَّتِهِ.

ثُمَّ يَشْرَبُ مِنْ زَمْزَمَ لِمَا أَحَبَّ، وَيَتَضَلَّعُ مِنْهُ، وَيَدْعُو بِمَا وَرَدَ.

الشرح:

(ثُمَّ يَشْرَبُ مِنْ زَمْزَمَ لِمَا أَحَبَّ، وَيَتَضَلَّعُ مِنْهُ) إِذَا فَرَعَ مِنْ طَوَافِ الْإِقَاضَةِ فَإِنَّهُ يَمُرُّ عَلَى زَمْزَمَ وَيَشْرَبُ مِنْ مَائِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا سُنَّةٌ، فَعَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ<sup>(١)</sup>، فَيَشْرَبُ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ لِمَا أَحَبَّ مِنَ الْأَغْرَاضِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَاءُ زَمْزَمَ لِمَا شَرِبَ لَهُ»<sup>(٢)</sup>، فَيَشْرَبُهُ لِمَا أَحَبَّ مِنْ خَيْرِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ؛ لِأَنَّهُ مَاءُ مَبَارَكٍ وَيَتَضَلَّعُ مِنْهُ، يَعْنِي: يَكْثُرُ مِنْهُ حَتَّى يَمْتَلِئَ مِنْهُ بَطْنُهُ.

(وَيَدْعُو بِمَا وَرَدَ) وَيَدْعُو عِنْدَ شَرْبِهِ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ بِمَا وَرَدَ، وَمِنْهُ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ عَلِمًا نَافِعًا، وَرِزْقًا وَاسِعًا، وَرِيًّا وَغِيبًا وَشِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ، اللَّهُمَّ اغْثِلْ بِهِ قَلْبِي وَأَمَلًا مِنْ خَشْيَتِكَ<sup>(٣)</sup>. هَذَا الَّذِي وَرَدَ أَنَّ يُعَالَى عِنْدَ شَرْبِ مَاءِ زَمْزَمَ.

(١) كَمَا فِي حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي صِفَةِ حَجِّ النَّبِيِّ ﷺ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤٢/٤).  
(٢) أَخْرَجَهُ: أَحْمَدُ (٣/٣٥٧)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٦٠٢) مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.  
(٣) وَرَدَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ إِذَا شَرِبَ مِنْ زَمْزَمَ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ عَلِمًا نَافِعًا وَرِزْقًا وَاسِعًا وَشِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ. أَخْرَجَهُ: الدَّارَقُطْنِيُّ (٢/٢٨٨)، وَالْحَاكِمُ (١/٤٧٣).

ثُمَّ يَرْجِعُ فَيَبِيتُ بِمِئَةِ ثَلَاثِ لَيَالٍ.

الشرح:

(ثُمَّ يَرْجِعُ فَيَبِيتُ بِمِئَةِ ثَلَاثِ لَيَالٍ) فَإِذَا فَرَعَ مِنْ طَوَافِ الْإِقَاضَةِ وَالسَّعْيِ، إِنْ كَانَ عَلَيْهِ سَمْعٌ؛ فَإِنَّهُ لَا يَبْقَى فِي مَكَّةَ، بَلْ يَرْجِعُ إِلَى مِئَةِ وَيَقِيمُ فِيهَا أَيَّامَ النَّشْرِ لَيَالٍ وَنَهَارًا، بِقَاؤُهُ فِيهَا بِاللَّيْلِ وَاجِبٌ، أَمَّا بَقَاؤُهُ فِيهَا بِالنَّهَارِ فَهُوَ سُنَّةٌ، يَبِيتُ فِيهَا ثَلَاثَ لَيَالٍ: لَيْلَةُ الْحَادِي عَشَرَ وَالثَّانِي عَشَرَ وَالثَّلَاثَ عَشَرَ، هَذَا وَاجِبٌ مِنْ وَاجِبَاتِ الْحَجِّ لِمَنْ تَأَخَّرَ إِلَى الْيَوْمِ الثَّلَاثِ عَشَرَ، أَمَّا مَنْ تَعَجَّلَ فَإِنَّهُ يَكْفِيهِ أَنْ يَبِيتَ فِيهَا لَيْلَتَيْنِ: لَيْلَةَ الْحَادِي عَشَرَ وَالثَّانِي عَشَرَ كَمَا سَبَّأْنِي، فَلَوْ تَرَكَ الْمَبِيتَ فَإِنَّهُ يَكُونُ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ وَاجِبًا مِنْ وَاجِبَاتِ الْحَجِّ؛ إِلَّا إِنْ كَانَ لَهُ عُذْرٌ شَرْعِي يَمْنَعُهُ مِنَ الْمَبِيتِ.

فَيَرْمِي الْجَمْرَةَ الْأُولَى - وَتَلِي مَسْجِدَ الْخَيْفِ - بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ .

الشرح:

(فَيَرْمِي الْجَمْرَةَ الْأُولَى - وَتَلِي مَسْجِدَ الْخَيْفِ - بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ) يَرْمِي الْجَمْرَةَ الْأُولَى وَتُسَمَّى بِالْجَمْرَةِ الصُّغْرَى، وَهِيَ الَّتِي تَلِي مَسْجِدَ الْخَيْفِ بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ مُتَعاقِبَاتٍ، يَرْفَعُ يَدَهُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، وَيَقُولُ: «اللَّهُ أَكْبَرُ» .

كتاب المناسك : باب صفة الحج والعمرة

وَيَجْعَلُهَا عَنْ يَسَارِهِ، وَيَتَأَخَّرُ قَلِيلًا، وَيَدْعُو طَوِيلًا، ثُمَّ الْوُسْطَى مِثْلَهَا، ثُمَّ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، وَيَجْعَلُهَا عَنْ يَمِينِهِ، وَيَسْتَبِيطُ الْوَادِي، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا .

الشرح:

(وَيَجْعَلُهَا عَنْ يَسَارِهِ، وَيَتَأَخَّرُ قَلِيلًا، وَيَدْعُو طَوِيلًا) يعني: إِذَا فَرَعَ مِنْ رَمَى الْجَمْرَةِ الصُّغْرَى فَإِنَّهُ يَنْدَفِعُ عَنْهَا إِلَى جِهَةِ الْجَمْرَةِ الْوُسْطَى وَيَجْعَلُ الْجَمْرَةَ الصُّغْرَى عَنْ يَسَارِهِ، ثُمَّ يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَيَدْعُو طَوِيلًا، حَتَّى إِذَا بَعْضُ الصَّحَابَةِ دَعَا بِمَقْدَارِ قِرَاءَةِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

(ثُمَّ الْوُسْطَى مِثْلَهَا) ثُمَّ يَرْمِي الْجَمْرَةَ الْوُسْطَى بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ مُتَعاقِبَاتٍ، يَرْفَعُ يَدَهُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، وَيَقُولُ: «اللَّهُ أَكْبَرُ»، كَمَا رَمَى الْجَمْرَةَ الصُّغْرَى .

(ثُمَّ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، وَيَجْعَلُهَا عَنْ يَمِينِهِ، وَيَسْتَبِيطُ الْوَادِي) فَإِذَا رَمَى الْجَمْرَةَ الْوُسْطَى أَيْضًا فَإِنَّهُ يَنْتَقِلُ مِنْهَا مُتَوَجِّهًا إِلَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ، ثُمَّ يَقِفُ وَيَدْعُو طَوِيلًا رَافِعًا يَدَيْهِ، كَمَا فَعَلَ عِنْدَ الْجَمْرَةِ الصُّغْرَى، ثُمَّ يَمْشِي إِلَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ، وَهِيَ الْآخِرَةُ، فَيَرْمِيهَا مِنْ جِهَةِ الْوَادِي، هَذَا الَّذِي كَانَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، لِأَنَّهَا كَانَتْ فِي جَبَلٍ، وَلَا تُرْمَى مِنْ أَعْلَى، وَلَكِنْ تُرْمَى مِنْ جِهَةِ الْوَادِي، وَلَكِنْ لَمَّا زَالَ الْجَبَلُ، بَانَ أَزَالُهُ وَلِيَ الْأَمْرِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَتَوَسَّعَ الْمَكَانُ لِلنَّاسِ فَإِنَّهَا تُرْمَى مِنْ كُلِّ جِهَةٍ تَتَبَسَّرُ .

(وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا) إِذَا فَرَعَ مِنْ رَمَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ فَإِنَّهُ يَمْضِي وَيَنْصَرِفُ وَلَا يَقِفُ لِلدُّعَاءِ عِنْدَهَا كَمَا وَقَفَ عِنْدَ الْجَمْرَةِ الصُّغْرَى وَالْكَبْرَى .

يُفْعَلُ هَذَا فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، بَعْدَ الزَّوَالِ، مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ مَرَّتَيْنِ.

الشرح:

(يُفْعَلُ هَذَا فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، بَعْدَ الزَّوَالِ، مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ مَرَّتَيْنِ) يُفْعَلُ هَذَا الْفِعْلُ، وَهُوَ رَمَى الْجَمَرَاتِ الصَّغْرَى، ثُمَّ الْوُسْطَى، ثُمَّ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، كُلُّ جَمْرَةٍ بِسَبْعِ خَضَيَاتٍ، وَيَقِفُ عِنْدَ الصَّغْرَى وَالْوُسْطَى وَيَدْعُو، يُفْعَلُ هَذَا فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ الْحَادِي عَشَرَ وَالثَّانِي عَشَرَ وَالثَّلَاثَ عَشَرَ، بَعْدَ الزَّوَالِ، أَيْ: أَنَّ الرَّمِيَّ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ يَبْدَأُ بَعْدَ الزَّوَالِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْتَظِرُ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ، ثُمَّ يَرْمِي، وَكَانَ أَصْحَابُهُ ﷺ يَنْتَظِرُونَ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ، ثُمَّ يَبْدَأُونَ الرَّمِيَّ، فَلَوْ كَانَ الرَّمِيَّ جَائِزًا قَبْلَ الزَّوَالِ كَمَا يَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ لَبَيَّنَهُ النَّبِيُّ ﷺ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَا تَرَكَ شَيْئًا مِنْ هَذَا الدِّينِ إِلَّا بَيَّنَّهُ لِأُمَّتِهِ، فَلَوْ كَانَ الرَّمِيُّ قَبْلَ الزَّوَالِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ جَائِزًا لَأَدَّاهُ أَوْ فَعَلَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَلَمْ يَرَدْ أَنَّهُ إِذِنْ بِهِ لِاحِدٍ، وَلَمْ يَرَدْ أَنَّهُ فَعَلَهُ ﷺ وَلَا فَعَلَهُ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ قَبْلَ الزَّوَالِ.

فَإِنْ رَمَاهُ كُلُّهُ فِي الثَّلَاثِ أَجْزَأَهُ، وَزَيَّرْتُهُ بَيْنَتَهُ، فَإِنْ أَخْرَهُ عَنْهُ، أَوْ لَمْ يَبْتَ بِهَا؛ فَعَلَيْهِ دَمٌ.

الشرح:

(فَإِنْ رَمَاهُ كُلُّهُ فِي الثَّلَاثِ أَجْزَأَهُ، وَزَيَّرْتُهُ بَيْنَتَهُ) إِذَا أَخَّرَ رَمَى الْيَوْمِ الْأَوَّلِ؛ الْيَوْمَ الْحَادِي عَشَرَ، وَرَمَى الْيَوْمَ الثَّانِي عَشَرَ إِلَى الْيَوْمِ الثَّلَاثِ عَشَرَ جَازَ لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْوَقْتَ كُلَّهُ وَقْتُ لِلرَّمِيِّ، لَكِنْ يُرْتَّبُهُ. بَأَن يَرْمِي الْجَمَرَاتَ لِلْيَوْمِ الْحَادِي عَشَرَ أَوَّلًا مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ يَعُودُ وَيَرْمِي جَمَرَاتِ الْيَوْمِ الثَّانِي عَشَرَ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ يَعُودُ وَيَرْمِي جَمَرَاتِ الْيَوْمِ الثَّلَاثِ عَشَرَ مَرَّتَيْنِ، وَفِي هَذَا مُتَّسِعٌ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ لِلَّذِينَ يَجِدُونَ مُشَقَّةً وَزَحَامًا وَخَطَرًا فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، لَهُمْ أَنْ يُوَخِّرُوا الرَّمِيَّ إِلَى أَنْ يَخَفَ النَّاسُ وَيَزْخَلَ النَّاسُ فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ عَشَرَ؛ لِأَنَّ النَّاسَ أَغْلَبَهُمْ يَتَعَجَّلُونَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي عَشَرَ، فَيَكُونُ فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ عَشَرَ مُتَّسِعٌ، وَرَفَقَ بِالنَّاسِ.

(فَإِنْ أَخْرَهُ عَنْهُ، أَوْ لَمْ يَبْتَ بِهَا؛ فَعَلَيْهِ دَمٌ) وَإِنْ أَخَّرَ الرَّمِيَّ عَنِ الْيَوْمِ الثَّلَاثِ عَشَرَ فَقَدْ فَاتَهُ الرَّمِيُّ؛ لِأَنَّهُ انْتَهَى وَقْتُهِ وَلَا يَقْضِي بَعْدَ فَوَاتِ الْوَقْتِ، لَكِنْ يَكُونُ عَلَيْهِ دَمٌ، فِذْبَةٌ جُزْءَانِ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ وَاجِبًا مِنْ وَاجِبَاتِ الْحَجِّ، وَمَنْ تَرَكَ وَاجِبًا مِنْ وَاجِبَاتِ الْحَجِّ فَإِنَّ عَلَيْهِ الْفِدْيَةَ، وَكَذَلِكَ مَنْ تَرَكَ الْمَبِيتَ بِمَعْنَى لَيْلَةِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ شَرْعِيٍّ فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ فِدْيَةٌ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ وَاجِبًا مِنْ وَاجِبَاتِ الْحَجِّ وَمَنْ تَرَكَ وَاجِبًا فَعَلَيْهِ دَمٌ.

وَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ خَرَجَ قَبْلَ الْغُرُوبِ : وَإِلَّا لَزِمَهُ الْمَيْبُتُ وَالرَّمْيُ مِنَ الْعِدِّ .

الشرح:

(وَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ خَرَجَ قَبْلَ الْغُرُوبِ : وَإِلَّا لَزِمَهُ الْمَيْبُتُ وَالرَّمْيُ مِنَ الْعِدِّ) المسلمُ مُخِيرٌ فِي أَنْ يَسْتَكْمَلَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بِالْمَيْبِتِ وَالرَّمْيِ، وَهَذَا أَفْضَلُ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ .

وَأِنْ أَرَادَ التَّعَجُّلَ فَإِنَّهُ إِذَا رَمَى الْجُمُرَاتِ الثَّلَاثَ بَعْدَ الزُّوَالِ مِنَ الْيَوْمِ الثَّانِي عَشَرَ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَزْخَلَ مِنْ مَتَى وَيَنْهِي حُجَّه، لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ مَتَى قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنَ الْيَوْمِ الثَّانِي عَشَرَ فَإِنْ أَذْرَكَ الْغُرُوبَ وَهُوَ فِي مَتَى لَمْ يَزْخَلَ، فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ الْمَيْبُتُ لَيْلَةَ الثَّلَاثِ عَشَرَ، وَالرَّمْيُ فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ عَشَرَ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ التَّعَجُّلِ أَنْ يَزْخَلَ مِنْ مَتَى قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ .

وَلَا يَكْفِي أَنَّهُ بَنَى التَّعَجُّلَ وَلَا يَرْحَلُ - كَمَا يُقْتَضَى بِهِ بَعْضُ النَّاسِ الْآنَ - لِأَنَّ النَّبِيَّ لَا تَكْفِي، فَلَا بُدَّ مِنَ الْفِعْلِ، لَكِنْ لَوْ حَمَلَ مَتَاعَهُ وَسَارَ فِي الطَّرِيقِ يُرِيدُ الْخُرُوجَ لَكِنْ وَجَدَ رَحَامًا وَلَمْ يَتِمَّكَنْ مِنَ الْخُرُوجِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ؛ فَإِنَّهُ يَخْرُجُ وَلَا خَرَجَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رَحَلَ .

فَإِذَا أَرَادَ الْخُرُوجَ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ حَتَّى يَطُوفَ لِلْوَدَاعِ، فَإِنْ أَقَامَ أَوْ اتَّحَزَ بَعْدَهُ أَعَادَهُ .

الشرح:

(فَإِذَا أَرَادَ الْخُرُوجَ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ حَتَّى يَطُوفَ لِلْوَدَاعِ) طَوَافُ الْوَدَاعِ هُوَ : آخِرُ شَيْءٍ مِنْ أَعْمَالِ الْحَجِّ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ مَكَّةَ بَعْدَ آدَاءِ الْحَجِّ؛ إِلَى أَيِّ جِهَةٍ مِنَ الْجِهَاتِ قَرِيبَةً كَانَتْ أَوْ بَعِيدَةً، فَإِنَّهُ لَا يَخْرُجُ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ طَوَافُ الْوَدَاعِ؛ وَسُمِّيَ طَوَافُ الْوَدَاعِ؛ لِأَنَّهُ آخِرُ شَيْءٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا يَنْفِرُنَ أَحَدٌ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ »<sup>(١)</sup> .

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ؓ : أُمِرُوا أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِمْ بِالْبَيْتِ، إِلَّا أَنَّهُ خَفَّفَ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَافِضِ<sup>(٢)</sup> .

فَطَوَافُ الْوَدَاعِ وَاجِبٌ مِنْ وَاجِبَاتِ الْحَجِّ؛ لِإِنْشَاءِ النَّبِيِّ ﷺ بِهِ كُلِّ خَارِجٍ مِنْ مَكَّةَ بَعْدَ آدَائِهِ الْحَجِّ .

(فَإِنْ أَقَامَ أَوْ اتَّحَزَ بَعْدَهُ أَعَادَهُ) وَإِنْ طَافَ لِلْوَدَاعِ، ثُمَّ أَقَامَ بَعْدَهُ فِي مَكَّةَ؛ كَانَ بَاتَ فِيهَا بَعْدَ طَوَافِ الْوَدَاعِ أَوْ أَقَامَ فِيهَا يَوْمًا أَوْ أَكْثَرَ مِمَّا يُعَدُّ

(١) أَخْرَجَهُ : مُسْلِمٌ (٩٣/٤)، وَاحْمَدُ (٢٢٢/١)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٠٠٢) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ؓ .

(٢) أَخْرَجَهُ : الْبُخَارِيُّ (٢٠٢/٢)، وَمُسْلِمٌ (٩٣/٤) .

إِقَامَةً فِي الْغُرْبِ، فَإِنَّهُ يَنْتَقِضُ وَدَاعُهُ، وَيَلْزَمُهُ إِعَادَتُهُ عِنْدَ الْخُرُوجِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ آخِرَ شَيْءٍ.

وَالثَّابِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَمَرَ - كَمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ - «أَنْ يَكُونَ آخِرَ عَهْدِهِمُ الْبَيْتُ».

(أَوْ أَتَجَرَ) يَعْنِي: بَاعَ وَاشْتَرَى لِأَجْلِ التَّجَارَةِ وَطَلَبَ الرِّيحَ بَعْدَ أَنْ طَافَ لِلْوُدَاعِ؛ فَإِنَّهُ قَدْ انْتَقَضَ وَدَاعُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ كَانَ آخِرَ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ، وَإِنَّمَا كَانَ آخِرَ عَهْدِهِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ؛ فَيُعِيدُ طَوَافَ الْوُدَاعِ. أَمَّا إِنْ طَافَ لِلْوُدَاعِ ثُمَّ مَرَّ بِمَنْزِلِهِ، وَدَخَلَ فِيهِ؛ لِأَجْلِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ حَاجَةٌ أَوْ أَنْ يُحْمَلَ مَتَاعُهُ؛ فَهَذَا لَا يَنْصَرُ. وَكَذَلِكَ لَوْ اشْتَرَى شَيْئًا مِنْ حَاجَاتِ السَّفَرِ فِي طَرِيقِهِ، أَوْ الْهَدَايَا الَّتِي يُهْدِيهَا لِأَقَارِبِهِ فِي بَلَدِهِ، فَهَذَا لَا يَنْقُضُ الْوُدَاعَ؛ لِأَنَّهُ مِنْ لَوَائِمِ السَّفَرِ، وَإِنَّمَا الْمَمْنُونُ أَنْ يُتَجَرَ، أَنْ يَبِيعَ، وَيَشْتَرِيَ لِلتَّجَارِ.

فَضَارَ طَوَافُ الْوُدَاعِ يَنْتَقِضُ بِأَحَدِ شَيْئَيْنِ:

الْأَوَّلُ: الْإِقَامَةُ بَعْدَهُ فِي مَكَّةَ.

الثَّانِي: الْإِتْجَارُ بَعْدَهُ فِي مَكَّةَ بِبَيْعٍ أَوْ شِرَاءٍ.

وَأِنْ تَرَكَهُ غَيْرُ حَائِضٍ رَجَعَ إِلَيْهِ، فَإِنْ شَقَّ أَوْ لَمْ يَرْجِعْ فَعَلَيْهِ دَمٌ، وَإِنْ أَخَّرَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ فَعَلَيْهِ عِنْدَ الْخُرُوجِ أَجْزَأُ عَنِ الْوُدَاعِ.

الشرح:

(وَأِنْ تَرَكَهُ غَيْرُ حَائِضٍ رَجَعَ إِلَيْهِ، فَإِنْ شَقَّ أَوْ لَمْ يَرْجِعْ فَعَلَيْهِ دَمٌ) فَإِنْ خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ قَبْلَ طَوَافِ الْوُدَاعِ فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ الرُّجُوعُ إِذَا كَانَ قَرِيبًا مِنْ مَكَّةَ. وَالْإِتْيَانُ بِطَوَافِ الْوُدَاعِ. أَمَّا إِذَا بَعُدَ عَنْ مَكَّةَ فَإِنَّهُ لَا يَنْفَعُهُ الرُّجُوعُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ سَافَرَ، فَلَا يَنْفَعُهُ الرُّجُوعُ لَوْ رَجَعَ. فَيَقْرَأُ عَلَيْهِ الدَّمَ لِأَنَّهُ تَرَكَ وَاجِبًا مِنْ وَاجِبَاتِ الْحَجِّ.

أَمَّا الْحَائِضُ؛ فَإِنَّهَا لَا وُدَاعَ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ خَفَّفَ عَنْهَا كَمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «غَيْرَ أَنَّهُ خَفَّفَ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ»، وَلَمَّا حَاضَتْ صَفِيَّةُ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلِمَ بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَحَابِسُنَا هِيَ ١٩» ظَنًّا مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا قَدْ أَفَاضَتْ. فَقَالَ: «فَانْفِرِي إِذَا» <sup>(١)</sup> أَنِّي: سَافِرِي؛ فَذَلَّ عَلَى أَنْ طَوَافَ الْوُدَاعِ لَا يَجِبُ عَلَى الْحَائِضِ، وَهَذَا تَخْفِيفٌ مِنَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(وَإِنْ أَخَّرَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ فَعَلَيْهِ عِنْدَ الْخُرُوجِ أَجْزَأُ عَنِ الْوُدَاعِ) وَإِذَا أَخَّرَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ، الَّذِي هُوَ طَوَافُ الْإِفَاضَةِ، وَطَافَهُ عِنْدَ سَفَرِهِ فَإِنَّهُ يُجْزِئُ عَنْ طَوَافِ الْوُدَاعِ؛ لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ آخِرَ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ.

(١) أخرجه: البخاري (٢٢٣/٥)، ومسلم (٩٣/٤).

وَيَقِفُ غَيْرُ الْحَائِضِ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْبَابِ دَاعِيًا بِمَا وَرَدَ، وَتَقِفُ الْحَائِضُ بِبَابِهِ، وَتَدْعُو بِالدَّعَاءِ.

الشرح:

(وَيَقِفُ غَيْرُ الْحَائِضِ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْبَابِ دَاعِيًا بِمَا وَرَدَ) يعني بعد ما يَفْرُغُ مِنْ طَوَافِ الْوُدَّاعِ، ويريد السَّفَرُ؛ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَقِفَ بَيْنَ الرُّكْنِ - يعني: الذي فيه الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ -، وبين بابِ الْكَعْبَةِ، فَيَدْعُو اللَّهَ ﷻ وَيُكْثِرُ مِنَ الدَّعَاءِ عِنْدَ سَفَرِهِ، بَأَنْ يَغْفِرَ لَهُ، وَأَنْ يَقْتُلَ مِنْهُ، وَأَنْ يُعِيدَهُ إِلَى بَيْتِهِ الْحَرَامِ مَرَّةً ثَانِيَةً، وَأَنْ لَا يَجْعَلَهُ أَحَزَّ الْعَهْدِ بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ، وَيَدْعُو بِكُلِّ مَا تيسَّرَ لَهُ؛ هَذَا سُنَّةٌ مِنْ سُنَنِ الْحَجِّ وَهُوَ مَا يُسَمَّى بِالْإِزَامِ.

(وَتَقِفُ الْحَائِضُ بِبَابِهِ، وَتَدْعُو بِالدَّعَاءِ) أَمَّا الْحَائِضُ فَإِنَّهَا لَا تَدْخُلُ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، كَمَا أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ غَيْرَهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ، وَلَكِنْ تَقِفُ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ، وَتَدْعُو بِمَا تيسَّرَ لَهَا مِنْ أَنْوَاعِ الْأَدْعِيَةِ.

وَيُسْتَحَبُّ زِيَارَةُ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَبْرَيْ صَاحِبَيْهِ.

الشرح:

(وَيُسْتَحَبُّ زِيَارَةُ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَبْرَيْ صَاحِبَيْهِ) زِيَارَةُ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ، وَزِيَارَةُ غَيْرِهِ مِنَ الْقُبُورِ إِنْ كَانَتْ بَدُونِ سَفَرٍ، وَكَانَ الْقَصْدُ مِنْهَا السَّلَامُ عَلَى الْأَمْوَاتِ وَالِدَعَاءُ لَهُمْ؛ فَهِيَ سُنَّةٌ، وَأَمَّا السَّفَرُ لِأَجْلِ الزِّيَارَةِ؛ فَلَا يُسَافَرُ إِلَّا لِزِيَارَةِ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ، وَمِنْهَا الْمَسْجِدُ النَّبَوِيُّ.

فَزِيَارَةُ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ بَعْدَ الْحَجِّ أَوْ فِي أَيِّ وَقْتٍ مُسْتَحَبَّةٌ، وَلَكِنْ إِنْ زَارَهُ بَعْدَ الْحَجِّ لِيَسْلَمَ مِنْ سَفَرٍ آخَرَ، وَيَكُونَ هَذَا أَيْسَرَ لَهُ؛ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ. فَيَذْهَبُ إِلَى الْمَدِينَةِ بِنِيَّةِ زِيَارَةِ الْمَسْجِدِ؛ لِابْنَةِ زِيَارَةِ الْقَبْرِ؛ لِأَنَّ الْقُبُورَ لَا يُسَافَرُ لِزِيَارَتِهَا، وَإِنَّمَا يُسَافَرُ لِزِيَارَةِ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تُسَفَّدُ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِي هَذَا، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى»<sup>(١)</sup>.

أَمَّا الْقُبُورُ - قُبُورُ الْأَنْبِيَاءِ أَوْ قُبُورِ الْأَوْلِيَاءِ، وَالصَّالِحِينَ - فَإِنَّهَا لَا يُسَافَرُ مِنْ أَجْلِ زِيَارَتِهَا، وَإِنْ كَانَ زِيَارَةُ الْقُبُورِ سُنَّةً؛ لَكِنْ سُنَّةٌ بَدُونِ سَفَرٍ، لِأَنَّ السَّفَرَ لِلْعِبَادَةِ وَالتَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ فِي مَكَانٍ مِنَ الْأَمْكِنَةِ؛ لَا يُجُوزُ إِلَّا فِي الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ.

(١) أخرجه: البخاري (٧٦/٢)، ومسلم (١٢٦/٤) من حديث أبي هريرة ؓ.



فَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ رحمته: «وَتُسْتَحَبُّ زِيَارَةُ قَبْرِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَزِيَارَةُ صَاحِبَيْهِ». هَذَا لِأَشَدِّ فِيهِ؛ أَنَّهُ تُسْتَحَبُّ زِيَارَةُ قَبْرِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَزِيَارَةُ قَبْرِ صَاحِبَيْهِ، وَبَقِيَّةُ قُبُورِ الْمُسْلِمِينَ. لَكِنْ بَدُونَ سَفَرٍ، فَإِذَا أَزَادَ أَنَّ يُسَافِرُ تَكُونُ بَيْتَةُ السَّفَرِ مِنْ أَجْلِ زِيَارَةِ الْمَسْجِدِ، وَتَدْخُلُ زِيَارَةُ قَبْرِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَقَبْرِ صَاحِبَيْهِ، وَغَيْرِهِمْ؛ تَدْخُلُ تَبَعًا لَزِيَارَةِ الْمَسْجِدِ.

وَأَمَّا مَارُوي مِنَ الْأَحَادِيثِ فِي اللَّهِ: يُشْرَعُ لِمَنْ حَجَّ أَنْ يُسَافِرَ لِقَبْرِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَأَنْ يَزُورَهُ، وَأَنْ: «مَنْ حَجَّ، وَلَمْ يَزُرْنِي، فَقَدْ جَفَانِي» <sup>(١)</sup>، وَأَمثالُ هَذَا مِنَ الْأَحَادِيثِ فَكُلُّهَا إِثْمٌ ضَعِيفٌ، شَدِيدَةُ الضَّعْفِ لَا يَحْتَجُّ بِهَا، وَإِنَّمَا أَتَاهَا مَوْضُوعَةٌ، كَمَا بَيَّنَّ عَلَى ذَلِكَ أَئِمَّةُ الْحَفَاطِ مِنَ أَهْلِ الْحَدِيثِ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

(١) أَخْرَجَهُ: ابْنُ عَدِي فِي «الْكَامِلِ» (٢٤٨/٨)، وَابْنُ حِبَانَ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (٧٣/٣)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (١١٦٨).

وَصِفَةُ الْعُمْرَةِ: أَنْ يُحْرِمَ بِهَا مِنَ الْمِيقَاتِ أَوْ مِنْ أَذْنَى الْجِلِّ مِنْ مَكِّيٍّ وَتَخَوُّهُ، لَا مِنَ الْحَرَمِ.

الشرح:

لَمَّا فَرَعَ الْمَوْلَفُ رحمته مَنِ بَيَانَ صِفَةَ الْحَجِّ، انْتَقَلَ إِلَى بَيَانِ صِفَةِ الْعُمْرَةِ.

فَقَالَ: (صِفَةُ الْعُمْرَةِ: أَنْ يُحْرِمَ بِهَا مِنَ الْمِيقَاتِ، أَوْ مِنْ أَذْنَى الْجِلِّ مِنْ مَكِّيٍّ، وَتَخَوُّهُ).

فَالْعُمْرَةُ مِثْلُ الْحَجِّ فِي الْإِحْرَامِ لَهَا، فَإِذَا جَاءَ يُرِيدُ الْعُمْرَةَ، وَمَرَّ بِمِيقَاتٍ مِنَ الْمَوَاقِيتِ الَّتِي فِي طَرِيقِهِ؛ فَإِنَّهُ يُحْرِمُ مِنْهُ، وَلَا يُجُوزُ لَهُ تَجَاوُزُهُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ، لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لَمَّا وَقَفَتْ الْمَوَاقِيتُ قَالَ: «هَرُّ لَهْرٍ، وَلَمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِيهِنَّ؛ - مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ أَوْ الْعُمْرَةَ» <sup>(١)</sup> فَإِذَا قَدِمَ إِلَى مَكَّةَ يُرِيدُ الْعُمْرَةَ فِي أَيِّ وَقْتٍ، وَمَرَّ عَلَى مِيقَاتٍ مِنَ الْمَوَاقِيتِ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُحْرِمَ مِنْهُ. سَوَاءٌ مَرَّ بِهِ مَاشِيًا أَوْ رَاكِبًا عَلَى دَابَّةٍ، أَوْ عَلَى سَيَّارَةٍ، أَوْ مَرَّ بِهِ مِنَ الْجَوْرِ عَلَى طَائِرَةٍ، أَوْ حَاذَاهُ مِنْ أَيِّ الْجِهَاتِ مِنَ الْأَرْضِ - فَإِنَّهُ يَلْزُمُهُ الْإِحْرَامُ حِينَئِذٍ، وَلَا يَتَعَدَّى الْمِيقَاتِ بَدُونَ إِحْرَامٍ.

أَمَّا إِذَا كَانَ مَنَزَلُهُ دُونَ الْمِيقَاتِ، مِمَّا يَلِي مَكَّةَ، فَإِنَّ مِيقَاتَهُ مَنَزَلُهُ لِقَوْلِهِ

(١) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ (١٦٥/٢) (٢١/٣)، وَمُسْلِمٌ (٥/٤) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه.

ﷺ: «وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ - أَيِ دُونَ الْمَوَاقِيتِ - فَتَمْلُهُ مِنْ أَهْلِهِ»، وكذلك لو تعدى الميقات، وهو لا يريد العمرة، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَحْتَمِرَ بعدما تعدى الميقات؛ فَإِنَّهُ يُحْرِمُ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي نَوَى مِنْهُ، مادام أَنَّهُ خَارِجَ الْحَرَمِ، فيُحْرِمُ مِنْهُ.

أَمَّا مَنْ نَوَى الْعُمْرَةَ، وهو مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ أَوْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْقَادِمِينَ إِلَيْهَا؛ فَإِنَّهُ لَا يُحْرِمُ بِالْعُمْرَةِ مِنَ الْحَرَمِ؛ بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الْحَلِّ، وَيُحْرِمُ مِنَ الْحَلِّ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يُعِمِّرَ عَائِشَةَ بَعْدَ الْحَجِّ، أَمَرَ أَخَاهَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَلَذَّبَ بِهَا إِلَى التَّنْعِيمِ فَأَحْرَمَتْ مِنْهُ بِالْعُمْرَةِ<sup>(١)</sup>. وَالتَّنْعِيمُ هُوَ أَدْنَى الْجَلِّ.

(لَا مِنَ الْحَرَمِ) فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُحْرِمُ مِنَ مَكَّةَ بِالْعُمْرَةِ لَا مَكِّيًّا، وَلَا غَيْرَهُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ مَنَاسِكَ الْعُمْرَةِ كُلُّهَا دَاخِلُ الْحَرَمِ بِخِلَافِ الْحَجِّ فَإِنَّ مَنَاسِكَهَا مِنْهَا مَا هُوَ دَاخِلُ الْحَرَمِ، وَمِنْهَا مَا هُوَ خَارِجُ الْحَرَمِ. فَيَجُوزُ أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ؛ لِأَنَّهُ سَيَخْرُجُ إِلَى الْحَلِّ لِأَدَاءِ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ.

وَأَمَّا الْعُمْرَةُ فَكُلُّ مَنَاسِكَهَا دَاخِلُ الْحَرَمِ، لِأَنَّهَا طَوَافٌ، وَسَعْيٌ، وَحُلْقُ أَوْ تَقْصِيرٌ، وَهَذَا كُلُّهُ فِي الْحَرَمِ. فَلَوْ أَخْرَمَ مِنَ الْحَرَمِ فَإِنَّهُ يَخْلُو مِنَ

(١) أخرجه: البخاري (١٧٢/٢)، ١٩١ - ١٩٢، ومسلم (٣٠/٤ - ٣١) من حديث عائشة ؓ.

خُرُوجِهِ إِلَى الْحَلِّ، وَالْمَقْرُوضُ فِي الْمُحْرِمِ أَنْ يَجْمَعَ فِي إِحْرَامِهِ بَيْنَ حُلٍّ وَحَرَمٍ. فَلِذَلِكَ أَمَرَ الْمُتَمَتِّعُ الَّذِي نَوَى الْعُمْرَةَ مِنْ مَكَّةَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الْحَلِّ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَجْمَعَ فِي إِحْرَامِهِ بَيْنَ حُلٍّ، وَحَرَمٍ.

فَإِذَا طَافَ وَسَعَى وَحَلَقَ أَوْ قَصَرَ حَلًّ .

الشرح:

(فَإِذَا طَافَ وَسَعَى وَحَلَقَ أَوْ قَصَرَ حَلًّ) الغُمْرَةُ هي : إحرام من الميقات أَوْ مِنْ أَذْنَى الْحُلِّ لِمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ ونحوهم ، وطواف وسعي وحلق أَوْ تَقْصِيرُ فَإِذَا طَافَ الْمُتَعَمِّرُ وَسَعَى بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ ، بَنِيَّةٍ طَوَافِ الْغُمْرَةِ ، وَسَعْيِ الْغُمْرَةِ ، وَقَصَرٍ مِنْ رَأْسِهِ أَوْ حَلَقٍ رَأْسَهُ فَقَدْ حَلَّ .

هذه مناسكُ الْغُمْرَةِ : إحرام ، وطواف ، وسعي وتقصير أَوْ حلق .

وَتُبَاحٌ كُلُّ وَقْتٍ ، وَتُجْزِئُ عَنِ الْفُرْصِ .

الشرح:

(وَتُبَاحٌ) الْغُمْرَةُ (كُلُّ وَقْتٍ) فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَغَيْرِهَا ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَ لَهَا وَقْتُ مُحَدَّدٍ مِنَ السَّنَةِ . أَمَّا الْحَجُّ فَإِنَّ اللَّهَ حَدَّدَهُ بِالْأَشْهُرِ قَالَ تَعَالَى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾ [البقرة : ١٩٧] التي هي : شَوَّالٌ ، وَذُو الْقَعْدَةِ ، وَعَشْرَةُ أَيَّامٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ .

أَمَّا الْغُمْرَةُ فَلَيْسَ لَهَا مِيقَاتٌ مُحَدَّدٌ ، فَيُتَعَمَّرُ مَتَى شَاءَ .

(وَتُجْزِئُ عَنِ الْفُرْصِ) وَإِذَا اعْتَمَرَ فِي أَيِّ وَقْتٍ سِوَاهُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ أَوْ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ ، فَإِنَّ هَذِهِ الْغُمْرَةَ تُجْزِئُهُ عَنْ عُمْرَةِ الْإِسْلَامِ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ ؛ يُجِبُّ عَلَيْهِ الْحَجُّ مَرَّةً وَاحِدَةً فِي الْعُمْرِ ، وَيُجِبُّ عَلَيْهِ الْغُمْرَةُ مَرَّةً وَاحِدَةً فِي الْعُمْرِ . فَإِذَا اعْتَمَرَ الْمُسْلِمُ فِي أَيِّ وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ مِنَ السَّنَةِ أَجْزَأَ ذَلِكَ عَنْ عُمْرَةِ الْإِسْلَامِ سِوَاهُ كَانَتْ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ أَوْ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ .

وَأَرْكَانُ الْحَجِّ: الْإِحْرَامُ، وَالْوُقُوفُ، وَطَوَافُ الزُّيَّارَةِ، وَالسَّعْيُ.

الشرح:

• أفعال الحج على ثلاثة أقسام: أركان، وواجبات، وسنن.

١- الأركان: جمع ركن، والركن هو: الجانِبُ الأقْوَى لِلشَّيْءِ<sup>(١)</sup>. فأركان الحج هي الجوانب التي يقوم عليها، ولا بد منها، وهي أربعة:

الأول: (الإحرام) وهو نيَّةُ الدُّخُولِ فِي الشُّكْلِ.

الثاني: (والوقوف) بعرفة، وهذا هو الركن الأعظم، كما قال النَّبِيُّ ﷺ: «الحَجُّ عَرَفَةٌ»<sup>(٢)</sup>.

والركن الثالث: (وطواف الزُّيَّارَةِ) أي طواف الإفاضة.

والركن الرابع: (والسَّعْيُ) بين الصَّفا والمروة.

فهذه الأركان لا بد منها للحج، ولا يكون الحج إلا بوجودها لأجلها أركانه.

وَوَاجِبَاتُهُ: الْإِحْرَامُ مِنَ الْمِيقَاتِ الْمَعْتَبَرَةِ لَهُ، وَالْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ إِلَى الْغُرُوبِ، وَالْمَيْبِثُ لِغَيْرِ أَهْلِ السَّقَايَةِ وَالرَّعَايَةِ بِمَعْنَى، وَمُزْدَلِفَةَ إِلَى بَعْدِ مُتَنَصِّفِ اللَّيْلِ، وَالرَّمْيُ، وَالْحَلَّاقُ، وَالْوَدَاعُ. وَالْبَاقِي سُنَنٌ.

الشرح:

٢- (وَوَاجِبَاتُهُ) أما واجبات الحج فإنها سبعة، كما ذكرها هنا.

الأول: (الإحرام من الميقات المعتبر له)؛ أي الذي يُمَرُّ عليه قاصداً الحج أو العمرة، فلو تجاوزته وأحرم من دونه صح إхраمه لكنه ترك واجباً من واجبات الحج؛ فيكون عليه فدية.

الثاني: (والوقوف بعرفة إلى الغروب)، لمن وقف نهاراً، ويجب أن تفرق بين الوقوف، وبين استيماراه إلى الغروب، نفس الوقوف ركن، أما استيماراه إلى الغروب لمن وقف في النهار فهذا واجب من واجبات الحج، فلو وقف وانصرف من عرفة قبل الغروب أدَّى الركن، لكن انصرافه قبل الغروب ترك واجب فيكون عليه دم.

الثالث: الميبيث بمزدلفة ليالي التشريق لغير أهل السقاية والرعاية.

الرابع: (والمبيث لغير أهل السقاية والرعاية بمعنى).

وأهل السقاية: الذين يسقون الماء للحجاج من زمزم، بمعنى أنهم يستخرجونه من البئر بالدلاء، وكان يقوم عليه العباس بن عبد المطلب ﷺ، والنسائي

(١) انظر: «المطلع» (ص: ٨٨)، و«المصباح المنير» (ص: ٣٢٤).

(٢) أخرجه: أحمد (٣٠٩/٤، ٣٣٥)، وأبو داود (١٩٤٩)، والترمذي (٨٨٩)، والنسائي (٢٥٦/٥) من حديث عبد الرحمن بن يعمر ﷺ.

.....

هؤلاء هم أهل السقاية، وهؤلاء يُباح لهم ترك المبيت بمؤذلفة وترك المبيت ببنى؛ لأنهم بحاجة إلى أن يذهبوا لأجل السقاية فيسقط عنهم المبيت.

والرعاة: رعاة الإبل التي للحجاج يذهبون بها إلى الكلا، فيباح للرعاة أن يذهبوا في إبل الحجاج لترعى، ويسقط عنهم المبيت للئذ.

الخامس: (والزمني) زمني الجمار، زمني جمرة العقبة.

السادس: (والحلقى) الحلق أو التقصير، هذا واجب من واجبات الحج، كما سبق.

السابع: (والوداع) طواف الوداع: هذا هو الواجب الأخير، طواف الوداع - فإذا أكمل هذه الأركان التي هي: الإحرام، والوقوف، والطواف، والسعي، وهذه الواجبات الستة؛ فإنه يكون قد أكمل مناسك حجه.

(والباقي سنن) أما الباقي من الأقوال والأفعال التي تكون في الحج غير هذه الأركان، وغير هذه الواجبات فإنها سنن، فإن أتى بها فله أجر وثواب، وإن تركها فلا يخرج عليه، وذلك مثل الخروج إلى منى في يوم التروية والمبيت بها ليلة التاسع، وكذلك الدعاء في عرفة، والتلبية بعد الإحرام، هذا من سنن الحج، والشرب من ماء زمزم، وصلاة الركعتين بعد الطواف، والدعاء في الطواف وفي السعي.

وَأَرْكَانُ الْعُمْرَةِ: إِحْرَامٌ، وَطَوَافٌ، وَسَعْيٌ.

الشرح:

لما بين المؤلف رحمه الله أركان الحج، وواجباته، أراد بيان أركان العمرة. فقال: (وَأَرْكَانُ الْعُمْرَةِ: إِحْرَامٌ، وَطَوَافٌ، وَسَعْيٌ) فهي ثلاثة أركان، فإذا فعل هذه الثلاثة فقد أدّى أركان العمرة.

وَوَاجِبَاتُهَا : الْجَلَأَى ، وَالْإِحْرَامُ مِنْ مِيقَاتِهَا .

الشرح :

(وَوَاجِبَاتُهَا) أَمَّا وَاجِبَاتُهَا فَهِيَ اثْنَانِ :

أحدهما : (الجلأى) الحَلَّى أَوْ التَّقْصِيرُ .

والثاني : (الإحرام) مِنْ مِيقَاتِهَا . ومِيقَاتُهَا كَمَا سَبَقَ : أَنَّهُ إِذَا مَرَّ بِالْمِيقَاتِ وَهُوَ يُرِيدُ الْعُمْرَةَ فَإِنَّهُ يُحْرَمُ مِنْهُ فِي أَيِّ مِيقَاتٍ مِنَ الْمَوَاقِيتِ الَّتِي حَدَّدَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَإِنْ كَانَ مَنْزِلُهُ دُونَ الْمَوَاقِيتِ وَأَرَادَ الْعُمْرَةَ فَإِنَّهُ يُحْرَمُ مِنْ مَنْزِلِهِ ، وَكَذَلِكَ مَنْ تَعَدَّى الْمَوَاقِيتِ وَهُوَ لَا يُرِيدُ عُمْرَةً ثُمَّ نَوَّاهَا ؛ فَإِنَّهُ يُحْرَمُ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي نَوَّى مِنْهُ ، لَكِنْ لَوْ نَوَّى الْعُمْرَةَ وَهُوَ فِي مَكَّةَ ؛ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَخْرُجَ وَيُحْرَمَ بِهَا مِنَ الْحَلِّ كَمَا سَبَقَ .

فَمَنْ تَرَكَ الْإِحْرَامَ لَمْ يَتَعَقَّدْ نُسُكُهُ ، وَمَنْ تَرَكَ رُكْنًَا غَيْرَهُ أَوْ يَتَيْتَهُ لَمْ يَتِمَّ نُسُكُهُ إِلَّا بِهِ ، وَمَنْ تَرَكَ وَاجِبًا فَعَلَيْهِ دَمٌ ، أَوْ سَنَّهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

الشرح :

(فَمَنْ تَرَكَ الْإِحْرَامَ لَمْ يَتَعَقَّدْ نُسُكُهُ) رَجَعَ إِلَى بَيَانِ حُكْمِ هَذِهِ الْأَرْكَانِ ، وَهَذِهِ الْوَاجِبَاتِ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، فَمَنْ تَرَكَ الْإِحْرَامَ لِلْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ لَمْ يَتَعَقَّدْ نُسُكُهُ ، أَي : إِذَا لَمْ يَنْوِ الدُّخُولَ فِي التَّلَسُّكِ ؛ فَإِنَّهُ وَإِنْ أَتَى أَفْعَالَ الْحَجِّ وَأَفْعَالَ الْعُمْرَةِ ، وَهُوَ لَمْ يَنْوِ الْإِحْرَامَ ؛ فَإِنَّ أَفْعَالَ هَذِهِ لَا قِيَمَةَ لَهَا ؛ لِأَنَّهُ أَذَاهَا بِغَيْرِ إِحْرَامٍ .

أَمَّا مَنْ تَرَكَ رُكْنًَا مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ غَيْرِ الْإِحْرَامِ ، كَأَنْ تَرَكَ الطَّوْفَ لِلْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ أَوْ تَرَكَ السَّعْيَ لِلْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَتِمُّ نُسُكُهُ إِلَّا الْإِثْبَانُ بِهَذَا التَّلَسُّكِ الَّذِي تَرَكُهُ .

لَكِنْ مَنْ تَرَكَ الْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ فِي الْحَجِّ ؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ قَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ كَمَا يَأْتِي .

(وَمَنْ تَرَكَ رُكْنًَا غَيْرَهُ أَوْ يَتَيْتَهُ لَمْ يَتِمَّ نُسُكُهُ إِلَّا بِهِ) أَمَّا إِنْ تَرَكَ رُكْنًَا غَيْرَ الْوُقُوفِ ، كَأَنْ تَرَكَ السَّعْيَ أَوْ تَرَكَ الطَّوْفَ فِي الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ أَوْ تَرَكَ السَّعْيَ لِلْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ فَإِنَّ حُجَّه لَا يَنْبَطِلُ ، وَلَكِنْ لَا بُدَّ أَنْ يَطُوفَ وَأَنْ يَسْعَى وَلَوْ بَعْدَ وَقْتٍ .

فعليه أن يرجع إلى مكة ويطوف للإفاضة إن كان ترك طواف الإفاضة، أو يطوف للعمرة إن كان ترك طواف العمرة، ويسعى للحج، ويسعى للعمرة؛ لأنه يكون باقياً على إحرامه حتى ولو سافر مادام أنه لم يطف للعمرة ولم يسع للعمرة فيعود ويطوف ويسعى للعمرة.

أما إن ترك الطواف أو السعي للحج، فإنه قد تحلل التحلل الأول كما سبق، لكن التحلل الثاني لم يحصل فيتجنب أهله، ويعود إلى مكة، ويطوف طواف الإفاضة، ويسعى بين الصفا والمروة إن كان عليه سعي؛ بأن كان متمتعاً أو كان قارناً أو مفرداً ولم يكن سعى بعد طواف القدوم.

أما من ترك الحلق أو التقصير، فإن تركه في العمرة فإنه يعيد عليه ملابس الإحرام متى علم أو ذكر، ثم يحلق في أي مكان سواء كان في مكة أو خارج مكة.

أما إن كان ترك الحلق أو التقصير في الحج؛ فإنه يحلق ويقصر، ولا يلبس ملابس الإحرام؛ لأنه حصل له التحلل الأول من قبل، فيجزي الحلق أو التقصير في أي مكان، لا يختص بالحرم.

(ومن ترك واجباً فقلبه دم) أما من ترك واجباً من واجبات الحج، كأن ترك الإحرام من الميقات للحج أو العمرة. أو ترك البقاء بعرفة إلى الغروب، أو ترك المبيت بمزدلفة، أو ترك المبيت بمعى لغبر عذري، أو ترك الرمي حتى قات وقته، أو ترك طواف الوداع، ففي هذه الأحوال كلها

يتغيره بدم؛ بأن يدبح فدية في مكة، ويؤزعها على فقراء الحرم، وإن كان عاجزاً عن ذبح الفدية فإنه يصوم عشرة أيام.

(أو سته فلا شيء عليه) أما من ترك سته من سنن الحج أو من سنن العمرة فلا شيء عليه؛ لأن السنة: ما يثاب فاعله، ولا يعاقب تاركه. كما لو ترك الخروج إلى منى يوم التروية، أو المبيت بها ليلة التاسع؛ فهذا ترك سته من سنن الحج فلا شيء عليه. أو ترك الدعاء في الوقوف بعرفة أو ترك التلبية، هذه كلها سنن، ليس عليه في تركها شيء.

وَمَنْ صَلَّاهُ عَدُوٌّ عَنِ الْبَيْتِ أَهْدَىٰ ثُمَّ حَلَّ ، فَإِنْ فَقَدَهُ صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ حَلَّ ، وَإِنْ صُدَّ عَنْ عَرَفَةَ تَحَلَّلَ بِعُمْرَةٍ .

الشرح :

(وَمَنْ صَلَّاهُ عَدُوٌّ عَنِ الْبَيْتِ أَهْدَىٰ ثُمَّ حَلَّ ، فَإِنْ فَقَدَهُ صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ حَلَّ) هذا هو الإحصار، الإحصار هو : صَدَّ الْعَدُوُّ عَنِ الْبَيْتِ بِأَنْ يَمْنَعَ الْمُخْرِمِينَ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى الْبَيْتِ ، كَمَا حَصَلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ عَامَ الْحُدَيْبِيَةِ . فَإِنَّهُ ﷺ قَدِمَ مُخْرِمًا بِالْعُمْرَةِ هُوَ وَأَصْحَابُهُ ، فَلَمَّا وَصَلُوا إِلَى الْحُدَيْبِيَةِ عَلَىٰ خُدُودِ الْحَرَمِ مِمَّا يَلِي جُدَّةَ وَهُوَ الْمُسَمَّى الْآنَ بِالشَّمْسِيِّ ، قَرِيبٌ مِنَ الشَّعْبِ .

لَمَّا وَصَلَ إِلَى هَذَا الْمَكَانِ مَنَعَهُ الْمُشْرِكُونَ مِنَ الدُّخُولِ إِلَى مَكَّةَ ، وَحَالُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدُّخُولِ ، رَغَمَ الْمُحَاوَلَاتِ ، وَفِي النِّهَايَةِ ؛ فَالْتَبَيْ ﷺ دَبِيعَ هَذِيهِ ، وَحَلَّقَ رَأْسَهُ ، وَتَحَلَّلَ وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ بِذَلِكَ <sup>(١)</sup> .

قَدْ عَلِيَ أَنَّ الْمُحْرِمَ بِالْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ إِذَا صُدَّ عَنِ الْبَيْتِ وَلَمْ يَتِمَّ فَإِنَّهُ يَنْتَضِعُ فِلْذِيَّةً ، وَتَحَلَّلُ فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْفِلْذِيَّةَ فَإِنَّهُ يَصُومُ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

(وَإِنْ صُدَّ عَنْ عَرَفَةَ تَحَلَّلَ بِعُمْرَةٍ) أَمَا إِذَا أُخْرِمَ بِالْحَجِّ ، وَجَاءَ يُرِيدُ

(١) أخرجه : البخاري (٢٥٢/٣ - ٢٥٨) في قصة صلح الحديبية مطولاً من حديث المسور بن مخرمة رضي الله عنه .

## بَابُ الْفَوَاتِ وَالْإِحْصَارِ

مَنْ فَاتَهُ الْوُفُوفُ فَاتَهُ الْحَجُّ وَتَحَلَّلَ بِعُمْرَةٍ ، وَيَقْضِي وَيُهِدِي إِنْ لَمْ يَكُنْ اشْتَرَطَ .

الشرح :

(بَابُ الْفَوَاتِ وَالْإِحْصَارِ) الْفَوَاتُ وَالْإِحْصَارُ ، وَالْفَوَاتُ الْمَقْصُودُ بِهِ : فَوَاتُ الْوُفُوفِ بِعَرَفَةَ . وَالْإِحْصَارُ الْمُرَادُ بِهِ : الْمَنْعُ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى الْبَيْتِ .

(مَنْ فَاتَهُ الْوُفُوفُ فَاتَهُ الْحَجُّ وَتَحَلَّلَ بِعُمْرَةٍ ، وَيَقْضِي وَيُهِدِي) فَتَمَّ أُخْرِمَ بِالْحَجِّ وَلَكِنَّهُ لَمْ يَذْكُرِ الْوُفُوفَ ، بَانَ طَلَعَ الْفَجْرُ مِنْ لَيْلَةِ التَّحْرِيرِ وَهُوَ لَمْ يَأْتِ إِلَى عَرَفَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ بِالْحَجِّ ، فَهَذَا يَكُونُ فَاتَهُ الْحَجُّ هَذِهِ السَّنَةِ ، يَذْهَبُ إِلَى الْبَيْتِ ، وَيَطُوفُ ، وَيَسْتَعِي وَيَحْلُقُ أَوْ يَقْصُرُ ، وَيَكُونُ بِذَلِكَ أَذَى عُمْرَةٍ لِيَتَحَلَّلَ بِهَا مِنْ إِخْرَامِهِ بِالْحَجِّ ، ثُمَّ يَقْضِي فِي الْعَامِ الْقَادِمِ ، وَيَذْبَحُ بَدَنَةً .

(إِنْ لَمْ يَكُنْ اشْتَرَطَ) وَهَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ اشْتَرَطَ عِنْدَ الْإِخْرَامِ ، بَانَ قَالَ : إِنْ حَسَنِي خَابَسَ فَمَجَلِّي حَيْثُ حَسَنَتِي . فَإِنْ كَانَ اشْتَرَطَ عِنْدَ الْإِخْرَامِ ؛ فَإِنَّهُ يَتَحَلَّلُ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَشْرَطْ .



.....

الوقوف بعرفة فضده العدو عن الوصول إلى عرفة؛ هذا مثل ما سبق. فاته الوقوف بعرفة، ويكون قد فاته الحج؛ فيتحلل بعمره بأن يطوف، ويسعى، ويحلق أو يقصر، ثم يتحلل من إحرامه، لأن هذا يعد من الفوات، وليس من الإحصار.

وإن أخصره مريض أو ذهاب نفقه بقي مُحْرَمًا؛ إن لم يكن اشترط.

الشرح:

(وإن أخصره مريض أو ذهاب نفقه بقي مُحْرَمًا) أما إذا كان الإحصار بغير عُدو، بأن أصابه مريض ولم يتمكن من الحج أو العمرة لاستمرار المرض معه. أو ذهاب نفقه: سرق أو ضاع، ولم يبق معه ما يفيق في الذهاب إلى الحج أو العمرة؛ فإنه يبتى مُحْرَمًا حتى يتمكن، فإن تمكن قبل فوات عرفة فإنه يذهب، ويحج ويكمل مناسكه. وإن لم يتمكن إلا بعد ما فاتته عرفة. فإنه يتحلل بعمره كما سبق.

وهذا (إن لم يكن اشترط)، أما إذا كان اشترط عند الإحرام بأن قال: فإن حسني حابس فمحلي حيث حسنتي، فإنه إن حسنه المريض أو ذهاب النفقة؛ فإنه يتحلل ولا شيء عليه.

## بَابُ الْهَدْيِ وَالْأَضْحِيَّةِ وَالْعَقِيقَةِ

أَفْضَلُهَا : إِبِلٌ ، ثُمَّ بَقَرٌ ، ثُمَّ غَنَمٌ .

الشرح :

(بَابُ الْهَدْيِ وَالْأَضْحِيَّةِ وَالْعَقِيقَةِ) هذا البابُ يَذْكُرُ فِيهِ الْمُصَنَّفُ ثَلَاثَةَ

أَنْوَاعٍ مِنَ الْقُرْبَانِ :

الْهَدْيُ وَهُوَ : مَا يُذْبَحُ فِي الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ وَاجِبًا أَوْ مُسْتَحَبًّا<sup>(١)</sup> .

وَالْأَضْحِيَّةُ وَهِيَ : مَا يُذْبَحُ فِي يَوْمِ عِيدِ الْأَضْحَى<sup>(٢)</sup> .

وَالْعَقِيقَةُ وَهِيَ : مَا يُذْبَحُ عَنْ الْمَوْلُودِ<sup>(٣)</sup> .

(أَفْضَلُهَا : إِبِلٌ ، ثُمَّ بَقَرٌ ، ثُمَّ غَنَمٌ وَأَفْضَلُ مَا يَذْبَحُ هَذِهِ الْقُرْبَانَ الثَّلَاثُ : الْإِبِلُ ، ثُمَّ الْبَقَرُ ، ثُمَّ الْغَنَمُ .

(١) (٢) انظر : «المطلع» (ص : ٢٠٤) ، و«الدر النقي» (٤١٢/١) (٧٩٠/٣) .

(٣) انظر : «المصباح المنير» (ص : ٥٧٧) .

وَلَا يُجْزِئُ إِلَّا جَذَعُ ضَاْنٍ ، وَثْنِي سِوَاهُ . فَلِإِبِلٍ خَمْسٌ ، وَلِبَقَرٍ سِتَانٌ ، وَلِمَغْزٍ سِتَةٌ ، وَلِضَاْنٍ نِصْفُهَا .

الشرح :

(وَلَا يُجْزِئُ إِلَّا جَذَعُ ضَاْنٍ ، وَثْنِي سِوَاهُ . فَلِإِبِلٍ خَمْسٌ ، وَلِبَقَرٍ سِتَانٌ ، وَلِمَغْزٍ سِتَةٌ ، وَلِضَاْنٍ نِصْفُهَا) لَا يُجْزِئُ فِي الْهَدْيِ ، وَلَا فِي الْأَضْحَايِ ، وَلَا فِي الْعَقِيقَةِ إِلَّا جَذَعُ الضَّأْنِ وَهُوَ : مَا تَمَّ لَهُ سِتَّةُ أَشْهُرٍ .

أَوْ ثْنِي مِنْ غَيْرِ الضَّأْنِ وَالثْنِي مِنَ الْمَغْزِ هُوَ : مَا تَمَّ لَهُ سِتَّةُ .

وَالثْنِي مِنَ الْإِبِلِ : مَا تَمَّ لَهُ خَمْسٌ سِنِينَ .

وَالثْنِي مِنَ الْبَقَرِ : مَا تَمَّ لَهُ سِتَانٌ .

وَتُجَزَّى الشَّاةُ عَنْ وَاحِدٍ، وَالْبَدَنَةُ وَالْبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ.

الشرح:

(وَتُجَزَّى الشَّاةُ عَنْ وَاحِدٍ، وَالْبَدَنَةُ وَالْبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ) الشَّاةُ تُجَزَّى عَنْ واحدٍ ولا تقبل الاشتراك، والْبَدَنَةُ تُجَزَّى عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْبَقَرَةُ تُجَزَّى عَنْ سَبْعَةٍ، فَيُشْتَرَكُ السَّبْعَةُ فِي بَعِيرٍ أَوْ يَشْتَرِكُونَ فِي بَقَرَةٍ، وذلك في الهدْيِ وفي الأضاحي.

وَلَا تُجَزَّى الْعَوْرَاءُ، وَالْعَجَفَاءُ، وَالْعَرَجَاءُ، وَالْهَنَمَاءُ، وَالْجَدَاءُ، وَالْمَرِيضَةُ، وَالْعَضْبَاءُ، بَلِ الْبِثْرَاءُ خِلْفَةً، وَالْجَمَاءُ وَالْخَصِي غَيْرَ الْمَجْبُوبِ، وَمَا بِأَذْنِهِ أَوْ قَرْزِهِ قَطْعُ أَقْلٍ مِنَ النُّصْفِ.

الشرح:

(وَلَا تُجَزَّى) هذه العيوب التي تمنع إجزاء بهيمة الأنعام.

(الْعَوْرَاءُ) : وهي عمياء إحدى العينين.

(وَالْعَجَفَاءُ) : وهي الهزيلة التي لا منح فيها.

(وَالْعَرَجَاءُ) : هي التي أصابها العرج في إحدى قوائمها، فلا تطيق المشي مع الصّحاح.

(الْهَنَمَاءُ) : التي ذهبت أسنانها من أصلها بأن انقلعت أسنانها من جذوعها.

(وَالْجَدَاءُ) : هي التي نشف صرغها من الكبر.

(وَالْمَرِيضَةُ) : التي نمرضها، أمّا المَرَضُ اليسير الذي لا يعيب اللحم فإنه لا يؤزّر.

(وَالْعَضْبَاءُ) : هي التي قُطِعَتْ أُذُنُهَا أَوْ قَرْزُهَا

ولا (البِثْرَاءُ) : وهي التي ذهب أكثر قَرْزِهَا، أَوْ أُذُنُهَا.

(بَلِ الْبِثْرَاءُ خِلْفَةً، وَالْجَمَاءُ وَالْخَصِي غَيْرَ الْمَجْبُوبِ، وَمَا بِأَذْنِهِ أَوْ قَرْزِهِ

تَطْعُ أَقْلَ مِنَ النُّصَبِ) أَمَا الْبَرَاءُ خَلْفَةٌ، وهي التي ليس لها قرنٌ، ولا أذنٌ من الأصل، فإنها تجزئ.

وتجزئ (الجماء) التي لم يخلق لها أذانان.

وكذلك يُجزئ الخصي من هذه الهائم، وهو: ما رُصَّتْ خُصِيَّتَاهُ، يُسَمَّى بِالْمَوْجُوءِ. هذا يُجزئ؛ لأنَّ الثَّيَّيَّ ﷺ ضَخْنٌ بِالْخَصِيِّ مِنَ الضَّأْنِ<sup>(١)</sup>، بَلَّانِ رَيْمًا يَكُونُ الْخَصِيُّ أَحْسَنَ لَحْمًا مِنْ غَيْرِهِ.

ويُجزئ مِنَ الْغَنَمِ أَوْ الْبَقَرِ مَا بَأَذِيهِ أَوْ قَرْبِهِ قَطْعُ أَقْلٍ مِنَ النُّصَبِ أَمَا النُّصَبُ فَأَكْثَرُ؛ لَا يُجْزَى.

وَالسُّنَّةُ نَحْرُ الْإِبِلِ قَائِمَةٌ مَعْقُولَةٌ يَدُهَا الْيُسْرَى فَيُطْعَمُهَا بِالْحَرَبَةِ فِي الْوَهْدَةِ الَّتِي بَيْنَ أَضْلِ الْعُنُقِ وَالصَّدْرِ، وَيَذْبَحُ غَيْرَهَا، وَيَجُوزُ عَكْسُهَا، وَيَقُولُ: بِسْمِ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ هَذَا مِنْكَ وَلَكَ، وَيَتَوَلَّاهَا صَاحِبُهَا أَوْ يُوكِّلُ مُسْلِمًا وَيَشْهَدُهَا.

الشرح:

(وَالسُّنَّةُ نَحْرُ الْإِبِلِ) يعني: ذُبْحُهَا فِي نَحْرِهَا، وهي الْوَهْدَةُ الَّتِي بَيْنَ أَضْلِ الْعُنُقِ، وَالصَّدْرِ، وَأَنْ تَكُونَ «قَائِمَةً» لَا بَارَكَةً؛ لِأَنَّ هَذَا أَسهَلُ فِي ذَبْحِهَا، أَسهَلُ لِلْحُرُوجِ الدَّمِ (مَعْقُولَةٌ يَدُهَا الْيُسْرَى)، وذلك لقوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ﴾ [الحج: ٣٦]، يعني على قوائمها.

(فَيُطْعَمُهَا بِالْحَرَبَةِ فِي الْوَهْدَةِ الَّتِي بَيْنَ أَضْلِ الْعُنُقِ وَالصَّدْرِ).

هذا هو النَّحْرُ، والنَّحْرُ يَكُونُ لِلْإِبِلِ.

(وَيَذْبَحُ غَيْرَهَا) وَالذَّبْحُ يَكُونُ لِلْبَقَرِ وَالْغَنَمِ.

(وَيَجُوزُ عَكْسُهَا) وَيَجُوزُ عَكْسُهَا بَأَن يَنْحَرَ الْغَنَمَ وَالْبَقَرُ، وَيَذْبَحُ الْإِبِلَ، لَكِنَّ الْأَفْضَلَ أَنَّ النَّحْرَ يَكُونُ لِلْإِبِلِ، وَأَنَّ الذَّبْحَ يَكُونُ لِلْبَقَرِ وَالْغَنَمِ.

(وَيَقُولُ: بِسْمِ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ هَذَا مِنْكَ وَلَكَ) التَّسْمِيَةُ عَلَى الذَّبِيحَةِ وَاجِبَةٌ. لقوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ﴾ [الحج: ٣٦]

(١) أخرجه: أحمد (٢٢٠/٦، ٢٢٥)، وابن ماجه (٣١٢٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٦٧/٩) من حديث عائشة ؓ.

.....

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا نَزَّلَ بِكُورِ اسْمِهِ عَلَيْنَا﴾ [الأنعام: ١٢١] وأما قوله: «اللَّهُ أَكْبَرُ» فهذا سنَّة.

(وَيَتَوَلَّاهَا صَاحِبُهَا أَوْ يُؤْكَلُ مُسْلِمًا وَيَتَشَهَّدُهَا) والأفضل أَنْ صَاحِبُهَا يَتَوَلَّى ذَبْحَهَا وَتَوَزَّعَ لَحْمُهَا فَإِنْ كَانَ لَا يَفْقِدُ عَلَى ذَلِكَ أَوْ لَا يُحْسِنُ؛ فَإِنَّهُ يُؤْكَلُ مَنْ يَقُومُ بِهِ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ مِنْ هَذِيهِ ثَلَاثًا وَسِتِينَ، وَوَكَّلَ عَلِيًّا ﷺ أَنْ يَنْحَرَ الْبَاقِي؛ حَتَّى كَمُلَ الْجَمَاعَةُ<sup>(١)</sup>. فَذَلِكَ هَذَا عَلَى أَنْ تَوَلَّيْهَا بِنَفْسِهِ أَفْضَلُ.

وإِذَا تَجِبَ أَوْ خَصَلْ لَهُ عُذْرٌ؛ فَإِنَّهُ يُؤْكَلُ مَنْ يَثُوبُ مَتَابُهُ فِي هَذَا.

(١) أخرجه: مسلم (٤٢/٤)، وأحمد (٣٣١/٣)، وأبو داود (١٩٠٥)، وابن ماجه (٣٠٧٤)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

وَوَقْتُ الذَّبْحِ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ أَوْ قَدْرِهِ إِلَى يَوْمَيْنِ بَعْدَهُ، وَيُكْرَهُ فِي لَيْلَتَيْهِمَا فَإِنْ فَاتَ قَضَى وَاجِبُهُ.

الشرح:

(وَوَقْتُ الذَّبْحِ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ أَوْ قَدْرِهِ إِلَى يَوْمَيْنِ بَعْدَهُ) وَقْتُ الذَّبْحِ يَبْدَأُ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ أَوْ قَدْرِهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ صَلَاةُ عِيدِ كَالْبَادِيَةِ مَثَلًا، أَوْ الْمُسَافِرِينَ؛ فَإِنَّهُمْ يُقَدِّرُونَ صَلَاةَ الْعِيدِ إِذَا ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ رُمُحٍ، وَقَاتَ وَقْتُ يُمَكِّنُ فِيهِ صَلَاةُ الْعِيدِ لَوْ كَانَتْ تُفْعَلُ فَيَذْبَحُونَ.

أَمَّا مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ الْهَذْيِ أَوْ ذَبَحَ الْأَضْحِيَّةَ؛ فَإِنَّ هَذَا لَا يُجْزِئُ؛ لِأَنَّهُ أَذَى عِبَادَةٍ قَبْلَ دُخُولِ وَقْفِهَا، وَيَسْمَوُ الذَّبْحَ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي هِيَ: الْخَادِي عَشْرَ، وَالثَّانِي عَشْرَ، وَالثَّلَاثَ عَشْرَ. إِذَا فَتَكَوْنَ أَيَّامَ الذَّبْحِ لِلْهَذْيِ وَالْأَضْحِيَّةِ أَرْبَعَةُ أَيَّامٍ: يَوْمَ الْعِيدِ وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بَعْدَهُ.

هذا هو الصَّحِيحُ خِلَافَ مَا قَالَهُ هُنَا.

(وَيُكْرَهُ فِي لَيْلَتَيْهِمَا) وَيُكْرَهُ ذَبْحُ الْهَذْيِ، وَذَبْحُ الْأَضْحِيَّةِ فِي اللَّيْلِ، وَإِنَّمَا يَسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ الذَّبْحُ فِي النَّهَارِ. لَكِنَّهُ لَوْ ذَبَحَهَا فِي اللَّيْلِ أَجْزَأَ مَعَ الْكَرَاهَةِ.

(فَإِنْ فَاتَ قَضَى وَاجِبُهُ) إِذَا فَاتَتْ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ فَإِنَّهُ يَذْبَحُ الْهَذْيَ وَيَكُونُ

قضاء . أمّا هَدْيُ التَّطَوُّعِ ؛ فَإِنَّهُ إِذَا قَاتَ وَقْتُهُ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَذْبَحُهُ . هذا معنى « قَضَى وَاجِبَهُ » وكذلك الْأُضْحِيَّةُ الْوَاجِبَةُ ؛ لِأَنَّ الْأُضْحِيَّةَ عَلَى قِسْمَيْنِ : أُضْحِيَّةٌ وَاجِبَةٌ وهي الوصية هذه إِذَا قَاتَ وَقْتُهَا ، يَذْبَحُهَا قِضَاءً .  
 أمّا الْأُضْحِيَّةُ الَّتِي يَتَّبِعُ بِهَا الْمُسْلِمُ ، فهذه إِذَا قَاتَ وَقْتُ ذَبْحِ الْأَضَاجِي لَا يَذْبَحُهَا لِأَنَّهَا سُنَّةٌ قَاتَ وَقْتُهَا .

## فَصْلٌ

وَيَتَعَيَّنَانِ بِقَوْلِهِ : هَذَا هَدْيٌ أَوْ أُضْحِيَّةٌ ، لَا بِالنِّيَّةِ .

الشرح :

قال تَكَلَّفَهُ : ( وَيَتَعَيَّنَانِ ) .

أي الهدي والأضحية بما عَيَّنَهُ مِنْهُمَا .

( بِقَوْلِهِ : هَذَا هَدْيٌ أَوْ أُضْحِيَّةٌ ) فَإِذَا قَالَ : هَذَا هَدْيٌ أَوْ هَذَا أُضْحِيَّةٌ فَإِنَّ هَذَا الَّذِي عَيَّنَهُ مِنْ تَهِيمةِ الْأَنْعَامِ يَخْتَصُّ الْحَكْمَ بِهِ وَيَتَعَلَّقُ الْحَكْمُ بِهِ فَيَصْبِحُ وَاجِبًا تَتَّبِعُهُ ، فَإِذَا قَالَ : هَذَا هَدْيٌ ؛ فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ لِلْهَدْيِ وَيُلْزَمُهُ ذَبْحُهُ فِيهِ ، أَوْ قَالَ : هَذَا أُضْحِيَّةٌ ؛ فَإِنَّ هَذَا الْحَيَوانَ يَتَعَيَّنُ لِلأُضْحِيَّةِ ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ ذَبْحُهُ فِيهَا .

( لَا بِالنِّيَّةِ ) وهذا التعيينُ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْقَوْلِ بِلِسَانِهِ لَا بِالنِّيَّةِ ، فَإِذَا نَوَى أَنَّ هَذَا الْحَيَوانَ يَكُونُ هَدْيًا ، أَوْ نَوَاهُ أَنْ يَكُونَ أُضْحِيَّةً دُونَ أَنْ يَتَلَفَّظَ فَإِنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ بِالنِّيَّةِ فَقَطْ .

وإِذَا تَعَيَّنَتْ لَمْ يَجُزْ بَيْعُهَا وَلَا هِبَتُهَا إِلَّا أَنْ يُبَدِّلَهَا بِخَيْرٍ مِنْهَا .

الشرح:

(وَإِذَا تَعَيَّنَتْ لَمْ يَجُزْ بَيْعُهَا وَلَا هِبَتُهَا إِلَّا أَنْ يُبَدِّلَهَا بِخَيْرٍ مِنْهَا) هَذِهِ ثَمَرَةُ التَّعْيِينِ، إِذَا قَالَ: هَذِهِ الشَّاةُ هَذِي، أَوْ: هَذِهِ الشَّاةُ أَصْحَابِي فَإِنَّهَا جِئْتِي تَعَيَّنَتْ عَلَيْهِ وَوَجَبَ عَلَيْهِ ذُبُّهَا لِمَا عَيَّنَهَا لَهُ، فَلَمْ يَجُزْ لَهُ نَقْلُ الْمَلِكِ فِيهَا، لَا بَيْعَ وَلَا هِبَةَ؛ لِأَنَّهَا أَصْبَحَتْ وَقَفًا لِلَّهِ ﷻ؛ إِلَّا فِي صُورَةٍ وَاحِدَةٍ: إِذَا أُبْدِلَهَا بِخَيْرٍ مِنْهَا؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَبِيعَهَا وَأَنْ يَهْدِيَهَا؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ أَحْسَنُ مِنْهَا، أَمَّا إِبْدَالُهَا بِمِثْلِهَا أَوْ بِأَقْلَ مِنْهَا فَإِنَّ هَذَا لَا يَجُوزُ.

وَيَجُزُ صُوفُهَا وَنَحْوُهُ إِنْ كَانَ أَنْفَعَ لَهَا، وَيَتَصَدَّقُ بِهِ وَلَا يُعْطَى جَاوِزَهَا أَجْرَتُهُ مِنْهَا، وَلَا يَبِيعُ جِلْدَهَا وَلَا شَيْئًا مِنْهَا، بَلْ يَتَتَبَعُ بِهِ .

الشرح:

(وَيَجُزُ صُوفُهَا وَنَحْوُهُ إِنْ كَانَ أَنْفَعَ لَهَا، وَيَتَصَدَّقُ بِهِ) يَجُوزُ لَهُ بَعْدَ تَعْيِينِهِ لِلْهَدْيِ أَوْ الْأَضْحِيَّةِ أَنْ يَتَتَبَعَ مِنْهَا بِمَا لَا يَضُرُّهَا، كَأَنْ يُجُزَّ صُوفُهَا إِذَا كَانَ جُزُّهُ أَنْفَعَ لَهَا، أَمَّا إِذَا كَانَ جُزُّ الصَّوْفِ يَضُرُّهَا، أَوْ يَنْقُصُ مِنْ قِيَمَتِهَا، أَوْ يَنْقُصُ مِنْ هَيْئَتِهَا فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ، لَكِنْ؛ إِذَا كَانَ بَقَاءُ الصَّوْفِ عَلَيْهَا يَضُرُّهَا وَأَخَذَهُ عَنْهَا أَنْفَعَ لَهَا؛ فَإِنَّهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ، لَكِنْ؛ لَا يَتَمَلَّكُهُ، بَلْ يَتَصَدَّقُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لَهَا، خَارِجٌ عَنْ مِلْكِهِ.

(وَلَا يُعْطَى جَاوِزَهَا أَجْرَتُهُ مِنْهَا) فَإِذَا اسْتَأْجَرَ أَحَدًا لَذَبْحِهَا، فَإِنَّهُ لَا يُعْطَى أَجْرَتُهُ مِنْ لَحْمِهَا، بَلْ يُعْطَى الْأَجْرَةُ مِنْ مَالِهِ هُوَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَلَا يُعْطَى الْجَزَارُ مِنْهَا شَيْئًا»<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّهَا خَرَجَتْ عَنْ مِلْكِهِ وَأَصْبَحَتْ لِلَّهِ ﷻ، فَلَا يَبْقَى بِهَا مَالُهُ فَإِنَّ أَجْرَةَ الْجَزَارِ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ، فَلَا يَبْقَى مَالُهُ بِشَيْءٍ مِنْ لَحْمِ الْهَدْيِ أَوْ الْأَضْحِيَّةِ.

(١) أخرجه: البخاري (٢١٠/٢)، (٢١١) من حديث علي بن أبي طالب بلفظ: أمرني النبي ﷺ أن أقوم على البدن ولا أعطي عليها شيئاً جزارتها. وأخرجه: مسلم (٨٧/٤) من حديث علي أيضاً بلفظ: أمرني رسول الله ﷺ أن أقوم على بدنه وأن أتصدق بلحمها وجلودها وأجلتها وأن لا أعطي الجزار منها.

.....

(بَلَّ يَنْتَفِعُ بِهِ) وَلَا يَبِيعُ جِلْدَ الْأَضْحِيَّةِ أَوْ الْهَدْيِ ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لَهَا وَخَارِجٌ عَنْ مَلَكِهِ ، لَكِنْ ؛ لَهُ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهِ بِأَنْ يَجْعَلَ الْجِلْدَ قَرْبَةً وَنَحْوَ ذَلِكَ ، وَيَنْتَفِعَ بِهِ دُونَ بَيْعِ .

وَلِإِنْ تَعَيَّبَتْ ذَبْحَهَا وَأَجْرَ أَثَرَهُ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ وَاجِبَةً فِي ذِمَّتِهِ قَبْلَ التَّعْيِينِ .

الشرح :

(وَلِإِنْ تَعَيَّبَتْ ذَبْحَهَا وَأَجْرَ أَثَرَهُ) وَهَذَا حُكْمٌ آخَرُ يَرْتَبِ عَلَى قَوْلِهِ : هَذَا هَدْيٌ أَوْ أَضْحِيَّةٌ ، فَعَلِمْنَا أَنَّهُ إِذَا قَالَ هَذَا لَا يَجُوزُ لَهُ بَيْعُهَا وَلَا هَيْبَتُهَا ، وَالْحُكْمُ الثَّانِي أَنَّهَا إِذَا تَعَيَّبَتْ ، بِأَنْ أَصَابَهَا عَيْبٌ مِنْ مَرَضٍ ، أَوْ أَصَابَهَا عَرَجٌ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يُبَيِّلَهَا بِصَحِيحَةٍ ، بَلَّ يَذْبُحُهَا عَلَى هَيْبَتِهَا ؛ لِأَنَّ هَذَا شَيْءٌ حَصَلَ عَلَيْهَا بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ فَيَذْبُحُهَا عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ .

(إِلَّا أَنْ تَكُونَ وَاجِبَةً فِي ذِمَّتِهِ قَبْلَ التَّعْيِينِ) أَمَّا إِذَا كَانَتْ وَاجِبَةً فِي ذِمَّتِهِ قَبْلَ التَّعْيِينِ ، مِثْلُ الثَّدْرِ ، وَمِثْلُ هَدْيِ الْمَتْعَةِ وَالْقَرَّانِ ؛ هَذَا وَاجِبٌ فِي ذِمَّتِهِ قَبْلَ أَنْ يَتَعَيَّبَ هَذَا الْحَيَوَانُ ، فَإِذَا تَعَيَّبَ لَا يُجْزِئُهُ ذَبْحُهُ .



## وَالْأُضْحِيَّةُ سُنَّةٌ .

الشرح:

(وَالْأُضْحِيَّةُ سُنَّةٌ) حُكْمُ الْأُضْحِيَّةِ أَنَّهَا سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ ، وَالْأُضْحِيَّةُ هِيَ مَا يُذْبَحُ تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ ﷻ فِي يَوْمِ عِيدِ الْأَضْحَى وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ اقْتِدَاءً بِالْخَلِيلِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، حَيْثُ أَمَرَهُ اللَّهُ بِذَبْحِ ابْنِهِ إِسْمَاعِيلَ ، ابْتِلَاءً وَامْتِحَانًا ، فَلَمَّا عَزَمَ عَلَى التَّنْفِيدِ وَامْتِثَالِ أَمْرِ اللَّهِ ﷻ هُوَ وَإِسْمَاعِيلُ طَاعَةً لِلَّهِ ﷻ فَإِنَّ اللَّهَ ﷻ نَسَخَ هَذَا الْحُكْمَ - وَهُوَ ذَبْحُ إِسْمَاعِيلَ - وَقَدَّاهُ بِذَبْحِ عَظِيمٍ ، وَذَبْحِ إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، فَذَبْحُهُ إِبْرَاهِيمَ ، فَصَارَ سُنَّةٌ فِي دُرُوبِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ . وَضَحَّى النَّبِيُّ ﷺ بِكَبْشَيْنِ (١) إِخْيَاءً لِسُنَّةِ إِبْرَاهِيمَ ، وَشَرَعَ الْأُضْحِيَّةَ لِأَمْتِهِ إِلَّا أَنَّهَا غَيْرُ وَاجِبَةٍ ؛ بَلْ هِيَ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ عِنْدَ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ (٢) .

(١) أخرجه : البخاري (١٣١/٧) ، ومسلم (٧٧/٦) ، ٧٨ من حديث أنس بن مالك ﷺ .

(٢) انظر : "نيل الأوطار" للشوكاني (١٢٦/٥) .

## وَذَبْحُهَا أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ بِمَنْيَها .

الشرح:

(وَذَبْحُهَا) أَيِ الْأُضْحِيَّةِ (أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ بِمَنْيَها) ؛ لِأَنَّ فِي ذَبْحِهَا تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ ﷻ بِسَفْكَ الدَّمِ فِي هَذَا الْيَوْمِ فَلَا يُساوِيهِ الصَّدَقَةُ وَإِنْ كَانَتْ الصَّدَقَةُ أَيْضًا طَاعَةً لِلَّهِ ﷻ ، وَلَكِنْ الصَّدَقَةُ تُشْرَعُ فِي كُلِّ وَقْتٍ ، وَالْأُضْحِيَّةُ إِنَّمَا تَخْتَصُّ بِهَذِهِ الْأَيَّامِ وَفِيهَا تَقَرُّبٌ إِلَى اللَّهِ ﷻ بِالذَّبْحِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] قَالَ تَعَالَى : ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ كَأَنَّهُ رَاقِبٌ﴾ [التكوير: ٢] فَالْأُضْحِيَّةُ قُرْبَةٌ إِلَى اللَّهِ ﷻ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ ، فَلَا تُعَادِلُهَا الصَّدَقَةُ ؛ لِأَنَّ الصَّدَقَةَ لَيْسَ فِيهَا ذَبْحٌ ، وَالصَّدَقَةُ أَيْضًا تُشْرَعُ فِي كُلِّ وَقْتٍ ، وَوَقْتُهَا مُوسَّعٌ ، خِلَافَ الْأُضْحِيَّةِ فَإِنَّهَا مَخْصُصَةٌ فِي زَمَنِ مُحَدَّدٍ ، فَلِلَّذَلِكَ صَارَ ذَبْحُهَا أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ بِمَنْيَها .

وَيُسْنُ أَنْ يَأْكُلَ وَيَهْدِيَ وَيَتَصَدَّقَ أَثْلَاثًا . وَإِنْ أَكَلَهُ إِلَّا أَوْقِيَّةً  
تَصَدَّقَ بِهَا جَارًا ، وَإِلَّا ضَمِنَهَا .

الشرح :

(وَيُسْنُ أَنْ يَأْكُلَ وَيَهْدِيَ وَيَتَصَدَّقَ أَثْلَاثًا) يُسْنُ لِمَنْ ذَبَحَ الْأَضْحِيَّةَ أَوْ  
الْهَدْيَ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : «فَلَا وَجِبَتْ جُتُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا  
الْفَقِيرَ وَالْمُعْتَزَّ» [الحج : ٣٦] . وفي الآية الأخرى : «وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ  
الْفَقِيرَ» [الحج : ٢٨] فَيُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَفْسِمَهَا ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ : فَيُسْمِ يَأْكُلُهُ هُوَ  
وَأَهْلُ بَيْتِهِ كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَإِنَّهُ أَكَلَ مِنْ هَذِيهِ ، وَأَكَلَ أَيْضًا مِنْ  
أَضْحِيَّتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، وَالْقِسْمَ الثَّانِي يَهْدِيهِ إِلَى أَصْدِقَائِهِ وَأَقَارِبِهِ  
وَجِيرَانِهِ ، وَالْقِسْمَ الثَّلَاثَ يَتَصَدَّقُ بِهِ عَلَى الْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ، هَذَا هُوَ  
الْمُسْتَحَبُّ .

(وَإِنْ أَكَلَهُ إِلَّا أَوْقِيَّةً تَصَدَّقَ بِهَا جَارًا) وَلَوْ أَكَلَ الْأَضْحِيَّةَ كُلَّهَا  
وَتَصَدَّقَ مِنْهَا بِقَلِيلٍ أَوْ جَزَاءً هَذَا الَّذِي تَصَدَّقُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَخْضَلُ بِهِ امْتِثَالُ  
قَوْلِهِ تَعَالَى : «وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ» [الحج : ٢٨] «وَأَطْعِمُوا الْفَقِيرَ  
وَالْمُعْتَزَّ» [الحج : ٣٦] .

(وَإِلَّا ضَمِنَهَا) وَإِنْ أَكَلَهَا كُلَّهَا وَلَمْ يَتَصَدَّقْ مِنْهَا بِشَيْءٍ ؛ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ  
مِنْهَا قَدْرَ مَا يُسَمَّى صَدَقَةً ؛ كَانَ يَشْتَرِي قَلِيلًا مِنَ اللَّحْمِ وَيَتَصَدَّقُ بِهِ .

وَيَحْرُمُ عَلَى مَنْ يُضْحِي أَنْ يَأْخُذَ فِي الْعَشْرِ مِنْ شَعْرِهِ أَوْ بَشَرْتِهِ  
شَيْئًا .

الشرح :

(وَيَحْرُمُ عَلَى مَنْ يُضْحِي أَنْ يَأْخُذَ فِي الْعَشْرِ مِنْ شَعْرِهِ أَوْ بَشَرْتِهِ شَيْئًا)  
مَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ عَنْ نَفْسِهِ مُنْفَرِدًا أَوْ مَعَ غَيْرِهِ ؛ فَإِنَّهُ إِذَا دَخَلَ عَشْرُ ذِي  
الْحِجَّةِ يَمْسِكُ عَنْ أَخْذِ شَيْءٍ مِنْ شَعْرِهِ وَأَطْفَارِهِ إِلَى أَنْ يَذْبَحَ الْأَضْحِيَّةَ  
لِمَا فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» <sup>(١)</sup> عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «مَنْ  
أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ فَلْيَا دَخَلَ الْعَشْرَ فَلَا يَأْخُذَ مِنْ شَعْرِهِ أَوْ مِنْ أَطْفَارِهِ شَيْئًا  
حَتَّى يَذْبَحَ الْأَضْحِيَّةَ» .

قَالَ الْفُقَهَاءُ فِي الْحِكْمَةِ فِي كَوْنِهِ لَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ أَطْفَارِهِ شَيْئًا  
فِي الْإِثَامِ الْعَشْرِ حَتَّى يَذْبَحَ أَضْحِيَّتَهُ ؛ تَشْبَهُ بِالْمَحْرَمِ .

لَكِنْ ؛ لَوْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يُضْحِيَ عَنْ نَفْسِهِ وَأَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ  
وَالْعُمْرَةِ ؛ فَإِنَّهُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ لَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ أَطْفَارِهِ شَيْئًا ، إِلَّا أَنَّهُ  
إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَحَلَّلَ مِنَ الْعُمْرَةِ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ ، وَهُوَ مَمْنُونٌ مِنْ أَخْذِ  
شَيْءٍ مِنْ شَعْرِهِ وَأَطْفَارِهِ ؛ فَإِنَّهُ يَحِلُّ مِنْ رَأْسِهِ أَوْ يَقْصُرُ ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ أَجْلِ  
السُّكِّ فَلَا بُدَّ مِنْهُ .

(١) «صحيح مسلم» (٦/٨٣ ، ٨٤) .

المولود، وأيضاً فيها سرٌّ وهو: أَنَّ هَذَا الْمَوْلُودَ تَنَالَهُ بَرَكَاتُ هَذِهِ الْقُرْآنِ .

(عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ، وَمَقْدَارُ الْعَقِيقَةِ عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّ الْأُنثَى عَلَى النِّصْفِ مِنَ الذَّكَرِ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ، وَهَذَا مِنْهَا، فَالْأُنثَى تَكُونُ عَلَى النِّصْفِ مِنَ الذَّكَرِ فِي أَرْبَعِ مَسَائِلَ: فِي الْعَقِيقَةِ كَمَا هُنَا، وَفِي الْمِيزَابِ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّذِكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى﴾ [النساء: ١٧٦]، وَفِي الدِّيَةِ؛ فَإِنَّ دِيَةَ الْمَرْأَةِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَةِ الذَّكَرِ وَفِي الشَّهَادَةِ؛ فَإِنَّ شَهَادَةَ الرَّجُلِ عَنْ شَهَادَةِ امْرَأَتَيْنِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ شَاهِدٌ مِمَّنْ يَسْمَعُونَ مِنَ الشَّهَادَةِ﴾ [البقرة: ٢٨٢] .

(تُذْبِحُ يَوْمَ سَابِعِهِ، فَإِنْ فَاتَ فِيَّ أَرْبَعَةَ عَشَرَ، فَإِنْ فَاتَ فِيَّ إِحْدَى وَعِشْرِينَ) وَوَقْتُ ذَبْحِ الْعَقِيقَةِ: تُذْبِحُ بَعْدَ الْوِلَادَةِ فِي أَيِّ يَوْمٍ، لَكِنْ الْأَفْضَلُ أَنْ تَكُونَ فِي يَوْمِ سَابِعِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِبَلَدِكَ فِي الْيَوْمِ السَّابِعِ (١). وَيُحْلَقُ رَأْسُ الذَّكَرِ، أَمَّا الْجَارِيَةُ فَإِنَّهُ لَا يُحْلَقُ رَأْسُهَا، وَلَكِنْ تُذْبِحُ عَنْهَا الْعَقِيقَةَ .

وَإِذَا فَاتَ الْأُسْبُوحُ الْأَوَّلُ، فَإِنَّهُ فِي السَّابِعِ الثَّانِي، يَوْمَ أَرْبَعَةَ عَشَرَ مِنْ وَلَادَتِهِ، فَإِنْ فَاتَتْ السَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ مِنْ وَلَادَتِهِ فِيَّ السَّبْعَةَ الثَّالِثَةَ فِي وَاجِدٍ وَعِشْرِينَ يَوْمًا مِنْ وَلَادَتِهِ .

(١) أخرجه: أحمد (٥/٣٥٥، ٣٦١)، والنسائي (٧/١٦٤) من حديث بريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .  
(٢) أخرجه: أحمد (٥/٧-٨، ١٧)، وأبو داود (٢٨٣٨)، والترمذي (١٥٢٢)، والنسائي (٧/١٦٦)، وابن ماجه (٣١٦٥) من حديث سمرة بن جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

## فَضْلُ

تُسُّنُ الْعَقِيقَةُ عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ، تُذْبِحُ يَوْمَ سَابِعِهِ، فَإِنْ فَاتَ فِيَّ أَرْبَعَةَ عَشَرَ، فَإِنْ فَاتَ فِيَّ إِحْدَى وَعِشْرِينَ .

الشرح:

(فَضْلُ: تُسُّنُ الْعَقِيقَةُ) هَذَا هُوَ التَّوَجُّعُ الثَّلَاثُ مِنْ أَنْوَاعِ التَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ ﷻ بِالذَّبْحِ: «الْعَقِيقَةُ»، وَالْعَقِيقَةُ هِيَ: الذَّبِيحَةُ الَّتِي تُذْبِحُ عَنِ الْغُلَامِ بَعْدَ وَلَادَتِهِ شُكْرًا لِلَّهِ ﷻ (١)، وَلِيَكُونَ مِنْ بَرَكَاتِهَا عَلَى هَذَا الْمَوْلُودِ، فَالْعَقِيقَةُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَمَّ عَنْ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ ﷺ (٢) وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «كُلُّ غُلَامٍ مُرْتَهَنٌ بِعَقِيقَتِهِ» (٣) فَتُسْتَحَبُّ وَتَتَأَكَّدُ عَنِ الْمَوْلُودِ، وَهِيَ قُرْبَةٌ إِلَى اللَّهِ ﷻ وَشُكْرٌ لَهُ عَلَى هَذَا

(١) انظر: «الدرر النقي» (٢/٧٩٢) .

(٢) أخرجه: أحمد (٥/٣٥٥، ٣٦١)، والنسائي (٧/١٦٤) من حديث بريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٣) أخرجه: أحمد (٥/٧-٨، ١٧)، وأبو داود (٢٨٣٨)، والترمذي (١٥٢٢)، والنسائي (٧/١٦٦)، وابن ماجه (٣١٦٥) من حديث سمرة بن جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وَتَنْزَعُ جُدُولًا وَلَا يَكْسَرُ عَظْمَهَا، وَحُكْمُهَا كَالْأُضْحِيَّةِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُجْزَى فِيهَا شِرْكٌ فِي دَمٍ.

الشرح:

(وَتَنْزَعُ جُدُولًا)، أي أَعْضَاءَ، (وَلَا يَكْسَرُ عَظْمَهَا) تَقَاوُلًا بِسَلَامَةٍ الْمُوَلُودِ. وَلَكِنْ هَذَا لَا ذَلِيلَ عَلَيْهِ.

(وَحُكْمُهَا كَالْأُضْحِيَّةِ) وَحُكْمُ الْعَقِيقَةِ فِيمَا يُفَعَّلُ بِهَا كَالْأُضْحِيَّةِ فِي أَنَّهُ يَأْكُلُ ثُلُثًا، وَيَهْدِي ثُلُثًا، وَيَصَدُقُ ثُلُثًا، وَأَيْضًا يَنْتَفِعُ بِجَلْدِهَا، وَلَا يَجُوزُ لَهُ بَيْعُهُ، وَأَنَّهُ لَا يُعْطَى الْجَزَارُ أَجْرَتُهُ مِنْ لَحْمِهَا.

(إِلَّا أَنَّهُ لَا يُجْزَى فِيهَا شِرْكٌ فِي دَمٍ)، يعني: لَا يُجْزَى فِيهَا سُبُعُ بَدَنَةِ أَوْ سَبْعَ بَقَرَةٍ كَمَا فِي الْأُضْحِيَّةِ؛ لِأَنَّ هَذَا شَيْءٌ لَمْ يَرِدْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَذْبَحَ بَدَنَةً فَإِنَّهُ يَذْبَحُهَا وَيَجْعَلُهَا كُلُّهَا عَقِيقَةً، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَذْبَحَ بَقَرَةً فَإِنَّهُ يَذْبَحُهَا وَيَجْعَلُهَا كُلُّهَا عَقِيقَةً، وَلَكِنْ ذَبَحَ الشَّاةَ أَفْضَلَ مِنْ ذَبْحِ الْبَدَنَةِ، وَأَفْضَلُ مِنْ ذَبْحِ الْبَقَرَةِ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي أَمَرَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ.

وَلَا تُسَنُّ الْفَرَعَةُ وَلَا الْغَتِيرَةُ.

الشرح:

(لَا تُسَنُّ) الذَّبِيحَةُ (الْفَرَعَةُ)، وَالْفَرَعَةُ هِيَ: أَوَّلُ مَا تُنْتَجِعُهُ النَاقَةُ مِنْ أَوَّلَادِهَا. كَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَذْبَحُونَ أَوَّلَ نَتَاجِ النَاقَةِ اعْتِقَادًا مِنْهُمْ، وَقِيلَ: إِنَّهُمْ يَذْبَحُونَهُ لِلْأَضْنَامِ تَبَرُّكًا بِهَا، فَهَئَانَا النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ <sup>(١)</sup>.

(وَلَا) تُسَرُّ (الْغَتِيرَةُ) وَهِيَ: الذَّبِيحَةُ فِي رَجَبٍ؛ لِأَنَّ رَجَبًا لَا يُسَرُّ تَخْصِيصُهُ بِالذَّبِيحَةِ وَإِنَّمَا هَذَا كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، كَانُوا يَذْبَحُونَ فِي أَوَّلِ أَسْبُوعٍ مِنْ رَجَبٍ فَتَهَيَّ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ الْغَتِيرَةِ <sup>(٢)</sup>.

وَكَذَلِكَ لَا يُخَصَّصُ شَهْرُ رَجَبٍ بِشَيْءٍ مِنَ الْعِبَادَاتِ دُونَ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَمْ يَرِدْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنَّمَا هُوَ شَهْرُ كَسَائِرِ الشُّهُورِ، فَلَا يُخَصَّصُ بِصِيَامٍ مِنْ بَيْنِ الشُّهُورِ، وَلَا يُخَصَّصُ بِقِيَامٍ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الشُّهُورِ، وَلَا يُخَصَّصُ بِذَبِيحَةٍ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الشُّهُورِ، بَلْ لَا يُخَصَّصُ بِعَمْرَةٍ أَيْضًا كَمَا يَقَالُ: «الْعَمْرَةُ الرَّجَبِيَّةُ»؛ فَإِنَّ هَذَا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ.

وَالنَّبِيُّ ﷺ كُلُّ الْعَمَرِ الَّتِي أَذَاهَا كُلُّهَا فِي ذِي الْقَعْدَةِ، إِلَّا عَمْرَةَ الْجَعْرَانَةِ، فَإِنَّهَا كَانَتْ فِي شَوَالٍ لَمَّا قَدِمَ ﷺ مِنْ حُتَيْنٍ دَاخِلًا إِلَى مَكَّةَ <sup>(٣)</sup> فَكُلُّ عَمَرِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْهَا شَيْءٌ فِي شَهْرِ

(١) أخرجه: البخاري (١١٠/٧)، ومسلم (٨٢/٦ - ٨٣) من حديث أبي هريرة ؓ.

(٢) راجع البخاري (٣/٣)، ومسلم (٦٠/٤)، وفيهما أن النبي ﷺ اعتمر أربع عَمَرٍ، كُلُّهَا فِي ذِي الْقَعْدَةِ إِلَّا الَّتِي مَعَ حَجَّتِهِ.

رَجِبَ، فَلَا عَلَى أَنَّهُ لَا يُخَصَّصُ شَهْرُ رَجَبٍ بِشَيْءٍ مِنَ الْعِبَادَاتِ كَمَا يَفْعَلُهُ الْخَرافِيُّونَ الْآنَ .

وَلَا يُخْتَلَفُ بِالْإِسْرَاءِ وَالْمِعْرَاجِ، كَمَا يَفْعَلُهُ الْخَرافِيُّونَ الْآنَ؛ فَإِنَّ هَذَا شَيْءٌ لَمْ يَفْعَلْهُ النَّبِيُّ ﷺ، عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَتَّعِنِ أَنَّ الْإِسْرَاءَ وَالْمِعْرَاجَ وَقَعَا فِي رَجَبٍ، وَلَمْ يَبَيِّنْ لَنَا اللَّهُ وَلَا رَسُولُهُ مَتَى وَقَعَ الْإِسْرَاءُ وَالْمِعْرَاجُ، فَلَوْ كَانَ لَنَا حَاجَةٌ فِي تَعْيِينِ الْيَوْمِ أَوْ اللَّيْلَةِ الَّتِي خَصَلَ فِيهَا الْإِسْرَاءُ وَالْمِعْرَاجَ لَبَيَّنَّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، فَتَخَصُّصُ هَذِهِ اللَّيْلَةِ الَّتِي يُظَنُّ أَنَّهَا لَيْلَةُ الْإِسْرَاءِ وَالْمِعْرَاجِ مِنْ رَجَبٍ بِاحْتِفَالٍ؛ بِدَعَا مَا أُنْزِلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ، وَقَدْ قَالَ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»<sup>(١)</sup>، قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «وَلِيَاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٍ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»<sup>(٢)</sup>.

رفع  
عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

## كِتَابُ الْجِهَادِ

\* بَابُ عَقْدِ الذِّمَّةِ وَأَحْكَامِهَا .

(١) أخرجه: البخاري (٢٤١/٣)، ومسلم (١٣٢/٥) من حديث عائشة ؓ .

(٢) أخرجه: أحمد (١٢٦/٤)، وأبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه

(٤٢) من حديث العرياض بن سارية ؓ .

## كِتَابُ الْجِهَادِ

الشرح:

(كِتَابُ الْجِهَادِ) لَمَّا فَرَعَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ ذِكْرِ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ، وَهِيَ الصَّلَاةُ، وَالزَّكَاةُ، وَالصِّيَامُ، وَالْحَجُّ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِذِهِ الْعِبَادَاتِ، أَتَيْتُ ذَلِكَ بِكِتَابِ الْجِهَادِ وَهُوَ خَاتِمَةُ الْعِبَادَاتِ. وَذَلِكَ لِأَكْثَرِ الْجِهَادِ، وَيَغْتَضُّ الْعُلَمَاءُ يُعَدُّهُ رُكْنًا سَادِسًا مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «رَأْسُ الْأَمْرِ الْإِسْلَامُ، وَعَمُودُهُ الصَّلَاةُ، وَدُرُوءُهُ سَنَابِلُ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﷻ»<sup>(١)</sup>.

فَالْجِهَادُ هُوَ أَفْضَلُ أَنْوَاعِ التَّطَوُّعِ، وَالْجِهَادُ «فِعَالٌ» مِنَ الْجُهْدِ أَوْ الْجَهْدِ، وَهُوَ: بَذْلُ الْوُسْعِ فِي الْعِبَادَةِ<sup>(٢)</sup>، وَالْمَرَادُ بِهِ هُنَا بَذْلُ الْوُسْعِ فِي قِتَالِ الْكُفَّارِ. وَالْجِهَادُ يَكُونُ جِهَادًا لِلنَّفْسِ بِالْإِزَامَةِ بِطَاعَةِ اللَّهِ ﷻ، وَمَنْعِهَا عَمَّا حَرَّمَ اللَّهُ، هَذَا يُسَمَّى جِهَادَ النَّفْسِ، وَهَذَا مُسْتَجِرٌّ دَائِمًا وَأَبَدًا مَعَ الْعَبْدِ. وَالتَّوَعُّدُ الثَّانِي: جِهَادُ الشَّيْطَانِ، وَذَلِكَ بِمَعْصِيَتِهِ وَمُخَالَفَةِ أَمْرِهِ، وَارْتِكَابِ

(١) أخرجه: أحمد (٢٣١/٥)، ٢٣٧ - ٢٣٨، والترمذي (٢٦١٦) من حديث معاذ ﷺ.

(٢) انظر: «الدر النقي» (٣/٧٦٥ - ٧٦٦).

تَهْيِيهِ؛ لِأَنَّهُ عَدُوٌّ لِلْإِنْسَانِ، يَرِيدُ أَنْ يَهْلِكَهُ، فَيَجَاهِدُهُ الْإِنْسَانُ بِمَعْصِيَةِ وَمُخَالَفَتِهِ؛ لِأَنَّ الْخَيْرَ كُلُّهُ مُخَالَفَةُ الشَّيْطَانِ بَعْدَ مُخَالَفَةِ النَّفْسِ وَالْهَوَى.

وَالنُّوعُ الثَّالِثُ: جِهَادُ الْمُنَافِقِينَ وَالْفَاسِقِ، وَذَلِكَ بِالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَالرَّدِّ عَلَى مَقَالَاتِ الْمُنْحَرِفِينَ وَأَهْلِ الزَّيْغِ وَالضَّلَالِ، الَّذِينَ يُنْشِرُونَ الْمَقَالَاتِ لِتَشْوِيهِ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ وَتَنْقِصِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ، فَيَجِبُ الرَّدُّ عَلَيْهِمْ بِاللُّسَانِ وَبِالْقَلَمِ.

وَالنُّوعُ الرَّابِعُ: جِهَادُ الْكُفَّارِ، وَذَلِكَ بِالسَّلَاحِ، بَعْدَ الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ ﷻ، وَتَبْلِيغِهِمُ الدَّعْوَةَ فَإِنْ امْتَنَعُوا، فَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَإِنْ لَمْ يَمْتَنِعُوا بَعْدَ بُلُوغِ الدَّعْوَةِ إِلَيْهِمْ فَأَنْتَلُونَ بِقَاتِلُونَ لِأَجْلِ إِزَالَةِ فَتْنَتِهِمْ وَشُرْهِمْ عَنِ الْمُسْلِمِينَ؛ وَلِأَجْلِ أَنْ تَكُونَ الْعِبَادَةُ لِلَّهِ وَخَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ مِنْ أَجْلِهِ، وَأَرْسَلَ بِهِ الرُّسُلَ، وَأَنْزَلَ بِهِ الْكِتَابَ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ لِلدِّينِ كَلِمٌ لِّدٍّ فَإِنَّ فِتْنَةً فَإِنَّ الْمَا يَسْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الأنعام: ٢٩]، قَالَ تَعَالَى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْخَلْقَ لِعِبَادَتِهِ وَخَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [١] مَا أَرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أَرِيدُ أَنْ يُطِيعُونِ [٢] إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْكَلِيمِ [الذاريات: ٥٦-٥٨].

الْعِبَادَةُ لَا تَجُوزُ إِلَّا لِلَّهِ وَخَدَهُ، فَمَنْ عَبَدَ غَيْرَهُ فَقَدْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ ﷻ، وَاتَّخَذَ إِلَهًا غَيْرَهُ، فَهَذَا يُقَاتَلُ حَتَّى يَخْضَعَ لِعِبَادَةِ اللَّهِ ﷻ أَوْ يُقَاتَلُ وَيُزَالُ مِنَ الْوُجُودِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ الْبَقَاءَ وَهُوَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ ﷻ، وَيُنْشِرُ الشُّرْكَ فِي الْأَرْضِ، هَذِهِ هِيَ الْحِكْمَةُ مِنَ مَشْرُوعِيَةِ الْجِهَادِ.

وَلَيْسَ الْحِكْمَةُ مِنَ مَشْرُوعِيَةِ الْجِهَادِ الْاِسْتِيلَاءُ عَلَى الْبِلَادِ أَوْ الْمَمَالِكِ أَوْ اخْتِادُ أَمْوَالِهِمْ؛ وَإِنَّمَا الْجِهَادُ شُرْعٌ لِإِعْلَاءِ كَلِمَةِ اللَّهِ ﷻ، وَأَنْ تَكُونَ الْعِبَادَةُ لَهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ؛ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ عِبَادَةُ اللَّهِ، وَاللَّهُ خَلَقَهُمْ وَرَزَقَهُمْ لِعِبَادَتِهِ ﷻ، فَمَنْ لَمْ يَمْتَنِلْ بَعْدَ أَنْ تُقَامَ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ فَإِنَّهُ يُقَاتَلُ: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ لِلدِّينِ لَدٍّ﴾ [البقرة: ١٩٣] قَالَ ﷻ: ﴿قَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ١٥]، اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ؛ فَوْضَعَهُمْ بِالْشُّرْكِ، هَذَا عِلَّةٌ لِلْأَمْرِ بِقَاتِلِهِمْ، أَيْ أَنَّ ذَلِكَ لِأَجْلِ شُرْكِهِمْ وَعِبَادَتِهِمْ لغيرِ اللَّهِ ﷻ، وَهَذَا هُوَ جِهَادُ الطَّلَبِ الَّذِي هُوَ قِتَالُ الْكُفَّارِ ابْتِدَاءً.

أَمَّا قِتَالُ الدَّفْعِ فَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ ضَعْفِ الْمُسْلِمِينَ وَعَدَمِ قُدْرَتِهِمْ عَلَى قِتَالِ الطَّلَبِ؛ فَإِنَّهُمْ يَقَاتِلُونَ دِفَاعًا، أَمَّا إِذَا كَانَ فِيهِمْ قُوَّةٌ وَفِيهِمْ قُدْرَةٌ فَإِنَّهُمْ يَقَاتِلُونَ الْكَفَّارَ قِتَالُ طَلَبٍ لِأَجْلِ إِعْلَاءِ كَلِمَةِ اللَّهِ ﷻ، وَإِظْهَارِ التَّوْحِيدِ فِي الْأَرْضِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَبِالْحَقِّ لِيُظْهِرَ عَلَى الْوَجْهِ الْكَافِرِ وَكَوَّ كَتْمُ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الصافات: ٢٩].

أَمَّا مَنْ يَقُولُ مِنَ الْكُتَّابِ الْمَخْذُولِينَ أَوْ الْجَهَالِ: إِنَّ الْإِسْلَامَ لَيْسَ فِيهِ قِتَالٌ، وَلَيْسَ هُوَ دِينٌ يُقَاتَلُ، وَإِنَّمَا هُوَ دِينٌ مُسَالِمَةٌ مُطْلَقًا، يُسَالِمُ النَّاسَ،

وَتَرَكْتُهُمْ عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ؛ فهذا افتراء على الإسلام، الإسلام هو الحق وما سواه فهو الباطل، فيجب إزالة الباطل وإقرار الحق، وذلك لا يكون إلا بالدعوة إلى الله ﷻ، ثم الجهاد في سبيل الله ﷻ.

نعم، الإسلام ليس دين اعتداء بغير حق، ولا دين بغي بغير حق، والجهاد ليس اعتداء، وليس بغياً، وإنما هو لمصلحة البشر، لأجل إزالة الشرك وإدخالهم في الإسلام، الذي هو عين مصلحتهم، ومن أجل إخراجهم من الظلمات إلى النور، ومن عبادة الشيطان، وعبادة الجبابرة، والطواغيت، إلى عبادة الله الذي خلقهم ﷻ، هذا هو المقصود من الجهاد في سبيل الله، فهو مقصود أعلى، ومقصود أسنى.

والجهاد كما يقول العلامة ابن القيم في «زاد المعاد» شرع على مراحل، أو مرّ بمراجل:

**المرحلة الأولى:** كان منهياً عنه وذلك لما كان المسلمون في مكة، وكانوا عاجزين عن قتال العدو، فأنهم مأمورون بإقام الصلاة والعبادة، وأمروا بأن يكفوا أيديهم؛ لأنهم لو جاهدوا في هذه الحالة لانعكس الأمر عليهم، وصار عليهم ضرر؛ لأنهم لا يستطيعون القتال، وهم في وسط أمّة كافرة لها الغلبة ولها القوة، فالمسلمون في هذه الحالة يكفون

(١) انظر: «زاد المعاد» (٧/٣).

أيديهم، ويعبدون الله ﷻ ويدعون إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، فكانوا في الأول منهيين عن الجهاد لما كانوا في مكة، ولم يكن لهم دولة ولم يكن لهم سلطة وقوة. كانوا منهيين: «أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ» [النساء: ٧٧] هذا في أول الأمر، هذه المرحلة الأولى.

**المرحلة الثانية:** لما هاجر النبي ﷺ إلى المدينة، أذن له في القتال إذنا لا أمراً، قال تعالى: «أُوذِيَ الَّذِينَ يُتْلُونَ عَلَيْكُمُ الْبُيِّنَاتُ وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ» الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا زُيْنَّا اللَّهُ» [الحج: ٣٩-٤٠] فأذن به بعد ما كان ممنوعاً.

**المرحلة الثالثة:** أمر به في قتال من قاتل فقط «وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَقْتُلُونَكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا رِجَالَهُمْ» [البقرة: ١٩٠] ففي هذه الحالة يكون دفاعاً «وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَقْتُلُونَكُمْ» وهذا من باب الدفاع؛ لأنه لم يكن بالمسلمين قوة على قتال الطلب والبداءة بالقتال، فيكفون أيديهم، إلا أن يتغدي عليهم أخذ فيقاتلون.

**المرحلة الرابعة:** بعد ما قوى المسلمون ووجدوا داراً بأبواب إليها، وهي دار الهجرة، وصار لهم دولة بقيادة رسول الله ﷺ. حينئذ أمروا بالقتال مطلقاً «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكُونُوا شِغَابًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شِغَابًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ» [البقرة: ٢١٦]، «فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ



حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَحْضُرُوهُمْ وَأَقْبِدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ لَّئِنْ نَاجَوْا وَآذَنُوا  
الْكَفَرَةَ يَأْخُذُوا بِكَفَرِهِمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ ذِكِيمٌ [الأنبياء: ٥٥] فَأَمَرُوا  
بِالْقِتَالِ وَبِدَاءَةِ الْكُفَّارِ بِالْقِتَالِ، وَهُوَ قِتَالُ الْطَلَبِ وَالْغَزْوِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ  
ﷺ: «اغْزُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَاقْتُلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ»<sup>(١)</sup>، وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ  
وَالسَّلَامُ: «مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ وَلَمْ يَحْدُثْ نَفْسَهُ بِالْغَزْوِ مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنْ  
النِّقَاقِ»<sup>(٢)</sup>.

فَالْإِسْلَامُ انْتَشَرَ بِالسَّيْفِ فِي حَقِّ مَنْ عَانَدَ وَأَيَّنَ أَنْ يَقْتَلَ الْإِسْلَامَ، هَذَا  
لَهُ الشَّيْفُ؛ لِأَنَّهُ أَصْبَحَ عَبْدًا لِغَيْرِ اللَّهِ، عَبْدًا لِلشَّيْطَانِ، وَلِأَنَّهُ شَرُّهُ وَكَفَرَهُ  
يَنْتَشِرُ، وَرُبَّمَا يَصُدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ، وَيَمْنَعُ النَّاسَ مِنَ الدَّخُولِ فِي دِينِ  
اللَّهِ؛ خُصُوصًا إِذَا كَانَ لَهُ سُلْطَةٌ فَقَدِيلًا أَيْمَةً الْكُفَرِ إِنَّهُمْ لَا أَتَيْنَ لَهُمْ  
لَعَلَّهُمْ يَنْتَهَوْنَ [الأنبياء: ١١٢] فَالْإِسْلَامُ دِينٌ سَيِّفٌ لِمَنْ عَانَدَ وَجَحَدَ بَعْدَ  
بُلُوغِ الْحُجَّةِ وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﷺ [إِنَّ الْكُفْرَ كَفَرُوا يُفْقِنُونَ أَمْوَالَهُمْ  
لِيَصُدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ] [الأنفال: ٣٦] الْكَافِرُ مَا يَرْضَى بِأَنَّهُ يَكْفُرُ قَطُّ، بَلْ  
يُؤَدُّ أَنَّ يَكْفُرَ أَهْلُ الْأَرْضِ كُلُّهُمْ، وَيُحَاوِلُ وَيَفْتِنُ مَالَهُ وَيَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ  
ذَلِكَ وَمَا الْإِسْلَامُ إِلَّا - النَّصْرَانِيَّةُ وَالتَّبَشِيرِيَّةُ كَمَا يَقُولُونَ، وَبِشْ  
الْإِلْحَادِ مِنَ الْمَلْحِدِينَ فِي الْأَرْضِ إِلَّا نَتِيجَةُ لَتَرْكِ الْجِهَادِ، هَؤُلَاءِ يَتَرَكُونَ!

(١) أخرجه: مسلم (١٣٩/٥ - ١٤٠) من حديث بريدة ؓ.

(٢) أخرجه: مسلم (٤٩/٦) من حديث أبي هريرة ؓ.

وَيُقَالُ الْإِسْلَامُ لَيْسَ دِينُ قُوَّةٍ وَلَا دِينُ سَيْفٍ! يَعْنِي: الْإِسْلَامُ دِينٌ ذَلَّةٌ،  
وَدِينٌ خُضُوعٌ، لَيْسَ الْإِسْلَامُ دِينًا بِاطِلًا حَتَّى يَتَكَبَّرَ عَلَيْهِ، الْإِسْلَامُ دِينٌ  
حَقٌّ، بَلْ هُوَ الدِّينُ الْوَحِيدُ فِي الْأَرْضِ، لَيْسَ هُنَاكَ دِينٌ غَيْرَ الْإِسْلَامِ «إِنَّ  
الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ الْأَشْكَلُ» [آل عمران: ١٩] قَالَ تَعَالَى: «وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ  
الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ» [آل عمران: ٨٥]  
وَالشَّاعِرُ يَقُولُ:

دَعَا الْمُصْطَفَى دَعَا بَمَكَّةَ لَمْ يُجِبْ      وَقَدْ لَانَ مِنْهُ جَانِبٌ وَخَطَابُ  
فَلَمَّا دَعَا وَالسَّيْفُ سَلَطَ بِكَفِّهِ      لَهُ اسْلَمُوا وَاسْتَسْلَمُوا وَأَتَابُوا  
وَقَالَ آخَرُ:

وَمَا هُوَ إِلَّا لِيُحْيِيَ أَوْ حُدَّ مُرْغِفٌ      يَقِيمُ ضِيَاءَهُ أَخَذَعِي كُلَّ مَائِلٍ  
فَهَذَا شِفَاءٌ لِلْقُلُوبِ مِنَ الْعَمَى      وَهَذَا شِفَاءُ الْعَمَى مِنْ كُلِّ جَاهِلٍ

وَأُبَلِّغُ مِنْ هَذَا وَذَاكَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: «لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا  
مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ  
وَمَنْفَعٌ لِّالنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَضَعُ رُسُلَهُم بِالْقَبِيلِ» [الحديد: ٢٥] فَالْكِتَابُ  
وَالْمِيزَانُ لِمَنْ يَرِيدُ الْحَقَّ وَيَقْبُلُ الْهُدَى، وَالْحَدِيدُ لِمَنْ عَانَدَ وَكَابَرَ.

فَالْإِسْلَامُ دِينُ قُوَّةٍ، وَدِينُ عِزَّةٍ، وَدِينُ جِهَادٍ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَهُوَ  
جِهَادُ الْحَقِّ وَالْحَقِّ، مَا هُوَ جِهَادٌ لِلنَّعْيِ وَالسُّلْطَانِ وَإِذْلَالِ النَّاسِ، بَلْ هُوَ  
جِهَادٌ لِلْعَزِّ لِإِعْزَازِ النَّاسِ وَرِفْعَتِهِمْ وَإِخْرَاجِهِمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ.

وَهُوَ قَرَضٌ كِفَايَةٌ .

الشرح:

(وَهُوَ قَرَضٌ كِفَايَةٌ) الجهاد الأصل فيه أَنَّهُ قَرَضٌ كِفَايَةٌ<sup>(١)</sup>، يعني: واجب كفاية، وفرض الكفاية هو: ما إذا قام به مَنْ يَكْفِي سَقَطَ الإِثْمُ عَنِ الْبَاقِينَ، وَبَقِيَ فِي حَقِّهِمْ سَنَةٌ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ وَجُودَ هَذَا الْحُكْمِ ذَوْنَ نَظَرٍ إِلَى مَنْ يَقُومُ بِهِ. فَإِذَا وُجِدَ فَإِنَّهُ خَصِلَ الْمَقْصُودُ، هَذَا مَعْنَى فَرْضِ الْكِفَايَةِ، فَإِذَا وُجِدَ مَنْ يَقُومُ بِالْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَطْلُوبِ سَقَطَ الإِثْمُ عَنِ الْأُمَّةِ، وَكَتَفِيَ بِهَؤُلَاءِ الَّذِينَ قَامُوا بِهِ، وَتَبَقِيَ فِي حَقِّ الْبَاقِينَ سَنَةٌ مُؤَكَّدَةٌ وَسَنَةٌ مِنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ.

وَيَجِبُ إِذَا حَضَرَهُ أَوْ حَضَرَ بَلَدَهُ عَدُوٌّ أَوْ اسْتَنْفَرَهُ الْإِمَامُ .

الشرح:

(وَيَجِبُ) أي الجهاد عَلَى الْأَعْيَانِ فِي ثَلَاثِ صُورٍ:

الصُّورَةُ الْأُولَى: إِذَا حَضَرَهُ أَي حَضَرَ الْجِهَادَ وَهُوَ يَسْتَطِيعُ الْقِتَالَ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُقَاتِلَ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقِرَّ، أَوْ أَنْ يَقْعُدَ وَيَتْرَكَ الْقِتَالَ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «يَأْتِيهَا الْكُفَّيْنِ مَأْمُورًا إِذَا لَيْسَ لَهُ الْيَدُ كَفَرُوا رَجَعًا فَلَا تُؤْتَاهُمُ الْأَكْبَارُ» وَمَنْ يُولَاهُمْ يَوْمَهُمْ دُبُرُهُ إِلَّا مُتَحَرِّكًا لِقِتَالِهِ أَوْ مُتَحَرِّكًا إِلَيْهِ فَقَدْ كَسَبَ وَخَصَّ بِرِكَ اللَّهِ وَمَأْوَنَهُ جَهَنَّمَ وَرُقِيَ الْكُفْرُ» [الأنفال: ١٥-١٦] وَهَذَا مَا يُسَمَّى بِالْفِرَارِ مِنَ الرَّحْفِ، قَدْ عَدَّهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الشَّيْءِ الْكَبِيرِ الْمَوْقِفَاتِ<sup>(١)</sup>، فَمَنْ حَضَرَ الْجِهَادَ وَهُوَ يَسْتَطِيعُ الْقِتَالَ فَلَا يَسْعُهُ إِلَّا أَنْ يُقَاتِلَ، فَإِنْ قَرَّ فَإِنَّهُ يَكُونُ فَارًّا مِنَ الرَّحْفِ وَمَرْتَكِبًا لَكَبِيرَةٍ مِنَ الْمَوْقِفَاتِ.

الصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ: إِذَا حَضَرَ بَلَدَهُ عَدُوٌّ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ مَنْ يَسْتَطِيعُ الْقِتَالَ أَنْ يُقَاتِلَ؛ لِأَجْلِ الدِّفَاعِ عَنْ حُرْمَاتِ الْمُسْلِمِينَ، وَبِلَادِ الْمُسْلِمِينَ، وَدِينِ الْمُسْلِمِينَ، فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ مَنْ يَسْتَطِيعُ حَمْلَ السِّلَاحِ أَنْ يُقَاتِلَ فِي هَذَا الْبَلَدِ الْمَحَاصِرِ مِنَ الْعَدُوِّ.

الصُّورَةُ الثَّالِثَةُ: إِذَا اسْتَنْفَرَهُ الْإِمَامُ، بَأَن أَمَرَهُ بِالْخُرُوجِ إِلَى الْجِهَادِ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَجِبَ إِذَا كَانَ يَسْتَطِيعُ الْقِتَالَ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَإِذَا

(١) أخرجه: البخاري (١٢/٤)، (٢١٧/٨)، (٢١٨)، ومسلم (٦٤/١) من حديث أبي هريرة ؓ.

(١) انظر: «المعني» (٦/١٣).

.....

استَنْفَرْتُمْ فَأَنْفِرُوا<sup>(١)</sup> قال ﷺ: «يَأْتِيهَا الدِّبَّةُ مَأْمُومًا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَتَأْتِيهِمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَّعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴿٥٦﴾ إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلَ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَحْشُرُوهُ حَيْثًا﴾ [التوبة: ٣٨-٣٩]. فَإِذَا اسْتَنْفَرَهُ الْإِمَامُ وَهُوَ يَسْتَطِيعُ الْقِتَالَ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَنْفِرَ وَأَنْ يَقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. هَذِهِ الصُّورُ الثَّلَاثُ يُجِبُ فِيهَا الْقِتَالَ عَلَى الْأَعْيَانِ، أَيْ: عَلَى كُلِّ مَنْ يَسْتَطِيعُ الْقِتَالَ.

## وَتَمَامُ الرِّبَاطِ أَرْبَعُونَ لَيْلَةً.

الشرح:

(وَتَمَامُ الرِّبَاطِ) الرِّبَاطُ: هُوَ الْمَكَانُ الَّذِي يُحْشَى أَنْ يَهْجُمَ الْعَدُوُّ مِنْهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ<sup>(١)</sup>، فَيَكُونُ فِيهِ جَرَأَسَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، يُعْمِدُونَ فِيهِ لِمِرَاقَةِ الْعَدُوِّ، وَمَنْعِ الْعَدُوِّ مِنَ التَّسَرُّبِ أَوْ الدُّخُولِ إِلَى بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ، فَالَّذِينَ يُقِيمُونَ فِي هَذَا الْمَكَانِ وَهَذَا الثَّغْرِ الْخَطِيرِ هَؤُلَاءِ لَهُمْ فَضْلٌ عَظِيمٌ، وَعَمَلُهُمْ هَذَا يُسَمَّى الرِّبَاطُ، فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا»<sup>(٢)</sup>. وَتَمَامُهُ يَعْنِي أَقْلَهُ وَلَوْ فَتْرَةَ بَسِيرَةٍ وَلَوْ سَاعَةً.

(أَرْبَعُونَ لَيْلَةً) وَأَمَّا أَكْثَرُهُ فَهُوَ أَرْبَعُونَ يَوْمًا، هَذَا أَكْثَرُ الرِّبَاطِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ الْوُجُودُ أَوْ الْإِقَامَةُ فِي الثَّغْرِ الَّذِي يَخَافُ مِنْهُ عَلَى بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ.

(١) انظر: «الدر النقي» (٧٦٧/٣).

(٢) أخرجه: البخاري (٤٣/٤)، وأحمد (٣٣٩/٥)، والترمذي (١٦٦٤) من حديث

سهل بن سعد رضي الله عنه.

(١) أخرجه: البخاري (١٨/٣)، (١٧/٤ - ١٨، ٢٨، ٩٢، ١٢٧)، ومسلم (١٠٩/٤)

من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

وإذا كان أبواه مسلمين لم يجاهد تطوعاً إلا بإذنهما .

الشرح :

(وإذا كان أبواه مسلمين لم يجاهد تطوعاً إلا بإذنهما) إذا كان له أبوان يمتنعان من الجهاد ، فإذا مَنَعَهُ والده من الجهاد نظرنا ؛ فإذا كان هذا الجهاد تطوعاً ، يعني : يجب على الكفاية ، ولا يجب على الأعيان ، فإنه لا يخرج إلا بإذنهما ؛ لأن طاعتهم واجبة ، وجهاده في هذه الحال تطوع ، ولا يجوز ترك الواجب من أجل تحصيل التطوع ، ولقوله ﷺ في الذي له والديان قال : « ففیهما فجاهد »<sup>(١)</sup> لأنه جاءه رجل يريد الغزو في سبيل الله فقال له النبي ﷺ : « أخي والذاك ؟ » قال : نعم ، قال : « ففیهما فجاهد »<sup>(٢)</sup> ولأن حق الوالدين بعد حق الله سبحانه وتعالى ، فلا يقدم جهاد التطوع على حق الوالدين ، هذا إذا كان الجهاد فرض كفاية ، أما إذا كان الجهاد فرض عين كما في الصور الثلاث التي مرّت ؛ فإنه لا يطع والذین في الامتناع عن الجهاد ؛ لأن هذا جهاد واجب على كل مسلم ، كما لا يمتنع أبواه من الصلاة ، ولا يمتنعان من الزكاة ، ولا يمتنعان من صيام رمضان ، ولا يمتنعان من الحج فريضة الإسلام ، فهنا لا يمتنعان من جهاد فرض العين ؛ لأن هذا مثل سائر فروض العين ، لا يمتنع منها أحد ، بل يجب أدائها .

(١) أخرجه البخاري (٧١/٤) ، ومسلم (٣/٨) من حديث عبد الله بن عمرو ؓ .

وَيَتَقَدَّدُ الْإِمَامُ جَيْشَهُ عِنْدَ الْمَسِيرِ ، وَيَمْتَنِعُ الْمُخَذَّلُ وَالْمُرْجِفُ .

الشرح :

قال رحمه الله : (ويتقدد الإمام جيشه عند المسير) ، أي : إمام المسلمين وولي أمرهم ؛ لأن الأمر بالجهاد والتهيئة للجهاد وتنظيم الغزو من صلاحيات الإمام ، وليس لأحد أن يأمر بالجهاد إلا بأذن الإمام ؛ لأن هذا من صلاحياته فلا يجوز لأحد أن يجاهد إلا بأذن إمامه ، ويجب على الإمام حين الأمر بالغزو وتكوين الجيش أن يتقدد عند المسير ؛ لأن النبي ﷺ كان يعقد الجيوش للغزو في سبيل الله ويقول لهم : « اغزوا في سبيل الله » ويقول ﷺ : « يسم الله ، اغزوا في سبيل الله ، قاتلوا من كفر بالله ، ولا تقتلوا وليداً ، ولا تُمْنَلُوا ولا تغدروا »<sup>(١)</sup> .

وكان عليه الصلاة والسلام يوصي قواده ، ومن معه ويأمرهم بقوى الله ﷻ ، ويخط لهم الخطط القتالية ويأمر القائذ بأوامر نحو هذا الجيش .

وعليه أن يؤمر فيهم أميراً ، يختاره من أحسنهم سياسة حربية وأحسنهم تدبيراً ونظراً في الحرب فيؤمره عليهم .

(وَيَمْتَنِعُ الْمُخَذَّلُ وَالْمُرْجِفُ) وعندما يسير المجد بقيادة أميرهم فالإمام

(١) أخرجه مسلم (١٣٩/٥) ، وأبو داود (٢١١٢) ، والترمذي (١٤٠٨) ، وابن ماجه (٢٨٥٨) من حديث بريدة بن الحصب ؓ .

.....

بَعْدَ مَا يُعَيِّنُ الْأَمِيرُ، يَنْظُرُ أَيْضًا فِي أَفْرَادِ الْجُنْدِ فَيَمْنَعُ مَنْ لَا يَصْلُحُ، وَيَقْرَأُ مَنْ يَصْلُحُ لِلجِهَادِ، فَيَمْنَعُ الْمَخْذَلُ الَّذِي يُخْذَلُ النَّاسَ عَنِ الْجِهَادِ وَيُثْقَلُ فِي عَصْدِهِمْ، وَيَرْعِبُهُمْ فَهَذَا يَمْنَعُهُ الْإِمَامُ مِنَ الْخُرُوجِ مَعَ الْجَيْشِ، وَكَذَلِكَ الْمُرْجِفُ الَّذِي يَخُوفُ النَّاسَ حَالَ الْعَدُوِّ فَيَقُولُ لَهُمْ: لَا طَاقَةَ لَكُمْ بِعَدُوِّكُمْ، عَدُوُّكُمْ عِنْدَهُ قُوَّةٌ، وَعِنْدَهُ جَبَرُوتٌ، وَعِنْدَهُ أَسْلِحَةٌ، وَعِنْدَهُ كَذَا وَكَذَا، وَيَرْوِجُ الشَّائِعَاتِ بَيْنَ الْجُنْدِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَخُوفَهُمْ وَيَبْطِئَ عَزَائِمُهُمْ، هَذَا هُوَ الْمُرْجِفُ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْمُنَافِقِينَ: ﴿لَوْ كَرِهُوا فَيْكَرَ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَسَالًا وَلَا رُضْعًا لِحُلُكُمُ الْفِتْنَةِ وَفَيْكِرُ سَمَكُونَ لَكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ [النوبة: ٤٧]، فَالْمَخْذَلُ وَالْمُرْجِفُ لَا يُخْرَجَانِ فِي جُيُوشِ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّهُمَا يُخْذِلَانِ فِي الْجُيُوشِ ضَعْفًا وَهَزِيمَةً نَفْسِيَّةً وَحَرْبًا نَفْسِيَّةً قَبْلَ أَنْ يَلْقَوْا عَدُوَّهُمْ، فَيَجِبُ مَنَعُ الْمَخْذَلِ وَالْمُرْجِفِ مِنْ صُفُوفِ الْمُجَاهِدِينَ.

وَلَهُ أَنْ يُثْقَلَ فِي بِدَايَةِ الرَّبْعِ بَعْدَ الْخُمْسِ، وَفِي الرَّجْعَةِ الثَّلَاثِ بَعْدَهُ.

الشرح:

(وَلَهُ) لِلْإِمَامِ (أَنْ يُثْقَلَ)، وَالْفُلُ: أَنْ يُعْطِيَ الْمُقَاتِلَ زِيَادَةً عَلَى سَهْمِهِ مِنَ الْغَنِيمَةِ<sup>(١)</sup> إِذَا كَانَ لَهُ مَوْقِفٌ قَوِيٌّ فِي الْجِهَادِ، بِحُسْنِ تَدْبِيرِهِ أَوْ شَجَاعَتِهِ وَبَيَاتِهِ، فَالَّذِي لَهُ مِيزَةٌ فِي الْقِتَالِ وَلَهُ مَوْقِفٌ قَوِيٌّ فِي الْقِتَالِ مِنَ الْجُنْدِ فَإِنَّ الْإِمَامَ يُثْقَلُهُ، أَيْ: يَزِيدُهُ عَلَى نَصِيبِهِ مِنَ الْغَنِيمَةِ بِأَنْ يُعْطِيَهُ مِنَ الْغَنِيمَةِ زِيَادَةً عَلَى سَهْمِهِ تَشْجِيعًا لَهُ، هَذَا هُوَ التَّنْفِيلُ، وَهَذَا مِنْ صَلَاحِيَّاتِ الْإِمَامِ.

(فِي بِدَايَةِ الرَّبْعِ بَعْدَ الْخُمْسِ) فعند خروج الجيش يُثْقَلُ الرَّبْعُ مِنَ الْغَنِيمَةِ بَعْدَ الْخُمْسِ؛ لِأَنَّ الْغَنِيمَةَ عِنْدَ الْقِسْمِ يَجِبُ أَنْ يَنْزِعَ حُسْمَهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَبِالنَّاسِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُمُ وَلِلرَّسُولِ وَلِلْيَافِئِ الْفَرَقِ وَاللِّسَانِ وَاللِّسَانِ وَاللِّسَانِ﴾ [الأنفال: ٤١]، يَبْقَى أَرْبَعَةُ أَخْمَاسٍ؛ هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ يَنْفَلُ مِنْهَا مَنْ لَهُمْ مَوْقِفٌ قَوِيٌّ فِي الْقِتَالِ، بِأَنْ يُعْطِيَهُمْ زِيَادَةً عَلَى أَسْهُوهِمْ، ثُمَّ بَعْدَ الْخُمْسِ وَبَعْدَ التَّنْفِيلِ يُقَسَّمُ الْبَاقِي عَلَى الْجُنْدِ لِلرَّاجِلِ سَهْمٌ وَلِلْفَارِسِ ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ، سَهْمٌ لَهُ وَسَهْمَانِ لِقَرَسِيهِ، الرَّاجِلُ يُعْطَى سَهْمًا مِنْ أَرْبَعَةِ الْأَخْمَاسِ، وَيُعْطَى الْفَارِسُ ثَلَاثَةَ أَشْهُمٍ، سَهْمٌ لَهُ وَسَهْمَانِ لِقَرَسِيهِ.

(١) انظر: «لسان العرب» (١١/ ٦٧).

.....

(وَفِي الرُّجْعَةِ الثَّلَاثُ بَعْدَهُ) وينقل في الرجعة حينما يَرْجِعُونَ مِنَ الغزو، ينقل أهل القوة والشجاعة مِنَ الجُنْدِ فيعطِيهِمُ الثَّلَاثُ مِنَ الغَنِيْمَةِ؛ لِأَنَّ خَالَةَ رُجْعَةِ الْجَيْشِ أَشَدُّ خَوْفًا مِنَ الْبِدَايَةِ وَتَوَجُّهُ الْجَيْشِ لِلْغَزْوِ بَعْدَ نَزْعِ الْخُمْسِ.

وَيَلْزَمُ الْجَيْشَ طَاعَتُهُ وَالصَّبْرُ مَعَهُ.

الشرح:

(وَيَلْزَمُ الْجَيْشَ طَاعَتُهُ) أي طاعةُ الإمام طاعةُ الأمير الذي أمره الإمام عليهم؛ لِأَنَّهُ نَائِبٌ عَنِ الْإِمَامِ فَيَلْزَمُهُمْ طَاعَتُهُ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ يُطِيعِ الْأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ عَصَى الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي»<sup>(١)</sup>، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ» [النساء: ٥٩].

(وَالصَّبْرُ مَعَهُ) ويلزم الصبر مع أمير الغزو على المشاق التي تعترض الغزو في الجهاد؛ لِأَنَّهُمْ لَا بُدَّ أَنْ يَحْصُلَ لَهُمْ مُشَاقٌّ؛ مِنْ مَشَقَّةِ السَّفَرِ، وَمَشَقَّةِ الْجُوعِ، وَمَشَقَّةِ الْعَطَشِ، وَمَشَقَّةِ التَّعَبِ، وَمَشَقَّةِ الْقِتَالِ، فَيَلْزَمُ الْجَيْشَ الصَّبْرَ عَلَى هَذِهِ الْمَشَاقِّ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ مَعْنَى الْجِهَادِ بِمَا يَتَضَمَّنُ ذَلِكَ مِنَ الْمَصَاعِبِ وَالْمَشَاقِّ وَالْمَخَاطِرِ الَّتِي يَتَعَرَّضُ لَهَا الْمُجَاهِدُونَ، فَيَجِبُ عَلَيْهِمُ الصَّبْرُ؛ لِأَنَّ مَنْ لَا صَبْرَ لَهُ لَا يَسْتَطِيعُ الْجِهَادَ.

(١) أخرجه: البخاري (٦٠/٤)، ومسلم (١٣/٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وَلَا يَجُوزُ الْغَزْوُ إِلَّا بِإِذْنِهِ، إِلَّا أَنْ يَفْجَأَهُمْ عَدُوٌّ يَخَافُونَ كَلْبَهُ.

الشرح:

(وَلَا يَجُوزُ الْغَزْوُ إِلَّا بِإِذْنِهِ) هَذَا كَمَا سَبَقَ، أَنَّ الْغَزْوَ مِنْ صِلَاحِيَاتِ الْإِمَامِ فَهُوَ الَّذِي يَأْمُرُ بِهِ.

فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبْدَأَ الْمُسْلِمُونَ غَزْوًا لِلْكَفَّارِ إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ صِلَاحِيَّاتِهِ، وَالْغَزْوُ يَغْيَرُ إِذْنَهُ خُرُوجَ عَلَيْهِ وَافْتِثَاتٍ عَلَيْهِ.

(إِلَّا أَنْ يَفْجَأَهُمْ عَدُوٌّ يَخَافُونَ كَلْبَهُ) يَعْنِي: أَنَّهُمْ فَجْأَةً، وَلَا يَتَسَبَّحُ الْوَقْتُ لِمَرَاجَعَةِ الْإِمَامِ وَطَلِبِ الْإِذْنِ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ تَأَخَّرُوا لِمَرَاجَعَةِ الْإِمَامِ وَطَلِبِ الْإِذْنِ مِنْهُ فَتَكَ يَوْمَ الْعَدُوِّ، فَيَجِبُ عَلَيْهِمْ أَنْ يُقَاتِلُوهُ وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ الْإِمَامُ؛ لِأَنَّ هَذَا فِي حُكْمِ الْمَازُونِ، وَلِأَنَّ هَذِهِ حَالُهُ ضَرُورَةٌ، فَإِذَا فَاجَأَهُمْ عَدُوٌّ يَخَافُونَ كَلْبَهُ، يَعْنِي: بَأْسَهُ وَخَطَرَهُ، فَإِنَّهُمْ يَدْفَعُونَ بِأَسْرِ هَذَا الْعَدُوِّ وَيُدْفَعُونَ خَطَرَهُ بِقَاتِلِهِ، وَلَوْ لَمْ يَأْخُذُوا إِذْنُ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ حَالُهُ خَاصَّةٌ.

وَتُمْلِكُ الْغَنِيمَةَ بِالْإِسْتِيلَةِ عَلَيْهَا فِي دَارِ الْحَرْبِ.

الشرح:

مَا اسْتَوَلَى عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ مِنْ أَمْوَالِ الْكَفَّارِ يُنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

القسم الأول: أَمْوَالٌ مَنْقُولَةٌ، كَالدَّرَاهِمِ وَالذَّنَانِيرِ وَالْأَمْتَةِ وَالْخَيْلِ وَالْإِبِلِ وَالْغَنَمِ، وَسَائِرِ الْأَمْوَالِ الْمَنْقُولَةِ الَّتِي يُصِيبُهَا الْمُسْلِمُونَ فِي حَالِ قِتَالِ الْكَفَّارِ.

والقسم الثاني: أَمْوَالٌ ثَابِتَةٌ، كَالْأَرَاذِي وَالْأَنْبَارِ وَالْمَزَارِعِ.

الأول يُسَمَّى غَنِيمَةً، وَالنَّوْءُ الثَّانِي يُسَمَّى فَيْئًا وَسِبْأِي الْكَلَامِ فِيهِ.

(وَتُمْلِكُ الْغَنِيمَةَ بِالْإِسْتِيلَةِ عَلَيْهَا فِي دَارِ الْحَرْبِ) فَالْغَنِيمَةُ مَا اسْتَوَلَى عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ مِنْ أَمْوَالِ الْكَفَّارِ فِي أَثْنَاءِ الْحَرْبِ وَأَثْنَاءِ الْقِتَالِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّخَذُوا أَمْوَالَهُمْ مَبْغِطًا وَمِنْ شَرِّ مَا كَسَبُوا قَدْ كُنَّا فِي لَبْسٍ مِنْكُمْ﴾ [الأنفال: ٤١] وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُلُّوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ [الأنفال: ٦٩] وَالْغَنِيمَةُ هِيَ أَطْيَبُ الْمَكَايِبِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُلُّوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا﴾، لِأَنَّهُ أَخَذَ بِوَسْطَةِ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﷻ.

وَهِيَ لِمَنْ شَهِدَ الْوُقُوعَ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ .

الشرح:

(وَهِيَ لِمَنْ شَهِدَ الْوُقُوعَ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ) تَكُونُ الْغَنِيمَةُ لِمَنْ شَهِدَ الْوُقُوعَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْكَفَّارِ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ سَوَاءً بَاشَرُوا الْقِتَالَ أَوْ لَمْ يُبَاشِرُوهُ ؛ لِأَنَّهُمْ رِذَّةٌ لِلْمَقَاتِلِينَ ، أَمَّا مَنْ لَمْ يَشْهَدْ الْوُقُوعَ فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الْغَنِيمَةِ شَيْءٌ وَإِنَّمَا يَكُونُ لَهُ مِنَ الْغَنِيمَةِ ، كَمَا سَبَّأْنِي .

فَيُخْرِجُ الْخُمْسَ ، ثُمَّ يَقْسِمُ بَاقِيَ الْغَنِيمَةِ ؛ لِلرَّاجِلِ سَهْمٌ وَلِلْفَارِسِ ثَلَاثَةٌ ؛ سَهْمٌ لَهُ وَسَهْمَانِ لِقَرِيبِهِ ، وَيُشَارِكُ الْجَيْشُ سَرَايَاهُ فِيمَا غَنِمَتْ ، وَيُشَارِكُونَهُ فِيمَا غَنِمَ .

الشرح:

(فَيُخْرِجُ الْخُمْسَ) هَذَا تَقْسِيمُ الْغَنِيمَةِ ، أَوَّلُ شَيْءٍ يُنَزَعُ مِنَ الْخُمْسِ .

وَهَذَا الْخُمْسُ يَكُونُ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِمَنْ ذَكَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ مَعَهُمْ ، وَسَهْمُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ يَكُونُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ ، وَيُسَمَّى خُمْسُ الْخُمْسِ .

(ثُمَّ يَقْسِمُ بَاقِيَ الْغَنِيمَةِ ؛ لِلرَّاجِلِ سَهْمٌ وَلِلْفَارِسِ ثَلَاثَةٌ ؛ سَهْمٌ لَهُ وَسَهْمَانِ لِقَرِيبِهِ) وَأَرْبَعَةُ الْأَخْمَاسِ الْبَاقِيَةِ يَقْسِمُهَا بَيْنَ الْغَزَاةِ ، لِلرَّاجِلِ سَهْمٌ ، وَلِلْفَارِسِ ثَلَاثَةٌ أَسْهُمٍ ، سَهْمٌ لَهُ وَسَهْمَانِ لِقَرِيبِهِ .

(وَيُشَارِكُ الْجَيْشُ سَرَايَاهُ فِيمَا غَنِمَتْ ، وَيُشَارِكُونَهُ فِيمَا غَنِمَ) وَالْجَيْشُ هُوَ الْجُنْدُ الْكَبِيرُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَالسَّرِيَّةُ هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ الْجَيْشِ تَتَفَرَّدُ بِمِنْهُ لِمَهْمَةٍ مِنْ مُهِمَّاتِ الْقِتَالِ فِيهِ قِطْعَةٌ مِنَ الْجَيْشِ ، وَالْجَيْشُ رِذَّةٌ لَهَا ، لَوْ أَنَّ السَّرِيَّةَ غَنِمَتْ وَالْجَيْشُ لَمْ يَغْنَمْ ، فَإِنَّ مَا غَنِمَتْهُ السَّرِيَّةُ يَكُونُ مُشْتَرَكًا بَيْنَ الْجَيْشِ وَبَيْنَ السَّرِيَّةِ ؛ لِأَنَّ الْجَيْشَ رِذَّةٌ لَهَا ، لَوْ احتاجتْ إِلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ بِالْعَكْسِ لَوْ غَنِمَ الْجَيْشُ فِي غِيَابِ السَّرِيَّةِ ، وَالسَّرِيَّةُ لَمْ تَغْنَمْ ، فَإِنَّهَا تُشَارِكُهُ لِأَنَّهَا قِطْعَةٌ مِنْهُ ، وَهِيَ رِذَّةٌ لَهُ أَيْضًا ، لَوْ احتاجَ إِلَيْهَا .



وَالْغَالُ مِنَ الْغَنِيمَةِ يُخْرَقُ رَحْلُهُ كُلُّهُ إِلَّا السَّلَاحَ وَالْمُصْحَفَ  
وَمَا فِيهِ رُوحٌ .

الشرح:

(وَالْغَالُ مِنَ الْغَنِيمَةِ) الغالُ هو الذي يأخذ من الغنمة قَبْلَ أَنْ تُقَسَمَ ،  
والغلولُ كبيرةٌ من كبارِ الذنوبِ ، قال الله ﷻ : «وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُلَ وَمَنْ  
يَكُلْ يَأْتِ بِمَا عَلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ ثُمَّ تُؤْفِكُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ»  
(آل عمران : ١٦١) ، والنبي ﷺ أَخْبَرَ أَنَّ مَنْ عَلَّ شَيْئًا فَإِنَّهُ يَأْتِي بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ  
يَحْمِلُهُ عَلَى عُنُقِهِ ، قَدْ يَحْمِلُ شَاةً ، وَقَدْ يَحْمِلُ بَقَرَةً ، وَقَدْ يَحْمِلُ بَعِيرًا ، قَدْ  
يَحْمِلُ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَنْثَالِ عَلَى عُنُقِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ<sup>(١)</sup> ، فَضِيحَةٌ لَهُ «وَمَنْ  
يَكُلْ يَأْتِ بِمَا عَلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ» ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ أَنْ تُجَمَعَ الْغَنِيمَةُ وَلَا يَأْخُذُ  
أَحَدٌ مِنْهَا شَيْئًا إِلَى أَنْ تُقَسَمَ فَيَأْتِيَهُ نَصِيبُهُ الَّذِي قَرَضَهُ اللَّهُ لَهُ .

وَيُلْتَجِزُ بِالْغَالِ مِنَ الْغَنِيمَةِ كُلُّ مُوظَّفٍ يَبْتَخَسُ مِنْ أَمْوَالِ الدَّوْلَةِ شَيْئًا لَمْ  
يُؤْذَنْ لَهُ فِيهِ وَكُلَّ غَامِلٍ عَلَى الصَّدَقَةِ يَقْبَلُ الْهَدَايَا فَإِنَّهُ غَالٌ ، قَالَ ﷺ :  
«هَذَانَا الْعُمَالُ غُلُولٌ»<sup>(٢)</sup> ، وَالْمُوظَّفُ الَّذِي يَأْخُذُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ مِنْ غَيْرِ أَنْ

(١) أخرجه : البخاري (٣٦/٩ ، ٩٥) ، ومسلم (١١/٦ ، ١٢) من حديث أبي حميد  
الساعدي ﷺ بلفظ : «والله لا يأخذ أحد منكم شيئاً بغير حقه إلا لقي الله يحمله يوم  
القيامة فلا يعرف أحداً منكم لقي الله يحمل بعيراً له رغاء ، أو بقرة لها خوار ، أو شاة  
تيهر ... » الحديث .

(٢) أخرجه : أحمد (٤٢٤/٥ - ٤٢٥) ، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٣٨/١٠) من  
حديث أبي حميد الساعدي ﷺ .

يَعْنِيهِ لَهُ الْإِخَامُ ، وَمِنْ غَيْرِ رَاتِبِهِ الْمُخْصَصُ لَهُ عَلَى وَظِيفَتِهِ ، هَذَا مِنْ  
الْغُلُولِ ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ ، وَسَيَأْتِي بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى ظَهْرِهِ .

والغالُ له عقوبةٌ وهي أَنَّهُ يُشْتَبَرُ بِهِ .

(يُخْرَقُ رَحْلُهُ) - أي : أَنَّهُ وَهَذَا مِنَ الْعُقُوبَةِ بِالْمَالِ .

(إِلَّا السَّلَاحَ) ؛ لِأَنَّ السَّلَاحَ يَخْتَاجُهُ الْمُسْلِمُونَ وَيُقْتَلُ بِهِ الْعَدُوُّ ، وَفِي  
إِخْرَاقِ السَّلَاحِ إِضْعَافٌ لِلْمُسْلِمِينَ .

(وَ) إِلَّا (الْمُصْحَفَ) ؛ إِذَا كَانَ مَعَهُ مُصْحَفٌ فِي رَحْلِهِ فَإِنَّهُ يُخْرَجُ  
وَلَا يُخْرَقُ ؛ لِأَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ ﷻ .

(وَ) كَذَلِكَ (مَا فِيهِ رُوحٌ) مِنَ الْحَيَوَانَاتِ إِذَا كَانَ فِي رَحْلِهِ أَغْنَامٌ أَوْ  
طُيُورٌ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ فَلَا يُخْرَقُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «لَا يَمْدَبُ بِالنَّارِ إِلَّا  
رَبُّ النَّارِ»<sup>(١)</sup> ، فَلَا يُخْرَقُ مَا فِيهِ رُوحٌ ، فَتُخْرَجُ مِنْ رَحْلِهِ ، هَذِهِ الْأَشْيَاءُ ؛  
وَالْبَاقِي يُخْرَقُ بِالنَّارِ أَمَامَ الْجُنْدِ مِنْ أَجْلِ رَدْعِهِ وَمِنْ أَجْلِ التَّكَايَةِ بِهِ وَمِنْ  
أَجْلِ الشَّهِيرِ بِهِ .

(١) أخرجه : أحمد (٤٩٤/٣) ، وأبو داود (٢٦٧٣) من حديث حمزة الأسلمي ﷺ .

وَإِذَا غَنِمُوا أَرْضًا فَتَحَوْهَا بِالسَّيْفِ خَيْرَ الْإِمَامِ بَيْنَ قَسَمِهَا وَوَقْفِهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، وَيَضْرِبُ عَلَيْهَا خَرَجًا مُسْتَمِرًّا يُؤْخَذُ مِنْ هِيَ بِيَدِهِ ، وَالْمَرْجِعُ فِي الْخَرَجِ وَالْجَزِيَّةِ إِلَى اجْتِهَادِ الْإِمَامِ .

الشرح:

(وَإِذَا غَنِمُوا أَرْضًا فَتَحَوْهَا بِالسَّيْفِ خَيْرَ الْإِمَامِ بَيْنَ قَسَمِهَا وَوَقْفِهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، وَيَضْرِبُ عَلَيْهَا خَرَجًا مُسْتَمِرًّا يُؤْخَذُ مِنْ هِيَ بِيَدِهِ) .

• هذا في بيان الفيء، وهو نوعان :

النوع الأول :

مَا اسْتَوْلَى عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ مِنْ أَمْوَالِ الْكُفَّارِ ، وَهُوَ الْأَرْضِي وَالْمَزَارِعُ وَالْبِلَادُ الَّتِي يَفْتَحُهَا الْمُسْلِمُونَ عَنْوَةً ، أَيْ : يَأْخُذُونَهَا بِقُوَّةِ الْجِهَادِ فَهَذِهِ يَخِيرُ الْإِمَامُ بَيْنَ أَنْ يَجْعَلَهَا غَنِيمَةً وَيَقْسِمَهَا بَيْنَ الْغَانِمِينَ وَبَيْنَ أَنْ يَوْقِفَهَا ، يَجْعَلَهَا وَقْفًا لِلْمُسْلِمِينَ عُمُومًا وَيَفْرَضُ عَلَيْهَا خَرَجًا ، أَيْ : أَجْرَةً سَنَوِيَّةً يُؤْخَذُ مِنْ هِيَ فِي يَدِهِ تَكُونُ لِمَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ ، وَهَذِهِ تُسَمَّى بِالْأَرْضِي الْخَرَاجِيَّةِ ؛ لِأَنَّ غَزَرَ ﷺ لَمَّا فَتَحَ الشَّامَ وَمِصْرَ وَالْعِرَاقَ أَوْقَفَهَا وَضَرَبَ عَلَيْهَا خَرَجًا ، يُؤْخَذُ لِبَيْتِ الْمَالِ ، وَيُضْرَفُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ

وَالْخَرَجُ هُوَ الْأَجْرَةُ الَّتِي تَوْخَذُ عَلَى الْأَرْضِي الْمَغْنُومَةِ إِذَا أَوْقَفَهَا الْإِمَامُ وَضَرَبَ عَلَيْهَا أَجْرَةً سَنَوِيَّةً<sup>(١)</sup> .

(١) انظر : « المطلاع » ( ص : ٢١٨ ) .

والجزية هي التي تؤخذ من أهل الذمة من المجوس، ومن أهل الكتابين اليهود والنصارى<sup>(١)</sup>، في مقابل تأميتهم وبقائهم في بلاد المسلمين، وتركهم على دينهم.

(والمَرْجِعُ فِي) مقدار (الْخَرَجِ وَالْجَزِيَّةِ إِلَى اجْتِهَادِ الْإِمَامِ) ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ نَصٌّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَمَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ نَصٌّ مِنَ الشَّرْعِ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى اجْتِهَادِ الْإِمَامِ .

(١) المرجع السابق .

وَمَنْ عَجَزَ عَنْ عِمَارَةِ أَرْضِهِ أُجْبِرَ عَلَى إِجَارَتِهَا أَوْ رَفَعَ يَدَهُ عَنْهَا  
وَيَجْرِي فِيهَا الْمِيرَاثُ.

الشرح:

(وَمَنْ عَجَزَ عَنْ عِمَارَةِ أَرْضِهِ أُجْبِرَ عَلَى إِجَارَتِهَا) إِذَا أَخَذَ أَرْضًا  
بِالْخِرَاجِ مِنَ الْأَرْضِ الْخَرَجِيَّةِ وَعَجَزَ عَنْ عِمَارَتِهَا وَدَفَعَ الْخِرَاجَ عَنْهَا فَإِنَّهُ  
يُجْبَرُ عَلَى تَأْجِيرِهَا فَيُجْرَاهَا لِغَيْرِهِ يَمُنُّ يَسْتَطِيعُ عِمَارَتَهَا، وَتَكُونُ أَجْرَتُهَا  
لَهُ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَحَقٌّ لِمَنْفَعَتِهَا، وَيُدْفَعُ الْخِرَاجُ الَّذِي عَلَيْهَا، (أَوْ رَفَعَ يَدَهُ  
عنها) وَإِنِ انْهَاءَ الْعَقْدَ مَعَهُ وَدَفَعَهَا إِلَى غَيْرِهِ يَمُنُّ يَقْوَى عَلَى عِمَارَتِهَا،  
وَلَا تَبْقَى الْأَرْضُ الْخَرَجِيَّةُ فِي أَيْدِي أَنْاسٍ عَاجِزِينَ عَنْ عِمَارَتِهَا؛ لِأَنَّ  
هَذَا يُعْطِلُ مَصَالِحَهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ

(أَوْ رَفَعَ يَدَهُ عَنْهَا وَيَجْرِي فِيهَا الْمِيرَاثُ) وَمَنْ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا خَرَجِيَّةً  
وَالْتَزَمَ بِدَفْعِ الْخِرَاجِ عَنْهَا كُلَّ سَنَةٍ فَإِنَّهُ يَكُونُ مَالِكًا لِمَنْفَعَتِهَا مَدَّةَ الْعَقْدِ،  
فَإِذَا مَاتَ وَهِيَ بِيَدِهِ فَإِنْ وَارَثَهُ يَقُومُ مَقَامَهُ فِيهَا فَيَتِمَّرُهَا وَيُدْفَعُ الْخِرَاجَ الَّذِي  
عَلَيْهَا كَمَا كَانَ مُوَرَّثُهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ.

وَمَا أَخَذَ مِنْ مَالٍ مُشْرِكٍ؛ كَجَزْيَةِ وَخَرَاجٍ، وَعُغْشٍ، وَمَا تَرَكَوهُ  
فَرَعَا، وَخُمُسُ خُمُسِ الْغَنِيمَةِ فَقِيءٌ يُضْرَفُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ.

الشرح:

النوع الثاني من أموال النِّعَى:

وهو ما أَخَذَهُ الْمُسْلِمُونَ مِنْ أَمْوَالِ الْكُفَّارِ بِوَاسِطَةِ الْقِتَالِ <sup>(١)</sup> وَهُوَ  
مَا يُسَمَّى بِالْفَيْءِ، وَمَوَارِدُ الْفَيْءِ هِيَ هَذِهِ الْأُمُورُ الَّتِي ذَكَرَهَا، سُمِّيَ فَيْئًا مِنْ  
قَاءٍ يَقِيءُ إِذَا رَجَعَ؛ لِأَنَّ أَضْلَ الْأَمْوَالِ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ لِلْمُسْلِمِينَ،  
خَلَقَهَا اللَّهُ لِلْمُسْلِمِينَ، وَكَوْنُهَا بِيَدِ الْكُفَّارِ هَذَا شَيْءٌ مُؤَقَّتٌ؛ فَإِذَا قَاتَلَهُمُ  
الْمُسْلِمُونَ وَأَخَذُوا أَمْوَالَهُمْ فَإِنَّهَا قَاءَتْ إِلَى أَضْلَها، وَهِيَ أَهْلُهَا الْحَقِيقِيُّونَ  
فَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ بِالْفَيْءِ.

وَمِنْ مَوَارِدِ هَذَا الْفَيْءِ كُلُّ (مَا أَخَذَ مِنْ مَالٍ مُشْرِكٍ؛ كَجَزْيَةٍ) وَهِيَ  
مَا سَبَقَ أَنْ بَيَّنَّا: الْمَالُ الَّذِي يُؤْخَذُ مِنَ الْمُجُوسِ وَمِنَ الْيَهُودِ  
وَالنَّصَارَى. فِي مُقَابِلِ تَأْمِينِهِمْ عَلَى دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ وَحُرِّيَّةِ عِبَادَتِهِمْ  
وَأَقَامَتِهِمْ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ وَتَحْتَ سُلْطَانِ الْمُسْلِمِينَ، هَذِهِ الْجِزْيَةُ،  
قَالَ تَعَالَى: ﴿قِيلُوا الَّذِينَ لَا يُمِيزُونَ بَيْنَ اللَّهِ وَلَا بَيْنَ الْآخِرِ وَلَا  
يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا  
الْكِتَابَ﴾ يَعْنِي: الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى ﴿حَقٌّ يَطْلُوُا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ

(١) انظر: «اللسان» (١/٢٦٦).



لَيْسَ مَالُ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَرْضَ عَنِ الصَّحَابَةِ وَيَسُبِّ الصَّحَابَةَ وَيُبْغِضُهُمْ فَإِنَّهُ لَيْسَ لَهُ مِنَ الْفِيءِ شَيْءٌ بِدَلِيلِ هَذِهِ الْآيَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ خَصَّ الَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا أَفْرِغْ لَنَا وَلَاخَوَّاتِنَا الَّذِيكَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾، فالذين يُسَبِّحُونَ صحابة رسول الله وَيُبْغِضُونَهُمْ أو يكفرونهم، فهو لَيْسَ لَهُمْ مِنَ الْفِيءِ شَيْءٌ...

### بَابُ عَقْدِ الذِّمَّةِ وَأَحْكَامِهَا

لَا يُعْقَدُ لِغَيْرِ الْمَجُوسِ وَأَهْلِ الْكُتَابَيْنِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ، وَلَا يُعْقَدُهَا إِلَّا الْإِمَامُ وَنَائِبُهُ.

الشرح:

(بَابُ عَقْدِ الذِّمَّةِ وَأَحْكَامِهَا) لَمَّا سَبَقَتْ الْإِشَارَةُ إِلَى الْجِزْيَةِ، وَهِيَ مَا يُؤْخَذُ مِنْ مَالِ أَهْلِ الْكِتَابِ أَوْ الْمَجُوسِ فِي مَقَابِلِ أَمْنِهِمْ وَمُقَابِلِ إِقَامَتِهِمْ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ تَحْتَ حُكْمِ الْمُسْلِمِينَ أَرَادَ الْمُصَنِّفُ رحمته الله أَنْ يُبَيِّنَ فِي هَذَا الْبَابِ مَنْ هُمْ الَّذِينَ يُعْقَدُ لَهُمْ الذِّمَّةُ، وَتُؤْخَذُ مِنْهُمْ الْجِزْيَةُ، وَالذِّمَّةُ مَفْتَانَا: الْعَهْدُ<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّ مَنْ عَاهَدْتَهُ فَقَدْ صَارَ فِي ذِمَّتِكَ وَصَارَ تَحْتَ مَسْئُولِيَّتِكَ، وَصَارَ حُكْمُهُ مُعَلَّقًا بِكَ بِمَوْجِبِ الذِّمَّةِ وَبِمَوْجِبِ الْعَهْدِ.

(لَا يُعْقَدُ لِغَيْرِ الْمَجُوسِ وَأَهْلِ الْكُتَابَيْنِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ) وَالْقَوْلُ الْمَشْهُورُ الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ<sup>(٢)</sup>؛ أَنَّ الذِّمَّةَ لَا تُعْقَدُ إِلَّا لثَلَاثِ طَوَائِفٍ،

(١) انظر: «القاموس المحيط» (ص: ١٤٣٤).

(٢) انظر: «المعني» (٢٠٣/١٣).

المجوس : وَهُمْ الَّذِينَ يَغْبُدُونَ الثَّانِ ، وَأَهْلُ الْكُتَابَيْنِ : الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى وَمَنْ تَبِعَهُمْ ، يَعْنِي مَنْ تَدْبِئُ بِدِينِهِمْ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْأَصْلِ مِنْهُمْ ، فَمَنْ تَدْبِئُ بِدِينِ الْمَجُوسِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَجُوسِيًّا أَصْلًا غُومِلَ مُعَامَلَةُ الْمَجُوسِ ، وَمَنْ تَدْبِئُ بِدِينِ الْيَهُودِ صَارَ يَهُودِيًّا وَغُومِلَ مُعَامَلَةُ الْيَهُودِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ يَهُودِيًّا أَصْلًا ، وَكَذَلِكَ مَنْ تَدْبِئُ بِدِينِ النَّصَارَى ، يَكُونُ الْعَرَبُ الَّذِينَ ذَانُوا بِدِينِ الْيَهُودِ ، أَوْ الْعَرَبُ الَّذِينَ ذَانُوا بِدِينِ النَّصَارَى ، يَأْخُذُونَ حُكْمَهُمْ ؛ لِأَنَّ الْعَبْرَةَ بِالَّذِينَ وَلَيْسَتْ الْعَبْرَةُ بِالْأَصْلِ ، فَمَنْ تَدْبِئُ بِهِذِهِ الْمَلَلِ الثَّلَاثِ فَإِنَّهُ يَأْخُذُ حُكْمَهُمْ وَتَعْقِدُ مَعَهُ الذِّمَّةَ وَتُؤْخَذُ مِنْهُ الْجِزْيَةُ .

(وَلَا يَنْعِقِدُهَا إِلَّا الْإِمَامُ وَنَائِبُهُ) وَعَقْدُ الذِّمَّةِ مِنْ صِلَاحِيَّاتِ الْإِمَامِ ، فَلَيْسَ لِكُلِّ أَحَدٍ أَنْ يَنْعِقِدَ الذِّمَّةَ مَعَ هَؤُلَاءِ مِنْ أَفْرَادِ الْمُسْلِمِينَ .

وَيَعْقِدُهَا أَيْضًا نَائِبُ الْإِمَامِ ؛ وَهُوَ أَمِيرُهُ الَّذِي وَكَلَهُ بِالنِّبَايَةِ عَنْهُ وَأَعْطَاهُ الصِّلَاحِيَّةَ نِبَايَةً عَنْهُ ، فَلَهُ أَنْ يَنْعِقِدَ الذِّمَّةَ كَالْأَمْرَاءِ الَّذِينَ يُؤْمَرُهُمُ الْإِمَامُ عَلَى الْأَقَالِيمِ ، أَوْ أَمْرَاءُ الْجِهَادِ الَّذِينَ يُؤْمَرُهُمْ عَلَى الْجِهَادِ ، فَلَهُمْ أَنْ يَنْعِقِدُوا الذِّمَّةَ إِذَا قَوَّضَ الْإِمَامُ ذَلِكَ إِلَيْهِمْ .

وَلَا جِزْيَةٌ عَلَى صَبِيٍّ وَلَا امْرَأَةٍ وَلَا عَبْدٍ وَلَا فَقِيرٍ يَعْجِزُ عَنْهَا ، وَمَنْ صَارَ أَهْلًا لَهَا أَخَذَتْ مِنْهُ فِي آخِرِ الْحَوْلِ .

الشرح :

(وَلَا جِزْيَةٌ عَلَى صَبِيٍّ) تُؤْخَذُ الْجِزْيَةُ مِنْ مَنْ يَقْدِرُ عَلَيْهَا ، وَهَذَا مِنْ عَدَلِ الْإِسْلَامِ وَحِكْمَةِ الْإِسْلَامِ ، فَلَا تُؤْخَذُ الْجِزْيَةُ مِنْ صَبِيٍّ لَمْ يَبْلُغِ الْخُلُمَ لِعَجْزِهِ عَنْ دَفْعِهَا .

(وَلَا) مِنْ (امْرَأَةٍ) لِضَعْفِهَا ، وَلَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ .

(وَلَا) مِنْ (عَبْدٍ) ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا ، وَلِأَنَّهُ تَابِعٌ لِسَيِّدِهِ .

(وَلَا) مِنْ (فَقِيرٍ) ، لَيْسَ عِنْدَهُ مَالٌ يَدْفَعُ مِنْهُ ، فَلَا تُؤْخَذُ مِنْهُ الْجِزْيَةُ .

(وَمَنْ صَارَ أَهْلًا لَهَا أَخَذَتْ مِنْهُ فِي آخِرِ الْحَوْلِ) وَمَنْ كَانَ فِي أَوَّلِ الْحَوْلِ لَيْسَ أَهْلًا لَهَا ؛ لَكُونِهِ صَبِيًّا ثُمَّ بَلَغَ ، أَوْ فَقِيرًا ثُمَّ اسْتَعْتَمَ أَوْ كَانَ عَبْدًا ثُمَّ اعْتَمَ فِي آخِرِ الْحَوْلِ ، فَإِنَّهَا تُؤْخَذُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ الْعَبْرَةَ بِالنِّبَايَةِ لَا بِبِدَايَةِ الْحَوْلِ .

وَمَتَى يَذَلُّوا الْمَوَاجِبَ عَلَيْهِمْ لَزِمَ قَبُولُهُ وَحَرُمَ قِتَالُهُمْ .

الشرح:

(وَمَتَى يَذَلُّوا الْمَوَاجِبَ عَلَيْهِمْ) وَهُوَ دَفْعُ الْجَزِيَّةِ وَالصَّغَارِ «حَتَّى يَعْطُوا الْجَزِيَّةَ عَنْ يَدِهِمْ صَبْرُوتٌ» [التوبة: ٢٩] .  
(لَزِمَ قَبُولُهُ وَحَرُمَ قِتَالُهُمْ) وَجِبَ قَبُولُ ذَلِكَ مِنْهُمْ وَحَرُمَ قِتَالُهُمْ .

وَالصَّغَارُ: أَنْ يَكُونُوا تَابِعِينَ لِحُكْمِ الْإِسْلَامِ مُتَقَبِّلِينَ بِأَوَامِرِ الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَمَرَ بِقِتَالِهِمْ وَقَبُولُهُمْ بِقَوْلِهِ: «حَتَّى يَعْطُوا الْجَزِيَّةَ عَنْ يَدِهِمْ صَبْرُوتٌ» [التوبة: ٢٩] فَإِذَا أَدَّو الْجَزِيَّةَ وَقَبِلُوا الصَّغَارَ وَجِبَ قَبُولُهَا مِنْهُمْ، وَحَرُمَ قِتَالُهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ دَفَعُوهَا فِي مَقَابِلَةِ أَنَّهُمْ لَا يُقَاتِلُونَ، فَإِذَا قَاتَلُوا وَهُمْ يَدْفَعُونَ الْجَزِيَّةَ فَإِنَّ هَذَا يَكُونُ خَرَاثًا فِي حَقِّ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الذِّمَّةِ لَهُمْ مَا لِلْمُسْلِمِينَ وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ لَمْ يَرِخْ رَاحَةَ الْجَنَّةِ»<sup>(١)</sup> .

(١) أَخْرَجَهُ: التِّرْمِذِيُّ (١٤٠٣)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٦٨٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ عَنْدَ أَحْمَدَ (٣٦/٥، ٥٢)، وَالسَّائِي (٢٥/٨) مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وَيَمْتَنُّونَ عَنْدَ أَخْلَاقِهَا وَيُطَالُ وَفُوفُهُمْ وَتُجَرُّ أَيْدِيهِمْ .

الشرح:

هَذَا هُوَ تَفْسِيرُ الصَّغَارِ «حَتَّى يَعْطُوا الْجَزِيَّةَ عَنْ يَدِهِمْ وَهُمْ صَبْرُوتٌ» [التوبة: ٢٩] أَنَّهُمْ يَمْتَنُّونَ، أَيْ: يُهَانُونَ (عِنْدَ أَخْلَاقِهَا)، يَذْفَعُهَا بِيَدِهِ، وَلَا يُرْسِلُهَا مَعَ خَادِمِهِ أَوْ يَرْسِلُهَا مَعَ مَدُوبِهِ .

(وَيُطَالُ وَفُوفُهُمْ)، لَا تُؤْخَذُ أَوَّلَ مَا يَأْتِي، بَلْ يَقِفُ وَيُطِيلُ الْوُقُوفَ؛ لِأَنَّ هَذَا صَغَارٌ لَهُ .

(وَتُجَرُّ أَيْدِيهِمْ) لَا تُؤْخَذُ مِنْهُمْ بِلَطْفٍ أَوْ بِكَرَامَةٍ لَهُمْ، وَإِنَّمَا تُؤْخَذُ مِنْهُمْ بِإِهَانَةٍ، هَذَا مَعْنَى الصَّغَارِ فِي: «حَتَّى يَعْطُوا الْجَزِيَّةَ عَنْ يَدِهِمْ وَهُمْ صَبْرُوتٌ» [التوبة: ٢٩]؛ لِأَنَّ هَذَا فِي مُقَابِلِ كُفْرِهِمْ بِاللَّهِ ﷻ وَكُفْرِهِمْ بِرَسُولِهِ ﷺ، فَاسْتَحَقُّوا هَذِهِ الْإِهَانَةَ، فَإِذَا التَّزَمُوا بِهِذِهِ الْأُمُورِ وَجِبَ قَبُولُ الْجَزِيَّةِ مِنْهُمْ، أَمَّا إِذَا امْتَنَعُوا فَإِنَّهُ يَجِبُ قِتَالُهُمْ .

وَهَذَا امْتِنَالٌ لِأَمْرِ اللَّهِ ﷻ بِقَوْلِهِ: «حَتَّى يَعْطُوا الْجَزِيَّةَ عَنْ يَدِهِمْ وَهُمْ صَبْرُوتٌ» [التوبة: ٢٩]؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّهُمْ يُقْتَلُونَ؛ لِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ وَعَانَدُوا، وَهُمْ أَهْلُ كِتَابٍ يَعْرِفُونَ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ وَيَعْرِفُونَ أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ ﷻ، فَلَمَّا أَصْرَبُوا عَلَى الْكُفْرِ وَامْتَنَعُوا مِنْ اتِّبَاعِ مُحَمَّدٍ ﷺ أَهَانَهُمُ اللَّهُ ﷻ بِهِذِهِ الْأُمُورِ؛ فَالْأَصْلُ عَنَادَتُهُمْ وَتَمَرُّدُهُمْ بِعَدِّ الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ، فَجَازَاهُمُ اللَّهُ هَذَا الْجَزَاءَ فِي الدُّنْيَا، وَمَا عِنْدَ اللَّهِ فِي الْآخِرَةِ مِنْ عِقَابَاتٍ أَشَدَّ؛ لِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ، وَكَفَرُوا بِرَسُولِهِ ﷺ، وَكَفَرُوا بِكِتَابِ

اللَّهُ ﷻ ؛ لَأَنَّهُمْ خَالَفُوا وَعَادُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّهَا حَقٌّ ؛ فَهَذَا فِي الْحَقِيقَةِ قَلِيلٌ مِنْ كَثِيرٍ مِمَّا يَسْتَحِقُّونَ مِنَ الْعُقُوبَةِ ، وَفِي إِظْهَارِ لَعْنَةِ الْإِسْلَامِ وَرَفْعَةِ الْإِسْلَامِ وَخَذْلَانِ الْكُفْرِ وَصَغَارِ الْكُفْرِ وَأَهْلِهِ .

فَلَيْسَ فِي هَذَا غَضَابَةٌ فِي الْإِسْلَامِ ، بَلْ هَذَا هُوَ عَيْنُ الْقُوَّةِ لِلْإِسْلَامِ وَالْإِهَانَةِ لِأَعْدَاءِ الْإِسْلَامِ ؛ فَهَذَا فِي غَايَةِ الْحِكْمَةِ ؛ لَأَنَّهُمْ عَرَفُوا الْحَقَّ فَرَفَضُوهُ بَعْدَ عِلْمٍ وَعِنَادٍ ، فَهَذَا بَغْضٌ مِمَّا يَسْتَحِقُّونَهُ مِنَ الْعُقُوبَةِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَلِأَنَّ هَذَا الْعَمَلَ مَعَهُمْ مَدْعَاةٌ لِقَبُولِهِمُ الْحَقَّ إِذَا أَرَادُوا أَنْ يُعْرِضُوا أَنْفُسَهُمْ وَأَنْ يُرَفَعُوا أَنْفُسَهُمْ عَنْ هَذِهِ الْإِهَانَةِ ، فَلِئَلَّا يَرْجِعُوا إِلَى الْحَقِّ الَّذِي جَحَدُوهُ وَيُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَيُحَرِّمُوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، وَيَدِينُوا بِدِينِ الْحَقِّ ، حَتَّى تُرْفَعَ عَنْهُمْ هَذِهِ الْأُمُورُ .

هذه الإهانة وَهَذَا الصَّغَارُ أَخْفَ مِنْ قَتْلِهِمْ ، لِأَنَّ غَيْرَهُمْ يُقْتَلُونَ ، وَهَؤُلَاءِ اكْتَفَى مِنْهُمْ بِهَذِهِ الْمَعَامَلَةِ ، لَعَلَّهُمْ يَرِاجِعُونَ أَنْفُسَهُمْ ، لَعَلَّهُمْ يَقْبَلُونَ الْحَقَّ الَّذِي عَرَفُوهُ فَرَفَضُوهُ ، وَيَرْجِعُونَ إِلَى طَاعَةِ اللَّهِ وَطَاعَةِ رَسُولِهِ وَالزَّيَامِ بَيْنَهُ ، فَتَعُودَ لَهُمْ عَزَّتُهُمْ ، وَتَعُودَ لَهُمْ رَفْعَتُهُمْ ، وَالَّذِي يَقُولُ : إِنَّ هَذِهِ الْمَعَامَلَةَ ظَلَمٌ لَهُمْ وَهُمْ يَبْذُلُونَ الْجَزْيَةَ ، نَقُولُ : هُمُ الظَّالِمُونَ ؛ لِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ ، وَعَادُوا أَمْرَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ، فَهُمُ الظَّالِمُونَ ، أَمَّا هَذَا الَّذِي يَجْرِي مَعَهُمْ فَإِنَّهُ عَدْلٌ لِأَنَّهُ عُقُوبَةُ لَهُمْ عَلَى كُفْرِهِمْ وَعِنَادِهِمْ .

## فَضْلٌ

وَيَلْزَمُ الْإِمَامَ أَخْذُهُمْ بِحُكْمِ الْإِسْلَامِ فِي النَّفْسِ وَالْمَالِ وَالْعِرْضِ وَإِقَامَةِ الْحُدُودِ عَلَيْهِمْ فِيمَا يَتَعَقَّدُونَ تَخْرِيمَهُ دُونَ مَا يَتَعَقَّدُونَ حِلَّهُ .

الشرح :

(فَضْلٌ) : هَذَا الْفَضْلُ فِي بَيَانِ مَا يَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَفْعَلَهُ فِي أَهْلِ الذَّمَّةِ ، مِنْ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ ؛ لِأَنَّهُمْ مُلْتَزِمُونَ بِأَنْ يَسْرِيَ عَلَيْهِمْ حُكْمُ الْإِسْلَامِ ، وَلَكِنْ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي هَذَا ، يَجِبُ التَّشْبِيهُ عَلَى أَنَّ أَهْلَ الذَّمَّةِ وَالْكَفَّارَ عُمُومًا مِنَ الْيَهُودِ ، وَالنَّصَارَى ، وَغَيْرِهِمْ - لَا يَجُوزُ إِفْرَاؤُهُمْ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ ، وَيَجِبُ إِخْرَاجُهُمْ مِنْهَا ؛ لِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ بِذَلِكَ فِي قَوْلِهِ ﷺ : « اُخْرِجُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ » <sup>(١)</sup> . وَقَالَ عَلَيْهِ

(١) أَخْرَجَهُ : الْبُخَارِيُّ (٨٥/٤ ، ١٢٠) ، وَمُسْلِمٌ (٧٥/٥) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ؓ .



الصلاة والسلام : « لَا يَبْقَى فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ دِينَانٌ »<sup>(١)</sup> . فَقَدْ أَجْلَاهُمْ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي خِلَافَتِهِ ، تَنْفِيذًا لِهَذِهِ الْوَصِيَّةِ . فَلَا يَجُوزُ إِقْرَازُهُمْ ، وَاسْتِقْرَازُهُمْ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ ؛ لِأَنَّهَا جَزِيرَةُ الْإِسْلَامِ ، وَمَقْعَدُ الْوَحْيِ ، وَمِنْهَا يُصْدَرُ نُورُ الْإِسْلَامِ إِلَى بَقِيَّةِ الْعَالَمِ ؛ فَيَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ فِيهَا إِلَّا دِينُ الْإِسْلَامِ ، وَلَا يَخْتَلِطُ دِينُ الْإِسْلَامِ مَعَ غَيْرِهِ فِي هَذِهِ الْجَزِيرَةِ ، وَإِنَّمَا تُعَقَّدُ مَعَهُمُ الدُّعَاةُ ، وَيَسْتَقِرُّونَ فِي خَارِجِ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ مِنْ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ .

قال : (وَيُلْزَمُ الْإِمَامُ) إِمَامُ الْمُسْلِمِينَ (أَخْلُدَهُمْ) ، أَيِ الْحُكْمِ عَلَيْهِمْ (بِحُكْمِ الْإِسْلَامِ) لِأَنَّ هَذَا مُوجِبٌ عَقْدِ الْعَهْدِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَبَيْنَهُمْ (فِي النَّفْسِ) فَإِذَا قَتَلُوا عَمْدًا وَعُدُونًا ؛ فَإِنَّهُ يُقْتَصُّ مِنْهُمْ ، كَمَا يُقْتَصُّ مِنَ الْمُسْلِمِ ، وَفِي (الْمَالِ) إِذَا سَرَقُوا ؛ فَإِنَّهُ يُطْبَقُ عَلَيْهِمْ حُدُّ السَّرْقَةِ ، فَتَقْطَعُ يَدُ السَّارِقِ مِنْهُمْ كَمَا تُقْطَعُ يَدُ الْمُسْلِمِ . وَفِي (الْعَرَضِ) إِذَا قَذَفُوا مُسْلِمًا بِالرَّثَا ، أَوْ الْبَوَاطِ ؛ فَإِنَّهُ يُطْبَقُ عَلَيْهِمْ حُدُّ الْقَذْفِ ، صِيَانَةً لِأَعْرَاضِ الْمُسْلِمِينَ ، كَذَلِكَ فِي (إِقَامَةِ الْحُدُودِ عَلَيْهِمْ) .

الحُدُودُ هِيَ : الْعُقُوبَاتُ الْمُقَدَّرَةُ شَرْعًا عَلَى مَقْصِدَةٍ لِيَتَمَنَعَ مِنَ الْوُقُوعِ فِي يَثْلِهَا<sup>(٢)</sup> ، فَيُلْزَمُ (إِقَامَةُ الْحُدُودِ عَلَيْهِمْ) ، إِذَا وَقَعُوا فِيهَا يَوْجِبُهَا ،

(١) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي « الْكِبَرِيِّ » (١١٥/٦) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَنَبَتْهُ عَنْهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي « الْأَوْسَطِ » (١٠٦٦) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

(٢) انظر : « الدرر النقي » (٧٤٥/٣) .

(فِيمَا يَتَعَقَّدُونَ تَحْرِيمَهُ) ؛ كَالرُّثَا فَإِنَّهُمْ ، يَتَعَقَّدُونَ تَحْرِيمَ الرُّثَا ، فَيَجِبُ تَطْبِيقُ حُدِّ الرُّثَا عَلَيْهِمْ بِرَجْمِ الرَّاغِبِ الْمُحَضَّنِ مِنْهُمْ ، وَجَلْدِ الْبَكْرِ كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ الْيَهُودِ الَّذِينَ فِي الْمَدِينَةِ<sup>(١)</sup> ، كَمَا يُفَعَّلُ ذَلِكَ مَعَ الرُّثَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ .

فَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجَمَ الْيَهُودِيَّيْنِ لَمَّا رُتِبَا فِي الْمَدِينَةِ<sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّهُمَا كَانَا يَتَبَيَّنُ (دُونُ مَا يَتَعَقَّدُونَ جَلَّهُ) كِتَابُكَ الْمَحَارِمِ عِنْدَ الْمَجُوسِ ؛ فَإِنَّهُمْ يَتَعَقَّدُونَ جَلَّ ذَلِكَ ، فَلَا يُقَامُ عَلَيْهِمُ الْحَدُّ فِيهِ .

(١) أَخْرَجَهُ : الْبُخَارِيُّ (٢٥١/٤) (٤٦/٦) ، وَمُسْلِمٌ (١٢١/٥) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : إِنْ الْيَهُودَ جَاءُوا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَجُلٍ مِنْهُمْ وَامْرَأَةٍ قَدْ زَنِيَا ، فَقَالَ لَهُمْ : « كَيْفَ تَفْعَلُونَ بَيْنَ زَنَى مِنْكُمْ ؟ » قَالُوا : نَحْمِسُهُمَا وَنَضْرِبُهُمَا ، فَقَالَ : « لَا تَجْعَلُونَ فِي التَّوْرَةِ الرَّجْمَ ؟ » فَقَالُوا : لَا نَجِدُ فِيهَا شَيْئًا ، فَقَالَ لَهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ : كَذَبْتُمْ فَأَتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ ، فَوُضِعَ مَدْرَسَاهَا الَّذِي يَدْرِسُهَا مِنْهُمْ كَفَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ ، فَطَفِقَ يَقْرَأُ مَا دُونَ يَدِهِ وَمَا وَرَاءَهَا وَلَا يَقْرَأُ آيَةَ الرَّجْمِ ، فَتَزَعَّ يَدُهُ عَنْ آيَةِ الرَّجْمِ ، فَقَالَ : مَا هَذَا ؟ فَلَمَّا رَأَوْا ذَلِكَ قَالُوا : هَذِهِ آيَةُ الرَّجْمِ ، فَأَمَرَ بِهِمَا فَرَجَا قَرِيبًا مِنْ حَيْثُ مَوْضِعُ الْجَنَازَةِ عِنْدَ الْمَسْجِدِ ، فَارْتَبَتْ صَاحِبَاهَا بِحَنِي عَلَيْهِمَا بِقِيَاهَا الْحِجَارَةُ .

وَيَلْزَمُهُمُ التَّمَيُّزُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ وَلَهُمْ رُكُوبٌ غَيْرُ خَيْلٍ بَغِيرِ سَرَجٍ  
بِإِكَاافٍ، وَلَا يَجُوزُ تَصْدِيرُهُمْ فِي الْمَجَالِسِ وَلَا الْقِيَامُ لَهُمْ  
وَلَا بَدَأَتُهُمْ بِالسَّلَامِ.

الشرح:

(وَيَلْزَمُهُمُ التَّمَيُّزُ) في صفاتهم، وليباسهم، وركوبهم (عَنِ  
الْمُسْلِمِينَ) بما يُعْرَفُونَ به: أَنَّهُمْ أَهْلُ دِمَاقٍ فَلَا يَتَشَبَّهُونَ بِالْمُسْلِمِينَ؛  
لِئَلَّا يُظَنَّ أَنَّهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

(وَلَهُمْ رُكُوبٌ غَيْرُ خَيْلٍ) فَلَهُمْ رُكُوبٌ غَيْرُ الْخَيْلِ مِنَ الدُّوَابِّ  
الْمَرْكُوبَةِ، كَالْحَبِيرِ، وَالْبَغَالِ، وَالْإِبِلِ. فَيُمْكِنُونَ مِنْ رُكُوبِهَا غَيْرُ  
الْخَيْلِ؛ لِأَنَّ الْخَيْلَ مِنْ خَوَاصِّ الْمُسْلِمِينَ، وَإِذَا رَكَبُوهَا تَشَبَّهُوا  
بِالْمُسْلِمِينَ. وَيَكُونُ رُكُوبُهُمْ عَلَى غَيْرِ الْخَيْلِ (بَغِيرِ سَرَجٍ)، بَلْ يَكُونُ  
(بِإِكَاافٍ) وَهُوَ: مَا يُجْعَلُ عَلَى ظَهْرِ الذَّابَّةِ وَقَايَةً لِلرَّاكِبِ غَيْرِ السَّرَجِ؛  
لِيَتَمَيَّزَ هَذَا الرَّاكِبُ مِنَ الرَّاكِبِ الْمُسْلِمِ.

وَلَا يَجُوزُ تَعْظِيمُهُمْ وَتَبْجِيلُهُمْ، (فَلَا يَجُوزُ تَصْدِيرُهُمْ فِي الْمَجَالِسِ)  
بِأَنَّهُ يَتْرَكَ لَهُمْ صَدْرُ الْمَجْلِسِ، كَمَا يَتْرَكَ لِأَهْلِ الشَّانِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّمَا  
يَجْلِسُونَ فِي أَطْرَافِ الْمَجْلِسِ، (وَلَا) يَجُوزُ الْقِيَامُ لَهُمْ إِذَا دَخَلُوا، لِأَنَّ  
فِي الْقِيَامِ لَهُمْ إِكْرَامًا لَهُمْ وَاجْلَالًا لَهُمْ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ.

كَذَلِكَ (لَا) يَجُوزُ (بَدَأَتُهُمْ بِالسَّلَامِ)؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ السَّلَامِ

عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى قَالَ: «لَا تَبْدَعُوا الْيَهُودَ، وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ، فَإِذَا  
سَلِمُوا عَلَيْكُمْ فَقُولُوا: وَعَلَيْكُمْ»<sup>(١)</sup> فَأَمَرَ بِالرَّدِّ عَلَيْهِمْ بِهَذَا الْفَطْزِ دُونَ  
بَدَأَتِهِمْ بِالسَّلَامِ؛ لِأَنَّ الْبَدَأَةَ بِالسَّلَامِ لِلْمُسْلِمِينَ خَاصَّةٌ. وَإِذَا كَانَ هَذَا فِي  
حَقِّ أَهْلِ الذِّمَّةِ؛ فَكَيْفَ بَغِيرِهِمْ مِنَ الْكُفْرَةِ الَّذِينَ لَا ذِمَّةَ لَهُمْ؟! فَلَا يَجُوزُ  
تَبْجِيلُهُمْ وَتَعْظِيمُهُمْ وَإِظْهَارُ تَقْدِيرِهِمْ؛ لِأَنَّ هَذَا فِيهِ إِعَانَةٌ لَهُمْ عَلَى الْكُفْرِ  
وَتَشْجِيعٌ لَهُمْ عَلَى الْكُفْرِ، وَهُمْ قَدْ أَهَانَهُمُ اللَّهُ ﷻ فَلَا يُعْظَمُونَ، وَلَا  
يُجْلَوْنَ؛ لِأَنَّ هَذَا إِنَّمَا هُوَ مِنْ اخْتِصَاصِ الْمُسْلِمِينَ.

(١) أخرجه: البخاري (٧١/٨)، ومسلم (٣/٧) من حديث أنس ؓ بلفظ: «إِذَا سَلِمَ  
عَلَيْكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ فَقُولُوا: وَعَلَيْكُمْ»، وهو عند مسلم (٥/٧) من حديث أبي هريرة  
ؓ بلفظ: «لَا تَبْدَعُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ فَإِذَا لَقِيتُمْ أَحَدَهُمْ مِنْ طَرِيقٍ  
فَاضْرِبُوهُمْ إِلَى أَصْفِهِ».

وَيُمْنَعُونَ مِنْ إِحْدَاثِ كَنَائِسَ وَيَبِعَ وَبَنَاءَ مَا انْهَدَمَ مِنْهَا وَلَوْ ظَلَمْنَا، وَمِنْ تَعْلِيَةِ بُنْيَانٍ عَلَى مُسْلِمٍ لَا مِنْ مُسَاوَاتِهِ لَهُ، وَمِنْ إِظْهَارِ خَمَرٍ وَخَنزِيرٍ وَنَاقُوسٍ وَجَهْرٍ بِكِتَابِهِمْ.

الشرح:

(وَيُمْنَعُونَ مِنْ إِحْدَاثِ كَنَائِسَ وَيَبِعَ وَبَنَاءَ مَا انْهَدَمَ مِنْهَا وَلَوْ ظَلَمْنَا) اليهود والنصارى يَفْعَلُونَ عَلَى مَا وَجَدَ مِنْ كَنَائِسِهِمْ عِنْدَ عَقْدِ الذِّمَّةِ لَهُمْ، وَلَكِنَّهُمْ لَا يُمْكِنُونَ مِنْ بُنَائِهَا إِذَا انْهَدَمَتْ، وَلَا يُمْكِنُونَ مِنْ تَرْبِيئِهَا بَلْ تَزَلْ حَتَّى تَنْدَرِسَ، وَتَضْمَحَلْ مِنْ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ. وَمِنْ بَابِ أَوَّلِي لَا يُمْكِنُونَ مِنْ إِحْدَاثِ كَنَائِسَ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ هَذِهِ دُورُ خَمَرٍ وَدُورُ شِرْكِ، فَلَا يَجُوزُ بُنَاؤُهَا فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ.

وفي هذا تنبيه على أَنَّهُ إِذَا كَانَ هَذَا لَا يَجُوزُ لِأَهْلِ الذِّمَّةِ فَكَيْفَ يُمْكِنُ النَّصَارَى مِنْ بِنَاءِ الْكَنَائِسِ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ، الَّذِينَ لَيْسُوا أَهْلَ ذِمَّةٍ؟

فَلَا يُمْكِنُونَ مِنْ بِنَاءِ كَنَائِسَ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ، وَإِحْدَاثِ كَنَائِسَ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ، وَكَذَلِكَ الْبَيْعُ وَهِيَ بَيُوتُ الْعِبَادَةِ لِلْيَهُودِ، فَيُزَكُّونَ، يَتَعَبَّدُونَ فِيهَا؛ إِذَا كَانَتْ مَوْجُودَةً، وَغَدِثَتْ لَهُمْ الذِّمَّةُ وَهِيَ مَوْجُودَةٌ فَإِنَّهَا تَبْقَى، وَلَكِنَّهُ لَا تُحَدَّثُ بَيْعٌ جَدِيدَةً.

أَوْ يُعَادُ بُنَاؤُهَا إِذَا انْهَدَمَتْ بَلْ يَجِبُ أَنْ يُقْضَى عَلَيْهَا بِالْتَّدرِجِ حَتَّى تَضْمَحَلْ مِنْ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ فِي إِعَادَةِ بُنَائِهَا اسْتِغْرَازًا لَهَا فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ. وَلَوْ كَانَ هَذَا أَوْ انْهَدَمَتْ ظَلَمًا مَا دَامَتْ انْهَدَمَتْ. وَلَوْ أَنَّ الْهَدْمَ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهَا مِنْ بَابِ الظُّلْمِ.

فَإِذَا كَانَ هَذَا فِي الْكَنَائِسِ الْمَوْجُودَةِ حِينَ عَقْدِ الْعَهْدِ، وَأَنَّهَا تُعَامَلُ بِهِذِهِ الْمُعَامَلَاتِ حَتَّى تَضْمَحَلْ وَتَقْفَى تَذْرِجِيًّا. فَكَيْفَ بِالَّذِينَ يُمْكِنُونَ النَّصَارَى الْآنَ مِنْ بِنَاءِ الْكَنَائِسِ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ، وَبَيْنَ بَيُوتِ الْمُسْلِمِينَ، وَبِجَوَارِ مَسَاجِدِ الْمُسْلِمِينَ؟! هَذَا مِنَ الْجَهْلِ بِدِينِ الْإِسْلَامِ أَوْ مِنْ عَدَمِ الْمُبَالَغَةِ بِدِينِ الْإِسْلَامِ.

(وَمِنْ تَعْلِيَةِ بُنْيَانٍ عَلَى مُسْلِمٍ لَا مِنْ مُسَاوَاتِهِ لَهُ) وَكَذَلِكَ لَا يُمْكِنُونَ مِنْ تَعْلِيَةِ بُنْيَانٍ بِبُيُوتِهِمْ عَلَى بَيُوتِ الْمُسْلِمِينَ، فَلَا يَكُونُ بَيْتُ الذِّمِّيِّ أَعْلَى مِنْ بَيْتِ الْمُسْلِمِ، كَأَن يَكُونَ بَيْتُ الْمُسْلِمِ مِنْ دُورٍ وَاحِدٍ، وَيَكُونُ بِجَوَارِهِ بَيْتُ لِلذِّمِّيِّ مِنْ دُورَيْنِ، فَهَذَا أَمْرٌ لَا يَجُوزُ لِقَوْلِهِ ﷺ: «الْإِسْلَامُ يَغْلُو وَلَا يَغْلَى عَلَيْهِ»<sup>(١)</sup> وَأَمَّا الْمُسَاوَةُ فَإِنَّهَا تَكُونُ جَائِزَةً.

(وَمِنْ إِظْهَارِ خَمَرٍ وَخَنزِيرٍ) كَذَلِكَ يُمْنَعُونَ مِنْ إِظْهَارِ الْمَعَاصِي، الَّتِي يَنْتَهِي حُدُودُهَا وَيَسْتَحْلُو نَهَا. كَإِظْهَارِهِمْ شُرْبَ الْخَمَرِ، أَوْ صَنَاعَةَ الْخَمَرِ، وَإِنَّمَا يَعْمَلُونَ هَذَا فِي دَاجِلِ بُيُوتِهِمْ - تَكُونُ خَفِيَّةً غَيْرَ ظَاهِرَةً -، وَكَذَلِكَ يُمْنَعُونَ مِنْ أَكْلِ الْخَنزِيرِ؛ لِأَنَّ النَّصَارَى يَأْكُلُونَ الْخَنزِيرَ، فَلَا يُمْكِنُونَ مِنْ أَكْلِهِ فِي الْمَطَاعِمِ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ يَبِيعَهُ ظَاهِرًا فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ،

(١) أخرجه: البخاري تعليقاً (١١٧/٢) من قول ابن عباس ؓ موقوفاً عليه، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٠٥/٦)، والدارقطني (٢٥٢/٣)، من حديث عائذ بن عمرو المزني ؓ.

.....

أَوْ يَبِيعَ الْخَمْرَ أَوْ تَصْنِيعَ الْخَمْرِ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ ، وَإِنْ كَانُوا يَقْرُونَ عَلَى شَرْبِ الْخَمْرِ ، وَعَلَى لَحْمِ الْخِنْزِيرِ ؛ لِأَنَّهُمْ يَسْتَبِيحُونَ ذَلِكَ . فَيَقْرُونَ عَلَيْهِ ، وَيَكُونُ خَفِيَّةً بِحَيْثُ لَا يَرَاهُ أَحَدٌ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ فِيمَا بَيْنَهُمْ .

(وَنَافُوسٌ) كَذَلِكَ يُمْنَعُونَ مِنْ إِظْهَارِ النَّافُوسِ وَهُوَ : الْآلَةُ الَّتِي يَدْفُونَهَا لِمُصَلَّوَاتِهِمْ فِي كِتَابَتِهِمْ<sup>(١)</sup> . فَالْثَوَاقِيسُ الَّتِي فِي كِتَابَتِهِمْ تَكُونُ دَاخِلَ الْكَنِيسَةِ فَقَطْ ، تَكُونُ أَصَوَاتُهَا دَاخِلَ الْكَنِيسَةِ ، وَلَا يَصِيرُ لَهَا صَوْتُ خَارِجَ الْكَنِيسَةِ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ .

(وَجَهْرٌ بِكِتَابَتِهِمْ) وَكَذَلِكَ يُمْنَعُونَ مِنَ الْجَهْرِ بِقِرَاءَةِ كِتَابَتِهِمْ - الثَّرَوَةُ عِنْدَ الْيَهُودِ ، أَوْ الْإِنْجِيلِ عِنْدَ النَّصَارَى - وَهُوَ مَا يُسْمَوْنَهُ بِالْأَسْفَارِ الْقَدِيمَةِ ، وَالْأَسْفَارِ الْجَدِيدَةِ ، يَقْرُونَ عَلَى كِتَابَتِهِمْ وَقِرَاءَتَهُ وَتَدَاوُلُهُ فِيمَا بَيْنَهُمْ ، لَكِنْ لَا يَظْهَرُ هَذَا فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ ، فَلَا يَجْهَرُونَ بِالْقِرَاءَةِ ، بِحَيْثُ يَكُونُ لَهُمْ أَصَوَاتٌ تُسْمَعُ فِي خَارِجِ أَمَاكِنِهِمْ ، وَفِي خَارِجِ بَيْعِهِمْ ، وَكِتَابَتِهِمْ ، وَيُزَيِّنُهُمْ ؛ بَلْ تَكُونُ خَفِيَّةً فِيهَا .

وَلَا يُمَكِّنُونَ مِنْ طَنَعِ هَذِهِ الْكُتُبِ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ ، وَجَعَلَهَا فِي الْمَكْتَبَاتِ لِلْبَيْعِ أَوْ لِلْقِرَاءَةِ ؛ بَلْ يُمْنَعُ ظَهْوُهَا نَهَائِيًا .

(١) انظر : «المعجم الوسيط» (٩٤٦) .

وَإِنْ تَهَوَّدَ نَصْرَانِيٌّ أَوْ عَكْسُهُ لَمْ يَقْرَ وَلَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْلَامَ أَوْ دِينَهُ .

الشرح :

(وَإِنْ تَهَوَّدَ نَصْرَانِيٌّ أَوْ عَكْسُهُ لَمْ يَقْرَ) النَّصْرَانِيُّ إِذَا تَحَوَّلَ إِلَى دِينِ الْيَهُودِ ، أَوْ الْعَكْسُ : يَهُودِيٌّ تَحَوَّلَ إِلَى دِينِ النَّصَارَى لَمْ يَقْرَ ؛ لِأَنَّا عَقَدْنَا مَعَهُ الذِّمَّةَ عَلَى أَنَّهُ يَهُودِيٌّ ، فَلَا يَتَحَوَّلُ إِلَى نَصْرَانِيٍّ . وَكَذَلِكَ عَقَدْنَا مَعَ الْقَهْدِ عَلَى أَنَّهُ نَصْرَانِيٌّ ، فَلَا يَتَحَوَّلُ إِلَى يَهُودِيٍّ . فَلَا يَقْرَ عَلَى ذَلِكَ التَّحَوُّلِ ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ مَا عُهِدَ عَلَيْهِ .

(وَلَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْلَامَ أَوْ دِينَهُ) فَلَا يَقْبَلُ مِنْهُ إِلَّا التَّحَوُّلَ إِلَى الْإِسْلَامِ ؛ لِأَنَّهُ دِينُ حَقٍّ ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ . أَوْ يَبْقَى عَلَى دِينِهِ الْأَصْلِيِّ الَّذِي عُهِدَ وَهُوَ عَلَيْهِ .

(أَوْ تَعْدَى عَلَى مُسْلِمٍ بِقَتْلٍ، أَوْ زَنًا) أَي تَعْدَى عَلَى مُسْلِمٍ: يَقْتُلُ عَمْدًا عُدُونًا؛ أَوْ زَنًا بِمُسْلِمَةٍ، فَإِنَّهُ يَنْتَقِضُ عَهْدُهُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مُحَرَّمَةٌ فِي جَمِيعِ الْأَدْيَانِ؛ وَلِأَنَّهُ جَلَّافٌ عَقْدِ الذِّمَّةِ مَعَهُ: عَلَى أَنَّ لَا يَتَعَدَّى عَلَى الْمُسْلِمِينَ فِي دِمَائِهِمْ، وَلَا فِي أَعْرَاضِهِمْ.

(أَوْ قَطَعَ طَرِيقَ) أَي تَعْدَى عَلَى الْمُسْلِمِينَ بِقَطْعِ طَرِيقٍ؛ بَأَن يَحْمِلَ السِّلَاحَ، وَيَتَعَرَّضُ لِلْمَارَّةِ فِي الطَّرِيقَاتِ، أَوْ فِي الْأَسْفَارِ لِتَأْخُذَ مِنْهُمْ الْمَالَ قَهْرًا - فِهَذَا هُوَ قَاطِعُ الطَّرِيقِ - فَيَنْتَقِضُ عَهْدُهُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ خَالَفَ مُقْتَضَى الْعَهْدِ الَّذِي يَبْنِيهِ وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ.

(أَوْ تَجَسَّسَ) أَي تَجَسَّسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ لِيَنْقُلَ أَخْبَارَهُمْ لِلْكَفَّارِ.

● فَالْجَاسُوسُ هُوَ: الَّذِي يَنْقُلُ أَخْبَارَ الْمُسْلِمِينَ إِلَى الْكُفَّارِ <sup>(١)</sup>؛ وَهَذَا يَجِبُ قَتْلُهُ؛ لِأَنَّهُ هَذَا فِيهِ ضَرَرٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ.

(أَوْ أَوَى جَاسُوسًا) أَي لَمْ يَتَجَسَّسْ بِنَفْسِهِ، وَلَكِنَّهُ أَوَى جَاسُوسًا أَيْ حَمَاهُ وَمَكَّنْهُ مِنَ التَّجَسُّسِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ؛ فَإِنَّهُ بِذَلِكَ يَنْتَقِضُ عَهْدُهُ.

(أَوْ ذَكَرَ اللَّهَ أَوْ رَسُولَهُ أَوْ كِتَابَهُ بِسُوءٍ) أَي سَبَّ اللَّهَ - جَلَّ وَعَلَا -، أَوْ سَبَّ الرُّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، أَوْ سَبَّ الْقُرْآنَ، أَوْ اعْتَرَضَ عَلَى

(١) انظر: «لسان العرب» (٣٨/٦).

## فَضْلٌ

وَإِنِ ابْنُ الذِّمَّةِ الْجَزِيَّةَ، أَوْ التَّزَامَ أَحْكَامَ الْإِسْلَامِ، أَوْ تَعْدَى عَلَى مُسْلِمٍ بِقَتْلٍ، أَوْ زَنًا، أَوْ قَطَعَ طَرِيقَ، أَوْ تَجَسَّسَ، أَوْ أَوَى جَاسُوسًا، أَوْ ذَكَرَ اللَّهَ أَوْ رَسُولَهُ أَوْ كِتَابَهُ بِسُوءٍ؛ انْتَقَضَ عَهْدُهُ، دُونَ نِسَائِهِ وَأَوْلَادِهِ، وَحَلَّ دَمُهُ وَمَالُهُ.

الشرح:

(فَضْلٌ) هَذَا الْفَضْلُ فِي بَيَانِ مَا يَنْتَقِضُ بِهِ عَهْدُ الذِّمَّةِ:

(وَإِنِ ابْنُ الذِّمَّةِ الْجَزِيَّةَ) إِذَا ابْنُ الذِّمَّةِ يَدْفَعُ الْجَزِيَّةَ يَنْتَقِضُ عَهْدُهُ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ مَعَهُ عَلَى أَنْ يَبْذُلَ الْجَزِيَّةَ صَاحِرًا. قَالَ تَعَالَى: ﴿حَتَّى يَبْطُلُوا الِجْزِيَّةَ عَنْ يَدِهِمْ صَرُّوكَ﴾ [التوبة: ٢٩].

(أَوْ التَّزَامَ أَحْكَامَ الْإِسْلَامِ) أَوْ ابْنُ الذِّمَّةِ أَنْ يَلْتَزِمَ إِقَامَةَ حُكْمِ الْإِسْلَامِ عَلَيْهِ فِي النَّفْسِ، وَالْمَالِ، وَالرَّعِيصِ - كَمَا سَبَقَ - فَإِنَّ ابْنَ الذِّمَّةِ يَنْتَقِضُ عَهْدُهُ؛ لِأَنَّهُ خَالَفَ مَا عُوْهِدَ عَلَيْهِ.

حُكِمَ اللَّهُ ﷻ؛ فَإِنَّهُ يُنْقَضُ بِذَلِكَ عَهْدُهُ، وَيُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الْكَافِرِ الَّذِي لَيْسَ لَهُ عَهْدٌ.

مَنْ حَصَلَ مِنْهُ شَيْءٌ مِمَّا سَبَقَ (اِنْتَقَضَ عَهْدُهُ) هُوَ فِي نَفْسِهِ (دُونَ) عَهْدِ (نِسَائِهِ)؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسَ لَهُمْ ذَنْبٌ فَيَقِينُ ذِمَّاتٍ، أَوْ (أَوْلَادِهِ) فَإِنَّهُمْ لَا ذَنْبَ لَهُمْ، وَلَا يَجِلُّ ذَمُّ نِسَائِهِ، أَوْ ذَمُّ أَوْلَادِهِ، أَوْ أَمْوَالُهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَا ذَنْبَ لَهُمْ؛ وَإِنَّمَا الذَّنْبُ مُقْتَصِرٌ عَلَيْهِ.

فَإِذَا فَعَلَ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ الَّتِي سَلَفَ ذِكْرُهَا؛ (حَلَّ ذَمُّهُ) فَوَجِبَ قَتْلُهُ (وَمَالُهُ) لِأَنَّهُ إِنَّمَا حَقِّنَ ذَمُّهُ، وَاحْتَرَمَ مَالُهُ بِسَبَبِ الذِّمَّةِ.

فَإِذَا زَالَ الذَّمُّ؛ فَإِنَّهُ يَعُودُ كَمَا كَانَ قَبْلَهَا حَلَالُ الدِّمِّ وَالْمَالِ لِقَوْلِهِ ﷺ: «أُبْرِثُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُواهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ»<sup>(١)</sup> هَذَا إِذَا دَخَلُوا فِي الْإِسْلَامِ؛ وَكَذَلِكَ إِذَا عَقَدُوا ذِمَّةً مَعَ الْمُسْلِمِينَ، وَالتَّزَوُّوا بِحُكْمِ الْإِسْلَامِ؛ فَإِنَّهُ تَحْرُمُ دِمَاؤُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ بِمُوجِبِ الْعَهْدِ، فَإِذَا تَقَضَّوْهُ عَادُوا إِلَى الْأَصْلِ؛ لِأَنَّ الْكَافِرَ حَلَالُ الدِّمِّ وَالْمَالِ، وَلَا يَحْرُمُ ذَمُّهُ وَمَالُهُ إِلَّا بِالْعَهْدِ وَقَدْ زَالَ.

انتهى الجزء الثاني ويليهِ الجزء الثالث وأوله كتاب البيع.

(١) أخرجه: البخاري (١٢/١)، ومسلم (٣٩/١) من حديث عبد الله بن عمرو ؓ.

## فهرس موضوعات

### المجلد الثاني

الصفحة	الموضوع
٥	صحّة اقتداء المأموم بالإمام
٧	ارتفاع الإمام عن المأمومين
٨	ما يكره للإمام حال الصلاة
١١	كراهية الوقوف بين السواري
١٢	الأعذار المبيحة لترك الجمعة والجماعات
١٨	باب صلاة أهل الأعذار
١٨	كيفية صلاة المريض
٢٢	الصلاة في السفينة حال السفر
٢٢	صلاة الفريضة على الراحلة
٢٣	صلاة المسافرين
٢٣	شروط قصر المسافر
٢٧	المسائل التي يلزم المسافر فيها الإتمام
٢٩	من نوى الإقامة أثناء السفر
٣٢	من كان له في سفره طريقان أحدهما لا يبلغ مسافة القصر
٣٣	الجمع بين الصلاتين لعذر غير السفر
٣٨	شروط صحّة الجمع بين الصلاتين

صلاة الخوف	٤١
أحوال الخوف وصفه الصلاة مع كل حالة	٤٢
باب صلاة الجمعة	٤٨
فضل يوم الجمعة	٤٨
شروط وجوب صلاة الجمعة	٥٠
من لا تجب الجمعة في حقه	٥٢
حكم السفر يوم الجمعة	٥٤
شروط صحة صلاة الجمعة	٥٥
من أدرك ركعة من الجمعة مع الإمام	٦١
شروط صحة خطبتي الجمعة	٦٢
السنن المستحبة في الخطبتين يوم الجمعة	٦٧
القراءة في صلاة الجمعة	٧٤
استحباب إقامة الجمعة في مسجد واحد جامع	٧٨
السنة بعد الجمعة	٨٠
سنن يوم الجمعة	٨١
احتجاز المكان في المسجد للصلاة فيه	٨٧
آداب المأموم إذا دخل والإمام يخطب	٨٩
باب صلاة العيدين	٩٣
حكم صلاة العيد	٩٣
العيد قسمان (زمني ، ومكاني)	٩٥

حكم الاحتفال بأعياد غير المسلمين	٩٦
إذا ترك أهل بلد صلاة العيد	٩٨
وقت صلاة العيد	٩٩
مكان صلاة العيد	١٠٠
صلاتها في الجامع بلا عذر	١٠٣
استحباب التكبير في الخروج لصلاة العيد	١٠٤
شروط وجوب صلاة العيد	١٠٧
استحباب مخالفة الطريق الذي ذهب منه	١٠٨
كيفية صلاة العيد	١٠٨
القراءة في صلاة العيد	١١٢
الخطبة يوم العيد وما تشتمل عليه	١١٣
كراهية التنفل قبل وبعد صلاة العيد	١١٧
قضاء صلاة العيد لمن فاتته	١١٨
مشروعية التكبير المطلق في العيدين	١١٨
التكبير بعد كل فريضة	١٢١
باب صلاة الكسوف	١٢٤
حكمها	١٢٦
كيفيةها	١٢٧
وقتها	١٣١
مشروعية الصلاة عند الزلزلة	١٣٢

١٣٥	باب صلاة الاستسقاء
١٣٧	الصفات التي وردت فيها
١٣٨	ما يستحب للإمام قبل الخروج إلى الصلاة
١٤١	جواز خروج أهل الذمة
١٤٢	اشتمال خطبة الاستسقاء على الاستسقاء
١٤٧	إذا زادت الأمطار وخيف الضرر
١٥١	كتاب الجنائز
١٥١	اعتناء الإسلام بالمسلم حيًا وميتًا
١٥٢	الحث على تذكر هادم اللذات
١٥٤	عيادة المريض وتذكيره التوبة والوصية
١٥٦	ما يسن بالمحتضر
١٦١	الإسراع في تجهيز الميت
١٦٤	تغسيل الميت ومن أولئ به
١٦٥	جواز تغسيل كلاً من الزوجين صاحبه
١٦٦	تغسيل الطفل ، والخشن المشكل
١٦٧	من يتولى تغسيل الكافر
١٦٨	أحكام تغسيل الميت
١٧٦	تغسيل المحرم
١٨٠	أحكام السقط
١٨٠	من تعذر غسله

١٨١	تقديم قيمة الكفن على غيرها من مال المتوفى
١٨٢	من يلزمه كفن المرأة
١٨٣	في كم يكفن الرجل وكيفية تكفينه
١٨٤	كيفية تكفين المرأة
١٨٧	صلاة الجنائز وكيفيةها
١٩٥	ما يجب في الصلاة على الجنائز
١٩٧	إذا جاء الإنسان والجنائز يصل علىها
١٩٨	الصلاة على القبر
١٩٩	الصلاة على الغائب
٢٠١	من لا يصلي عليه الإمام
٢٠٣	جواز الصلاة على الميت في المسجد
٢٠٤	دفن الميت وما يستحب حال الدفن
٢٠٩	للحد للميت
٢١١	ما يسن بالميت عند إدخاله القبر
٢١٤	محرمات نهى النبي عن فعلها في القبور
٢١٨	دفن أكثر من ميت في قبر واحد
٢٢٠	ما يستحب فعله بعد الدفن
٢٢٣	ما يسن فعله بأهل الميت
٢٢٥	استحباب زيارة القبور إلا للنساء
٢٣١	التعزية



٢٣٥	كتاب الزكاة
٢٣٥	مشروعية الزكاة
٢٣٦	أنواع الزكاة
٢٣٩	شروط وجوب إخراج الزكاة
٢٤٣	زكاة الدين
٢٤٨	إذا تلف النصاب أثناء الحول
٢٤٩	وجوب الزكاة في عين المال
٢٥٠	الزكاة كالدين في التركة
٢٥١	باب زكاة بهيمة الأنعام
٢٥١	الأموال التي يجب فيها الزكاة
٢٥٣	زكاة الإبل
٢٥٥	زكاة البقر
٢٥٧	زكاة الغنم
٢٥٩	الخلطة بين الأموال
٢٦١	باب زكاة الحبوب والثمار
٢٦٧	مقدار الزكاة في الحبوب والثمار
٢٦٩	وقت وجوب الزكاة في الحبوب والثمار
٢٧٢	زكاة العسل
٢٧٣	زكاة الركاك

٢٧٥	باب زكاة التقدين
٢٧٥	نصاب الذهب والفضة
٢٧٨	ما يباح من الفضة
٢٧٩	ما يباح من الذهب
٢٨١	زكاة حلي المرأة
٢٨٣	باب زكاة العروض
٢٨٥	شروط وجوب زكاة العروض
٢٨٧	كيفية تزكية العروض
٢٩٠	باب زكاة الفطر
٢٩١	أدلة مشروعيتهما
٢٩٢	شرط وجوبها
٢٩٤	عمن تخرج زكاة الفطر
٢٩٦	إخراج الزكاة عن العبد
٢٩٦	إخراج الزكاة عن الجنين
٢٩٧	وقت وجوبها
٢٩٩	وقت إخراج صدقة الفطر
٣٠١	أجناس صدقة الفطر
٣٠٣	مسألة إخراج الزكاة بالقيمة
٣٠٦	جواز إعطاء الجماعة ما يلزم الواحد
٣٠٧	باب إخراج الزكاة

٣٠٧	وجوب إخراجها على الفور
٣٠٩	حكم من منع الزكاة
٣١٢	إخراج الزكاة من مال الصبي والمجنون
٣١٥	نقل الزكاة من بلد إلى آخر
٣١٧	تعجيل الزكاة
٣١٨	باب
٣١٨	أهل الزكاة الثمانية
٣٢٩	جواز صرف الزكاة إلى صنف واحد من أهلها
٣٢٩	صرف الزكاة في الأقارب
٣٣١	من لا يصح دفع الزكاة إليه
٣٣٥	صدقة التطوع وفضلها
٣٣٩	كتاب الصيام
٣٣٩	تعريفه ومشروعيته
٣٤٠	أقسامه
٣٤٢	بما يجب صوم رمضان
٣٤٥	إذا لم ير الهلال لمانع
٣٤٦	صيام يوم الشك
٣٤٧	لزوم الصوم برؤية البعض للهلال
٣٥٠	شروط وجوب الصوم
٣٥٣	صوم الكبير والمريض

٣٥٥	الفطر للمسافر
٣٥٧	صوم الحامل والمرضع
٣٥٩	صوم المجنون والمعمى عليه
٣٦٠	النية في الصيام
٣٦٣	مفسدات الصوم
٣٦٤	أقسام المفطرات
٣٦٤	من أكل أو شرب ناسيًا
٣٦٥	حكم الإبر المغذية
٣٦٥	حكم الاكتحال
٣٦٦	حكم القيء، والاستمنا، والمباشرة
٣٦٦	الحجامة للصائم
٣٦٩	ما لا يفسد الصوم
٣٧٢	من جامع في نهار رمضان
٣٧٤	الجماعات التي ليس فيها كفارة
٣٧٥	إذا تكرر موجب الكفارة
٣٧٧	بيان كفارة من جامع في نهار رمضان
٣٧٩	باب ما يكره وما يستحب وحكم القضاء
٣٧٩	مكروهات الصيام
٣٨٦	ما يستحب للصائم
٣٩٠	قضاء الصيام لمن أفطر لعذر

٣٩٢	من آخر القضاء
٣٩٣	عدم سقوط القضاء
٣٩٤	باب صوم التطوع
٣٩٥	صيام أيام البيض
٣٩٥	صوم الإثنين والخميس
٣٩٦	صوم ست من شوال
٣٩٦	صيام شهر المحرم
٣٩٧	صيام التاسع من ذي الحجة
٣٩٨	صيام يوم عرفة
٣٩٨	سرد صيام التطوع
٤٠٠	بيان الصيام المكروه
٤٠٢	بيان الأيام التي يحرم صيامها
٤٠٥	لا يلزم إتمام صيام النفل ولا قضاء فاسدة
٤٠٦	ليلة القدر وفضلها ووقتها
٤٠٨	باب الاعتكاف
٤٠٨	مشروعيته وفضله
٤١١	الاعتكاف مع الصوم
٤١٢	ما يعتكف فيه من المساجد
٤١٥	من نذر الاعتكاف في غير المساجد الثلاثة
٤١٨	وقت دخول المعتكف

٤١٩	الخروج من المعتكف لحاجة
٤٢١	ما يفسد الاعتكاف
٤٢٢	شروط صحة الاعتكاف
٤٢٥	كتاب المناسك
٤٢٥	مشروعية الحج
٤٢٦	شروط وجوب الحج
٤٢٧	وجوب الحج على الفور
٤٢٩	حج الصبي
٤٣٠	تفسير الاستطاعة
٤٣٢	من لا يستطيع مباشرة الحج بنفسه وهو قادر بماله
٤٣٤	من زال عذره قبل إحرام وكيله
٤٣٥	اشتراط وجود المحرم لوجوب الحج على المرأة
٤٣٩	باب المواقيت
٤٣٩	المواقيت الزمانية
٤٤٠	المواقيت المكانية
٤٤٢	مقات أهل مكة
٤٤٤	باب الإحرام
٤٤٤	تعريفه
٤٤٦	سنن الإحرام
٤٥١	استحباب التلفظ بما نوى

٤٥٣	أي الأساك أفضل
٤٥٦	التلبية ومتى يشرع فيها
٤٥٨	باب محظورات الإحرام
٤٥٨	المحظور الأول: حلق الشعر
٤٥٩	المحظور الثاني: تقليم الأظافر
٤٦٠	المحظور الثالث: تغطية الرأس
٤٦٠	المحظور الرابع: لبس المخيط
٤٦١	المحظور الخامس: التطيب بعد الإحرام
٤٦٢	المحظور السادس: قتل الصيد
٤٦٣	صيد البحر للمحرم
٤٦٣	ما لا يحرم قتله حال الإحرام
٤٦٤	المحظور السابع: عقد النكاح
٤٦٦	المحظور التاسع: المباشرة دون الفرج
٤٦٧	صفة إحرام المرأة
٤٦٩	باب الفدية
٤٦٩	أقسام الفدية
٤٧٠	أقسام فدية الجبران
٤٧٤	الترتيب في دم فدية النسك
٤٧٦	فدية الإحصار
٤٧٧	فدية من جامع أهله

٤٧٨	بيان تكرار الفدية بتكرار فعل المحظور
	بيان ما يسقط من الفدية بالنسيان في فعل المحظور
٤٨٠	وما لا يسقط
٤٨١	بيان مكان الفدية ومصرفها
٤٨٣	باب جزاء الصيد
٤٨٦	باب صيد الحرم
٤٨٨	ما يحرم في حرم مكة
٤٨٩	ما يتعلق بحرم المدينة
٤٩٠	باب دخول مكة
٤٩٠	الآداب التي تشرع عند دخول مكة
٤٩٢	بيان أحكام الطواف بالبيت
٤٩٦	شروط صحة الطواف
٤٩٨	صلاة ركعتين بعد الطواف
٤٩٩	السعي بين الصفا والمروة وصفته
٥٠٢	ما يسن حال السعي
٥٠٣	تقصير الرأس والتحلل من العمرة
٥٠٦	باب صفة الحج والعمرة
٥٠٧	الإحرام بالحج يوم التروية
٥٠٩	المبيت بمنى يوم التروية
٥١١	الوقوف بعرفة وحدودها

٥١٤	الجمع بين الظهر والعصر
٥١٥	الإكثار من الدعاء خَال الوقوف بعرفة
٥١٦	بيان وقت الوقوف بعرفة
٥١٩	الدفع إلى مزدلفة
٥٢٠	الجمع بين المغرب والعشاء بمزدلفة
٥٢١	الدفع إلى منى بعد منتصف الليل
٥٢٤	التقاط الحصى
٥٢٧	رمي جمرة العقبة
٥٢٨	صفة الرمي
٥٣٠	وقت الرمي
٥٣١	نحر الهدى
٥٣٢	الحلق والتقصير
٥٣٦	طواف الإفاضة ووقته
٥٣٨	السعي بين الصفا والمروة
٥٤٠	الشرب من ماء زمزم
٥٤١	المبيت بمنى أيام التشريق
٥٤٢	رمي باقي الجمار
٥٤٥	جواز تأخير الرمي
٥٤٧	طواف الوداع
٥٤٩	الحائض لا وداع عليها

٥٥١	استحباب زيارة مسجد النبي ﷺ
٥٥٣	بيان صفة العمرة
٥٥٨	أركان الحج
٥٥٩	واجبات الحج
٥٦١	أركان العمرة
٥٦٢	واجبات العمرة
٥٦٣	حكم من ترك ركناً أو واجباً أو سنة
٥٦٦	باب القوات والإحصار
٥٦٦	من فاته الوقوف بعرفة
٥٦٧	تعريف الإحصار
٥٦٧	إذا صدَّ المحرم عن البيت بعددٍ
٥٦٩	إذا أحصر المحرم مرض أو ذهب نفقة
٥٧٠	باب الهدى والأضحية والعقيقة
٥٧٠	أفضل ما يذبح في هذه القربات
٥٧١	ما يجزئ ذبحه في هذه القربات
٥٧٣	ما لا يجزئ ذبحه
٥٧٥	كيفية نحر الإبل
٥٧٧	وقت الذبح
٥٨٠	بيع الهدى والأضحية وهبته
٥٨١	إعطاء الجزار أجرته منها

٥٨٤	حكم الأضحية
٥٨٦	الأكل من الأضحية والتصدق منها
٥٨٧	ما يجب على المضحي فعله
٥٨٨	تعريف العقيدة
٥٨٩	مقدارها ووقتها
٥٩١	الفرعة والعترة
٥٩٥	كتاب الجهاد
٥٩٥	مشروعية الجهاد وفضله
٦٠٢	حكمه
٦٠٣	متى يكون الجهاد فرض عين
٦٠٥	فضل الرباط في سبيل الله ومدته
٦٠٦	استئذان الأبوين في الجهاد
٦٠٧	ما يجب على الإمام فعله تجاه الجيش
٦١١	لزوم الجيش طاعة الأمير
٦١٣	أقسام الأموال التي يستولى عليها المسلمون
٦١٥	الغنيمة وكيفية تقسيمها
٦١٦	الغلول من الغنيمة
٦١٨	الغنيمة وأنواعه
٦١٨	أرض الخراج
٦٢١	موارد الغنيمة

٦٢١	الجزية
٦٢٣	مصارف النية
٦٢٥	باب عقد الذمة وأحكامها
٦٢٥	لمن تعقد الذمة
٦٢٧	من تؤخذ منه الجزية
٦٢٨	الصغار لأهل الجزية
٦٢٩	تفسير الصغار
٦٣١	بيان ما يجب على الإمام أن ينفذه في أهل الذمة
٦٣٤	تميز أهل الذمة عن المسلمين في صفاتهم ولباسهم وركوبهم
٦٣٦	ما يمنع أهل الذمة منه في بلاد المسلمين
٦٤٠	بيان ما ينتقض به عهد الذمي
٦٤٣	فهرس الموضوعات